الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران
كلية الآداب واللغات والفنون
قسم اللغة العربية وآدابها

المسائل الصرفية في الدراسات القرآنية

(من ق3هـ إلى ق8هـ)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه
في تخصص: اللغة

إعداد : خيرة غانـــم

إشراف: الأستاذ الدكتور:
المختار بوعناني

أعضاء لجنة المناقشة

- أ. د/ مكّي درار .....رئيسا
- أ. د/ المختار بوعناني.....مشرفا ومقررا
- أ. د/ محمد ملياني.....عضوا مناقشا
- أ. د/ عبد القادر شاكر.....عضوا مناقشا
- أ. د/ مصطفى غربي.....عضوا مناقشا
- أ. د/ لخضر لعسال.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية
2012

شكر وتقدير

بعد حمد الله ــ سبحانه وتعالى ــ والثناء عليه بما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه أتقدّم بواجب الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتورالمختار بوعناني الذي سعدت بإشرافه على هذه الرسالة؛ لأنّه كان لي نعم الموجّه والمرشد، أفادني بخبرته وعلمه كما أفادني بطيبته وحسن تفهّمه ،وتقديره للظروف الصعبة التي مررت بها، بل إنّ هذا البحث لم يكن ليتقدّم ويبلغ خاتمته لولا أن جعله الله سببا لشحذ همّتي وشحن عزيمتي بعد كلّ نوبة ضعف واستسلام كنت أمرّ بها. لذلك فأنا ممتنة له غاية الامتنان، شاكرة له إخلاصه في تعامله مع طلبته، وحرصه على متابعة أعمالهم حتى تبلغ نهايتها.

والشكر موصول أيضا لكل أساتذتي الذين أفدت من علمهم، ولكل من اهتم معي لشأن هذا البحث فأمدني بالعون والمساعدة.

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على أفضل رسول ومعلّم، وعلى آله وصحبه والتابعين، حاملي مشعل العلم إلى يوم الدين.

أمّا بعد، فإنّ من أجل النعم التي خصّ بها الله سبحانه وتعالى أمة محمد صلى الله عليه وسلم، أنّه حفظ عليها الوحي الذي تشرفت به بين سائر الأمم، وحفظ عليها معه لغتها التي ازدانت به، وعلا شأنها بعلوّ شأنه، فسارا عبر العصور في موكب واحد يحوطهما الإجلال والتعظيم، ويسير في موكبهما خيرة رجال هذه الأمة من أهل العلم والدين.

وليس عجبا هذا الارتباط الوثيق الذي نشأ بين القرآن وبين اللغة العربية؛ لأنها اللغة التي بها أنزل ، والوسيلة التي بها تحقق قوله تعالى: [إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ] [1]، ومن ثمّ كان لزاما على من وعى هذا القول العظيم أن يسخّر هذه اللغة لتكون الآلة والمفتاح لما أقفل على الأفهام من كلام العزيز المنان، ويسعى غير مقصّر لسبر أغوار معانيه، زاده الذي لا غنى عنه في ذلك لغات العرب التي تشرّبها. قال مجاهد : «لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب» [2].

وانطلاقا من هذا الإدراك العميق لأهميّة إتقان اللغة العربية بالنسبة لطالب القرآن الكريم، كان التنافس بين المريدين على الأخذ بكل الأسباب لتحقيق هذا الشرط، وبلوغ الغاية التي هي منتهى الغايات، كيف لا والأمر يتعلق بفهم كلام الله سبحانه وتعالى؟

وأمّا عن كيفية الأخذ بالأسباب، فتتلخص فيما أورده أبو حيّان في تعريفه لعلم التفسير إذ قال:« التفسير علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها

[1] الحجر،9.
[2] الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي،تح محمود مرسي ومحمد هيكل،دار السلام للطباعة، القاهرة ،ط1. 2008م ، 973/2.

وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحمل عليها حالة التركيب ، وتتمات لذلك » [3].

وهذا التعريف إنما جمع فيه أبو جيان العلوم التي ارتبطت في ظهورها ونشأتها بالقرآن الكريم وهي: علم القراءات وعلم اللغة وعلم التصريف وعلم النحو وعلما المعاني والبيان، وهي كلّها أدوات المفسّر أو من يريد أن يحسن فهم القرآن. يؤكد ذلك منهج الكثيرمن المفسّرين في تفسيرهم لكلام الله عز وجلّ حيث يبدؤون بالإشارة إلى قراءة الآية إن تعددت فيها القراءات ، ثمّ يشرحون اللفظة التي تبدو غامضة ويحدّدون بنيتها الصرفية حتّى يزيلوا عنها كلّ لبس، ثمّ ينتقلون إلى توضيح التركيب وإعرابه إذا اقتضت الضرورة ذلك، ليصلوا بعد هذا إلى المعنى إن كان على الحقيقة أو على المجاز.

غير أنّ هذه العلوم على أهميتها جميعا بالنسبة للدرس القرآني، قد يُقدّم بعضها على بعض؛ لأنّ شرف العلم على قدر شرف المعلوم[4]، وقد ذهب كثير من العلماء الأوائل إلى تقديم علم الصرف على غيره من علوم العربية، حتى نظيره النحو ؛ لأنّه أي التصريف، ـ كما قال ابن جني ـ ميزان العربية، والدليل على ذلك أن جزءا كبيرا من اللغة قد يؤخذ بالقياس[5]، كما أنّ « معرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركّب مقدّمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب» [6].

لهذا السبب وغيره حظي علم التصريف بالتقديم حتى في المصنفات التي أفردت لإعراب القرآن الكريم.

وإيمانا منّي بهذه المكانة التي كانت لعلم التصريف في المصنفات المتعلقة بالقرآن الكريم ككتب المعاني وكتب التفسير وكتب الإعراب وغيرها ، يممت وجهي نحو هذه

[3] تفسيرالبحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية بيروت، ط 2 - 2007م.، 121/1.
[4] ينظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، دار ابن حزم ط 1- 2002،م.ص:14.
[5] ينظر المنصف،31، و الممتع ،27/1،28.
[6] ينظر م ن ،30/1،31.

المصنفات لتكون موردي الذي أنهل منه مادة بحثي وهي الآراء الصرفية القيمة، والمناقشات العلمية الراقية التي لا يحق لأي طالب علم الاستغناء عنها. وقد حرصت أن يكون تتبعي للآراء الصرفية في هذه المصادر خلال قرون من الزمن، ابتداءا من مرحلة ازدهار التأليف في هذا المجال ، وانتهاءا بأشهر مؤَلف في عصر الانحطاط لصاحبه أبي حيّان الأندلسي.

وأمّا العنوان الذي اخترته لهذا البحث فهوالآتي:

" المسائل الصرفية في الدراسات القرآنية"
(من القرن الثالث إلى القرن الثامن الهجريين)

ولعلّه قد اتّضح من التقديم ما قصدته بالمصطلحين اللذين وظفتهما في هذا العنوان، لكنّه من باب الزيادة في التوضيح أشير إلى أنّني عنيت بـ"المسائل الصرفية" القضايا التي حظيت بالنقاش وهي تتعلق بموضوعات الصرف المختلفة كأبنية المصدر والأسماء المشتقة والجمع ،والإعلال والإبدال والإدغام. وأمّا مصطلح "الدراسات القرآنية"، فهو اللفظ الذي اختصرت فيه مجموع الكتب والمصنفات التي جعلتها محلّ تتبعي للمسائل الصرفية المذكورة، وقصدت بهذا اللفظ المختصر بعضا من كتب المعاني وكتب التفسير وكتب إعراب القرآن، وكذلك كتب توجيه القراءات القرآنية. وذلك خلال الفترة التي أشرت إليها في العنوان وهي الممتدة من القرن الثالث إلى القرن الثامن الهجريين. وسأذكر فيما يأتي أسماء الكتب محور البحث و مصادره الأساسية مرتبة حسب تسمية كل صنف من الأصناف التي أشرت إليها .

أ ـ **كتب المعاني:**

- معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش(ت207هـ).
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيي بن زياد الفرّاء(ت207هـ).

- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السِّرّي الزجاج(311هـ).
- معاني القرآن لأبي جعفر بن إسماعيل النحاس(ت337هـ).

ب ـ كتب التفسير:

- تفسير الطبري، المسمّى: جامع البيان في تأويل القرآن،لأبي جعفر بن جرير الطبري(ت310هـ).
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الزمخشري(ت537هـ).
- المحرر الوجيزفي تفسير الكتاب العزيز،لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي(ت542هـ)،
- تفسير الرازي،المسمّى: مفاتيح الغيب، لفخرالدين بن الحسين الرازي(ت606هـ).
- تفسير القرطبي المعروف بالجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله الأنصاري القرطبي(ت 671 هـ).
- تفسيرالبحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي(ت 745هـ).

ج ـ كتب الإعراب:

- إعراب القرآن لأبي جعفر بن إسماعيل النحاس(ت 338هـ).
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن، لأبي عبد الله الحسين بن خالويه(ت370هـ).
- مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت 437هـ).
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري(ت 577هـ).
- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ،لأبي البقاء العكبري(ت 616هـ).

د ـ كتب توجيه القراءات وإعرابها:

- إعراب القراءات السبع وعللها لأبي عبد الله الحسين بن خالويه(ت370هـ).
- الحجة في القراءات السبع لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(ت377هـ).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني(ت 392هـ)
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت437هـ).
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري(ت 616هـ).

أما عن دوافع اختياري لهذا الموضوع بالإضافة إلى ما أسلفت فألخصها في ما يأتي:

1. أنّ علم الصرف يعدّ من أجلّ العلوم وأشرفها، وقد شغفت به خلال بحثي في رسالة الماجستير، لذلك قررت مستعينة بالله ، أن أواصل البحث في المجال نفسه.

2. أنّ صلة القرآن الكريم بعلوم اللغة صلة وثيقة، وقد شجّعني ذلك على التوفيق بين ميلي إلى علم الصرف، وبين رغبتي الملحة في أن يكون بحثي في رحاب القرآن الكريم.

3. أنّ البحث في مجال الصرف يعدّ قليلا إذا ما قيس بالبحث في مجال الإعراب أو ما يعرف بالنحو، وكذلك هي الأبحاث الصرفية المتعلقة بالقرآن، أو بالدراسات القرآنية.

4. أنه لم تقم حتى الآن ـ فيما أعلم ـ دراسة وافية تجمع شتات الآراء الصرفية المبثوثة في المؤلفات التي درست القرآن الكريم عبر قرون من الزمن .

5. أن المشهور من الخلاف بين الذين تناولوا القرآن الكريم بالدراسة هو الخلافات النحوية(الإعرابية) في حين أن الخلافات الصرفية ـ على وفرتها ـ ليست مشهورة شهرة الأولى .

6. خصوبة ميدان الدراسات القرآنية وغزارة المادة العلمية فيها بما تحويه من مناقشات علمية واسعة حول العديد من القضايا الصرفية والنحوية وغيرها مما يغري أي باحث في اللغة بأن يقبل عليها فيطلّع على آراء عديدة ووجهات نظر مختلفة تسمح له بأن يتكوّن ويصبح قادرا على الفصل في أيّ قضيّة من القضايا المطروحة .

7. أنّ مثل هذه الدراسة تتيح للباحث أن يتعرف على آراء العلماء الحقيقية من خلال كتبهم لا من المصادر الوسيطة التي قد تنسب إليهم بعض الآراء فيؤخذ بها من غير تثبت ولا تحقق ، وقد يكون ما نسب إليهم محض افتراء ناتج عن إساءة النقل ، أو الفهم الخاطئ الناتج عن تحريف القول أو بتره. لهذا فإنّ الطريقة المثلى للتعرّف على آراء هؤلاء العلماء والتأكد من حقيقة ما نسب إليهم أن تؤخذ أقوالهم من مظانّها، فتتحقق بذلك غايتان: الأولى التعرف على رأي العالم على وجهه الصحيح، والثانية: تنبيه القرّاء والباحثين على التحريف الموجود في المصادر الوسيطة.

الصعوبات

إنّ أي بحث علمي لابد أن تواجه صاحبه صعوبات ومشاق، تفرض عليه أن يتسلح بالإيمان والصبر إنْ هو أراد أن يأتي على إتمامه. وقد وفّقني الله سبحانه وتعالى إلى الاستعانة به، والأخذ بالأسباب في مواجهة الصعاب التي كان من أهمها ما يأتي:

- **سعة موضوع البحث التي ارتبطت بكثرة المسائل الصرفية المتعلقة بموضوعات مختلفة في مصنفات عديدة، الأمر الذي جعل عملية جمع المادة شاقة ومتعبة. يؤكد ذلك أنّني عندما شرعت في هذا العمل كان في نيّتي أن أحيط بموضوعات الصرف كلّها والمسائل المتعلقة بها، لكنني ما أن سرت خطوات في بعض المصنفات التي انتقيتها للبحث حتّى تبيّن لي ضخامة العمل**

ومشقته، وفي المقابل ضيق الوقت الذي أنا ملتزمة به، وعدم اتّساعه لكل هذا ، فاضطررت لأجل ذلك إلى انتقاء الموضوعات على أساس معيارين اثنين : الأول : أن تكون في صميم علم التصريف، والثاني: أن تكون مناقشات العلماء فيها أوفر منها في غيرها، وأجلت الموضوعات الأخرى إلى وقت لاحق لعلّه يتسع لي للبحث فيها، أو لعلّ باحثا آخر يستهويه موضوع البحث فيتمّ ما توقفت عنده.

- كثرة المصادر والمراجع التي توجّب علي الرجوع إليها، بحيث بلغت العناوين التي كانت محور البحث وأساسه عشرين عنوانا يقع معظمها في عدد كبير من المجلدات ككتب التفسير التي وصل بعضها إلى ثلاثين أو اثنين وثلاثين مجلدا.

ويضاف إلى هذا حاجة البحث إلى مزيد من المصادر والمراجع ذات الصلة بالموضوع، وهي في تخصصات مختلفة، بحيث شملت القراءات والاحتجاج للقراءات والتفسير والإعراب والصرف والبلاغة وعلوم القرآن المختلفة، وغير ذلك من الدراسات القديمة والحديثة مما يصب في موضوع البحث.

- ندرة بعض المصادرالضرورية التي لا يمكن للبحث أن يتقدم بدونها، وكذلك سوء طباعة بعض المصادر المهمة التي اضطررت إلى اقتنائها لعدم وجود طبعات أخرى في سوق الكتاب، الأمرالذي جعلني أبذل جهدا إضافيا للتحقق من صحة الحرف أو الكلمة أو البناء الذي يعد الأساس الذي تقوم علىه هذه الدراسة. هذا بالإضافة إلى عدم ضبط بعض المحققين للأبنية والشواهد، مع أنّ هذا ضروري في الدراسة الصرفية، وإنّ عدم الإلتزام به يجعل تحديد رأي العالم مستحيلا، إلا بعد التحقق من مصادر أو مراجع أخرى.

- عدم وجود دراسات سابقة قريبة في موضوعها من موضوع بحثي، الأمر الذي تطلب مني وقتا وتفكيرا طويلين لإيجاد الإطار الذي أضع فيه المادة المجموعة.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية هذا البحث في جملة من الأسئلة التي يهدف إلى الإجابة عنها، وهي كالآتي:

ـ هل أفاد علم التصريف من الدراسات القرآنية ؟

ـ وما مدى تعدد الآراء الصرفية وتنوعها في هذه الدراسات؟

ـ وهل اختلفت مذاهب الدارسين للقرآن الكريم في موضوعات التصريف المختلفة عن مذاهب غيرهم من أئمة النحو والصرف، كسيبويه وابن جني وغيرهما؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدت على **المنهجين التحليلى والمقارن** ؛ لأنّي توخيت تحليل الآراء التي توصلت إلى جمعها وتصنيفها، ثمّ موازنتها، وذلك بعرض بعضها على بعض من جهة، ثمّ عرضها على آراء الصرفيين الذين تطرّقوا إلى المسائل نفسها بمعزل عن القرآن الكريم.

أما **خطة البحث** فقد اقتضت مني أن يتكوّن البحث من أربعة أبواب، كلّ باب يضم فصلين ، بالإضافة إلى المقدمة و التمهيد اللذين يسبقان هذه الأبواب والخاتمة التي تلحق بها.

فأمّا الأبواب والفصول فجاءت على النحو الآتي:

الباب الأوّل: أبنية المصدر في الدراسات القرآنية

الفصل الأول: **من أبنية المصدر الثلاثي الصحيح.**
الفصل الثاني: **من أبنية المصدر المعتل والمصدرالميمي وما جاء على غير بناء الفعل.**

الباب الثاني: الأسماء المشتقة في الدراسات القرآنية

1. الفصل الأوّل:**اسم الفاعل**

2.الفصل الثاني:**اسم المفعول واسم التفضيل وصيغ المبالغة.**

الباب الثالث: أبنية الجمع في الدراسات القرآنية

1. الفصل الأول: **جمع التكسير**
2. **الفصل الثاني**: الجمع السالم وجمع الجمع واسم الجمع

الباب الرابع:الإعلال والإبدال والإدغام في الدراسات القرآنية

1. **الفصل الأوّل:** الإعلال والإبدال
2. **الفصل الثاني:** الإدغام

ويتلخص عملي في هذا البحث فيما يأتي:

فأما التمهيد فتناولت فيه الحديث عن ارتباط اللغة العربية بالقرآن ثمّ ارتباط علوم اللغة العربية بعلوم القرآن، وقد وقفت عند المراحل المختلفة التي مرت بها هذه العلاقة الوطيدة بين علوم القرآن وعلوم اللغة، وذلك بدءا من نشأة النحو الذي كان بدافع حماية القرآن من اللحن، ومرورا بالمراحل التي تطور فيها علم النحو فسخّر لفهم معاني القرآن وتوجيه قراءاته. ووصولا إلى المراحل التي أفردت فيها الكتب لإعراب القرآن، أو سخّر فيها الإعراب تسخيرا كاملا خدمة للتفسير، فظهرت المصنفات العظيمة التي جمعت بين مختلف علوم القرآن وعلوم اللغة العربية.

وأما الباب الأول فخصصته لأبنية المصدر التي كانت محل نقاش الدارسين للقرآن الكريم ؛ لأنهم اختلفوا في توجيهها إمّا لأنّهم لم يتفقوا على المعنى المراد من البناء، أو لأنّ البناء جاء مخالفا لما هو شائع في لغات العرب. وقد ركزت في الفصل الأوّل على أبنية الثلاثي الصحيح ،لأنهّا جاءت متنوعة في

القرآن الكريم، وبما أن هذا القسم من المصادر لا يخضع للقياس ـ كما يرى كثير من العلماء ـ فإنه كان مثار نقاش كبير بين الدارسين.

وأما الفصل الثاني فتطرقت فيه إلى أبنية المصادر المعتلة لما ميّزها من مناقشات خاصة تجمع بين الحديث عن البناء والحديث عمّا وقع في هذا البناء من إعلال قد يكون سببا في الاختلاف الواقع في توجيهه. كما تناولت المصدر الميمي وأبنيته التي كانت محل نقاش وختمت بالظاهرة الشائعة في القرآن الكريم وهي مجيء المصدر على غير بناء الفعل واختلاف الدارسين أيضا في هذه المسألة.

وأما الباب الثاني فخصصته للأسماء المشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل وصيغ المبالغة.

فأمّا اسم الفاعل واسم المفعول فركّزت فيهما على نقاش الدارسين حول مجيئهما على أبنية مختلفة غير أبنيتهما القياسية من الثلاثي وغير الثلاثي، وذلك في إطار تبادل المشتقات للمعاني، و دلالة الصيغة على صيغة أخرى، كدلالة اسم الفاعل على اسم المفعول، ودلالة اسم المفعول عل اسم الفاعل وغير ذلك.

و أمّا اسم التفضيل وصيغ المبالغة فتتبعت فيهما خلافات العلماء الدارين للقرآن حول شروط بنائهما، لأنّ المسائل التي توقف عندها العلماء كانت تتعلق في أغلبها بالصيغ التي جاءت في القرآن الكريم مخالفة للقياس الذي حدّده الصرفيون لصياغة اسم التفضيل وصيغ المبالغة.

وتطرقت في الباب الثالث إلى أبنية الجمع، فخصصت الفصل الأوّل منه لجمع التكسيربقسميه أي جمع الكثرة وجمع القلة، واختلاف العلماء حول العديد من الأبنية الواردة منه في القرآن إمّا لأنهم رأوا فيها مخالفة للقياس وذلك بالنظر إلى مفردها، وإمّا لأنّه أشكل عليهم تحديد المفرد الذي جمع على هذا البناء أو ذاك.

أمّا الفصل الثاني فعرضت فيه آراء الدارسين في جمع المذكر والمؤنث السالمين من خلال الألفاظ التي استرعت اهتمامهم كجمع "أفعل" بالواو والنون، أو بالألف والتاء، أو جمع غيرالعاقل بالواو والنون، و ما إلى ذلك من المسائل التي ناقشوها، وأتبعت هذا بوقفاتهم عند جمع الجمع واسم الجمع وما أبدوا فيهما من آراء.

أمّا باب الإعلال والإبدال والإدغام فنقلت فيه مناقشات الدارسين وخلافهم حول مواضع الجواز أو المنع وشروطهما في هذه المواضيع الثلاثة، غير أنني خصصت الفصل الأول للإعلال والإبدال فعرضت فيه مجموعة من الأمثلة القرآنية التي بنى عليها الدارسون أحكامهم، وخصصت الفصل الثاني لموضوع الإدغام الذي ضمنته أيضا جملة من المناقشات الثرية والشروط التي تباحث فيها العلماء وما ترتب عليها من أحكام.

وقد أتبعت عرض الآراء في هذه الفصول والأبواب بالتحليل والموازنة ، فكانت الموازنة في البداية بين آراء الدارسين أنفسهم ، وذلك بغية الكشف عن أوجه الاتفاق أو الاختلاف بينهم ، ومدى قوة الرأي والحجة أو ضعفهما عند هذا الدارس أو ذاك ، ثمّ موازنة هذه الآراء،أي آراء الدارسين للقرآن الكريم

بآراء غيرهم من النحويين والصرفيين خارج نطاق القرآن الكريم، لإظهار مدى الاجتهاد الذي تطلبّه منهم السياق القرآني في المسائل الصرفية المختلفة.

وأمّا الخاتمة، فقد جعلتها خلاصة لهذا البحث ، فجمعت فيها النتائج التي توصلت إليها، وذلك بتحديد آراء الدارسين للقرآن الكريم ومذاهبهم في المسائل الصرفية المختلفة التي عرضنا مناقشاتهم فيها.

هذا وإني تحرّيت الصواب في هذا العمل قدر جهدي واستطاعتي، فما كان من توفيق فمن الله سبحانه وتعالى، وما كان من غير ذلك فعزائي أنّ كلّ ابن آدم خطّاء، وحسبنا أنّ ديننا لم يبخس المجتهد حقّه في الأجر حتى وإن أخطأ، فكيف به إذا أصاب؟

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

اللغة العربية والقرآن

نزل القرآن الكريم باللغة العربية التي حباها الله سبحانه وتعالى و فضّلها على لغات سائر الأمم؛ لأنّها أوتيت من الخصائص ما لم تؤتَ لغة أخرى، وقد كان ذلك تمهيدا لأن تكون الحجة والدليل على نبوّة الرسول ـ صلى الله عليه وسلّم ـ كما كان إتقان السحر في قوم موسى ـ عليه السلام ـ دليلا على معجزاته، وكما كانت براعة قوم عيسى في الطبّ دليلا على معجزات عيسى ـ عليه السلام ـ كذلك كانت براعة العرب في لغتهم دليلا على معجزة الرسول ـ صلى الله عليه وسلّم ـ وهي القرآن . قال ابن قتيبة: « ليس في جميع الأمم أمة أوتيت من العارضة والبيان واتّساع المجال ما أوتيته العرب خصّيصى من الله، لما أرهصه في الرسول، وأراده من إقامة الدليل على نبوّته بالكتاب» [7].

ولمّا كانت اللغة العربية هي وسيلة القرآن الذي تحدى به الله سبحانه وتعالى العرب، كان لزاما عاى من أراد أن يقبل على فهم القرآن وتدارسه وإدراك مظاهر إعجازه أن يتقن اللغة العربية أوّلا. قال محاهد ـ رضي الله عنه ـ « لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب» [8].

وقال ابن قتيبة: «وإنّما يعرف فضل القرآن من كثر نظره واتسع علمه، وفهم مذاهب العرب وافتنانها في الأساليب» [9].

والدليل على صحة هاتين المقولتين أن الصحابة رضوان الله عليهم سلكوا في فهمهم لمعاني القرآن طريق لغتهم وما عرفوه من وجوه مخاطبتها، ولم يكن الرسول ـ صلى الله عليه وسلّم ـ ينكر عليهم ذلك التعويل على اللغة. من ذلك فهمهم لقوله تعالى:[

[7] ينظر تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق:السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث القاهرة،2006م. ص:74.
[8] الإتقان في علوم القرآن القرآن لجلال الدين السيوطي،تح محمود مرسي ومحمد هيكل،دار السلام للطباعة، القاهرة ،ط1. 2008م.، 973/2.

[9] تأويل مشكل القرآن. ص:74.

وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين] [10] أنّه إباحة للإفطار، فكان من أراد الصيام صام ، ومن أراد أن يفطر أطعم مسكينا ، حتى نزلت الآية التي بعدها[11]؛ لأنهم هكذا فهموا "يطيقونه" على الوجه الذي عرفوه في لغتهم.

وعلى أساس هذا الإدراك لأهمية اللغة العربية أقبل الناس على تعلمها رغبة في إتقان القرآن قراءة وفهما، فقد جاء عن الحسن « أنه سئل عن الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن النطق ويقيم بها قراءته، فقال: حسن فتعلمْها، فإن الرجل يقرأ الآية فيعيي بوجهها فيهلك فيها» [12].

بل إن حرصهم عاى إتقان اللغة العربية وعدم اللحن فيها، جعلهم يقدّمون إعراب القرآن على حفظه، فقد روي عن أبي بكر وعمر رضى الله عنهما أنّهما قالا: « لحفظ بعض إعراب القرآن أحب إلينا من حفظ حروفه » [13].

نشأة علوم اللغة في ظلّ الاهتمام بالقرآن

ولم يقف تفضيل هؤلاء للإعراب ونفورهم من اللحن عند مستوى القول، بل تجاوزوه إلى الفعل، ولعلّ قصة عمربن الخطاب مع الأعرابي أكبر دليل على ذلك، فقد روي أنّ

أعرابيا قدم في زمان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال: من يقرئني مما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ؟ فأقرأه رجل سورة " براءة "، فقال: " أنّ الله برئ من المشركين ورسوله "[14] بجر" رسوله" .

---

[10] البقرة:184.

[11] ينظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، دار ابن حزم ط 1 - 2002م ،ص:163.

[12] الإتقان في علوم القرآن ، 974/2.

[13] أخبار النحويين ،للمقريء، تحقيق: محمد زينهم عزب، دار الآفاق العربية، القاهرة،2003م.، ص: 116.

[14] الآية رقم: 3 من التوبة.

فقال الأعرابي: أوقد برئ الله من رسوله ؟ فإن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر مقالة الأعرابي: فدعاه فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة ولاعلم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني، فاقرأني هذا سورة " براءة " فقال: " إن الله برئ من المشركين ورسوله "، فقلت أو قد برئ الله من رسوله، إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي، قال: فكيف هي يا أمير المؤمنين ؟ قال: [أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ] ، فقال الأعرابي: وأنا أبرأ مما برئ الله ورسوله منه، فأمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه ألاّ يقرئ الناس إلا عالم باللغة [15].

وهذه الغيرة على القرآن هي التي جعلت الجيل الأول من الصحابة يسابق الزمن، ويعجّل بوضع الأسس الأولى لعلم النحو ، وقد نسب بعضهم ذلك إلى علي بن أبي طالب كما جاء في رواية أبي الأسود الدؤلي الذي قال: « دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ فرأيته مطرقا مفكّرا، فقلت: فيمَ تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إنّي سمعت ببلدكم هذا لحنا، فأردت أن أصنع كتابا في أصول العربية، فقلت: إن فعلت هذا أحييتنا، وبقيت فينا هذه اللغة، ثمّ أتيته بعد ثلاث، فألقى إليّ صحيفة فيها:" بسم الله الرحمن الرحيم، الكلمة اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثمّ قال: تتبعه وزد فيه ما وقع لك، واعلم يا أبا الأسود أنّ الأشياء ثلاثة: ظاهر ومضمر، وشئ لا بظاهر ولا مضمر. قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها: إنّ وأنّ، ليت، لعلّ، كأنّ، ولم أذكر:لكنّ، فقال لي: لمَ تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها، فقال: بلى هي منها، فزدها عليها» [16].

ومن الصحابة الذين كان لهم باع طويل في الإحاطة بلغة العرب، وتسخيرها لتفسير القرآن، الصحابي الجليل ابن عباس الذي تصدّر وعلي بن أبي طالب علم التفسير، إلاّ أنّ ابن عباس كان أكثر تجردا له، لذلك حُفظ عنه أكثر مما حفظ عن علي بن أبي

[15] ينظر تفسير القرطبي، المعروف بالجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله الأنصاري القرطبي، تحقيق، أحمد عبد العليم البردوني، ط2، دار إحياء التراث العربي بيروت(دت) ،24/1.

[16] النحو والنحاة، المدارس والخصائص، خضر موسى حمود، عالم الكتب، ط1، 2003,ص:14،15.

طالب[17]، وكانت وسيلته في ذلك شعر العرب، قال: « إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب» [18].

وقد كان ربط القرآن بالشعر بغرض الكشف عن مذاهب العرب في كلامهم، من إعراب وصرف ومجاز وغير ذلك مما نزل به القرآن. قال ابن قتيبة: « وبكل هذه المذاهب[يقصد المذاهب المذكورة] نزل القرآن ولذلك لا يقدر أحد من التراجم عَلَى أن ينقله إِلَى شيء من الألسنة كما نُقل الإنجيل عن السريانية إِلَى الحَبشية والرُّومية وترجمت التوراة والزَّبور وسائرُ كتب الله عزّ وجلّ بالعربية، لأن العجم لَمْ تتَّسع فِي المجاز اتساع العرب، ألا ترى أنك لو أردت أن تنقُل قوله جلّ ثناؤه: " وإما تخافَنَّ مِن قوم خِيانةً فانْبذْ إليهم عَلَى سواء " لَمْ تستطع أن تأتي بهذه الألفاظ المؤدِّية عن المعنى الَّذِي أوْدِعَتْه حَتَّى تبسُط مجموعها وتصِل مقطوعها وتُظهر مستورها فتقول: " إن كَانَ بَيْنَك وبين قوم هدنة وعهد فخفت منهم خيانة ونقضاً فأعلمهم أنّك قَدْ نقضت مَا شرطته لهم وآذِنْهم بالحرب لتكون أنت وهم فِي العلم بالنقض عَلَى استواء» [19].

فبهذه الوجوه جميعا اهتم علماء الصحابة في فهمهم للقرآن وتفسيره، وعلى هذا النحو من الاهتمام بمذاهب العرب في كلامهم توالت دروس القرآن الكريم يترأسها النحاة الذين جمعوا بين النحو وبين حفظهم للقرآن وإتقانهم لقراءاته، زادهم في ذلك اللغة التي جمعوها من سكان البادية، أي الأعراب الفصحاء، فغذوا بهذه اللغة مجالس الإقراء بالمعاني والألفاظ، وتتبعوا فيها الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية ليوازنوها بما جاء في قراءات الذكر الحكيم[20].

ومن أوائل المقرئين من التابعين الذين نسب إليهم النحو نصر بن عاصم الليثي(ت 89هـ) ثمّ ابن أبي إسحاق الحضرمي(ت118هـ) وأبو عمرو بن العلاء(ت154هـ).

[17] ينظر المحرر الوجيز ، ص:20.
[18] تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،24/1.
[19] تأويل مشكل القرآن،81.
[20] ينظر النحو والنحاة،12.

فأمّا نصر بن عاصم فقد تفوّق في القراءة والنحو حتى قال فيه الزهري: « إنه ليفلق بالعربية تفليقا» [21]. وهو تلميذ أبي الأسود الدؤلي وأستاذ ابن أبي اسحاق[22]. روي عن خالد الحذاء أنه قال:« سألت نصر بن عاصم وهو أوّل من وضع العربية، كيف تقرأ:[قل هو الله أحد]؟ فلم ينون، فأخبرته أنّ عروة ينوّن[يقصد في الوصل] فقال: بئس ما قال وهو للبئس أهل، فأخبرت عبد الله بن أبي إسحاق بقول نصر بن عاصم فما زال يقرأ بها حتى مات» [23].

أمّا ابن أبي إسحاق، فهو المقرئ النحوي العلاّمة في علم العربية، بصري من الطبقة الرابعة لكنّه أوّلهم زمنا وعلما[24] ، كما يعدّ من أوائل النحاة الذين أسّسوا لعلم النحو؛ لأنّه أوّل من اهتدى إلى أنّ ثمة ظواهر في العربية تحكمها قوانين جامعة، وأنّ ثمة ما لا يطّرد فيه ذلك، يؤكد هذا ما ذكره ابن سلام عن أبيه أنه قال: « قلت ليونس: هل سمعت من أبي إسحاق شيئا، قال: قلت له: هل يقول أحد: الصويق، يعني: السويق، قال: نعم عمرو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا، عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس» [25].

وعلى الرغم من هذا السبق الذي حازه ابن أبي إسحاق إلاّ أنّه لم يخلف كتبا، إلا الكتاب الذي جمع فيه ما أملاه من كلامه في الهمز[26] ، وذلك في إطار الاهتمام بإتقان القرآن قراءة وكتابة، قال شوقي ضيف بشأن هذا الكتاب:« ويبدو أنه عالج فيه مسألة رسمها[يقصد الهمزة] حين توصل وحين تقطع وحين تسهّل وحين تدخل على همزة أخرى وحين تتصل بحروف العلّة، ممّا يتصل بالدقة في كتابة الذكر الحكيم، إذ كان من القرّاء النابهين في موطنه» [27].

[21] النحو والنحاة ، ص:32.
[22] ينظر م ن، ص:32، 35.
[23] القياس في النحو، منى إلياس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1985. ص:13.
[24] ينظر النحو والنحاة ، ص:35.
[25] القياس في النحو ص:11.
[26] ينظر كتاب مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تقديم وتعليق، محمد زينهم عزب، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2003م ، ص:22.
[27] المدارس النحوية لشوقي ضيف، دار المعارف ، القاهرة، ط2، 1972، ص:25.

وأما أبو عمرو بن العلاء فهو أحد القرّاء السبعة، كان أعلم أهل عصره بالعربية والشعر ومذاهب العرب في كلامهم. وفد عليه أبو عثمان عمرو بن عبيد المعتزلي يسأله قائلا: « يا أبا عمرو،أيخلف الله وعده ؟ قال أبو عمرو: لا. قال عمرو: أفرأيت من وعده الله على عمل عقابا ، أيخلف الله وعده؟ فقال أبو عمرو: من العجمة أتيت أبا عثمان، إن الوعد غير الوعيد» [28].

وتدل الأخبار الواردة عن أبي عمرو أنه من الأوائل الذين سلكوا طريق القياس في اللغة، فقد سأله بعض معاصريه:« أخبرني عمّا وضعت ممّا سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟ فقال: لا، فقال له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغات» [29].

وقد بلغ أبو عمرو في اهتمامه بالإعراب، والاحتجاج له بلغات العرب درجة أنّه كان يرفض بعض قراءات الجمهور؛ لأنّها جاءت مخالفة لما هو شائع على ألسنة أكثر العرب، من ذلك قراءته لقوله تعالى:[إنّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ][30] :إنّ هذين، وقوله: إني لأستحي من الله أن أقرأ:[إنّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ][31].

غير أنّ هذه المآخذ المذكورة لا تقلّل من قيمة الآراء لتي جاء بها أبوعمرو و بعض معاصريه؛ لأنّها تمثّل بداية النضج في علمي النحو والصرف.

وقد اكتمل هذا النضج على يد بعض تلامذة عمرو بن العلاء، وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت170هـ) الذي كان من حملة القرآن وقرّائه، وقد ساعده ذلك على التبحر في علمي النحو والصرف ، ووضع قواعدهما وضبط مصطلحاتهما ، كما أنه ثبّت

[28] طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسين الزبيدي ، تح محمد أبي الفضل، دار المعارف القاهرة،ص:39.

[29] النحو والنحاة،37.
[30] طه:63.
[31] تفسير القرطبي دار إحياء التراث العربي ، 216/11

أصول نظرية العوامل ومدّ فروعها، وأرسى قواعدها العامة التي تتلخص في أنّه لابدّ مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة و كذلك الأسماء المبنية، وقد أحكم هذه النظرية بحيث ثبتت على صورتها على مر العصور . وكان اعتماد الخليل في تأصيله لقواعد النحو على السماع والقياس والتعليل. والسماع عنده إنما يعني نبعين كبيرين هما: نبع النقل عن القرّاء للذكر الحكيم، ونبع الأخذ عن أفواه العرب الخلّص الذين يوثق بفصاحتهم[32].

وخلف الخليل في مسيرة نهوضه بعلمي النحو والصرف تلميذه سيبويه(ت177هـ) الذي لم يكن في من أخذوا عن الخليل أو عن غيره مثله؛ لأنّه كان أعلم الناس بالنحو بعد أستاذه. يشهد على ذلك كتابه الذي سمّاه الناس" قرآن النحو"[33]؛ لأنّه كما قال ابن النديم: « لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به بعده» [34]. وكان المبرد إذا أراد إنسان أن يقرأ عليه كتاب سيبويه، يقول له:" ركبت البحر" تعظيما له واستعظاما لما فيه[35].

وقد جمع سيبويه في هذا الكتاب آراءه وآراء شيخه الخليل في النحو والصرف محيطا بمباحثهما إحاطة تامة، مركّزا في ذلك على نظرية العامل التي سبقه إليها شيخه ، إلاّ أنّه توسّع فيها فجعلها الأساس الذي بنى عليه كلامه في جميع أبواب الكتاب وفصوله. أمّا مادة الكتاب فقد كانت وسيلته إليها السماع، وذلك بالنقل عن القرّاء وعلماء اللغة والعرب الذين يوثق بفصاحتهم, وبهذا أصبح الكتاب من أهم المراجع التي يرجع إليها العلماء سواء منهم المشتغلون بالقرآن الكريم، أم الباحثون في اللغة[36].

بدء ازدهار علوم القرآن

[32] ينظر المدارس النحوية، 34- 38.
[33] ينظر مراتب النحويين ، ص:79.

[34] ينظر الفهرست لمحمد بن إسحاق النديم،المكتبة التوفيقية، القاهرة(د ت). ص:79.

[35] ينظر م ن،80.
[36] ينظرالنحو والنحاة،40.

وهذه القفزة العلمية التي أحدثتها آراء الخليل ثمّ سيبويه إنّما كانت تمهيدا لقفزة أخرى في مجال علوم القرآن منها تفسير القرآن وإعرابه ، والاحتجاج للقراءات والبحث في معاني القرآن ووجوه المجاز فيه ، وما إلى ذلك من العلوم الكثيرة التي ضمّتها مصنفات لا تكاد تحصى ابتداءا من هذه المرحلة.

ولعّله يجدر بنا أن نسلط الضوء على هذه المرحلة التي تمثل بداية ازدهار علوم القرآن، وذلك بالوقوف عند بعض أعلام نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث الهجريين، ممن أفادوا من علم سيبويه، وأستاذه الخليل، ووظّفوه لخدمة القرآن الكريم، فأبدعوا أيّما إبداع سواء في مناظراتهم العلمية، أم في تصنيفاتهم التي خصّوا بها القرآن ، ومن هؤلاء الأعلام الكسائي والفرّاء والأخفش,

فأمّا علي بن حمزة الكسائي(ت197هـ) فهو أحد القرّاء السبعة ، وكان قد قرأ على حمزة بن حبيب الزيات، فأقرأ زمانا بقراءة حمزة، ثمّ اختار لنفسه قراءة فأقرأ الناس بها، وتبعه فيها خلق كثير[37]، و هو علم أهل الكوفة وإمامهم، وقد أجمعوا على أنّه أكثر أهل الكوفة كلّهم رواية وأوسعهم علما[38] ، وكانت إفادته من كتاب سيبويه عن طريق الأخفش، فقد روي أنه جاء البصرة، وحمل إلى أبي الحسن الأخفش خمسين دينارا ليقرأ عليه كتاب سيبويه سرّا[39].

ومن مناظرات الكسائي التي تثبت تفوّقه في علوم اللغة والقرآن، أنه لمّا دخل الكوفة جاء إلى المسجد الذي كان حمزة بن حبيب الزيات يقرئ فيه، فتقدّم الكسائي مع آذان الفجرفجلس، فلمّا صلى حمزة قال:من تقدّم في الوقت يقرأ، قيل له: الكسائي أوّل من تقدّم، فقرأ الكسائي سورة يوسف ، فلما بلغ إلى قصة الذئب، قرأ: فأكله الذيب، بغير همز، فقال له حمزة: الذئب، بالهمز، فقال له الكسائي: وكذلك أهمز "الحوت" " فالتقمه

[37] ينظر النحز زالنحاة،74.
[38] ينظرمراتب النحويين، 98
[39] ينظر م ن،98.

الحوت" ؟ قال : لا، قال الكسائي: فلمَ همزت الذئب ولم تهمز الحوت، وهذا "فأكله الذئب" وهذا " فالتقمه الحوت"، فرفع حمزة نظره إلى أصحابه، فتقدم إليه جماعة منهم ليناظروه، فلم يفلحوا، فقال لهم الكسائي: تفهّموا عن الحائك[يقصد نفسه] تقول إذا نسبت الرجل إلى الذئب:استذأب الرجل، ولو قلت: قد استذاب، بغير همز، لكنت قد نسبته إلى الهزال. تقول: قد استذاب الرجل ، بغير همز، إذا استذاب شحمه، فإذا نسبته إلى الحوت، تقول: قد استحات الرجل، أي أكثر أكله؛ لأن الحوت يأكل كثيرا، ولا يجوز فيه الهمز، فلهذه العلة همز الذئب ولم يُهمز الحوت،وأضاف سببا آخر وهو أنّ الذئب لا تسقط الهمزة من مفرده ولا من جمعه، وأنشدهم:

أيها الذئب وابنه وأبوه أنت عندي من أذؤب ضاريات[40]

أمّا عن مؤلفاته التي خدم بها القرآن ولغة القرآن فهي عديدة منها:كتاب معاني القرآن، كتاب القراءات، كتاب مختصر النحو، كتاب مقطوع القرآن وموصوله، كتاب المصادر، كتاب الهاءات المكنى بها في القرآن، وغير ذلك[41].

أمّا الفرّاء أبو زكريا يحيى بن زياد(ت207هـ) فقد كان من أبرع الكوفيين وأعلمهم

وهو تلميذ الكسائي، غير أنّ هذا لم يمنعه من التعصب لسيبويه، فقد روي أنه مات وتحت رأسه كتاب سيبويه[42]. وقد عني الفرّاء بثقافات عصره كلّها الدينية والعربية والكلامية والفلسفية والعلمية قال عنه أحد معاصريه: «جلست إليه فناقشته في اللغة فوجدته بحرا، وناقشته في النحو فوجدته نسيج وحده، وعن الفقه فوجدته رجلا فقيها عارفا باختلاف العلوم، وبالنجوم ماهرا، وبالطب خبيرا، وبأيّام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقا» [43].

[40] ينظر النحو والنحاة،75
[41] ينظر الفهرست،100.
[42] ينظر مراتب النحويين،117.
[43] النحو والنحاة، 101.

وعن فضل الفرّاء على اللغة العربية يقول أحد معاصريه: « لولا الفرّاء ما كانت العربية؛ لأنّه خلّصها وضبطها، ولولا الفرّاء لسقطت العربية؛ لأنها كانت تُتنازع ويدّعيها كلّ من أراد، ويتكلم الناس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب» [44].

وعلى الرغم من أنّ هذا القول فيه مبالغة، إلاّ أنّه ليس بعيدا عن الحقيقة، يدل على ذلك مصنفات الفراء الكثيرة من جهة، واهتمام القرّاء بها من جهة أخرى، فقد ذكر في قصة كتاب : معاني القرآن" أنه اجتمع لإملائه عدد لا يحصى من الناس، ولمّا فرغ الفرّاء من إملائه خزنه الورّاقون عن الناس ليتكسّبوا به، وقالوا لا نخرجه إلاّ لمن أراد أن ننسخه له، على أن يكون عن كلّ خمسة أوراق درهم، وشق ذلك على الناس فشكوا إلى الفرّاء، فقرّر أن يعيد على الناس إملاء كتاب معان آخر يكون أتمّ شرحا وأبسط قولا[45]، وكان غرضه من ذلك منع استغلال الورّاقين للناس الذين أحبّوا علمه وأعجبوا به.

وبالإضافة إلى هذا الكتاب الشهير الذي خدم به الفرّاء القرآن واللغة العربية، فإنّ له مؤلفات أخرى عديدة، منها: كتاب المصادر في القرآن، وكتاب الجمع والتثنية في القرآن، وكتاب الوقف والابتداء، وكتاب "فعل وأفعل" وكتاب الحدود الذي جاء فيه: حدّ الإعراب في أصول العربية و حد النصب المتولد من الفعل و حد المعرفة والنكرة و حدّ إن وأخواتها، وحدّ الإدغام، وحدّ الأبنية، وغير ذلك من الحدود[46].

ومن الكوفة ننتقل إلى البصرة مع عالمها الفذّ أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش(توفي بين 207هـ و215هـ)، وهو تلميذ سيبويه البارع شهد له بذلك الكسائي فقال:« لم يكن في القوم [يقصد البصريين] أعلم من الأخفش، نبّههم على عُوار الكتاب وتركهم» [47].

---

[44] م ن ،100.

[45] ينظر (ترجمة الفراء) في معاني القرآن لأبي زكريا يحيي بن زياد الفرّاء،تح إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية بيروت،ط1 ،2002. ص:10.

[46] ينظر الفهرست،101،102.

[47] مراتب النحويين،87.

وشهد الأخفش أيضا لنفسه بالعلم والتفوق على أستاذه فقال: « كان سيبويه إذا وضع شيئا من كتابه عرضه عليّ وهو يرى أنّي أعلم به منه، وكان أعلم منّي، وأنا اليوم أعلم منه» [48].

والذي جعل الأخفش يصل إلى هذه المرتبة من العلم إنما هو القرآن الكريم الذي أحاط بجميع قراءاته حتى الشاذة منها، كما أحاط بلغات العرب قال شوقي ضيف:« كان الأخفش كثير الخلاف لسيبويه والقواعد النحوية والصرفية المبثوثة في كتابه، وهو خلاف بناه على خصب ملكاته وسعة معرفته بلغات العرب وقراءات الذكر الحكيم، وقدرته على النفوذ في حقائق اللغة التفصيلية إلى كثير من الآراء الطريفة، حتى ليصبح إمام الخلاف في النحو والصرف ومسائلهما» [49].

وممّا يدل على سعة علم الأخفش بالقرآن الكريم ولغته أنه سئل عن قوله تعالى: **فإن كانتا اثنتين فلهما(الآية)** فقيل له: ما الفائدة من الخبر(اثنتين)، وأريد بالسؤال أنّ الألف في (كانتا) تفيد التثنية، فلأي معنى فسّر ضمير المثنى بالاثنين؟ مع العلم أنه لا يجوز أن يقال : كانتا ثلاثا أو كانتا خمسا، أو غير ذلك، فقال الأخفش: أفاد العدد المجرد من الصفة، وقصد بذلك أنّه قد كان يجوز أن يقال: فإن كانتا صغيرتين أو كبيرتين فلهما كذا، أوكانتا صالحتين أو طالحتين فلهما كذا. فلمّا قال: فإن كانتا اثنتين فلهما الاية أفاد الخبر أن فرض الثلثين تعلق بمجرد كونهما اثنتين فقط، فحصل من الخبر فائدة لم تحصل من ضمير المثنى[50].

[48] م ن،88.
[49] المدارس النحوية، 107،108.
[50] ينظر النحو والنحاة،223.

أما عن مؤلفاته التي أثرى بها المكتبة القرآنية ومكتبة النحو والصرف، فنذكر منها كتابه الشهيرفي معاني القرآن، وكتاب الاشتقاق، وكتابي المسائل، الكبير والصغير، وكتاب وقف التمام وكتاب الأصوات، وغير ذلك[51].

وما ينبغي التأكيد عليه في ختام الحديث عن هذه المرحلة أنّ كتابي معاني القرآن للفرّاء والأخفش قد حقّقا شهرة كبيرة ؛ لأنّهما جمعا إلى جانب التفسيرعلوما أخرى ، منها القراءات التي كان لها حظ وافر من الاهتمام، و الفقه، واللغات التي نزل بها القرآن، وعلما النحو والصرف اللذان أثريا بالتوجيهات المتعددة خدمة للمعنى، ، وكذلك بلاغة القرآن ومجازه كان لهما نصيب وافر.

نشاط حركة التأليف وتطورها في مجال علوم القرآن

يعدّ القرن الرابع الهجري امتدادا للمرحلة السابقة إلاّ أنّه يعدّ أيضا بداية مرحلة جديدة تتميّز بخصوبة التأليف في مجال القرآن واللغة، كما تتميز بالتجديد في منهجية الدراسات القرآنية؛ لأنّ المرحلة السابقة ـ كما رأينا ـ جمع فيها الباحثون والدارسون للقرآن الكريم بين مختلف العلوم خدمة للمعنى، بينما اتّجه بعض علماء هذا العصر اتجاها جديدا تمثل في تركيز بحوثهم على علم واحد، كجمع القراءات وتخريجها أوتوجيه القراءات وإعرابها، أو قصر البحث على الإعراب بغض النظر عن القراءات، وقد يكون الإعراب شاملا للقرآن كله، وقد يقتصر على ما أشكل منه فقط ، هذا بالإضافة إلى علم التفسير الذي أخذ منحى جديدا يختلف عمّا في كتب المعاني التي سبقت.

وسنحاول فيما يأتي التعرّف على بعض المصنفات التي ظهرت ابتداءا من هذه المرحلة في المجالات التي ذكرناها.

1 ـ كتب القراءات والاحتجاج لها:

[51] ينظلر الفهرست،81.

من أهم الكتب التي اهتم فيها أصحابها بجمع القراءات وتتبع رواتها أوتعليلها وتوجيهها والاحتجاج لها في الفترة الممتدة من القرن الرابع إلى القرن الثامن ما يأتي:

ـ كتاب السبعة في القراءات:

وهو لأحمد بن العباس بن مجاهد البغدادي(ت324هـ) جمع فيه القراءات السبع عن الأئمة القرّاء من الأمصار الإسلامية المختلفة، وذلك بعد أن استصفاها من القراءات التي تكاثرت حتى وصلت في زمانه إلى نحو خمسين قراءة، وقد عرض في كتابه قراءات الأئمة السبعة الذين عرّف بنسبهم وأساتذتهم الذين أخذوا عنهم القراءة، كما بيّن الاختلاف الواقع بين القراءات.أما الاحتجاج فبدأ به مع سورة الفاتحة، لكنه أمسك عنه بعدها خوفا من أن يثقل الكتاب به ويطول[52].

ـ كتاب المختصر في شواذ القرآن:

وهو للإمام الحسين بن أحمد بن خالويه(ت370هـ)، وقد سرد فيه القراءات الشاذة للكلمة القرآنية المفردة، وكان يوجّه القراءة تارة ويترك التوجيه تارة أخرى.

ـ كتاب الغاية في القراءات :

وهوللمقرئ أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران، من أصفهان،(ت381هـ) جمع فيه قراءات القرّاء العشر.

ـ كتاب الحجة في القراءات السبع:

[52] ينظر السبعة في القراءات،لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة(دت) ص:112.

وهو لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(ت 377هـ)، وقد عُني فيه بالاحتجاج للقراءات السبع التي كان قد جمعها ابن مجاهد(ت324هـ) في كتابه:" السبعة في القراءات " ، والتماس الدليل لقراءة كلّ قارئ من القرّاء السبعة[53]، وكان اعتماده في توجيه هذه القراءات إمّا على القواعد المشهورة للغة العربية، وإمّا على العلل الخفيّة التي يحاول الوصول إليها عن طريق القياس، غير أنّه في كثير من الأحيان كان يتجاوز الموضوع المطروق و يغوص في الحديث عن الوجوه الإعرابية والصرفية ، ودلالة الكلمة وما يتفرع عنها من معان. فكان بهذا نبعا غزيرا متدفقا بمختلف علوم اللغة التي تخدم التفسيرفضلا عن توثيق القراءات والاحتجاج لها.لذا عدّه بعضهم من أحسن الكتب وأعظمها[54].

كتاب المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:

وهو لأبي الفتح عثمان بن جني(ت 392هـ)، احتج فيه للقراءات الشاذة التي أشار إليها ابن مجاهد، وقد شابه منهجه منهج أستاذه أبي علي؛ لأنه في الأصل امتداد وتكملة للحجة كما أشار إلى ذلك ابن جني في مقدمته[55]، لذلك كان "المحتسب " كما كان "الحجة" معرضا حافلا بالبحوث اللغوية والتوجيهات النحوية والصرفية التي أفاد بها النص القرآني من جهة، وأثرى بها علوم اللغة العربية من جهة أخرى.

ـ كتاب التذكرة في القراءات الثمان:

وهو للإمام أبي الحسن بن المبارك المقرئ(ت399هـ).أورد فيه قراءات أئمة الأمصار المشهورين بإيجاز غايته في ذلك تقريب هذا الفن إلى المتعلم.

[53] ينظر الحجة للقراء السبعة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، وضع حواشيه وعلّق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2001م.،29/1

[54] ينظر طبقات النحويين، ص:295.

[55] ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني،تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت،ط1: 1998م ،106/1.

ـ كتاب التبصرة في القراءات:

ـ وكتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها:

وهما لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت437هـ)، فأما الأول فتناول فيه أصول القراءات وتخريج الروايات مضربا عن التوجيه والتعليل، وأما الثاني أي "الكشف" فتناول فيه الاحتجاج للقراءات وذكر العلل والمقاييس النحو ية، بالإضافة إلى الأصول العامة للقراءات.

ـ كتاب جامع البيان في القراءات السبع:

وهو لأبي عمرو الداني(ت444هـ) الذي كانت له مؤلفات كثيرة صبّ فيها اهتمامه على القراءات، ولعلّ من أهم مصنفاته كتابه هذا الذي جمع فيه بين بيان مذاهب القرّاء في قراءاتهم وتوجيه هذه القراءات التوجيه النحوي أو الصرفي المناسب لها.

ـ كتاب العنوان في القراءات السبع:

وهولإسماعيل بن خلف المقرئ(ت455هـ)، ويعد هذا الكتاب من أهم الكتب التي اعتمد عليها العلماء في هذا الفن[56] كابن الجزري في كتابه: النشر في القراءات العشر.

ـ كتاب الإقناع في القراءات السبع:

[56] ينظر الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) تأليف خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1980م ، 313/1.

وهو للإمام أحمد بن خلف الأنصاري المعروف بابن الباذش(ت540هـ)، وهو عبارة عن تنقيح وتهذيب وشرح لكتابي: التبصرة لمكي بن أبي طالب القيسي، وكتاب التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني.

ـ كتاب الموضَّح في وجوه القراءات وعللها:

وهولأبي عبد الله الشيرازي الفارسي، المعروف بابن أبي مريم(ت بعد 565هـ)، وقد سار فيه على نهج السابقين في توجيه القراءات وتعليلها.

ـ كتاب حرز الأماني ووجه التهاني المعروف بالشاطبية:

وهو للعلامة القاسم بن خلف الشاطبي(ت590هـ) وهو عبارة عن منظومة في القراءات، وهي من أحسن المنظومات في هذا الفن، وقد عُني بشرحها وفكّ رموزها كثير من العلماء منهم: محمد السخّاوي(ت643هـ)، وأبو شامة الدمشقي(ت665هـ) ، كما اختصرها بعضهم كعبد الصمد التبريزي(ت765هـ) وعبد الوهاب بن وهبان الدمشقي(ت768هـ).

2 ـ كتب إعراب القرآن:

ظهرالاهتمام بإعراب القرآن مستقلا عن التفسير ابتداءا من القرن الرابع الهجري كما أسلفنا، وكان من أهم المؤلفات التي اشتهرت ما يأتي:

ـ كتاب معاني القرآن وإعرابه:

وهو لأبي إسحاق الزجاج(ت311هـ) ، وقد عُني في مصنّفه هذا بالإعراب قبل المعنى؛ لأنّه وإن جاء المعنى مقدّما على الإعراب في العنوان الذي اشتهر به الكتاب، إلاّ أنّ الزجّاج أكّد على تقديم الإعراب على المعنى في مقدّمته التي قال فيها: « هذا كتاب إعراب القرآن ومعانيه»[57]، أي إنّه قدّم الإعراب على المعنى ، وعلّل اهتمامه بالإعراب فقال:« وإنّما نذكر مع الإعراب المعنى والتفسير؛لأنّ كتاب الله ينبغي أن يُتبين، ألا ترى أنّ الله يقول: [أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ] [58]، فحُضضنا على التدبر والنظر، ولكن لا ينبغي لأحد أن يتكلم إلاّ على مذهب اللّغة أو ما يوافق نقله أهل العلم» [59].

- كتاب إعراب القرآن:

وهولأبي جعفر النحاس(ت338هـ)، وهو أوّل كتاب وصل إلينا خالصا في الإعراب، اعتمد فيه صاحبه على الربط بين المعنى والإعراب، والمفاضلة بين القراءات، وعرض آراء البصريين والكوفيين والمفاضلة بينها دون تعصب.

- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن:

- وكتاب إعراب القراءات السبع وعللها :

وهما لأبي عبد الله الحسين بن خالويه النحوي(ت370هـ) ، فأمّا الأوّل فخصّصه لإعراب ثلاثين سورة من السور القصار ابتداء بسورة "الطارق، وانتهاء بسورة الناس ، وأمّا الثاني فخصّصه لتوجيه القراءات السبع وإعرابها وربما ذكر غيرها ،وقد ضمّن الكتابين كثيرا من الآراء النحوية والصرفية إمّا بهدف التفسير أو بهدف توجيه القراءة، وقد نهج في كتابه "إعراب ثلاثين سورة" نهجا تربويا بحيث ضمّنه دروسا في اللغة

[57] معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي،دار الحديث ، القاهرة،2004م،45/1.
[58] النساء: 82، ومحمد:24.
[59] معاني الزجاج، 185/1.

والنحو والصرف معتمدا على طريقة سهلة ومبسطة تناسب حتى المبتدئين في طلب هذه العلوم. وعلى صغر حجم هذا الكتاب فقد اشتهر به ابن خالويه أكثر من شهرته بكتاب:"إعراب القراءات السبع"[60].

ـ كتاب مشكل إعراب القرآن :

وهو لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي(ت437هـ)، وكما هو ظاهر من العنوان فإنّ القيسي لم يعرب القرآن كلّه وإنّما أعرب الآيات التي فيها إشكال، واستعرض مختلف المذاهب النحوية، وآراء المتقدمين، فكان يناقشها ويرد على أصحابها حين لا يتفق معهم في الرأي.

ـ كتاب البيان في غريب إعراب القرآن:

وهو لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري(ت 577هـ) ، وميزته أنه كان يذكر كل وجوه الإعراب والصرف للآية أو المفردة ، وقد يرجح بعض هذه الوجوه وقد يكتفي بعرضها دون توجيه ، وهو متأثر في هذا الكتاب بكتاب القيسي" مشكل إعراب القرآن"، بل إنّه سلك طريقته في انتقاء الآيات، كما اعتمد على كثير من الآراء والأدلة التي ذكرها القيسي.

ـ كتاب إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن:

ـ كتاب إعراب القراءات الشواذ:

[60] لأن هذا الكتاب لم يذكره أصحاب التراجم ضمن مصنفات ابن خالويه، وذكر محقق الكتاب أن الكتاب كان متداولا، وإنما التسمية هي التي لم تشتهر عند العلماء، لا قديما ولا حديثا، ينظر إعراب القراءات السبع وعللها لأبي عبد الله الحسين بن خالويه، تحقيق عبد الرحمن العثيمين.مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م.104/1.

وهما لأبي البقاء العكبري(ت 616هـ). ويعدّ الكتاب الأوّل أهمّ من الثاني من حيث تضمنه لوجوه الإعراب المختلفة، ومناقشته للآراء التي يعرضها ، أمّا الثاني أي إعراب القراءات الشواذ، فكان الإعراب فيه قليلا ، وكذلك هي الآراء النحوية والصرفية؛ لأنّ الغالب على هذا الكتاب هو العرض الموجز للقراءات الشاذة وغير الشاذة في بعض الأحيان.

ـ كتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:

وهو للمنتجب الهمذاني(ت643هـ) وقد أعرب فيه جميع آيات القرآن مرتبة حسب ورودها في المصحف، وكان تناوله للآية من جهة القراءة والإعراب واللغة والاشتقاق وغير ذلك.

ـ كتاب المجيد في إعراب القرآن المجيد[61]:

وهو لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الصفاقسي(ت742هـ) استفاد فيه من كتاب أستاذه أبي حيّان، أي البحر المحيط، حيث استخرج منه الإعراب ، وأضاف إليه من كتاب أبي البقاء العكبري.

ـ كتاب الدر اللقيط من البحر المحيط:

وهو لتاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم(ت749هـ)، وقد تناول فيه بالإعراب الآيات المختلف فيها بين أبي حيّان وابن عطية والزمخشري.

[61] محقق بجامعة الأزهر كلية الدراسات الاسلامية والعربية.

3 ـ كتب التفسير

قسّم العلماء علم التفسير قسمين:

أ ـ التفسير بالمأثور ب ـ التفسير بالرأي

وكان ابن عبّاس ـ رضي الله عنه ـ قد ذهب في تقسيمه التفسير إلى أربعة: حلال وحرام لا يُعذر أحد بجهالته، وتفسير تفسّره العرب بألسنتها، وتفسير يفسّره العلماء، وتفسير لا يعلمه إلاّ الله[62].

وذهب الزركشي في تفسيره لقول ابن عبّاس بأنّ هناك قسما من القرآن لا يُتوصل إلى معناه إلاّ بالرجوع إلى لغة العرب وإعرابها؛ لأنّه قد يكون اختلاف الإعراب محيلا للمعنى، فيتوجب حينئذ على المفسّر تعلّمه حتى يصل إلى معرفة الحكم، وأمّا القسم الثاني فهو الذي يُتوصل إلى معرفة معناه دونما حاجة إلى معرفة الإعراب، وذلك نحو قوله تعالى:[فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ][63]، إذ كل واحد يدرك التوحيد في هذه الآية وأنّه لا شريك لله في الألوهية، وإن لم يعلم أنّ " لا" تفيد النفي، و"إلا" تفيد الإثبات، ومقتضى الجمع بينهما هو الحصر، وكذلك قوله تعالى:[أَقِيمُوا الصَّلَاة] [64]، فإن كل واحد يعلم بالضرورة أنّ معناه وجوب الصلاة، وإن لم يعلم أنّ صيغة "أفعِل" تدل على الوجوب[65].

وهذا الذي ذهب إليه الزركشي في فهمه لقول ابن عباس يؤكّد تقسيم العلماء للتفسير إلى: تفسير بالمأثور وتفسير بالرأي كما أشرنا إلى ذلك من قبل، وسنتعرف

[62] ينظر الإتقان،976/2.
[63] محمد:19.
[64] الأنعام: 72.
[65] ينظر الإتقان،977/2.

فيما يأتي على هذين القسمين من خلال جملة من التفاسير اتّجه أصحابها إما إلى التفسير بالمأثور وإمّا إلى التفسير بالرأي، وقد نجد من جمع بين الاتّجاهين إلاّ أنّ أحدهما يطغى على تفسيره فينسب إليه.

أ- التفسير بالمأثور:

إن التفسير بالمأثور هو الذي لا يحتاج فيه المفسّر إلى الاجتهاد ليتوصل إلى فهم كلام الله تعالى، لأنه يعتمد في تفسيره إما على القرآن أي إنه يفسر القرآن بالقرآن، وإما على ما جاء في السنة شرحا للقرآن، أو على تفسيرالصحابة، وقد اشتهر في هذا القسم من التفسير كثير من التابعين أمثال سعيد بن جبير(ت95هـ)، والإمام مجاهد(ت104هـ)، وقتادة(ت117هـ) وزيد بن أسلم(ت136هـ) وغيرهم كثير في شتى الأمصار[66].

هذا وإن التفسير في المرحلة اللاحقة لم يعد يعتمد على المشافهة كما في عصر التابعين ، كما أنّه لم يعد تابعا لكتب الأحاديث، بل صارت له مصنفات خاصة به جمع فيها مؤلفوها ما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين مرتباً حسب ترتيب المصحف فيذكرون أولاً ما روي في تفسير سورة الفاتحة ثم البقرة ثم آل عمران وهكذا إلى آخر سورة الناس.

وقد اشتهر بالتفسير بالمأثور ابن جرير الطبري (ت310هـ.) وأبو بكر بن المنذرالنيسابوري (ت318هـ.) وابن أبي حاتم (ت327هـ.) وأبو الشيخ بن أبي حِبَّان (ت369هـ.) والحاكم (ت405هـ.) وأبو بكر بن مردويه (ت410هـ.)، وابن عطية الأندلسي(ت541هـ) وغيرهم من أئمة هذا الشأن.

[66] ينظر الفهرست55، 56.

وكانت تفاسير هؤلاء كلها مسندة إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم، وليس فيها غير ذلك إلاّ تفسير ابن جرير الطبري[67]، ومن تبعه بعد ذلك في طريقته التي جمع فيها بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي. وسنتعرف فيما يأتي على أشهر كتب التفسير بالمأثور:

1 – جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري.

وهو لصاحبه الإمام الحافظ المفسر المحدث الفقيه المؤرخ شيخ المفسرين والمؤرخين، أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ولد بآمل من بلاد طبرستان سنة 224هـ، وتوفي ببغداد سنة 310هـ، وكان عالماً بالقراءات بصيراً بالمعاني، عالماً بالسنة، متفانياً في العلم

وكان أبو جعفر بن جرير الطبري على رأس تابعي التابعين الذين فسّروا بالمأثور، وقد عاصر مرحلة ازدهار التدوين والتأليف في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجريين، فجاء بمصنفه الضخم الذي يعدّ من أجل التفاسير وأعظمها قدراً .

وكان سبب تميّز تفسير الطبري أنّ صاحبه لم يكن يقتصر على مجرد الرواية كما كان يفعل من سبقه من المفسرين بالمأثور، كما أنّه لم يكن يسلّم بجميع الأقوال التي كان ينقلها عن التابعين ، بل نجده يتعرض لتوجيه الأقوال، ويرجح بعضها على بعض وذلك بالاحتكام إلى المعروف من كلام العرب وشعرهم تارة، وإلى المذاهب النحوية تارة ، لذلك جاء هذا التفسير ثريا بالمعارف اللغوية التي تنبئ عن سعة علم صاحبها وإحاطته باللغة العربية شعرها ونثرها، لكن ذلك كله كان بغاية ترجيح بعض الأقوال على بعض ، أوالتوفيق بين ما صحّ عن السلف وبين ما يُظن أنّه مخالف له[68].

[67] ينظر الإتقان،2/998.

[68] ينظر مقدمة تحقيق تفسير الطبري ـ لأبي جعفر الطبري ،تحقيق هاني الحاج وزميليه. المكتبة التوفيقية، القاهرة،2004م .

2 – الكشف والبيان عن تفسير القرآن .

وهو لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري المقرئ المفسّر، كان حافظاً واعظاً رأساً في التفسير والعربية متين الديانة حدّث عن أبي طاهر بن خزيمة وعنه أخذ أبو الحسن الواحدي التفسير وأثنى عليه، توفي سنة 427هـ[69].

وطريقة الثعلبي في التفسير أنّه يفسّر القرآن بما جاء عن السلف مع اختصاره للأسانيد اكتفاء بذكرها في مقدمة الكتاب، كما أنّه يعرض للمسائل النحوية ويخوض فيها بتوسع ظاهر، ويعرض لشرح الكلمات اللغوية وبيان أصولها ويستشهد على ما يقول بالشعر العربي ويتوسع في الكلام عن المسائل الفقهية عندما يتناول آية من آيات الأحكام فتراه يذكر الأحكام والخلافات والأدلة ويعرض للمسألة من جميع نواحيها إلى درجة تخرجه عما يراد من الآية. ويلاحظ عليه أنه يكثر من ذكر الإسرائيليات بدون تعقيب مع ذكره لقصص إسرائيلية في منتهى الغرابة[70].

3– معالم التنزيل للبغوي.

هو لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفراء البغوي الفقيه الشافعي المحدث المفسّر الملقب بمحيي السنة وركن الدين، كان تقياً ورعاً زاهداً إذا ألقى الدرس لا يلقيه إلا على طهارة ولد سنة 436هـ. وتوفي سنة 516هـ.

ويعدّ تفسير البغوي مختصرا من تفسير الثعلبي، لكنّه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعة والإسرائيليات المبتدعة[71].

[69] ينظرطبقات المفسرين للداودي، بتحقيق علي محمد عمر ، مطبعة الاستقلال الكبرى بمصر –ط: 1 – 1392هـ ،65/1 .
[70] ينظرطبقات المفسرين للداودي،.65/1. والتفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي، دار الكتاب العربي - مصر ط: 1 – 1381هـ.233/1..
[71] ينظر التفسير والمفسرون،235/1 .

وطريقة البغوي في تفسيره أنّه يفسّر الآية بلفظ سهل موجز وينقل ما جاء عن السلف في تفسيرها وذلك بدون ذكر الإسناد ، وإنّما يكتفي بذكر من رُوي عنهم التفسير.
ويمتاز التفسير بأنه يتعرض للقرآن بدون إسراف، ويتحاشى الاستطراد في الإعراب ونكت البلاغة وغير ذلك من العلوم التي أولع بها المفسّرون، كما يلاحظ عليه أنه يذكر روايات عن السلف في تفسير الآية ولا يرجح، وينقل عن الضعفاء كالكلبي، ويذكر بعض الإسرائيليات بدون تعقيب[72].

4- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:

وهو لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، ولد سنة481هـ في عصر المرابطين الذين قضوا على ملوك الطوائف بالأندلس، فانتعشت نتيجة لذلك الحركة العلمية، وانتشرت المدارس، وظهر كثير من المفسرين والمحدثين والفقهاء واللغويين والنحاة الذين نبغوا في هذا العصر، وكانت وفاة ابن عطية سنة 541هـ.

أمّا تفسيره: المحرر الوجيز ، فقد أقامه على المأثور من أقوال الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ والصحابة والتابعين ، دون أن يهمل جانب اللغة والنحو ، بل إنّ عنايته باللغة والنحو والصرف كانت واضحة جلية، إذ كان يحدد معانى المفردات، ويصرّف الكلمات ويذكر الوجوه الإعرابية للآية، والمذاهب النحوية المختلفة، ويرجّح بين الآراء. قال ابن عطية في توضيح منهجه: « وسردت التفسير في هذا التعليق بحسب رتبة ألفاظ الآية: من حكم، أو نحو أو لغة أو معنى، أو قراءة، وقصدت تتبع الألفاظ حتى لا يقع طفر كما في كثير من كتب المفسّرين»[73].

وقد شهد لابن عطية بالتقدم في التفسير والإمامة في اللغة كثير من العلماء ابتداءا بأبي حيان الذي أفاد منه كثيرا خاصة في جانب اللغة والنحو والقراءات، ولم ينكر

[72] ينظر مقدمة التحقيق من تفسير البغوي المعروف بمعالم التنزيل، تحقيق خالد عبد الرحمن ومروان سوار،دار المعرفة،بيروت.ط5، 2002م.

[73] المحرر الوجيز،ص:14.

فضله عليه، وانتهاءا بالسيوطي الذي قال في " المحرر الوجيز" بأنّه أصدق شاهد لصاحبه بإمامته في العربية وغيرها[74].

5– تفسير القرآن العظيم لابن كثير.

هو للإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الفقيه الشافعي، ولد في قرية من أعمال بصرى الشام سنة 701هـ. لازم المزي، وقرأ عليه تهذيب الكمال، وأخذ عن ابن تيمية وفتن بحبه وامتحن بسببه وتوفي سنة 774هـ[75].

أمّا تفسيره فهو من أشهر ما دون في التفسير بالمأثور، ويعتبر الكتاب الثاني بعد كتاب ابن جرير الطبري، اعتنى فيه مؤلفه بالرواية عن مفسري السلف. وقد قدم له بمقدمة طويلة هامة تعرض فيها لكثير من الأمور التي لها تعلق واتصال بالقرآن وتفسيره، ولكن أغلب هذه المقدمة مأخوذ بنصه من كلام شيخه ابن تيمية.

وطريقة ابن كثير في تفسيره أنّه يفسّرالآية بأسلوب سهل واضح، ويذكر وجوه القراءات بدون إسراف، ويشير إلى الإعراب إن كان له تعلق بتفسير الآية ثم يفسر الآية بآية أخرى إن أمكن، ويسرد في ذلك الآيات التي تناسبها، وهذا من قبيل تفسير القرآن بالقرآن، وقد اشتهر ابن كثير بذلك، ثم يذكر الأحاديث المرفوعة المتعلقة بتفسير الآية وما روى عن الصحابة والتابعين في ذلك ويعني بتصحيح الأسانيد أو تضعيفها مع بيان سبب الضعف، وترجيح بعض الأقوال على بعض مع توجيه ذلك.قال عنه السيوطي والزرقاني بأنه لم يؤلف مثله [76].

ب ـ التفسير بالرأي:

[74] ينظر م ن ، ص: 8
[75] ينظر طبقات المفسرين للداودي،110/1.
[76] ينظر التفسير والمفسرون للذهبي، 247/1.

وهو الذي يعتمد فيه المفسّر على الاستنتاج العقلي للأحكام من الآيات، وترجيح المحتملات. ويشترط في المفسّر بالرأي أن يكون عالماً باللغة العربية والنحو والصرف والبلاغة وناسخ القرآن ومنسوخه وأسباب النزول والسنة صحيحها وضعيفها وأصول الفقه، ويضاف إلى ذلك معرفة المفسّر بقوانين اللغة والخبرة بأساليبها، حتى ينزل كلام الله على المعروف من تشريعه[77].

غير أنّ الملاحظ على تفاسير هؤلاء أنّه كان يغلب عليها اتّجاه أصحابها الفكري والعلمي ، فالنحوي منهم يطغى على تفسيره النحو، وصاحب العلوم العقلية يطغى على تفسيره الحكمة والفلسفة، والفقيه يغلب على تفسيره الفقه، وصاحب أي مذهب من المذاهب لا بدّ أن يطغى مذهبه ويظهر على جميع ما في التفسير من العلوم، لكنّ الشيء الذي لم يكن لهم جميعا غنى عنه سواء بغرض الكشف عن المعاني الخالصة لكلام الله، أم الكشف عن مذاهبهم واعتقاداتهم ـ هوعلوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة. وقد اشتهر بالتفسير بالرأي جماعة من المفسّرين منهم الزمخشري و الرازي والقرطبي وأبو حيان،وسنتعرف فيما يأتي على كتب هؤلاء و جملة من الخصائص التي تميّزت بها تفاسيرهم.

1ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:

وهو لأبي القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، الإمام الكبير في الحديث والتفسير والنحو والمعاني والبيان، ولد بزمخشر سنة 674هـ ، وهو معتزلي المذهب، كان إمام عصره بلا منازع، يدل على غزارة علمه مؤلفاته الكثيرة التي شغلت طلاب العلم في كل عصر،على الرغم من مخالفتهم له في عقيدة الاعتزال، توفي سنة538هـ.

[77] ينظر مقدمة المحقق لتفسيرالبحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهيربأبي حيان الأندلسي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية بيروت، ط 2 - 2007م.24/1.

وقد اتبع الزمخشري في تفسيره طريقة المعتزلة، بل إنه من أشمل تفاسير المعتزلة وأشهرها التي توضح لنا المنحى الذي نحاه المعتزلة في تفسيرهم لكتاب الله,وتأويلهم لنصوصه وفق معتقداتهم.

وعلى الرغم من هذا المأخذ الذي أخذ على تفسير الكشاف، فإن الزمخشري قد أظهر فيه براعة منقطعة النظير في علوم البلاغه واللغة كما كان يتبحر في القراءات والإعراب، و يغوص في المعاني ليستخرج الثروة البلاغية الدالة على إعجاز القرآن الذي تجلى في عجز العرب عن معارضته والإتيان بمثله . وهذه الميزات التي ميزت تفسير الكشاف هي التي جعلت الكثير من المفسرين ــ حتى من أهل السنه[78] _ يرجعون إليه.

قال أبو حيّان مثنيا على تفسير الزمخشري وابن عطية اللذين أفاد منهما كثيرا: « وكلامهما فيه[يقصد علم التفسير] يدل على تقدمهما في علوم من منثور ومنظوم، ومنقول ومفهوم، وتقلب في فنون الآداب، وتمكن من علمي المعاني والإعراب، وفي خطبتي كتابيهما، وفي غضون كتاب الزمخشري ما يدل على أنهما فارسا ميدان، وممارسا فصاحة وبيان»[79].

2– التفسير الكبيرأو مفاتيح الغيب

هو لمحمد بن عمر بن الحسين بن الحسن فخر الدين الرازي أبي عبدالله القرشي المفسّر الفقيه المتكلم إمام وقته في العلوم العقلية، ولد سنة 544هـ. طلب العلم على والده ضياء الدين عمر، وأتقن علوماً كثيرة وبرز فيها. توفي بهراة سنة 606هـ[80].

[78] منهم ابن عطية و أبو حيان.
[79] ينظر البحر، 112/1.
[80] ينظر الأعلام للزركلي،313/6 .

ويعد تفسير "مفاتيح الغيب" من التفاسير المطولة التي جمعت مختلف العلوم ،وطريقة الفخر الرازي في تفسيره أنه يعنى بذكر مناسبة السور بعضها لبعض، ومناسبة الآيات بعضها لبعض ، كما أنه يعنى بذكر أسباب النزول، فيذكر للآية الواحدة سبباً أو أكثر من سبب حسب ما روي فيها، ويذكر وجوه القراءات ووجوه الإعراب، ويعنى باللغة، فتجد له مباحث لغوية قصيرة لتحقيق بعض اللغويات، ويشير إلى القواعد الأصولية، ويتوسع في المباحثات الفقهية، فيعنى كثيراً بمذهب الشافعي وتحقيقه وترجيح آرائه والرد على مخالفيها، كما أنه في مسألة آيات الصفات يجريها على طريقة الأشعري في مذهبه، ويرد على أقوال المعتزلة في مسألة الصفات وغيرها، ويفند أقوالهم وكذلك يعنى بذكر آراء الفلاسفة ونظرياتهم في الكون ويفندها وقد استطرد في المباحث الفلسفية والكلامية فطغت على تفسيره فهو مرجع في هذا الباب إلا أنه يؤخذ عليه أنه يورد شبه الجاحدين والمخالفين يوردها ويحققها ويتوسع في تحقيقها أكثر من أصحابها ثم يرد عليها رداً ضعيفاً لأنه قد استنفذ طاقته في التوسع في تحقيقها حتى قال عنه بعض المغاربة: يورد الشبه نقداً ويحللها نسيئة[81].

3 – الجامع لأحكام القرآن للقرطبي.

وهو للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح بإسكان الراء والحاء المهملة الأنصاري الخزرجي القرطبي كان من العباد الصالحين والعلماء العارفين الزاهدين في الدنيا وكان متواضعاً وكانت أوقاته كلها معمورة بالتوجه إلى الله بالعبادة تارة وبالتصنيف تارة أخرى، حتى أخرج للناس كتباً انتفعوا بها، توفي سنة 671هـ[82].

أما كتابه في التفسير فيصفه بقوله: « يتضمن نكتا من التفسير واللغات، والإعراب والقراءات، والرد على أهل الزيغ والضلالات، وأحاديث كثيرة شاهدة لما نذكره من

[81] ينظر مقدمة المحقق من تفسير الرازي، لفخرالدين بن الحسين الرازي، تحقيق هاني الحاج وعماد زكي،المكتبة التوفيقية ، القاهرة،2003م،والتفسير والمفسرون ،233/1.

[82] ينظر الأعلام للزركلي،322/5، وطبقات المفسرين للداودي،65/2.

الأحكام ونزول الآيات، جامعا بين معانيهما، ومبينا ما أشكل منهما، بأقاويل السلف، ومن تبعهم من الخلف» [83].

أمّا طريقة القرطبي التي سار عليها في تفسيره فتتمثل في ذكره للآية أو مجموعة من الآيات متصلة في المعنى، فيجعل تفسيره لهذه الآيات في جملة مسائل قد تكون مسألتين، وقد تصل إلى أربعين مسألة فأكثر، يذكر في كل مسألة حكماً من أحكام الآية أو سبباً من أسباب النزول أو تفسيراً لغريب الآية أو صلة لها، أو يذكر فروعاً فقهية تتصل بالآية من بعيد أو من قريب، ويستدل على ذلك بالأحاديث ويخرج هذه الأحاديث، كما يستدل بأقاويل السلف وينسبها إلى قائلها. إلاّ أنه لا يستطرد في ذكر القصص والتواريخ، لكنه يستطرد في ذكر الفروع الفقهية والتفصيلات الدقيقة في مذاهب أئمة الفقه التي لا تتصل بالآية إلا من بعيد .

وعلى الرغم من غلبة الفقه على تفسير القرطبي إلاّ أنّه كان حريصا على نقل آراء النحاة في المسائل المختلفة.

4 ـ تفسيرالبحر المحيط

وهو لمحمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي، ولد بغرناطة سنة654هـ، و تتلمذ فيها على كثير من الشيوخ والأساتذة فأخذ عنهم علم القراءات والتفسير والنحو واللغة والبيان والمعاني والبديع، وأصول الفقه، توفي سنة 745هـ.

أما تفسيره فقد أقامه على أساس اللغة والنحو؛ لأن اللغة وما تشتمل عليه من بيان لمعنى المفردات، وإعراب للكلمات وتعريف للمشتقات، تعد من أهم الأركان لتي يعتمد عليها علم المفسر لكتاب الله؛ وقد اتبع أبو حيان في تفسيره الطريقة التي تتفق مع تعريفه للتفسير الذي قال فيه:« التفسير علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن

[83] ينظر تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،3/1.

ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحمل عليها حالة التركيب ، وتتمات لذلك » [84].

والملاحظ على تفسير أبي حيان أنه جمع بين المأثور والرأي؛ لأنّه كان يذكر الآثار الثابتة عن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وكذلك ما نقل عن الصحابة والثقات من التابعين دون تقيد منه بالأسانيد أو بتخريج الأحاديث هذا من جهة المأثور أما من جهة الرأي، فنجده قد اهتم بتوضيح ما خفي من الآيات، وبالوقوف على غوامض الإعراب، ووجوه البلاغة والإعجاز، بل إنّ اهتمام أبي حيان بالنحو والإعراب جعل تفسيره غنيا بالمسائل النحوية في كل باب من أبواب النحو حتى قيل: "إنك لواستطعت أن تخرج كتاب نحو كاملا من البحرالمحيط لفعلت"[85]. وقد حدث هذا فعلا بحيث ظهرت كتب عديدة جمع فيها أصحابها مسائل الإعراب من تفسير أبي حيان فكانت المادة المجموعة ضخمة جدا، ومن هذه الكتب ما سبق أن أشرنا إليه وهو ـ كتاب المجيد في إعراب القرآن المجيد:لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الصفاقسي(ت742هـ) تلميذ أبي حيان الذي استخرج مادة الإعراب من البحر.

علم الصرف وعلوم القرآن

إن الأمر الذي يخطئ فيه كثير من الناس هو فهمهم للإعراب أو النحو الذي ظهر اهتمام علماء القرآن به في وقت مبكر على أنه ذلك العلم الذي يُعنى بضبط أواخر الكلم؛ لأنهم يعتقدون أنّ اللحن الذي كان يُخشى منه على القرآن الكريم إنّما هو الخطأ في ضبط أواخر الكلمات، وذلك بعدم إعطائها العلامة الإعرابية المناسبة، وهذا غير صحيح؛ لأنّ الأعجمي إذا لحن في اللغة العربية أوفي القرآن كان لحنه على مستويات عديدة، ويمكن القول أنّ الصرف كان على رأسها. يقول تمام حسّان:« فلقد نشأت دراسة اللغة العربية الفصحى علاجا لظاهرة كان يخشى منها على اللغة وعلى القرآن، وهي التي سموها" ذيوع اللحن"، وعلى الرغم من أن تسمية هذه الظاهرة المذكورة لا تشير إلا إلى الخطأ في ضبط أواخر الكلمات بعدم إعطائها العلامات الإعرابية الملائمة أشعر بميل شديد إلى الزعم بأن الأخطاء اللغوية التي شاعت على ألسنة

[84] تفسيرالبحر المحيط، 121/1.
[85] ينظر م ن مقدمة التحقيق،61/1.

الموالي وأصابت عدواها بعض العرب لم تكن مقصورة على هذا النوع من أنواع الأخطاء. فأكبر الظنّ أنّ هذا الذي سمّوه لحنا كان يصدق على أخطاء صوتية كالذي يشير إليه مغزى تسمية اللغة العربية" لغة الضاد" ويفصله ما يروى من نوادر الموالي كأبي عطاء السندي وسعد الزندخاني[86] وغيرهما. كما كان يصدق على الخطأ الصرفي الذي يتمثل في تحريف بنية الصيغة أو في الإلحاق أو الزيادة، وعلى الخطأ النحوي الذي كان يتعدى العلامة الإعرابية أحيانا إلى مجالات الرتبة والمطابقة وغيرهما » [87].

إذن، فالاهتمام بالصرف كان موجودا منذ بداية ظهور اللحن، ومصطلح الإعراب الذي استعمله الرعيل الأوّل من المسلمين[88] إنّما كانوا يعنون به الفصاحة التي هي نقيض اللحن، ولا يقصدون به العلامة الإعرابية، ومن ثمّ فإن إشارتهم إلى الإعراب كانت تعني تنفير الناس وخاصة المهتمين بالقرآن الكريم من جميع أنواع الخطأ الصوتي والصرفي والنحوي على حدّ سواء.

واستمر هذا التداخل بين علوم اللغة العربية فكانت الدراسة الصرفية ضمن الدراسات النحوية إلى أن نشطت الحياة العلمية ونشطت معها حركة التأليف، فاتجهت الدراسات النحوية نحو التخصص، وأخذت علوم اللغة العربية تستقل وينفصل بعضها عن بعض، فنشأت الدراسات النحوية البحتة، والدراسات الصرفية البحتة أيضا.

وعن المراحل التي مرّت بها نشأة علم الصرف، فقد ذهب بعضهم إلى ذكر مرحلتين، حددت الأولى منهما بالفترة التي سبقت تأليف سيبويه لكتابه، وحددت الثانية بما بعد ظهور سيبويه وكتابه[89].

---

[86] قصة سعد هذا أنه مرّ بابى الاسود وهو يقود فرسه، فقال: مالك يا سعد لم لا تركب؟، قال: إن فرسى ضالع أراد ظالعا.أي بها عرج، فضحك به بعض من حضره، فقال أبو الأسود: هؤلاء الموالى قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه فصاروا لنا إخوة فلو عملنا لهم الكلام. ينظر الفهرست،ص:64.

[87] اللغة العربية معناها ومبناها لتمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1418هـ - 1998م، ص:11، 12.

[88] ينظر ص:3 من هذا البحث.

[89] ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي، مكتبة لبنان ناشرون،ط1، 2003م،ص:22.

فأمّا المرحلة الأولى فلم تذكر المصادر عنها شيئا كثيرا، وكل ما ذكرته الروايات أنّ عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ (ت 40هـ) كان أوّل من تكلّم في الصرف،إذ فطن إلى بعض الخطأ في بعض أبنية الكلمات، فوضع في البناء بابا أو بابين هما أساس علم الصرف[90]. وهناك روايات تذكر أنّ مُعاذ بن مسلم الهرّاء(ت187هـ)، وهو نحوي مشهور، هو أوّل من وضع التصريف[91].

ويبدو أنّ هذا الطور المبكر للدراسة الصرفية تمثله جماعة من المقرئين البصريين الذين عُنوا بالنطق الصحيح للقرآن الكريم، وبمبانيه الإفرادية أيّما عناية كما سبق أن رأينا، منهم عبد الله بن أبي إسحاق(ت118هـ) الذي تكلّم في الهمز حتى عُمل فيه كتاب مما أملاه[92]، ومنهم أيضا أبو عمرو بن العلاء(ت154هـ) الذي جمع بين قراءة القرآن والاطلاع الواسع على لغة العرب شعرها ونثرها فكان من نتائج ذلك بروز اهتمامه بمسائل اللغة و منها المسائل الصرفية، كاهتمامه بأبنية الأفعال والأسماء، وبالإدغام وبالحذف وغير ذلك، يدل على هذا ما كان يتخيّره في قراءته، وأقواله التي كان يوجهها بها، من ذلك قوله في قراءة[93] [رُهُن] :« قالت العرب: "رُهُن" [يقصد جمعت "رَهْنًا" على" رُهُن" أي "فُعُل"] ليفصلوا بينه وبين رهان الخيل» [94]، ومن ذلك مذهبه في قراءة نحو قوله تعالى:[أتُحَاجُّونَنِي] [95] بنون واحدة مخففة[96]، إذ رأى أنّ ذلك لحن [97] وتأوّل بعضهم رأيه هذا بأنّه لا يجيز حذف نون الرفع إذا لقيت نون الوقاية[98].

---

[90] ينظر م ن ،22

[91] ينظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي، ضبط وتصحيح: أحمد جاد المولى وزميليه ، دار الجيل و دار الفكر، بيروت لبنان(د ت). ،400/2.

[92] ينظر م ن،398/2.

[93] ينظر فصل جمع التكسير، الباب الثالث.بناء"فُعُل".

[94] معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق عبد الأمير محمد الورد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2003، ص:329 .

[95] الأنعام،80.

[96] نسبت هذه القراءة إلى نافع، ينظر إعراب القرآن لأبي جعفرالنحاس ، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة بيروت، ط2 - 2008م ،ص:272.

[97] ينظر إعراب القرآن للنحاس،272.

[98] ينظر القياس في النحو،15.

وبالإضافة إلى هذه الآراء المتفرقة فإنّ أبا عمرو كان صاحب مذهب في الإدغام؛ وقد تمثّل هذا المذهب في أنّه كان يدغم الحرفين المتماثلين والحرفين المتقاربين إذا كانا في كلمتين وتحركا معا، فيسكّن الأوّل من المثلين ويدغمه في الثاني، ويسكّن الأوّل من المتقاربين ويقلبه إلى لفظ الثاني ويدغمه، إلاّ في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون الحرف الأوّل منوّنا.

والثاني:أن يكون مشدّدا.

والثالث: أن يكون تاء الخطاب أو تاء المتكلم.

والرابع: أن يكون معتلا قليل الحروف[99].

ومما يروى عن أبي عمرو أيضا أنه كان يتباحث مع معاصريه في الاشتقاق، من ذلك أنّه سُئِل أي أبو عمرو بن العلاء عن اشتقاق الخيل، فلم يعرف، فمرَّ أعرابي مُحرم فأراد السائلُ سؤالَ الأعرابي، فقال له أبو عمرو: دعْني فإني ألطفُ بسُؤَاله وأعرف، فسأله. فقال الأعرابي: استفاد الاسمَ من فِعْل السير، فلم يعرف مَنْ حَضَر ما أراد الأعرابيُّ، فسألوا أبا عمرو عن ذلك، فقال: ذهبَ إلى الخُيَلاء التي في الخيل والعُجْب، ألا تراها تمشي العَرضْنَة خيلاء وتكبّراً[100].

وهذه الآراء وغيرها إنما تدل على السبق الذي حازه هؤلاء المتقدمون من العلماء القراء، بجهودهم المشتركة التي بذلوها في استقراء اللغة وتتبع ظواهرها الصرفية ليصلوا بعلم الصرف إلى مرحلة التقنين والتقعيد.

أما المرحلة الثانية فهي التي تبدأ بظهور كتاب سيبويه(ت180هـ) الذي كان تتويجا للجهود المخلصة التي سبقته في علمي النحو والصرف إلاّ أنه لم يفصل بين العلمين،

[99] ينظر جامع البيان في القراءات السبع ،لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق:عبد الرحيم الطرهوني، ويحيى مراد، دار الحديث القاهرة،2006م.، 264/1.

[100] ينظر المزهر، 108/1.

بل جعل أبواب الصرف التي ذكرها تابعة لمسائل النحو المختلفة التي أوردها في كتابه، أي إن الصرف جاء مندمجا في النحو. ومن الموضوعات الصرفية التي تطرق إليها سيبويه: حديثِهِ عن أقسامِ الكلمةِ , وعن مسائِلِ لتَّصْغِيْرِ والنَّسَبِ والإدْغَـامِ ، كما أفرد بابا للكلام على المجرد والمزيد من الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية، والأفعال بأنواعها، كما تطرق إلى حروف الزيادة وإلى قلب حروف العلة وما إلى ذلك من مباحث، غير أنّ ما ينبغي الوقوف عنده في كتاب سيبويه هو استعماله لمصطلح" التصريف" الذي عُقد له باب بعنوان" ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجي في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون "التصريف".

واستعمال سيبويه لمصطلح التصريف في هذا الباب يدل على أنّه لا يَعدّ المباحث الصرفية الأخرى التي تطرق إليها في كتابه من التصريف، و إنما هي من النحو، وفي هذا تأكيد على تداخل علمي النحو والصرف في هذه المرحلة.

أمّا عن الدراسات القرآنية بعد سيبويه فقد أفادت كثيرا من كتابه وأبواب الصرف التي تضمنها، يؤكد ذلك المصنفات التي ظهرت ما بين نهاية القرن الثاني الهجري وبداية القرن الثالث، وأشهرها كتاب "مجاز القرآن " لأبي عبيدة معمر بن المثنى(ت209هـ)، وكتب المعاني التي كان من أشهر مؤلفيها الأخفش والكسائي والفرّاء[101].

وقد تجلت إفادة هؤلاء العلماء من كتاب سيبويه في عنايتهم بالعديد من القضايا الصرفية، وتوظيفهم للمصطلحات التي استعملها سيبويه كالاسم والصفة والمصدر، وكذلك الميزان الصرفي وما يترتب عليه من أبنية مختلفة يتجلى فيها الحرف الزائد من الأصلي، وغير ذلك من الأمور التي استعان بها هؤلاء للفصل في معاني القرآن الكريم ، من ذلك فصلهم في قوله تعالى :(وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِب) [102] وذلك بالوقوف عند لفظ (كَذِب) لمعرفة ما إذا كان اسما أو مصدرا. قال الفراء: :« معناه مكذوب،

[101] سبق التعريف بهم.
[102] يوسف،18.

والعرب تقول للكذب مكذوب، وللضعف مضعوف، وليس له عقد رأي ومعقود رأي، فيجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولا» [103] .

ومن ذلك أيضا استعانتهم بالميزان الصرفي لتفسير بعض الظواهر الصرفية في القرآن الكريم كمجيء بناء "فاعل" الدال على المؤنث بغيرتاء. قال الأخفش:« وكذلك كلّ "مُفعِل" و"فاعل" يكون للأنثى ولا يكون للذكر فهو بغير هاء» [104].

وتوالى التأليف في الصرف بعد سيبويه، وظهرت كتب عديدة تبحث في هذا العلم ، إلاّ أنّ كتاب أبي عثمان المازني(ت247هـ) المسمّى" التصريف" يعدّ أقدم كتاب أفرد فيه الصرف بالبحث. ولعّل هذا يرجع إلى أنّ المازني كان مولعا بالتصريف،وبالخوض في مسائله من ذلك مناظراته في بعض المفردات القرآنية كـ[نَكْتَلْ] من قوله تعالى: [فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا نَكْتَلْ] [105] حيث سأل المازني يعقوب بن السكيت: ما وزن[نَكْتَلْ] فقال ابن السكيت: " نفعل"، فقال الواثق[106]: غلطت، ثمّ قال: فسّره يا مازني ، فقال:[نَكْتَلْ] تقديره على الأصل "نفتعل"، وأصله: "نكتيل" فانقلبت الياء ألفا، لفتح ما قبلها، فصار لفظها " نكتال" فأسكنت اللام للجزم لأنه جواب الأمر، فحذفت الألف تخلصا من الساكنين، فقال الواثق: هذا الجواب لا جوابك يا يعقوب[107].

ومن أمثلة ذلك أيضا أنّ الواثق طلب من المازني مسألة وعنده نحاة الكوفة، فقال المازني: ما تقولون في قوله تعالى:[وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا] [108] ، لمَ لم يقل بغية؟ وهي صفة لمؤنث، فأجابوا بجوابات غير مرضية، فقال الواثق: هات ما عندك، فقال المازني: لو كان "بغي" على تقدير "فعيل" بمعنى فاعلة لحقتها الهاء، مثل: كريمة

---

[103] معاني القرآن للفرّاء،351/1.

[104] معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق عبد الأمير محمد الورد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2003.ص:،539.

[105] يوسف 63

[106] هو الخليفة العباسي الواثق بالله بن المعتصم بالله بن هارون الرشيد (ت232هـ)، ينظر البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير،(ت774هـ) خرّج أحاديثه أحمد شعبان بن أحمد وزميله، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2003م، 213/10 .

[107] ينظر مقدمة التحقيق لكتاب العمد للجرجاني،46، 47.

[108] مريم،28.

وظريفة، وإنّما تحذف الهاء إذا كانت في معنى "مفعولة" نحو امرأة قتيل وكفّ خضيب[109] ، فاستحسن الواثق الجواب[110].

وفي القرن الرابع الهجري لمع نجم اسمين بارزين في سماء علم الصرف، إنّهما أبو علي الفارسي(ت377هـ) وأبو الفتح ابن جني(ت392هـ).

فأما الفارسي فصنّف كتابا في الصرف بعنوان" التكملة"، وقيل أنه إنّما سميّ كذلك؛ لأنّ الفارسي صنف كتابه "الإيضاح" في النحو، ثمّ أراد أن يكمل قسم النحو بقسم ثان في الصرف فسمّاه التكملة[111].

وكتاب التكملة، وإن لم يكن فيه جديد في موضوعاته ؛ لأنها لا تختلف كثيرا عمّا جاء في كتاب سيبويه، إلاّ أنّه تضمن كثيرا من الآراء الصرفية الهامة، إذ جمع فيه صاحبه بين آراء المدرستين البصرية والكوفية، وحتى البغدادية . هذا بالإضافة إلى تضمينه كثيرا من الاصطلاحات والتعريفات التي أفاد بها علم التصريف.

وأمّا ابن جني فقد تجلت براعته في علم الصرف من خلال كتابين مهمين:

الأول :" المنصف في شرح التصريف"، وهو شرح كتاب " التصريف" للمازني وقد ناقش فيه مختلف المسائل الصرفية التي بحثها المازني .

والثاني: "التصريف الملوكي"، وهو مؤلف خاص به تناول فيه موضوعات المجرد والمزيد، والبدل والحذف والتغيير بالحركة والسكون، وأشار إلى الإدغام أنه قسم من أقسام الكتاب لكنه لم يبحثه فيه.

[109] ينظر تفصيل هذه المسألة في باب المشتقات ، الفصل الثاني،مبحث: اسم المفعول.
[110] ينظر معجم الأدباء لياقوت الحموي، 7/118،119.
[111] ينظر مقدمة التحقيق لكتاب" التكملة" لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ، بيروت،2001م. ص:26، 27 .

ولم يقف اهتمام ابن جني بالصرف عند هذين الكتابين، بل تجاوزهما إلى كتب أخرى كـ" الخصائص" و "سر صناعة الإعراب" اللذين أثراهما بالبحث في العديد من المسائل الصرفية.

وقد أعطى الفارسي وابن جني بتصنيفهما في علم الصرف دفعة قوية للدراسات القرآنية، بحيث أصبح حظ البحوث الصرفية فيها أوفر من ذي قبل. ولعلّ أكبر دليل على ذلك أنّ كلا العالمين صنفا في الاحتجاج للقراءات القرآنية، فأبو علي صنف في القراءت السبع، وأتم تلميذه ابن جني طريقه فصنّف في القراءات الشاذة كتابه المسمى" المحتسب". وقد ضمّنا كتابيهما في القراءات كثيرا من بحوثهما الصرفية التي كانا يهدفان من ورائها إلى إيجاد وجه للقراءة التي هي محل اهتمام كل واحد منهما[112].

وقد أفاد علماء التفسير والقراءات وغير ذلك ممن جاء بعد الفارسي وابن جني كثيرا من آرائهما الصرفية، فممّا جاء مثلا في المحرر الوجيز من نقل عن ابن جني قوله:

« قال أبو الفتح : هي لغة في القرح[113] كالشل والشلل والطرد والطرد . هذا مذهب البصريين ، وليس هذا عندهم من تأثير حرف الحلق ، وأنا أميل في هذا إلى قول أصحابنا البغداديين ، في أنّ لحرف الحلق في مثل هذا أثراً معتمداً ، وقد سمعت بعض بني عقيل يقول : نحوَه بفتح الحاء ، يريد نحوه ، ولو كانت الكلمة مبنية على فتح الحاء لأعلت الواو كعصاة وفتاة ، وسمعت غيره يقول : أنا محموم بفتح الحاء» [114].

ومما أورده الرازي عن أبي علي الفارسي رأيه في"الطاغوت"[115] فقال:« قال المبرد في الطاغوت:الأصوب عندي أنه جمع، قال أبو علي الفارسي:وليس الأمر عندنا كذلك

[112] أوردت العديد من هذه الآراء في أقسام هذا البحث.
[113] يقصد قراءة"قرح" بالفتح من الاية 140 من آل عمران، وهي قراءة محمد بن السميفع، ينظر المحتسب264/1.
[114] المحرر الوجيز، 360.
[115] تنظر هذه المسألة في باب أبنية المصدر، الفصل الثاني، مبحث:أبنية المصدر المعتل.

، وذلك لأنّ الطاغوت مصدر كالرغبوت والرهبوت والملكوت ، فكما أن هذه الأسماء آحاد كذلك هذا الاسم مفرد وليس بجمع ، ومما يدل على أنه مصدر مفرد قوله:[أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ] [البقرة 157] فأفرد في موضع الجمع ، كما يقال : هم رضا، هم عدل» [116].

وتوالت التصنيفات في علم الصرف، وظهر في القرن السادس الهجري كتاب "المفصّل" للزمخشري، الذي قسّمه صاحبه أربعة أقسام، جعل الأول للأسماء، والثاني للأفعال، والثالث للحروف والرابع للمشترك بين هذه الأقسام، وقد بحث فيها مختلف الموضوعات الصرفية ،لكنّه لم يخصص لها بابا وإنّما بحثها مع موضوعات النحو، إلاّ القسم الرابع فإنه يكاد ينفرد بالصرف، لأنه بحث فيه الإمالة والوقف والهمزة والتقاء الساكنين وزيادة الحروف وإبدال الحروف والإعلال والإدغام، أما الموضوعات الأخرى التي تناولها مع مسائل النحو فهي :جموع التكسير والتصغير والنسب والمقصور والممدود، والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسما المكان والزمان واسم الآلة وأبنية المجرد والمزيد من الأسماء، وأبنية المجرد والمزيد من الأفعال. وبهذا نلاحظ أنّ الزمخشري قد جمع موضوعات الصرف كلّها.

وإذا علمنا أنّ الزمخشري قد وظّف كل آرائه في الموضوعات الصرفية السابقة في تفسيره للقرآن " الكشّاف" الذي سبقت الإشارة إليه، أدركنا مدى التطورالذي حظي به جانب الصرف في الدراسات القرآنية، خاصة وأنّ الزمخشري قد نحى بالتفسير منحى جديدا كان يهدف من ورائه إلى إظهار ما في القرآن من الثروة البلاغية، وقد ساعده في ذلك إلمامه بعلم الصرف، لأنه غالبا ما يرتكز على الصيغ الصرفية في تحديد الدلالات، من ذلك وقوفه عند لفظي "الرحمن " والرحيم" إذ قال:« "الرحمن" "فعلان" من رحم ، كغضبان وسكران ، من غضب وسكر ، وكذلك " الرحيم " "فعيل" منه ، كمريض وسقيم ، من مرض وسقم ، وفي " الرحمن " من المبالغة ما ليس في " الرحيم " ، ولذلك قالوا : رحمن الدنيا والآخرة ، ورحيم الدنيا ، ويقولون : إنّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى . وقال الزّجّاج في الغضبان : هو الممتلىء غضباً .

[116] تفسير الرازي،19/7.

ومما طنّ على أذني من ملح العرب أنهم يسمّون مركباً من مراكبهم بالشقدف، وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق ، فقلت في طريق الطائف لرجل منهم: ما اسم هذا المحمل؟ أردت المحمل العراقي فقال : أليس ذاك اسمه الشقدف؟ قلت : بلى ، فقال : هذا اسمه الشقنداف ، فزاد في بناء الاسم لزيادة المسمّى» [117].

ومن ذلك أيضا استدلاله ببناء " استفعل" من قوله تعالى:[فَاسْتَعْصَمَ] [118] على براءة يوسف ـ عليه السلام ـ مما نُسب إليه، فقال: «الاستعصام : بناء مبالغة يدل على الامتناع البليغ والتحفظ الشديد ، كأنه في عصمة وهو يجتهد في الاستزادة منها . ونحوه استمسك واستوسع الفتق واستجمع الرأي واستفحل الخطب . وهذا بيان لما كان من يوسف ـ عليه السلام ـ لا مزيد عليه ، وبرهان لا شيء أنور منه ، على أنه بريء مما أضاف إليه أهل الحشو مما فسّروا به الهمّ والبرهان» [119] .

فهذا ونحوه كثير في تفسير الكشّاف، وقد أثار إعجاب كثير من المهتمين بالقرآن في المشرق والمغرب فأفادوا منه الشيء الكثير، وتنبهوا في اشتغالهم بالقرآن الكريم إلى قضايا لم يكونوا ليلتفتوا إليها من دون الاطّلاع على هذا الكتاب النفيس.

ونرجع إلى كتب التصريف التي ظهرت بعد كتاب الزمخشري ، ونقف عند كتاب" الشافية" في الصرف،لجمال الدين أبي عمر المعروف بابن الحاجب(ت 646هـ) ، وقد جاء هذا الكتاب خالصا في الصرف جمع فيه صاحبه شتات البحوث الصرفية المبثوثة في كتب السابقين وعمل على ترتيبها. والموضوعات التي تضمنها هذا الكتاب لا تختلف عن تلك التي ذكرناها عند الزمخشري في كتاب "المفصل" إلاّ أنها تمتاز كما ذكرنا بتخليصها من موضوعات النحو وبترتيبها ترتيبا دقيقا، الأمر الذي جعل العديد من العلماء يقبلون على شرحه كرضي الدين الأستراباذي، وركن الدين الأستراباذي وغيرهما.

[117] الكشاف،1/23،24.
[118] يوسف،32.
[119] الكشاف، /344.

ونذكر منها أيضا كتاب: "الممتع في التصريف" لأبي الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي المعروف بابن عصفور (ت669 هـ) حامل لواء العربية بالأندلس في عصره. ومما يدل على أهمية هذا الكتاب هو تلقف أبي حيّان الأندلسي له بالترحيب والإعجاب، إذ تناوله بالتلخيص في كتاب أسماه بـ "المبدع الملخَص من الممتع "، بل إنه أفاد من آراء ابن عصفور كثيرا في تفسير البحر المحيط، سواء تلك التي وردت في كتابه هذا أم ما ورد منها في كتب أخرى ، من ذلك أخذه برأيه ،أي رأي ابن عصفور في توجيهه للفظ [أَحْصَى] من قوله تعالى: [أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا] [120] وذلك باعتماده على الشروط التي حدّدها ابن عصفور لصياغة اسم التفضيل من" أفعل"[121].

وهكذا نلاحظ أنّ العلاقة بين علوم القرآن وعلوم اللغة هي علاقة تكامل إذ كلّ منهما يفيد من الآخر ويدفع به نحو التطور، وأنّ علم الصرف لا يقل أهمية عن علم النحو؛ لأنه كان أساسا من أسس التفسير تبنى عليه كثير من الآراء، كما كان سببا في الفصل في كثير من المسائل التي أشكل معناها على العلماء.

[120] الكهف،12.
[121] ينظر باب المشتقات من هذا البحث، الفصل الثاني، مبحث: اسم التفضيل.

توطئة:

شغلت المصادرحيِّزا كبيرا من البحوث اللغوية والنحوية، قديما وحديثا. ولعلّ توجه أنظار الباحثين إلى موضوع المصادر مردّه إلى الأهمية التي يكتسيها المصدر،إمّا لكونه أصلا ،حسب رأي البصريين[1]،أو لدلالته على الحدث الذي يقتضيه التعبير ،غالبًا.

وقد حظيت المصادر في القرآن الكريم باهتمام خاص، بل إنّ الكثير منها قد ثار حوله جدل كبير، خاصة المصادرالتي لم ترد خاضعة للقياس الصرفي الذي حدّده النحاة. وهي كثيرة في القرآن، سنحاول في هذا الباب أن نعرض مجموعة منها نستكشف من خلالها آراء دارسي القرآن الكريم في موضوع المصادر وأبنيتها القياسية منها والسماعية.

ونظرا لتنوع أقسام المصدر و أبنيته، فقد ركزت في هذا الباب على الأبنية التي استثارت اهتمام العلماء من المفسّرين والمعربين، كأبنية المصدر من الفعل الثلاثي المجرد، الصحيح منه والمعتل؛لأن كونها مصادر سماعية غير خاضعة للقياس في أغلبها، جعلها محل نقاش الدارسين للقرآن، وكذلك أبنية المصدر الميمي التي جاءت في كثير من مواضع القرآن مخالفة للقياس المتفق عليه بين النحاة والصرفيين، يضاف إلى هذا موضوع مجيء المصدر على غير بناء الفعل. وقد تتبع الدارسون للقرآن هذه المسألة وأثروا كتبهم بمناقشتها.

وكما هو ملاحظ مما ذكرته سابقا، فقد استثنيت من هذا البحث في المصادر، أبنية المصدر من غير الثلاثي المجرد، وذلك لسببين:

الأول: أنّ دارسي القرآن الكريم، نادرا ما كانوا يقفون عند هذا القسم من أبنية المصدر؛لأنّها في أغلبها قياسية خاضعة لوزن معين،لا تتطلب النقاش.

[1] ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات بن الأنباري، دار طلائع للنشر والتوزيع، القاهرة،2005، 1/206،207.

والثاني: أنّ العنوان الثاني من الفصل الثاني، وهو: "ماجاء من المصادر على غير بناء الفعل"، يشملها؛ لأن أغلب ما جاء في هذا العنصر من المصادر، كان من أفعال غير ثلاثية ، لذلك صبّ العلماء اهتماهم في مناقشة هذا الموضوع على القياس، أي قياس مصادر الأفعال غير الثلاثية.

وقد جعلت هذا الباب فصلين، خصصت الأول منهما لأبنية الثلاثي الصحيح؛ لأنّها كثيرة بالقياس إلى أبنية المصدر الأخرى، وجمعت في الفصل الثاني بين أبنية المصدرالمعتل، والمضدر الميمي والمصادر التي جاءت على غيربناء الفعل.

قبل أن نخوض البحث في هذا القسم من أبنية المصدر التي استحوذت على كثير من اهتمام دارسي القرآن ونقاشاتهم، لابد أن نقف عند تعريف بعض النحاة للمصدر، واستقصائهم لأبنيته، وبخاصة أبنية الثلاثي؛ لأنها كما أسلفنا الذكر سماعية غير خاضعة للقياس،في أغلبها.

وقد جاء في التعريف اللغوي للمصدر أنه « إنّما سمّي مصدرا لأنّ الأفعال صدرت عنه،أي أخذت منه، كمصدرالإبل للمكان الذي ترده، ثمّ تصدر عنه » [1] .

و أما اصطلاحا، فقد عرّفه ابن الحاجب بقوله: « المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل » [2] .

وتضمن تعريف ابن الحاجب هذا ضابطين:

[1] شرح المفصل ،لابن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2001، 455/5.
[2] شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر،طبعة: جامعة قاريونس، 1978 م. 399/3.

الأول:"المصدر اسم الحدث": والمقصود باسم الحدث، دلالته على الحدث، أي المعنى المجرد ،فلا يدل على ذات ولا على زمان ولا مكان، ولا شيء آخر غيرالمعنى المجرّد، وهذا هو الغالب ؛لأنّه قد يدل على المرّة، نحو جال جولة.قال تعالى:(فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَة) [1]. أو الهيئة، نحو قول الرسول ،صلى الله عليه وسلّم،:« فإذا قتلتم فأحسنوا القِتْلة» [2].

والثاني: جريانه على الفعل: ومعنى ذلك اشتماله على حروف فعله، لفظا ،أو تقديرا بدون تعويض، أومع التعويض . ومثال اشتماله على حروف فعله لفظا: "إكرام" من أكرم، ومثال اشتماله عليها تقديرا بدون تعويض: " قِتال" من قاتل، فإن ألف الفعل وإن نقصت منه لفظا،إلاّ أنّها موجودة تقديرا، بدليل ظهورها أحيانا مقلوبة ياءًا، لوقوعها بعد كسرة، فيقال:"قيتال" في نطق بعض قبائل العرب، وهي لغة أهل اليمن[3]، ومثال اشتماله على حروف فعله تقديرا مع التعويض:"زنة" إذ التاء عوض عن فاء الفعل وهو:"وزن"،و"تقديس" فالتاء عوض عن الدال المكرّرة في الفعل وهو"قدّس"[4].

أما عن أبنية المصدر فقد ذهب الرضي إلى أنها ترتقي في الثلاثي إلى اثنين وثلاثين بناءًا ، وأما في غير الثلاثي، فيأتي المصدر قياسا[5].

وفي مقولة الرضي هذه إشارة إلى أنّ مصادر الثلاثي غير قياسية، على الرغم من أنّ بعضهم حرص على أنّ يجعلها قياسية كسيبويه وابن مالك[6].

[1] الحاقة،13

[2] الجامع الصحيح، للإمام مسلم،.دار الفكر بيروت،(د ت) ، 72/8، باب: الأمر بإحسان الذبح والقتل.

[3] ينظر نزهة الطرف في علم الصرف،للميداني، شرح يسرية إبراهيم حسن،المكتبة الأزهرية للتراث، ط1(دت)،432/1.

[4] ينظر شرج الرضي على شافية ابن الحاجب، ضبط وشرح: محمد نور الحسن و محمد الزفزاف ومحمد يحيى عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1975.،160/1، وتصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، لصالح سليم الفاخري،دار عصمى للنشر القاهرة، 1996، ص:172.

[5] شرح الرضي على الكافية،401/3.

[6] ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،ط 14، 1964 م المكتبة التجارية الكبرى بمصر،123/2.

وقد ذهب ابن الناظم إلى إحصاء عشرة أبنية قياسية لمصادر الفعل الثلاثي، من جملة تسعة وأربعين بناءا ذكرها ابن مالك في لاميته[1].

وعلى أساس هذا الخلاف الموجود بين العلماء في كون مصادر الثلاثي قياسية أو سماعية، سنبني بحثنا في أبنية مصادر الثلاثي الواردة في القرآن الكريم ، وذلك من خلال الدراسات القرآنية، وما جاء فيها من آراء.

ـ ما جاء على وزن (فَـاعِل) و(مفعول).

من أبنية المصدر التي أثارت اهتمام النحاة والصرفيين ما جاء منها موافقا لأبنية الأسماء المشتقة نحو بناءي اسم الفاعل واسم المفعول .

وقد استوقف هذان البناءان للمصدر دارسي القرآن الكريم، وتباينت آراؤهم في الحكم عليهما.

وسنعرض هذه الآراء فيما يأتي:

أ ـ ما جاء على وزن(فَـاعِلة).

من الألفاظ التي جاءت على وزن "فاعلة" في القرآن الكريم وكانت محل نقاش الدارسين للقرآن: [كَاذِبَة) و[كَاشِفَة) و[فَاقِرَة) و [خَائِنَةٍ) و[الطَّاغِيَة) من قوله تعالى: (لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَة) [2] وقوله :(لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَة) [3] وقوله(تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا

[1] ينظر لامية الأفعال، شرح بدر الدين بن مالك، توثيق فتح الله أحمد سليمان، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2008،ص:71.
[2] الواقعة ،2
[3] النجم،58

فَاقِرَة) [1] وقوله:(وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُم) [2] وقوله:(فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَة) [3].

وقد أكّد أكثر الدارسين للقرآن الكريم على أنّ هذه الألفاظ وغيرها مما جاء في القرآن مصادر، ما لم يكن توجيهها إلى المصدر مخلا بمعنى الآية.

فأما الفراء، فقد أبدى رأيه في هذه المسألة عند تفسيره لـ(كَاذِبَة) و(كَاشِفَة) ؛ إذ عدّهما مصدرين، ومثّل لهما من كلام العرب بالعاقبة و العافية[4].

وكذلك فعل الزجاج الذي تتبع بناء "فاعلة" في العديد من الآيات ووجهه إلى معنى المصدر. قال في [كَاذِبَة): « و"كاذبة" مصدر كقولك:عافاه الله عافية وعَاقَبَهُ عاقبة، وكذلك كذّب كاذِبة، وهذه أسماء في موضع المصادر [5] » [6]

وعدّ الزجاج هذا البناء أي" فاعلة" كثيرا في المصادر، قال في تفسيره لـ (خَائِنَةٍ) من قوله تعالى:(وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُم) [7] :« (خَائِنَةٍ) في معنى خيانة، المعنى: لا تزال تطلع على خيانة منهم ، وفاعلة في أسماء المصادر كثيرة، نحو عافاه الله عافية، وقوله: (فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَة) [8] » [9].

[1] القيامة،25.
[2] المائدة ،13.
[3] الحاقة،5.
[4] ينظر معاني القرآن للفرّاء، ، 29/3.
[5] قصد بـ "أسماء في موضع المصادر" أنها مصادر، وهذا بدليل تعبيره بالمصدر في صدر كلامه هذا.
[6] معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ، 85/5.
[7] المائدة ،13.
[8] الحاقة،5.
[9] معاني الزجاج،129/2.

وذهب النحاس هذا المذهب في اعتبار بعض ما جاء على "فاعل" مصدرا كـ (خَائِنَةٍ) [1] و (كَاذِبَة) التي استدل على كونها مصدرا بتذكيرها في الآية،أي الآية،أي تذكير "ليس" من قوله تعالى:(لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَة) [2] .

كما نجد ابن الأنباري خلال عرضه لأوجه الإعراب المختلفة لهذه الألفاظ أي(فاعلة) يرجّح أن تكون في معظمها مصادر. وقد عبّرعن ذلك في إعرابه لقوله تعالى:(وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُم) فقال: « والثاني[يقصد وجه الإعراب الثاني] أن تكون "خائنة" بمعنى خيانة؛لأنّ "فاعلة" تأتي مصدرا كالخالصة بمعنى الإخلاص،قال تعالى: (إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَة)[ص:46]،والطاغية بمعنى الطغيان، والكاذبة بمعنى الكذب » [3].

[3].

وكذلك فعل الرازي؛إذ أجاز مجيء المصدر على"فاعل"،وأكّد على كثرته في كلام العرب ، وفي القرآن، وساق شواهد عديدة منها: قول العرب : سمعت راغية الإبل ،وثاغية الشاء، يعنون رغاءها وثغاءها [4].

أما الطبري فقد أجاز مجيء المصدر على " فاعلة"، لكنّ أقواله اضطربت ، وتباينت من موضع إلى آخر. فعلى سبيل المثال نجده يؤكد على أنّ (كَاذِبَة) في قوله تعالى: (لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَة) ـ مصدربمعنى تكذيب[5] ، لكنّه عدّ (خَائِنَةٍ) في قوله تعالى: (وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُم) اسما وضع موضع المصدرحيث قال: « و(خَائِنَةٍ) في هذا الموضع الخيانة، وضع وهو اسم موضع المصدر، كما قيل خاطئة للخطيئة، وقائلة للقيلولة» [6]

ويظهر لنا من القول الثاني للطبري أنّه لا يعتبر(خَائِنَةٍ) مصدرا، وإن كان فسّرها بالخيانة؛ لأنّه ذكر أنّه اسم، وأكّد ذلك بأن مثّل له باسم.

[1] ينظر إعراب القرآن للنحاس، ص: 226.
[2] ينظر م ن، 1084.
[3] البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري،،ضبط وتعليق بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بيروت لبنان،(د ت)245/1.
[4] ينظر تفسير الرازي، تح هاني الحاج وعماد زكي،المكتبة التوفيقية ، القاهرة.(د ت)،161/11.
[5] ينظر تفسير الطبري،،تح هاني الحاج وزميليه، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د ت)، 173/27.
[6] م ن، 170/6.

وإذا نظرنا في أقوال الزمخشري وابن عطية والقرطبي وأبي حيّان في هذه المسألة، فإنّنا نجدهم وإن أجازوا مجيء المصدر على "فاعلة"،إلاّ أنهم لم يؤكدوا على ذلك في أي موضع من المواضع التي أشرنا إليها، بل كانوا يسلكون طريقة عرض الآراء المختلفة [1].

قال أبو حيّان في تفسيره لـ(خَائِنَةٍ) [2]: » يحتمل أن يكون الخائنة مصدرا كالعافية، ويدلّ على ذلك قراءة الأعمش: على خيانة،أو اسم فاعل والهاء للمبالغة، أو صفة لمؤنث،أي قرية خائنة أو فعلة خائنة« [3].

وعلى عكس هذا الموقف نجد الزمخشري وأبا حيان في تفسيرهما لقوله تعالى: (إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً) [4] يبرزان موقفاهما من مجيء المصدر على" فاعل" و"فاعلة" ، وهما موقفان متعارضان؛ لأنّ الزمخشري قال في توجيهه لـ (خَالِصَةً) بأنّ هذا الوزن في المصادر غير قليل[5] ،

لكنّ أبا حيّان ردّ قوله هذا، وقال: « وليس كما ذكر ، بل هما[يقصد بناءي"فاعل" و"فاعلة"] عزيزان» [6]. وعلّل أبو حيان رأيه هذا،أي القول بأن المصدر على "فاعل" و" فاعلة" قليل، بأن الألفاظ التي يُستشهد بها على أنها مصادر نحو"الكاذبة" و"الخالصة" وغيرهما، قد تتأوّل على أنها ليست مصادر[7].

وبعيدا عن التفسير نجد العديد من علماء اللغة يؤكدون مجيء المصدر على وزن "فاعلة"، منهم المبرد الذي استشهد بقول الكلابي:[1]

---

[1] ينظر الكشاف للزمخشري،ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني،دار الكتاب العربي ،بيروت لبنان،ط1 2006 .120/4 ، و المحرر الوجيز،،ص:1807 ، وإملاء ما منّ به الرحمن للعكبري،، راجعه وعلق عليه نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، بيروت،ط 1- 2002.،ص: 496، وتفسير القرطبي،. ضبط وتعليق ابراهيم الحفناوي ،دار الحديث القاهرة،2002،163/27، والبحر المحيط لأبي حيان، ،462/3.

[2] من قوله تعالى:(وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُم) المائدة،13.

[3] البحر المحيط ،462/3..

[4] الأحزاب،50.

[5] ينظر الكشّاف، 418/3.

[6] البحر،233/7.

[7] ينظرم ن،7/ 234 .

حدَّثْتَ نفسَكَ بالوفاءِ ولم تكنْ

للغدر خائنةً مغلَّ الأصبُعِ

وعلّق عليه بقوله: «حيث قال: ولم تكن للغدر خائنة، ولم يقلْ خائنا ، فإنّما وضع هذا موضع المصدر، والتقدير:ولم تكنْ ذا خيانة » [2].

وذهب ابن جني أيضا إلى اعتبار "فاعلة "من أوزان المصدر،كما قال بذلك في " طاغية" و"لاغية" [3].

وكذلك أقرّ ابن الحاجب مجيء المصدر على "فاعلة" إلاّ أنّه نبّه على أنّه أقلّ من المصدر على وزن "مفعول".[4]

أمّا ابن يعيش فذهب في هذه المسألة إلى أنّ ما جاء على وزن "فاعلة"، أسماء

وضعت موضع المصادر، واستدل على ذلك بمجيء المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول، نحو قولهم:" ماء غَوْر" أي غائر،و"رجل عدل" أي عادل.[5]

ب ـ ما جاء على(مفعول).

[1] الكامل للمبرّد، تح: جمعة الحسن، دار المعرفة بيروت لبنان، ط:2، 2007،ص: 239.
[2] م ن، 239.
[3] ينظر المحتسب،في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،لابن جني،تح:محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية،بيروت،ط1 ،1998، 225/2.
[4] ينظر شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، لأبي الفضل ركن الدين الأستراباذيّ، تحقيق محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية،ط1: 2004.، .1/ 307.
[5] ينظر شرح المفصّل لابن يعيش، تح: إميل يعقوب،دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان(د ت). 62/4.

أمّا المصدر على " مفعول" فقد ارتبطت آراء دارسي القرآن الكريم فيه، بتوجيههم للفظ

(الْمَفْتُونُ) من قوله تعالى:(بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ) [1] .

فقد عدّ بعضهم(الْمَفْتُونُ) في هذه الآية شاهدا على مجيء المصدر على "مفعول"،إذ فسّروا (الْمَفْتُونُ) بالفتون، أو الفتنة، ومنهم الأخفش، والفرّاء، والطبري،والزجّاج، والزمخشري، والعكبري، لكنّهم اختلفوا في بعض التفاصيل، ومردّ هذا الاختلاف إلى الباء في قوله تعالى:(بِأَيِّيكُمُ).

فأمّا الأخفش فكان له رأيان في الباء، الأوّل منهما أورده في كتابه معاني القرآن ،حيث اعتبر الباء زائدة ، ومن ثمّ فإن ّ(الْمَفْتُونُ) اسم وليس بمصدر[2]. و ثاني رأييه نقله عنه كلّ من النحّاس وأبي حيّان ، حيث يقول بعدم زيادة الباء في الآية، وأنّ (الْمَفْتُونُ) في هذا الموضع بمعنى الفتنة،أي مصدر[3].

وكذلك كان للفرّاء رأيان في المسألة،الأوّل أنّ (الْمَفْتُونُ) مصدر بمعنى الجنون أو الفتون،وقد دعّم رأيه هذا بقول العرب: «ليس له معقول رأي». والثاني أنّ الباء في هذا الموضع بمعنى "في"، وحينئذ يكون المفتون اسما وليس بمصدر.[4]

وفي موضع آخر من القرآن الكريم نجد الفرّاء يؤكد على مجيء المصدر على "مفعول"،وذلك في تفسيره لقوله تعالى :(وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِب) [1] حيث قال:

---

[1] القلم،6

[2] ينظر معاني القرآن لسعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق عبد الأمير محمد الورد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2003 ، ص:604.

[3] ينظر البحر المحيط،303/8، ومعاني القرآن لأبي جعفر النحّاس، تح: يحي مراد ، دار الحديث القاهرة، 2004 ،43/1.

[4] ينظر معاني القرآن للفرّاء، 72/3.

»معناه مكذوب، والعرب تقول للكذب مكذوب، وللضعف مضعوف، وليس له عقد رأي ومعقود رأي، فيجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولا. ويقولون هذا أمر ليس له مَعْنِيّ يريدون معنى،ويقولون

للجلد مجلود،، قال الشاعر: * إنّ أخا المجلود من صبرا* وقال أبو ثروان :«: إنّ بني نميرليس لحدّهم مكذوبة».[2]

ويتبيّن لنا ممّا سبق أنّ الفرّاء قد أكّد على جواز مجيء المصدر على" مفعول" في الموضعين، معتمدا في الأوّل على أحد وجهي تفسير الآية، وفي الثاني على كلام العرب.

وأمّا الزمخشري والعكبري فقد أوردا ثلاثة أوجه للباء في هذا الموضع:

أحدهما:أن تكون زائدة فيكون (الْمَفْتُونُ) اسما بمعنى المجنون.

والثاني:أن تكون غير زائدة ويكون (الْمَفْتُونُ) مصدرا بمعنى الجنون.

والثالث:أن تكون بمعنى "في" ويكون (الْمَفْتُونُ) مصدرا أيضا.[3]

وقد أشار ابن الأنباري إلى وجهين من هذه الأوجه،هما الأول والثاني، أي إمّا أن تكون الباء زائدة ويكون (الْمَفْتُونُ) اسما، أو أن تكون غير زائدة، ويكون (الْمَفْتُونُ) مصدرا".[4]

لكنّ الزجّاج والطبري اعترضا على أقوال العلماء بزيادة الباء، وأكّد الطبري ،بعد أن عرض أراء بعض نحويّي البصرة والكوفة،على اعتبار(الْمَفْتُونُ) مصدرا، مرجحا بذلك رأي الكوفيين على رأي البصريين.[5]

[1] يوسف،18.
[2] معاني القرآن للفرّاء،351/1
[3] ينظر الكشّاف للزمخشري،444/4، وإملاء ما منّ به الرحمن، للعكبري، المكتبة العصرية ،512،
[4] ينظرالبيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري،379/2
[5] ينظرتفسير الطبري، المكتبة التوفيقية ،23/29، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجّاج159/5.

وكذلك رجّح النّحاس أن يكون (المَفْتُونُ) مصدرا بمعنى الفتنة والفتون، واستشهد بقول العرب: ليس له معقول ولا معقود رأي[1] .

أمّا الرازي وأبو حيّان فقد أوردا مختلف آراء العلماء في المسألة من غير ترجيح لأحدها على الآخر.[2]

لكنّنا نجد الرازي في موضع آخر من القرآن يعتبر(مَثُوبَةٌ) من قوله تعالى: (مَثُوبَةٌ عِنْدَ اللَّه) [3] مصدرا على" مفعول"، نحو قولهم : "مقولة ومجوزة" ، بالتأنيث،و"المعقول والميسور"من غير تأنيث[4] .

ولقد أكدّ القرطبي ما ذهب إليه الرازي في(مَثُوبَةٌ) فقال:»وأصلها "مفعولة" فألقيت حركة الواو على الثاء فسكنت الواو وبعدها واو ساكنة فحذفت إحداهما لذلك، ومثله: مقولة ومجوزة ومضوفة، على معنى المصدر، كما قال الشاعر[5]:

وكُنْتُ إذا جَارِي دعا لِمَضُوَفةٍ * * أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزرِي « [6].

وعلى نحو اختلاف أهل التفسير اختلف أهل اللغة في مسألة مجيء المصدر على "مفعول"،حيث نجد إمام النحاة سيبويه، يقول بامتناع مجيء المصدر على "مفعول"، وتخريج ما جاء في كلام العرب على أنّه اسم مفعول .وفي ذلك يقول: » وأمّا قوله: دعه إلى مَيْسُوره، ودع مَعْسُورَه، فإنّما يجيء هذا على المفعول، كأنه قال: دعه إلى أمر

[1] ينظر إعراب القرآن للنحّاس،1182.
[2] ينظر تفسير الرازي،75/29 و البحر المحيط،303/8.
[3] المائدة،60
[4] ينظر مفاتيح الغيب،31/12.
[5] البيت للشاعر الهذلي، ينظر لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظورالإفريقي، ط1، دار صادر بيروت(د ت)،208/9. (مادة ضيف).
[6] تفسير القرطبي، دار الحديث ،580/6.

يُوسَر فيه أو يُعسَر فيه ، وكذلك المرفوع والموضوع، كأنّه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه، وكذلك المعقول، كأنه قال: عُقِل له شيء، أي حُبِس له لُبُّه وشُدِّد«.[1]

لكنّ أكثر النحاة خالفوا سيبويه وذهبوا إلى أنّ هذه الألفاظ مصادر جاءت على مفعول، منهم المبرد وابن الحاجب والرضيّ وابن يعيش[2]. غيرأن هذا الأخير اضطرب في توجيه الألفاظ التي

ذكرها سيبويه، فقال في المرة الأولى أنّها مصادر،وفسّرالميسور باليسروالمعسور بالعسر[3]، وفي المرة الثانية اختلف تفسيره فقال: »دعه إلى ميسوره ومعسوره،أي إلى زمن يسره وعسره«.[4] وهذا يعني أنّه عدّها أسماءاً لا مصادر.

والرأي الذي ينبغي ترجيحه في هذين الوزنين، أي بناءي" فاعل" و"مفعول" ـ كما يبدو لي ـ هو رأي جمهور الدارسين للقرآن والنحاة الذين قالوا بجواز مجيء المصدر على" فاعل" و" مفعول"، بدليل استعمال القرآن له، واتّفاق التفسير مع حمل هذين البناءين على المصدر، سواء في الآيات التي أشرنا إليها أم في غيرها.

[1] الكتاب لسيبويه،97/4.
[2] ينظر الكامل للمبرد،84، وشرح الشافية للرضيّ، 174/1، وشرح المفصّل 62/4.
[3] ينظر شرح المفصّل،63/4.
[4] م ن 63/4.

ـ ما جاء على (فِعال) و(فَعَال)

وقف كثير من المفسّرين والنحاة عند قراءة الكسائي (كِذّابًا) بالتخفيف[1] من قوله تعالى: (لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّابًا) [2]. وقد أبدى الفرّاء رأيه في هذه القراءة فقال:« والذي قال[يعني الكسائي] حسن. ومعناه : (لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا) يقول: باطلا (وَلَا كِذَّابًا) ، لايكذب بعضهم بعضا» [3].

فالفرّاء ،كما هو ملاحظ من قوله، لم يصرّح بالفعل الذي يكون "كِذابا" مصدرا له، لكنّه يفهم من عبارته أنّه من الثلاثي المزيد " فاعل" الذي يكون مصدره على "فِعال أو مفاعلة" ؛ الدّال على الاشتراك في الفعل، وهو معنى قوله: لا يكذب بعضهم بعضا" . قال ابن منظور:« كاذبته مكاذبة وكِذابا : كَذّبتُه وكَذّبَني» [4].

وإلى هذا ذهب أيضا الطبري فيما رواه عن الكسائي،أنّ (كِذّابًا) بالنخفيف، من قولهم: كاذبته كِذابا ومكاذبة [5].

أما الزجاج فإنّ قوله في القراءة بتخفيف (كِذّابًا) يوهم أنّه يعتبره مصدرا لـ" فعّل" ؛ لأنّه قال:« وهو[يقصد: كِذّابا" بالتشديد] في مصادر فعّلت أجود من " فِعال"» [6].

لكنّ الذي يمنعنا من الاسترسال في هذا التّوهم هو استشهاده بقول الشاعر[7]:

[1] ينظر معاني القرآن للفرّاء119/3
[2] النبأ، 28
[3] معاني القرآن للفرّاء119/3.
[4] لسان العرب لابن منظور،،39/13. (مادة كذب)
[5] ينظر تفسير الطبري، المكتبة التوفيقية ،18/30.
[6] معاني القرآن وإعرابه، 213/5.
[7] البيت للأعشى، ينظر الحجة للقرّاء السبعة؛لأبي علي الفارسي، وضع حواشيه وعلّق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2001، 93/4.

فَصَدَقْتُها وكَذَبْتُها والمرءُ يَنفعُهُ كِذَابُه[1]

إذ الشاعر في هذا البيت قد جعل "كِذابا": مصدراً لـ "كذب" المخفف المذكور في صدر البيت.

وقد ذهب إلى الاستشهاد بهذا البيت على أنّ" كِذابا" مصدر لكذب الثلاثي كلّ من الفارسي والنحاس والزمخشري[2].

وقد أكّد النحاس علىأنّ "كِذابا" المخفف مصدر " كذب" بوجود نظيره في كلام العرب نحو:صام صياما،لكنّه في الوقت نفسه أجاز أن يكون (كِذَابًا) مصدر"كاذب"،إلاّ أنّه رجّح الرأي الأوّل لتناسبه مع معنى الآية[3] .

وقد وجّه ابن جني أيضا قراءة الكسائي توجيهين: الأوّل: أن يكون مخففا من كذّاب" المشدد. والثاني: أن يكون مصدرا لكذب الثلاثي[4].

ووجه القيسي و أبو حيّان أيضا (كِذَابًا) المخففة ،على قراءة الكسائي،توجيهين: الأول:أنه مصدر"كَذَب" الثلاثي ،و الثاني: أنه مصدر"كَاذَب"[5].

أمّا العكبري، فقد جعل (كِذَابًا) مصدرا لـ "كَذَب" ، غير أنّه فرّق بين " كذب" الذي يكون مصدره "كِذابا" و" كذب" الذي يكون مصدره "كَذِبا"، حيث قال: »وبالتخفيف مصدر كذب إذا تكرّر منه الكذب،وهو في المعنى قريب من كذب« [6]. وكأنّنا بالعكبري

[1] ينظر معاني الزجاج،213/5.
[2] ينظر الحجة للفارسي، 93/4، و إعراب القرآن للنحاس،1260، 1261. والكشاف:519/4،518.
[3] ينظرإعراب القرآن للنحاس،1260، 1261.
[4] ينظر المحتسب،274/1.
[5] ينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي،تحقيق:حاتم صالح الضامن، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد،1975 ، 796/2، والبحر المحيط، 407/8.
[6] إملاء ما منّ به الرحمن،528.

بالعكبري يضطرب في قوله،فهو تارة يقول أنّه دال على تكرّر الكذب وتارة أخرى يقول أنه قريب من كذب.

وهذا المعنى الذي ذهب إليه العكبري في (كِذَابًا) لم يشر إليه أصحاب المعاجم. قال ابن منظور: «ويُقال للكَذِبِ : كِذابٌ؛ ومنه قوله تعالى: (لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَابًا) أي كَذِبا» [1].

وذكرسيبويه "كِذابا"، مع "كَذِبٍ"، في مصادر"فَعَل، يَفْعِل"[2]. وأكّد على ذلك في موضع آخر حيث قال:« وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فِعال، كما جاء على فُعُول، وذلك نحو: كَذبته كِذاباً، وكَتَبته كِتاباً، وحَجَبْتُه حِجاباً، وبعض العرب يقول: كَتْباً على القياس. ونظيره : سُقتُه سِياقاً، ونكَحَها نِكاحاً، وسَفَدَها سِفاداً » [3].

واتّبع ابن يعيش سيبويه فذكر "كِذابا" مع "كذِب" في مصادر" فعَلَ يَفْعِلُ" مستشهدا بقول الشاعر:

فَـصَدَقْـتُـــه وكَـذَبْتُـــه[4] والمرءُ يَنفعُـــهُ كِـــذابُـــه

وقول العرب:" ضرب الفحل الناقة ضِرابا" و "نكَحَها نِكاحا" مع أنّ القياس"ضَرْبا"و" نَكْحا" ، لكنّه لم يثبت عنهم [5].

أمّا **اللفظ الثاني** الذي اختُلِف في قراءته ،في هذا الباب، فهو(لِزَامًا) من قوله تعالى:(فسَوْفَ يَكونُ لِزَامًا) [6] ،حيث قُرئ بفتح اللام وبكسرها[7].

وقد جاء في تفسير الزجاج لهذه الآية قوله: « جاء في التفسير عن الجماعة أنّه يُعْنى به يوم بدر، وجاء أنّه لُوزم بين القتلى لِزاما، وقُرِئت (لَزَامًا) ، وتأويله ـ والله أعلم ـ فسوف يكون تكذيبهم لزاما ، يلزمكم فلا تُعطون التوبة ، وتلزمكم العقوبة، فيدخل في هذا يوم بدر وغيره مما يلزمهم من العذاب» [1].

[1] لسان العرب لابن منظور،38/13.(مادة:كذب).
[2] ينظر الكتاب لسيبويه تح عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت(د ت)،6/4.
[3] م ن ،7/4.
[4] هكذا أورد البيت بالضمير العائد على المذكر. ينظرشرح المفصل، 48/4.
[5] ينظر م ن، 47/4، 48
[6] الفرقان:77
[7] قرأ الجمهور { لزاماً } بكسر اللام . وقرأ المنهال وأبان بن ثعلب وأبو السمال بفتحها،ينظر تفسير البحر المحيط 475/6.

ويُستخلص من هذا التفسير أنّ الزّجّاج يعتبر(لَزَامًا) بالفتح مصدر" لَزم" الثلاثي، أمّا "لِزَامًا" بالكسر فقد عدّه مصدرا لـ"لازم".

وذهب كلّ من النحاس والزمخشري وأبي حيّان مذهب الزجّاج ، إذ أشاروا إلى القراءة بالفتح أي(لَزَامًا) ، و قالوا أنّه مصدر " لَزم "، أمّا القراءة بالكسر،أي (لِزَامًا) فعدوّه مصدر " لُوزم" [2].

ودعّم الزمخشري مذهبه في اعتبار(لَزَامًا) بالفتح مصدرا للزم، بما جاء من كلام العرب في " ثبت، ثُبوتا وثَباتا" ، فاللزام بالفتح بمعنى اللزوم، كالثبات بمعنى الثبوت [3]. وتبعه في ذلك أبوحيّان[4]

أمّا ابن الأنباري،فنجده قد أشار إلى القراءة بالكسر فقط، ولم يصرّح بفعل المصدر

(لِزَامًا) بالكسر،لكنّه فسّره بـ"لازم"،أي إنّ المصدر وُضع موضع اسم الفاعل[5].

وكذلك فعل العكبري؛إذ لم يشر إلى القراءة بالفتح، لذلك كا ن من المفترض أن يكون رأيه في هذه الآية من سورة الفرقان مشابها لرأيه في قوله تعالى من سورة طه:(لَكَانَ لِزَاماً) [6].

غير أنّنا نجده يقول في طه:« ولولا أجل مسمّى لكان العذاب لازما، و"اللِزَام" في موضع اسم الفاعل، ويجوز أن يكون جمع لازم مثل قائم وقيام» [7].

لكن قول العكبري اختلف في سورة الفرقان، إذ جاء في تفسيره لـ (لِزَامًا) بالكسر،أنه ذا لِزَام أو ملازما، فأوقع المصدر موقع اسم الفاعل[8] .

وإذا تأملنا في التفسيرين،نلاحظ أنّ العكبري قد عدّ "لِزاما" في الآية الأولى مصدرا في موضع اسم الفاعل: "لازم". إذن فهو من الفعل" لزم"؛ لأن هذا يتطابق مع تفسيره لقوله تعالى: (أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا) [9] حيث اعتبر"غَوْرا" مصدرا بمعنى الفاعل، أي غائرا[10] .

أما في الآية الثانية فقد غيّر الصيغة؛ إذ جعل اسم الفاعل الذي ناب عنه المصدر(لِزَامًا) هو" ملازما" وليس "لازما " كما في الآية السابقة. وهذا معناه أنّه اعتبر (لِزَامًا) مصدرا لـ

" لازم".

---

[1] معاني القرآن وإعرابه، 62/2
[2] ينظر معاني القرآن،للنّحاس، دار الحديث ، 843/2، والكشاف، 227/3 ، و البحرالمحيط 475/6.
[3] ينظرالكشاف، 227/3
[4] ينظرالبحر المحيط 475/6.
[5] ينظرالبيان في غريب إعراب القرآن،127/2
[6] طه،129
[7] إملاء ما منّ به الرحمن ، المكتبة العصرية ،376

[8] ينظر م ن،409
[9] الكهف،41
[10] الإملاء،352

إذن،فكيف يمكن لصيغة المصدر(لِزَامًا) بالكسر،أن تكون من الفعل (لَزِم) الثلاثي و(لازَمَ) الرباعي في آن واحد؟! اللهم إلاّ إذا كان العكبري يقصد التفريق بين القراءتين، وهو الأمر الذي لم يشر إليه.

لكنّ القرطبي كان توجيهه واضحا بالنسبة للقراءتين؛إذ قال في تفسير (لِزَامًا) من سورة الفرقان:« والمصدر في القراءتين وقع موقع اسم الفاعل، فـ"اللِزَام" وقع موقع "ملازم" و"اللَزَام" وقع موقع "لازم"» [1] .

والتساؤل الذي يلحّ عليّ بعد هذا العرض لآراء العلماء في هذه المسألة، هو: لماذا أجازوا أن يكون (لَزَامًا) بالفتح مصدرا للزم الثلاثي،مثلما هو"لزوم" مصدر له، إذ قاس بعضهم ذلك على المصدرين" ثُبُوت وثَبَات " للفعل " ثبت"، في حين لم يُجز معظمهم أن يكون "لِزاما" بالكسر مصدرا للزم؟! مع أن الاعتماد على القياس ممكن كما أمكن في " لزام" بالفتح. وممّا يمكن أن يقاس عليه : النُّفُور والنِّفار.

فقد ذكر سيبويه فيما تقاربت معانيه فجاءوا به على" فِعال" نحو: الفِراروالشِّراد والشِّماس والنِّفاروالطِّماح [2]. ثمّ قال مستدركا:« والعرب ممّا يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد ، ومن كلامهم أن يُدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء، وذلك نحو : النُّفُور، والشُّبُوب» [3] .

فكما هو ملاحظ من كلام العرب الذي نقله سيبويه أنهم جاؤوا بمصدر " نفر" على" فُعول" وعلى"فِعال" فقالوا: نفور ونِفار. فلمَ لا يقاس "لِزام" بالكسر على "نفار"؟

ـ ما جاء على (تَفعُلَة)

ورد في القرآن الكريم لفظ واحد على وزن "تَفْعُلة" وهو (التَّهْلُكَة) من قوله تعالى : (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَة) [4]. وقد تباينت درجات الاهتمام بهذا الوزن عندالمفسّرين والمعربين للقرآن الكريم.؛ إذ نظر بعضهم إلى المعنى فقط ولم يبال بالوزن، ومن هؤلاء الأخفش الذي فسّر(التَّهْلُكَة) بالهَلَكَة [5] والطبري الذي اكتفى بالقول:« وأما (التَّهْلُكَة) فإنها "التَفْعُلة " من الهلاك» [6]،وكذلك قال العكبري[1].

[1] تفسير القرطبي،82/13، ، دار الحديث القاهرة.
[2] ينظر الكتاب، 12/4
[3] م ن،12/4.
[4] البقرة،195
[5] ينظر معاني القرآن،297
[6] تفسير الطبري،226/3

أما الزجاج فنجده قد وقع في اضطراب عندما أشار إلى الوزن، فقد اعتبره مصدرا واسما في آن واحد، وها هو قوله:»إلى (التَّهْلُكَة) معناه إلى الهلاك، يقال هلك الرجل يهلك هَلاكا وهُلْكا وتَهْلُكة و تَهْلَكة ، وتَهْلُكةٌ اسم ومعناه إن لم تنفقوا في سبيل الله هلكتم« [2] .

ولعلّ اضطراب الزجاج في تحديد موقفه من لفظ (التَّهْلُكَة)، بحيث أدرجه بداية ضمن مصادرهلك، ثم اعتبره اسما، قلت: لعلّ هذا الاضطراب دليل على عدم استحسانه له مصدرا وهو على" تَفْعُلة".

وشبيه بهذا الموقف هو موقف الزمخشري الذي بدأ بسرد ما حكاه الفارسي، وما نقله سيبويه من كلام العرب حيث قال : « وحكى أبو علي في "الحلبيات" عن أبي عبيدة، التهلُكة والهلاك والهلك واحد.قال : فدلّ هذا من قول أبي عبيدة على أن التهلُكة مصدر. ومثله ما حكاه سيبويه من قولهم : التَضُرّة والتّسُرّة» [3] .

لكنّ الزمخشري لم يثبت على القول السابق ، بل ختم برأي آخر يقول فيه بأنّه يجوز أن يكون أصل (التَّهْلُكَة) بالضم " تَهْلِكة" بالكسر، كالتجِربة والتبصِرة ونحوهما ، أي إنه مصدر هلك المضعّف العين، فأبدلت من الكسرة ضمة، كما جاء الجُوارفي الجوار[4] .

وقد ميّز ابن عطيّة بين الوزنين اللذين اعتبرالزمخشري أحدهما أصلا للآخر بأن جعل (التَّهْلُكَة) بالضم مصدرا من هلك الثلاثي، أمّا "التهلِكة" بالكسر فمصدر من "هلك"المضاعف العين[5] .

أمّاالرازي فقد ردّ على الزمخشري قوله بجواز أن يكون أصل (التَّهْلُكَة) "تَهْلِكة"، حيث قال:« وإنّي لأعجب كثيرا من تكلّفات هؤلاء النحويين في أمثال هذه المواضع، وذلك أنّهم لو وجدوا شعرا مجهولا يشهد لما أرادوه فرحوا به، واتّخذوه حجة قويّة، فورود هذا اللفظ في كلام الله تعالى المشهود له من الموافق والمخالف بالفصاحة ، أولى بأن يدلّ على صحّة هذه اللفظة واستقامتها» [6].

وقد يتأكد لنا تكلّف الزمخشري في جعل (التَّهْلُكَة) من "هلك" المشدّد، ممّا أورده أبو حيان من نقاش لهذا الرأي، أي رأي الزمخشري،حيث ردّ عليه توجيهه لقراءة(التَّهْلُكَة) بالضم أي قوله بإبدال الضمة من الكسرة،واعتبرأبو حيان هذا الرأي في غاية

[1] ينظر إملاء ما منّ به الرحمن ، المكتبة العصرية ،81

[2] معاني القرآن وإعرابه،229/1
[3] الكشاف،182/1
[4] ينظر م ن،182/1
[5] ينظر المحرّر الوجيز ، ص: 171، 172
[6] مفاتيح الغيب،123/5

الشذوذ،لأنّ هذاالنوع من الإبدال لا يكون إلاّ لعلّة. كما ردّ عليه أيضا استشهاده بالجُوار، والجِوار، منبها على أنّ هذا لا يُدعى إبدالا، بل إن المصدر فيه يُبنى على" فُعال" بضم الفاء شذوذاً [1] .

ـ ما جاء على (فَعَلان)

اختلف القرّاء في قراءة (شَنَآنُ) من قوله تعالى: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ) [2]، فقرأ بعضهم (شَنَآنُ) بفتح النون، وقرأ بعضهم(شَنْآنُ) بسكون النون [3].

وأمّا توجيه هاتين القراءتين فقد اختلف فيه المفسّرون والمعربون للقرآن الكريم،بل إنّ بعضهم اكتفى بذكر قراءة واحدة وتوجيهها، دون الإشارة إلى القراءة الثانية، كالأخفش والزجاج.

فقد مثّل الأخفش لـ(شَنَآنُ) المتحرّك بـ"الدَرَجان" و"المَيَلان"، وجعل تصريفه من "شَنِئته" فأنا " أشْنَؤه" "شَنَآنا" [4] .

وكذلك قال الزجاج عن (شَنَآنُ) بالفتح، بأنّه من شَنِئْتُهُ شَنَآنا بمعنى أبغضته إبغاضا، ومثّل له بالغَلَيان و النَّزَوان[5].

لكنّ بقية المفسّرين والمعربين أشاروا إلى القراءتين، وحرصوا على توجيههما. فقد ذهب الفرّاء إلى جعل قراءة(شَنَآنُ) تابعة للمعنى المراد؛ إذ الوجه عنده أن يقرأ بالفتح إذا أُريد به المصدر،أي البغض،وإذا أُريد به الصفة، أي بغيض، قرىء بالسكون [6].

وكذلك فعل الطبري الذي أشار إلى القراءتين ، ثمّ وجّه القراءة بالفتح، إلى المصدر الذي يأتي على "فَعَلان" نظيرالطيَران والنسلان وغيرهما. ووجّه القراءة بالسكون، إلى معنى الاسم .

وعلّل ذلك بأن "فعل" منه يأتي على" فَعِل" كما يقال : سكْران من سكِر، وعطْشان من عطِش وما أشبه ذلك من الأسماء [7] .

---

[1] ينظر البحر المحيط،216/2.
[2] المائدة،2، 8.
[3] نسبت القراءة بفتح النون إلى النحويين وابن كثير وحمزة وحفص ونافع، و القراءة بتسكين النون إلى ابن عامر وأبي بكر، ورُويت أيضا عن نافع،.ينظر إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه تح عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992. 141/1، والبحر المحيط،436/3..
[4] ينظر معاني القرآن للأخفش،385.

[5] ينظر معاني القرآن وإعرابه،115/2.
[6] ينظرمعاني القرآن للفرّاء،206/1.
[7] ينظر تفسير الطبري،69/6.

لكنّه، أي الطبري، رجّح القراءة بالتحريك،أي (شَنَآنُ) ؛ لأنه بمعنى المصدر، وهي اللغة الفصحى فيما جاء من المصادر على " فَعَلان" .وفي ذلك يقول: « وإذا كان ذلك موجّها إلى معنى المصدر ، فالفصيح من كلام العرب فيما جاء من المصادر على "الفَعَلان" بفتح الفاء وتحريك ثانيه دون تسكينه، كما وصفت من قولهم الدرَجان والرَمَلان من دَرَج و رَمَل» [1] .

وإلى هذا الترجيح ذهب أيضا النّحاس ، وإن كان يفهم من تفسيره لـ (شَنَآنُ)،أنه يُوجّه القراءتين أي (شَنَآنُ) بالفتح و(شَنَآنُ) بالسكون، إلى المصدر إلاّ أنّه رجّح القراءة بالفتح. وعلّل ترجيحه هذا بقوله:« ويُقرأ (شَنَآنُ) بإسكان النون، وليس بالحسن؛ لأن المصادر لا تكاد تكون على " فَعْلان"» [2].

أمّا ابن خالويه فقد رجّح في(شَنَآنُ) القراءة بالفتح كما فعل غيره،لكنّ تعليله جاء مختلفا حيث قال: «لأنّ المصادر ممّا أوّله مفتوح جاء محرّكا نحوالغلَيَان والنزَوَان والهَمَلان،والإسكان قليل. وإنّما يجيء المسكّن في المضموم والمكسور » [3].

ويظهر من هذا التعليل أنّ ابن خالويه ينبّه على نوع من القياس في المصادر التي تنتهي بالألف والنون، فما جاء مفتوح الفاء ،كانت عينه مفتوحة أيضا،نحو الشَنَآن والغَلَيَان، وما جاء مضموم الفاء أو مكسورها، كانت عينه ساكنة نحو:الغُفْران والكِتْمان.

ولابن خالويه تفسير آخر ذكره في "الحجة"،إذ يرى أنّ (شَنَآنُ) بالتسكين مصدر بني على أصله،أي بناء المصدر"فَعْل"، قبل دخول الألف والنون عليه، والمفتوح أُتي به على نحو المصادر المزيد فيها كالضرَبان والهمَلان[4].

[1] م ن، 70/6
[2] معاني القرآن للنحاس ، دار الحديث ،267/1
[3] إعراب القراءات السبع لابن خالويه،141/1
[4] ينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تح :عبد العال سالم مكرم،ط4، دار الشروق بيروت، القاهرة،1981 ص:129.

وذهب القرطبي هذا المذهب في اعتبار البناءين، أي (شَنَآنُ) بالفتح و(شَنْآنُ) بالسكون، مصدرين لـ شَنِئه،يشْنَؤُه[1].

ووجّه كلّ من ابن الأنباري والعكبري قراءة(شَنَآنُ) بالسكون إلى معنى الوصف، والقراءة بالفتح إلى معنى المصدر، لكن دون ترجيح منهما لإحدى القراءتين [2]،بخلاف الرازي الذي رجّح القراءة بالفتح لكثرة مجيء المصدر على "فَعَلان" [3].

و رجّح أبوحيّان في كلّ قراءة توجيها معيّنا. ففي قراءة(شَنَآنُ) بالفتح رجّح التوجيه إلى معنى المصدر على التوجيه إلى معنى الوصف فقال: « والأظهر في الفتح أن يكون مصدرا، وقد كثر مجيء المصدر على فَعَلان » [4] ، و في القراءة بالسكون رجّح توجيهها إلى معنى الوصف ،وأكّد رأيه بقولهم: رجل شنْآن وامرأة شنْآنة وشنْأى[5] .

والملاحظ من هذا العرض لأراء المفسرين والمعربين للقرآن الكريم أنهم اتفقوا على توجيه القراءة بالفتح إلى معنى المصدر ، وكان الاختلاف بينهم في توجيه القراءة الثانية؛ لأنهم رأوا أنّ المصادر لا تأتي على" فعْلان" بالسكون. قال الرضي في شرح الشافية: « وأما "فَعْلان" فنادر، نحو لوى لَيّانا، قال بعضهم أصله الكسر ففتح للاستثقال، وقد ذكره أبو زيد بكسر اللام» [6] .

[1] ينظر تفيسر القرطبي ، دار الحديث ،423/3.
[2] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن،243/1، وإملاء ما منّ به الرحمن ، المكتبة العصرية ،185.
[3] ينظر تفسير الرازي،110/11.
[4] البحر المحيط،4/ 352.
[5] ينظر م ن،352/4.
[6] شرح الشافية.159/1.

وقد ردّ أبو علي الفارسي على هذا الزعم قائلا : «ومن زعم أنّ "فَعْلان" إذا أُسكنت عينه لم يك مصدرا فقد أخطأ » [1].

غير أن النحويين لم يقفوا هذا الموقف من (شَنَآنُ) بتسكين العين ، وحده، بل تجاوزوه إلى (شَنَآنُ) بالفتح فاعتبروه شاذا. قال سيبويه: «وأكثر ما يكون الفَعَلان في هذا الضرب، ولا يجيء فعله يتعدى الفاعل، إلا أن يشذّ شيء، نحو: شَنِئته شَنَآنا» [2].

وأكّد ابن يعيش والرضيّ قول سيبويه بشذوذ(شَنَآنُ) ؛ لكونه متعدٍ من جهة،ولأنه ليس فيه معنى الاضطراب من جهة أخرى[3].

ولعلّ الرّد على القائلين بشذوذ(شَنَآنُ) لكونه متعد، نجده عند أبي حيّان الذي قال بمجيء "شنيء" متعديّا ولازما، بدليل قولهم:رجل شَنْآن وامرأة شَنْآنة،في المتعدي،ورجل شَنْآن وامرأة شَنْأى، في اللازم[4].

ويقول أبو علي الفارسي مفسّرا مجيء " شَنِيء" متعدّيا : « إنّ شنئته في المعنى مثل أبغضت، فلمّا كان بمعناه عُدّي كما عُدّي أبغضت » [5].

وردّا على من اعتبر(شَنَآنُ) شاذا ؛ إذ ليس فيه معنى الاضطراب ، يضيف الفارسي:
« والشنآن يقارب الغليان، فجاء على وزنه لمقاربته له في المعنى» [6] .

---

[1] الحجة للقراء السبعة،107/2.
[2] الكتاب،15/4
[3] ينظر شرح المفصّل،52/4،و شرح الشافية للرضي،156/1.

[4] ينظر البحر،352/4
[5] الحجة للقرّاء السبعة ، 102/2.
[6] م ن، 210

ـ ما جاء على(تِفْعال)

ورد في القرآن الكريم لفظان على وزن "تِفْعال" هما:[تِلْقَاءِ] من نحو قوله تعالى:

[مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي] [1] و(تِبْيَانًا) في قوله تعالى:(وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ) [2] .

وسنتناول في هذه الدراسة الحديث عن (تِبْيَانًا) ؛ إذ أنّ تركيز العلماء كان عليه بوجه خاص.

وقد عدّ كلّ من النّحّاس والزمخشري والرازي وأبي حيّان(تِبْيَانًا) الوارد في الآية السابقة مصدرا؛ورأوا أنه نظير "تِلقاء" في كسر أوّله[3].

وذهب النحاس إلى التفريق بين "تَبيان" بالفتح و"تِبيان" بالكسر، فذكر أنّه بالكسر بمعنى "بيان" بخلاف"تَبيان" بالفتح الذي هو بمعنى "تبيين" [4] .

أمّا الرازي فقد بدا مقتنعا بما نقله الواحدي عن بعض الكوفيين والبصريين، وهوالقول بشذوذ هذا الوزن أي" تِفْعال" بكسرالتاء،في المصدر؛ إذ المصدر في رأيهم على "تَفْعال" بالفتح، والاسم على"تِفعال" بالكسر[5].

[1] يونس ،15، وذكرت أيضا في الأعراف الآية:47، وفي القصص الآية:22.
[2] النحل، 89.
[3] ينظرإعراب القرآن للنحاس: 507. و الكشّاف 460/2، و تفسير الرازي،185/27،والبحر المحيط،511/5.
[4] ينظرإعراب القرآن للنحاس،507.
[5] ينظر تفسير الرازي،81/20.

وكذلك الأمر بالنسبة لأبي حيّان ؛ إذ رأى أنّ "تِبيان" بالكسر يدخل في باب المصادرالتي تجيء على "تَفعال" بالفتح كالتَرداد والتَطواف، إلاّ أنه جاء بالكسر. واستند في رأيه هذا على قول الزجّاج بجواز فتحه في غير القرآن [1].

لكنّ الزجّاج وابن عطيّة اعتبرا (تِبْيَانًا) بالكسراسما وليس بالمصدر؛إذ ذكر الزجاج أنّه اسم في معنى البيان ، وقد استحسن قراءته بالفتح في غير القرآن[2]،الشيء الذي يؤكد عدم موافقته على اعتبار هذا الوزن أي"تِفعال" في المصادر.

وعلّل ابن عطيّة رأيه في كون (تِبْيَانًا) اسما، بقوله بأنّ المصادر في مثل هذا الوزن أي "تفعال" تكون التاء فيها مفتوحة، وذلك بعد أن شبّهه بـ"نُقْصان" . قال: « وقوله (تِبْيَانًا) اسم وليس بالمصدر ، وهو كالنقصان ، والمصادر في مثل هذا ، التاء فيها مفتوحة كالترداد والتكرار » [3].

وأرى أنّه لابد من الوقوف عند ، تشبيه ابن عطيّة لـ(تِبْيَانًا) بـ"نُقصان" ؛إذ يتهيأ لي أنّه مردود من ناحيتين:

الأولى: وهي اختلاف لفظيْ "تبيان" و"نقصان" في البناء والوزن؛إذ الأوّل على"تِفْعال" والثاني على" فُعْلان" فلا مجال إذن،للمقارنة بينهما.

والثانية: فإنّ "نُقْصَان" يعدّ مصدرًا[4] ، فإذا شبّهنا(تِبْيَانًا) بـ "نُقصان" وهومصدر، وجب اعتبار (تِبْيَانًا) مصدرا مثله، لا اسما.

وإذا نظرنا في أقوال النحاة في هذه المسألة ، وجدنا سيبويه يؤكّد في أحد قوليه،أنّ "تِبيان" بالكسر مصدر، وذلك عندما أراد تمييزه عن "تَفْعال" بالفتح فقال:« وأما "التّبيان" فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنه بني هذا البناء فلحقته

[1] ينظر البحر المحيط،511/5.
[2] ينظر معاني القرآن وإعرابه،177/3.
[3] ينظر المحرّر الوجيز ،1111.
[4] ينظر الكتاب،8/4.

الزيادة كما لحقت "الِرئمان" ،وهو من الثلاثة، وليس من باب "التَّقتال"، ولو كان أصلها من ذلك فتحوا التاء، فإنما هي من بيّنت، كالغارة من أغرت، والنبات من أنبت.ونظيرها "التِلقاء"، وإنما يريدون اللقيان» [1].

وقد خالف كثير من النحاة هذا الرأي الذي ذهب إليه سيبويه،بحيث نجد الرضيّ يتبنّى القول الآخر المنسوب لسيبويه، وهو أن "تِبيانا" ليس ببناء مبالغة، لكنّه اسم أقيم مقام مصدر[2] .

وذهب أبوحيّان أيضا هذا المذهب في ارتشاف الضرب؛إذ اعتبر ما جاء على " تِفعال" نحو" التِيْسار" و"التِلقاء"[3] أسماءًا وضعت موضع المصدر، لكنّه نقل عن "الأعلم" أنّ التِيْسار" و"التِلقاء" مصدران شاذّان بسبب الكسر[4] .

وإلى القول بالشذوذ ذهب أيضا ابن خالويه ،بحيث أدرج "تبيانا"و"تلقاء" بالكسر في جملة ما اعتبره نادرا في كلام العرب [5].

وإذا أخذنا بعض آراء أصحاب المعاجم، فإنّنا نلاحظ أنّها تباينت كما تباينت آراء السابقين من المفسّرين والنحاة، حيث نجد الجوهري ،على سبيل المثال، يذكرأنّ "التِّبْيَان": مصدرٌ، إلاّ أنه شاذٌّ ؛لأنَّ المصادر إنَّما تجيء على "تَفْعال" بفتح التاء[6] .

---

[1] م ن،84/4.
[2] ينظر شرح الشافية 167/1.
[3] رأيه في "البحر المحيط" أنّ "تلقاء "مثل "تبيان" لم يجيء من المصادر على "تِفعال غيرهما. ينظرص:10 من هذا الفصل.
[4] ينظر ارتشاف الضرب، 500/2.
[5] ينظر ليس في كلام العرب،لابن خالويه،88، 89، 95.
[6] ينظر مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي، تح أحمد إبراهيم زهوة، دار الكتاب العربي بيروت، دار الأصالة، الجزائر،2005، ص:45،مادة(بين)

في حين نجد ابن سيدا يعتبر "تِبيانا" بالكسر ضمن الأسماء القليلة التي جاءت على "تِفعال"[1] .

ـ ما جاء على (فُعْلى)

تضمّن القرآن الكريم بعض المصادرعلى وزن " فُعْلَى" نحو:(الرُّجْعَى) و (بُشْرَى) و(شُورَى) و(عُقْبَى) من قوله تعالى:(إنَّ إلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى) [2] وقوله :(بُشْرَى لكُم) [3] وقوله:(وَأمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُم) [4] ، وقوله :(لَهُمْ عُقْبَى الدَّار) [5] .

غير أنّ ما أثار جدلا كبيرا بين دارسي القرآن الكريم هو قراءة (حُسْنَى) على وزن "فُعْلى[6] من قوله تعالى:(وَقُولُوا لِلنَّاس حُسْنًا) [7]؛ بحيث لم يستسغ عدد منهم مجيء(حُسْنَى) مجرّدة من الألف واللام، أمثال الأخفش والنحاس، والقرطبي ؛ لأنّه ،حسب رأيهم، لم يثبت شيء من هذا في كلام العرب إلاّ بالألف واللام[8] .

[1] ينظر المخصص لابن سيدا ،412/3، باب :مصادر بنات الأربعة.
[2] العلق،8.
[3] آل عمران،126.
[4] الشورى،38.
[5] الرعد،22.
[6] قرأها أبيّ وطلحة بن مصرف،(حُسْنَى) على وزن "فُعْلى". ينظر البحر المحيط،370/1، و قرأها عامة قرّاء الكوفة غير عاصم:(وَقُولُوا لِلنَّاس حَسَنًا) بفتح الحاء والسين. وقرأها عامة قراء المدينة:(حُسْنا) بضم الحاء وتسكين السين. ينظر تفسير الطبري ، المكتبة التوفيقية،453/1.
[7] البقرة،83 .
[8] ينظر معاني القرآن للأخفش،260، وتفسير القرطبي ، دار الحديث ،440/1.

لكنّ الأخفش توصّل إلى توجيه هذه القراءة أي (حُسْنَى) إذ عدّها ضمن الصفات التي جعلوها أسماءًا ،فجاز تجرّدها من الألف واللام، نحو:"دنيا" و"أولى" وهو قليل، كما ذكر[1] .

أمّا النحاس فعدّ هذه القراءة غير جائزة في العربية [2]، وتبعه في ذلك القرطبي[3] القرطبي[3] .مع أنّ هذا الأخير، أي القرطبي، قد استشهد بقراءة (حُسْنَى) وما جاء على وزنه في المصادر ، عندما أراد توجيه قراءة [4](بِطَعْوَاهَا) بضم الطاء[5].

ومقابل هذا الرأي نجد رأي الزمخشري الذي عدّ (حُسْنَى) مصدرا كـ" البُشْرى"[6] . وبذلك قال الفارسي أيضا في أحد رأييه؛لأنّه جمع في قوله بين توجيهين :

الأوّل:أن تكون (حُسْنَى) صارت من الأسماء بإخراج الألف واللام منها.

والثاني: أن تكون(حُسْنَى) بمنزلة الرُجْعى والشُورى والبُشْرى، أي أن تكون مصدرا[7].

ونجد ابن عطية يستبعد أن تكون(حُسْنَى) هي " فُعْلى" " أفْعل"؛ لأنّ هذا لا يُتكلّم به إلاّ بالألف واللام،ومن ثمّ فقد أجاز أن تكون(حُسْنَى) وهي مجرّدة من الألف واللام مصدرا نحو"عُقبى وهو وحه القراءة بها ـ كما قال ـ[8] .

[1] ينظر معاني القرآن للأخفش،260
[2] ينظر إعراب القرآن للنحاس:51.
[3] ينظر تفسير القرطبي ، دار الحديث ،440/1
[4] نسبها ابن جني والزمخشري إلى الحسن ،وذكر القرطبي أنّها قراءة الحسن والجحدري وحماد بن سلمة، ،ينظرالمحتسب،430/2،والكشاف،4/ 573، وتفسير القرطبي ، دار الحديث ،323/20.
[5] ينظرتفسير القرطبي ، دار الحديث ،323/20.
[6] ينظر الكشّاف،123/1.
[7] ينظر الحجة،للفارسي،328/1.
[8] ينظر المحرّر الوجيز،106.

وقد ناقش أبو حيّان هذا الرأي الذي رآه ابن عطيّة في (حُسْنَى) نقاشا مطوّلا، خلاصته أنّه لايجوز،حسب رأي أبي حيّان،القياس على "عُقبى" وغيره من المصادرإذا لم يثبت بالنقل قول العرب :حسُن حُسْنى[1] .

وإذا كان أبو حيّان قد رفض القياس في هذه المسألة، فإنّ ابن جنّي قد أكّد عليه في "المحتسب"[2]، وفي قول نقله عنه ابن منظور، حيث رفض قول القائل:إنّ قراءة (حُسْنَى) غير جائزة في العربية،معلّلا موقفه هذا بقوله: «لأنّ (حُسْنَى) هنا غير صفة، وإنّما هو مصدر بمنزلة الحُسْن،ومثله في "الفِعْل" و"الفِعْلى" الذِكْروالذِكْرى، وكلاهما مصدر، ومن الأوّل[يقصد الحُسْن والحُسْنى] البُؤس والبُؤسى، والنُعْم والنُعْمى» [3].

و ما جاء به ابن جني من الأمثلة المشابهة لـ(حُسْنَى) في كون المصدر منها يأتي على" فِعْل وفِعْلى" وعلى" فُعْل وفُعْلى" - قد جاء منه أيضا في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى:(فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى) [4]وقوله: (فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى) [5] ، وقد ذُهب في تفسير"اليسرى" و"العسرى "إلى أنهما مصدران بمعنى اليسر والعسر[6].

ويبدو لي أن هذا العدد من الأمثلة المشابهة لـ"حسنى" في البناء، وهي مصادر، كاف لاستساغة مجيء(حُسْنَى) بغير ألف ولام، لأنّه ليس من قبيل "أفعل" و"فُعلى" وإنما هو مصدر بمعنى حُسن.

[1] ينظر البحرالمحيط، 453/1.
[2] ينظر المحتسب،430/2.
[3] اللسان،123/4، (مادة حسن).
[4] الليل،7
[5] الليل،10.
[6] ينظر إعراب ثلاثين سورة،127.

ـ مصادر(فَـعِل،يَفْعَل).

ورد في القرآن الكريم مجموعة من مصادر(فَـعِل،يَفْعَل) اختلف القراء في قراءتها ، واختلف أهل النحو والتأويل في توجيهها أيضا. من هذه الألفاظ (كُرْه) و(شُرْبَ) و(السِّلْم) و (خِطْئًا) الواردة على التوالي في قوله تعالى:(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لكُم) [1]. وقوله:(فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيم) [2]. وقوله: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّة)[3] وقوله تعالى:(إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا)[4] فقد قرىء(كُرْه) و(شُرْبَ) بضم الكاف والشين وفتحهما[5] .

وقرىء (السِّلْمِ) بفتح السين وكسرها وسكون اللام،وبفتحهما،أي السين واللام[6].

وقرىء (خِطْئًا) بكسر الخاء وسكون الطاء، و(خَطأ) بفتح الخاء والطاء[7].

و ذهب العلماء في توجيههم لقراءات هذه الألفاظ مذاهب مختلفة، نوردها فيما يأتي:

1. (كُرْهٌ).

[1] البقرة،216.
[2] الواقعة،55.
[3] البقرة ،208
[4] الإسراء ،31.
[5] قرأ السلمي "كره" بفتح الكاف، وقرأ الباقون بالضم، ينظر البحر المحيط 2 /152، وقرأ حمزة ونافع وعاصم " شرب" بالضم، وقرأ الباقون بالفتح، ينظر إعراب القراءات السبع،لابن خالويه 345/2، والحجة،للفارسي،260/5.

4 قرأ نافع ، وابن كثير ، والكسائي : بفتح السين في "السلم" من البقرة، وكذلك في قوله تعالى:(وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا)الأنفال،61 وفي قوله: (فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ) سورة محمد،35،وقرأ أبو عمرو وابن عامر بكسر السين في البقرة،ينظر الحجة للفارسي،421/1 ، و البحر المحيط،299/2. وقرأ الأعمش بفتح السين واللام في البقرة، ينظرالكشّاف،193/1.

[7] قرأ ابن عامر برواية ابن ذكوان"خَطَأً" بفتح الخاء والطاء، وقرأ الباقون باستثناء ابن كثير"خِطْأً" بكسر الخاء وسكون الطاء. أما ابن كثير فقرأ "خَطاء" بفتح الخاء ومد الطاء.ينظرإعراب القراءات لابن خالويه،370/1.

ذهب الأخفش في (كُرْهٌ)إلى أن القراءتين بالضم والفتح لغتان مثل: الغُسل والغَسل والضُعف والضَعف،لكنّه نبّه على اعتبار بعضهم القراءة بالضم، في (كُرْهٌ) من سورة البقرة، مصدرا، وتقدير ذلك في الآية: ذو كُره[1] .

لكنّنا نجد الفرّاء يميّز في(كُرْهٌ) بين القراءتين في المعنى، حيث نُقل عنه أنّ "الكُره" بالضم، ما أكرهت نفسك عليه، و"الكَره" بالفتح ما أكرهك غيرك عليه [2] .

وكذلك رجّح الطبري أن يكون "الكُره"و"الكَره" بالضم والفتح ،مصدرين ،لكن بالمعنيين المختلفين اللذين أشار إليهما الفرّاء[3] .

ولم يرالزجّاج في قراءة (كُرْهٌ) فرقا بين الضم والفتح، بل أكّد على جواز القراءتين؛لأنّهما بمعنى واحد. وفي ذلك يقول: » والكره يقال فيه : كرهت الشيء كُرْهًا وكَرْهًا وكَرَاهة وكَرَاهِية، وكلّ ما في كتاب الله عزّ وجلّ من الكره فالفتح جائز فيه. تقول: الكُرْه والكَرْه « [4].

ونقل النحاس عن أبي إسحاق أنّ (كُرْهٌ) مصدر بالفتح والضم دون تمييز بينهما[5] .

أمّا الزمخشري فتأرجح رأيه في (كُرْهٌ) بين كون القراءتين ،بالضم والفتح،لغتين،كـ"الضُعف والضَعف"،وبين أن تكون القراءة بالضم بمعنى الكراهة، أوأن يكون (كُرْهٌ) بمعنى مفعول كالخُبْز بمعنى المخبوز ، أي وهو مكروه لكم. وأن تكون

[1] ينظرالمعاني للأخفش،307.
[2] ينظرالبحر المحيط،73/4 ، واللسان،57/13،(مادة كره).
[3] ينظر تفسير الطبري ، المكتبة التوفيقية، 376/2
[4] معاني القرآن وإعرابه،248/1.
[5] ينظر المعاني للنّحاس ، دار الحديث ، 65/1.

القراءة بالفتح بمعنى الإكراه على طريق المجاز. وقد أكّد هذا المعنى الأخير بقوله تعالى:

(حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا[1]) [2] . وهذا توجيه منه لقراءة (كَرْهًا) بالفتح في هذه الآية[3]،أي إنه بمعنى الإكراه.

ورجّح القرطبي التمييز بين القراءتين، ففسّر "الكُره"بالمشقة، "والكَره" بالفتح، بما أكرهت عليه[4] .

وكذلك فعل الرازي إذ أيّد الزمخشري في ما ذهب إليه من تمييز بين القراءتين،فعدّ "الكُره" بالضم بمعنى الكراهة، و"الكَره" بالفتح" بمعنى الإكراه، مستشهدا على المعنى الثاني بالآية نفسها التي ذكرها الزمخشري [5].

لكنّ أبا حيّان اعترض على قول الزمخشري بأن "الكَره" بالفتح بمعنى الإكراه. ؛لأنّ "الكره"ـ كما قال ـ ثلاثي، و"الإكراه" رباعي، فكيف يكون الثلاثي مصدرا للرباعي، وهو لم يُسمع عن العرب[6]؟

وهناك رأي ثالث في هذه المسألة وهو اعتبار(كُرْهٌ) بالضم، اسما، و(كَرْهٌ) بالفتح مصدرا، وقد ذكره كلّ من الطبري وابن خالويه و أبي علي الفارسي والعكبري[7] .

[1] الأحقاف،15
[2] ينظر الكشاف،197/1.
[3] قرأ أبو عمرو وهشام ونافع وابن كثير بالفتح، وقرأ الباقون بالضم، ينظر إعراب القراءات السبع لابن خالويه،316/2.
[4] ينظر تفسير القرطبي ، دار الحديث ، 37/3.
[5] ينظر تفسير الرازي 6/ 24، 25.
[6] ينظرالبحر المحيط، 152/2.
[7] ينظرتفسير الطبري ، المكتبة التوفيقية، 377/2 ،وإعراب القراءات السبع،131/1 الحجة للفارسي،184/6. وإملاء ما ما منّ به الرحمن ، المكتبة العصرية ،87.

2. (شُرْبَ).

أمّا بالنسبة لـ(شُرْبَ) في قوله تعالى:(فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ) [1]،فقد اتّفق كلّ من الأخفش والطبري وابن خالويه والفارسي والزمخشري والقرطبي،وأبي حيّان على اعتبار(شُرْبَ) بالضم والفتح، لغتين في المصدر[2].

أمّا الزجّاج والنحاس وابن الأنباري والعكبري، فقد كان لهم رأي مخالف، حيث عدّوا القراءة بالفتح،أي(شَرْبَ) هو المصدر[3]، بينما قالوا عن(شُرْبَ) بالضم أنه اسم[4] اسم[4] ،إلاّ النحاس فإنّه قال بأنّه اسم للمصدر، ونسب رأيه هذا،أي القول بأن (شَرْبَ) بالفتح مصدر، وبالضم اسم للمصدر،إلى الخليل وسيبويه. وفي ذلك يقول:« والقول في هذا على قول الخليل وسيبويه:أنّ "شَربا" بفتح الشين مصدر،و"شُربا" بضمها اسم للمصدريستعمل ههنا أكثر،ويستعمل "شَرب" في جمع شارب » [5].

وبالمقابل نجد الفرّاء قد بدا متردّدا في قبول القراءة بالفتح التي نقلها عن الكسائي؛ إذ قال:« حدثني الكسائي عن رجل من بني أمية يقال له: يحي بن سعيد الأموي، قال:سمعت ابن جريج يقرأ: (فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ) بالفتح، قال: فذكرت ذلك لجعفر بن محمد، فقال:أوليس كذلك؟ أما بلغك أنّ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بعث بُديل بن ورقاء الخزاعي إلى أهل منى، فقال: إنها أيام أكل وشَرب وبعال» [6] [7].

[1] الواقعة،55.
[2] ينظر معاني القرآن للأخفش،،596،وتفسير الطبري،202/27 وإعراب القراءات،لابن خالويه345/2،والحجة للفارسي،23/4، و الكشاف،347/4وتفسير القرطبي ، دار الحديث ، 17 / 178،والبحر المحيط،210/10.
[3] ينظر معاني القرآن وإعرابه،للزّجّاج،90/5، وإعراب القرآن للنحاس ،1094 والبيان للأنباري،347/2،والإملاء للعكبري ، المكتبة العصرية ،497.
[4] ينظر معاني القرآن وإعرابه،للزّجّاج،90/5، وإعراب القرآن للنحاس،1094 والبيان للأنباري،347/2،والإملاء للعكبري ، المكتبة العصرية ،497.
[5] إعراب القرآن للنّحّاس،1094
[6] لم أعثرعلى الحديث مرويا بهذا اللفظ.
[7] معاني القرآن للفرّاء،35/3.

ومعنى ما جاء في نص الفراء أنه استدل على صحة قراءة (شَرْبَ) بالفتح، بحديث الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأما تعويله فكان على قراءة الجمهور أي بالضم، كما أشار إلى ذلك في السياق نفسه[1].

وهذا التردد من الفراء في قبول قراءة (شَرْبَ) بالفتح ، يتنافى مع تأكيد بعضهم على أنّ(شَرْبَ) بالفتح لغة جيّدة[2] ، بل إنّه المصدرالصحيح[3] والمقيس، كما قال أبو حيّان[4] .

وهذا الرأي،أي القائل بأنّ المصدر المقيس هو" فَعْل" بالفتح، قد أشار إليه الفرّاء نفسه في موضع آخرمن القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا)[5]،حيث قال: »الوُسع اسم في مثل معنى الوُجد والجُهد. ومن قال في مثل الوُجد:الوَجد، وفي مثل الجُهد:الجَهد،قال في مثله من الكلام: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) . لوقيل"وَسعها" لكان جائزا ولم نسمعه« [6].

إذًا فالمصدرالقياسي بالنسبة للفرّاء في"وَسِع" هو"وَسْع" بالفتح ، غيرأنّه لم يُسمع عن العرب.

وهناك رأي شاذ في(شُرْبَ) تفرّد بنقله ابن خالويه، وهو القائل بأنّ(شُرْبَ) بالضم مصدر، أما بالفتح فهو اسم[7] .

[1] ينظر م ن،35/3.
[2] ينظر تفسير القرطبي،178/17.
[3] نقل هذا القرطبي عن أبي زيد، ينظر م س،178/17 .
[4] ينظرالبحر المحيط،209/8.
[5] البقرة،286.
[6] معاني القرآن،للفرّاء،136/1.
[7] ينظر إعراب القراءات،لابن خالويه،345/2.

وبالإضافة إلى هاتين اللّغتين في (شُرْبَ) ذكر بعضهم لغة ثالثة وهي:" شِرب"[1] بالكسروعدّها مصدرا[2] ، ورأى آخرون أنّها اسم[3] .

3. (السِّلْمِ) .

ذهب كلّ من الزجّاج والنحاس وابن عطية والزمخشري والرازي،إلى تأكيد القراءات المختلفة[4] في (السِّلْمِ) ، حيث رأوا أنّها لغات في مصدر " سَلِمِ".

فقد ذكر الزجّاج أنّ (السِّلْمِ) بالكسر، و (السَّلْمِ) بالفتح، و (السَّلْمِ) بفتح السين واللام ،لغات ثلاث، يُعنى بها: الإسلام والصلح[5].

وأنكر النحاس على بعضهم[6] التفريق بين هذه اللغات الثلاث في "السلم"، منبها إلى إلى أنّ اللغة تؤخذ بالسماع لا بالقياس، ومن ثمّ فإن من يذهب إلى التفريق يحتاج إلى دليل[7].

وقال ابن عطيّة عن (السَّلْمِ) بالفتح، و (السِّلْمِ) بالكسر أنّهما مصدران،بمعنى واحد، يقعان للإسلام والمسالمة[8] .

[1] حكاها الكسائي،ذكر ذلك ابن خالويه،ينظر إعراب القراءات،345/2.
[2] ينظرإعراب القراءات،345/2.
[3] ينظرالإملاء للعكبري،497، والبحر المحيط،210/10.
[4] ينظر الصفحة: 20
[5] ينظر معاني القرآن،للزجاج،240/1.
[6] قصد أبا عمرو الذي تكثرعنه التفريقات، ينظر إعراب القرآن،88.
[7] ينظر م ن،88.
[8] ينظر المحرر الوجيز،281/1، 530/4.

وقال الزمخشري عن القراءات الثلاث أنها كلّها مصادر "سَلِم"[1] ، وتبعه في ذلك الرازي[2] .

أمّا غيرهؤلاء، ففرّق بعضهم بين القراءات المختلفة، كالأخفش والطبري والفارسي وأبي حيّان، واتفقوا على أنّ "السِّلم" بالكسر، الإسلام، وهو المقصود في قوله تعالى من البقرة:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّة) [3]، وأنّ (السِّلْم)بفتح السين واللام،معناه الاستسلام،وهو المعني في قوله تعالى:(وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَم[4]) [5].

لكنّ أقوال هؤلاء تباينت بعض الشيء في (السَّلْم) بفتح السين وسكون اللام، فقال الأخفش والفارسي وأبو حيّان بأنّه الصلح، وهو المقصود في قوله تعالى:(فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ) وقوله:(وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا). غير أنّ الأخفش وأبا حيان أضافا إلى ذلك أنّ (السِّلْم) الذي بمعنى الصلح، فيه لغتان: بكسر السين وسكون اللام، وبفتح السين وسكون اللام[6].

ونقل القيسي عن أبي عبيدة والأخفش قولهما بجواز أن يكون (السِّلْم) بالفتح اسما بمعنى المصدرالذي هو الإسلام، كالعطاء والنبات بمعنى :الإعطاء والإنبات[7].

أمّا الفارسي فذكر أنّ في (السِّلْم) الذي بمعنى الصلح لغة ثالثة، وهي "السَّلَم" بفتح السين واللام. وساق شاهدا شعريا ليدعم رأيه هذا، وهو قول الشاعر[1]:

[1] ينظر الكشّاف،95/4.
[2] ينظر مفاتيح الغيب،253/26.
[3] ينظر معاني الأخفش،303، وتفسير الطبري، 364/2 ، والحجة للفارسي،422/1. والبحر المحيط،130/2.
[4] النساء 91
[5] ينظر معاني الأخفش،303،وتفسير الطبري ، المكتبة التوفيقية،235/5، والحجة للفارسي،423/1، والبحر المحيط، 332/3.
[6] ينظر المعاني للأخفش،303، والبحر المحيط،130/2.
[7] ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،لأبي محمد مكّي القيسي،336/1،تح الشيخ عبد الرحيم الطرهوني،دار الحديث القاهرة.

أنائـــلَ إنّني سَلَـمٌ لأهلِكِ،فاقبلي سَلَـمي[2]

أي إنه عنى بـ"سَلَمي": صُلحي.

في حين نجد الطبري قد أهمل هذا الوزن أي "السّلم"بالفتح، الذي بمعنى الصلح، واكتفى بوزنين،هما"سِلم" و"سَلَـم" ونظير هذا، كما قال: رَبح ِربْحا ورَبَحا[3] .

4. (خِطْئًا).

وإذا جئنا إلى لفظ (خِطْئًا) من قوله تعالى:(إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا)

لاحظنا أنّ الآراء قد تباينت في توجيه القراءتين[4]،أهما بمعنى واحد،أي"الخِطْء" و"الخَطأ" أم هما بمعنيين مختلفين؟

فأمّا الأخفش فقد فرّق بين المعنيين بحيث قال عن " الخِطْء" أنّه من "خَطِىء، يخطأ" بمعنى أذنب، وقال عن " الخطأ" أنه من "أخطأ" بمعنى لم يتعمّد. لكنّه مع هذا التفريق نبّه على استعمال العرب لـ " خطِئت" في معنى " أخطأت. واستشهد على ذلك بقول الشاعر[5]:

[1] لم أعثر على اسم الشاعر فيما لدي من مصادر.
[2] ينظر الحجة للفارسي،422/1.
[3] ينظر تفسير الطبري ، المكتبة التوفيقية،216/23 .
[4] القراءة الثالثة أي خَطاء، بالمدّ أهملها الكثيرون،لأنه مصدر "فاعل" ولم يستعمل العرب" خاطأ" وإنّما استعملوا مطاوعه وهو" تخاطأ". ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع،للقيسي،154/2.
[5] لم أعثر على اسم الشاعر فيما لدي من مصادر.

والنَّاسُ يَلْحُون[1] الأميرَ إذا هُمُو***خَطِئوا الصوابَ،ولا يُلامُ المُرشَدُ[2].

وكذلك نبّه الفرّاء إلى استعمال العرب للفظين بمعنى واحد؛ لأنّه ذكر أنّ "الخِطْأ" بمعنى الإثم، لكنّه قد يكون بمعنى "الخَطَأ"نحو "قِتْب وقَتَب" ومثله قراءة من قرأ:(هُمْ أُولاءِ عَلَى أثَرِي) [3] و"إثْري"[4].

وقال الزّجّاج أيضا بهذين الرأيين، واستشهد على احتمال أن يكون"الخَطَأ" من "خَطِيء" بقول الشاعرالذي ذكره الأخفش.

وزاد الزّجّاج على هذين الرأيين رأيا ثالثا وهو أن يكون "خَطأ" من أخطأ يُخطىء إخطاءًا وخَطأ، وهو،أي "خَطأ" في هذه الحال اسم مصدر وليس مصدرا.ومعناه: عدم الصواب[5].

وذهب هذا المذهب في التفريق بين "خَطأ" و" خِطْء" كلّ من الفارسي و الزمخشري والقرطبي،بحيث فسّركل منهما " الخَطأ" بأنّه ضدّ الصواب، أمّا "الخِطْء" من خَطِيء، فهو بمعنى الإثم[6].

[1] لحَيْتُ الرجل ألحاهُ لحْياً، إذا لمتَّه، ينظرالصحاح في اللغة –مادة(لحى) ، 2 / 137.
[2] ينظر معني الأخفش،516.
[3] طه 48
[4] ينظر معاني القرآن للفرّاء،50/2.
[5] ينظر إعراب القرآن للزجّاج،194/3.
[6] ينظر الحجة للفارسي،57/3،58،و الكشاف،489/2، وتفسير القرطبي ، دار الحديث ،587/10.

وإذا كان هؤلاء قد فرّقوا بين" خطأ" و"خِطْء"، فإنّ ابن جنّي والقيسي وابن عطيّة قد اعتبروهما مصدرين لفعل واحد وهو "خَطِىء"إذا تعمّد،إلاّ أنّ القيسي أكّد على أنّ المصدر المشهور في"خَطِىء" هو "خِطْء" وليس "خَطأ"[1].

أمّا أبو حيّان فرأى أنّ المصدرين يختلفان في المعنى؛إذ" الخِطْء" من خَطِىء في الدين، و"الخَطأ" من أخطأ في الرأي،ومع ذلك فإنّه قد يستعمل أحدهما في موضع الآخر،بالإضافة إلى مصدر ثالث وهو"الخَطْأ" بفتح الخاء وإسكان الطاء[2].

وأجاز الفارسي فيما نقله عن ابن عامر،أن يكون الخطأ لغة في الخطء، مثل: المَثَل والمِثل،والشَبَه والشِبه[3].

ومن العلماء الذين اكتفوا بتوجيه قراءة واحدة وهي قراءة (خِطْئًا) بناء على ترجيحهم لها، ابن خالويه والعكبري،إذ عدّاها مصدرا لـ"خطِىء"، ومثّلا لها بـ"أثِم يأثَم إثْما" و" عَلِم يَعْلَم عِلْما"[4].

وما نلاحظه بعد هذا العرض لآراء المفسّرين والمعربين في هذه الألفاظ، أنّهم أحمعوا في(كُرْه) و(شُرْبَ) ـ وهما من فعلين متعدّيين ـ على أن المصدر بالفتح، أي على وزن "فَعْل"، وهو يوافق ما ذهب إليه سيبويه حين اعتبرالمصدر القياسي لـ" فَعِل يَفعَل"المتعدي هو"فـَعْل"[5]. وبهذا الرأي قال أيضا الميداني[6].

وقد ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك في قياسية"فـَعْل"؛إذ عدّ هذا الوزن قياسيّا في كلّ ما هو من فعل ثلاثيّ. قال أبو زيد: » سمعت العرب تقول بضم الشين وفتحها

[1] ينظر المحتسب لابن جني،64/2،والكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسي،154/2 ،155،و المحرر الوجيز،1139.
[2] ينظر البحر المحيط،29/6.
[3] ينظر الحجة للفارسي،58/3.
[4] ينظرإعراب القراءات السبع،372/1، والإملاء ، المكتبة العصرية ،340.
[5] ينظر الكتاب،5/4.
[6] ينظر نزهة الطرف،387/1.

وكسرها[يقصد شرب]، والفتح هو المصدر الصحيح، لان كل مصدر من ذوات الثلاثة فأصله "فَعْل"، ألا ترى أنك تردّه إلى المرة الواحدة، فتقول: "فَعْلَة" نحو: "شَرْبَة" وبالضم الاسم «[1] .

لكنّ سيبويه ذكرمن المصادر السماعية في هذا الباب،أي"فَعِل يفْعَل" ماجاء على"فُعْل" نحو" وَدِدته وُدّا" و" شَرِبته شُربا"[2]. بينما ذكرالميداني هذا الوزن أي" فُعْل" في "فَعِل" اللازم، ومثّل له بـ"نَضِج نُضْجا"[3].

أمّا ابن مالك فقد اشترط لقياسية" فَعْل" في "فَعِل" المعدّى أن يُفهَم عملا بالفم كـ" لَقِم وشَرِب"[4].

وفي "سلم" و"خِطْء" وهما من "فَعِل" اللازم، لاحظنا أنّ الآراء اتفقت فيما يخصّ " سِلْم" و"خِطْء" بالكسر والسكون على أنّهما مصدران،وكذلك" سَلَم" بفتح السين واللام. بينما كان الخلاف في"سَلَم" بالفتح والسكون، و"خَطأ" بفتح الخاء والطاء.

وإذا نظرنا في أقوال أهل اللغة حول مصادر"فَعِل" اللازم،نجد سيبويه يدرج المصدر"فَعَل" من "فعِل" اللازم في باب:ما جاء من الأدواء،نحو:وَجِع وَجَعا،ومَرِض مَرَضا[5]،أو ما قاربه في المعنى، وفي ذلك يقول:« وجاء ما كان من الذعروالخوف على على هذا المثال؛لأنّه داء قد وصل إلى فؤاده كما وصل ما ذكرنا إلى بدنه، وذلك قولك فَزِعت فَزَعا وهو فَـزِع، وفَرِق يَفْرَق فَرَقا وهو فَرِق » [6].

[1] تفسير القرطبي ، دار الحديث ، 17 / 178.
[2] ينظر الكتاب 7/4
[3] ينظرنزهة الطرف،374/1.
[4] ينظر الشرح الكبير على لامية الأفعال، لابن مالك، لجمال الدين محمد بحرق،عني به،عبد الرجمن حجّي،مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة (دت).

.150
[5] ينظر الكتاب،17/4.
[6] م ن،18/4.

كما ذكر،أي سيبويه، أنّه قد يشترك " الفـَعَل" مع "الفـُعْل" نحو: الرَّشَد والرّ ُشْد ،والسّـَخَط والسّـُخْط.[1]

أمّا الميداني فقد اكتفى بالإشارة إلى أنّ المصدر" فَعَل" يشترك مع "فُعْل"في فَعِل اللازم ، نحو" السُقْم والسَّـقَم" و" البُخْل والبَخَل" والحُزْن والحَزَن"[2].

وعدّ ابن مالك المصدر على وزن"فـَعَل" من " فـَعِل" اللازم، قياسيا، سواء أكان صحيحا أم معتلا، لكنّ بحرق ـ صاحب الشرح الكبير للامية الأفعال ـ أضاف لهذه القاعدة شرطا، وذلك بألاّ يكون لونا؛لأن القياس في اللون"فُعْلة"[3].

وبهذا فإنّ الشارح، أي بحرق، يعتبرـ تبعا لقاعدة ابن مالك ـ كلّ ما سوى" فـَعَل" من مصادر"فـَعِل" اللازم سماعيا، بما في ذلك "فِعْل" نحو:ربِح ربْحا،وأثِم إثما [4] اللّذين قيس عليهما"سِلْم" وخِطْىء".

وبالنسبة لـ "فـَعْل" نحو" سَلْم" نجد سيبويه والميداني يقولان بأنّه ربّما يجيء هذا البناء من "فَعِل" اللازم نحو:"لَبِث لـَبْثا"[5].

ـ مصدر (فـَعُل)

[1] ينظر م ن،34/4.
[2] ينظر نزهة الطرف،387/1.
[3] ينظر الشرح الكبير،152
[4] ينظر م ن،152.
[5] ينظرالكتاب،34/4 ونزهة الطرف،387/1.

من مصادر "فَعُل" في القرآن الكريم لفظ (كِبْرَه) الوارد في قوله تعالى:(وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَه) [1] .وقد قرىء (كِبْرَه) بكسر الكاف وضمّها[2].

وكان خلاف المفسّرين حول توجيه القراءة بالضم، وقد ذهب الفرّاء إلى استحسان هذه القراءة اعتمادا على القياس؛إذ قاس "كُبْر" بالضم على"عُظْم" وجاء في ذلك قوله: »وهو وجه جيّد في النحو[يقصد القراءة بالضم]؛لأنّ العرب تقول: فلان تولّى عُظْم كذا وكذا، يريدون أكثره« [3].

وقد ردّ النحاس هذا القياس الذي ذهب إليه الفرّاء بقوله:« والذي جاء به لا حجة فيه؛لأنّه قد يكون الشيء بمعنى الشيء والحركة فيه مختلفة. والأشهر في كلام العرب في مثل هذا "الكِبْر"،و"الكُبْر" في النسب، ويقال :الولاء للكُبْر » [4].

وقد سبق إلى هذا الرأي،أي رأي النحاس، الطبري حين رجّح القراءة بالكسر و رأى أنّها الأولى بالصواب ،معلّلا ذلك بقوله:« لإجماع الحجّة من القرّاء عليها، وأنّ الكِبر بالكسرمصدر الكبير من الأمور، وأنّ الكُبر بالضم إنّما هو من الولاء والنسب، من قولهم: هو كُبْر قومه» [5] .

وذهب العكبري مذهب النّحاس والطبري ،ففسّر(كِبْرَه) بالكسر ،بأنّه بمعنى معظمه، أما بالضم فهو من قولهم:الولاء للكُبْر ،أي أكبرولد الرجل[6].

---

[1] النور،11

[2] قرأ عامة القرّاء بكسر الكاف، ونسبت القراءة بالضم إلى حميد الأعرج، ينظر معاني القرآن للفرّاء،149/2، وجامع البيان لأبي عمرو،92/18.

[3] معاني القرآن للفراء،149/2.

[4] إعراب القرآن، للنحاس،646.

[5] تفسير الطبري المكتبة التوفيقية ،92/18

[6] ينظرالإملاء ، المكتبة العصرية ،399.

أمّا الذين ذهبوا مذهب الفرّاء فهم :الزجّاج وابن جنّي وابن عطيّة والزمخشري. غير أنّ الزجاج وابن جنّي فرّقا بين القراءتين، فقالا عن القراءة بالكسرأنّه بمعنى الإثم،وعن القراءة بالضم أنّه بمعنى عُظْم الشيء أو معظمه[1].

وإذا كان النحاس قد رفض القياس في قبول القراءة بالضم، فإنّ ابن جنّي قد جاء بشاهد من الشعر يؤكّد استعمال العرب لـ"كُبْر" بضم الكاف. قال: «قال قيس ابن الخطيم:

تَنَـامُ عنْ كُـبْر شَأنـها فَـإذا قامت رُوَيْدا تَكـاد تَـنْـغَرِفُ» [2].

أمّا ابن عطية والزمخشري ،فلم يُفرّقا بين (كِبْرَه) بالكسر وبالضم ،ووجّها القراءتين،إلى أنّهما مصدر من كَبُر الشيء بمعنى عَظُم [3].إلاّ أنّ ابن عطية نبّه على أنّ العرب استعملت "الكُبْر" بالضم، في السّن فتقول: هذا كُبْر القوم، أي كبيرهم في السنّ أو المكانة[4] .

وإذا تتبعنا أقوال أهل اللغة لاحظنا أنّ هذا الوزن في المصادر أي "فُعْل" من "فَعُل"، قد أشار إليه معظم النحاة، بدءًا بسيبويه الذي اعتمد على القياس ـ كما فعل الفرّاء ـ في تعليله لتغيّر أوزان مصادر الفعل الواحد. فقال مثلا في تعليله لقولهم :"فَقْروفُقْر":» وقالوا الفَقر كما قالوا الضَّعف، وقالوا: الفُقْر كما قالوا: الضُعْف« [5] .

[1] ينظر معني القرآن وإعرابه،28/4، والمحتسب،147/2.
[2] المحتسب،147/2.
[3] ينظر المحرر الوجيز،1351،والكشّاف،166/3.
[4] ينظر المحرر الوجيز،1351.
[5] الكتاب،33/1.

وقال في موضع آخر: »وقالوا للمرأة: حَصُنت حُصْنا، وهي حَصَان، كجَبُنت جُبْنا، وهي جَبان... وقالوا:حِصْنا كما قالوا:عِلْما« [1] .

وذكر ابن السّكيت بعض الألفاظ النادرة التي جاءت على"فُعْل" في باب:" (فِعْل) و(فُعْل) باختلاف المعنى". منها: كُبْر الشيء بمعنى معظمه، ويقابله الكِبربالكسر من التكبّر، ومنها أيضا "القُلّ والكُثْر" بمعنى القِلة والكثرة،حكاهما عن أبي عمرو الذي أنشد لبعض ربيعة:

فإنَّ الكُثْرَ أعْياني قديماً ... ولمْ أقْـتِر لَدُنْ أنِّي غُلامُ

وقول الآخر[2]:

فقد يَقْصُرُ القُلُّ الفَتى دونَ هَمِّه وقد كانَ لَوْلا القُلُّ طَلاَّعَ أنجُدِ [3]

وعدّ الزّجاجي وابن عصفورالمصدر القياسي لـ"فَعُل" هو "فُـعْل" بضم الفاء وسكون العين[4] ،وغلّط أبو حيّان ابن عصفورفي هذا؛لأن المصدر المقيس لـ" فَعُل" ـ في رأيه ـ هو:" فَـعالَـة وفُعُولة" وهذا بنص سيبويه[5]، كما قال[6].

[1] الكتاب،36/1.

[2]البيت لحميد بن أبي شِحاذٍ الضَّبِّي وقيل هو لخالدِ بن عَلْقَمة الدَّارمي، ينظر لسان العرب مادة(نجد) ، 3 / 413.

[3] ينظر إصلاح المنطق،ليعقوب بن السكيت(ت244هـ)،تح أحمد محمد شاكر،وعبد السلام هارون، دار المعارف مصر(دت)، 9/1.

[4] ينظر نزهة الطرف،390/1

[5] نصَّ سيبويه في هذا الباب على ثلاثة أوزان، من بينها"فُعل" وهذا نصه: »أما ما كان حسناً أو قبحاً فإنه مما يبنى فعله على على فعُل يفعُل؛ ويكون المصدر فَعالاً وفَعالة وفُعْلاً، وذلك قولك: قبح يقبح قباحةً، وبعضهم يقول قبوحةً، فبناه على فعولةٍ كما بناه على فعالةٍ«. ينظر الكتاب،28/4.

[6] ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب ،لأبي حيان الأندلسي(ت745هـ)،تحقيق رجب عثمان محمد،مكتبة الخانجي، القاهرة (د ت)، 489/2.

ـ أبنية يشترك فيها(فَعَلَ) و(أفْعَلَ)

وهي:"فَعِيل" و"فُعْل" و"فُعُل" نحو:(النَّسِيءُ) و(نَذِيرًا] و(نَكِير) من قوله تعالى: (إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ) [1] وقوله :(لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا) [2] وقوله:(فَكَيْفَ كَانَ نَكِير) [3]

و[النُّذُر) و(عُذْرًا] و[نُذْرًا] و(نُزُلًا] من قوله تعالى: (فَمَا تُغْنِ النُّذُر) [4]
وقوله:(عُذْرًا أوْ نُذْرًا) [5] و قوله تعالى: (نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّه) [6] وقوله:(لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا) [7]. وقد رأى الدارسون أنّ جلّ هذه الألفاظ جاءت مصادر لـ"أفْعَل" لكنّهم اختلفوا حول بعض منها أهو من "فعل" أم من "أفعل" ؟ وسنتطرق فيما يأتي إلى "فعيل" على حدة، ثمّ نتناول "فُعْل" و"فُعُل"معا.

أـ ما جاء على وزن(فَعِيل)

ذهب كثير من العلماء، كالأخفش والفراء والزجاج وابن خالويه والقيسي والزمخشري وابن الأنباري والعكبري،إلى عدِّ الألفاظ التي جاءت على "فعيل" في الآيات السابقة نحو(النَّسِيءُ) و(نَذِير) و(نَكِير) مصادر[8].

[1] التوبة،37
[2] الفرقان،1
[3] الملك،18
[4] القمر،5
[5] المرسلات،6
[6] آل عمران،198
[7] الكهف،102.
[8] ينظرمعاني الأخفش،604. ومعاني الفراء،98/3، ومعاني القرآن وإعرابه300/1، وإعراب ثلاثين سورة في القرآن ، تح محمد سليم، دار الهدى الجزائر، ص: 128، والكشف للقيسي،81/2،و الكشّاف،440/4،و البيان في غريب إعراب القرآن، 235/2، و الإملاء ، المكتبة العصرية ،271.

و قد ردّ الفراء أقوال النحاة الذين قالوا بغير هذا الرأي[1]. وممّا جاء في تأكيده على أنّ هذه الألفاظ مصادر قوله: » والنذير قد يكون بمعنى الإنذار. قال الله تبارك وتعالى: (فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِير) و(فَكَيْفَ كَانَ نَكِير) يريد: إنذاري، وإنكاري«.[2]

وبالإضافة إلى اختلاف آراء الدارسين حول كون هذه الألفاظ مصادرأو أسماء، فإنهم اختلفوا أيضا حول أصل أفعالها كما هو الشأن بالنسبة لـ (النَّسِيءُ).

فقد اتفق الأخفش والفراء في (النَّسِيءُ)، على أنه مصدر،لكنهما اختلفا حول أصل الفعل الذي هو منه. فأما الأخفش فجعل(النَّسِيءُ) ، من "أنسأت" وفسّر ذلك بقوله:» والنسيئة والنسيء " أصله واحد من " أنسأت" إلاّ أنّك تقول: أنسأت الشيء أي أخّرته، ومصدره النسيء، وأنسأتك الدين، أي جعلتك تؤخّره. كأنّه قال:" أنسأتك" فـ" نسأتُ« [3].

وأمّاالفراء فجعل (النَّسِيءُ) مصدرا للفعل الثلاثي " نسأ". وميّز الفرّاء بين مصدري "نسأ "وأنسأ" فجعل "النسيء" مصدرا لـ "نسأ" و"الإنساء " مصدرا لـ " أنسأ ". وممّا جاء في الفرق بين البناءين قوله: » تقول إذا أخّرت الرجل بدينه : أنسأته، فإذا زدت في الأجل زيادة يقع عليها تأخير قلت: قد نسأت في أيّامك وفي أجلك ، وكذلك تقول للرجل : نسأ الله في أجلك؛ لأنّ الأجل مزيد فيه... والنسيء المصدر، ويكون المنسوء مثل القتيل والمقتول«.[4]

[1] ينظر معاني القرآن للفرّاء،98/3.
[2] م ن، 98/3.
[3] معاني القرآن، للأخفش،278.
[4] معاني القرآن للفرّاء، 294/1

وذهب الفارسي مذهب الأخفش مؤكدا أنّ (النَّسِيءُ) ها هنا، أي في قوله تعالى: (إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ) ، مصدر بمعنى "الإنساء" وهو التأخير[1]. وبهذا الرأي قال أيضا القيسي.[2]

وذهب الزمخشري وأبو حيّان مذهب الفراء في اعتبار (النَّسِيءُ) مصدرا لـ " نسأ". إذ قال الزمخشري: « والنسيء مصدر نسأه إذا أخّره. يقال: نسأه نسْأ ونساء ونسيئا كقولك: مسّه مسّا ومساسا ومسيسا، وقرىء بهنّ جميعا» .[3]

أمّا أبوحيّان فقد ذكر احتمالين في(النَّسِيءُ)، وهما أن يكون مصدرا أو اسم مفعول من"نسأ"، ثمّ برهن على فساد الرأي الثاني وصحة الرأي الأوّل[4] .

ورأى العكبري أنّ (النَّسِيءُ) " فَعيل" وهو مصدر مثل النذير والنكير، أمّا "النسْء" بسكون السين فهو مصدر" نَسَأتُ".[5]

ومعنى ما ذهب إليه العكبري أنه رأى أنّ"فعيلا" ليس بمصدر قياسي في" فَعَل" المتعدي، لذلك ذهب في "النسيء" إلى كونه مصدرا لـ"أنسأ"، بينما جعل "النسْء" مصدرا قياسيا لـ " نسأ" .

وقد وقف العكبري عند ألفاظ أخرى مشابهة لـ(النَّسِيءُ) نحو: (هَنِيئًا) من قوله تعالى: (فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا) [1] لكنه اكتفى بالإشارة إلى كونه مصدرا، ولم يشر إلى أصل الفعل الذي اشتق منه [2].

[1] ينظر الحجة للفارسي،324/2.
[2] ينظر الكشف للقيسي،81/2.
[3] الكشّاف،203/2.
[4] ينظر البحر المحيط،42/5.
[5] ينظر إملاء ما منّ به الرحمن ، المكتبة العصرية ،271.

لكنّ الرازي الذي عدّ (هَنِيئًا) مصدرا أشار ـ نقلا عن الواحدي ـ إلى أنّ أصل الهنيء من الهناء ، وهو معالجة الجرب بالقطران. ومن ثمّ فإنّ الهنيء شفاء من الجرب[3].

وأجازأبو حيّان،نقلا عن أبي البقاء، أن يكون "هنيئا ومريئا" مصدرين جاءا على وزن "فعيل" ، كالصهيل والهدير ، وليسا من باب ما يطرد فيه فعيل في المصدر[4] .

وإذا انتقلنا إلى أهل اللغة وجدنا عند سيبويه ما يدل على مجيء هذا الوزن ،أي "فعيل"، في المصادر من الفعل الثلاثي المجرد المتعدي منه واللازم، فمن الأول قوله: « وحدّثنا من لا نتهم أنه سمع من العرب من يقول: رويد نفسه، جعله مصدراً كقوله: " فضرب الرقاب "، وكقوله:عذير الحي[5] » [6] . والشاهد هنا هو" عذير الحي"، أي إن" عذيرا " مصدر من عذره يَعذره أي جعل له عذرا[7].

وأما الثاني، أي اللازم، فقد جعل المصدر منه على"فعيل" قياسيا ، جعل له بابا جمع فيه ما دلّ على اضطراب، نحو:وجب قلبه وجيبا ، ووجف وجيفا أي اضطرب[8]، أوسير، نحو:رسم البعير رسيما[9]، أوصوت، نحو: الهدير والضجيج [10].

---

[1] النساء،4.
[2] إملاء ما منّ به الرحمن ، المكتبة العصرية ، 151.
[3] ينظرتفسير الرازي،157/9.
[4] ينظرتفسير البحر المحيط ،176/3.

[5] عذير بمعنى عذر،وهو مقتطع من بيت لذي الإصبع العدواني ، وتمامه: عَذيرَ الحَيِّ من عَدْوا ... نَ كانوا حَيَّة الأرض . ينظرالكتاب،277/1.
[6] - الكتاب 1 / 246.

[7] ينظر اللسان، 545/4،(مادة: عذر).
[8] ينظر مختار الصحاح، ، مادة(وجب) و(وجف) ص:342.
[9] رَسَمَتِ الناقة تَرْسِمُ رَسِيماً أثَّرَتْ في الأرض من شدة وطئها، ينظرلسان العرب، مادة(رسم) ، 12 / 241.
[10] ينظرالكتاب ،14/4

وأكّد ابن جنّي على مجيء المصادر في العربية على فعيل، في سياق الرّد على مجاهد الذي رفض قراءة قوله تعالى:(وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا) [1] بفتح العين في (عِتِيًّا[2]) ،فقال: »لا وجه لإنكار ابن مجاهد ذلك ؛ لأنّ له في العربية أصلا ماضيا، وهوما جاء من المصادر على فعيل نحو: الحويل والزويل والشخير والنخير« [3].

وذكر كثير من أهل اللغة هذا الوزن،أي" فَعيل" في مصادرالفعل الثلاثي اللازم، وربطه

معظمهم بالسير أو الصوت،على نحو ما فعل سيبويه [4].

ب ـ ما جاء على وزن (فُعُل).

من المصادر التي وردت على **"فُعُل"** في بعض القراءات ، وهي من أصل ثلاثي: (هُزُوًا) من قوله تعالى:(أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا) [5] و(رُحْمًا) من قوله: (أَقْرَبَ رُحْمًا) [6] [6] و(يُسُرًا) من قوله:(وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا) [7] إذ قرئت بالتثقيل والتخفيف[1].

[1] مريم ،8.
[2] نسبت هذه القراءة إلى ابن مسعود، ينظرالمحتسب،83/2،والبحر المحيط،166/6.
[3] المحتسب لابن جنّي،83/2.
[4] ينظر نزهة الطرف،359/1، وشرح الشافية، لركن الدين،292/1،وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام،شرح محمد عبد الحميد،المكتبة العصرية،صيدا بيروت،2001م،212/3 ، وشرح لامية الأفعال،لابن الناظم ،ص: 74، 75،وهمع الهوامع للسيوطي،،تح عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة،323/3.
[5] البقرة،67.
[6] الكهف،81
[7] الكهف،88

وقد ذكر الأخفش ـ نقلا عن عيسى بن عمر ـ أنّ التثقيل والتخفيف لغتان في كل اسم ثلاثي مضموم الفاء[2].

وذهب ابن خالويه في (رُحْماً)إلى أنّ القراءتين بمعنى واحد وهو الرحمة والعطف،ومثّل لهما من المصادر بـ" رُعْب ورُعُب" ومن الأسماء بـ" عُمْر وعُمُر". وأضاف إلى هاتين اللّغتين لغة ثالثة[3] وهي: "رَحْم"[4] .

وأكّد أبو حيّان على مجيء هذا الوزن أي"فُعُل" في المصادر،وذلك في توجيهه لقراءتي(نُكُرٍ) من قوله تعالى:(يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ) [5] حيث قرئت بالتخفيف والتثقيل[6] ورأى أنّ هذا كقولهم: شُغْل وشُغُل ، وعُسْر وعُسُر[7].

أمّا ما عُدّ من هذا الوزن مصدرا لـ"أفعل" فهو في نحو قوله تعالى:(فَمَا تُغْنِ النُّذُر) [8] وقوله تعالى:(عُذْرًا أَوْ نُذْرًا) [9] واختلف في قوله تعالى: (نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّه) [1] وقوله تعالى:(لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا) [2].

---

[1] قرأ حمزة(هُزُوًا) بسكون الزاي، وقرأ الباقون بالضمّ ، ينظر الكشف،299/1،300. وقرأ ابن عامر وكذا عبّاس ونصر عن أبي عمرو (رُحُمًا)بضمتين،وقرأ الباقون (رُحْمًا)مخفّفا. ينظر إعراب القراءات السبع،لابن خالويه،410/1، و قرأ أبو جعفر (يُسْرًا) بضم السين حيث وقع .ينظر البحر المحيط،152/6.

[2] ينظر معاني الأخفش،234.

[3] نسب حكايتها إلى أبي عبد الله، بينما نسبها القيسي إلى أبي عبيدة. ينظرإعراب القراءات السبع410/1 ،والكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسي،189/2.

[4] ينظرإعراب القراءات السبع،411/1،410.

[5]القمر،6

[6] قرأ الجمهور (نُكُرٍ) بضم الكاف، وقرأ الحسن وابن كثير وشبل بإسكان الكاف . ينظرالبحر المحيط،173/8.

[7] ينظر البحر المحيط،173/8.

[8] القمر،5

[9] المرسلات،6

وقد ذهب معظم الدارسين في (النّـُذُر) وفي(عُذْرًا أوْ نُذْرًا) بالتثقيل والتخفيف[3] إلى أنّهما مصدران بمعنى الإعذار والإنذار، منهم الفرّاء والطبري والزجاج والزمخشري والعكبري والقرطبي والرازي[4] .

لكنّ بعضهم اعتبر(نُذُرًا) و(عُذُرًا)المثقلين جمعا لـ" نذير وعذير"، وهو قول ابن خالويه وأبي حيّان[5] ،أولاسم الفاعل"عاذر وناذر" وهو قول القيسي[6] .

أمّا النحاس فجوّز الأمرين في التثقيل،أي إمّا أن يكون(عُذُرًا)و(نُذُرًا) مصدرين أو جمع عذير ونذير[7].

والملفت للانتباه في قولي ابن خالويه وأبي حيّان أنّهما لم يعدّا (عُذُرًا)و(نُذُرًا) المثقلين مصدرين مفردين، مع أنّهما ضربا لهذا الوزن، في المصادر،أمثلة من كلام العرب، فذكر ابن خالويه:" الرُعْب والرُعُب" وذكر أبو حيّان: " شُغْل وشُغُل" و"عُسْروعُسُر"[8].

[1] آل عمران،198
[2]الكهف،102
[3] قرأ إبراهيم التيمي والنحويان وحفص :(عُذْرًا أوْ نُذْرًا) بسكون الذالين؛ وزيد بن ثابت وابن خارجة وطلحة وأبو جعفر وأبو حيوة وعيسى والحسن : بخلاف؛ والأعشى ، عن أبي بكر : بضمهما؛ وأبو جعفر أيضاً وشيبة وزيد بن علي والحرميان وابن عامر وأبو بكر : بسكونها في عذراً وضمها في نذراً ، ينظر البحرالمحيط،396/8.
[4] ينظر معاني القرآن للفرّاء،112/3، وتفسير الطبري،246/29،ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج،300/1،والكشاف،351/1،والإملاء للعكبري ، المكتبة العصرية ،493 ،وتفسيرالقرطبي ، دار الحديث ،103/9،
[5] ينظر إعراب القراءات السبع لابن خالويه،426/2، والبحر المحيط،396/8.
[6] ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسي،456/2
[7] ينظر إعراب القرآن للنحاس،1248،1066.
[8] ينظر ما سبق من هذا المبحث.

ويضاف إلى ذلك أنّ أبا حيّان فسّر(النُذُر) من قوله تعالى:(فَمَا تُغْنِ النُّـذُر) [1] ،بـ"الإنذار" مباشرة، ولم يقل أنّه جمع للمصدر" نذير"[2].

وإذا انتقلنا إلى(نُزُلًا)، من قوله تعالى:(نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) [3] وقوله: (لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا) [4] وجدنا أهل التأويل قد اختلفوا حول معنى هذه اللفظة، سواء بالتخفيف بالتخفيف أو بالتثقيل[5]، فقال الأخفش أنه من"النزول"[6] وقال الطبري في "آل عمران" أنّه بمعنى الإنزال[7] ، وقال في "الكهف" أنّه: « من النزول، وهومن نزول بعض الناس على بعض » [8].

وكان للزجاج أيضا رأيان مختلفان ؛إذ وافق رأيه رأي الطبري في(نُزُلًا) الذي في آل عمران أي إنه بمعنى إنزال[9]، أمّا في الكهف فقال بأنه بمعنى مَنزِل[10].

وذكرالنحاس في (نُزُلًا) من "آل عمران "عددا من المعاني كقول الكسائي بجواز كونه مصدرا، وقول البصريين بأنّه بمعنى"ثوابا".أمّا هو فأشار إلى الاختلاف في الوزن ،أي التخفيف والتثقيل،واعتبرهما لغتين. فالتخفيف لغة تميم وأهل الحجاز، والتثقيل لغة بني أسد.[11]

---

[1] القمر،5
[2] ينظر البحر المحيط،172/8.
[3] آل عمران،198.
[4] الكهف،102.
[5] قرأ الحسن ، والنخعي ، ومسلمة بن محارب ، والأعمش (نُزُلًا) في "آل عمران " بتسكين الزاي،و قرأ أبو حيوة وأبو عمرو بخلاف عنه "في الكهف" بسكون الزاي . وقرأ الجمهور بضم الزاي فيهما. ينظر البحر المحيط،154/3و157/6.
[6] معاني القرآن للأخفش،526.
[7] ينظر جامع البيان،226/4.
[8] جامع البيان،48/16.
[9] ينظر معاني القرآن وإعرابه، 420/1.
[10] لم يفسّر إذا كان المقصود بـ"منزل" المصدر أو اسم المكان، ينظر معاني القرآن وإعرابه،256/3.
[11] ينظر إعراب القرآن للنحاس.167.

وذهب ابن عطية والزمخشري إلى اعتبار(نُزُلًا) في " آل عمران" مصدرا،إلاّ أنّهما اختلفا في تفسيره، ففسّره ابن عطية بـ" تكرمة"[1] وفسّره الزمخشري بـ"رزق أو عطاء"[2].

وفسّر أبو حيّان (نُزُلًا) في الموضعين، بأنه ما يعدّ للنازل من الضيافة والقرى، وأضاف في "الكهف" معنى ثانيا وهو أن يكون بمعنى: موضع النزول[3].

وخلاصة القول في هذا أنّ بناء "فُعُل" قد جاء مصدرا لـ" أفعل" في العديد من مواضع القرآن حسب رأي كثير من الدارسين، كما جاء مصدرا لـ" فعل" حسب رأي بعض الدارسين.

[1] ينظر المحرر الوجيز،395.
[2] ينظر الكشّاف،351/1،350.
[3] ينظر البحر المحيط،154/3و157/6.

كما أسلفت الذكر في مقدمة هذا الباب فإني قد خصصت هذا الفصل لثلاثة أقسام من المصادر، يتمثل الأول في مصدر الفعل المعتل، وقد اكتسب هذا النوع من المصادر أهميته من الميزة التي تميزه عن المصادر الصحيحة، ذلك أنّ نقاش العلماء والدارسين للقرآن حوله لا ينصب فقط على الوزن الذي جاء عليه ، بل يتعداه إلى مناقشة ما حدث فيه من إعلال وقلب، وبما أنّ المصادر المعتلة كثيرة في القرآن، فإنّ وقوف الدارسين عندها كان كثيرا أيضا، إلى أنّه تفاوت حسب درجة الأهمية التي يمثلها الإعلال بالنسبة للمعنى.

أما القسم الثاني فهو المصدر الميمي، ولعلّ سبب اهتمام الدارسين به هو التباسه بظرفي الزمان والمكان، لذلك حاولوا الفصل بين هذه الأبنية المتشابهة بالقياس إذا أمكن، فإن جاء البناء مخالفا للقياس، كان الرجوع إلى المعنى هو الفيصل.

ويتمثل القسم الثالث، في المصدر الذي جاء على غير بناء الفعل، وأمثلته كثيرة في القرآن أيضا، لذلك حظي باهتمام الدارسين ونقاشاتهم التي حاولوا من خلالها أن يجيبوا على الإشكال المطروح وهو: هل يُعدّ المصدر المؤكد لفعل على غير بنائه مصدرا لهذا الفعل؟

وفيما يأتي تفصيل القول في هذه الأنواع من المصادر.

1 ـ من أبنية المصدر المعتل

من هذه المصادر التي استوقفت الدارسين وأبدوا آراءهم فيها:

ـ (تُقاة)

وقف العديد من المفسّرين والمعربين عند لفظ (تُقَاة) من قوله تعالى : (أنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاة) [1] وقوله: [اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِه][2].

فقد فاضل الأخفش والفرّاء بين قولهم: "تَقِيّة وتُقاة" ، فقال الأول بأنّ" تقاة" أجود[3] ، وقال الثاني بأنّ" تَقِيّة" صواب إلّا أنّ أكثر كلام العرب "تقاة"[4].

وأشار الأخفش إلى قياس "تقاة" فجعله مثل :" تُكأة وتُخَمة" من اتّكأ واتّخم، وما شابه ذلك.[5]
ويفهم من هذا القياس أنّه يعتبر" تقاة" مصدرا لـ" اتّقيت".

وقد صرّح بذلك الطبري عندما أشار إلى وزن "تقاة" أنه "فُعَلة" من"اتّقيت"، وقاسه على"تُخَمة، وتؤَدَة وتُكأة" كما فعل الأخفش[6].

وكذلك قال الزمخشري أنّ "التقاة" من "اتّقى" كـ"التؤدة من اتّأد".[7]

أمّاالزجاج فقد خالف هؤلاء الرأي ؛ لأنّه قال عن "تقاة" أنّ أصلها وقاة من وقيت،ووزنه "فُعلة"، ثمّ أشارإلى قاعدة الإبدال الواقع في" تقاة"بقوله: «ويجوز أن يقال وقاة وأقاة؛لأن الواو إذا انضمت وكانت أوّلا فأنت في البدل

[1] آل عمران28.
[2] آل عمران،102.
[3] ينظر معاني الأخفش،337.
[4] معاني الفراء،146/1.
[5] ينظر معاني الأخفش،337.
[6] تفسير الطبري،254/3.
[7] الكشاف، 302/1

منها بالخيار،إن شئت أبدلت منها همزة، وإن شئت أقررتها على هيئتها، وإن شئت في هذا المثال خاصة أبدلت منها التاء» [1].

وتبع الزجّاج في رأيه هذا، أي القول بأنّ "تقاة " من "وقيت"، الرازي، فيما نقله عن الواحدي، إلاّ أنّ استعمال "تقاة" مع " تتّقوا"ـ كما لاحظ ـ يجعله اسما وضع موضع المصدر. وفي ذلك يقول الواحدي : « تقيته تُقاة ، وتُقى ، وتَقِيّة ، وتَقْوَى ، فإذا قلت: اتّقيت كان مصدره الاتّقاء ، وإنما قال تتّقوا ثم قال تقاة ولم يقل اتّقاء؛ لأن تقاة اسم وضع موضع المصدر ، كما يقال : جلس جلسة ، وركب ركبة ، وقال الله تعالى : [فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا] » [2].

لكنّنا نجد الرازي في الموضع الثاني لـ " تقاة" أي في قوله تعالى: [اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِه] يتخلى عن رأي الواحدي، ويعلن عن رأيه بأنّ" تقاة" اسم فعل، أي مصدر، من "اتّقى"كما أنّ "الهدى" اسم فعل من "اهتدى"[3] .

وهذا هو رأي أبي حيّان أيضا الذي ذكر أنّ هذا الوزن أي" فُعلة" وكذلك"فُعَل" في المصادر قليل. وقد جاء مصدراً على غير المصدر ، إذ لو جاء على المقيس لكان : اتّقاءًا [4].

أمّا الفارسي، فقد جمع بين الرأيين؛ لأنه قال:« وتقيته واتّقيته مثل شويته واشتويته، وتقول في المضارع: أنت تَتَقي وتتَّقي[5]» .

[1] معاني القرآن وإعرابه،378/1.
[2] تفسير الرازي،12/8.
[3] ينظر م ن،151/8.
[4] ينظر البحر المحيط،442/2.
[5] الحجة،14/2

وهناك جماعة أخرى من الدارسين اكتفت بالإشارة إلى كون "تقاة" مصدرا على وزن"فُعَلة" حدث فيه من الإبدال والقلب ما أشرنا إليه سابقا،منهم النحاس[1] وابن الأنباري[2]، وابن عطية[3].

أمّا القيسي والقرطبي فلم يصرّحا بأنّه مصدر، بل ذكرا فقط أنّ وزن "تقاة" |"فُعَلة" وكان في الأصل وقاة، كما قالوا: تجاه وتراث، والأصل وجاه ووراث[4].
وفيما ذهب إليه القرطبي من التمثيل لأصل "تقاة" دليل على أنه يعدّه من الثلاثي"وقى".

لكنّ وعلى الرغم من هذه الآراء الكثيرة التي أجمعت على كون " تقاة" مصدرا حتى وإن اختلفوا في أصله، فقد وجد رأي آخر مخالفا لهذا الإجماع ، وهو القائل بأنّ "تقاة" جمع "فاعل" أو "فعيل" ؛لأن "فاعل" غير مستعمل . ويمثل هذا الرأي الفارسي ـ فيما نُقل عنه ـ، وابن عطيّة في أحد رأييه الذي تبع فيه الفارسي، وكذلك العكبري الذي شبّه "تقاة" بـ"نحاة"[5].

قال ابن عطية نقلا عن أبي علي:« وهو جمع "فاعل" وإن كان لم يستعمل منه "فاعل" ، ويجوز أن يكون جمع "تقيّ"، وجعل "فعيل" بمنزلة "فاعل" »[6].

وقد ردّ أبو حيّان على هؤلاء رأيهم هذا بقوله:« وهذا المعنى ينبو عنه هذا اللفظ ، إذ الظاهر أنّ قوله : [حَقَّ تُقَاتِه] من باب إضافة الصفة إلى موصوفها ، كما تقول : ضربت زيداً شديد الضرب ، أي الضرب الشديد . فكذلك هذا أي اتّقوا الله الاتّقاء الحق »[7].

[1] ينظر إعراب القرآن للنحاس،127.
[2] ينظر البيان لابن الأنباري،178/1.
[3] ينظر المحرر الوجيز، 289.
[4] ينظر المشكل للقيسي،155/1، وتفسير القرطبي ، دار الحديث ،429/2.
[5] ينظر المحرر الوجيز،289، والإملاء ، المكتبة العصرية ،120.
[6] المحرر الوجيز، 289.
[7] البحر المحيط،20/3.

- [وِجْهَةٌ]

ذهب الفرّاء في[وِجْهَةٌ] من قوله تعالى: [وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا] [1] ـ فيما نقله عنه الرازي ـ إلى أنّ ِوجْهة ، وجِهَة ، ووَجه بمعنى واحد [2].

وقد قال بذلك الزجاج أيضا؛ إذ مثّل لقولهم: هذه جِهة ووِجْهة وجَهَة،بقولهم:ضَعَة و وَضْعَة و ضِعَة[3].

ويستخلص من قول الفرّاء والزجاج أنّهما يعدّان [وِجْهَةٌ] مصدرا مثل "جهة" و"وجه" من " وَجَه"، وإن لم يثبت عن العرب استعماله.

أمّاالطبري فيرى في"وجهة"، أنّها مصدر[4] مثل"القِعدة" و"المِشية"، من"التوجّه" وتأويلها عنده أنّها بمعنى "مفعول" أي: مُتوَجِّهٌ، يتوجَّه إليه بوَجهه في صلاته [5].

في حين يرى القرطبي أنّ[وِجْهَةٌ] من المواجهة، لكنّه جمع إلى هذا الرأي رأيا آخروهو القائل بأنّ الوِجهة والجِهة والوجه بمعنى واحد، وأنّ المراد بها في الآية القبلة[6].

---

[1] البقرة،148.
[2] ينظر مفاتيح الغيب،129/4.
[3] ينظرمعاني القرآن وإعرابه،196/1.
[4] يقصد مصدر هيئة.
[5] ينظرتفسير الطبري ، المكتبة التوفيقية،33/2.
[6] ينظرتفسير القرطبي ، دار الحديث ،567/2،566.

واكتفى العكبري بالقول أن [وِجْهَةٌ] مصدر على حذف الزوائد[1]. وقصد بذلك أنّ الأصل الثلاثي للفعل غير مستعمل، لذلك حمل "وجهة" على حذف الزوائد.

ورأى أبو حيّان في[وِجْهَةٌ] أنهّ مصدر جار على غير فعله،أو مصدر على حذف الزوائد؛ لذلك أقرّوا الواو،ولم يحذفوها.وفي ذلك يقول: « والذي سوّغ عندي إقرار الواو ، وإن كان مصدراً ، أنه مصدر ليس بجار على فعله ، إذ لا يحفظ "وجه يجه" ، فيكون المصدر "جهة" . قالوا : "وعَد يعِد عِدَة" ، إذ الموجب لحذف الواو من "عِدة" هو الحمل على المضارع ، لأن حذفها في المضارع لعلة مفقودة في المصدر . ولما فقد "يجه" ، ولم يسمع ، لم يحذف من "وجهة" ، وإن كان مصدراً ، لأنه ليس مصدراً لـ"يجه" ، وإنما هو مصدر على حذف الزوائد ، لأن الفعل منه : "توجّه واتّجه" . فالمصدر الجاري هو "التّوجُّه والاتّجاه" ، وإطلاقه على المكان المُتوجَّه إليه هو من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول»[2].

أمّا ابن عطيّة فقد فسّر ثبوت الواو في[وِجْهَةٌ] و عدم حذفها تفسيرا مختلفا؛إذ أرجعه إلى أمرين:

الأوّل: أنّ [وِجْهَةٌ] لم تجر كـ"عِدة وزنة" لأنّ [وِجْهَةٌ] ظرف وتلك مصادر، فسلمت للفرق .

والثاني:أنّ [وِجْهَةٌ] بناء هيئة، وليكمل بناء الهيئة كالجِلسة، لابدّ من ثبوت الواو[3].

[1] ينظر الإملاء ، المكتبة العصرية ،67.
[2] البحر المحيط،592/1.
[3] ينظر المحرر الوجيز ،144.

وقد جمع ابن عطيّة إلى هذين الرأيين آراءًا أخرى تمثلت في قوله بأنّ [وِجْهَةٌ] " فِعْلة" من المواجهة، وفي الرأيي الذي نقله عن أبي علي القائل بأنّ [وِجْهَةٌ] مصدر شذّ عن القياس فسلم ، أوأنّه اسم ليس بمصدر[1] .

وقد ذهب ابن الأنباري مذهب الفارسي في قوله بأنّ [وِجْهَةٌ] جاءت على خلاف القياس؛لأن القياس أن يقال: جهة كما قيل : عدة وصلة إلا انهم استعملوها استعمال الأسماء على خلاف القياس ، كما أجاز أن تكون "الوجهة" اسما للمُتوجَّه إليه، وفي هذه الحال يكون إثبات الواو غير مخالف للقياس [2].

وإذا نظرنا في أقوال أهل اللغة، وجدنا سيبويه يقول بشذوذ" وجهة"؛ لأنه قال:» وقد أتمُّوا فقالوا: "وجهةٌ"، في "جهة"« [3]، وذلك بعد قوله:» فأمّا "فِعْلةٌ" إذا كانت مصدراً فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها، لأن الكسرة تستثقل في الواو، فاطّرد ذلك في المصدر، وشبّه بالفعل » [4].

أمّا ابن جني فعدّ "وجهة" في المصادر مثل: "وِعْدة" و"وِزْنة" و"وشْية" في كونها أصلا لـ "عِدَة" و"زِنَة" و"شِيَة" و"جِهَة" ؛ فحذفت الفاء وجعلت التاء بدلاً منها. ويستدل على ذلك بقوله:« ويدل على أن أصله ذلك قول الله سبحانه: [وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا]، وأنشد أبو زيد: أَلَمْ تَرَ أنـــنِّي ولـِكُلِّ شَيْءٍ إذَا لَمْ تُؤْتَ وِجْهَتَـــهُ تَعَادِ» [5].

وإذا حُقّ لي أن أعقّب على قول ابن جنّي ومن تبعه في هذه القاعدة، أي قاعدة الحذف والتعويض، فإنّي أرى في كلامه اضطرابا؛ لأنّه من جهة يقول أنّ" جهة" وما شابهها أصلها "فِعلة" باجتماع الواو والتاء، أي الواو التي هي فاء الكلمة، والتاء

[1] ينظر المحرر الوجيز،143،144.
[2] ينظر البيان ،120/1.
[3] الكتاب،337/4.
[4] م ن،337/4،336.
[5] الخصائص لأبي الفتح بن جني،تحقيق عبد الحميد هنداوي،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،2007م،275/2.

الزائدة. ومن جهة أخرى يقول أنّ التاء في"جهة" وما شابهها إنّما هي تعويض للفاء المحذوفة، مع أنّ التاء كانت موجودة قبل حذف الفاء. فكيف يستقيم هذا القول؟!

- (عِتِيًّا)

تمحور خلاف العلماء في (عِتِيًّا) من قوله تعالى:(وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا) [1] حول أصل بنائه، أهو بناء مصدر أم بناء جمع؟

فأمّا الذين قالوا بأنّه بناء مصدر، فهم الزجاج والنحاس وابن عطية وابن الأنباري،والرازي، والعكبري، والقرطبي،وأبو حيّان.

قال الزجاج: « (عِتِيًّا) من عتا يعتوعِتِيّا وعُتوّا» [2]،من غير إشارة إلى الإبدال الواقع في(عِتِيًّا) ، و كذلك فعل الرازي[3].

وأمّا النحاس فذكر أنّ أصل (عُتِيًّا) "عتوا" بالواو، وعلّل الإبدال بقوله:« فأبدل من الواو ياء ؛لأنّها أختها، وهي أخفّ منها والآيات على الياء. ومن قرأ (عِتِيًّا) كره الضمة مع الكسرة والياء» [4].

وقد ذهب مذهب النحاس كلّ من ابن الأنباري والقرطبي،إلاّ أن ابن الأنباري ذكرالإبدال من غير تعليل،أي إبدال الكسرة من الضمة، وقلب الواو ياءًا؛لانكسار ما قبلها. لكنّه فسّر قراءة (عِتِيًّا) بكسر العين بأنّها إتباع للكسرة بعدها، كما قالوا:"عِصِي وحِقِي وقِسِي" في "عُصي وحُقي وقُسي"[5].

أمّا القرطبي، فقد اعتمد على التعليل نفسه الذي ذهب إليه النحاس،إلاّ أنّه أشارمع ذلك إلى استعمال العرب لـ" عتوّ" بالواو و"عتيّ" بالياء، وهوقولهم: عتا الشيخ يعتو عُتِيًّا وعَتِيًّا، بمعنى: كبر وولى، و عتوت يا فلان تعتو عُتُوّا وعُتِيًّا[6].

---

[1] مريم ،8.
[2] ينظر معاني القرآن وإعرابه،262/3.
[3] ينظر تفسير الرازي،170/21.
[4] إعراب القرآن للنحاس،560.
[5] ينظر البيان لابن الأنباري،98/2.
[6] ينظر تفسير القرطبي،17/16.

و معنى ما ساقه القرطبي من كلام العرب أنّهم أي العرب، لا يستعملون" عُتُوّا " بالواو، إذا كانوا يقصدون الكبر في السنّ.

وقد اكتفى العكبري وأبو حيّان بالتفريق بين القراءات فذكرا أنّ: (عِتِيًّا) بضمّ العين وكسرها مصدر على "فُعُول"،وكسروا العين اتباعا، أما (عَتِيًّا) بفتح العين ،فهو مصدر على "فعيل"[1].

وقد أشارابن جني أيضا إلى قراءة (عَتِيًّا) بفتح العين، على أنّه مصدر على "فعيل".[2]

أمّا ابن عطيّة فعدّ(عِتِيًّا) في الآية، مصدرا أصله "عُتُوو"، لكنّه لم يفرّق بين بناء المصدر وبناء الجمع؛ لأنه ذكر أنه يقال:"عتوّ" على "فعول" في المصدر والجمع،ويقع الإبدال في كليهما، وقد علّل الإبدال الواقع فيهما بقوله:« وليس في كلام العرب واو متطرفة قبلها ضمة فوجب لذلك أن تعلّ ، ولم يعتد هاهنا بالساكن الذي بينهما لخفته وقلة حوله فقلبت ياء » [3].

وإذا نظرنا في آراء المجموعة الثانية من المفسّرين والمعربين، نجد الفرّاء والطبري على رأس من قالوا في(عتِيًّا) أنّه مصدر لكنّه أخرج إخراج الجمع؛لأن الأصل في المصدر أن يكون بالواو[4]. وفي ذلك يقول الفرّاء:«وجازأن يكون المصدر بالياء أيضا؛ لأن المصادروالأسماء تتفق في هذا المعنى، ألا ترى أنّهم يقولون: قاعد وقوم قعود، وقعدت قعودا. فلمّا استويا هاهنا في القعود لم يبالوا أن يستويا في العُتُو والعِتِيّ» [5].

وذهب الفارسي أيضا مذهب الطبري في (عِتِيًّا)؛إذ عدّه مصدرا أجري مجرى الجمع[6].

[1] ينظر الإملاء للعكبري ، المكتبة العصرية ، 360،والبحر المحيط،166/6
[2] ينظرالمحتسب،83/2.
[3] المحرر الوجيز،1237،1236.
[4] ينظر معاني الفراء،163/2، وتفسير الطبري ، المكتبة التوفيقية ،3/19.
[5] معاني الفراء،163/2.
[6] ينظرالحجة للفارسي،117/3.

أمّا بالنسبة لقراءتي (عِتِيًّا)، بضمّ العين وكسرها فيقول الفارسي ـ حكاية عن يونس ـ بأنّ الضمّ لغة تميم، وغيرهم يكسر[1].

واختلف رأي ابن خالويه شيئا ما ،في هذه المسألة، عن الرأي السابق ؛لأنّه لم يصرّح بجواز كون (عِتِيًّا) مصدرا، بل إنه يرى أنّ (عِتِيًّا) جمع عاتٍ، وأنّ المقصود في الآية هو المصدر لكنّ البناء بناء جمع؛إذ المصدر بالواو والجمع بالياء، فناب بناء الجمع عن بناء المصدر ليوافق رؤوس الآي[2].

ووقف القيسي موقفا وسطا من الرأيين إذ أجاز أن يكون (عِتِيًّا) جمع عاتٍ،فحدث فيه من الإعلال والإتباع ما ذكر، أو أن يكون مصدرا وقع فيه من الإعلال والإتباع ما يقع في الجمع، وإن كان يرى أنّ الجمع أولى بالتغيير لثقله[3].

أمّا رأي أهل اللغة في هذه المسألة فقد عبّر عنه المازني في كتاب التصريف وابن جنّي في شرحه له.

قال المازني:« وإذا كان مثال "عتُوّ" واحدا، فالوجه فيه إثبات الواو، والقلب جائز نحو:" مَعدِيّ وعُتِيّ" إذا أردت مصدر" عتا يعتو عُتُوًّا" » [4].

ويعلّل ابن جنّي جواز القلب في "عُتيّ" المقصود به المصدر ونحوه بقوله:« لأنّه اجتمع في الطرف واوان،والأولى مدغمة فخفيت، فكأنّه ليس بين الدال في " معدُوًّ"[

[1] ينظر م ن،393/4.
[2] ينظرإعراب القراءات لابن خالويه،12/2.
[3] ينظر الكشف عن وجوه القراءات،190/2.
[4] المنصف لشرح كتاب التصريف للمازني، لأبي الفتح عثمان بن جني،تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت بيروت لبنان، ص:382.

يقصد المثال الذي ذكره المازني مع "عُتُوّ"] وبين الواوالآخرة حاجز لضعف الواو بالإدغام...ويقوّي قلبه أيضا أنّ الفعل قد قلب فيه نحو:" غُزِيَ وعُدِيَ عليه"» [1].

أمّا بالنسبة للجمع، فإنهما يريان،أي المازني وابن جني،أن القلب لازم، وعلّلا ذلك بأن الجمع أثقل من الواحد، وإذا كان القلب في الواحد وهو أخفّ، جائزا، فإنه ليس من الإعلال بدّ في الجمع لثقله[2].

وقد أجاز ابن مالك الوجهين،أي التصحيح والإعلال في المفرد والجمع،إلاّ أنّه قال:

« والتصحيح في المفرد أكثرنحو:علا علُوًّا، ونما نُمُوًّا. والتصحيح في الجمع قليل نحو:أبْو وأبُو، ونجْو[3] ونُجُو» [4].

- (نَسْيًا)

قرىء (نَسْيًا) من قوله تعالى:(وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا) [5] بفتح النون وكسرها [6] .
وقال الفراء:« وسائر العرب تكسر النون، و هما لغتان، مثل الجَسْر والجِسْر،والحَجْر والحِجْر، والوَتْر والوِتْر... ولو أردت بالنَسْي مصدر النسيان كان صوابا» [7].

---

[1] م ن،382.
[2] ينظر المنصف،383.
[3] النجو:السَّحاب الذي قد أراقَ ماءَه، ينظراللسان،(مادة نجا)304/15..
[4] شرح الكافية الشافية ، لجمال الدين بن محمد بن مالك الطائي، تحقيق أحمد بن يوسف القادري،دار صادر بيروت،ط2006،1م ،282/2 .
[5] مريم،23.
[6] قرأ بالفتح حمزة وحفص عن عاصم، وقرأ الباقون بالكسر.ينظرإعراب القراءات السبع لابن خالويه،15/2، وقال أبو حيان: قرأ الجمهور بكسر النون . وقرأ ابن وثاب وطلحة والأعمش وابن أبي ليلى وحمزة وحفص بفتح النون ،ينظر البحر المحيط،172/6.

[7] معاني الفراء،83/2.

وذهب الطبري مذهب الفرّاء في توجيه القراءتين،إلاّ أنّه أكّد على صواب توجيه القراءة بالفتح إلى المصدر، وذلك استنادا إلى كلام العرب، ومنه قولهم :من طاعة الربّ وعَصْي الشيطان، يعني: وعصيان، وقولهم :أثي بمعنى إتيان، نحو قول الشاعر:

أثْيُ الفَوَاحِشِ فِيهِمُ مَعْرَوفَةٌ وَيَروْنَ فِعْلَ المَكْرُماتِ حَرَامَا [1].

وذكر صاحب المحتسب القراءة بالكسر ووجهها إلى الاسم[2]، أمّا" نَسْي" بالفتح فقد أشار إليه في موضع آخر،حيث قال بجواز مجيء المصدر على "فَعْل" من " نَسِي"[3].

وأمّاالنحاس ففرّق بين القراءتين؛إذ وجّه القراءة بالفتح إلى المصدر ، في حين وجّه القراءة بالكسرإلى الاسم ،لكنّه رجّح القراءة بالكسرلاعتبارين:

ـ الأوّل: أنّ الاسم ههنا،أي في قوله تعالى:(وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا) أولى من المصدر.

ـ والثاني:أ ن العرب يستعملون المصدر على "فِعْلان"،فيقولون نسيت نِسْيانا[4].

وقد أبطل هذين الاعتبارين كلّ من ابن خالويه والزمخشري. فأمّا ابن خالويه فقد أكّد على قولهم:نسيت الشيء أنسى نَسْيًا ونِسْيانا،فعدّ نسْيا بالفتح مصدرا مستعملا إلى جانب نسيان[5].

[1] ينظر جامع البيان ، المكتبة التوفيقية،79/16.
[2] ينظرالمحتسب،84/2.
[3] ينظر م ن،405/1.
[4] إعراب القرآن للنحاس،562.
[5] ينظر إعراب القراءات السبع،15/2.

وأمّا الزمخشري فلم ير تعارضا بين عدّ قراءة (نَسْيًا) بالفتح مصدرا، وبين حمله على معنى الاسم ؛ وذلك لأنه قد وجد توجيها لهذه القراءة ،وهوأن يكون مسمّى بالمصدر، كالحمل[1].

ومقابل هذه المجموعة التي أجازت توجيه قراءة(نَسْيًا) ،بالفتح، إلى المصدر- هناك مجموعة أخرى وجّهت القراءتين بالفتح والكسرإلى الاسم، إمّا على أنّهما لغتان، أو أنّهما بمعنيين متقاربين ،منهم الزجاج والفارسي وابن عطية والرازي والعكبري والقرطبي[2].
قال الزجاج:« وقيل معنى (نَسْيًا) حيضة ملقاة ،وقيل (نِسْيًا) بالكسرفي معنى مَنْسِيَّة لا أُعْرَفُ، والنِّسْي في كلام العرب: الشيء المطروح لا يؤبه له، قال الشنفرى:

كأنّ لها في الأرض نِسْيًا تقصُّه على أمِّها وإنْ تُكلِّمْكَ تَبْلَـتِ » [3].

أمّا رأي أهل اللغة في هذه المسألة فنأخذه من سيبويه الذي وإن لم يذكر "نَسْيا" في المصادر إلاّ أنّه ذكر ما يشبهه أو ما يمكن القياس عليه، وذلك نحو قولهم:أَتَيْتُه آتِيه إتْيَاناً،قال:
« وقد قالوا: أتْياً على القياس... ومثل هذا: رَئِمه رِئْمانا وقالوا: رَأماً» [4].

- (طَاغُوت)

ذهب الأخفش في " طاغوت" من قوله تعالى:(أوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ) [5] إلى أنّه مفرد في معنى الجمع، وقد يجمع فيقال:"طواغيت"[6].

[1] ينظر الكشاف،11/3.
[2] ينظر معاني القرآن وإعرابه،265/3،والحجة للفارسي،118/3، والمحرر الوجيز،1223، ومفاتيح الغيب،185/21، والإملاء ، المكتبة العصرية ،361، وتفسير القرطبي ، دار الحديث ،86/16.
[3] معاني القرآن وإعرابه،265/3.
[4] الكتاب،8/4
[5] البقرة،256.
[6] ينظر معاني الأخفش،318.

وعدّ الطبري (الطَّاغُوتُ) اسما من الأسماء التي تأتي على وزن " فَعَلوت" فقال:
« وأرى أن أصل (الطَّاغُوتُ)،"الطغوُوت" من قول القائل:"طغا فلان يطغو"، إذا عدا قدره، فتجاوز حده، كـ"الجَبَرُوت"" من التجبر"، و"الخلبوت" من"الخلب"، . ونحو ذلك من الأسماء التي تأتي على تقدير"فعلوت" بزيادة الواو والتاء. ثم نقلت لامه ، أعني لام"الطغووت"، فجعلت له عينا، وحولت عينه فجعلت مكان لامه، كما قيل:"جذب وجبذ"، و"جاذب وجابذ"، و"صاعقة وصاقعه"، وما أشبه ذلك من الأسماء التي على هذا المثال» [1].

وذهب النحاس إلى أنّ (الطَّاغُوتُ) مأخوذ من الطغيان، ويؤدّي معناه من غير اشتقاق، كما قيل: اللّآلُ من اللؤلؤ،وقصد بذلك النسبة . ثمّ أشارإلى أصله أنّه "طَغَوُوت" من طغى مثل "جبروت"، وإلى القلب المكاني الذي حدث فيه[2].

أمّا ابن جنّي فصرّح بأنّ (الطَّاغُوتُ) مصدر بمنزلة الرغبوت والرهبوت[3].

وكذلك قال صاحب الكشّاف بأنّ (الطَّاغُوتُ) "فعلوت" من الطغيان كالملكوت والرحموت، وهو من باب التسمية بالمصدر.أمّا القلب الذي حدث فيه فهو ،كما قال، للاختصاص؛ إذ أنّ هذه اللفظة لا تطلق على غير الشيطان[4].
الشيطان[4].

ونجد ابن الأنباري أيضا يؤكد أنّ (الطَّاغُوتُ) من الطغيان، وهو بمعناه، مثل الرغبوت والرهبوت بمعنى: الرغبة والرهبة،أمّا بالنسبة إلى أصله فهو يرى أنهّ "طغيوت" بالياء،على وزن فعلوت ،إلاّ أنهم قلبوا الياء التي هي لام إلى موضع العين فصار طيغوتا،فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار طاغوتا، ووزنه بعد القلب "فلعوت" [5].

[1] تفسير الطبري، المكتبة التوفيقية،21/3.
[2] معاني القرآن للنحاس ، دار الحديث ،96/1,
[3] ينظرالمحتسب،223/1.
[4] ينظرالكشاف،90/4.
[5] البيان لابن الأنباري،153/1

أمّا ابن عطية والرازي والقرطبي وأبو حيان فلم يكن لهم رأي واضح في المسألة؛ إذ نقلوا مختلف الآراء التي ذكرها العلماء قبلهم، كالطبري والنحاس والزمخشري،الذين سبقت الإشارة إلى آرائهم، ورأي أبي علي الفارسي ،القائل بأنّ "طاغوت"مصدر كالرهبوت والرغبوت، ومذهب سيبويه القائل بأنّ" طاغوت" اسم مفرد ،كأنه إسم جنس يقع للكثير والقليل، لكنّهم أجمعوا على ردّ قول المبرّد بأنّه جمع [1].

وللتأكيد على ردّ مقولة المبرد، ساق الرازي قول أبي علي الفارسي: » وليس الأمر عندنا كذلك ، وذلك لأن الطاغوت مصدر كالرغبوت والرهبوت والملكوت ، فكما أن هذه الأسماء آحاد كذلك هذا الاسم مفرد وليس بجمع ، ومما يدل على أنه مصدر مفرد قوله (أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ) فأفرد في موضع الجمع ، كما يقال : هم رضا،هم عدل « [2].

- (طَغْوَى)

ذهب الفراء والطبري في (طَغْوَى) من قوله تعالى: [كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا] [3] إلى أنّه بمعنى: طغيان، وهما مصدران، إلّا أنّ الطغوى أشبه برؤوس الآيات فاختير لذلك ، وذلك نظير قوله تعالى: (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ) [4] بمعنى: وآخر دعائهم[5].

وبهذا الرأي قال أيضا الرازي[6].

أمّا الزجاج فذكر أنّ (طغوى) بمعنى:طغيان،لكن أصل طغوى، طغيى؛لأن "فَعْلى" إذا كانت من ذوات الياء أبدلت في الاسم واوا ليفصل بين الاسم والصفة[7].

---

[1] ينظرالمحرر الوجيز،231 ، ومفاتيح الغيب،19/7، وتفسير القرطبي ، دار الحديث ،250/2، والبحر المحيط ،281/2،282..

[2] تفسير الرازي،19/7.

[3] الشمس،11.

[4] يونس،10.

[5] ينظر معاني الفراء،157/3،وتفسير الطبري ،المكتبة التوفيقية،231/30 ،232.

[6] ينظر مفاتيح الغيب،193/31.

[7] ينظر معاني القرآن وإعرابه،254/5.

وقد أكّد الزمخشري وأبوحيّان مذهب الزجّاج بأنّ الواو في"الطغوى" أصلها ياء، وأن القلب حدث ليفصل في "فَعلى" من بنات الياء ، بين الاسم والصفة، وساقا أمثلة على ذلك ، فذكر الزمخشري قولهم : امرأة خَزْيَا وصَدْيَا،[1] وذكر أبو حيّان قولهم في الصفة: صَرْيا وحَدْيا ، وقولهم في الاسم: تقوى وشروى[2].

وبالإضافة إلى ذلك فقد أشار كلّ منهما إلى قراءة (بِطَغْوَاهَا) بضم الطاء[3]، ووجّهاها أيضا إلى أنه مصدر، كالرجعي والحسني[4]، إلاّ أنّ أبا حيان نبّه على أنّ القياس في "الطُغوى" بالضم هو" الطغيا" بالياء كالسقيا[5] ، لكنهم شذوا فيه[6] .

ولم يختلف رأي النحاس عن رأي سابقيه بأن الطغوى بمعنى الطغيان،إلاّ أنّه أشار إلى الرأي القائل بأنّ "طغوى" اسم[7].

وذكر العكبري أنّ الطغوى من الطغيان، أبدلت فيه الواو من الياء مثل التقوى،إلاّ أنّه لم يجزم بهذا الرأي الأخير؛لأنّه جعل الواو أصلا عند من قال: طغوت، بالواو[8].

أمّا القرطبي فذكر الرأي الذي قال به الفرّاء والطبري، وأردفه بالرأي القائل بكون الواو في "طغوى" منقلبة عن ياء،كما نبّه على قراءة (بِطَغْوَاهَا) بضم الطاء، ووجّهها أيضا إلى أنه مصدر، كالرجعى والحسنى وشبههما في المصادر[9].

وسنتعرف أكثر على القلب الواقع في "طغوى" وما شابهه في الفصل المخصص للإعلال .

---

[1] ينظر الكشاف،573/4.
[2] ينظر البحر المحيط،490/10.
[3] نسبها ابن جني والزمخشري إلى الحسن ،وذكر القرطبي أنّها قراءة الحسن والجحدري وحماد بن سلمة، ،ينظر المحتسب،430/2،والكشاف،4/ 573،وتفسير القرطبي ، دار الحديث ،323/20.
[4] ينظر البحر المحيط،490/10، و الكشاف،573/4..
[5] انظر تفسير هذا الرأي في فصل الإعلال.
[6] ينظر البحر المحيط،490/10.
[7] إعراب القرآن للنحاس،1328.
[8] ينظر الإملاء ، المكتبة العصرية ،541.
[9] تفسير القرطبي ، دار الحديث ،323/20.

- [قِيَما] و[حِوَلًا)

ونختم هذا المبحث ببناءين، لعلي أراهما من أكثر الأبنية إثارة للجدل بين الدارسين، وهما[قِيَما] و[حِوَلًا)، ذلك أنّ البحث فيهما إنما هو بحث في قاعدة مهمة وضعها الصرفيون، ألا وهي : قاعدة أن المصدر يعتلّ لاعتلال فعله. وهي القاعدة التي اعتبرها الكوفيون حجّة قوية لتأكيد رأيهم بأن المصدر مشتق من الفعل[1]. وبنى النحاة على هذه القاعدة كثيرا من آرائهم في التصحيح والإعلال، حتى الذين لا يتفقون مع الكوفيين في كون الفعل أصلا للاشتقاق، كابن جنّي الذي عبّر عن رأيه في المسألة بقوله:« إنّ صحة المصدر لصحة الفعل واعتلاله لاعتلاله لا يدل على أنّ المصدر مشتق من الفعل» [2].

وانطلاقا من هذه الأهمية لهذين المصدرين ، سنعرض آراء دارسي القرآن فيهما.

فأمّا[قِيَما] بكسر القاف وفتح الياء،فهي قراءة[3] لقوله تعالى:(وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا) [4]، و قراءة[5] أيضا،لقوله تعالى:(قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا) [6]

وأمّا[حِوَلًا) فهو الوارد في قوله تعالى:(خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا) [7]

[1] ينظر الانصاف في مسائل الخلاف،لابن الأنباري،192.
[2] المنصف لابن جني،259.
[3] قرأ نافع وابن عامر:[قِيَما] بكسر القاف وفتح الياء ، وجمهور السبعة : [قيامًا] بالألف، وعبد الله بن عمر: [قوامًا] [قوامًا] بكسر القاف ، والحسن وعيسى بن عمر بفتحها .ينظر جامع البيان في القراءات السبع،لأبي عمرو الداني،156/2،و البحر المحيط - 178/3.
[4] النساء،5.
[5] قرأ الكوفيون وابن عامر قيماً،بكسر القاف وفتح الياء. وقرأ باقي السبعة قيماً بفتح القاف وكسر الياء وتشديدها. جامع البيان في القراءات السبع،232/2 و البحر المحيط،262/4.
[6] الأنعام،161.
[7] الكهف،108

وقد اختلف المفسّرون والمعربون للقرآن الكريم حول هذين اللفظين،أي[قِيَما] و[حِوَلًا)، أهما مصدران أم اسمان؟ وإذا كانا مصدرين، فما وجه إعلال الأوّل وتصحيح الثاني؟ وأيّهما الشاذ وأيّهما المقيس؟

فأما قراءة[قِيَما] بكسر القاف وفتح الياء ،فقد ذهب معظمهم في توجيهها إلى المصدر، وقلة منهم وجّهتها إلى أنّها جمع "قيمة" كالأخفش فيما نقله عنه النحاس في تفسيره لـ[قِيَما] من سورة المائدة[1]، وابن خالويه[2]، والقيسي في أحد قوليه[3]، وبعض البصريين[4].

قال القيسي:« من قرأه بغير ألف جعله جمع قيمة، ويدل على ذلك أنه اعتل فانقلبت واوه ياء،لانكسار ما قبلها، ولو كان مصدرا لم يعتل كما لم يعتل "الحِوَل" و"العِوَر"، فمعناه التي جعلها الله لكم قيمة لأمتعتكم ومعايشكم» [5].

وقد ردّ أبو علي الفارسي على هؤلاء قولهم بأن [قِيَما] جمع قيمة، معلّلا ذلك بأنّه،أي[قِيَما]، وُصف به في قوله تعالى :(دِينًا قِيَمًا) . والقِيَم لا يوصف به ؛إذ القيمة التي هي معادلة الشيء ومقاومته لا مذهب لها في هذه الآية، وإنما هو مصدر بمعنى القيام [6].

[1] ينظر إعراب القرآن للنحاس،172.
[2] ينظرإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه.
[3] لأن قوله الثاني موافق لقول الفارسي الذي سيلي، أي إنه رد على الذين زعموا أنه جمع قيمة، ينظر الكشف، للقيسي،416/1.
[4] ينظرالحجة في القراءات السبع للفارسي،66/2، والبحر المحيط،178/3.
[5] مشكل إعراب القرآن، للقيسي،1/ 188 .
[6] ينظر الحجة،للفارسي، 66/2، 67.

وذهب كلّ من الأخفش و الفرّاء والطبري والزجاج والنحاس والزمخشري وأبي حيّان وغيرهم من النحاة إلى القول بأنّ[قِيَما] مصدر بمعنى القيام[1]، إلاّ أنّهم اختلفوا في تعليل مجيئه على"فِعَل"مُعلّ العين، مع أنّ [حِوَلًا) الوارد في قوله تعالى:(لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا) جاء مصحّحا. وقد ذهبوا في تفسير ذلك مذاهب مختلفة.

فأما الفرّاء والطبري فذهبا إلى أنّ" قِيَما" و"قِياما" و"قِواما" بمعنى واحد، أي إنّهما اكتفيا بإبداء رأيهما بأنّه مصدر ،ولا فرق عندهما بين قراءته بالواو أو بالياء[2] .

أمّا الأخفش فكان موقفه مختلفا؛ لأنه لم يستسغ قراءة[قِيَما] بكسر القاف وفتح الياء،ورأى فيها غرابة. وعبّر عن ذلك بقوله:« ولم أسمعها عن العرب » [3] .

ويتّضح لنا رأي الأخفش أكثر في[قِيَما] من مقولته التي نقلها عنه أبوحيّان: « والقياس تصحيح الواو، وإنّما اعتلت على وجه الشذوذ» [4].

وذهب الفارسي، وابن عطية، وابن الأنباري والعكبري هذا المذهب في الحكم على [قِيَما] إذ قالوا بأنّه مثل "عوَض"و"حِوَل" وأنّ القياس فيه، تصحيح الواو، وإنّما انقلبت ياءا على وجه الشذوذ، كما انقلبت في " ثِيَرة" وفي " طويل وطِيال" وفي"جواد وجِياد" وكان الحكم أن تصحّ الواو في الجمع [5] .

وكان للزجّاج رأي مختلف في المسألة؛ إذ قدّم تفسيرا لمجيء"قِيَما" بالياء، و[حِوَلًا)بالواو، وذلك في قوله: « وقِيَم مصدركالصِغَروالكِبر،إلاّ أنّه لم يقل" قِوَم" مثل

[1] ينظر معاني القرآن للأخفش،429، ومعاني الفرّاء،180/1 وتفسير الطبري ، المكتبة التوفيقية،568/7، و معاني القرآن للنّحاس ، دار الحديث ،366/1، و البحر المحيط، 178/3

[2] ينظر معاني الفرّاء،180/1 وتفسير الطبري ، المكتبة التوفيقية،568/7.

[3] معاني القرآن للأخفش،429

[4] البحر المحيط، 178/3.

[5] ينظر الحجة للفارسي،67/2 ، والمحرّر الوجيز لابن عطيّة،401،402، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري،297/1 وإملاء ما منّ به الرحمن، ، المكتبة العصرية ،152.

قوله:(لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا)؛لأنّ قولك:قام قِيَما، كأنّه على قوُم أو قَـوِم، فلمّا اعتلّ فصار قام، اعتلّ قِيَم. فأمّا حِوَل فهو على أنّه جارعلى غيرفعل» [1].

وظاهر قول الزجاج أنّ [قِيَما] مصدر اعتل لاعتلال فعله؛ لأنّ أصل فعله "قوم" بالواو، فلما اعتل صار "قام" ، وكذلك المصدر أصله بالواو أي"قِوَما"، فلمّا اعتل لاعتلال فعله صار"قيما". فأما[حِوَلًا) فصححت الواو فيه ؛ لأنه ليس بجار على الفعل.

وذهب النحاس مذهب الزجاج في تشبيه [قِيَما] بالمصدرين"الصِغر" و"الكِبر"[2]، و في القول بأنّه «أعلّ على الإتباع[3] » [4].

وإذا نظرنا في أقوال أهل اللغة وجدناها قد تباينت كما تباينت آراء المفسرين،فقد ذهب الزمخشري في "المفصّل" وابن الحاجب مذهب الزّجاج في[قِيَما]؛ إذ عدّاه مصدرا بمعنى القيام، أعلّ بإعلال فعله. لكنّهما خالفاه في [حِوَلًا) إذ عدّه كلّ منهما شاذا عن القياس؛لأنّه من " حال حِوَلا"، أي إنّه جار على الفعل[5] .

وبشذوذ [حِوَلًا) عن القياس، قال أيضا الرضي وأبو حيّان[6] .

وقد ردّ ابن يعيش هذا الرأي ، أي القول بشذوذ [حِوَلًا)، حين اعترض على الزمخشري بقوله:« وقرىء [قِيَما] بكسر القاف وتخفيف الياء وفتحها، ووجهه أن يكون مصدرا كالصِغَر،فأعلوه لاعتلال فعله، ولولا ذلك لصحّ كما في قوله تعالى:(لَا يَبْغُونَ

[1] معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج،251/2
[2] ينظر معاني القرآن للنّحاس،366/1
[3] استعمل مصطلح الإتباع للدلالة على أنّه أعلّ لإعلال فعله، ينظرإعراب القرآن للنحاس،62.
[4] إعراب القرآن،للنحاس،295.
[5] ينظر شرح المفصل لابن يعيش،455/5. وشرح شافية ابن الحاجب للرضي،137/3.
[6] ينظر شرح الشافية للرضي،137/3،وارتشاف الضرب،لأبي حيان،277/1.

عَنْهَا حِوَلًا)؛لأنهم لم يُجروه على فعل. ومثل ذلك لو بنيت من "البيع" و"القول" ونحوهما من المعتل على مثال لا يكون عليه الفعل نحو"فِعَل" لقلت:" بِيَع" و"قِوَل". وعليه قوله تعالى[حِوَلًا). ولو كان جار على الفعل من نحو "حال يحول"، لقلت:"حِيَلا" باعتلال فعله» [1].

وأمّا ابن عصفور فقد اعترض على الرأي القائل بأنّ [قِيَما] مصدر اعتلّ لاعتلال فعله؛لأن الاعتلال ـ في رأيه ـ مقيّد بشروط. وفي ذلك يقول:« وكذلك قوله عزّوجلّ:(دِينًا قِيَمًا) لا حجة فيه؛لأنّه مصدر في الأصل مقصور من "قيام"، ولولا ذلك لكان "قِوَما"،لأنه من ذوات الواو، ولا تقلب الواو ياء، إذا كانت متحركة عينا في مفرد،لانكسار ما قبلها،إلاّ بشرط أن يكون بعدها ألف، وتكون في مصدر لفعل اعتلت عينه، نحو "قام قياما" و"عاذ عياذا" » [2].

ونبّه ابن مالك أيضا على تصحيح ما وزنه"فِعَل" نحو"حِوَل" مصدر حال، معلّلا ذلك بأنّ إعلال المصدر في مثل هذا ، مشروط بوجود الألف فيه حتّى يكون على "فِعال" [3].

وهذا الذي ذكره ابن عصفور وابن مالك هو مذهب سيبويه في التصحيح والإعلال،يؤكد ذلك قوله:« وإنّما قلبوها حيث كانت معتلة في الفعل[يقصد الواو] فأرادوا أن تعتلّ إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء، فلمّا كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يقرّوها» [4].

[1] شرح المفصل،455/5.
[2] الممتع في التصريف لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة. الدار العربية للكتاب (د ت)،64/1.
[3] شرح الكافية الشافية،لابن مالك،271/2.
[4] الكتاب لسيبويه،360/4

أمّا المبرد وابن جنّي فلم يشيرا في حديثهما عن اعتلال ما جاء من المصادر عاى "فِعال" نحو:" حال حِيالا"و" قام "قِياما" ـ إلى اعتبار الألف سببا في القلب، بل إنّهما اكتفيا بسببين لانقلاب الواو ياءًا هما : اعتلال الفعل ومجيء الكسرة قبل الواو[1].

ولابن جنّي رأى آخر في تصحيح "حِوَل" وما شابهه؛ إذ حدّد شرطين لاعتلال الواو في هذا الموضع، وهما:سكون الواو وانكسار ما قبلها. فإن تحرّكت الواو أوزالت الكسرة من قبلها صحّت، نحو" حِول وطِوَل وعِوَض" [2].

وللعكبري أيضا،اعتبار آخر مختلف لتصحيح الواو في نحو"حِوَل"؛ إذ يرى أنّه لا فائدة من انقلاب الواو في هذا الموضع إلى ياء؛لأنّها مجانسة للحركة قبلها،أي الكسرة،والقلب ،كما قال،يفضي بها إلى مثلها. وكذلك الأمر بالنسبة لقلب الياء واوا[3] .

أمّا الرضيّ فقد تناقض قوله في تحديد شروط التصحيح والإعلال وتطبيقها على[قِيَما] و[حِوَلًا)؛إذ من جهة نجده أيّد ابن الحاجب في قوله بشذوذ "حِوَلا" ، ومن جهة أخرى،نجده يقول بأنّه كان حق الواو المتحركة المكسور ما قبلها في نحو[قِيَما] ألّا تقلب ياء ، كما أن الياء المتحركة المضموم ما قبلها لا تقلب واوا[4]. ومعنى هذا القول أنّ[قِيَما] هو الشاذ، ومن ثمّ فهو قد حكم علي اللفظين معا،أي[قِيَما]و[حِوَلًا) بالشذوذ، وهذا ما لم يقل به أحد من العلماء.

[1] ينظرالمقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب، بيروت، 2010م،128/2، والمنصف لابن جنّي،283.

[2] ينظر سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق أحمد فريد، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د ت)،،732/2.

[3] ينظر اللباب في علل البناء والإعراب،لأبي البقاء العكبري، تحقيق غزي مختار، دار الفكر المعاصر، بيروت،2001م،303/2.

[4] ينظر شرح الشافية،للرضيّ،137/3.

وأراد الرضيّ تفسير ما ذهب إليه في [قِيَما] و[حِوَلًا) فجاء بشروط قلب الواو ياء، وجعلها ثلاثة[1]:

1. أن تكون الكلمة مصدرا لفعل مُعلّ نحو عاذ عياذا.
2. أن تكون الكلمة جمعا لواحد أعلت عينه بقلبها ألفا كما في" تارة وتِيَر"[2].
3. أن تكون الكلمة جمعا لواحد ساكن عينه، كحياض وثياب .

ثمّ جعل الرضيّ هذا الشرط الأخير يحتاج إلى شرط آخر،وهو وجود ألف،بعد الواوالواقعة بعد كسر، وعلّل ذلك بقوله: « وإنما احتيج إلى شرط آخر لأن واو الواحد لم تعل، بل فيها شبه الإعلال، وهو كونها ساكنة، لأن السكون يجعلها ميتة فكأنها معلة، وإنما أثر الشرط المذكور لأن كون الواو بين الكسرة والألف كأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة، فيقلب أثقلها: أي الواو، إلى ما يجانس حركة ما قبلها: أي الياء » [3] .

وفي هذا التعليل أيضا ما يُوقَف عنده؛ لأنّ الرضيّ جعل وجود الألف شرطا مرتبطا بالشرط الثالث فقط،أي الجمع، حتى تنقلب الواو ياء. أمّا الشرطان الآخران فلا يحتاجان إلى وجود الألف. وإذا كان الأمر كذلك، فلمَ يَعتبر[قِيَما] غير موافق للقياس ؟!

وإذا كانت هذه اعتبارات من يرى التصحيح فيما كان على "فِعَل"،فإنّنا نجد المرادي يجيزالتصحيح والإعلال كليهما في هذا الموضع، ويرجع التصحيح إلى عدم وجود الألف ، والإعلال إلى قرب الواو من الطرف؛لأنّ قرب الواو من الطرف يضعفها ويجعل التصحيح فيها ثقيلا[4] .

وإذا تأملنا الآراء السابقة في المصدرين[قِيَما] و[حِوَلًا) وما شابههما،نجد أنّها تتلخص فيما يأتي:

[1] ينظر شرح الشافية،137/3، 138.
[2] تارة،أي مرة،تجمع على تارات وتير. ينظر اللسان، مادة:(تير)، 97/4.
[3] شرح الشافية للرضي،138/3
[4] ينظر توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك،للمرادي، تحقيق عبد الرحمن سليمان،ط1، 2001م ،دار الفكر العربي، القاهرة ،1585/6.

أ- [قِيَما]

1. الرأي القائل بأنّه مصدر موافق للقياس؛لأنّه اعتلّ لاعتلال فعله.
2. الرأي القائل بشذوذه؛ إذ كان القياس أن يُصحّح.
3. الرأي القائل بأنّه مقصور من "قِيام" ، لذلك لم يصحّح.

ب - [حِوَلًا)

1. الرأي القائل بأنّه موافق للقياس في التصحيح؛لأن شرط الاعتلال أن تقع الواو بين كسرة وألف.
2. الرأي القائل بشذوذه؛إذ كان القياس أن يعتل لاعتلال فعله.
3. الرأي القائل بأنّه لم يعتل؛لأنّه جاء على غير مثال الفعل.

وفي ضوء هذه الآراء المتباينة، يتّضح لدينا أنّ شروط اعتلال المصدر التي تضاف إلى اعتلال فعله غير متفق عليها بين النحاة.

فمنهم من اشترط لقلب الواو ياءًا في المصدر أن تكون بين كسرة وألف،كما قال بذلك سيبويه وابن عصفور وغيرهما.

ومنهم من اكتفى بشرط مجيء الواو بعد كسرة لتقلب ياءًا،كما قال بذلك ابن جنّي وابن الحاجب وغيرهما .

وأمّا الرأي الذي يبدو لي أنّه حاول التوفيق بين هذه الأقوال المختلفة،فهو ما ذهب إليه المرادي ـ كما رأينا سابقا ـ من أنّ العرب كانوا يصحّحون تارة لعدم مجيء الألف، ويعلّون تارة أخرى عندما يثقل عليهم التصحيح؛وذلك لقرب الواو من الطرف.

2 ـ المصدر الميمي

تباينت آراء الدارسين حول بعض المصادر الميمية الواردة في القرآن الكريم؛ إذ حاول بعضهم أن يخضعها لقاعدة المصدر الميمي، في حين تغافل بعضهم عن القاعدة، خاصة إذا تعارضت مع القراءة الصحيحة.وسنقف فيما يأتي عند بعض المصادر الميمية من: (فعَل يفْعِل) و(فعَل يفْعُل)، وبعض الأوزان النادرة.

أ- المصدر الميمي من (فعَل يفْعِل)

تناول الأخفش الحديث عن قاعدة المصدر الميمي من (فعَل يفْعِل) في تفسيره لقوله تعالى:[أَيْنَ الْمَفَر} [1]؛إذ قرىء[الْمَفَر} بفتح الميم والفاء،وبفتح الميم وكسر الفاء[2]، فقال بأنّ المصدر من مكسور العين في المضارع نحو:" فرّ يفِرّ" يأتي على "مَفْعَل" بفتح العين،وإذا أريد اسم المكان بني على" مَفْعِل" بكسر العين نحو " المَضْرِب"[3]. وهذا هو مذهب البصريين[4].

وقد ذهب هذا المذهب، أي مذهب البصريين في المصدر الميمي من"فعَل" الذي مضارعه "يفعِل" كلّ من الطبري والزجاج[5]، ومثّل الزجّاج لـ"فرّ" بـ" جلس" إذ عدّ

[1] القيامة،10.
[2] قرأ الجمهور[الْمَفَر} بفتح الميم والفاء،وقرأ ابن عباس ومجاهد وغيرهما بكسر الفاء، ينظر تفسير الطبري 191/29، وتفسير القرطبي،83/29.
[3] ينظر معاني الأخفش،611.
[4] ينظر تفسير الطبري، المكتبة التوفيقية، 191/29.
[5] ينظر م ن191/29،ومعاني القرآن وإعرابه،197/5.

"المَفَرّ والمَجْلَس" بالفتح، مصدرين، بينما قال عن "المَفِر والمَجلِس" بالكسر، أنّهما اسما مكان[1].

ونبّه الفرّاء أيضا على هذه القاعدة في توجيهه لقراءة[لِمَهْلِكِهِمْ] بفتح الميم و اللام، و بفتح الميم وكسر اللام[2]، من قوله تعالى: [وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا[3]] [4].

لكنّه ذكر في موضع آخر أنّ "مَفْعَل" و"مَفْعِل" لغتان فيما كان المضارع منه مكسور العين، نحو:يَدِبّ ويَفِرّ ويصِحّ[5]. ولعلّه يخصّ بذلك المضعّف كما هو واضح من الأمثلة.

ويؤكد لدي هذا الاعتقاد مذهب بعض النحويين في ذلك. قال ابن السكيت:« وما كان من ذوات التضعيف فإنه يأتي من مصدره الفتح والكسر، نحو قولك تنح عن مدَبّ السيل ومدِبِّه، وهو المَفَرّ والمَفِرّ» [6].

وقد ردّ الطبري قول الفرّاء بكون "مَفْعَل" و"مفْعِل" لغتين؛لأنّه يرى أنّ نطق العرب للمصدر بالكسر قليل؛ وأنّ النطق بالفتح هو اللغة الشائعة[7].

وأضاف الفراء إلى رأييه السابقين رأيا آخر وهو أن يكون"مَفْعَل" مصدرا لـ"أفعل" حيث قال: « وما كان "مَفْعَل" مشتقا من "أفعلت" فلك فيه ضم الميم من اسمه ومصدره، ولك أن تخرجه على أوّليّته قبل أن تزاد عليه الألف» [8].

وما يلاحظ من قول الفراء أنّه يجيز بناء المصدر الميمي، واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على ميزان الثلاثي المشهور" مَفْعَل".

[1] ينظر معاني القرآن وإعرابه،197/5.
[2] قرأ الجمهور بضم الميم وفتح اللام، وقرأ حفص وهارون عن أبي بكر بفتحتين، وقرأ حفص بفتح الميم وكسر اللام، ينظر البحر المحيط،133/6، وقال أبوعمرو الداني: قرأ عاصم في رواية حفص بفتح الميم وكسر اللام، وقرأ في رواية المفضّل وحمّاد بفتح الميم واللام، ينظر جامع البيان في القراءات السبع ،408/2.
[3] الكهف،59.
[4] ينظرمعاني الفراء،70/2.
[5] ينظر م ن، 102/3.
[6] إصلاح المنطق، لابن السكيت، 65/1.
[7] ينظر تفسير الطبري المكتبة التوفيقية ، 191/29.
[8] معاني الفرّاء، 2/ 151.

وهذا الذي ذهب إليه الفراء مخالف لمذهب جمهور النحاة القائل بأن المصدر من غير الثلاثي لا يصاغ إلا على وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر[1].

وقد أخذ بالقياس في مصدر "فعَل" يفْعِل" كلّ من الزمخشري وابن عطيّة وأبي حيّان[2] في موضع تفسيرهم لـ" مفرّ" ،أي إنهم قالوا بأنه بفتح الفاء مصدر وبكسرها اسم. لكنّهم لم يلتزموا بهذا القياس في مواضع أخرى؛إذ نجد الزمخشري في توجيهه لقراءة [لِمَهْلِكِهِمْ] بالفتح والكسر، يقول بجواز البناءين،أي "مَفْعَل ومَفْعِل" في المصدر والاسم ،[3] وتبعه في ذلك الرازي[4].

وهذا الذي ذكره الزمخشري والرازي قد يتفق مع مذهب بعض النحاة[5] في المصدر الميمي من "فعل يفْعِل " معتل العين بالياء. قال ابن السكّيت:» وإذا كان الفعل من ذوات الثلاثة من نحو كال يكيل وأشباهه فإن الاسم منه مكسور والمصدر مفتوح من ذلك مال مميلاً وممالاً، يذهب بالكسر إلى الأسماء، وبالفتح إلى المصدر ولو فتحتهما جميعاً أو كسرتهما في المصدر والاسم لجاز. تقول العرب المعاش والمعيش، والمعاب والمعيب، والمسار والمسير« [6].

كما نجد ابن عطية والعكبري وأبا حيّان يشيرون إلى كون "مهلِك" بالكسر مصدرًا ، لكن من غير تنبيه منهم على شذوذه[7]، بل إنّ أبا حيّان عكس القاعدة، فجعل" مهلِك" بالكسر مصدرا، أمّا بالفتح فعدّه اسم زمان[8].

وقد عدّ القيسي وابن الأنباري " مَهْلِك" بفتح الميم وكسر اللام، شاذا عن القياس ،ومثّلا له في شذوذه عن قاعدة المصدر الميمي لـ"فَعَل يَفْعِل"، بـ"المرجع والمحِيض[9].

---

[1] ينظر الكتاب،1/ 233.
[2] ينظر الكشاف،498/4. والمحرر الوجيز، 1924،و البحر المحيط،377/8.
[3] ينظرالكشّاف،536/2 .
[4] ينظر م ن،536/2،ومفاتيح الغيب 130/21.
[5] للنحاة في المصدر الميمي من "فعَل يفعِل" معتل العين ثلاثة مذاهب. يقول أبو حيّان في " محيض":» وفيما كان على هذا النوع من الفعل الذي هو يائي العين على : "فعل يفعل" ، فيه ثلاثة مذاهب .

أحدها : أن قياسه "مفعل" . بفتح العين في المراد به المصدر ، وبكسرها في المراد به المكان أو الزمان ، فيصير : كالمضرب في المصدر ، والمضرب بالكسر ، أي : بكسر الراء في الزمان والمكان ، فيكون على هذا المحيض ، إذا أريد به المصدر ، شاذاً ، وإذا أريد به الزمان والمكان كان على القياس .

المذهب الثاني : أنك مخير بين أن تفتح عينه أو تكسره ، كما جاء في هذا المحيض والمحاض ، وحجة هذا القول أنه كثر في ذلك الوجهان فاقتاسا .

المذهب الثالث : القصر على السماع ، فما قالت فيه العرب : "مفعل" ، بالكسر أو "مفعل" بالفتح لا نتعدّاه ، وهذا هو أولى المذاهب» . تفسير البحر المحيط،165/2.

[6] إصلاح المنطق،70/1.
[7] ينظرالمحرر الوجيز،1200، والإملاء للعكبري، المكتبة العصرية،354، و البحر المحيط،133/6.
[8] ينظر البحر المحيط،133/6.
[9] ينظر الكشف للقيسي،173/2، والبيان لابن الأنباري،91/2..

وجمع القرطبي في "مَفَرّ" بين رأي أبي عبيدة وأبي حاتم القائل بأنّ "مَفعَل" بالفتح هوالمصدر، وقول الكسائي بأنّ " مفعل" بالفتح وبالكسر لغتان، من غير ترجيح منه لأحد الرأيين[1].

ب ـ المصدر الميمي من(فعَل يفْعُل)

اختلف الدارسون في توجيه بعض الألفاظ التي جاءت على" مفعل" من(فعَل يفْعُل)، ومنها:

- [مَطْلِعَ]

استوقفت قراءة قوله تعالى:(مَطْلِعَ الشَّمْس] [2] وقوله[حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ] [3] بكسر بكسر اللام في[مَطْلِع] [4] الدارسين، واجتهد كل منهم في توجيهها.

فأمّا الأخفش فيرى أنّ[مَطْلَع] بالفتح هو المصدر؛لأنّه لايبنى إلاّ على "مَفعَل"[5].

وكذلك هو مذهب الفرّاء والنحّاس في[مَطْلَع]؛ إذ يريان أنّ القياس يقتضي أن يكون المصدر بالفتح[6].

[1] ينظر تفسير القرطبي،83/29.
[2] الكهف،90.
[3] القدر،5.
[4] قرأ الجمهور في الكهف { مطلع } بفتح اللام؛ وقرأ أبو رجاء والأعمش وابن وثاب وطلحة وابن محيصن والكسائي وأبو عمرو : بخلاف عنه بكسرها. ينظر البحر المحيط،493/8. وقرأ الكسائي وحده بالفتح في "القدر" وقرأ الباقون بالكسر،ينظر إعراب القراءات السبع لابن خالويه،510/2.
[5] معاني الأخفش،626.
[6] ينظر معاني الفراء،170/3،و إعراب القرآن للنحاس،553.

إلاّ أنّ الفرّاء نبّه على أنّ العرب يقولون: طلعت الشمس مطلِعا فيكسرون وهم يريدون المصدر؛ لأنهم يجتزئون بالاسم عن المصدرنحو قولهم:أعطيتك عطاء، وأكرمتك كرامة[1].

أمّا الزجاج وابن خالويه فميّزا بين البناءين،أي[مَطْلَع] بالفتح والكسر، فخصّا المصدر بالفتح، وخصّا الموضع والزمان بالكسر[2].

ووجّه ابن الأنباري والعكبري والقرطبي القراءتين بالفتح والكسرفي [مَطْلَع] إلى المصدر،معلّلين ذلك بأنّهما لغتان،إلاّ أن القياس بالفتح[3]. وذكر القرطبي جملة من المصادر الميمية التي تشبه [مَطْلَع] بالكسرفي شذوذه عن القياس، نحو: المشرِق والمغرب والمنبت والمسكِن والمنسِك والمحشِر والمسقِط والمجزِر[4].

ولم يميّزالقيسي بين " مَفْعَل" و" مَفْعِل" في [مَطْلَع] بحيث وجّه القراءتين إلى المصدر واسم المكان، لكنّه لم يفته التنبيه على أنّ القياس فيهما هو الفتح كـ"المدخل والمخرج" من دخل يدخُل، وخرج يخرُج" بضم العين في المضارع ، وأنّه قد أتت لـ[مَطْلَع] نظائر في خروجه عن القياس نحو:المسجِد والمحيض، والمسكِن[5].

وعرض ابن عطيّة وأبو حيّان رأيين في قراءتي[مَطْلَع] بالفتح والكسر، يتمثل الأوّل في القول بأنّهما مصدران في لغة بني تميم ، أو المصدر بالفتح ، واسم المكان

[1] ينظر معاني الفراء،170/3.
[2] ينظر معاني الزجاج،265/5،و إعراب القراءات السبع لابن خالويه،510/2.
[3] ينظرالبيان للأنباري،442/2،و الإملاء للعكبري،547،و ينظر تفسير القرطبي،371/20.
[4] ينظر تفسير القرطبي،371/20، 372.
[5] ينظر الكشف للقيسي،481/2.

بالكسر عند أهل الحجاز[1] .ويتمثّل الثاني في القول بشذوذ الكسر؛إذ سمع في ألفاظ قليلة[2].

قال أبو حيان:« وقرأ الجمهور بكسرها [يقصد [مَطْلِع] من سورة الكهف] وهو سماع في أحرف معدودة، وقياس كسره أن يكون المضارع" تطلِع" بكسر اللام، وكان الكسائي يقول:هذه لغة ماتت في كثير من لغات العرب، يعني ذهب من يقول من العرب تطلِع بكسر اللام، وبقي مطلِع بكسرها في اسم المكان والزمان على ذلك القياس » [3].

وذهب الرازي مذهب ابن عطية وأبي حيان في جعل الفتح للمصدر، والكسر للمكان، وكذا في القول بشذوذ الكسر[4].

ج ـ ماجاء على (مَفْعُلَة) و(مَفْعُل)

من الأوزان النادرة في المصدر ما جاء على وزن "مَفْعُلَة" أو" مَفْعُل" . وقد ورد منهما في القرآن الكريم لفظا(مَيْسُرة) الذي قرىء بفتح السين وبضمّها،كما قرىء بضم السين وضمير المضاف،أي على وزن" مَفْعُل" [5] ، و [مَثُوبَةٌ] [6] من قوله تعالى:(فَنَظِرةٌ إلى مَيْسَرة) [7] وقوله: [مَثُوبَةٌ عِنْدَ اللَّه] [8].

وقد أبدى دارسو القرآن الكريم رأيهم في هذين الوزنين فقال الفرّاء في " مَفْعُلة":« وما كان مصدرا مؤنثا فإنّ العرب قد ترفع عينه مثل المقدُرة وأشباهه » [1] .

---

[1] ينظر المحرر الوجيز 1994، 1995 ،والبحر المحيط،493/8.
[2] ينظر المحرر الوجيز،1995، والبحر المحيط،152/6.
[3] البحر المحيط،152/6.
[4] ينظر تفسير الرازي،38/32.
[5] قرأ الجمهور بفتح السين، وقرأ نافع بضمها،ينظر الكشف عن وجوه القراءات،365/1، وقرأ عطاء بن أبي رباح [ميسُره] بضمير المضاف إليه،ينظر المحتسب،237/1.
[6] رأى النحاس والرازي والقرطبي أنّ [مَثُوبَةٌ] أصلها "مفعولة" فألقيت حركة الواو على الثاء فسكنت الواو وبعدها واو ساكنة، فحذفت إحداهما . ومثّل لها الرازي والقرطبي بـ " مقولة و مجوزة". ينظر إعراب القرآن للنحاس،238، ومفاتيح الغيب،31/12، وتفسير القرطبي،580/6. أمّا غيرهم فرأى أنها" مفعُلة". ينظر المحتسب، 321/1، والكشاف، 501/1، والبحر المحيط، 487/1 ،وغيرهم.
[7] البقرة،280.
[8] المائدة،60، وذكرت أيضا في قوله تعالى: [لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ] البقرة،103.

وقصد الفرّاء أنّ الأصل في "مَفعَلة" المصدر أن يكون مفتوح العين إلا أنّ العرب قد تأتي به مضموم العين، وفي عبارته دلالة على قلة هذا البناء.

وذهب جلّ الدارسين مذهب الفراء فقالوا بمجيء المصدر على" مَفْعُلة" نحو(مَيْسُرة) ،ومثّل بعضهم لهذا الوزن من كلام العرب، بقولهم: المَسْرُبة والمَشرُقة والمَقْدُرة والمقبُرة والمقثُوة [2] .

وعدّ ابن خالويه و ابن جني والقيسي والزمخشري وابن عطية وابن الأنباري والرازي وأبو حيّان " مَفعَلة" و"مَفْعُلة" لغتين[3].

ونبّه ابن عطية وأبو حيّان على أنّ "مفعُلة" بالضم قليل، والكثير "مفعَلة" بفتح العين[4] . وأضاف أبو حيّان أنّ الضم لغة أهل الحجاز ومثّل له بمقبُرة ، ومشرقُة ، ومسرُبة ، وأنّ الفتح لغة أهل نجد، وهي اللغة الكثيرة. [5]

أمّا الرازي فعدّ " مَفعَلة" و"مَفْعُلة" لغتين مشهورتين، إلا أنّ الفتح أشهر من الضم. ومثّل لذلك بالمقبرة ، والمشرفة ، والمشربة ، والمسربة [6].

وإذا كان هذا رأي دارسي القرآن في "مفعُلة" فإنّ سيبويه نفى أن يكون "مَفْعُلة" مصدرا أو ظرفا؛لأنّه مخالف للقياس. وفسّر ذلك بأنّ الألفاظ التي جاءت على "مفعُلة" نحو:المَقْبُرة والمشرقُة إنّما هي في شذوذها بمنزلة "المسجِد".أي مثلما هو المسجد بالكسر اسم للبيت، فكذلك هذه الألفاظ إنّما هي أسماء [7] يراد بها أنّها أماكن محدّدة ومخصوصة[8].

وعلى النقيض من ذلك هو رأي ابن السّكيت؛ إذ أدرج هذا الوزن أي" مَفْعُلة" في المصادر، وحجّته في ذلك كلام العرب. قال:» قالوا مَكْرُمة ليس غيرها ويقال ما عندك مَعُونة ولا مَعَانة ولا عون ويقال ما بين فلان وفلان مَقْرُبة ومَقْرَبة وقرابة وقُرْب وقُرْبَي ويقال مَعْرُكَة ومَعْرَكَة« [9].

---

[1] معاني الفرّاء،72/2.
[2] ينظر معاني القرآن و إعرابه،306/1، الحجة،489/1 والمحتسب،238/1.وغيرها.
[3] ينظر إعراب القراءات لابن خالويه،104/1، والمحتسب،321/1،238، والكشف للقيسي،365/1 ، والكشاف،501/1، والمحرر الوجيز، 351/1،و البيان،لابن الأنباري،163/1، والبحر المحيط،355/2.
[4] ينظرالبحر المحيط،355/2، والمحرر الوجيز،351/1.

[5] البحر المحيط،355/2.

[6] ينظر تفسير الرازي،101/7
[7] ينظرالكتاب،91/4.
[8] ينظراسما المكان والزمان في القرآن الكريم، دراسة صرفية دلالية، ناصر عقيل الزغلول،عالم الكتب الحديث ، الأردن،2006،ص 144.
[9] اصلاح المنطق، 1 / 36.

أمّا بالنسبة لـ"مَفْعُل"، فقد خطّأ الأخفش ـ فيما نقل عنه ـ قراءة [ميسُره] وعدّها غير جائزة[1]. وأنكر الفرّاء[2] والزجاج[3] وابن وابن جنّي[4] والقيسي[5]، وابن عطية[6] والعكبري[7] مجيء المصدر على هذا الوزن ، نحو قراءة [ميسُره]، وعلّلوا ذلك بأنّه ليس ليس في المصادر شيء على "مَفْعُل" ؛ لأنّ هذا الوزن يأتي بالتاء أي" مَفْعُلة". وهو قول البصريين أيضا[8].

ومع أنّ الكسائي قال بمجيء المصدر على " مَفْعُل" في حرفين نادرين لا يقاس عليهما،

وهما قول الشاعر[9]: *ليومِ رَوْعٍ أو فَعَالٍ مكْرُمِ*

وقول الآخر[10]:

بُتَّيْنُ الزَمِي لا، إنَّ لا إنْ لزِمْتِه ... عَلَى كَثْرَةِ الوَاشِينَ أيُّ مَعُونِ[11]

إلاّ أنّ دارسي القرآن الكريم قد خرّجوا هذين اللفظين اللذين استشهدا بهما ، أي "مَكْرُم" و"مَعُون" على نحو آخر.

فقد حمل الأخفش ـ فيما نقل عنه ـ والفرّاء "مَكْرُم" و"مَعُون" على أنّهما جمع[12] مكرُمة ومعُونة[13]. وعلّل الفرّاء اختياره هذا بأنّه أجمل للعربية من حملهما على المفرد[14] .

وذهب ابن الأنباري هذا المذهب في توجيه قراءة [ميسُره] ؛ إذ عدّ " مفْعُل" جمعا لـ "مفعُلة" وهو قليل في كلامهم ـ كما قال ـ[15].

ووجّه ابن جنّي هذه القراءة ومعها اللفظين اللذين ذكرهما الكسائي أي "مكرُم" و" معون" إلى أنّ الشاعر أراد "مَكْرُمة" و"مَعُونة" ثمّ حذف التاء، وكذلك بالنسبة لقراءة [ميسُره]. وقد اعتمد في هذا التفسير على مذهب الكوفيين في جعل ضمير المضاف عوضا من تاء التأنيث، نحو تفسيرهم لقوله تعالى:[وَإِقَامَ الصَّلَاةِ] [16] أنّه أراد إقامة[1] .

---

[1] ينظرلسان العرب مادة: (يسر)،295/5.
[2] ينظر معاني القرآن،73/2.
[3] ينظر معاني القرآن و إعرابه،306/1.
[4] ينظر المحتسب،238/1.
[5] ينظر الكشف،144/1.
[6] ينظرالمحرر الوجيز، 257.

[7] ينظر الإملاء، المكتبة العصرية،108.
[8] ينظر معاني القرآن و إعرابه،306/1.
[9] هو أبو الأَخْزَرِ الحِمّاني،ينظر لسان العرب ، مادة(كرم) 12 / 510.
[10] هو جميل بن معمر، ينظر اللسان، مادة (كرم)510/12.
[11] . معاني الفرّاء،73/2.،و إصلاح المنطق، 1 / 70.

[12] يقصدان اسم الجنس على مذهب جمهور النحاة، ينظر شرح الشافية،195/2.
[13] ينظر لسان العرب (مادة يسر)، ومعاني الفرّاء،73/2.
[14] ينظرمعاني الفرّاء،73/2.
[15] ينظر البيان،163/1.
[16] الأنبياء،73، والنور،37.

وإلى هذا، أي مذهب الحذف ذهب الزمخشري أيضا[2].

وجمع ابن عطية بين الرأيين السابقين، إلاّ أنّه كان يميل إلى القول بأنّ "مَيْسُر" جمع؛ إذ أنّ كلام سيبويه، ينفي هذا الوزن في المفرد ولا ينفيه في الجمع[3].

وقدّم العكبري احتمالين لقراءة [ميسُره] الذي عدّه بناءًا شاذا:

ـ الأول:أن يكون جمع "مَيْسُرة" كما قال بذلك غيره من النحاة.

ـ الثاني: أن يكون أراد ميسوره أي "مفعول" فحذف الواو اكتفاء بدلالة الضمة عليها[4].

أمّا أبو حيّان فقد بدا ميّالا إلى التوفيق بين رأي الكسائي ورأي سيبويه؛ وفي ذلك يقول: « وحكي عن سيبويه : مهلك ، مثلث اللام وأجاز الكسائي أن يكون "مَفْعُل" ، واحداً، ولا يخالف قول سيبويه؛ إذ يقال : ليس في الكلام كذا ، وإن كان قد جاء منه حرف أو حرفان ، كأنه لا يعتد بالقليل ، ولا يجعل له حكم » [5] .

[1] ينظر المحتسب، 238/1، 239.
[2] الكشاف، 501/1.
[3] ينظر المحرر الوجيز،257.
[4] ينظر الإملاء،108.
[5] ينظرالبحر المحيط 355/2.

فكما هو ملاحظ من قول أبي حيّان أنه مقتنع بقول الكسائي، وغير مخالف لرأي سيبويه القائل بأنه ليس في الكلام " مَفْعُل" ؛ لأنّ النفي قد يكون دالا على الندرة ، خاصة وأنه قد حُكي عن سيبويه "مهلُك" بالضم، لهذا سعى أبو حيان إلى أن يثبت أن لا تعارض بين القولين .

وخلاصة القول في مسألة المصدر الميمي، أن أكثر الدارسين أجازوا مجيء المصدرمن(فعل يَفعِل) و(فعَل يفعُل) على" مفعِل" بالكسرعلى الرغم من أن المصدر القياسي هو"مفعَل" بالفتح.

كما أجازوا مجيء المصدر الميمي على" مفعُلة" بضم العين. أما بناء "مفعُل"بغير تاء فاعتبروه شاذا.

3 ـ المصدرعلى غير بناء الفعل:

تضمّن القرآن الكريم مجموعة من المصادر جاءت غير موافقة في بنائها، للأفعال التي جاءت مؤكّدة لها. وهي التي أطلق عليها تسمية :مصدر على غير لفظ الفعل[1]، أو ما يقارب هذه التسمية، كما سنلاحظ ذلك في هذا البحث. لذلك اختلفت آراء الدارسين حول هذا النوع من الألفاظ. و قد جاء منها الكثير في القرآن الكريم نحو:(قَرْضًا) في قوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا) [2] ،و"قبول ونبات" من قوله تعالى:(فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا)[3] ، و(عُلُوًّا) من قوله تعالى: (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا)[4] و(زُلْفَى) في قوله تعالى:(لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى [5]) [5]. وسنعرض فيما يأتي آراء العلماء في هذه الألفاظ وغيرها.

تباينت أقوال الأخفش في بعض من الألفاظ السابقة، فقال في:(قَرْضًا) بأنّه اسم ، وفسّره بما سلف من صالح أو سيّء[6].

وقال في (زُلْفَى) بأنّه اسم مصدر،وأمّا المصدر فـ"إزلافا".[7]

ونجده في (نَبَاتًا) يقول بأنّه مصدر، وإن كان المصدر الأصلي" الإنبات"؛لأن الأوّل يدل على المعنى[8].

وكذلك كان قوله في(عُلُوًّا) و(تَبْتِيلًا) من قوله تعالى: (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) [1]

[1] ينظر الكتاب،81/4.
[2] البقرة،245.
[3] آل عمران،37.
[4] الإسراء،43
[5] الزمر،3.
[6] ينظر معاني الأخفش،316
[7] ينظر م ن،563
[8] ينظر م ن،607

بأنّهما مصدران،وقد دعّم رأيه بشواهد شعرية منها [2]:

قول الشاعر[3]:

وخيرُ الأمرِ ما استقبلتَ منه وليس بأن تتّبعَه اتّباعا

وقول الآخر:

.....يجري عليها أيّما إجراءِ

وعقّب الأخفش على القول الأخير بقوله : « وذلك أنّها إنّما جرت لأنّها أُجريت » [4].

وقد ذهب الأخفش في هذه المسألة إلى أبعد من ذلك؛ إذ قال بجواز حمل المصدر على غير فعله حتى وإن كان من أصل مختلف، نحو قوله تعالى:(وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) [5]. فقال في(شَيْبًا) أنّه مصدر في المعنى،وعلّل ذلك بقوله: « كأنّه حين قال:(اشْتَعَل) قال: "شاب" فقال :(شَيْبًا) على المصدر» [6].

أمّا الفرّاء فقد عدّ هذه الألفاظ أسماء وضعت موضع المصدر. يقول في حديثه عن "مطلَع" و"مطْلِع": « لأنّ المطلَع بالفتح هو الطلوع، والمطلِع: المشرِق، والموضع الذي تطلع منه ،إلاّ أنّ العرب يقولون:طلعت الشمس مطلِعا، فيكسرون، وهم يريدون المصدر، كما تقول:أكرمتك كرامة، فتجتزىء بالاسم من المصدر، وكذلك قولك: أعطيتك عطاء، اجتزىء فيه بالاسم من المصدر» [7].

[1] المزمل، 8
[2] ينظرمعاني الأخفش،608
[3] البيت للقطاميّ، ينظر الكتاب،82/4.
[4] معاني الأخفش،608
[5] مريم،4.
[6] معاني الأخفش،528.
[7] معاني الفرّاء،170/3

ونُقل عنه أي الفراء، رأيه في(قَرْضًا) إذ قال: « ولو جاء إقراضاً لكان صواباً ، أقيم الاسم هنا مقام المصدر كقوله تعالى :(فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا) لم يقل بتقبيل ولا إنباتا »[1].

إذن، و حسب الفرّاء،فإنّ هذه الألفاظ التي جاءت على غير بناء الفعل، قد استعملها العرب استعمال المصادر،وإن لم تكن في الأصل مصادر.

وهذا ما أكّد عليه الطبري أيضا حين قال عن " قبول ونبات" أنّهما مصدران أخرجا على غير لفظ الفعل.وعلّل ذلك بقوله: « وقد تفعل العرب ذلك كثيرًا: أن يأتوا بالمصادر على أصول الأفعال، وإن اختلفت ألفاظها في الأفعال بالزيادة، وذلك كقولهم:"تكلم فلان كلامًا"، ولو أخرج المصدر على الفعل لقيل:"تكلم فلان تكلمًا". ومنه قوله:(وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا) ، ولم يقل: إنباتًا حسنًا »[2].

واختلف قول الزجاج في هذه الألفاظ فقال في(قَرْضًا)أنّه اسم، ولو كان مصدرا لكان إقراضا[3]

وقال في (نَبَاتًا) أنّه جاء على غيرلفظ أنبت،أي ،على معنى :نبت نباتا[4]

وإلى نحو هذا ذهب النحاس فقال في(قَرْضًا)أنّه اسم مصدر[5]

وقال في "قبول ونبات" أنّ معنى تَقبَّل وقَبِل واحد، والمعنى :فقبلها ربّها بقبول حسن[6].

وكذلك نبت وأنبت ، والتقدير: فنبتهم نباتا[7].

---

[1] البحر المحيط،460/3.
[2] تفسير الطبري،265/3.
[3] معاني القرآن وإعرابه،277/1
[4] معاني القرآن وإعرابه،338/1
[5] ينظرإعراب القرآن للنحاس،102.
[6] ينظر م ن ، 130.
[7] إعراب م ن،1204.

وكذلك هو رأى الزمخشري في هذه الألفاظ أنّها مصادر جاءت متضمنة معنى المصدر الأصلي، نحو:(نَبَاتًا) و(عُلُوًّا) و(تَبْتِيلًا) ؛لأن أنبتكم تضمن معنى نبتّم، و (عُلُوًّا)جاء في معنى تعاليا، وتبتل هو بمعنى بتل نفسه ،لذلك جيء بالمصدر على معناه[1].

وقد ذهب هذا المذهب كلّ من ابن عطية وابن الأنباري والرازي والقرطبي وأبي حيّان،فقالوا عن هذه الألفاظ أنّها مصادر جرت على غير المصدر،أو على غير الفعل[2].

وعلّل ابن الأنباري إجراء المصدر على غير فعله بوجود مناسبة بينهما، كما نبّه على كثرة ذلك في كلام العرب[3].

وقال الرازي في تعليل رأيه: « إنما قال:(فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ) ولم يقل : فتقبّلها ربّها بتقبّل لأن القبول والتقبّل متقاربان قال تعالى :(والله أَنبَتَكُمْ مّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً) أي إنباتا » [4].

أمّا القيسي فرأيه في هذه الألفاظ التي جاءت على غير لفظ الفعل أنّها ليست مصادر، وإنّما هي أسماء، وإذا عدّت مصادر فلابد أن يكون ذلك على أساس فعل مضمر،وذلك نحو قوله في الآية(أَنْ يُصلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا) [5] أنّ التقدير(أَنْ يُصلِحَا) فيَصلُح ما بينهما صُلْحًا[6].

[1] ينظر الكشّاف،492/2 ،466/4 ،481.
[2] ينظرالمحرر الوجيز،293، والبيان للأنباري ،393/2 ،394 وتفسير الرازي،82/8 ،20،179/29،وتفسير القرطبي ، دار الحديث ،439/3 ،والبحر المحيط،8/6،355/38.
[3] ينظرالبيان للأنباري،393/2 ،394.
[4] تفسير الرازي،28/8
[5] النساء ،28.
[6] ينظر الكشف للقيسي،437/1.

وتباينت أقوال العكبري في هذه المسألة ،فهو تارة يقول عن هذه الألفاظ أنّها مصادر جاءت على غير لفظ الفعل ،كما قال عن(نَبَاتًا) أنّه بمعنى إنباتا[1]. وعن(زُلْفَى) أنّه مصدر على المعنى[2]. وتارة أخرى نجده يقول أنّها اسماء مصادر ،كما هو الشأن بالنسبة لـ(قَرْضًا) [3] ، و(سَرَاحًا) [4] من قوله تعالى: (وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا) [5].

وكما اختلف أهل التفسير اختلف أهل اللغة،فأجاز بعضهم مجيء المصدر على غير لفظ الفعل، ولم يجزه آخرون.

ومن الذين أجازوا ذلك : المبرّد وابن جنّي وابن قتيبة وابن السّراج والزجاجي والميداني.[6]

قال المبرد:« واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر ؛ لأن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه. وذلك نحو قولك: أنا أدعك تركاً شديداً، وقد تطويت انطواءً، لأن تطويت في معنى انطويت. قال الله عز وجل:(وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) ؛ لأن تبتّل وبتّل بمعنى واحد » [7].

وقال ابن جنّي:« وكما جاءوا بالمصدر فأجروه على غير فعله لما كان في معناه؛ نحو قوله:

وإن شئتم تَعَاوَدونا عِوَادا

لما كان التَّعاوُد أن يُعاود بعضهم بعضاً. وعليه جاء قوله:

[1] ينظر الإملاء ، المكتبة العصرية ،121.
[2] ينظر م ن،442.
[3] ينظر م ن،95.
[4] ينظر م ن،437
[5] الأحزاب،28.
[6] ينظر شرح نزهة الطرف،405/1 ،406.
[7] المقتضب،73/1،74.عالم الكتب.

وليس بأن تَتبَّعه اتّباعاً[1].

ومنه قوله سبحانه:(وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) » [2].

وقال الزجاجي:« وربّما جاء المصدرعلى غير الفعل كما قالوا:أعطيته عطاء وعطيّة وأكرمته كرامة» [3].

وقال ابن قتيبة في تعليله لمجيء المصدرعلى غير الفعل:« لأن الأفعال وإن اختلفت أبنيتها فهي واحدة في المعنى» [4].

وقد أجاز ابن مالك أيضا مجيء المصدر على غير الفعل عندما قال:
وبالفعلليلة افعلّ قد جعلوا مستغنيا لا لزوما فاعرف المُثُلا[5]

و نبّه بحرق في شرحه، على أنّه يقصد نحو: قشعريرة وطمأنينة مصدرين لـ "اقشعرّ واطمأنّ" وهو مخالف ـ كما قال ـ لمذهب سيبويه الذي يرى أنّهما اسما مصدر وضعا موضعه.[6]

والحقيقة أنّ سيبويه له رأيان مختلفان في المسألة:

الأوّل: قوله بأنّ ما جاء على غير لفظ الفعل يعتبرمصدرا،وقد جاء بأمثلة عديدة على ذلك نحو:انكسر كسرا، وقوله تعالى: (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)[7]وقوله:(وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)[8] ، وقول الشاعر[1]:

[1] ذكر البيت كاملا وصاحبه فيما سبق.
[2] الخصائص 295/2 ،296.
[3] شرح نزهة الطرف،406/1.
[4] شرح نزهة الطرف،406/1.
[5] شرح بحرق،163.
[6] ينظر م ن،164.
[7] نوح،17.
[8] المزمل، 8

وخَيْرُ الأَمْرِ ما اسْتَقْبَلْتَ منه ولیـــس بأن تتَبَّعَه اتِّباعـا

وعلّل ذلك بأنّ كُسِر وانكسر في المعنى واحد، وكذلك أنبت ونبت، وتبتّل وبتّل، وتتبّع واتّبع[2].

والثاني: قوله بأنّ ما جاء على غير لفظ الفعل لا يعدّ مصدرا. وفي ذلك يقول:» والطُّمأنينة والقُشعريرة ليس واحد منهما بمصدر على اطمأننت واقشعررت، كما أنّ النبات ليس بمصدر على أنبت. فمنزلة اقشعررت من القشعريرة واطمأننت من الطمأنينة بمنزلة أنبت من النبات « [3].

وقد تفرّع عن مسألة مجيء المصدر على غير فعله مسألة أخرى أثارها بعض المفسّرين في وقوفهم عند قوله تعالى:(ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِم) [4]؛إذ قال بعضهم في (تَثْبِيتًا) أنّه بمعنى: "تثبّتا"[5]. وقد أجاز بعض البصريين ذلك ، وعلّلوا رأيهم بأنّ المصادر قد تختلف ، ويقع بعضها موقع بعض ، ومنه قوله تعالى :(وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) أي تبتّلاً [6].

وإلى مثل هذا ذهب الأخفش في قوله تعالى: (تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً) [7] فقال في (رُخَاءً) أنّه منصوب على« رخّيناها رُخَاءً » [8].

---

[1] البيت ينسب إلى القطامي، ينظر اللسان،27/8.
[2] ينظر الكتاب،81/4 ،82.
[3] م ن،85/4 ،86.
[4] البقرة،265.
[5] نسب الطبري هذا الرأي إلى الحسن ومجاهد، ينظر جامع البيان ، المكتبة التوفيقية،72/3.
[6] ينظر البحر المحيط،323/2.
[7] ص،36.
[8] ينظر المعاني للأخفش،569.

لكنّ الطبري اعترض على هذا الرأي، وبيّن أن الشاهد الذي جيء به، أي قوله تعالى:(وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)لا يتّفق مع الآية التي ورد فيها المصدر (تَثْبِيتًا)؛لأنّ(تَبْتِيلًا) أخرج على غير لفظ الفعل الذي تقدّمه،أمّا(تَثْبِيتًا) فلم يسبقه فعل في معناه. وفي ذلك يقول: « وقد تفعل العرب مثلَ ذلك أحيانا: تخرج المصادر على غير ألفاظ الأفعال التي تقدمتها، إذا كانت الأفعال المتقدمة تدل على ما أخرجت منه، كما قال جل وعز:(والله أَنبَتَكُمْ مّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً) [نوح: 17]، وقوله:(وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا)[آل عمران: 37]، و"النبات": مصدر"نبت". وإنما جاز ذلك لمجيء"أنبت" قبله، فدلّ على المتروك الذي منه قيل"نباتًا"، والمعنى:"والله أنبتكم فنبتم من الأرض نباتًا". وليس قبل قوله:(وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِم) كلام يجوز أن يكون متوهَّمًا به أنه معدول عن بنائه، ومعنى الكلام:"ويتثبتون في وضع الصدقات مواضعها"، فيصرف إلى المعاني التي صرف إليها قوله:(وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)، وما أشبه ذلك من المصادر المعدولة عن الأفعال التي هي ظاهرة قبلها» [1].

وبهذا الرأي قال أيضا ابن عطيّة وأبو حيّان ردّا على بعض البصريين،فأوضحا أن المصدر الذي لا يسبقه فعل من غير بنائه لا يحمل إلاّ على فعله الأصلي.

قال ابن عطية:«

فإن قال محتج إن هذا من المصادر التي خرجت على غير المصدر كقوله تعالى :(وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)، ، وكقوله : :(والله أَنبَتَكُمْ مّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً) ، فالجواب لا يسوغ إلا مع ذكر المصدر والإفصاح بالفعل المتقدم للمصدر ،وأمّا إذا لم يقع إفصاح بفعل فليس لك أن تأتي بمصدر في غير معناه ثم تقول أحمله على فعل كذا وكذا لفعل لم يتقدم له ذكر » [2].

ولخّص أبوحيّان رأيه في هذه المسألة بقوله:« أمّا أن يأتي بالمصدر من غير بنائه على فعل مذكور فلا يحمل على غير فعله الذي له في الأصل» [3].

[1] جامع البيان،72/3 ،73.
[2] المحرر الوجيز ،
[3] البحر المحيط،323/2.

ولعلنّا نختم هذا المبحث وهومجيء المصدر معدولا عن بناء فعله ـ برأي ابن كثيرالذي نظر إلى هذه المسألة من الزاوية البلاغية فرأى أنها تدخل في باب التضمين، أي تضمين المصدرالمذكور معنى الفعل الذي قبله، وتضمين الفعل معنى المصدر الذي جاء مؤكدا له[1].

وأكدّ عبد الحميد هنداوي على هذا الرأي فقال:« وكأن المقصود من المخالفة بين الفعل ومصدره هي الإفادة بكلا المعنيين اللذين اشتمل عليهما كلّ من الفعل والمصدر» [2].

وخلاصة القول في هذا الباب المخصص لأبنية المصدر في الدراسات القرآنية، أنّ الآراء في أبنية المصدر كانت متنوعة ،وقد أكّد أصحابها على العديد من الأبنية التي لم يؤكد عليها النحاة، كما أضافوا أبنية أخرى إلى الأبنية المشهورة التي ذكرتها كتب النحو والصرف، سواء تعلق الأمر بالسماعية منها، أم بالقياسية.

[1] ينظر تفسير إسماعيل بن عمر بن كثير ، تح: سامي محمد بن سلامة،دار طيبة للنشر والتوزيع،ط2 ،1999،186/3.
[2] الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم،للدكتور عبد الحميد يوسف هنداوي،المكتبة العصرية بيروت لبنان،2002،ص166.

يعدّ الاشتقاق السّمة المميزة للغة العربية؛ لأنه يدل على مرونتها وقابليتها للاتساع، كما أنّ له دورا كبيرا في إثرائها ومدّها بالمفردات ذات الدلالات الجديدة. لذلك عني به علماء اللغة وأكثروا من البحوث في الصيغ المشتقة من أصل واحد ،وفي تسميّاتها والدلالات المختلفة التي تؤديها.

وما زاد هذا المجال ثراءًا هو البحث في معاني القرآن ومفرداته وصيغه المتنوعة التي استوقفت المفسّرين والمعربين ودارسي المعاني والمفردات على حد سواء.

و لأجل هذه الأهمية التي تحظى بها المشتقات بدلالاتها على المعاني المختلفة والمتنوعة خصصت لها هذا الباب ، لكن ليس بنية إحصائها، فقد سبق إلى إحصائها في القرآن الكريم بعض الباحثين أمثال عبد الخالق عضيمة[1]، وإنما لأقف على الأوزان المختلفة وأدائها للمعاني المتنوعة، وذلك من خلال آراء العلماء في دراساتهم للقرآن الكريم وما ورد فيه من مشتقات.

وبما أن المشتقات متنوعة ودرجات الاهتمام بها متفاوتة، فقد ركزت في هذا الباب على الأنواع التي حظيت بنصيب وافر من اهتمام العلماء ونقاشاتهم العلمية، وهي تتمثل في: اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل وصيغ المبالغة. أما باقي أنواع المشتقات كأسماء المكان والزمان والآلة فقد استثنيتها ؛ لأنّ دارسي القرآن الكريم لم يقفوا عندها إلاّ نادرا ، وإذا تناولوها، فغالبا ما يكون ذلك عرضا في سياق توضيح مسائل أخرى، نحو مسألة اختلاف القراءات وما تتطلبه في بعض المواضع من تفرقة بين المصدر واسمي الزمان والمكان، وتوضيح للّهجات العربية التي تخضع لها أبنية هذه الأسماء. ومثال ذلك ما جاء به الفراء من شرح وتوضيح لأبنية المصدر والاسم[2] المشتقة من أبنية الفعل المختلفة، وهذا في سياق توجيهه لقراءة[لِمَهْلِكِهِمْ] بفتح الميم و

[1] ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لعيد الخالق عضيمة، مطبعة حسان القاهرة(د ت)، ج 4 ، قسم المشتقات.
[2] اكتفى في ذكره لاسمي الزمان والمكان بمصطلح :اسم فقط.ينظر معاني الفراء، 70/2- 73.

اللام، و بفتح الميم وكسر اللام[1]، من قوله تعالى: [وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا] [2] ، في حين لم يستوقفه لفظا[مَوْبِقًا] و[مَوْئِلًا] من قوله تعالى:[وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ مَوْبِقًا] [3] وقوله [لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلًا] [4] مع أنّهما سابقان للفظ [لِمَهْلِكِهِمْ] من السورة نفسها؛إذ لا اختلاف في قراءتهما.

أضف إلى ذلك أنّني عندما تناولت المصدر الميمي في الباب السابق، تعرّضت إلى اسمي الزمان والمكان، والفرق بينهما وبين المصدر الميمى، كما جاء ذلك عن دارسي القرآن الكريم وغيرهم[5].

كما أنني لم أدرج الصفة المشبهة ضمن عناوين هذا الباب، وذلك لشبهها باسم الفاعل من جهة[6]، و لاختلاف الآراء حولها من جهة أخرى، كما سنرى ذلك لاحقا في تعريف اسم الفاعل . لذلك سأكتفي بالإشارة إليها أي الصفة المشبهة، ضمن الحديث عن اسم الفاعل.

وقد قسمت الباب فصلين، أفردت الأول لاسم الفاعل لكثرة أبنيته وسعة نقاشات العلماء حول هذه الأبنية، وخصصت الثاني لاسم المفعول و اسم التفضيل وصيغ المبالغة.

[1] قرأ الجمهور بضم الميم وفتح اللام، وقرأ حفص وهارون عن أبي بكر بفتحتين، وقرأ حفص بفتح الميم وكسر اللام، ينظر البحر المحيط،466/7، وقال أبو عمرو الداني: قرأ عاصم في رواية حفص بفتح الميم وكسر اللام، وقرأ في رواية المفضّل وحمّاد بفتح الميم واللام، ينظر جامع البيان في القراءات السبع ،تح عبد الرحيم الطرهوني ويحي مراد، دار الحديث القاهرة،408/2،.

[2] الكهف،59.

[3] الكهف،52.

[4] الكهف 58.

[5] ينظر المصدر الميمي،الباب الأول، الفصل الثاني.

[6] لأنها تشبهه على المستويين الصرفي والنحوي. فأما الصرفي فتكون دلالتها على الموصوف بالحدث على سبيل الفاعلية، وأما النحوي فإنها تعمل عمل فعلها وترفع الفاعل. ينظر تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات لصالح سليم الفاخري دار عصمى للنشر والتوزيع، 1996، ص:206، 207.

يلزمنا في بداية هذا الفصل أن نقف عند بعض تعريفات العلماء لاسم الفاعل ومنها:

قول صاحب التعريفات :« اسم الفاعل ما اشتق من يفعل لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث، وبالقيد الأخير خرج عنه الصفة المشبهة، واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث» [1].

[1] كتاب التعريفات لعلي بن علي الحسيني الجرجاني ،تح نصر الدين تونسي،دار النشر: الدراسة القاهرة ،ط1، 2007، ص:50.

وقول السيوطي:« هو ما دلّ على حدث وصاحبه» [1].

لكنّ بعض المحدثين يرى أنّ من أبنية اسم الفاعل ما يدل على الحدوث تارة، وعلى الثبوت تارة أخرى[2]، لذلك سعى إلى الجمع بين اسم الفاعل والصفة المشبهة في باب واحد هو اسم الفاعل، يكون حدّه: هو الوصف الدال على الحدث والحدوث وفاعله، والدال على الثبوت وفاعله من فعل قاصر أو متعدّ، وأوزانه هي أوزان اسم الفاعل والصفة المشبهة معاً[3]

.

وبناءا على ما سبق من التعريفات، فقد أختُلف حول أوزان اسم الفاعل ؛إذ من الصرفيين من لم يفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل وأدرج جميع أوزانها في اسم الفاعل كما فعل الميداني وابن مالك[4] وغيرهما. ومنهم من رأى أن اسم الفاعل من الثلاثي إنما يأتي على "فاعل" غالبا، فإذا جاء على غيرهذا الوزن يكون مخالفا للقياس[5].

وعلى نحو اختلاف الصرفيين حول أبنية اسم الفاعل اختلف أيضا دارسو القرآن الكريم ؛ لأنّ اسم الفاعل جاء في القرآن بصيغ مختلفة ، جعلت العلماء، يضعونها محل بحث ونقاش. من ذلك بحثهم في قوله تعالى:[وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ **لَوَاقِحَ**] [6]، وتساؤلهم بشأن صيغة[**لَوَاقِحَ**] : هل الريح تكون لاقحة أو ملقحة؛ لأن لواقح جمع لاقح، والمعروف عن الريح أنها تكون ملقحة. ومن ذلك أيضا بحثهم في قوله تعالى:[وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ

[1] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين الشيوطي ، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة(د ت).
68/3
[2] ينظر الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السمرائي، مطبعة العاني ، بغداد،ط3،1966،40/1.
[3] ينظر رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، للعبادي أحمد بن قاسم، تح أحمد حسن عواد، دار الفرقان،ط1، 1403هـ، ص:29.
[4] ينظر نزهة الطرف في علم الصرف ، 14/2-48، ولامية الأفعال بشرح ابن الناظم،57- 60.
[5] ينظر شرح المراح لبدر الدين العيني،تح عبد الستار جواد، ط1 ،2007 ،مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة.ص:120.
[6] الحجر،22

اهْتَدَى] [1] ، إذ تساءل العلماء: هل يكون [أعلم] هنا أفعل تفضيل؟ وكانت الإجابة بعد البحث أنه بمعنى فاعل، أي عالم، إذ لا عالم مثل الله حتى تكون هناك مفاضلة.

ومثل هذا كثير في القرآن الكريم.

وبما أن دارسي القرآن الكريم ركزوا في دراساتهم للمشتقات على تبادلها للمعاني، ودلالة الصيغة على صيغة أخرى كما لاحظنا ذلك في المثالين السابقين، فقد نحوت نحوهم في هذا الفصل، بحيث جمعت بين الصيغة المذكورة والصيغة التي دلّ عليها المعنى كفاعل بمعنى مفعول وفعيل بمعنى فاعل ونحو ذلك.

- بين (فاعل) و(فعِل):

جاء في القرآن الكريم بعض الأسماء المشتقة بقراءتين مختلفتين،أي بوزنين مختلفين منها: [**حَاذِرُونَ**] [2] و[فَاكِهُونَ] [3] و[لَابِثِينَ] [4]، من قوله تعالى:[وَإِنَّا لَجَمِيعٌ **حَاذِرُونَ**] [5] وقوله:[فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ] [6] وقوله تعالى: [لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا] [7]

[1] النجم، 30.

[2] قرأه الحرميان وأبو عمرو وهشام بغير ألف، وقرأه الباقون بألف، ينظر الكشف للقيسي، 254/2، 255

[3] قرأ عامة قراء الأمصار(فَاكِهُونَ) بالألف. وذُكر عن أبي جعفر القارئ أنه كان يقرؤه:**(فُكِهُونَ)** بغير ألف.ينظر تفسير الطبري، تحقيق:أحمد محمد شاكر،ط1، 2000، مؤسسة الرسالة.،536/20.

[4] قرأ الجمهور [لَابِثِينَ] بالألف، وقرأ حمزة وحده ذلك من غير ألف، وقرأ الباقون بالألف. ينظر الكشف للقيسي، 458/2 ، والمحرر الوجيز،1940.

[5] الشعراء،56.

[6] يس،55.

[7] النبأ،23.

فقد جاءت هذه المشتقات في إحدى القراءتين بوزن" فاعل" ،وفي القراءة الثانية بوزن"فَعِل". وكان هذا الاختلاف في الوزن مدعاة لنقاش العلماء خاصة فيما يتعلق باللفظة الأولى أي[**حَاذِرُونَ**]. وسنعرض فيما يأتي لأقوال العلماء في هذين الوزنين من خلال الألفاظ المذكورة.

فرّق **الفرّاء** بين وزني" فاعل" وفَعِل" في قراءتي [**حَاذِرُونَ**] و [**حَذِرُونَ**] فعدّ الأولى اسم فاعل يصف الحال الحاضر ولا يدل على اللزوم، وعدّ الثانية صفة تدل على الثبوت واللزوم،وفي ذلك يقول:« وكأن الحاذرالذي يحذرك الآن ، وكأن الحَذِر المخلوق حَذِرا لا تلقاه إلا حذرا» [1].

وذهب **الزجاج** في تفريقه بين البناءين قريبا من هذا المعنى فقال:« الحاذِرُ المستعدُّ والحَذِرُ المتيقظ» [2].

وذكر **النحاس** رأيين مختلفين، الرأي القائل بأن معنى [**حَذِرُونَ**] و [**حَاذِرُونَ**] واحد،والرأي القائل بالتفريق بين البناءين، لكنّه رجّح الرأي الأخير الذي نسبه إلى أكثر النحاة، منهم الكسائي والفرّاء [3].

و قد ذهب أيضا إلى التفريق بين البناءين كلّ من الزمخشري وابن عطية وأبي حيّان؛لأنهم فسّروا "الحذر" بأنّه المطبوع على الحذر. أمّا "الحاذر" فهو الذي يجدد حذره[4].

[1] معاني الفراء،176/2
[2] معاني القرآن وإعرابه،71/4.
[3] ينظرإعراب القرآن،679
[4] ينظرالكشاف،239/3، والمحرر الوجيز،1400 والبحر المحيط،17/7.

وكذلك فعل الرازي،إلاّ أنه نبّه على القاعدة التي تميّز بين الوزنين فقال:« واعلم أن الصفة إذا كانت جارية على الفعل وهي اسم الفاعل واسم المفعول كالضارب والمضروب أفادت الحدوث ، وإذا لم تكن كذلك وهي المشبهة أفادت الثبوت ، فمن قرأ [**حَذِرُونَ**] ذهب إلى أنّا قوم من عادتنا الحذر واستعمال الحزم ، ومن قرأ [**حَاذِرُونَ**] فكأنه ذهب إلى معنى إنا قوم ما عهدنا أن نحذر إلا عصرنا هذا» [1].

إذاً فقد فرّق الرازي بين الوزنين أي "فاعل" و"فَـعِل" في المعنى والتسمية،إذ عدّ الأوّل اسم فاعل، وهوصفة جارية على الفعل، أمّا " فَعِل" فعدّه صفة مشبهة. لذلك فإنّ الوزن الأوّل أي "فاعل" دال على الحدوث، أمّا "فَـعِل" فإنه يدل على الثبوت.

ومقابل هذا الرأي القائل بالتفريق بين [حَاذِرُونَ] و [حَذِرُونَ] هناك الرأي القائل بعدم التفريق، ويمثله كلّ من الطبري الذي اعتبر القراءتين متقاربتين من حيث المعنى[2]،

والعكبري[3] والقرطبي[4] اللّذين قالا عن " حاذر" و"حَذِر" بأنّهما لغتان.

أمّا القيسي فنلاحظ أنّه تردّد في الحكم على اللفظين ؛إذ ذكر بداية أنهما لغتان ، لكنّه نبّه بعد ذلك على أن "حاذرا" فيه معنى الاستقبال[5].

وإذا انتقلنا إلى اللفظ الثاني أي [فَاكِهُونَ]نجد أنّ الفرّاء قد جعل القراءتين:

---

[1] تفسير الرازي،128/24.

[2] . ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة، 19 / 353.

[3] ينظرالإملاء، المكتبة العصرية، 411.

[4] ينظر تفسير القرطبي، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، ط2، دار إحياء التراث العربي بيروت(دت). ، 13 / 101، دار التراث العربي

[5] الكشف للقيسي،254/2، 255

[فَاكِهُونَ] و[فَكِهُونَ] بمنزلة[حَاذِرُونَ] و [حَذِرُونَ] [1]،أي إنّ معنى " فاكه" يدل على الحدوث ، أمّا"فَكِه" فيدلّ على صفة ثابتة.

لكنّ النحاس نسب إلي الفراء رأيا آخر؛ إذ جاء في عرضه لآراء العلماء في هذه المسألة ما يأتي:« فأما[فكِهُونَ] فقال الفراء: معناه كمعنى" فاكهين" كما يقال: حَذِر وحَاذِر وهذا أولاها» [2].

ويبدو أنّ النحاس قد جانب الصواب في نسبة هذا الرأي إلى الفرّاء؛ لأنّ الفرّاء قاس[فَاكِهُونَ] و[فَكِهُونَ] على[حَاذِرُونَ] و [حَذِرُونَ] ، وهو لم يقل بأنّ البناءين معناهما واحد، بل قال بالتفريق بينهما . وقد أكّد النحاس نفسه هذا الرأي في الموضع السابق[3].

وذكر القرطبي أنّ " الفاكه" و"الفَكِه" لغتان، كالفاره والفَرِه، والحاذِر والحَذِر، ونسب ذلك أيضا إلى الفرّاء[4].

وذهب ابن عطية وأبو حيّان مذهبا آخر يتمثل في قولهما بأن[فَاكِهُونَ] بالألف بمعنى:أصحاب فاكهة ، كما يقال لابن وتامر وشاحم ولاحم ،أي على النسب، لذلك فهو غير جار على الفعل. أمّا بغير ألف فقالا بأنّ معناه : فرحون طربون ، مأخوذ من الفكاهة أي المزح[5].

وهناك رأي رابع في [فَاكِهُونَ] و[فَكِهُونَ]، وهو الذي نُقل عن بعض أهل التفسير،أنّهم كانوا يختارون القراءة بالألف فيما كان وصفا لأهل الجنة، والقراءة بغير ألف فيما كان وصفا لأهل النار ؛ وذلك لأنّهم جعلوا " الفاكه" بالألف كـ" الناعم" وزناً ومعنىً، و" الفكِه" بغير ألف، كـ" الأشِر والبَطِر" وزناً ومعنىً أيضاً[6].

---

[1] ينظر معاني الفراء،264/2.
[2] إعراب القرآن للنحاس،1018
[3] ينظر قول النحاس في [**حَاذِرُونَ**] و [**حَذِرُونَ**].
[4] ينظر تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،44/15.
[5] ينظر المحرر الوجيز،1566، والبحر،327/7.
[6] ينظر تهذيب اللغة، مادة(فكه) 248/2.

أمّا قوله تعالى:[لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا]، فقد انقسم الدارسون للقرآن الكريم في آرائهم حول [لَابِثِينَ] ثلاثة فرق: فريق ينظر إلى القراءتين، أي بالألف وبغير ألف،من حيث البناء ووظيفته النحوية، وفريق يتناول القراءتين من حيث المعنى فقط، وثالث ينظر إلى الفعل الذي اشتقت منه الصيغة.

فأما الفريق الأوّل فيمثّله الفرّاء والطبري اللذان اتفقا على أنّ أفصح القراءتين هي القراءة بالألف، أي بوزن "فاعل"؛لأنّ[أَحْقَابًا] جاءت منصوبة، ولا يمكن أن يكون" فَعِل"أي [لَبِثِينَ] هوالعامل في نصبها[1].

وقد علّل كلّ منهما رأيه بأنّ الصفة إذا كانت على "فَعِل" لا تعمل في غيرها بالنصب، أمّا إذا كانت على " فاعل" فإنها تعمل في غيرها، بدليل ما جاء في كلام العرب.وفي ذلك يقول الطبري:«لا يكادون[يقصد العرب] أن يقولوا: هذا رجل بَخِل بماله، ولا عَسِر علينا، ولا هو خَصِم لنا؛ لأن "فَعِل" لا يأتي صفة إلا مدحا أو ذما، فلا يعمل المدح والذمّ في غيره، وإذا أرادوا إعمال ذلك في الاسم أو غيره جعلوه فاعلا فقالوا: هو باخل بماله، وهو طامع فيما عندنا» [2] .

وكما هو ظاهر من قول الطبري، فقد ربط بين عدم عمل" فَعِل" في غيره، وبين اختصاصه بالمدح والذم . وفي هذا إشارة منه إلىأنّ [لَبِثِينَ] بغير ألف لا يدل على هذا المعنى أي المدح والذم،أو بمعنى لآخر لايدل على الثبوت واللزوم. لذلك ذهب إلى عدم جواز هذه القراءة، فقال: « فلذلك قلت: إنّ[لَابِثِينَ] أصح مخرجا في العربية وأفصح، ولم أُحِلّ قراءة من قرأ [لَبِثِينَ] » [3].

[1] ينظر معاني الفراء،117/3، وتفسير الطبري،159/24، مؤسسة الرسالة.
[2] تفسير الطبري،159/24.
[3] م ن ،159/24.

وقد اعترض النحاس على مثل هذا الرأي في قراءة [لَبِثِينَ] على وزن "فَعِل" ، واعتبره غلطا؛لأنّ هذا ـ كما قال ـ ليس من قبيل: هو حَذِرٌ زيدا، أي إنّ[أَحْقَابًا] ليس مفعولا،بل هو ظرف، وإن كان"فَـعِل"لا يتعدى إلى المفعول فهو يتعدى إلى الظرف[1]

123123123.

أمّا الفريق الثاني الذي نظر إلى القراءتين من حيث المعنى، فيمثله كل من الزجاج والزمخشري وابن عطية وأبي حيّان، بحيث نبّه كلّ منهم إلى الفرق بين البنائين في المعنى [2].

يقول أبو حيّان :« و" فاعل" يدل على من وجد منه الفعل ، و"فَـعِل" على من شأنه ذلك ، كحاذر وحذر» [3] .

وعلى الرغم من اتفاق هؤلاء في توجّه أنظارهم إلى معنى البناءين، إلاّ أنّهم اختلفوا في ترجيحهم لبناء على الآخر.

فأمّا الزجاج، فيستخلص من كلامه أنّه يرجّح في هذا الموضع من الآية الوزن"فَعِل"؛ لأنه قال:« يقال لبِث الرجل فهو لابث، ويقال هو لبِث بمكان كذا، أي صار اللبث شأنه» [4].

[1] ينظر إعراب القرآن،1258.
[2] ينظر معاني القرآن وإعرابه، 212/5، والكشاف،518/4 والمحرر الوجيز،1940، ، والبحر المحيط،405/8.
[3] البحر المحيط،405/8.
[4] معاني القرآن وإعرابه، 212/5.

وقد أكّد الزمخشري هذا المعنى بشكل صريح فقال:« واللبث أقوى؛ لأن اللابث من وجد منه اللبث ، ولا يقال : لبث إلا لمن شأنه اللبث ، كالذي يجثم بالمكان لا يكاد ينفك عنه » [1].

أمّا ابن عطيّة فقد اعترض على قراءة [لَبِثِينَ] بغير ألف؛لأنّه يرى أنّ " فَعِلاً " إنما يكون فيما صار خلقاً كـ"حـذِر وفرِق" أمّا فيما ليس بخلق ،فهو شاذ. ومنه بيت لبيد:

أوْ مِسْحَلٌ عَمِلٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ... بِسَرَاتِهَا نَدَبٌ لَهُ وكُلُومُ

إذ "عمِل" ليس خلقا[2] .

أمّا التوجه الثالث في المسألة، فيمثله ابن خالويه والقيسي اللذان كانا حريصين على توجيه قراءتي[لَابِثِينَ] على أساس طبيعة الفعل الذي اشتق منه البناء. وإن كان ميلهما إلى القراءة بالألف واضحا[3].

وقد احتج ابن خالويه لاختياره القراءة بالألف بقوله:« وهو الاختيار؛ لأنّه اسم الفاعل من لبث يلبث فهو لابث» [4]. في حين وجّه القراءة بغير ألف إلى أنّه تشبيه لـ "لابث و لبث" بـ " طامع وطمِع" الواردين في كلام العرب [5].

ونظر القيسي في الباب الذي يكون منه "لَبِث" فرأى أنّه من باب "شرِب ولقِم" ومصدره "اللُبْث"، ومن ثمّ فإنّ اسم الفاعل منه على "فاعل"[6].

[1] الكشاف،518/4.
[2] ينظر المحرر الوجيز،480/6 .
[3] ينظر إعراب القراءات السبع،431/2،و الكشف عن وجوه القراءات السبع،458/2..
[4] إعراب القراءات السبع،431/2.
[5] ينظر م ن،431/2.
[6] ينظرالكشف عن وجوه القراءات السبع،458/2.

أمّا القراءة بغير ألف فهي ـ حسب قوله ـ من باب تشبيه "لبث" بـ" فرِق وحذِر"،أي إنّه عدّ اللبث كالخلقة والطبيعة فيهم[1].

وخلاصة القول فيما ذهب إليه دارسو القرآن الكريم في بناءي" فاعل" و"فعِل"، أنهم أجازوا البناءين فيما كان دالا على الحدث تارة، وعلى اللزوم تارة أخرى، نحو: الحاذر والحذر. أما ما كان دالا على الحدث فقط فاختلفوا فيه، وذهب الطبري وابن عطية إلى عدم جواز"فَعِل" فيما كان من شأنه الدلالة على الحدث فقط، نحو: لابث.

ومن آراء أهل التصريف في مسألة "فاعل وفَعِل" ما ذكره الميداني، حيث اعتبرهما من الأوزان التي تشترك في المعنى، ومثّل لهما بـ" فارح وفرِح، ولابث ولبِث"[2].

أمّا الرضي فقد ذكر أنّ قياس الصفة من اللازم" فَعِل" أن تكون على "فَعِل"، لكن قد يُحمل الضد على الضد فتجيء الصفة على فاعل، نحو: خاشٍ من خشِي ، حملا على راحم من رحِم المتعدّي، وساخط من سخِط حملا على راضٍ من رضِي[3].

وهذا المعنى قد أشار إليه سيبويه من قبل[4] ، بل وأضاف إلى ذلك أنّه إذا اشترك وزنان في اسم الفاعل، فإنّ كلّ وزن يحمل على آخر، نحو:قنِع يَقنَع فهو قانع ، محمول على زهِد يَزهَد فهو زاهد، وقنِع فهو قَنِع، محمول على غَرِض[5] يغرَض فهو غَرِض[6].

غَرِض[6].

[1] ينظر م ن ،458/2.
[2] ينظر نزهة الطرف،28/2.
[3] ينظر شرح الشافية،73/1.
[4] ينظر الكتاب، 19/4.
[5] غَرِضَ منه غَرَضاً فهو غَرِضٌ ضَجِرَ وقَلِقَ، ينظر لسان العرب ،(مادة: غرض)، 7 / 193.
[6] ينظر الكتاب، 16/4، 17.

وقد أكّد ابن مالك هذا الرأي في لاميته، حيث قال ابنه في الشرح: « وقد يُحمل "فَعِل" اللازم على غيره، فيجيء اسم الفاعل منه على فاعل أو فعيل، قالوا: سخِط فهو ساخط ورضي فهو راض، حملا على شكَر فهو شاكر، وفنِيَ فهو فانٍ، حملا على ذهب فهو ذاهب» [1] .

- (فاعل) من (فعُل):

من أبنية "فاعل" التي تضمنها القرآن الكريم ما جاء وصفا من " فَعُل" نحو: "عاقر" الذي تكرّر ثلاث مرّات على لسان زكريّا عليه السلام، الأولى في آل عمران ، في قوله تعالى:[وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ](40)، والثانية والثالثة في " مريم" في قوله تعالى: [وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا] الآيتان: (5 و8).

والمتتبع لآراء أهل التفسير والإعراب في هذا اللفظ، وهل هو اسم فاعل من "فعُل" أو لا؟ يلاحظ أنّها تراوحت بين الجزم برأي معيّن و عدم الجزم، أو عدم الخوض نهائيا في المسألة، كما هو الشأن بالنسبة للأخفش والفراء اللذين لم يتعرضا للفظ "عاقر" في كلتا السورتين، وإن كانا قد أبديا رأيهما فيما يشبهه، كما سنرى لاحقا.

ونجد الطبري في تناوله لهذا اللفظ قد اكتفى بالقول أنّ "العاقر" من النساء التي لا تلد، لكنّه نبّه إلى أنه يقال: "عاقر" للمرأة والرجلٌ ، مستشهدا على ذلك بقول عامر بن الطفيل:

[1] لامية الأفعال بشرح ابن الناظم،59.

لَبِئْسَ الفَتَى! إنْ كُنْتُ أعْوَرَ عَاقِرًا جَبَانًا، فَمَا عُذْرِي لَدَى كُلِّ مَحْضَرِ!! [1]

وذهب أبو حيّان المذهب نفسه في تفسير "العاقر" ، فلم يزد على ما ذكره الطبري[2].

أما الدارسون الذين تناولوا هذا اللفظ أي[عَاقِرٌ] بالبحث، فقد بحثوا فيه من ناحيتين:

الأولى: من جهة مجيئه من "فعُل" بضم العين.

والثانية: من جهة مجيئة بغير تاء.

فأمّا مجيء "عاقر" من"عقُر" فقد وجهه الزجاج والنحاس وابن جني وابن عطية وابن الأنباري والعكبري إلى أنه غير جار على الفعل، وإنما هو على النسب، وعلّلوا ذلك بأنّ اسم الفاعل من"فعُل" يأتي على "فعيلة"، فلو أُجري" عاقر" على الفعل لقيل: عقيرة [3].

ولابن جنّي بالإضافة إلى رأيه السابق رأي آخر في"عاقر"؛ إذ يرى أنّ مجيء "فاعل" من فعُل" يعدّ شاذا، قال: « وممّا عدّوه شاذاً ما ذكروه من فعُل فهو فاعل، نحو طهُر فهو طاهر، وشعُر فهو شاعر، وحمُض فهو حامض، وعقُرت المرأة فهي عاقر، ولذلك نظائر كثيرة.واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت» [4].

[1] ينظر تفسير الطبري،381/6، مؤسسة الرسالة.
[2] ينظر البحر،452/2.
[3] ينظر معاني القرآن وإعرابه 344/1. وإعراب القرآن للنحاس،132،و الخصائص، 460/3. والبيان لابن الأنباري،181/1، والإملاء، المكتبة العصرية، 122.
[4] الخصائص،451/1

ورأى سيبويه أنّ "عاقراً" من عقُر، محمول على غيره نحو: داهٍ من دها يدهو، وعاقل، من عقل[1].

وإذا انتقلنا إلى مسألة حذف تاء التأنيث من"عاقر" وما شابهه نحو: طالق وحائض وغيرهما ، نجد أنّ دارسي القرآن الكريم قد رأوا فيها رأيين مختلفين:

فأمّا الرأي الأول فيمثله الأخفش والفرّاء وهو القول بأنّ تاء التأنيث تحذف من كلّ وصف مؤنث لا يكون له مذكّر.

قال الأخفش:« وكذلك كلّ "مُفعِل" و"فاعل" يكون للأنثى ولا يكون للذكر فهو بغير هاء» [2].

وقال الفرّاء في تفسيره لقوله تعالى:(تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَت) [3]:
«والمرضعة الأمّ، والمرضع التي معها صبيّ ترضعه. ولو قيل في الأمّ: مرضع؛لأن الرضاع لا يكون إلا من الإناث، فيكون مثل قولك:طامث وحائض» [4].

فكما هو ظاهر فإن الفرّاء علّل حذف التاء من مرضع وطامث وحائض بأنها أوصاف تختص بها الإناث.

وأما الرأي الثاني في حذف الهاء من "عاقر" فهو القول بأنّه متى حذفت تاء التأنيث زال الجري على الفعل، وكان ذلك على النسب .ومن القائلين بهذا الرأي ابن الأنباري الذي شبّه " عاقرا" في كونه دالا على النسب، بقولهم:

[1] الكتاب،48/4.
[2] معاني الأخفش،539.
[3] الحج،2.
[4] معاني الفراء،124/2.

امرأة طالق وطامث وحائض، أي ذات طلاق وطمث وحيض، فلو أجري طالق وطامث وحائض على الفعل لقيل: طالقة وطامثة وحائضة[1].

وإلى هذا ذهب أيضا العكبري إلاّ أنّ قوله اضطرب فذكر سببين لعدم لحاق تاء التأنيث بـ(عاقر) : الأوّل: أنه على النسب أي ذات عقر،والثاني:أنه في المعنى مفعول، أي معقورة [2].

ويبدو لي أن السبب الثاني الذي ذكره العكبري مردود من ثلاث جهات:

الأولى:أنّ "فعيلا" بمعنى مفعول هو الذي لا تلحقه تاء التأنيث، كما سنرى ذلك في الفصل المقبل.

والثانية:أنّ مجيء"فاعل" بمعنى مفعول يكون في الأفعال المتعدية، و"عقُر"لازم غير متعد. قال أبو حيّان: « العاقر : من لا يولد له من رجل أو امرأة ، وفعله لازم» [3].

والثالثة: أن مجيء "فاعل" بمعنى مفعول يأتي مذكرا كما يأتي مؤنثا ،نحو قوله تعالى:[مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ] [4] وقوله: [عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ] [5] ولم يناقش العلماء لحاق التاء أو عدم لحاقها به ، كما سنرى ذلك في الفصل الآتي.

وعلى نحو اختلاف دارسي القرآن اختلف النحاة في عدم لحاق تاء التأنيث بالوصف المؤنث ؛ إذ يرى بعضهم ، وهم الكوفيون[1]،أنّ تاء التأنيث تحذف من

[1] ينظر البيان لابن الأنباري،181/1.
[2] الإملاء، المكتبة العصرية، 122.
[3] البحر المحيط،452/2.
[4] الطارق،6.
[5] الحاقة،21، والقارعة،7.

من كلّ وصف مؤنث لا يكون له مذكّر؛ لأنّه لاحاجة إلى الفصل . ويشدّ حذفها مع اشتراك المذكّر.[2]

ويرى البصريون[3] أنّه متى حذفت تاء التأنيث زال الجري على الفعل، وكان ذلك على النسب . وقد قال بهذا المبرد والزجاج وغيرهما[4] ، ونسب سيبويه هذا الرأي إلى الخليل[5].

وقد ردّ البصريون حجة الكوفيين بأنّ تاء التأنيث تحذف لعدم الحاجة إلى الفصل، وعلّلوا ردّهم لهذه الحجة بوجود ألفاظ كثيرة يشترك فيها المذكر والمؤنث، لا تثبت فيها الهاء في المؤنث، نحو:بعير ضامر، وناقة ضامر،وامرأة عاقر، ورجل عاقر[6].

وزاد ابن الأنباري في الردّ على هؤلاء حجة أخرى، حيث ذكر أنّه لو كانت علامة التأنيث إنّما تدخل للفصل بين المذكّر والمؤنث لكان ينبغي ألاّ تدخل في قوله تعالى: (تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) [7].

وقد علّق الأستاذ عبد الجليل شلبي على الرّد الأوّل، ووصفه بغير الجيّد، وعلّل ذلك بأنّ حذف تاء التأنيث من الوصف الخاص بالمؤنث لا يتنافى مع مجيء أوصاف بغير تاء، يشترك فيها المذكر والمؤنث[8].

كما فسّر الزمخشري مجيء (مُرْضِعَةٍ) بالتاء ، في الآية التي استشهد بها ابن الأنباري ، فقال : « المرضعة التي هي في حال الإرضاع ملقمة ثديها الصبي .

---

[1] ينظر الإنصاف، 269/2.
[2] ينظر المقتضب للمبرد، 164/3.
[3] ينظر الإنصاف، 269/2.
[4] ينظر المقتضب،164/3 ،عالم الكتب، ومعاني القرآن وإعرابه،258/1.
[5] ينظرالكتاب،383/3.
[6] ينظر المقتضب، 164/3، ومعاني القرآن وإعرابه،258/1، والإنصاف في مسائل الخلاف،284/2.
[7] الحج،2.
[8] ينظر الهامش رقم:6 من معاني القرآن وإعرابه،258/1.

والمرضع : التي شأنها أن ترضع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به. فقيل : (مُرْضِعَةٍ) ليدل على أن ذلك الهول إذا فوجئت به هذه وقد ألقمت الرضيع ثديها نزعته عن فيه لما يلحقها من الدهشة».

ومعنى قول الزمخشري أنّ المراد بـ (مُرْضِعَةٍ) بالتاء، الفعل، ولوأريد الوصف لم تلحق التاء.

ولعلّنا نختم هذا النقاش في مجيء" فاعل" وصفا للمؤنث بغير تاء، بالتفسير البسيط الذي ذكره سيبويه وهو أنّ العرب وصفوا المؤنث بالمذكر كما وصفوا المذكّر بالمؤنث

فقالوا: رجل نُكَحَة، أي كثير النكاح[1].

- (فَعيل) بمعنى (مُفعِل)

وقف الدارسون للقرآن الكريم عند بعض الألفاظ التي جاءت على "فعيل" وهي بمعنى "مُفْعِل" نحو:[بَصِيرٌ] وأليم وحسيب وبديع وعتيق وغيرها.

قال الطبري في تفسيره للفظ [بَصِيرٌ]من قوله تعالى:[وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ] [2]:

« وأصل[بَصِيرٌ]"مُبْصِر" - من قول القائل:"أبصرت فأنا مُبْصِر"، ولكن صرف إلى"فَعِيل"، كما صرف"مُسْمِع" إلى"سميع"، و"عذاب مُؤْلِم" إلى"أليم"،و" مبدع السموات" إلى بديع، وما أشبه ذلك» [3].

وقال الزجاج في الآية نفسها:**:**« فالمعنى إنه عليم بهم » [1].

[1] ينظر الكتاب،383/3.
[2] البقرة،96.
[3] تفسير الطبري،377/2، مؤسسة الرسالة.

وأضاف في موضع آخر فقال:« يقال : قد بصُر الرجل يَبصُر إذا كان عليما بالشيء، وأبصر يُبصر إذا نظر» [2].

وما يستنتج من قولي الزجاج أنّه عدّ[بَصِيرٌ] في الآية السابقة وما شابهها مشتقا من من" بَصُر" بمعنى علم، وليس من "أبصر" بمعنى نظر.

وهذا التفريق بين " بَصُر" و" أبصر" قد أكّد عليه الأصفهاني في "مفرداته" فقال: « البصر يقال للجارحة الناظرة نحو قوله تعالى:[كَلَمْحِ الْبَصَرِ] [3]، ويقال لقوة القلب المدركة بصيرة وبَصَر نحو قوله تعالى:[فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ] [4]

ويقال من الأول أبصرت ،ومن الثاني أبصرته وبَصُرت به، وقلما يقال بَصُرت في الحاسة إذا لم تضامه رؤية القلب» [5].

في حين نجد القرطبي لا يفرّق بين "بصُر" وأبصر" ، بحيث فسّر [بَصِيرٌ] من قوله تعالى:[وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ] [6] بأنّه تعالى يُبصر أعمال العباد ويراها[7].

أي إنّه جعل " بصيرا" من "أبصر"، وهو بمعنى رأى.

وكذلك قال في " بصُر" من قوله تعالى: [بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِه] [8] بأنّه بمعنى رأى[1].

---

[1] معاني الزجاج،157/1.
[2] م ن،304/3.
[3] النحل،77.
[4] ق،22.
[5] غريب القرآن للأصفهاني ، ضبط محمد خليل عيتاني،دار المعرفة، بيروت،ط6، 2010،ص:59.
[6] الحديد،4.
[7] ينظر تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ، 137/17.
[8] طه،96.

وذكر صاحب الكشّاف في تفسيره لقوله تعالى:[إنَّ الله سَمِيعٌ بَصِيرٌ] بأنّه يصحّ أن يَسمع كل مسموع ويُبصِر كل مُبْصَر .

أمّا في قوله تعالى: [بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِه]، فرأى أنّ " بَصِرْتُ" بالكسر[2] هو الدال على العلم[3].

وإلى هذا المعنى لـ "بصِرت" بالكسر، أشار أيضا ابن عطيّة، كما أشار إلى معنى "بصُرت" بالضم، فقال: « " بصُرت" بضم الصاد، على معنى صارت بصيرتي بصورة ما، فهو كطرُفت وشرُفت ، وقرأت فرقة " بصِرت " بكسر الصاد ، فيحتمل أن يراد من البصيرة ، ويحتمل أن يراد من البصر؛ وذلك أن في أمر السامري ما زاده على الناس بالبصر وهو وجه جبريل عليه السلام وفرسه، وبالبصيرة وهو ما علمه من أن القبضة اذا نبذها مع الحلي جاءه من ذلك ما يريد»[4].

وهذان المعنيان اللّذان ذكرهما ابن عطيّة لـ" بصِرت" بالكسر، ذكرهما الرازي لـ "بصُرت" بالضم، أي إنّ "بصُرت" يحتمل أن يكون بمعنى :عَلِمت، أو بمعنى: رأيت وأبصرت[5].

أمّا أبو حيّان فقد تعارضت أقواله في "بَصُر" و" بصير"؛لأنه وجّه" بصيرا" في الموضع الأول إلى أنه من "بصُر" ، الذي يدل على التمكن والسجية في حق الإنسان ، أو أنه " فعيل" للمبالغة، أو " فعيل" بمعنى "مُفْعِل" ، كالسميع بمعنى المُسْمِع[6].

[1] ينظر تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،239/11.
[2] وهي قراءة الأعمش وأبي السماك ، ينظرتفسير البحر المحيط، 254/6.
[3] ينظر الكشّاف،364/4،365.
[4] المحرر الوجيز،1264.
[5] ينظرتفسير الرازي،108/22،109..
[6] ينظرالبحر المحيط ،519/1.

وفي الموضع الثاني، نجده يعترض على أحد هذه التوجيهات، ويردّ قول القائل بأنّ "فعيلا" للمبالغة أو التكثير، ويعلل ردّه هذا بقوله: « لأنّ فعيلاً هنا ليس للمبالغة ، إذ "فعيل" الذي للمبالغة هو معدول عن فاعل لهذا المعنى . وأما "بصيراً" هنا فهو اسم فاعل من بَصُر بالشيء ، فهو جار على قياسِ "فَعُل" نحو ظرف فهو ظريف ، ولو كان كما زعم بمعنى " مُبصِر" لم يكن للمبالغة أيضاً ، لأنّ "فعيلاً" بمعنى "مُفْعِل" ليس للمبالغة نحو : أليم وسميع بمعنى مؤلم ومسمع» [1].

وإذا انتقلنا إلى لفظ [بَدِيعُ] من قوله تعالى:[بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ] [2] ، نلاحظ أنّ الخلاف حوله كان متعلقا بمجيئه مضافا إلى السماوات.

فأمّا الجماعة التي أخذت هذه الإضافة بعين الاعتبار، أي عدم جواز إضافة الصفة إلى فاعلها، فإنّها حسمت الأمر، وقالت أنّ [بَدِيعُ] اسم فاعل بمعنى : مُبْدِع ، كما قال بذلك الطبري والزجاج وابن عطية والعكبري[3].

قال العكبري: « [بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ]: أي مُبْدِعُها، كقولهم سميع بمعنى مُسْمِع، والإضافة هنا محضة؛ لأنّ الإبداع لهما ماض» [4].

لكنّ الزمخشري له رأي مختلف في[بَدِيعُ] ؛ إذ جعله من "بَدُع" فهو بديع، واعتبر[بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ] من قبيل إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، أي بديعُ سماواتِه وأرضِه[5] .

[1] البحر المحيط 340/5
[2] البقرة،117، والأنعام، 101.
[3] ينظرتفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ، 540/17، ومعاني الزجاج، 175/1، والمحرر الوجيز،127 ، و الإملاء،59 ،60، المكتبة العصرية.
[4] الإملاء،59 ،60.
[5] ينظرالكشاف، 139/1.

وعقّب أبو حيّان على هذا الرأي فقال: « وهذا الوجه ابتدأ به الزمخشري [يقصد قوله بأنّ [بديع] من بَدُع] إلا أنه قال :[بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ] من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، وهذا ليس عندنا كذلك، بل من إضافة الصفة المشبهة إلى منصوبها .

كما أبدى الزمخشري موقفه من الرأي المخالف ،أي القائل بأنّ [بديع] بمعنى مبدع، فرأى أنّه يحتاج إلى نظر[1].

وحاول أبو حيّان تفسير هذا النظر الذي ذكره الزمخشري، فتوصّل إلى أنّه يقصد أنّ "فَعِيلا" بمعنى "مُفْعِل" لا ينقاس [2].

وقد وافق أبو حيان الزمخشري في مذهبه هذا ؛ لأنه، أي أبا حيان، أكّد أنّ ما جاء على"فعيلا" من " أفعل" فهوعلى غير قياس، من ذلك [نَذِيرًا] من قوله تعالى:[إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا] [3] ؛ إذ قال في تفسيره للآية:

« والعدل في "بشير" للمبالغة ، مقيس عند سيبويه ، إذا جعلناه من "بَشَر" لأنهم قالوا بَشَر مخففاً ، وليس مقيساً في "نذير" لأنه من أنذر ، ولعل مُحسِّن العدل فيه كونه معطوفاً على ما يجوز ذلك فيه ، لأنه قد يسوغ في الكلمة مع الاجتماع مع ما يقابلها ما لا يسوغ فيها لو انفردت»[4].

أمّا الرازي فقد استشهد على معنى " بديع" برأي القفال ، الذي ذكر أنّ [بديع] مثل أليم بمعنى مؤلم، غيرأنّه أتبع هذا القول بـ«أنّ في [بديع] مبالغة؛ لأنّه معدول ،

[1] ينظر م ن، 139/1.
[2] ينظر البحر المحيط،534/1.
[3] البقرة ،119.
[4] البحر،538/1.

وأنّه يدل على استحقاق الصفة في غير حال الفعل، على تقدير أنّ من شأنه الإبداع، فهو في ذلك بمنزلة : سامع وسميع» [1].

وذهب القرطبي قريبا من هذا ؛ إذ فرّق بين" بديع" و"مُبدِع"، فقال عن الأوّل أي "بديع"، أنّه "فعيل" للمبالغة، وأمّا " مبدع" فاسم فاعل، ومثلهما بـ " بصير" و"مُبصِر"[2].

وقد مرّ بنا ردّ أبي حيّان على مثل هذا الرأي في "بصير"، إذ أوضح أنّ "فعيلا" الذي يكون للمبالغة يكون معدولا عن" فاعل" وليس عن " مُفعِل".

وذكر الرازي رأيا آخر في "فعيل" عندما تطرّق إلى " أليم"؛ إذ قال بأنّ "فعيلا" بمعنى " مُفعِل" قليل، لذلك يحتمل أن يكون على النسب، نحو: [فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ] [الحاقة : 21] أي ذات رضا، فالعذاب الأليم هو ذو ألم ، وبذلك يكون "فعيل" بمعنى "فاعل" وهو كثير- كما قال -[3].

- (فعيل) بمعنى (فاعل)

جاء في القرآن الكريم ألفاظ عديدة على وزن" فعيل" قال عنها بعض الدارسين أنّها بمعنى "فاعل" في حين رأى آخرون رأيا غير هذا. ومن هذه الألفاظ : عليم وقديروشهيد ورحيم و تبيع وحفيظ و نسيّ ،وغيرها. وسنتطرق فيما يأتي لأقوال دارسي القرآن الكريم فيها.

فأمّا الفرّاء فقد عبّر عن رأيه في مجيء "فعيل" بمعنى فاعل في قوله تعالى:

[1] تفسير الرازي،29/4.
[2] ينظر تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،86/2.
[3] ينظر تفسير الرازي، 50/26.

[ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا] [1]

فقال عن "تبيع" أنّه بمعنى **تابع** أي ثائر وطالب[2].

وقال بهذا الرأي في "تبيع" أي إنّه بمعنى فاعل، كلّ من النحاس والطبري و ابن عطيّة والرازي[3].

وعبّر الزجاج عن معنى الفاعلية في تبيع فقال : أي لا تجدوا من يتّبعنا بإنكار ما نزل بكم، ولا من يتّبعنا بأن يصرفه عنكم[4].

وبالطريقة نفسها عبّر الزجّاج عن معنى "حفيظ" في قوله تعالى: [قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ] [5] فقال: أي أحفظها وأعلم وجوه متصرفاتها[6].

أمّا النّحاس فقال في "حفيظ" من قوله تعالى: [قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ] [7] أنّه « بمعنى حافظ لا يندرس ولا يتغيّر» [8].

وقد فسّر الطبري العدول عن " فاعل" إلى "فعيل " بأنّه بغرض المدح أوالذّم، كما في "قدير" و"عليم" و"رحيم" التي هي بمعنى " قادر" و" عالم" و"راحم"[9].

[1] الإسراء،،69.
[2] ينظر معاني الفرّاء،53/2.
[3] ينظر تفسير الطبري ،499/17، مؤسسة الرسالة، و إعراب القرآن،527، والمحرر الوجيز، 1156، وتفسير الرازي،10/21.
[4] معاني القرآن وإعرابه،206/3.
[5] يوسف، 55.
[6] معاني الزجاج،95/3
[7] ق،4.
[8] إعراب القرآن،1017
[9] ينظر تفسير الطبري، 126/1و361/1،362.مؤسسة الرسالة.

غير أنّ الطبري يرى أنّ " فعيلا" من "فَعِل يفْعَل" أو" فَعَل يَفْعِل" ليس بناء على أفعالهما، وإنّما هو محمول على بناء آخر؛ لأنّ اسم الفاعل من "فَعِل يفْعَل" أو" فَعَل يَفْعِل" " فاعل" وليس " فعيلا"، كما وضّح ذلك من خلال تفسيره لـ" رحيم"، فقال:

« وقيل "رحيم"، وإن كانت عَين "فعِل" منها مكسورة، لأنه مدح. ومن شأن العرب أن يحملوا أبنية الأسماء - إذا كان فيها مدح أو ذم - على "فعيل"، وإن كانت عين "فعل" منها مكسورةً أو مفتوحةً، كما قالوا من "علِم" عالم وعليم، ومن "قدَر" قادر وقدير. وليس ذلك منها بناء على أفعالها، لأن البناء من "فَعِل يفْعَل" و "فعَل يفعِل" فاعلٌ. فلو كان "الرحمن والرحيم" خارجين على بناء أفعالهما، لكانت صورتهما "الراحم"» [1].

وهذا الذي ذهب إليه الطبري قريب من قول سيبويه الذي ذكر فيه أنّه قد يأتي "فعيل" من الأفعال المتعدية إذا لم يُقصد بالصفة معنى الحدوث، بل قُصِد بها معنى الثبوت واللزوم، وذلك حملا على "ظريف" من" ظرُف" ونحوه. من ذلك قولهم: ضريب قداحٍ، وصريمٌ للصارم، وقول طريف بن تميم العنبري:

أوَ كلَّما وردَتْ عكاظ قبيلةٌ ... بَعثُوا إلي عَريفِهم يَتَوسّم

يريد: عارفهم[2].

أمّا ابن عطيّة وأبو حيّان فقد عدّا "فعيلا" بناء مبالغة، بغضّ النظر عن الفعل الذي اشتقّ منه، نحو: "حكيم" و"عليم" و" سميع" وخبير".

قال ابن عطية في "عليم":« أي عالم ... و" عليم " بناء مبالغة» [3].

[1] تفسير الطبري،126/1، مؤسسة الرسالة.
[2] ينظر الكتاب،7/4.
[3] المحرر الوجيز،1765.

وقال أبو حيّان في "حكيم" من قوله تعالى:[لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ] [1]:« لأنّ "الحكيم" "فعيل" للمبالغة : كالعليم والسميع والخبير... وعدل عن صيغة الحاكم إلى الحكيم لأجل المبالغة ، ولمناسبة العزيز ، ومعنى المبالغة تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع أنّ الدّين عنده هو الإسلام ، إذ حكم في كل شريعة بذلك» [2].

وأكّد أبو حيّان على رأيه هذا في مواضع كثيرة، بل إنّه نبّه على أنّ " فعيلا" الدال على المبالغة يبنى غالبا من " فعِل" بكسر العين، بخلاف "فَعُول" الذي يبنى من " فعَل" بفتح العين"[3].

لكنّ أهل التصريف لم يؤكدوا هذا الأمر، بل على العكس من ذلك نجد العديد منهم لم يذكر وزن " فعيل" ضمن صيغ المبالغة، كما سنرى ذلك في القسم الذي خصّصناه لصيغ المبالغة.

وقد أكّد المبرّد على أنّ "فعيلا" إنّما هو اسم فاعل لفعل غير متعدّ، أو ملحق به، كما جاء ذلك في قوله الذي ردّ به على سيبويه:« و ذلك أن فعيلا إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى. فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به.و الفعل الذي هو لـ"فعيل" في الأصل إنما هو ما كان على "فَعُل": نحو: كرُم فهو كريم، وشرُف فهو شريف، وظرُف فهو ظريف. فما خرج إليه من باب علم وشهد ورحم فهو ملحق به. فإن قلت: راحم وعالم وشاهد، فهذا اسم الفاعل الذي يراد به الفعل»[4].

وبالإضافة إلى الآراء المختلفة التي تعرّفنا عليها حول مجيء" فعيل" بمعنى "فاعل"، هناك خلاف آخر يتعلق بهذه المسألة، وذلك في حال مجيء" فعيل" مجردا من تاء التأنيث،وهو دال على مؤنث . نحو:[قَرِيبٌ] من قوله تعالى: [إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ

[1] آل عمران،18.
[2] البحر المحيط،425/2.
[3] ينظر البحر المحيط،110/2.
[4] المقتضب للمبرد،114/2،115.

مِنَ الْمُحْسِنِين] [1] و[حَصِيرًا] من قوله تعالى:[وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا] [2]، و[بَغِيًّا] من قوله تعالى:[وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا][3] و[حَسِيبًا] من قوله تعالى:[و كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا][4] .

فقد ذكرالأخفش ثلاثة آراء في [قَرِيبٌ] فقال: « فذكّر[قَرِيبٌ] ، وهي صفة للرحمة وذلك كقول العرب" ريح خريق" و"ملحفة جديد" وشاة سديس". وإن شئت قلت: تفسير الرحمة هاهنا المطر ونحوه، فلذلك ذكّر.كما قال:[وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ آمَنُوا] [5] فذكّر لأنه أراد الناس،وإن شئت جعلته كبعض ما يذكّرون من المؤنث» [6].

أمّا الفرّاء فكان له مذهب آخر في [قَرِيبٌ] بحيث فرّق بين معنيين في " قريب".

الأوّل: إذا استعمل في النسب والقرابة فهو مع المؤنث بتاء ولا بدّ أن تقول هذه قريبة فلان.

والثاني:إذا استعمل في قرب المسافة أو الزمن فقد يُؤتى مع المؤنث بتاء وقد يجيء بغير تاء كأن تقول دارك مني قريب وفلانة منا قريب، ومنه[قَرِيبٌ] في الآية [7].

وذهب الطبري مذهب الفرّاء، إلاّ أنّه علّل توجيهه هذا فقال:« والأوقات بذلك المعنى إذا وقعت أخبارًا للأسماء، أجرتها العرب مجرى الحال، فوحّدتها مع الواحد والاثنين والجميع، وذكّرتها مع المؤنث».

[1] الأعراف،56.
[2] الاسراء،8
[3] مريم،20
[4] الإسراء، 14.
[5] الأعراف،87.
[6] معاني الأخفش،437.
[7] ينظر معاني الفراء،255/1.

لكن وعلى العكس من ذلك نجد الزجاج يخطّىء قول الفرّاء فيقول:« وهذا غلط لأن كل ما قرب من مكان أو نسب فهو جار على ما يصيبه من التأنيث والتذكير» [1].

وذكر النحاس جملة من آراء السابقين كالأخفش والفرّاء ، ورأي أبي عبيدة القائل بأن تذكير[قَرِيبٌ] على تذكير المكان، والرأي القائل بأنّه على النسب، نحو:طالق وحائض[2]. وقد ذكر ابن الأنباري هذا الرأي الأخير أيضا[3].

أمّا العكبري وأبو حيّان فقد ذكرا رأيا آخر بالإضافة إلى ما سبق، وهو القول بأنّ[قَرِيبٌ] "فعيل" بمعنى "مفعول"[4]، إلاّ أن أبا حيان ردّ هذا الرأي معلّلا ذلك بقوله:

« وليس بجيّد لأنّ ما ورد من ذلك إنما هو من الثلاثي غير المزيد وهذا بمعنى مقربّة فهو من الثلاثي المزيد ومع ذلك فهو لا ينقاس» [5].

هذا، وإذا نظرنا في أقوال الدارسين للقرآن في[بَغِيًّا] وجدناها أكثر تبايناً؛ لأنّ في وزنه وجهين.فهو إمّا "فعول" أو"فعيل".

فأمّا الأخفش لم يشر إلى وزن[بَغِيًّا] وإنما اكتفي في توجيهه بأنّه مثل قولهم:"ملحفة جديد"[6]. وهذا المثال استدل به في توجيهه لـ"قريب" في تجرده من التاء، ومعنى هذا أنه يرى في [بَغِيًّا] أنه "فعيل" جاز فيه ما جاز في "قريب".

[1] معاني القرآن وإعرابه، 279/2.
[2] إعراب القرآن،308، 309.
[3] ينظر البيان،309/1.
[4] ينظر الإملاء247، المكتبة العصرية، والبحر،314/4.
[5] ينظر البحر،314/4.
[6] ينظر معاني الأخفش،529.

ويرى بعضهم في [بَغِيًّا] أنّه "فعول"، لذلك لم تلحق به التاء ، وممّن أكّد على هذا الرأي ،ابن الأنباري وابن عطية؛ إذ قالا أنّه لو كان [بَغِيًّا] على" فعيل" لوجب أن تلحقه تاء التأنيث التي تدخل على" فعيل" بمعنى " فاعل"[1].

وبالمقابل نجد رأي العكبري الذي كان مناقضا تماما للرأي السابق؛ إذ لا يرى فرقاً بين أن يكون[بَغِيًّا] "فعولا " أو" فعيلا"؛ لأنّه علّل عدم لحاق التاء في الوجهين بكون الوزنين للمبالغة[2].

وفي موضع آخر نجد العكبري يعلل عدم لحاق التاء بالوصف [حَصِيرًا]فيقول:« [حَصِيرًا] أي حاصرا، ولم يؤنثه لأن فعيلا هنا بمعنى فاعل»[3].

ومعنى قول العكبري هذا أنه حمل"فعيلا" بمعنى فاعل، على"فعيل" بمعنى مفعول الذي لا تلحقه التاء. وهو تعليل مختلف عن ذلك الذي ذكره في[بَغِيًّا]،الأمر الذي يؤكد اضطراب آراء العكبري، وتردده في الجزم برأي واحد.

أمّا بالنسبة للطبري فقد وجّه [بَغِيًّا] بغير تاء ، إلى أنّ ذلك مما يوصف به النساء دون الرجال، فجرى مجرى امرأة حائض وطالق[4].

كما نبّه الطبري على رأي آخر في المسألة، وهوحمل بعضهم " فعيلا" بمعنى "فاعل" على " فعيل" بمعنى "مفعول" الذي لا تلحق مؤنثه التاء[5].

وعرض أبو حيّان في [بَغِيًّا] جملة من الآراء من غير ترجيح لأحدها على الآخر، منها: رأي المبرد القائل بأنّه "فعول" وليس" فعيلا" بدليل عدم لحاق التاء به، ورأي ابن جنّي المعارض للمبرد، والرأي القائل بأنّه لفظ خاص

[1] ينظر البيان،101/2، والمحرر الوجيز، 1222 ،1223.
[2] ينظر الإملاء،360، المكتبة العصرية.
[3] م ن،339.
[4] ينظر تفسير الطبري،188/18. مؤسسة الرسالة.
[5] ينظر م ن، الصفحة نفسها.

بالمؤنث لذلك لم تلحقه التاء، والرأي القائل بأنّه" فعيل" بمعنى "مفعول" أي "مبغيّة"، لذلك لم تلحقه التاء[1].

واكتفى كلّ من الزمخشري والرازي بعرض رأيي المبرد وابن جني اللذيْن سبقت الإشارة إليهما[2].

أمّا القرطبي فقد عبّر عن رأيه في مجيء "فعيل" بغير تاء في تفسيره لقوله تعالى: [قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ] [3] .حيث علّل عدم لحاق التاء بـ [رَمِيمٌ] بأنّه معدول عن "فاعلة" وكذلك بالنسبة لـ [بَغِيًّا] .وفي ذلك يقول: « وإنما قال:[رَمِيمٌ] ولم يقل رميمة، لأنها معدولة عن فاعلة، وما كان معدولا عن وجهه، ووزنه كان مصروفا عن إعرابه، كقوله: [وَمَا كَانَتْ أُمُّك بَغِيًّا] أسقط الهاء، لأنها مصروفة عن باغية» [4].

ومهما يكن من اختلاف في الرأي حول مسألة سقوط الهاء من "فعيل"،فإنّ سيبويه قد ذكر أمثلة على ذلك من كلام العرب نحو: ريح خَرِيق[5]، وناقة سَدِيس[6]، وكَتِيبة خصيف[7]،وقد سبق أن أوردنا ذكر الأخفش لبعضها، وعلّل سيبويه وجود مثل هذا في كلام العرب بأنّه تشبيه لـ "فعيل" بـ "فعول"[8].

- (مُفعَل) بمعنى (مفعِل) و(مُفيعَل) بمعنى (مُفيعِل)

[1] ينظر البحر،171/170/6.
[2] ينظر ينظر الكشاف،9/3، وتفسير الرازي،182/21.
[3] يس،78.
[4] تفسير القرطبي،58/15، دار إحياء التراث.
[5] أي شديدة الهبوب، ينظر اللسان، (مادة: خرق). 73/10.
[6] السديس من الإبل ما دخل في السنة الثامنة وذلك إذا ألقى السن التي بعد الرَّباعِيَة، ينظر اللسان،(مادة:سدس)104/6..
[7] لون الحديد، ينظر اللسان،(مادة: خصف) 71/9.
[8] الكتاب،638/3.

جاء في القرآن الكريم ألفاظ بمعنى اسم الفاعل على وزن اسم المفعول ،بوزنين مختلفين. الأوّل: "مُفعَل" بمعنى "مُفعِل" وقد تكرّرعدّة مرّات بلفظ واحد هو: [الْمُحْصَنَاتِ] بالتعريف،و [مُحْصَنَاتٍ] بالتنكير في سورتي:النساء والنور، وذلك في قوله تعالى:

[وَ**الْمُحْصَنَاتُ** مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (24) وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ **الْمُحْصَنَاتِ** الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ **مُحْصَنَاتٍ** غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى **الْمُحْصَنَاتِ** مِنَ الْعَذَابِ] [1].

وقوله: [وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَات][2] وقوله:[إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ][3].

والثاني : "مُفيعَل" بمعنى "مُفيعِل" وقد جاء في قوله تعالى:[لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِر[4] بِمُسَيْطِر[4]] [5]

فأمّا اللّفظ الأوّل، فقد قرأ الكسائي[الْمُحْصَنَاتِ] و[مُحْصَنَاتٍ] بكسرالصاد في جميع القرآن، إلاّ قوله تعالى:[وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ] فإنّه قرأها بالفتح، وقرأ الباقون جميع ذلك بالفتح[6].

وعلى أساس هاتين القراءتين بنى دارسو القرآن الكريم تفسيراتهم.

[1] النساء،25.
[2] النور،4.
[3] النور،23.
[4] الغاشية،22
[5] قرأ هارون الأعور " بمسيطر " بفتح الطاء، وقرأ الجمهور بالكسر، ينظر تفسير القرطبي،37/20، دار إحياء التراث العربي. والمحرر الوجيز،1973، والبحر المحيط،459/8.
[6] ينظر الكشف،423/1 ،424،وإعراب القراءات السبع لابن خالويه،131/1.

فقد ذكر الفرّاء والطبري والنّحاس وابن خالويه والقيسي وابن عطية أنّ "المحصِنة" بالكسر: العفيفة التي أحصنت نفسها، و"المحصَنة" ،بالفتح ،هي ذات الزوج التي أحصنها زوجها ومنعها أن تتزوّج غيره[1].

و رأى الزجاج الرأي نفسه ، إلاّ أنّه نبّه على أنّه يجوز أن يدل [المحصِنات] بالكسر على ذوات االأزواج؛ لأنهنّ يُحصنّ أنفسهنّ بأن يتزوّجن[2].

وإلى هذا المعنى ذهب أيضا الزمخشري في توجيه قراءة [المحصِنات] بالكسر،الدال على ذوات الأزواج ،بأنّهنّ أحْصنّ فروجهنّ بالتزويج [3].

ورأى العكبري رأيا آخر في دلالة [المحصِنات] بالكسر، على النساء المتزوجات؛ إذ قال: « فالكسر على أنّ النساء أحصنّ فروجهنّ أو أزواجهنّ، والفتح على أنّهنّ أُحصِنّ بالأزواج أو بالإسلام» [4].

وما يستنتج من قول الزجّاج والزمخشري والعكبري أنّ المرأة المتزوّجة تُعدّ "مُحصِنة" و"مُحصَنة" في آن واحد. فهي "مُحصِنة"؛ لأنّها تُحصِن نفسها، أونفسها وزوجها،كما قال العكبري. وهي "مُحصَنة"؛ لأنّ زوجها يُحصِنها.

وبالمقابل نجد القرطبي يؤكد أنّ المحصَنة والمحصِنة بمعنى :عفيفة، بدليل قوله تعالى:[مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ][1] وقوله: [مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِين][2].

[1] ينظر معاني الفراء،182/1، وتفسير الطبري ، 193/8، مؤسسة الرسالة ، و إعراب القرآن للنحاس،178و إعراب القراءات السبع،131/1و الكشف،424/1 ، والمحرر الوجيز،422.
[2] معاني القرآن وإعرابه،29/2.
[3] ينظر الكشاف،1/ 381.
[4]الإملاء،157.المكتبة العصرية.

أمّأ أبو حيّان فقد أشار إلى وزن واحد فقط وهو" مُحصَنة" بالفتح ،وفسّره بأنّه بمعنى المرأة العفيفة ؛ لأنّه يقال : أحصنت فهي مُحصَن ، وحَصُنت فهي حصان، أي عفت عن الرّيبة ومنعت نفسها منها[3] .

لكنّه، أي أبا حيّان، يرى أنّ مجيء " مُفعَل" بمعنى "مُفعِل" شاذ. وفي ذلك يقول:

« ويقال في اسم الفاعل من أحصن وأسهب وأبعج ، "مُفْعَل" بفتح عين الكلمة ، وهو شذوذ نقله ثعلب عن ابن الأعرابي» [4].

ووافق السيوطي أبا حيّان في لفظين من هذه الألفاظ الشّاذة، وهما:أحصن فهو مُحصَن ،وأسهب فهو مُسهَب، وخالفه في واحدة ، بحيث ذكر " ألْفَج فهو مُلْفَج" مكان "أبْعَجَ" الذي ذكره أبو حيّان[5].

وأمّا اللفظ الثاني الذي جاء على وزن اسم مفعول بمعنى فاعل أي "مُسَيطَر"، فقد وجّه الزمخشري وابن عطية والرازي والقرطبي وأبو حيّان قراءته ،بفتح الطاء، إلى أنّها لغة تميم[6].

وفسّر كلّ من الزمخشري وابن عطية والرازي وأبي حيّان مجيء "مسيطَر" بالفتح ،بأنّ "سيطر" متعدٍ عندهم أي عند تميم. ويدل على ذلك فعل المطاوعة:

---

[1] النساء،25.
[2] ينظر تفسير القرطبي، 120/5. دار إحياء التراث العربي.
[3] ينظرالبحر المحيط،203/3 .
[4] م ن،203/3 .
[5] ينظر المزهر،80/2
[6] ينظر الكشاف560/4، والمحرر الوجيز،1973،و تفسير القرطبي،37/20، دار إحياء التراث العربي. ،وتفسير الرازي،158/31 والبحر المحيط،459/8.

"تَسَيْطَر"،أي سيطرته فتسيطر، لذلك فسّر الرازي "مسيطِر" بالفتح، بأنّه بمعنى :"مُسَلَّط"[1].

أمّا أبو حيّان، فعلى الرغم من أنّه نبّه على كون "سيطر" متعدٍ، فإنّه أكّد على أنّ "مُسَيطِر" بالفتح، وإلى جانبه "مُهيمَن" و"مبيطِر" و"مبيقِر" ، أسماء فاعلين من سيطر وهيمن وبيطر وبيقر. وأنّه ليس في كلام العرب على هذا الوزن إلاّ هذه الألفاظ . وقد ذكر لفظين آخرين، هما: "مجيمر" اسم واد، و"مديبر" ، لكنّه وجّههما إلى أن يكون أصلهما مدبر ومجمر فصغرا[2].

و ذكر الفرّاء وزنا آخر في اسم المفعول الدال على اسم الفاعل وهو: "مُتفعَّل" بمعنى"مُتفعِّل" ومثّل له بـقول بعضهم:" مُتكبَّر" ونسب هذه اللغة إلى الأنصار[3].

وقد علّل الفرّاء هذه الظاهرة اللغوية، أي مجيء اسم الفاعل من الفعل المزيد على وزن اسم المفعول بقوله: « كأنّهم بنوه على يتكبّر[4]» [5].

وهذا الذي ذكره الفراء،أي قولهم"متكبّر" بالفتح، يؤكد مذهب أبي حيان في "مُحصَن"، و"مُسيطِر"بأن القراءة بالفتح إنما هي لغة بعض العرب الذين يأتون باسم الفاعل على بناء اسم المفعول، وإن كان في ذلك شذوذ عن القياس.

- (فاعل) بمعنى (مُفْعِل)

[1] ينظر الكشاف560/4، والمحرر الوجيز،1973،و تفسير القرطبي،37/20، دار إحياء التراث. والبحر المحيط،459/8.

[2] ينظر البحر المحيط،459/8.
[3] ينظر معاني الفراء،74/2
[4] يقصد أنهم لم يغيّروا في الفعل المضارع إلاّ حرف المضارعة.
[5] معاني الفراء،74/2

قال تعالى:[وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ] [1]

توقف دارسو القرآن الكريم عند لفظ [لَوَاقِحَ] التي جاءت على جمع "لاقح"، وقالوا: إنما الريح مُلقِحة تُلقِح الأشجار فكيف قيل لواقح[2]؟

وأجاب الأخفش على هذا السؤال فقال: « فجعلها على "لاقح" كأن الرّياح لقحت؛ لأن فيها خيرا فقد لقحت بخير. وقال بعضهم: الرياح تُلقح السحاب فقد يدل على ذلك المعنى؛ لأنها إذا أنشأته وفيها خير وصل ذلك إليه[3].

ووجه الفرّاء [لَوَاقِحَ] توجيهين:

أحدهما: أن تكون الريح هي التي تَلقَح بمرورها على التراب والماء فيكون فيها اللَّقاح، فيقال ريح لاقح، كما يقال ناقة لاقح. واستشهد على ذلك بأنّ الله وصف ريح العذاب بالعقيم فقال:[إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ][4]،فجعل الريح عقيما إذ لم تلقح.

والثاني: أن يكون وصفها باللقح وإن كانت تُلقح كما قيل ليل نائم والنوم فيه[5].

وذكرالزجاج أيضا وجهين لهذه المسألة:

---

[1] الحجر،22
[2] ينظر معاني الفراء،20/2
[3] معاني الأخفش،508
[4] الذاريات،41.
[5] ينظر معاني الفراء،20/2

الأوّل :أنّه يجوز أن يقال للريح لقحت إذا أتت بالخير، كما قيل لها عقيم إذا لم تأت بخير.

والثاني: أنّه يجوز أن يقال لها لواقح وإن لقحت غيرها؛ لأن معناها النسب، أي ذات لقاح[1] .

وردّ النحاس رأي أبي عبيدة القائل بأنّ "لواقح" بمعنى "ملاقح" جمع مُلقِحة ومُلقِح، ثم حذفت منه الزوائد ، فقال: « وهذا بعيد، وإنّما يجوز حذف الزوائد من مثل هذا في الشعر، ولكنّه جمع لاقحة ولاقح على الحقيقة بلا حذف على أحد معنيين : يجوز أن يقال لها لاقح على النسب أي ذات لقاح كأنها تلقح السحاب والشجر كما جاء في التفسير وهو قول أبي عمرو، ويجوز أن يقال لها لاقح أي حامل، والعرب تقول للجنوب لاقح وحامل، وللشمال حائل وعقيم، وقال الله عز وجل: [حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا][2] فأقلّت وحملت واحد» [3].

ولم تخرج توجيهات باقي الدارسين عمّا سبق من الآراء .

فقد رأى ابن الأنباري رأيين:

الأوّل:أن تكون "لواقح"جمع لاقحة،أي حوامل بالسحاب.

والثاني: أن يكون أصلها ملاقح، لأنه من ألقحت الريح الشجر،إلا أنه أتي به على حذف الزوائد[4].

[1] ينظر معاني الزجاج،145/3
[2] الأعراف،57.
[3] معاني النحاس،1/ 601، 602، دار الحديث.
[4] ينظر البيان،55/2

ورأي العكبري في "لواقح" ثلاثة أوجه:

الأول: أنّ أصلها ملاقح؛ لأنه يقال ألقحت الريح السحاب، كما يقال ألقح الفحل الأنثى أي أحبلها.

والثاني: أنه على النسب أي ذوات لقاح كما يقال : طالق وطامث[1].

والثالث :أنه على حقيقته،يقال لقحت الريح إذا حملت الماء، وألقحت السحاب إذا حمّلتها الماء، كما تقول ألقح الفحل الأنثى فلقحت[2].

وذهب الرازي مذهب العكبري في هذه الأوجه الثلاثة[3].

وكذلك فعل ابن عطية، إلاّ أنّه أضاف الرأي الرابع القائل بأنّ" لواقح" من باب قولهم : ليل نائم ، أي فيه نوم، لكنّه رجّح من بين هذه الأوجه الأربعة أن تكون "لواقح" على وجه الحقيقة[4].

أمّا الزمخشري فقد اكتفى بوجهين: الأول: أنّ الريح لاقح إذا جاءت بخير، والثاني: أنّ اللّواقح بمعنى الملاقح ،واستشهد على ذلك بما جاء في كلام العرب، حيث كانوا يقولون: "فواعل" وهم يقصدون" مفاعل"، ومنه قول الشاعر[5]:

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[6] ...

[1] وطَمَثَتِ المرأة تَطْمُثُ بالضم: حاضتْ. وطَمِثَتْ بالكسر لغة، فهي طامِثٌ. الصحاح في اللغة –(مادة طمث) 1 / 430.

[2] الإملاء،325، المكتبة العصرية

[3] ينظر تفسير الرازي،145/19،146.

[4] ينظر المحرر،1068.

[5] ذكر سيبويه البيت كاملا وهو: لِيُبْكَ يزيدٌ ضارعٌ لخُصُومةٍ ومُخْتبطٌ مما تُطِيحُ الطَّوائِحُ، ونسبه إلى الحارث بن نهيك ،ينظر الكتاب،288/1.

[6] الطوائح : القواذف، ينظر اللسان(مادة طوح) 535/2.

يريد المطاوح جمع مُطيحة[1] .

واعتمد أبو حيّان على الوجهين اللّذين ذكرهما الزمخشري ، إلاّ أنّه استشهد في الوجه الثاني بما جاء في تفسير البخاري لـ " لواقح" بأنّها بمعنى: مَلاقِح ومُلْقِحة ، فقال: « ولواقح جمع لاقح ، يقال : ريح لاقح جائيات بخير من إنشاء سحاب ماطر ، كما قيل للّتي لا تأتي بخير بل بِشرّ: ريح عقيم ، أو مَلاقِح أي : حاملات للمطر . وفي صحيح البخاري : لواقح: ملاقح ملقحة» [2].

ونختم هذه الآراء في "لواقح" بقول الطبري الذي حاول التوفيق بين الرأي القائل بأنّ الريح لاقحة، والرأي القائل بأنّها ملقحة، وقد جاء فيه: « والصواب من القول في ذلك عندي: أن الرياح لواقح كما وصفها به جلّ ثناؤه من صفتها، وإن كانت قد تُلقِح السحاب والأشجار، فهي لاقحة ملقحة، ولَقْحُها: حملها الماء، وإلقاحها السحاب والشجر: عملها فيه»[3].

وهذا القول قد قال به أيضا ابن جنّي، وعدّ الاكتفاء بـذكر"اللّقح" وهو سبب في "الإلقاح" من باب المجاز الذي يكتفى فيه بذكر السبب من المسبب[4].

- (مُفْعِل) بمعنى (فاعل) أو (فعيل)

تكرر وزن" مُفعِل" الدال على "فاعل" في عدة مواضع في القرآن الكريم. وجاء ذلك في لفظ [مُبِينٍ] من قوله تعالى:

[إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ] [5] وقوله: [ضَلَالٍ مُبِينٍ] [6] وغير ذلك من آيات القرآن الكريم.

[1] ينظر الكشاف،422/2.
[2] ينظر البحر،439/5.
[3] تفسير الطبري،86/17. مؤسسة الرسالة
[4] ينظر المحتسب،289/2.
[5] البقرة 208،168، والأنعام،142.
[6] آل عمران،164، وغيرها.

ومن الذين أكّدوا على هذا الوجه في [مُبينٍ] أي أنّه "مُفعِل" بمعنى "فاعل" ،الطبري الذي فسّر قوله تعالى: [ضَلَالٍ مُبينٍ]على هذا النحو فقال: « و"المبين"، الذي يَبين لمن تأمّله بعقله وتدبّره بفهمه، أنه على غير استقامة ولا هدى» [1].

وقال الزمخشري في [عَدُوٌّ مُبِينٌ] أنّه بمعنى ظاهر العداوة[2].

كما ذهب المذهب نفسه في قوله تعالى:[لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ] [3] حيث رأى أنّه بمعنى طريق واضح[4] .

و أوّل القرطبي [ضَلَالٍ مُبِينٍ] أنّه بمعنى: خسران ظاهر[5].

وقال أبو حيّان أنّه أي [ضَلَالٍ مُبِينٍ] بمعنى في حيرة واضحة لا التباس فيها [6].

وهذه التفاسير كلها وإن لم تشر إلى بناء[مُبِينٍ] إلا أنها تؤكد أنه بمعنى فاعل.

أما من عبر صراحة عن بناء [مُبِينٍ] فهو الرازي ، وقد ذهب في تفسيره إلى أنه "مُفْعِل" بمعنى" فعيل" فقال: «المبين: "مُفعِل" بمعنى "فعيل" كما جاء عكسه "فعيل" بمعنى"مُفعِل" في قوله: "أليم" أي مؤلم»[7].

ورأى ابن عطيّة في [عَدُوٌّ مُبِينٌ] أنّه يحتمل أن يكون بمعنى: أبان عداوته، وأن يكون بمعنى بان في نفسه أنّه عدو، وعلّل رأيه هذا بأن العرب تقول : بان الأمر وأبان بمعنى واحد[8] .

[1] تفسير الطبري،170/4. مؤسسة الرسالة
[2] ينظر الكشاف،163/1.
[3] الحجر،79.
[4] ينظر الكشاف،430/2.
[5] ينظر تفسير القرطبي، 18/15. دار إحياء التراث العربي.
[6] ينظر البحر،110/3.
[7] تفسير الرازي،56/26.
[8] ينظر المحرر،184.

- (أفعل) بمعنى (فاعل)

يرى معظم الدارسين أنّ " أفعل" قد يأتي بمعنى " فاعل" أو"فعيل" نحو ما جاء في قوله تعالى:[هُوَ أَعْلَمُ] [1] و قوله:[يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى] [2]،وقوله:[وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ] [3]، [3]،

وقوله:[وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى] [4].

فقد فسّر الفراء[الْأَشْقَى] بأنّه من كان شقيّا في علم الله[5].

وأكّد الطبريمجيء " أفعل" بمعنى "فاعل" في أكثر من موضع،من ذلك قوله تعالى: [وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ] إذ رجّح أن يكون المعنى: كلّ شيء عليه هيّن. واستشهد على ذلك بتوجيه أهل اللغة لقول ذي الرمة:

أخي قَفَرَاتٍ دَبَّيَتْ فِي عظامه... شُفافات أعْجاز الكَرَى فهوَ أخْضَعَ

إلى أنه بمعنى خاضع. وقول الآخر:

لَعَمْرُكَ إنَّ الزِّبْرَقانَ لَباذِلٌ... لمعْروفِه عِنْدَ السِّنِينَ وأفْضَلُ

إلى أنه بمعنى: وفاضل. وقول معن:

لَعَمْرُكَ ما أدِري وإنّي لأوْجَلُ... على أيِّنا تَعْدُو المَنِيَّةُ أوَّلُ

إلى أنه بمعنى: وإني لوَجِل. وقول الآخر:

تَمَنَّى مُرَيْءُ القَيْسِ مَوْتي وإنْ أمُتْ... فَتِلْكَ سَبِيلٌ لسْتُ فِيها بأوْحَدِ

[1] النجم،32، وغيرها.
[2] طه،7.
[3] الروم،27.
[4] الأعلى،11.
[5] معاني الفراء ،161/3.

إلى أنه بمعنى: لست فيها بواحد[1] .

ولم ينكر الزجاج مجيء " أفعل" بمعنى"فعيل" في نحو قوله تعالى: [وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ]؛ إذ أنّ أهل اللغة قالوا بذلك[2].

وذهب النحاس مذهب الاستحسان للرأي القائل بأنّ "أعلم" وأهون" و"أكبر" في القرآن الكريم إنّما هي بمعنى: عالم وهيّن وكبير؛لأنّ ذلك موجود بكثرة في كلام العرب [3].

كذلك فعل القرطبي ؛إذ وافق أهل المعاني في تفسيرهم لـ[الْأَتْقَى]و[الْأَشْقَى] بالتقيّ والشقيّ، معلّلا ذلك بأنّ "أفعل" توضع موضع" فعيل"[4].

وقال في موضع آخر: «والعرب تحمل **أفعل على فاعل**، ومنه قول الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لنا ... بَيْتًا دَعائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أي دعائمه عزيزة طويلة» [5].

وجاء في تفسير الرازي لقوله تعالى:[وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى] [6] :أنّ «[أعلم] [1] يجيء يجيء كثيراً بمعنى: عالم لا عالم مثله ، وفي كثير من المواضع "أفعل" في صفات الله بذلك المعنى، يقال : الله أكبر، وفي الحقيقة لا كبير مثله، ولا أكبر إلا هو» [2].

---

[1] ينظر تفسير الطبري،93/20. مؤسسة الرسالة.

[2] ينظر معاني القرآن وإعرابه،139/4.

[3] ينظرمعاني القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، ط1، 1988،مركز إحياء التراث الاسلامي مكة المكرمة ، 227/4.

[4] ينظر تفسير القرطبي، 88/20، دار إحياء التراث العربي.

[5] م ن ،21/14.

[6] النجم، 30.

وأكّد أبو حيّان على أنّ "أفعل" قد يأتي بمعنى"فاعل" في تفسيره لقوله تعالى: [وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ]؛ إذ قال: « وليست [أَهْوَنُ] أفعل تفضيل ، لأنه تفاوت عند الله في النشأتين : الإبداء والإعادة ، فلذلك تأوّله ابن عباس والربيع بن خيثم على أنه بمعنى هيّن»[3].

وقد أورد كلّ من الزمخشري والعكبري هذا الرأي ،أي القائل بأنّ[أَهْوَنُ] بمعنى هيّن دون تأكيد عليه[4].

أمّا ابن الأنباري فقد ذهب في هذه المسألة مذهبا مختلفا؛ إذ بدا في تفسيره لقوله تعالى:[يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى] أنّه يحمل" أفعل" على وجه الحقيقة، فقد شبّه [أَخْفَى] بقولهم: الله أكبر، وذهب في كلّ منهما إلى أنّه اسم تفضيل[5].

ومن أهل اللغة الذين ذكروا أنّ "أفعل" قد يأتي بمعنى "فاعل" المبرد، وذلك في سياق عرضه للأوجه التي يرد عليها"أفعل" فقال:

« إلا أن أفعل يقع على وجهين: أحدهما: أن يكون نعتاً قائماً في المنعوت، نحو: أحمر، وأصفر، وأعور. والوجه الآخر: أن يكون للتفضيل، نحو: هذا أفضل من زيد، وأكبر من عبد الله، فإن أردت هذا الوجه لم يكن إلا أن تقول: من كذا، كذا، أو بالألف واللام؛ نحو: هذا الأصغر، والأكبر. فأما قوله في الآذان: الله أكبر، فتأويله: كبير؛ كما قال عز وجل: [وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ]. فإنما تأويله: وهو عليه هيّن؛ لأنه لا يقال: شيءٌ أهون عليه من شيءٍ. ونظير ذلك قوله[6]:

---

[1] في المرجع المعتمد ورد"أفعل" مكان[أعلم]، لكن السياق يقتضي اللفظة الثانية.
[2] تفسير الرازي،4/29.
[3] البحر،165/7.
[4] ينظر الكشاف 360/3، و الإملاء،429. المكتبة العصرية.
[5] ينظر البيان،113/2.
[6] البيت لمعن بن أوس، ينظر المقتضب، ،246/3 ، الهامش رقم: 1.

لَعَمْرُكَ ما أدِري وإنّي لأوْجَلُ... على أيّنا تَعْدُو المَنِيَّةُ أوَّلُ

أي: إني لوَجِل» [1].

- (مفعول) بمعنى (فاعل)

وقف دارسو القرآن الكريم عند بعض الألفاظ القرآنية التي وردت على وزن"مفعول"، فرأى بعضهم أنّها وإن جاءت على " مفعول" فهي بمعنى "فاعل".وذلك نحو:[مَأْتِيًّا] و[مَسْتُورًا] و[مَسْحُورًا] من قوله تعالى:[إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا] [2] وقوله: [حِجَابًا مَسْتُورًا][3] وقوله: [إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا] [4].

فأمّا الأخفش فقد أبدى رأيه في مسألة مجيء " مفعول" بمعنى " فاعل" في تفسيره لـ [مَسْتُورًا] حيث رأى أنّ ذلك من كلام العرب وعبّر عن هذا بقوله:«لأن الفاعل قد يكون في لفظ المفعول، كما تقول: إنّك مشئوم علينا وميمون،وإنّما هو شائم ويامن؛لأنّه من "شَأَمَهُمْ" و"يَمَنَهُمْ" » [5].

وكذلك قال الفرّاء بمجيء "مفعول" بمعنى "فاعل" وذلك في تفسيره لـ[مَأْتِيًّا] من قوله تعالى:[إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا] ؛ لأنه قال بأنّ المعنى: وكان وعده آتيا، وعلّل مجيئه على مفعول بقوله: « وكلّ ما أتاك فأنت تأتيه، ألا ترى أنك تقول : أتيت على خمسين سنة، وأتت عليّ خمسون سنة، وكلّ ذلك صواب »[6].

[1] المقتضب،3/245،246.
[2] مريم،61.
[3] الاسراء،45.
[4] الاسراء،101.
[5] معاني الأخفش،518.
[6] معاني الفرّاء،2/88.

لكنّ الذي يبدو لي من تعليل الفرّاء أنّه لا يتفق مع ما ذهب إليه من أنّ[مَأْتِيًّا] هنا بمعنى" فاعل"؛لأنّه قال بأنّ«كلّ ما أتاك فأنت تأتيه»، وبذلك يكون"الوعد" فاعلا ومفعولا في آن واحد، ومن ثمّ يمكن حمل[مَأْتِيًّا] على الحقيقة.

وقد أورد كل من الزجاج والنحاس التعليل نفسه الذي ذكره الفرّاء في مجيء [مَأْتِيًّا] على "مفعول" [1]، إلاّ أنّ النحاس ذكره ليثبت عكس ما ذهب إليه الفرّاء، بل إنّه وصف القائل: إنّ "مفعولا" هنا إنّما هو بمعنى فاعل بأنّه ضعيف في العربية. وها هي مقولته:

« وقوله جل وعز: [إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا] "مأتي" مفعول من الإتيان، وكل ما وصل إليك فقد وصلت إليه كما تقول: وصل إلي من فلان خير، ووصلت منه إلى خير. فالضعيف في العربية يقول: مفعول بمعنى فاعل» [2].

ورجّح الزمخشري أن يكون[مَأْتِيًّا] مفعولا على الحقيقة، و ذلك على وجهين:

الأوّل: أنّ الوعد هو الجنة وهم يأتونها . و الثاني : أن يكون من قولهم : أتى إليه إحساناً إذا فعله ، أي : كان وعده مفعولاً منجزاً .

وأكّد الزمخشري هذا الوجه الأخير في مواضع أخرى؛ حيث ذكر أنّ أتى وجاء ، يستعملان بمعنى فَعَلَ، كما في قوله تعالى :[إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا] وقوله: [لَقَدْ جِئْتِ شَيْئاً فَرِيّاً [3]] [4].

[1] ينظر معاني القرآن وإعرابه،275/3.
[2] معاني النحاس،342/4. مركز إحياء التراث الإسلامي
[3] مريم 27.
[4] ينظر الكشّاف،345/1.

أمّا غيرهؤلاء من الدارسين أمثال الطبري والرازي والقرطبي وأبي حيّان فقد ذكروا القولين في[مَأْتِيًّا]،أي إمّا أن يكون بمعنى فاعل، أو بمعنى مفعول على الحقيقة، دون ترجيح لأحدهما على الآخر [1].

وقد علّق الدكتور عبده شلبي على مجيء [مَأْتِيًّا] على مفعول فقال:« وإيثار "مأتي" هنا يدل على أنّهم سيرغمون إلى ملاقاة ما وعد الله » [2].

ومثلما كان الاختلاف في[مَأْتِيًّا] كان أيضا في [مَسْتُورًا] و[مَسْحُورًا] .

فقد ذكر الطبري قولين في[مَسْتُورًا] : الأوّل منهما :هو قول الأخفش[3]، والثاني:هو الرأي القائل بأنّ[مَسْتُورًا] هو مفعول على الحقيقة، وهو بمعنى أنّه حجاب مستور عن العباد فلا يرونه. لكنّه رجّح الرأي الثاني، وعلّل ذلك بقوله:

« وهذا القول الثاني أظهر بمعنى الكلام أن يكون المستور هو الحجاب، فيكون معناه: أن لله سترا عن أبصار الناس فلا تدركه أبصارهم، وإن كان للقول الأوّل وجه مفهوم» [4].

أمّا في[مَسْحُورًا] فقد بدا الطبري أكثر ميلا إلى قول الأخفش؛لأنّه استشهد بمقولته في[مَسْتُورًا] ، وعقّب عليها بقوله: « والعرب قد تخرج فاعلا بلفظ مفعول كثيرا»[1].

[1] ينظر تفسير الطبري، 220/18 ، مؤسسة الرسالة، وتفسيرالرازي،215/21، وتفسيرالقرطبي، 126/11، دار إحياء التراث. والبحر المحيط،191/6.
[2] ينظر معاني القرآن وإعرابه،275/3. الهامش رقم:2
[3] ينظر الصفحة السابقة
[4] تفسير الطبري، 457/17. مؤسسة الرسالة

وذكر الزجاج والنحاس والعكبري والقرطبي أيضا وجهين في[مَسْتُورًا] :أحدهما: أن يكون بمعنى ساتر،والثاني: أن يكون بمعنى "مفعول"[2]، فيكون الحجاب ما لا يرونه ولا يعلمونه من الطبع على قلوبهم[3].

أمّا صاحب الكشّاف فقد ذكر قولين في[مَسْتُورًا] إلاّ أنه خالف السابقين في أحدهما؛لأنّه ذكر في الوجه الأوّل أن يكون بمعنى مفعول على الحقيقة، لكنّه قال في الوجه الثاني أنّه على النسب، أي ذا ستر[4].

وقد تبع الزمخشري في رأيه الثاني أي القول بأنّ[مَسْتُورًا] جاء على النسب ،كلّ من ابن عطية وابن الأنباري والرازي وأبي حيّان[5]،وزاد بعضهم وجوها أخرى.

فأمّا ابن الأنباري فذكر في الوجه الثاني أنّه بمعنى فاعل، كما جاء " فاعل" بمعنى " مفعول"[6].

وزاد ابن عطية وأبو حيّان وجهين آخرين على الوجهين اللذين ذكرهما الزمخشري:

---

[1] م ن، 568/17.
[2] ينظر معاني القرآن وإعرابه،198/3، 199، و إعراب القرآن للنحاس،522، والإملاء،342 ،المكتبة العصرية، وتفسير القرطبي،271/10.دار إحياء التراث.
[3] معاني القرآن وإعرابه،198/3، 199.
[4] ينظر الكشاف،493/2.
[5] ينظر المحرر الوجيز، 1146، والبيان للأنباري،74/2، وتفسير الرازي،182/20، والبحر المحيط.39/6.
[6] ينظر البيان،74/2.

الأوّل منهما : أنّ [مَسْتُورًا] بمعنى مستورا به، على حذف العائد، ونسب أبو حيّان هذا الرأي إلى المبرد[1].

والثاني: أنّه على جهة المبالغة، لكنهما أي ابن عطية وأبا حيان، اعترضا على هذا القول وردّا عليه بأن المبالغة إنما تكون باسم الفاعل ومن اللفظ الأول ، فلو قال: حجاباً حاجباً لكان التنظير صحيحاً [2].

والقول بأنّ" مفعول" قد يأتي على النسب، قد قيل به أيضا في[مَسْحُورًا] ،وذلك بدءا بالزجّاج الذي ذكر قولين:

الأوّل - أنّ [مَسْحُورًا] على النسب ،أي أنّه ذو سَحْر،والسَّحْر **الرئة،** أي إن تتبعون إلا من له سَحْر ، رجلا مثلكم يأكل الطعام.

و الثاني:أنّه بمعنى "مفعول" أي قد سُحر وأُزيل عن حدّ الاستواء[3].

وذهب أبو حيّان هذا المذهب في [مَسْحُورًا] [4].

وأورد ابن عطية ثلاثة آراء في [مَسْحُورًا] [5]:

[1] ينظر البحر،39/6.
[2] ينظر المحرر الوجيز،1146، والبحر المحيط.39/6.
[3] معاني القرآن وإعرابه،199/3.
[4] ينظر البحر،40/6،41.
[5] ينظر المحرر الوجيز،1170.

الأوّل: أنّه مفعول على بابه ، أي إنك قد سحرت ، فكلامك مختل.

والثاني: أنه بمعنى ساحر كما قالوا: مشؤوم وميمون.

والثالث: أنّه على النسب، أي ذا سحر ملكته وعلمته ، فأنت تأتي بهذه الغرائب لذلك.
وقد نسب هذا الرأي الأخير إلى القاضي أبي محمد.

ووجّه الرازي والقرطبي [مَسْحُورًا] إلى أنّه بمعنى ساحر، ونسبا هذا الرأي إلى الفرّاء وأبي عبيدة، أو أنه بمعنى: مخدوع أو مخبول.[1] وزاد الرازي رأي الطبري القائل بأنه بمعنى: أعطيت علم السحر[2].

أمّا من غير هؤلاء الدارسين فنجد ابن السكيت ـ نقلا عن السيوطي ـ الذي أشار إلى مجيء" مفعول" بمعنى فاعل ، ومثّل لذلك بقول العرب: عيش مغبون، أي غابن[3].

[1] ينظر تفسير الرازي، 59/21، وتفسير القرطبي، 336/10.دار إحياء التراث العربي.
[2] ينظر تفسير الرازي ،59/21.
[3] ينظر المزهر،335/2.

كما أشرت في توطئة هذا الباب فإني قد خصصت هذا الفصل من باب المشتقات لاسم المفعول واسم التفضيل وصيغ المبالغة؛ لأنه قد كان لها حظ من البحث والنقاش في الدراسات القرآنية. فأما اسم المفعول فتركزت النقاشات حول أبنيته التي خرجت عن وزنه القياسي في القرآن الكريم. وأما اسم التفضيل فتركز النقاش فيه حول شروط بناء أفعل التفضيل، وهل ما جاء في القرآن منه يتفق مع الشروط التي وضعها النحاة؟ واستدعت صيغ المبالغة الواردة في القرآن أن يجمع نقاش العلماء والباحثين بين البحث في الأبنية الذي تجيء عليها المبالغة،وبين الشروط التي يجب أن تتوفر في الفعل الذي يصاغ منه بناء المبالغة.

وبما أن كل عنصر من هذه العناصرالتي ذكرتها يتطلب بحثا مستقلا، فقد قسمت هذا الفصل ثلاثة أقسام أو عناوين: الأول: اسم المفعول ، والثاني : اسم التفضيل ، والثالث صيغ المبالغة.

1- اسم المفعول

قبل الخوض في موضوع البحث لابد من التعرف على بعض أقوال النحاة في تعريفهم لاسم المفعول، وآرائهم في أوزانه.

يقول صاحب التعريفات:« اسم المفعول: ما اشتق من يُفْعَل لمن وقع عليه الفعل» [1].
ويعرفه ابن الحاجب بقوله:« هو ما وقع عليه الفعل» [2].

[1] التعريفات،51.
[2] شرح الرضي على الشافية - 2 / 143

أما أوزانه ، فقد ذكر له ابن الحاجب إضافة إلى الوزن القياسي أي " مفعول" جملة من الأوزان، وهي "فاعل" و"فَعِيل" و"فِعْل" نحو:"ذِبْح" بمعنى مذبوح،و"فَعَل"نحو:"نَفَض" بمعنى منفوض، و"فُعْلَة" كـ"السّبُـبَـة والضُحْكَة"،و"فُعَال" نحو:"حُطام وفُتَات"، والمصدر بمعنى مفعول نحوخلق بمعنى مخلوق[1].

أمّا ابن مالك فقد ذكر في اللّامية ثلاثة أوزان لاسم المفعول إضافة إلى الوزن القياسي، وهي:"فَـعِيل"و" فَـعَل" و"فِـعْل"، ونبّه بحرق في شرحه على وزنين آخرين هما:"فُعْلَة" والمصدر[2].

فإذا كان هذا خلاف الصرفيين حول أوزان اسم المفعول، بمنأى عن النصوص القرآنية، فما هو رأي الدارسين للقرآن الكريم في أبنيته التي وردت في آيات القرآن الحكيم والمعاني التي أدتها هذه الأبنية؟

وللإجابة على هذا السؤال نعرض فيما يأتي الأوزان التي استوقفت الدارسين، وأهم الآراء التي أسهموا بها في إثراء هذا الباب من أبواب الصرف ناحين المنحى نفسه الذي رأيناه في اسم الفاعل، وهوالجمع بين الصيغة التي جاء عليه اسم المفعول ودلالتها، كمجيء "فعيل" بمعنى "مفعول" ومجيء" فعيل" بمعنى "مُفعَل" وغير ذلك من الأبنية.

-(فعيل) بمعنى (مفعول)

[1] ينظر م ن– 162/1 و 2 /87 ،120 ،347.
[2] ينظر لامية الأفعال بشرح بحرق ،140 - 142.

زخر القرآن الكريم بالألفاظ التي جاءت على " فعيل" وهي بمعنى" مفعول" كما قال بذلك العديد من الدارسين نحو:[فَتِيلًا] و[سَعِيرًا] و[الْحَمِيم] و[الْحَصِيدِ] و[جَنِيًّا] من قوله تعالى:[وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا] [1] وقوله: [وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا] [2] وقوله: [يُصَبُّ مِنْ فَوْق رُءُوسِهِمُ الْحَمِيم] [3] وقوله:[وَحَبَّ الْحَصِيدِ] [4] وقوله:[رُطَبًا جَنِيًّا][5].

قال الأخفش في [سَعِيرًا]:« فهذا مثل "دهين" و"صريع"؛ لأنّك تقول: سُعِرت فهي مسعورة» [6].

وقال الفرّاء في[جَنِيًّا] : « الجنيّ والمَجْنِيّ واحد هو مفعول به» [7].

غير أن الألفاظ التي استوقفت الدارسين،وهي من هذا القبيل أي" فعيل" بمعنى" مفعول"، واسترعت مزيدا من اهتمامهم ـ هي تلك التي جاءت بالتاء،أي على وزن" فعيلة".

نحو:[النَّطِيحَةُ] [8] و[رَهِينَةٌ] من قوله تعالى: [كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ] [9].

وقد حاول كلّ دارس أن يجيب على السؤال الذي طرحه الطبري في تفسيره لـ [النَّطِيحَةُ] وهو:« كيف أثبتت"الهاء" هاء التأنيث فيها، وأنت تعلم أن العرب لا تكاد

[1] النساء،49، والإسراء،71.
[2] النساء ،10.
[3] الحج ،19.
[4] ق ، 9.
[5] مريم،25.
[6] معاني الأخفش،376.
[7] معاني الفرّاء،84/2.
[8] المائدة،3.
[9] المدثر،38.

تثبت"الهاء" في نظائرها إذا صرفوها صرف[النَّطِيحَةُ] من"مفعول" إلى"فعيل" » [1]؟

؟[1]

فأمّا الأخفش فقال:« [وَالنَّطِيحَةُ] فيها الهاء؛ لأنها جعلت كالاسم مثل" أكيلة الأسد". وإنّما تقول:" هي أكيل" و" هي نطيح"؛ لأن كل ما فيه " مفعولة" فـ" الفعيل" فيه بغير الهاء، نحو " القتيل" و"الصريع" إذا عنيت المرأة» [2].

و فسّرالفرّاء[النَّطِيحَةُ] بأنّها ما نُطِحت حتى تموت[3].

أي إنّه لم يفرّق بين ما جاء بالهاء وما جاء بغير هاء، فكلاهما بمعنى مفعول.

وقد نسب كلّ من الطبري والنحاس إلى الفرّاء تعليلا لهذا التوجيه الذي ذهب إليه في[النَّطِيحَةُ]، وهو أنّ الهاء إنّما أثبتت في"فعيلة" بمعنى "مفعولة"؛ لأنّه لم يتقدّمها اسم، وكذا يقال: "خضيبة" فإن ذكرت الموصوف المؤنث قلت:رأيت كفا خضيبا[4].

وذكرا أي الطبري والنحاس، إلى جانب هذا التوجيه المنسوب إلى الفراء، توجيهين آخرين، تمثّلا في رأي البصريين القائل بأنّ[النَّطِيحَةُ] جعلت كالاسم مثل "الذبيحة"، والرأي القائل: إنها بمعنى ناطحة[5].

[1] تفسير الطبري، 499/9.
[2] معاني الأخفش، 386.
[3] ينظرمعاني الفراء،207/1.
[4] ينظر تفسير الطبري ، 9 / 499، مؤسسة الرسالة، وإعراب القرآن للنحاس،223.

[5] ينظر تفسير الطبري، 499/9، وإعراب القرآن للنحاس،223.

ووجّه الزجّاج [النَّطِيحَةُ] توجيهين، فإمّا أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول؛ لأنّه قال :« هي التي تنطِح أو تُنطح فتموت» [1].

ومعنى قول الزجاج أنه لا يرى شيئا في لحاق التاء بالنطيحة وهي بمعنى مفعول.

وذهب ابن عطية والقرطبي،في توجيههما للنطيحة مذهب الزجاج، أي إلى كونها بمعنى فاعل، أو بمعنى مفعول، إلاّ أنهما وقفا عند التوجيه الثاني وعلّلا لحاق التاء بالنطيحة، بالتعليل نفسه الذي نسبه الطبري والنحاس إلى الفرّاء[2].

أمّا الزمخشري وأبو حيّان فقد ذهبا في توجيههما الأول لـ [النَّطِيحَةُ] مذهب الأخفش[3]. وأما التوجيه الثاني فذهبا فيه إلى أنّ [النَّطِيحَةُ] "فعيلة" بمعنى المفعول ، لكنّهما جعلا الهاء للمبالغة[4] .

أما الرازي فقد تجاهل تماما الفرق بين [النَّطِيحَةُ] وبين الألفاظ التي قبلها في الآية من حيث لحاق التاء بها جميعا، وفسّر ذلك بأنها صفات لموصوف مؤنث.

وفي ذلك يقول:« [النَّطِيحَةُ]، وهي المنطوحة إلى أن ماتت... وأعلم أن دخول الهاء في هذه الكلمات الأربع ، أعني : [الْمُنْخَنِقَةُ] و[الْمَوْقُوذَةُ] و[الْمُتَرَدِّيَةُ] و [النَّطِيحَةُ]، إنما كان لأنّها صفات لموصوف مؤنث وهو الشاة، كأنه قيل: حرمت عليكم الشاة المنخنقة والموقوذة، وخُصّت الشاة لأنها من أعم ما يأكله الناس » [5].

[1] ينظر معاني الزجاج،117/2.
[2] ينظر المحرر الوجيز،511، وتفسير القرطبي،49/6، دار إحياء التراث.
[3] ينظرالكشاف، 279/3، والبحر426/3.
[4] ينظر الكشاف، 279/3، والبحر المحيط،284/1.
[5] تفسير الرازي،112/11.

إذن فقد عمّم الرازي حكم لحاق الهاء على جميع هذه الألفاظ دون تمييز بين التي تكون التاء فيها لازمة، وبين التي لا يجوز لحاق التاء بها قياسا على كلام العرب.

لكنه استدرك بعد ذلك، وأخرج [النَّطِيحَةُ] من المجموعة، وذهب فيها مذهب الفرّاء، أي إنّه علّل لحاق التاء بعدم ذكر الموصوف [1].

وإذا انتقلنا إلى اللفظة الثانية، أي [رَهِينَةٌ] من قوله تعالى: [كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ] لاحظنا أيضا تعدد التوجيهات.

فقد قال النحاس في[رَهِينَةٌ] أنّه محمول على المعنى، ولو كان على اللفظ كان "رهين"[2].

والحقيقة أنّ هذا التوجيه فيه غموض؛ لأنّه لم يحدد لا المعنى ولا اللفظ اللذين قصدهما.

لكنّني أقول لعلّ النحاس قصد ما ذهب إليه الزمخشري عندما قال: « وليست [رَهِينَةٌ] تأنيث [رَهِينٌ] في قوله تعالى: [كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ] [3] لتأنيث النفس؛لأنه لو قصدت الصفة لقيل رهين؛ لأن "فعيلا" بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر

[1] ت ينظرتفسير الرازي،112/11.
[2] ينظرإعراب القرآن،1224.
[3]الطور،21.

والمؤنث.وإنما هو اسم بمعنى الرهن كالشتيمة بمعنى الشتم، كأنه قيل: كل نفس بما كسبت رهن، ومنه بيت الحماسة[1]:

أَبَعْدَ الَّذي بِالنَّعْفِ نَعْفِ كُوَيكِبٍ رَهِينَةِ رَمْس ذِي تُرَابٍ وَجَنْدَل

ِ كأنه قال رهن رمس.

والمعنى: كل نفس رهن بكسبها عند الله» [2].

فالزمخشري ـ كما هو ظاهر من كلامه ـ حمل[رَهِينَةٌ] على المعنى ولم يحمله على اللفظ، أي حمله على أنّه اسم بمعنى المصدر، ولم يحمله على أنه صفة للنفس؛ لأن فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث.

وتبع الزمخشري في رأيه هذا كلّ من الرازي والقرطبي[3].

أمّا أبو حيّان فعارض الزمخشري وعدّ [رَهِينَةٌ] ممّا دخلت فيه التاء وهو بمعنى مفعول كالنطيحة . وقد استدل على صحة رأيه بالآية نفسها التي ذكرها الزمخشري فقال:« ويدل على ذلك أنّه لما كان خبرا عن المذكر كان بغير هاء ، قال تعالى :[كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ] فأنت ترى حيث كان خبراً عن المذكر أتى بغير تاء ، وحيث كان خبراً عن المؤنث أتى بالتاء ، كما في هذه الآية» [4].

وكذلك ردّ أبو حيان الدليل الثاني الذي ذكره الزمخشري وهو البيت الشعري، فقال :« فأما الذي في البيت فأنث على معنى النفس» [5].

[1] هو لعبد الرحمن بن زيد العذري ، ينظر تفسير القرطبي،دار إحياء التراث العربي ، 19 / 86 الهامش رقم:1

[2] الكشاف،493/4.

[3] ينظر تفسير الرازي، 195/30 وتفسير القرطبي،دار إحياء التراث العربي ،86/19 ،.

[4] البحر،371/8.

[5] م ن، 371/8.

وهذا الموقف أو الرأي من أبي حيان تجاه رأي الزمخشري، ينبىء عن تراجعه عن الرأي الأول الذي قال به في "نطيحة".

وبالإضافة إلى هذه التوجيهات نجد الأصفهاني يذكر توجيها آخر، لـ[رَهِينَةٌ] وهو أنّه "فعيل" بمعنى فاعل ، ومعناه :ثابتة مقيمة[1].

وهذا التوجيه إنّما هو محاولة من الأصفهاني لتفسيرلحاق التاء بـ[رَهِينَةٌ]؛لأنّ "فعيلا" بمعنى فاعل تلحقه تاء التأنيث.

في حين ذكر ابن عطية أنّ الهاء في[رَهِينَةٌ] للمبالغة[2].

وقد أورد صاحب اللسان هذا الرأي أيضا، وذلك في تفسيره لحديث الرسول ـ صلى الله عليه وسلّم ـ الذي قال فيه: «كلُّ غلام رَهينة بعقيقته» [3]. فقال:

«الرَّهينة الرَّهْنُ والهاء للمبالغة كالشَّتيمة والشَّتْم ثم استعملا في معنى المَرْهون فقيل هو رَهْن بكذا ورَهِينة بكذا» [4].

إلاّ أنّ الملاحظ أنّ هناك فرقا بين أن تكون "فعيلة" بالتاء، وصفا للمؤنث، كما في الآية، وأن تكون وصفا للمذكر كما في الحديث. ويبدو لي أنّ الأخيرة هي التي يصلح

[1] ينظر غريب القرآن،210.
[2] ينظر المحرر الوجيز،1920.
[3] ينظر مسند الإمام أحمد،(باب: من حديث سمرة بن جندب) 55/41.
[4] ينظر لسان العرب، (مادة رهن)،188/13.

أن يقال فيها أنّ الهاء للمبالغة، كما قال بذلك ابن منظور،لأنّها في هذه الحال يمكن أن تقاس على الهاء التي تلحق اسم الفاعل المذكّرنحو:راوية.

- (فعيل) بمعنى (مُفعَل)

من الأبنية التي جاءت قليلة في القرآن الكريم بناء " فعيل" بمعنى " مُفْعَل"، وتمثّل في لفظ[الْحَكِيمِ] الذي جاء وصفا للقرآن بأسمائه المختلفة، نحو قوله تعالى:
[وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ] [1] وقوله: [الْكِتَابِ الْحَكِيمِ] [2] وقوله:[وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ] [3] ،ولفظ[عَتِيدٌ] في قوله تعالى: [هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ] [4].

فبالنسبة لـ [عَتِيدٌ] فقد قال جلّ الدارسين أنّه" فعيل" بمعنى " مُفعَل" ؛ إذ فسّروا[عَتِيدٌ] بأنّه بمعنى " مُعَدّ" من أعْتَدْتُه[5].

و ذكرصاحب اللسان أن تاء "أعْتَدْتُه" بدل من دال "أعْدَدْتُه" يقال أعْتَدْتُ الشيءَ وأعْدَدْتُه فهو مُعْتَدٌ وعَتِيدٌ[6].

[1] آل عمران، 58.
[2] يونس،1،ولقمان، 2.
[3] يس،1.
[4] ق، 23.
[5] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ، 22 / 353، وإعراب القرآن للنحاس، والمحرر الوجيز،896.، والكشاف،294/4، وتفسير الرازي،151/28 وتفسير القرطبي،دار إحياء التراث العربي ،16/17، و البحر125/8.
[6] ينظر اللسان (مادة: عدد)،275/3.

في حين تراوحت توجيهات العلماء الصرفية لـ [الْحَكِيمِ] في المواضع السابقة،بين قولهم بأنّه بمعنى" المُحكَم" أي اسم مفعول من أحكم، استنادا إلى قوله تعالى: [كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ] [1]، وبين توجيهات أخرى سنذكرها لاحقا.

فأمّا التوجيه الأوّل أي إنّه " فعيل" بمعنى مُفْعلاً، فقد قال به كلّ من الطبري والزجّاج والنحاس وابن عطية والرازي والعكبري والقرطبي وأبي حيّان[2]. وإن كان تفسيرهم لإحكام القرآن قد اختلف بعض الشيء،كقول الطبري بأنّه ،أي القرآن أُحكم بما فيه من أحكام وحجج[3]، وقول الزجاج بأنه أُحكم بالأمر والنهي[4] ،ونحو ذلك من التفسيرات[5] .

وعلّل الرازي مجيء "فعيل" بمعنى " مُفْعَل" استنادا إلى مقولة الأزهري ، بأنّ "حكم" يجري مجرى "أحكم" في المعنى ، فرُدّ إلى الأصل: وهو شائع في اللغة. [6]

وإلى هذا التعليل ذهب أيضا أبو حيّان واستشهد على ذلك بقولهم: أعقدت العسل فهو مُعْقَد وعقيد ، وأحبست فرساً في سبيل الله فهو مُحْبَس وحبيس، إلاّ أنّه اعتبر ذلك قليلا في لغة العرب[7] .

أمّا النحاس فقد اكتفى بالقول في تعليله لمجيء "فعيل" بمعنى " مُفْعَل" ، أنّ هذا يكون من متصرفات " فعيل" الذي يأتي بمعنى الجمع وبمعنى "مُفعَل"، وبمعنى "مفعول"،مثل قتيل بمعنى مقتول، وبمعنى "فاعل" مثل قدير بمعنى قادر[1].

---

[1] هود،1.
[2] ينظر تفسير الطبري،490/20 ، معاني الزجاج،209/4. وإعراب القرآن،813. والمحرر الوجيز،309، و تفسيرالرازي، 70/8، تفسير القرطبي،5/15 ، والبحر 499/2.
[3] تفسير الطبري،490/20.
[4] معاني الزجاج،209/4.
[5] ينظرإعراب القرآن،813. الرازي،70/8، وتفسير القرطبي،دار إحياء التراث العربي ،5/15، البحر ، 499/2.
[6] ينظر تفسيرالرازي، 70/8.
[7] ينظرالبحر ،499/2.

أمّا الوجوه الأخرى التي وُجّه إليها [الْحَكِيمِ] في المواضع السابقة، فسأذكرها على التوالي:

1 ـ القول بأنّه على النسب أي ذو حكمة في تأليفه ونظمه، أو ذو حكمة في الفصل بين الحق والباطل. وقد قال بذلك الطبري والزجاج والنحاس وابن عطيّة والرازي وأبو حيّان[2].

2- أن يكون [الْحَكِيمِ] بمعنى" الحاكم " أي اسم فاعل، كالقدير بمعنى القادر،ذكر ذلك الرازي والعكبري وأبو حيّان، إلاّ أنّ الأخير قال بأنه اسم فاعل جاء بصيغة المبالغة[3].

3 ـ أنّ القرآن إنّما قيل عنه[الْحَكِيمِ] ؛ لأنّه وُصِف بصفة من هو سببه وهو الله سبحانه وتعالى ،وقال بذلك الزمخشري و أبو حيّان[4].

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الرأي الغالب في توجيه" عتيد" و"حكيم" ـ الذي هو وصف للقرآن ـ أنهما" فعيل" بمعنى" مُفعَل".

- (فَعُول) بمعنى (مفعول)

[1] ينظرإعراب القرآن،1021.

[2] مؤسسة الرسالة، 6 / 467، ومعاني الزجاج،355/1، و معاني النحاس، دار الحديث،142/1، و ينظر تفسير الطبري، المحرر الوجيز،896، وتفسير الرازي،70/8، والبحر 499/2

[3] ينظرالإملاء،280،المكتبة العصرية ، وتفسير الرازي،70/8 والبحر،499/2.

[4] ينظر الكشاف، 280/1، والبحر499/2

وقف دارسو القرآن الكريم في تفسيرهم لقوله تعالى:[وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ] [1] ـ عند لفظ [رَكُوبُهُمْ] الذي اختلفت فيه القراءات، فقرأ الجمهور [رَكُوبُهُمْ] بفتح الراء، وقرأ الحسن والأعمش [رُكُوبُهُمْ] بضم الراء ، وقرأ أبي بن كعب وعائشة « رَكُوبَتُهُمْ » [2]. وقد قال جلّهم عن قراءة الجمهور أنّها "فَعُول" بمعنى" مفعول". إلاّ أنّهم ناقشوا مسألة مجيء "فَعُول" بمعنى " مفعول" بغير هاء.

فأمّا الأخفش فقد استدل على أنّ[رَكُوبُهُمْ] بمعنى " مركوبهم" بقولهم: هذه دابة ركوب[3]. وكذلك فعل الطبري حيث استشهد بالقول نفسه[4]. وذكر الزمخشري والقرطبي في هذا السياق قولهم: ناقة حلوب، وحلوبة[5].

في حين استدل الفراء والزجاج على أنّ[رَكُوبُهُمْ] بمعنى: ما يَرْكَبُون، بالقراءة المنسوبة إلى عائشةـ رضي الله عنها ـ « رَكُوبَتُهُمْ » بإثبات الهاء.[6]

وكأن الفرّاء ومن بعده الزجاج يريدان بهذا أن يلفتا الانتباه إلى أنّ العرب تلحق الهاء بـ " فعول" الذي يكون بمعنى مفعول، وهو رأي الكوفيين[7].

وقد علّل الكوفيون قول العرب" فعول" بمعنى مفعول، بالهاء، بأنّهم أرادوا أن يفرّقوا بين ما كان بمعنى فاعل وبين ما كان بمعنى مفعول، فحذفوا الهاء مما كان بمعنى الفاعل نحو: امرأة صبور، أي صابرة، وأثبتوها فيما كان بمعنى المفعول،نحو: شاة حلوبة وناقة ركوبة.أي محلوبة ومركوبة[8]

لكنّ ابن الأنباري ردّ على الكوفيين حجّتهم في إثبات الهاء في "فعول" بمعنى مفعول، أي قولهم: حتى يفرّق بينه وبين "فعول" بمعنى فاعل، فقال: «

[1] يس،72.
[2] المحرر الوجيز،1570.
[3] ينظر معاني الأخفش،566.
[4] ينظر تفسير الطبري مؤسسة الرسالة ،551/20.
[5] ينظر الكشاف،23/4، و تفسير القرطبي،دار إحياء التراث العربي ،55/15.
[6] ينظرمعاني الفراء، 265/2،و معاني الزجاج،222/4.
[7] ينظرمعاني النحاس،239/2 و البيان،251/2.
[8] ينظر إعراب القرآن للنحاس،829.، و البيان،251/2.

لوكان كما زعموا لما جاز أن يُقرأ: [فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ] بغير تاء؛لأنّ[رَكُوبُهُمْ] فيها بمعنى مفعول، فلمّا جاز، دلّ على أنّ هذا التعليل ليس عليه تعويل » [1].

وبالمقابل نجد النحاس يحتجّ للكوفيين بما رواه الجرمي عن أبي عبيدة أنّ "الركوبة" تكون للواحدة والجماعة، و"الركوب" لا يكون إلا للجماعة. وعلى هذا تكون قراءة الجمهور[رَكُوبُهُمْ] بغير تاء، على تذكير الجمع[2].

إلاّ أنّنا نجد الزمخشري ينقل رأيا مناقضا لهذا، وهو القائل بأنّ "الركوبة" بالتاء هي التي تكون للجمع[3].

لكنّ أبا حيّان فنّد هذا الرأي، واحتجّ لذلك بأنّ أهل اللغة لم يعدّوا "فعولة" بفتح الفاء، في أبنية جمع التكسير، ولا في أبنية أسماء الجموع ،لذلك فالمرجّح أن تكون اسما مفردا ، بمعنى:مركوبتهم، كالحلوبة بمعنى المحلوبة .

ومجيء" فعول" بمعنى مفعول، بالهاء هو القياس في رأي أبي حيّان ، وكذلك ابن عطية ؛ لأنّ ما جاء على" فعول" بغير هاء، وهو بمعنى مفعول، قليل في كلام العرب، نحو:الرَّكُوب والحَلُوب والقَدُوع[4]، ومن ثمّ فهو شاذ عن القياس[5].

فأمّا التوجيه الثاني لقراءة الجمهور[رَكُوبُهُمْ] بغير تاء، فهو قولهم بأن الهاء حذفت على النسب، وهو قول البصريين، وقد أشار إليه النحاس والعكبري[6].

ووجّه العكبري قراءة [رُكُوبُهُمْ] بضم الراء، إلى أنّها أيضا على النسب أو بمعنى مفعول[1].

---

[1] البيان،251/2.
[2] ينظرإعراب القرآن للنحاس،829.
[3] ينظر الكشاف،23/4.
[4] القدوع هوالفَحْل الذي يضرب أنفه بالرمح أو غيره. ينظر اللسان،260/8(مادة: قدع).
[5] ينظرالمحرر الوجيز،1570،والبحر المحيط،
[6] ينظرإعراب القرآن للنحاس،829،والإملاء،المكتبة العصرية ،447.

وما يمكن استخلاصه من هذه الآراء في[رَكُوبُهُمْ] أنها بمعنى "مركوبهم" عند جلّ الدارسين، وهذا دليل على إجازهم مجيء " فعول" بمعنى مفعول بغير هاء.

- (فاعل) بمعنى (مفعول)

من الآيات التي جاء فيها بناء" فاعل" بمعنى مفعول، حسب رأي بعض النحاة،قوله تعالى:[لَّا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ] [2] وقوله: [خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ] [3] وقوله: [فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ] [4] وقوله:[بَلَدًا آمِنًا] [5].

ذهب الفرّاء في تفسيره لـ [عَاصِمَ] من الآية السابقة إلى أنه بمعنى: معصوم، وأكّد على مجيء "فاعل" بمعنى مفعول، فقال:« ولا تنكرن أن يخرج المفعول على" فاعل"، ألا ترى قوله: [خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ] فمعناه ـ والله أعلم ـ: مدفوق، وقوله:[فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ] معناها :مرضيّة، وقال الشاعر[6]:

دَع المَكارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها واقْعُدْ فإنَّك أنتَ الطَّاعِمُ الكاسي

معناه المكسوّ» [7]

وذكرالفرّاء في موضع آخر أنّ هذه لغة أهل الحجاز، أي أن يجعلوا المفعول فاعلا، إذا كان في مذهب نعت،نحو قولهم:هذا سرّ كاتم، وهمّ ناصب، وليل نائم، وعيشة راضية[1].

---

[1] ينظرالإملاء،447.
[2] هود، 43.
[3] الطارق،6.
[4] الحاقة،21، والقارعة،7.
[5] البقرة،126.
[6] البيت للحطيئة، ينظر اللسان،108/10،(مادة: كسا).
[7] معاني الفراء،334/1.

وذهب الطبري مذهب الفرّاء في اعتبار هذه اللغة لغة أهل الحجاز،أي إخراج "فاعل بمعنى مفعول إذا كان في مذهب النعت[2]. لذلك نجده لم يذهب في[عَاصِمَ] إلى أنّه مفعول[3].

كما قال ابن الأنباري بقول الفرّاء بأنّ هذا ممّا جاء على وزن "فاعل"،وهو بمعنى مفعول، ونظائره كثير- كما قال -[4].

أمّا الرأي الثاني في هذه الألفاظ فهو الذي قال به الأخفش في تفسيره لقوله تعالى:[لّا عَاصِمَ] إذ جعله على النسبة الدالة على المفعول. وعبّر عن ذلك بقوله: «ويجوزأن يكون على "لا ذا عصمة" أي معصوم» [5] .

وذهب النحاس مذهب الأخفش في أنّ هذه الألفاظ على النسب ، وردّ الرأي القائل بأنّ " فاعل" يأتي بمعنى مفعول ، وهو المنسوب إلى الكسائي والفرّاء، ووصفه بالبطلان والشذوذ عن القياس، وحجته في ذلك قوله:« ولو جاز هذا لجاز ضارب بمعنى مضروب، والقول عند البصريين أنّه على النسب» [6].

لكنّ هذ التعصّب الذي أبداه النحاس لرأي البصريين القائل بأنّ "فاعل" لا يكون بمعنى مفعول، لم يمنعه من الجمع بين الرأيين في موضع آخر. قال في إعرابه لقوله تعالى:[لّا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ]: « [إلاَّ مَن رَّحِمَ] في موضع نصب

[1] ينظر م ن،143/3.
[2] ينظر تفسير الطبري،354/24.. مؤسسة الرسالة.
[3] ينظر م ن، 15 / 332.
[4] ينظرالبيان،448/2.
[5] معاني الأخفش،487.
[6] إعراب القرآن للنحاس،1304.

استثناء ليس من الأوّل، ويجوزأن تكون في موضع رفع على أنّ عاصما بمعنى معصوم، مثل [مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ] » [1].

أمّا الزجاج فوقف بين مذهب سيبويه وأصحابه القائل بأنّ هذه الألفاظ على النسب نحو:[مَاءٍ دَافِقٍ] أي ذي اندفاق[2]، وبين الرأي القائل بأنّها بمعنى مفعول. وقد رجّح هذا الرأي الأخير عند تفسيره لقوله تعالى: [عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ] فقال: « وهو يعود إلى هذا[يقصد مرضيّة] في التفسير» [3] . وهذا يعني أنّ رأي الزجاج كان يتبع ما يؤول إليه التفسير في مثل هذه الألفاظ.

أمّا غير هؤلاء من الدارسين فقد جمعوا بين الآراء المختلفة.

فقد ذكر صاحب الكشّاف رأيين في [مَاءٍ دَافِقٍ]، وهما: النسبة إلى الدفق، أو الإسناد المجازي[4].

وفي الآية نفسها ذكر ابن عطية ثلاثة آراء :رأي الكوفيين ورأي البصريين، والرأي الثالث: أن يكون [دَافِقٍ] على بابه أي بمعنى فاعل. وعلّل ذلك بقوله: « ويصح أن يكون الماء دافقاً ، لأنّ بعضه يدفع بعضاً ، فمنه "دافق" و"مدفوق"» [5].

وذهب الرازي مذهب ابن عطية في هذه الآراء الثلاثة،وزاد عليها القول بالإسناد المجازي [6].

[1] إعراب القرآن،419.
[2] ينظر معاني الزجاج،239/5.
[3] م ن، 271/5.
[4] ينظر الكشاف،552/4.
[5] المحرر الوجيز،1967.
[6] ينظرتفسير الرازي 128/31.

وزاد العكبري على رأيي الفريقين أي البصريين والكوفيين ،أن يكون [دَافِقٍ] على المعنى؛ لأن اندفق بمعنى نزل[1]. وأضاف في [عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ] أنّه قد يكون على بابه، أي بمعنى فاعل ويكون على المجاز[2].

وكذلك قال أبو حيّان بالرأيين الأوّلين، وعبّر عن الثالث بأنّه على الاتّساع في اللغة، وذلك في تفسيره لقوله تعالى:[بَلَدًا آمِنًا] [3] فقال:« أو على الاتساع لما كان يقع فيه الأمن جعله آمناً كقولهم : نهارك صائم وليلك قائم» [4].

وخلاصة القول في هذا أن مجيء "فاعل " بمعنى مفعول، من المسائل التي اختلف حولها الكوفيون والبصريون، لذلك جاءت آراء دارسي القرآن الكريم تنبىء عن هذا الخلاف.

- (فاعل) بمعنى (مُفعَّل)

من الأمثلة التي جاء فيها "فاعل" بمعنى مفعول، من غيرالثلاثي[سَائِبَةٍ]، في قوله تعالى:[مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ] [5] .

فقد أجمع الدارسون الذين تناولوا هذه الآية بالتفسير أنّ [سَائِبَةٍ] هنا بمعنى مُسيّبة، أي أنّ "فاعلا" جاء بمعنى مُفعّل.

[1] ينظرالإملاء،المكتبة العصرية ،536.
[2] ينظر م ن،513.
[3] البقرة، 126.
[4] البحر ، 554/1.
[5] المائدة، 103.

قال الفرّاء في تفسيره لـ [سَائِبَةٍ] :« إذا ولدت الناقة عشرة أبطن كلهن إناث سُيِّبَتْ فلم تُركب ولم يُجزّ لها وبر ولم يشرب لبنها إلا ولدها أو ضيف حتى تموت» [1].

وأكّد الطبري على أنّ السائبة هي التي سُيّبت بقوله:« وأخرجت"المُسَيَّبة" بلفظ"السائبة"، كما قيل:"عيشة راضية"، بمعنى: مرضية» [2].

واستشهد النحاس وابن عطية على أنّ "سائبة" بمعنى مسيّبة، بقول الرسول ـ صلى الله عليه وسلّم:« وهو أوّل من سَيّب السَّوائِب [3]» [4].

وإلى هذا النحو من التفسيرلـ [سَائِبَةٍ] ذهب الزمخشري والرازي والقرطبي وأبو حيّان[5].

وجعل الزمخشري[سَائِبَةٍ] من التسييب، كالبحيرة من التبحير الذي معناه شقّ أذن الناقة وتحريم الانتفاع بها، وكذلك التسييب هو تحريم الانتفاع بها[6].

وأمّا العكبري فوجّه[سَائِبَةٍ] توجيهين:

الأوّل: أنّها "فاعلة" من ساب يسيب إذا جرى، وهو مطاوع سيّبه فساب.

---

[1] معاني الفرّاء،219/1.
[2] تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،124/11.
[3] هو من قول الرسول ـ صلى الله عليه وسلّم ـ"وَلَقَدْ رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ وَرَأَيْتُ فِيهَا ابْنَ لُحَيٍّ وَهُوَ الَّذِي سَيَّبَ السَّوَائِبَ " ينظر الجامع الصحيح للإمام مسلم، دار الفكر بيروت لبنان،28/3.
[4] ينظرمعاني النحاس،310/1،دار الحديث، والمحرر الوجيز،587.
[5] ينظر الكشّاف،526/1. وتفسير الرازي،95/12.
[6] ينظر الكشّاف،526/1.

والثاني: أنها "فاعلة" بمعنى مفعولة: أي مُسيّبة.[1]

والملاحظ بالنسبة لبناء [سَائِبَةٍ] أنّ الدارسين لم يعدّدوا الآراء في توجيهه، وإنّما اكتفى أغلبهم بتوجيه واحد وهو كونه" فاعلا" بمعنى مُفعّل. وهذا خلافا لما مرّ بنا في الأبنية السابقة. فهل كان يجوز أن يقال إنّه على النسب كما قيل عن الكثير من الأبنية؟ خاصة وأنّ بعضهم[2] قد أبطل القول بأنّ "فاعلا" يأتي بمعنى مفعول.

ـ المصدر بمعنى مفعول

ذهب معظم الدارسين إلى أن المصدر قد يأتي بمعنى مفعول، كما يأتي المفعول بمعنى المصدر، وحجتهم في ذلك ما جاء في القرآن الكريم على هذا النحو .منه قوله تعالى:[بِدَمٍ كَذِبٍ] [3] وقوله: [هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ] [4] وغير ذلك من الآيات.

وقد عبّر الفرّاء عن رأيه في هذه المسألة عند تفسيره لقوله تعالى:[بِدَمٍ كَذِبٍ] فقال: «معناه مكذوب، والعرب تقول للكذب مكذوب، وللضعف مضعوف، وليس له عقد رأي ومعقود رأي» [5].

[1] ينظر الإملاء،المكتبة العصرية ،205.
[2] انظر رأي النحاس في العنوان السابق.
[3] يوسف،18
[4] لقمان،11.
[5] معاني الفراء، 351/1.

وما يلاحظ على قول الفرّاء أنّه على الرغم من أنّه أراد الاستشهاد على مجيء المصدر بمعنى مفعول إلاّ أنّ الأمثلة التي ساقها تدل على مجيء بناء "مفعول" بمعنى المصدر، وليس العكس.

ولعلّ الفرّاء قصد بذلك القياس، وهو ما عبّر عنه ابن عطيّة في الآية نفسها إذ قال: «كما قد جاء المعقول بدل العقل في قول الشاعر[1] :

حتى إذا لم يتركوا لعظامه ... لحماً ولا لفؤادِهِ معقولا

فكذلك يجيء التكذيب مكان المكذوب» [2].

وكذلك فسّرالأخفش والطبري [كَذِبٍ] في الآية بأنّه كُذِب فيه، أي مكذوب فيه[3].

وبهذا قال أيضا الزجاج والنحاس، أي إنّ[كَذِبٍ] بمعنى مكذوب فيه، إلاّ أنهما حملا مجيء المصدر في هذا الموضع على النسب، والتقدير: ذوكذب [4].

وما قيل في[كَذِبٍ] قيل أيضا في قوله تعالى:[هَذَا خَلْقُ اللَّهِ] فقد ذكر الطبري، والعكبري والقرطبي وأبو حيّان أنّ المقصود بالخلق، المخلوقات التي عدّدها الله وسبحانه وتعالى في الآية[5].

[1] نسب القرطبي هذا البيت إلى الراعي النميري، ينظر تفسير القرطبي،229/18. ،دار إحياء التراث العربي.
[2] المحرر الوجيز،983.
[3] ينظر معاني الأخفش، 498.، وتفسيرالطبري، مؤسسة الرسالة،11/15.
[4] ينظرمعاني الزجاج،77/3، ومعاني النحاس،533/1.
[5] ينظر تفسير الطبري، 133/20 ، والإملاء،المكتبة العصرية ،431، وتفسير القرطبي،دار إحياء التراث العربي ،58/14، والبحر180/7.

كما وقف بعض الدارسين عند ألفاظ أخرى نحو: [بَخْس] من قوله تعالى:[وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ] [1] و [وَعْدُهُ] من قوله:[إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا] [2] و[حِلًّا] من قوله: [كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ] [3] و[سَعْيَهُ] من قوله: [وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى] [4] ، فقال بأنّها بمعنى "مبخوس" و"موعود" و" محلّلات" و" مسعيّ"[5].

وقد ذكر الرضي أنّ المصادر كثيرا ما تجعل بمعنى المفعول، واستشهد بقول الشاعر[6]:

دارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَواكا أي: مَهْويك[7].

فالدارسون للقرآن إذًا ، قد أجمعوا على مجيء المصدر بمعنى مفعول، وإن كانت شواهدهم من ألفاظ القرآن مختلفة، وذلك لاختلاف التأويل.

- (فَعَل) و(فِعْل) و(فُعْلة) بمعنى مفعول

وبالإضافة إلى الأوزان السابقة، فقد جاء اسم المفعول في القرآن الكريم على وزن"فَعَل" نحو قوله تعالى:[سِنِينَ عَدَدًا] [8] ، وقوله:[وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا] [9] ،

[1] يوسف،20.
[2] مريم،61.
[3] آل عمران،93.
[4] النجم،40
[5] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،220/18،و11/15، و تفسير الرازي، 127/8،و15/29.
[6] ذكر سيبويه البيت ولم ينسبه إلى قائله، ينظر الكتاب،27/1.
[7] ينظر شرح شافية ابن الحاجب،347/2.
[8] الكهف،11.
[9] الجن ،28.

وعلى وزن" فِعْل" نحو قوله تعالى: [بِذِبْحٍ عَظِيمٍ] [1] وقوله:(وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا[2]) [3] ، ، وعلى وزن" فُعْلة" في نحو قوله تعالى: [إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَة [4]] [5].

فأمّا الوزن الأوّل أي "فَعَل" فقد قال بمجيئه بمعنى مفعول كل من الفرّاء والطبري والزمخشري وابن عطية والرازي، وذلك لأنهم فسّروا [عَدَدًا] في إحدى الآيتين السابقتين بأنّه بمعنى معدودة أو معدود[6].

إلاّ أن الرازي عدّ ذلك أي مجيء "عَدَد" بمعنى معدود،من باب تسمية المفعول بالمصدر. وهذا القول مجانب للصواب؛ لأنّ "عددا" ليس بمصدر، وإنّما هو اسم كما قال بذلك أصحاب المعاجم[7].

وقدأحصى ابن منظور ثلاثة مصادرلـ"عدّ" فلم يذكر معها" عددا" ، بل ذكر:عَدَّه يَعُدُّه عَدّاً وتَعْداداً وعَدَّةً[8].

وإضافة إلى ذلك فقد فرّق بين العدّ والعدد فقال:« يقال عددت الدراهم عدّا، وما عُدَّ فهو مَعْدود وعَدَد، كما يقال نفضت ثمر الشجر نَفْضاً والمَنْفُوضُ نَفَضٌ» [9].

[1] الصافات،107.
[2] مريم،23.
[3] تنظر قراءة" نسيا" في الباب الأول: المصادر المعتلة.
[4] البقرة،249.
[5] قرأ أبو عمرو ونافع وابن كثير [غُرْفَةً] بفتح الغين، وقرأ الباقون بضمها،.ينظرالمحرر الوجيز،225.
[6] معاني الفراء،60/2.،والمحرر الوجيز،1911.
[7] ينظر الصحاح في اللغة، مادة:(عدد)،505/2،تح:أحمد عبد الغفورعطار،دار العلم للملايين.بيروت،ط1990،4
[8] ينظرلسان العرب، (مادة عدد)،281/3.
[9] لسان العرب،المادة نفسها ،والصفحة نفسها.

إذن فـ"عَدَد" في دلالته على المعدود وليس على العدّ، :كـ"نَفَض" في دلالته على المنفوض لا على النَفْض.

وردّاً على المعربين الذين أعربوا[عَدَدًا] في سورة "الجن" أنّه منصوب على المصدر، قال ابن الأنباري: " ليس بمصدر؛ لأنه لو كان مصدرا لكان مُدغما"[1].

ولم يقع الخلاف بين الدارسين فيما جاء في القرآن الكريم على وزن **"فِعْل"** وهو بمعنى مفعول. فقد قالوا في "ذِبْح" بالكسر بأنّه بمعنى مذبوح أو كلّ شيء يُعدّ للذبح[2].

كما قال كثير منهم في (نَسْيًا) بالكسر، بأنه بمعنى مفعول، وهو الشيء المطروح والمتروك[3].

وأمّا وزن **"فُعْلة"** فقد كاد الدارسون يجمعون على أنه بمعنى مفعول، وإن اختلفت عباراتهم؛ إذ عبّر بعضهم عن [غُرْفَةً] بالضم،بأنّها بمعنى الماء المغترف أو المغروف ،كما قال بذلك الفرّاء، فيما نقل عنه الرازي، والزمخشري وابن عطية، والأصفهاني والقرطبي وغيرهم[4].

[1] ينظر البيان،392/2.

[2] مؤسسة الرسالة، 21 / 86، و إعراب القرآن،848، والكشّاف،10/3، ينظر معاني الفراء، 273/2،و تفسير الطبري، والمحرر الوجيز،1584.

[3] مؤسسة الرسالة، 171/18،والإملاء،المكتبة العصرية،361. ينظر معاني الفراء،83/2، و تفسير الطبري،

[4] ينظرتفسير الرازي،4/5 ،و الكشاف،226/1 ،و المحرر الوجيز،225، والغريب،362، والإملاء،المكتبة العصرية،98 ، وتفسير القرطبي،دار إحياء التراث العربي،253/3.

أمّا الطبري فعبّر عن [غُرْفَةً] بالضم بأنها الماء الذي يصير في كف المُغترف[1].

وقال النحاس بأنّ [غُرْفَةً] بالضم ، بمعنى مقدار ما يغرف.[2]

ا

وقال أبو حيّان بأنها أي [غُرْفَةً] بالضم ،ما تحمله اليد[3].

وقد جاء في القرآن الكريم ألفاظ أخرى على هذا الوزن أي" فُعْلة" نحو [مُضْغَةٍ] [4] ، و[خُطُوَاتِ] في قوله تعالى:[وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ] [5].

وحكي عن الفرّاء أنه قال في [خُطُوَاتِ] وهو جمع "خُطْوة"، أنّها بمعنى ما بين القدمين ، أو المكان المتخطّى ،كما يقال : حثوت حُثْوة ، والحُثْوة اسم لما تحثيت[6].

وكذلك قال ابن جني: « والخُطْوة ما بين القدمين» [7]. أي أنهما أي الفراء وابن جني جني عدا "الخطوة" مفعولا فيه.

وبهذه الأقوال المختلفة يتأكد لدينا مذهب دارسي القرآن في جواز مجيء اسم المفعول، على"فَعْل" و"فَعَل" و" فُعْلة"، بالإضافة إلى الأبنية السابقة التي مرت بنا في هذا المبحث.

[1] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة، 5 / 343.
[2] معاني النحاس،دار الحديث ،775/2.
[3] ينظر البحر المحيط،269/2.
[4] الحج،5، والمؤمنون، 14.
[5] البقرة،168.
[6] ينظر تفسير الرازي، 4/5.
[7] المحتسب،205/1

2 - اسم التفضيل

سنبدأ بحثنا في اسم التفضيل بالوقوف على التعريف الذي حدّده به ابن الحاجب والجرجاني فقالا بأنه « ما اشتق من فعل لموصوف بزيادةٍ على غيره » [1].

[1] ينظر شرح الرضي على الكافية،447/3.، والتعريفات للجرجاني،49.

وحدد ابن مالك شروط الفعل الذي يبنى منه اسم التفضيل بأنه يبنى مما يبنى منه فعل التعجب، وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه، فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثة أحرف، كدحرج واستخرج، ولا من فعل غير متصرف، كنعم وبئس، ولا من فعل لا يقبل المفاضلة، كمات وفنى، ولا من فعل ناقص، ككان وأخواتها، ولا من فعل منفى، نحو:" ما ضرب " ولا من فعل يأتي الوصف منه على "أفعل"، نحو " حمر، وعور " ولا من فعل مبنى للمفعول، نحو "جُنّ" [1].

وإذا كانت هذه هي الشروط التي حددها النحاة لبناء " أفعل" التفضيل، فما هي الشروط التي توصل إليها دارسو القرآن الكريم؟ وللإجابة على هذا السؤال نتناول فيما يأتي بعض الألفاظ القرآنية التي وقفوا عندها وبنوا عليها مناقشاتهم في هذا الباب أي "أفعل" التفضيل.

- (أفْعَلُ) من(أفْعَلَ)

ومن أمثلة ذلك [أحْصَى] من قوله تعالى: [أيُّ الْحِزْبَيْنِ أحْصَى لِمَا لَبِثُوا أمَدًا] [2]، و [أقْسَطُ] و[أقْوَمُ] من قوله تعالى: [ذَلِكُمْ أقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ] [3].

فأمّا الفراء فقد وقف عند [أحْصَى] وعدّه اسم تفضيل، لكن دون أن ينصّ على ذلك، وإنّما استُدل على رأيه هذا من جعله لـ [أحْصَى] بمعنى:" أصوب"، وبإعرابه لـ [أمَدًا] تفسيرا له أي تمييزا[4].

[1] ينظر شرح ابن عقيل ،174/2، 175.
[2] الكهف،12.
[3] البقرة،282.
[4] ينظر معاني الفراء،61/2.

وإذا كان الفراء قد أجاز ضمنا في هذا الموضع،صوغ اسم التفضيل مما زاد على الثلاثة ـ فإنه قد منع ذلك في موضع آخر؛لأنه قال:« والعرب إذا قالوا: هو أفعل منك قالوه في كل "فاعل" و"فعيل"، وما لا يزاد في فعله شيء على ثلاثة أحرف» [1].

ونقل عن الأخفش أيضا أنه قال بعدم جواز صوغ التعجب مما جاوز الثلاثة إلاّ بزيادة[2]. وقصد بـ" زيادة" أن يؤتى قبله بـ" أشد" أو ما شابهه.

وإذا رجعنا إلى رأي باقي دارسي القرآن الكريم في[أحْصَى] فإننا نجد الطبري والزجاج والنحاس قد ذهبوا فيه مذهب الفرّاء ، أي إنهم جعلوا[أحْصَى] اسما على وزن "أفعل" من غير أن يصرّحوا بأنّه اسم تفضيل، أو يناقشوا مجيئه من غير الثلاثي[3] .

ونجد الطبري في [أقْسَطُ] و[أقْوَمُ] يتعرض لتصريف اللفظين فيقول:« ويعني بقوله: [أقْسَطُ] ، أعدل عند الله. يقال منه:"أقسط الحاكم فهو يُقسط إقساطًا، وهو مُقسط، إذا عدل في حكمه وأصاب الحق فيه. فإذا جار قيل:"قَسَط فهو يَقْسِط قُسوطًا".
[وَأقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ] : يعني بذلك جل ثناؤه: وأصوب للشهادة.وأصله من قول القائل:"أقمتُ من عِوَجه"،إذا سويته فاستوى» [4] .

فالطبري، كما هو ملاحظ من قوله، أكّد أنّ [أقْسَطُ] من "أقْسَطْ" و [أقْوَمُ] من "أقام"، ومع ذلك لم يثر مسألة مجيء "أفعل" التفضيل من "أفعل" أي من غير الثلاثي المجرد.

وإذا كان هؤلاء السابقون من المشتغلين بالقرآن الكريم قد تجنّبوا الخوض في هذه الألفاظ التي صيغت من "أفْعَلَ" ، فإنّ الأمر بالنسبة لمن لحق بهم مختلف؛لأنّ الألفاظ السابقة استرعت اهتمامهم من حيث مجيئها على" أفعل" وهي من فعل غير ثلاثي، ومنهم :الزمخشري وابن عطية وابن الأنباري والرازي والعكبري وأبو حيان.

فأما ابن عطية وابن الأنباري، فكان لهما رأي واحد في هذه المسألة وهو القول بشذوذ أفعل التفضيل من الرباعي، لذلك رجّح كلّ منهما في [أحْصَى] أن يكون فعلا [5] .

---

[1] معاني الفراء،54/2.
[2] ينظر إعراب القرآن للنحاس،528.
[3] ينظرمعاني الزجاج،221/3، 222،و تفسير الطبري ، مؤسسة الرسالة،614/17 ، و إعراب القرآن،538.
[4] تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،77/6.
[5] ينظرالمحرر الوجيز،1179،و البيان،82/2،83.

ورجّح ابن عطية في[أقْسَطُ] أن يكون من "قسُط" بضم السين، كما تقول : " أكرم " من "كرُم"[1].

وإذا نظرنا فيما ذكره الزمخشري في هذا الموضوع ،وجدنا فيه اضطرابا ؛لأنّه نفى في تفسيره لـ[أحْصَى] أن يكون اسما، وعلّل ذلك بقوله:« فإن قلت : فما تقول فيمن جعله من أفعل التفضيل؟ قلت : ليس بالوجه السديد ، وذلك أن بناءه من غير الثلاثي المجرّد ليس بقياس . ونحو «أعدى من الجرب» ، و «أفلس من ابن المذلق» شاذ . والقياس على الشاذ في غير القرآن ممتنع ، فكيف به؟» [2]. في حين بدا رأيه في[أقْسَطُ] و [أقْوَمُ] مختلفا؛ لأنّه أجاز ـ على مذهب سيبويه[3] ـ أن يكونا مبنيين من أقسط وأقام، أوأن يكون [أقْسَطُ] من قاسط على طريقة النسب بمعنى ذي قسط ، و[أقْوَمُ] من قويم [4].

وذهب الرازي مذهب الزمخشري في الموضعين، أي[أحْصَى] و [أقْسَطُ] مع[أقْوَمُ].[5]

ورأى العكبري في هذه الألفاظ أنّها أسماء تفضيل؛ إذ لا اعتراض عنده على مجيء أفعل التفضيل من "أفعل"، ويكون ذلك بحذف همزة النقل وتعويضها بهمزة" أفعل" الاسم، كما جاء قولهم:هو أعطى للمال وأولى بالخير[6].

وأضاف العكبري توجيها آخر في [أقْوَمُ] وهو جواز كونه من "قام" اللازم، ويكون المعنى: ذلك أثبت لقيام الشهادة؛لأنه فسّر قيام الشهادة بمعنى: ثبوتها[7].

وذهب أبو حيان إلى القول بجواز صوغ التفضيل من" أفعل" إذا لم تكن الهمزة للنقل كما في" أحصى"[8]. أمّا في [أقْسَطُ] و[أقْوَمُ] ، فقد بدا ميّالا إلى القول بالشذوذ إن كانا من" أقسط" و"أقام"، لذلك رجّح أن يكونا مبنيين من الثلاثي" قسط" و" قام"، وفي ذلك يقول:

---

[1] المحرر الوجيز،262.
[2] الكشاف،519/2، 520.
[3] المقصود قوله: «وبناؤه أبداً من فعل وفعل وفعل وأفعل»، وهو بقصد التعجب، إذ قياس التعجب هو قياس التفضيل .ينظرالكتاب،72/1،73.
[4] الكشاف،250/1.
[5] ينظر تفسير الرازي،77/21, 114/7.
[6] ينظر إملاء ما منّ به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري(ت 616هـ). دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط 1، 1399 ه - - 1979 م، 12/1، و 99/2.
[7] ينظر الإملاء، دار الكتب العلمية،120/1.
[8] ينظر البحر،101/6.

« والذي ينبغي أن يحمل عليه [أَقْسَطُ] هو أن يكون مبنياً من قسط الثلاثي بمعنى عدل، قال ابن السيد في "الاقتضاب" ما نصه : حكى ابن السكيت في كتاب الأضداد عن أبي عبيدة : قسط جار ، وقسط عدل ، وأقسط بالألف عدل لا غير . وقال ابن القطاع : قسط قسوطاً وقسطاً ، جار وعدل ضد ، فعلى هذا لا يكون شاذاً...[وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ] إن كان من "أقام" ففيه شذوذ على قول بعضهم ، ومن جعله مبنياً من قام بمعنى اعتدل فلا شذوذ فيه » [1].

وبالإضافة إلى الشذوذ عن القياس الذي نبّه عليه أبو حيان، في قوله السابق بالنسبة لجعل "أفعل" التفضيل من الرباعي، فإنّه نبّه أيضا على شذوذ من نوع آخر وهو متعلق بمعنى[أَقْوَمُ] إذا عددناه من "أقام"؛ ذلك أنّ "أقوم" من حيث المعنى يكون مفعولا، كما تقول : زيد أضرب لعمرو من خالد ، والدليل على ذلك لزوم اللام، كما في قوله: [وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ] . لذلك، رُجّح أن يكون[أَقْوَمُ] مبنياً من "استقام" حتى لا يكون بمعنى مفعول[2].

وأمّا آراء النحاة في مجيء التعجب[3] من الثلاثي المزيد" أفعَلَ" فقد لخّصها أبو حيان بناءا على تفسيرهم لقول سيبويه: « وبناؤه أبداً من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأفعل» ـ وهو الذي أشرنا إليه من قبل ـ فقال: « وقد اختلف النحويون في بناء "أفعل" للتعجب على ثلاثة مذاهب : الجواز ، والمنع ، والتفصيل بين أن تكون الهمزة للنقل فلا يبني منه "أفعل" للتعجب ، أو لا تكون للنقل ، فيبنى منه . وزعم أن هذا مذهب سيبويه ، وتُؤُول قوله : و"أفعل" على أنه "أفعل" الذي همزته لغير النقل ، ومن منع ذلك مطلقاً ضبط قول سيبويه :" وأفْعِل" على أنه على صيغة الأمر ، ويعني أنه يكون فعل التعجب على "أفْعِل" ، وبناؤه من : فَعَل وفَعِل وفَعُل» [4] .

ونلخص هذه الآراء التي ذكرها أبو حيان في ما يأتي:

[1] البحر 368/1.
[2] ينظر البحر 368/1.
[3] قياس التعجب هو قياس التفضيل.
[4] البحر 368/1.

1. الرأي القائل بجواز بناء التفضيل من " أفعل" مطلقا.

2. الرأي القائل بجواز بناء التفضيل من " أفعل"بشرط أن تكون الهمزة لغير النقل.

3. الرأي القائل بعدم الجوازمطلقا.

وقد نقل عن الأخفش:أنه أجاز التعجب في كل فعل مزيد على استكراه، كأنه راعى أصله[1].

ويرى المبرد أن الأصل في التعجب أن يبنى من الثلاثي، وما جاء منه من غير الثلاثي فإنما هو مبني على حذف الزوائد[2].

وتبقى مسألة صياغة اسم التفضيل من الفعل المزيد مسألة خلافية بين دارسي القرآن كما هي بين النحاة والصرفيين.

- (فُعْل) بدل (أفْعَل)

من الألفاظ التي استرعت اهتمام بعض الدارسين للقرآن الكريم في دلالتها على التفضيل ـ لفظا:"خير" و" شرّ" اللذين جاءا على وزن" فَعْل" بدلا من " أفعل" في نحو قوله تعالى:[ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ] [3]، وقوله: [إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ] [4].

[1] ينظرتوضيح المفاصد،894/3.
[2] ينظر المقتضب ،179/4.
[3] البقرة،54.
[4] الأنفال،22، 55

وقد أجمع الذين تناولوا هذين اللفظين أي" خير" و" شر" مثل النحاس وابن جني والزمخشري وابن عطية والرازي والقرطبي وأبي حيان ـ على أنّ الأصل فيهما :الأخْيَر

والأشَرّ، لكنه أصل مرفوض؛ إذ حذفت منه الهمزة لكثرة الاستعمال[1].

وقد استشهد ابن جني على استعمال العرب للأصل المرفوض بقول رؤبة [2]:

بلال خيُرالناس وابنُ الأخْيَر[3]

كما استدل أي ابن جني، على حذف الهمزة من" خير" وشرّ" في باب التفضيل،بقولهم: "الخُورَى والشُرَّى" تأنيث الأخير والأشرّ[4].

وهذه اللغة التي ذكرها ابن جني،وصفها ابن منظور بأنّها لغة رديئة، ومنها قول امرأة من العرب: "أُعيذك بالله من نَفْسٍ حَرَّى وعَيْنٍ شُرَّى"، أي خبيثة من الشرّ، أخرجته على "فُعْلَى" مثل أصغر وصُغْرَى[5].

ونقل الزمخشري عن ابن الأنباري قول العرب: هو أخير وأشرّ ، وما أخيره وما أشرّه[6]، أي إنهم استعملوا هذين اللفظين على الأصل في التفضيل والتعجب، وإن كان ذلك قليلا.

[1] ينظرإعراب القرآن،345، و المحتسب،349/2، والكشاف،329/4، و المحرر الوجيز،1793،و تفسير الرازي،52/29، و االبحر المحيط،363/1.
[2] ذكر أبو حيّان أيضا هذا الشاهد ، لكن من غير نسبة ، ينظر البحر المحيط،363/1.
[3] ينظر المحتسب،349/2.
[4] ينظر المحتسب،349/2.
[5] ينظر اللسان،400/4،مادة(شرر).
[6] ينظرالكشاف،329/4.

وقد ذهب العكبري هذا المذهب في توجيه حديث الرسول« لَهَذَا عِنْدَ اللَّهِ أَخْيَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مِلْءِ الْأَرْضِ مِنْ مِثْلِ هَذَا» [1]؛لأنه وجّه "أخير" بالهمزة ـ وإن كان قد تردد في قبول الرواية بالهمزة ـ إلى أنها أخرجت على أصلها[2].

لكن القرطبي نقل عن أبي حاتم أنّ العرب لا تكاد تتكلم بـ"الأشرّ والأخير" إلّا في ضرورة الشعر[3] .

ووصف أبو حيّان حذف الهمزة من "خير و"شر" في كلام العرب بالشذوذ، قياسا على حذفها أي الهمزة،شذوذا في الشعر، كما جاء في قول الأحوص [4]:

وزادني كلفاً بالحب أن مَنَعَتْ وحَبُّ شَيءٍ إلى الإنسان ما مُنِعا[5].

أي إن الشاعرحذف الهمزة من "أحب" التي للتفضيل.

إذن، فأبو حيان يرى أنّ العرب قد أجازت في كلامها ما أجازته في الشعر، ومن ثمّ كان حذف الهمزة من "أخير" و"أشرّ" في الكلام، كما تحذف أي الهمزة، من بعض أسماء التفضيل في الشعرشذوذا.

وهذا الرأي كما يبدو مخالف لرأي الجمهور الذي قال بأن إثبات الهمزة في" خير " و"شر" في باب التفضيل هو الشاذ وليس حذفها.

[1] مسند الإمام أحمد،157/5،نقلا عن إعراب الحديث للعكبري، تح عبد الإله نبهان،دار الفكر،بيروت، دمشق،ط2، 2008،ص:147.
[2] ينظر إعراب الحديث،147.
[3] ينظر تفسير القرطبي ،دار إحياء التراث العربي،139/17.
[4] نسب ابن منظور رواية البيت إلى الفراء دون ذكر الشاعر، ينظر اللسان،(مادة حبب) 289/1.
[5] البحر المحيط،363/1.

ـ التفضيل في العيوب والألوان

أثير موضوع التفضيل في العيوب والألوان في نحو قوله تعالى: [وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا] [1].

قال الفراء في سياق تفسيره لهذه الآية:« والعرب إذا قالوا: هو أفعل منك قالوه في كل أفعل وفعيل، وما لا يزاد في فعله شيء على ثلاثة أحرف. فإذا كان على فعللت مثل زخرفت، أوافعللت مثل احمررت واصفررت لم يقولوا هو أفعل منك، إلا أن يقولوا هو أشد حمرة منك، وأشد زخرفة منك. وإنما جاز في العمى؛ لأنه لم يرد به عمى العين، إنما أراد به ـ والله أعلم ـ عمى القلب، فيقال: فلان أعمى من فلان في القلب ، ولا تقل:هو أعمى منه في العين. فذلك أنه لمّا جاء على مذهب أحمروحمراء ترك فيه" أفعل منك" كما ترك في كثيره » .[2]

فالفراء في مقولته هذه حدّد ثلاثة شروط لصياغة اسم التفضيل، تمثل الشرط الأول في أن يكون الفعل ثلاثيا، وتمثل الثاني في أن يكون الفعل قابلا للمفاضلة، وتمثل الثالث في ألاّ يكون التفضيل فيما هوعلى مذهب" أفعل فعلاء".

وعلى أساس هذه الشروط ذهب الفراء في [أَعْمَى] إلى أنه لا يقصد به عمى العين، وإنما قصد به عمى القلب أي البصيرة، لذلك جاز أن يكون أفعل تفضيل.

ورد الفراء على من أجاز التفضيل في الأعمى،أي عمى العين، والأعشى والأعرج ونحو ذلك، وتعليلهم لذلك بأنها من الثلاثي، وهذا بخلاف الألوان فإنها مما زاد على الثلاثة ـ بأن ما ينبغي أن ينظر إليه في التفضيل هوأن يكون الفعل قابلا للمفاضلة،

[1] الإسراء،72.
[2] معاني الفراء،54/2.

فيكون "أفعل" دليلا على قلة الشيء وكثرته، إلا أن يكون ذلك في الشعر فيحتمل ما خرج عن هذا الشرط الإجازة[1].

وذهب معظم المفسرين والمعربين كالطبري والنحاس والزجاج والزمخشري وابن عطية وابن الأنباري والرازي وأبي حيان ، إلى ترجيح مذهب الفراء في تفسيرالآية السابقة، ذلك أنهم أكدوا على أنّ [أعْمَى] الثانية في الآية السابقة، مقصود بها عمى القلب؛ لذلك جاز فيها التفضيل.أمّا عمى البصر وغيره من العيوب أو الألوان التي لا يقع فيها التفاوت، فإنه لا يصاغ منها اسم التفضيل[2].

وقد استدل بعض هؤلاء كالرازي وأبي حيان على دلالة التفضيل في [أعْمَى] الثانية بقراءة أبي عمرو ؛إذ أمال في الأولى لأنّها كلمة تامة، و الإمالة إنما تحسن في الأواخر ، ولم يمل في الثانية؛ لأنها ليست تامة، إذ التقدير فيها : "أعمى من كذا" بدليل عطف [وَأَضَلُّ سَبِيلًا] [3].

ونستنتج من مجموع هذه الآراء السابقة أنّ دارسي القرآن قد اتفقوا على عدم جواز صوغ اسم التفضيل والتعجب مما لا يقع فيه التفاوت كالألوان والعيوب. وهذا الاتفاق نجده أيضا عند أئمة النحو.

[1] ينظر م ن ،54/2.
[2] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة،505/17،506،وإعراب القرآن للنحاس،528،ومعاني الزجاج،207/3، والكشاف،503/2،والمحرر الوجيز،1157،والبيان لابن الأنباري،77/2،و تفسير الرازي،16/21،وتفسير القرطبي ،دار إحياء التراث العربي،298/10،والبحر المحيط،61/6.
[3] ينظر تفسير الرازي،16/21 والبحر المحيط،61/6.

فقد ذكر سيبويه أنه لا يجوز التعجب ولا التفضيل في "أفعل" الذي يكون لونا أو خلقة؛لأنك لا تقول: ما أحمره ولا ما أبيضه. ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه. إنما تقول: ما أشد حمرته، وما أشد عشاه[1].

ويعلل المبرد عدم جواز التعجب والتفضيل في "أفعل" الذي يكون لونا أو خلقة بشيئين: أحدهما: أن أصل فعله أن يكون "افْعَلَّ" و"افْعالَّ" نحو: احْمَرَّ واحْمَارَّ. ودخول الهمزة على هذا محال.

والثاني قول الخليل: وهو أن هذا شيء قد ثبت واستقر، فليس يجوز فيه الزيادة والنقصان. فهو، وإن كان مشتقاً من الفعل، بمنزلة اليد والرجل ، فكما لا تقول: ما أيداه، ولا ما أرجله. وإنّما تقول: ما أشدّ يده، لا تقول :ما أحمره وما أعوره، وإنما تقول: ما أشدّ حمرته، وما أشدّ عوره [2].

ـ التفضيل فيما لم يقع في صنف واحد

وقف دارسو القرآن الكريم عند بعض الآيات القرآنية التي تضمنت صيغة التفضيل، لكن دون أن تكون المفاضلة واقعة بين شيئين من صنف واحد، كما يبدو من ظاهر اللفظ. ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى:

[قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ] [3] وقوله: [أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا] [4].

قال الفراء في تفسيره للآية الثانية : « وأهل الكلام إذا اجتمع لهم أحمق وعاقل لم يستجيزوا أن يقولوا: هذا أحمق الرجلين ولا أعقل الرجلين، ويقولون لا نقول: هذا أعقل

[1] ينظر الكتاب،97/4.
[2] ينظر المقتضب،181/4، 182.
[3] الفرقان،15.
[4] الفرقان،24.

الرجلين إلا لعاقلين تفضّل أحدهما على صاحبه. وقد سمعت قول الله:[خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا] ،فجعل أهل الجنة خيرا مستقرا من أهل النار، وليس في مستقر أهل النار شيء من الخير ، فاعرف ذلك من خطائهم» [1].

ومعنى ما ذهب إليه الفرّاء أنّ التفضيل في هذه الآية ،جاء على غير الوجه المعروف من كلام العرب، ذلك أنهم لا يفاضلون بين شيئين ليسا من صنف واحد، ومن ثمّ فإن الفرّاء استدل بالآية على خطأ هذا الرأي؛لأنه يرى أنّ التفضيل يصحّ حيث يكون اشتراك بين طرفي التفضيل، كما يصحّ حيث لا يكون اشتراك، وهو رأي الكوفيين[2] .

وإذا كان هذا رأي الفرّاء، فإنّ غيره من المفسّرين والمعربين كالطبري والزجاج والنحاس، قد خطّؤوه؛ إذ عدّوا التفضيل في هذه الآية والآية التي قبلها من(الفرقان) غير مخالف لقواعد العرب في كلامهم [3].

قال الزجاج:«إن قال قائل كيف يقال:الجنة خير من النار، وليس في النار خير البتة، وإنما يقع التفضيل فيما دخل في صنف واحد؟ فالجنة والنار قد دخلا في باب المنازل في صنف واحد، لذلك قيل:[أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ] ،كما قال عز وجلّ:[خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا] » [4].

وما يمكن فهمه من كلام الزجاج أن المفاضلة في الآية وقعت بين منزلتين هما الجنة والنار، وهذا معناه أنّهما من صنف واحد ، ومن ثمّ فإنّ المفاضلة بينهما جائزة.

[1] معاني الفراء،164/2.
[2] ينظرالبحر المحيط،174/2.
[3] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة،259/19، 260،ومعاني الزجاج،47/4،وإعراب القرآن للنحاس،664.
[4] معاني الزجاج،47/4.

وقال النحاس وابن الأنباري بأن المفاضلة بين الجنة والنار هي من قبيل ماحكى سيبويه[1] عن العرب:آلشقاء أحب إليك أم السعادة؟ وقد علم أن السعادة أحبّ إليه.[2]

ومعنى ما ذهب إليه النحاس وابن الأنباري أنّهما يجيزان المفاضلة بين شيئين ليسا من صنف واحد إذا وقع ذلك استفهاما، وذلك على مذهب سيبويه. أمّا في غير الاستفهام أي في الخبر،فإنهما يشترطان الاشتراك.

يقول ابن الأنباري: « و"أفعل" التي للتفضيل تقتضي الاشتراك بين الشيئين في الأصل، وإن اختلفا في الوصف، فلا يجوز: العسل أحلى من الخلّ، لعدم الاشتراك في أصل الحلاوة . وأجازه الكوفيون» [3].

وإلى هذا التفريق بين الاستفهام والخبر ذهب أيضا ابن عطية، وقد ربط جواز المفاضلة في الاستفهام بين شيئين غير مشتركين في المعنى ـ بغاية المُحاور التي يريد أن يُوقف محاوره عليها. وقد عبر عن ذلك في تفسيره لقوله تعالى:[قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ] فقال:« ومن حيث كان الكلام استفهاماً جاز فيه مجيء لفظ التفضيل بين الجنة والنار في الخير؛ لأن المُوقِف جائز له أن يوقف مُحاوره على ما يشاء ليرى هل يجيبه بالصواب أو بالخطأ ، وإنما يمنع سيبويه وغيره من التفضيل بين شيئين لا اشتراك بينهما في المعنى الذي فيه تفضيل إذا كان الكلام خبراً لأنّ فيه مخالفة ، وأما إذا كان استفهاماً فذلك سائغ» [4].

لكن وعلى الرغم من تفريق ابن عطية في الموضع السابق بين الخبر والاستفهام في التفضيل،فقد تغاضى عن ذلك في موضع آخروعدّ ما جاء من التفضيل بين شيئين غير مشتركين في المعنى، من قبيل ما يقع من المفاضلة على سبيل الاعتقاد[5]. وقد تبعه في ذلك القرطبي وأبو حيان اللذان قالا في قوله تعالى:[أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ

[1] أورد سيبويه هذا الشاهد في باب: "أم المنقطعة"، ينظرالكتاب،173/3.
[2] ينظر إعراب القرآن،662، و البيان،168/2، 169.
[3] البيان،168/2، 169.
[4] المحرر الوجيز، 1377.
[5] ينظر م ن،883.

مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا]؛ بأنّ التفضيل جرى فيه على اعتقاد كل فرقة أنها على خير وأنّ مصيرها إليه خير[1].

ويضيف ابن عطية إلى الرأيين السابقين رأيا آخر نقله عن القاضي أبي محمد، وهو يتلخص في جواز المفاضلة بين أشياء متباينة إذا كان التفضيل بـ" خير وشر وأحب، وأحسن" ونحو ذلك؛ لأنها ألفاظ تشمل معاني كثيرة ، وقد تشترك فيها الأشياء المتباينة ولو بوجه ضعيف[2].

ونقل أبو حيان عن إبراهيم بن عرفة، في تفسيره لقوله تعالى:[وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ] [3]، أنّ لفظة التفضيل تجيء في كلام العرب إيجاباً للأول ، ونفياً عن الثاني، وعلى هذا فإنّ التأويل الذي ذهب إليه في الآية أنّه لا يصح أن يكون خير في المشركة وإنما هو في الأمة المؤمنة [4].

ويبدو لي في ضوء هذه الآراء المتباينة في مسألة جواز أو عدم جواز التفضيل بين شيئين ليسا من صنف واحد ـ أنّ الرأي الأقرب إلى الصواب هو الذي ذكره ابن عطية نقلا عن إبراهيم بن عرفة من أنّ التفضيل بين الأشياء المتباينة جائز إذا تمّ بألفاظ عامة كـ" أحسن وأحبّ وخير وشرّ " وغيرها. والدليل على ذلك أنّ الآيات المختلف حولها وقع التفضيل فيها بهذه الألفاظ.

[1] ينظر تفسير القرطبي ،دار إحياء التراث العربي،261/8، والبحر المحيط،174/2.
[2] ينظر المحرر الوجيز،1380، 1426.
[3] البقرة،221.
[4] ينظرالبحر المحيط174/2.

3 ـ صيغ المبالغة

كما أسلفت في بداية هذا الفصل فإنّ دارسي القرآن كان لهم اهتمام بصيغ المبالغة الواردة في القرآن الكريم، وقد انطلقوا منها لمناقشة أبنية المبالغة وشروط الفعل الذي تصاغ منه. وقبل الخوض في ذلك،نقف عند تعريف بعض النحاة للمبالغة، وآرائهم في أوزانها.

عرّف المحدثون صيغة المبالغة بأنّها« صورة لفظية خاصة تضيف معنى صرفيا زائدا على معنى اسم الفاعل، هو الكثرة والمبالغة في الوصف» [1].

واختلف النحاة والصرفيون حول أوزان المبالغة ، إذ اكتفى بعضهم بذكر أشهر الأوزان نحو:فَعُول وفَعّال ومِفْعَال، كما فعل المبرد[2]، وزاد سيبويه ومن تبعه على ذلك وزني: فَعِل" و"فعيل" وعدّ هذا الوزن الأخير، أي" فعيل" قليلا في المبالغة[3].

في حين وصل بعض النحاة المتأخرين في تعداد أوزان المبالغة إلى اثني عشر[4] وزنا ذكرها السيوطي نقلا عن ابن خالويه، وهي: "فَعَال" كَفَساق، و"فُعَل" كَغُدَر، و"فَعّال" كغدّار، و"فَعُول" كَغَدُور، و"مِفْعِيل" كمِعْطِير، و"مفْعال" كمِعْطار، و"فُعَلة" كهُمَزة لمَزَة، و"فَعُولة" كمَلولة، و"فَعَّالة" كعلاَّمة، و"فاعلة" كراوِية، وخائنة، و"فَعَّالة" كبَقَّاقة، للكثير الكلام، و"مِفْعالة" كمِجزَامة[5].

[1] المغني الجديد في الصرف، محمد خير الحلواني، نقلا عن تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات لصالح سليم الفاخري،201.
[2] ينظر المقتضب،للمبرد، ، 113/2،114.

[3] ينظر الكتاب، 110/1، و شرح ابن عقيل ، 2 / 111. والمقتضب، 114/2.

[4] إنّما هي أحد عشر وزنا ؛ لأنّه كرّر وزن" فعّالة" مرتين، فلعله قصد في الثاني" فعالة" بدون تشديد، لأنّ مثال "بقاقة" الذي ذكره، أورده صاحب" الصحاح في اللغة" بدون تشديد، ينظر مادة:" بقق" ، وهو ما أكدته أيضا الباحثة يسرية إبراهيم، ينظر شرح نزهة الطرف،68/2.
[5] ينظر المزهر في علوم اللغة للسيوطي،تح محمد أحمد جاد المولى وزميلاه،دار الجيل بيروت،243/2.

وذكر الميداني أربعة عشر بناءًا، تسعة منها أصلية وهي:فعول،وفَعّال، ومِفْعَل،نحو: سيف مِخْذَم أي قاطع ،ومِفْعال،و مِفعيل،نحو مِسْكين، وفِعّيل،نحو:سِكّير ،وفُعَلة،نحو:هُمَزة، وفُعَال وفُعَّال وهما مبالغة فَعِيل. وأضاف إلى هذه الأبنية دخول الهاء على فعول،وفَعّال،ومِفْعال، وفاعل وفُعْل بقصد المبالغة، فيصبح بذلك عدد الأبنية، أربعة عشر بناء[1].

أمّا دارسو القرآن الكريم فسنتعرف على آرائهم في أوزان المبالغة من خلال ما استوقفهم من الألفاظ القرآنية التي تندرج في هذا الباب.

- (فُعْلان) و(فُعِيل)

[الرَّحْمَن الرَّحِيمِ]

اجتمع هذان الوصفان في عدّة مواضع من القرآن الكريم[2] . وقد أجمع الدارسون على أن "الرَّحْمَن" و"الرَّحِيم" وصفان لله سبحانه وتعالى، لكنّ الأوّل منهما أخصّ به عزّ وجلّ.

قال النحاس:« **[الرَّحْمَن]** نعت الله تعالى، ولا يثنى ولا يجمع؛ لأنه لا يكون إلا لله عزّ وجل» [3].

ومن أدلة اختصاص [الرَّحْمَنِ] بالله عز وجلّ ما ذكره العلماء من امتناع مجيء الوصف المؤنث منه، فلا يأتي منه " فَعْلى" نحو"عَطْشى" ولا "فَعْلانة" نحو"ندمانة"[1].

[1] ينظرنزهة الطرف،49/2 - 66.
[2] الفاتحة،2، والبقرة،163، والنمل،30، وفصّلت،2، والحشر،22.
[3] انظر،إعراب القرآن،11

وذكر القرطبي دليلا آخر على اختصاص [الرَّحْمَن] بالله وهو قوله تعالى:[قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ] [2] بحيث عادل [الرَّحْمَن] الاسم الذي لا يشاركه فيه غيره عزّ وجلّ [3].

وذهب بعضهم[4] إلى أنّه أي [الرَّحْمَن] علم ، وإن كان مشتقاً من الرحمة ،واستدل على علميته بمجيئه غير تابع لاسم قبله ،في نحو قوله تعالى: [الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ] [5] وقوله: [الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى[6]] [7].

ورُدّ هذا القول بأنّ الاسم الأول لا يفتقر إلى تبيين ، لأنه أعرف الأعلام كلّها وأبينها ، بدليل أنهم قالوا : [وَمَا الرَّحْمَن] [8] ، ولم يقولوا : وما الله ، فهوإذًا، وصف يراد به الثناء ، وإن كان يجري مجرى الأعلام[9] .

أمّا من حيث دلالة[الرَّحْمَن] و[الرَّحِيمِ] على المبالغة، فقد قال بذلك عدد من الدارسين منهم الزجاج والزمخشري وابن عطيّة والعكبري وأبو حيّان. وإن تباينت أقوالهم في الظاهر،إلاّ أنّنا نجدها متقاربة في المعنى[10].

[1] ينظر الكشاف،23/1 ،24.
[2] الإسراء، 110.
[3] ينظر تفسير القرطبي،دار إحياء التراث العربي ، 1 / 106.
[4] نسب أبو حيان هذا الرأي إلى الأعلم، ينظر البحر،128/1.
[5] الرحمن،1، 2.
[6] طه،5.
[7] ينظر البحر المحيط، 128/1.
[8] الفرقان،60.
[9] ينظر البحر المحيط،128/1.
[10] ينظر معاني الزجاج،48/1، 49،و الكشاف،23/1 ،24،و المحرر الوجيز،38،و الإملاء،،5/1، ، دار الكتب العلمية والبحر المحيط،128/1.

فأمّا الزجاج فقد أكّد أنّ بناء " فعلان" من أبنية المبالغة، وعلّل رأيه هذا بقوله: « لأنّك إذا قلت غضبان فمعناه الممتلىء غضبا، فـ"رحمن"، الذي وسعت رحمته كل شيء، لذلك لا يجوز أن يوصف غير الله عزّ وجلّ به» [1].

ورأى الزمخشري وابن عطيّة أنّ "رحمن" أبلغ من "رحيم" وإن كان "رحيم" أبلغ من" راحم"[2]. وفي ذلك يقول ابن عطية:

« و[الرَّحْمَن] صفة مبالغة من الرحمة، ومعناها أنه انتهى إلى غاية الرحمة، كما يدل على الانتهاء سكران وغضبان. وهي صفة تختص بالله، وهي أبلغ من "فعيل" ، و"فعيل" أبلغ من "فاعل"؛ لأن "راحم" يقال لمن رحم ولو مرة واحدة، ورحيما يقال لمن كثر منه ذلك، والرحمن النهاية في الرحمة» [3].

كما ردّ ابن عطيّة في السياق نفسه قول بعضهم: [الرَّحْمَن] و[الرَّحِيم] بمعنى واحد، كالندمان والنديم، وأكّد على أنّهما من فعل واحد، ولكنّ أحدهما أبلغ من الآخر [4].

.[4]

وقد أورد القرطبي أيضا ردّا في هذا السياق، ينفي فيه كون "فعلان" مثل "فعيل"، معلّلا ذلك بأنّ "فعلان" لا يقع إلا على مبالغة الفعل، نحو قولك: رجل غضبان، للمتلئ غضبا. أمّا "فعيل" فقد يكون بمعنى الفاعل والمفعول، بدليل قول عَمَّسُ بن عقيلٍ:

فأما إذا عَضَّتْ بك الحَرْبُ عَضَّةً*** فإنَّك مَعْطُوفٌ عليك رَحِيم[5]

[1] معاني الزجاج، 48/1، 49.
[2] ينظرالكشاف، 23/1 ،24،و المحرر الوجيز،38.
[3] المحرر الوجيز،38.
[4] ينظر م ن ،38.
[5] ينظرتفسير القرطبي ،دار إحياء التراث العربي ، 1 / 105.

ومقابل هذين الرأيين، نجد أبا حيّان يعرض رأيا آخر وهو القائل بأنّ الرحيم أكثر مبالغة من الرحمن، وذلك بالنظر إلى القياس الذي يقتضي الترقي ،أي الانتقال من الأقل مبالغة إلى الأكثر مبالغة، فلمّا ذكر[الرَّحِيمِ] بعد [الرَّحْمَن] دلّ ذلك على أنّه أي[الرَّحِيمِ] أبلغ.

لكنّ أبا حيّان لا يرى هذا الرأي ، ولا الرأي الأوّل، أي القائل بأنّ [الرَّحْمَن] أبلغ. بل يرى أنّ دلالة المبالغة في البناءين مختلفة. وفي ذلك يقول:

« والذي يظهر أن جهة المبالغة مختلفة ، فلذلك جمع بينهما ، فلا يكون من باب التوكيد . فمبالغة "فعلان" مثل غضبان وسكران من حيث الامتلاء والغلبة ، ومبالغة "فعيل" من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة ، ولذلك لا يتعدى "فعلان" ، ويتعدى "فعيل" . تقول: زيد رحيم المساكينَ كما يتعدى " فاعل"» [1].

وإذ كان هذا رأي أغلب الدارسين في[الرَّحْمَن] و[الرَّحِيمِ]، أي القول بأنهما بناءا مبالغة، فإنّ الطبري لم يصرّح بأنّ "فعلان"وفعيل" من أبنية المبالغة، حتى وإن جاءا وصفين لله عزّ وجلّ كما في [الرَّحْمَن] و[الرَّحِيمِ]؛ لأنّه رأى أنّهما لم يخرجا عن قاعدة ما تبنيه العرب على "فعلان" وفعيل"، وهي الأوصاف المبنية ـ غالبا ـ من "فَعِل" نحو"رحِم" الذي اشتق منه "رحمن ورحيم". وفي ذلك يقول:

« وأمّا [الرَّحْمَنِ] ، فهو "فَعلان"، من رَحِم، و[الرَّحِيمِ] "فعيل" منه. والعرب كثيرًا ما تبني الأسماء من "فَعِل يفْعَل" على "فعلان"، كقولهم من غَضِب: غَضبان، ومن سَكِر: سكران، ومن عَطِش: عطشان. فكذلك قولهم "رَحمن" من رَحِمَ» [2].

[1] البحر المحيط،128/1.
[2] ينظرتفسير الطبري ، مؤسسة الرسالة ، 1 / 126.

ولابن فارس رأي مخالف لهذا؛ لأنه يرى أنّ "الرحمن" ليس مبنيا على" رحِم"، وإنّما هو من الرحمة، لذلك هو أبلغ من "الرحيم"؛ ويفسّرذلك بأنّ كلّ مَا كَانَ من الأوصاف أبعدَ من بنية الفعل فهو أبلغُ؛لأنّك تقول:" رَحِمَ فهو راحم ورحيم "، فإذا أردت المبالغة قلت: "الرحمن"[1].

وما يلاحظ على قول ابن فارس أنّه يتّفق مع رأي المبرد في "فعيل"؛ لأن هذا الأخير يرى أيضا في"فعيل" أنه اسم الفاعل من "فعُل" الذي لا يتعدى. فما خرج إليه من غير ذلك الباب نحو: علِم وشهد ورحِم فهو ملحق به [2].

وخلاصة القول في [الرَّحْمَنِ] و[الرَّحِيمِ] أنهما بناءا مبالغة كما قال بذلك أغلب الدارسين.

- (فُعُول)

وردت صيغة" فعول" محوّلة عن"فاعل" كثيرا في القرآن الكريم،إلاّ أنّ الذي أثار اهتمام الدارسين للقرآن هو لفظ [طَهُورًا] من قوله تعالى: [وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا] [3] ؛ لأنّه من "فَعّل" أي "طهّر"، ودليل ذلك[4] قوله تعالى: [وَيُنَزّلُ عَلَيْكُم مّنَ السَّمَاءِ مَاءً لّيُطَهّرَكُمْ بِهِ] [5].

[1] ينظر الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها،لأحمد بن فارس، تح،مصطفى الشوعي،بيروت،1964، 87، 88.

[2] ينظر المقتضب، 114/2،115.

[3] الفرقان،48.

[4] ينظر الكشّاف،216/3، والبحر المحيط،462/6.

[5] الأنفال،11.

وقد ورد لفظ [طَهُورًا] في آيات أخرى نحو قوله تعالى: [وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا] [1] إلاّ أنّ الدارسين لم يختلفوا فيه كثيرا،أي [طَهُورًا] الوارد في هذه الآية وما شابهها ؛ إذ عدّوه صيغة مبالغة، محوّلة عن "فاعل"، حتى وإن كان فعله لازما؛ لأنهم وجدوا لذلك دليلا في كلام العرب، وهو قولهم: "رجل نؤوم"[2].

قال القرطبي:« وليس ذلك[يقصد قولهم: رجل نَؤُوم] بمعنى أنه مُنِيم لغيره، وإنّما يرجع ذلك إلى فعل نفسه» [3].

وعلى العكس من ذلك نجد [طَهُورًا] في الآية الأولى. أي قوله تعالى: [وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا] فقد اختلف أهل اللغة وأهل الفقه في توجيهه، وأشكل عليهم المعنى المقصود. فهل المقصود الماء الطاهر أو المُطَهّر أو المعنيان معًا؟

فأمّا المعنى الأوّل،أي أن يكون [طَهُورًا] بمعنى" طاهر"، فقد ذهب إليه أبو حيّان، أو بالأحرى رجّحه بعد أن عرض مختلف التوجيهات التي يحتملها هذا اللفظ.

وتتلخص هذه التوجيهات التي أشار إليها أبو حيّان فيما يأتي:

1- أن يكون[طَهُورًا] "فعولا" للمبالغة، معدولا عن طاهر.

2- أن يكون اسما لما يُتَطَهّربه، كالسَحوروالفَطور.

3- أن يكون مصدرا لـ" تطَهَّر" جاء على غير المصدر[1].

[1] الإنسان،21.
[2] ينظر تفسير القرطبي ،دار إحياء التراث العربي ،40/13 ، . والبحر المحيط،462/6.
[3] تفسير القرطبي،40/13، دار إحياء التراث العربي..

4ـ أن يكون جامعا بين كون الماء طاهرا في نفسه وبين كونه مُطهِّرا لغيره.وقد نقل هذا عن الزمخشري ، كما سنرى لاحقا.

لكنّ أبا حيّان، وعلى الرغم من إجازه لمختلف الوجوه التي ذكرها إلاّ أنّه رجّح الأوّل منها فقال:« والظاهر في قوله: [مَاءً طَهُورًا] أن يكون للمبالغة في طهارته، وجهة المبالغة كونه لم يَشُبْهُ شيء بخلاف ما نبع من الأرض ونحوه، فإنّه تشوبه أجزاء أرضية من مقرِّه أو ممرِّه أو ممّا يُطرح فيه» [2].

وذهب الزمخشري إلى استحسان قول القائل إن [مَاءً طَهُورًا] معناه: ما كان طاهراً في نفسه مطهِّراً لغيره. إلاّ أنّ هذا لم يمنعه من التأكيد على أنّ "فعول" الدال على المبالغة لا يُصاغ من "فَعّل" [3].

ولعلّ ما قصده الزمخشري بالجمع بين هذين الرأيين، هو نفسه الذي عبّر عنه ابن عطيّة بأنّ "الطّهور" بناء مبالغة في طاهر، وهذه المبالغة اقتضت أن يكون طاهرا مُطّهرا[4].

وللتأكيد على أنّ " طهورا" يكون بمعنى مُطهِّر، ذكر القرطبي دليلا آخر، وهو أنّه لمّا كان وصف "طهور" ـ بإجماع أهل اللغة والشريعةـ يختص بالماء ولا يتعداه إلى السوائل الأخرى وهى طاهرة، دلّ ذلك على أن "الطهور" هو المطّهر [1].

---

[1] يقال: على غير المصدر أو على غير بناء الفعل ، ينظر باب أبنية المصدر، الفصل الثاني، بحث: ما جاء على غيربناء الفعل.

[2] البحر المحيط،462/6.

[3] ينظرالكشاف،216/3، 217.

[4] ينظرالمحرر الوجيز،1385.

وقد اعترض الأصفهاني على هذا المعنى الذي ذهب إليه الفقهاء. فقد نقل عن أصحاب الشافعي قولهم بأنّ "الطهور" بمعنى المُطَهِّر، لكنّه ردّ عليهم بأنّ « ذلك لا يصح من حيث اللّفظ؛ لأن "فعولا" لا يبنى من "أفعل" و"فعّل" وإنما يبنى ذلك من "فعل" »[2].

أمّا الرازي ـ كما يبدو لي ـ فقد اضطربت عبارته، لذلك لم يتبيّن رأيه في " طهور" ؛لأنّه ذكر رأيين مختلفين وهو يعتقد أنّه يشرح رأيا واحدا. وللتأكيد على هذا الاضطراب سأنقل عبارته التي يقول فيها:

« ولأنه تعالى قال : [وَيُنَزّلُ عَلَيْكُم مّنَ السَّمَاءِ مَاءً لّيُطَهّرَكُمْ بِهِ] فبيّن أنّ المقصود من الماء إنما هو التطهر به، فوجب أن يكون المراد من كونه [طَهُورًا] أنه هو المُطَهَر به؛ لأنه تعالى ذكره في معرض الإنعام ، فوجب حمله على الوصف الأكمل ولا شك أنّ المُطَهِّر أكمل من الطاهر»[3].

إذًا، وكما هو ملاحظ ، فإنّ الرازي يوجب من جهة حمل "الطّهور" على الوصف الأكمل بمعنى مُطهّر ، ومن جهة أخرى يعبّر عن الطّهور بأنّه الماء المُتَطَهَّر به. وهذا التعبير الأخير، أي "المُتَطَهَّر به" يدل على أنّه اسم لآلة الفعل، كما أشرنا إلى ذلك في أحد توجيهات أبي حيّان، وكما جاء عن القرطبي في سياق عرضه لمعاني "فعول" فقال:

« وقد يأتي "فَعُول" لوجه آخر ليس من هذا كلّه وهو العبارة به الآلة للفعل لا عن الفعل كقولنا: وَقُود وسَحُور بفتح الفاء، فإنها عبارة عن الحطب والطعام المُتَسَحَّر به، فوصف

[1] إحياء التراث العربي ، 13 / 41، ينظر تفسير القرطبي ،دار

[2] غريب القرآن للأصفهاني،311.

[3] تفسير الرازي ،84/24.

الماء بأنّه طهور، بفتح الطاء، أيضا يكون خبرا عن الآلة التى يُتَطَهَّر بها» [1].

وبعد هذا العرض لآراء العلماء نلاحظ أنهم ترددوا في القول بجوازصياغة " فعول" من"فعّل" لذلك وجهوا[طَهُورًا] في الآية إلى أنه الماء الطاهر المطهّر.

- (فُعّــال)

ومنه [الْجَبَّارُ] من قوله تعالى: [الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّر] [2] ، فقد وجّهه الدارسون توجيهين مختلفين؛ إذ رأى أغلبهم أنّه من" فعل" أي" جبَر"، في حين رأى بعضهم أنه من أفعل" أي "أجبر".

و قد قال الفرّاء بهذا الرأي الأخير، وإن كان قد جمع بين التوجيهين فلم يرجّح أحدهما على الآخر، بل إنه استشهد ـ كما هي عادته ـ في كلا الوجهين بكلام العرب.

فأما الوجه الأوّل الذي ذكره الفرّاء فهو أن يكون [الْجَبَّارُ] من" أجبرت"، لكنه لاحظ أنّ العرب لا تقول "فعّال" من "أفعلت"، وإنّما سُمع عنهم حرف واحد من هذا القبيل وهو "درّاك" من أدركت، وهو شاذ. ومع ذلك فقد أجاز الفرّاء حمل[الْجَبَّارُ] عليه [3].

[1] ينظر تفسير القرطبي ، 13 / 41، دار إحياء التراث العربي.

[2] الحشر،23

[3] ينظر معاني الفراء،365/2

وأمّا الوجه الثانى الذي حمل عليه الفرّاء[الْجَبَّارُ] فهو كون" "جَبَر" لغة في "أجبر" بمعنى:قهر، كما سمع هو ذلك عن بعض العرب،وبهذا يكون[الْجَبَّارُ] لغة صحيحة ـ كما قال ـ أي غير شاذ عن القياس[1].

لكنّنا نجد النحاس يذكر رأيي الفرّاء في[الْجَبَّارُ] ويخطّئهما معا،لأنّه يرى في"درّاك" الذي قاس عليه الفرّاء أنّه شاذ لا يعرف، وكذا لغة" جبر" بمعنى أجبر[2].

وأعرض كل من الطبري والزجاج عن التوجيه الأوّل الذي ذكره الفرّاء ووجّها [الْجَبَّارُ] توجيها واحدا وهو أن يكون من " فعل" أي "جبر". إلاّ أنّ تفسيرهما لـ "جبر" الذي منه[الْجَبَّارُ] كان مختلفا.

فأمّا الزجاج فقد ذهب في تأويله لـ "جبر" إلى معنى أجبر؛ لأنّه قال:« [الْجَبَّارُ] تأويله:الذي جَبَر الخلق على ما أراده من أمره» [3].

وكذا قال في تفسيره لقوله تعالى:[إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ] [4] أنّ الجبار من الآدميين هوالعاتي، الذي يَجْبُر الناس على ما يريد[5].

في حين رأى الطبري أنّ[الْجَبَّارُ] إنما هو"فعّال" من قولهم:"جَبَر فلان الكسر" إذا أصلحه ولأمه، وشاهده في ذلك قول الراجز:

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإلهُ فَجَبَرْ... وَعَوَّرَ الرَّحمنُ مَنْ وَلَّي العَوَرْ

[1] ينظر م ن،365/2

[2] ينظر إعراب القرآن،1027.
[3] معاني الزجاج،121/5.
[4] المائدة،22
[5] ينظر معاني الزجاج،131/2، 132.

يريد: قد أصلح الدين الإله فصلح. ومن ثمّ فإنّ الجبّار- حسب قوله - هو المصلح أمر نفسه وأمر غيره، ثمّ توسعوا فيه فصار يستعمل لكل من جرّ نفعا إلى نفسه بحق أو باطل طلبَ الإصلاح لها[1].

وذهب ابن عطيّة والرازي في توجيههما لـ"جبّار" من قوله تعالى:[إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ] إلى أنّه" فعّال" من الجبر،بمعنى الإجبار ، أو من قولهم: " نخلة جبارة" إذا كانت طويلة مرتفعة لا تصل الأيدي إليها ، وكذلك يقال : رجل جبّار إذا كان طويلاً عظيماً قوياً[2].

غير أنّ ابن عطيّة ربط بين التوجيهين، فرأى أنّه مثلما يقال للنخلة العالية التي لا تُنال باليد" جبّارة"، فكذلك الشخص الجبّار، كأنه لقوته وبطشه يجبر الناس على إرادته[3].

أمّا الزمخشري فعبّر عن رأيه في المسألة، أي مجيء "فعّال" من غير الثلاثي، في تفسيره لقوله تعالى: [سَبِيلَ الرَّشَاد[4]] بتشديد الشين [5] ، فذكر أنّ "فعّالا" من "أفعل" لم يأت إلاّ في أحرف قليلة، نحو : درّاك وسأّار[6] وقصّار وجبّار، لذلك لا يصح أنّ يقاس رشّاد على هذا القليل من الأحرف، بل المرجّح - حسب رأي الزمخشري - أن يكون" رشّاد" من"فَعَل" أو" فعِل" الثلاثي، نحو:عبّاد من عَبَد، وعَلاّم من عَلِم. كما يجوز أن يكون نسبة إلى الرشد، غير منظور فيه إلى فعل[7] .

وكان النحاس قد ذهب هذا المذهب في حمل قراءة [الرَّشَاد] بالتشديد، على النسبة، حتى لا تكون لحنًا؛ لأنّ التكثير من الرباعي يكون - كما قال - على " مِفْعال" لا على "فعّال". لذلك رأى أن يُحمل [الرَّشَاد] على أنّه « بمعنى يرشد، لا على أنه مشتق منه، ولكن كما يقال: لآل من اللؤلؤ، فهو بمعناه وليس جاريا عليه، ويجوز أن يكون رشّاد من رَشَد يَرشُد أي صاحب رشاد» [8].

---

[1] ينظر تفسير الطبري - 10 / 172، مؤسسة الرسالة.

[2] ينظر المحرر الوجيز،529، وتفسير الرازي،170/11.

[3] ينظر المحرر الوجيز،529.

[4] غافر،29 ،38.

[5] وهي قراءة معاذ بن جبل، ينظر معاني النحاس ، 6 / 218، والمحتسب،288/2.

[6] سأاربمعنى الذي يترك في إنائه بقية طعام، قال الأزهري ويجوز أن يكون سَأَرْتُ من سَأَرْتُ ومِنْ أَسْأَرْتُ كأنه رُدَّ إلى الأصل، ينظر لسان العرب ،(مادة سأر) 4 / 339.

[7] الكشاف،124/2، 125.

[8] معاني القرآن للنحاس، مركز إحياء التراث الاسلامي . 218/6، 219

وهذا الذي ذكره النحاس والزمخشري أي دلالة "فعّال" على النسبة، قد تناوله سيبويه في باب الإضافة أو النسبة، لكنّه فرّق بين النسبة إلى الصنعة التي تعالج، أي الحرفة ، وهي التي تكون على "فعّال" نحو ثوَّاب لصاحب الثياب، وعوّاج لصاحب العاج، وبين النسبة إلى شيء ليس بصنعة التي تكون على "فاعل" نحو:تامر لصاحب التمر،ونابل لصاحب النبل[1].

ويبدو لي، بناء على هذا التخصيص لـ"فعّال" في دلالته على النسبة عند سيبويه،أنّه لا يمكن أن يُوجّه "الرشّاد" إلى أيّ من معنيي النسبة اللذين ذكرهما النحاس.

وحمل ابن جني ما جاء على "فعّال" من "أفعل" نحو"رشّاد" على أنّه صار إلى" فعل" تقديرا،لا استعمالا. وذلك نحو كثير من الأوصاف التي لم تجر على أفعالها، كـ "باقل" من " أبقل" و" وارس" من " أورس" و" لاقح" من " ألقح" [2].

وبالإضافة إلى هذا التوجيه لـ " فعّال" من " أفعل" ذكر ابن جني توجيها آخر، وهو الذي أشرنا إليه في توجيه قوله تعالى:[لَوَاقِح] [3]، ذلك أنّه حمل[الرَّشَاد] على المجاز فقال:

« المعنى راجع فيما بعد إلى أنّه مرشد؛ وذلك لأنّه إذا رشد أرشد؛ لأنّ الإرشاد من الرشَد. فكأنه من باب الاكتفاء بذكر السبب من المسبب» [4].

ورأى أبو حيّان أنّ "فعّال" في مثل" رشّاد" بناء مبالغة، لكنّه استحسن أن يُحمَل على الثلاثي؛ لأنّه مقيس، أمّا غير الثلاثي فلا يحمل عليه "فعّال"،إلاّ إذا لم يكن من ذلك بدّ[5].

ولم يُبْد العكبري اعتراضا على بناء" فعّال" للمبالغة، من "أفعل"،إذ فسّر [الرَّشَاد] بقوله:«هو الذي يكثر منه الإرشاد أو الرشد» [6].

[1] ينظر الكتاب،381/3..
[2] ينظر المحتسب،288/2، 289.
[3] ينظر مبحث اسم الفاعل: "فاعل" بمعنى "مفعِل".
[4] المحتسب، 289/2.
[5] ينظر البحر المحيط،443/7.
[6] الإملاء للعكبري، ، دار الكتب العلمية ،1970، 218/2.

فهوإذًا،لا يرى فرقا بين أن يكون بناء "فعّال" الدال على المبالغة، من الثلاثي أو غير الثلاثي. وبذلك يكون قد خالف رأي جمهور الدارسين الذين ذهبوا إلى عدم جواز صياغة"فعّال" من "افعل".

- (فَيْعول) و(فَيْعال)

وممّا جاء على" فَيْعول" في القرآن الكريم [الْقَيُّومُ]من قوله تعالى:[اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ] [1]، وهذه قراءة الجمهور، وقد قرىء[الْقَيَّامُ [2]].

وقد أجمع العلماء والدارسون للقرآن الكريم أنّ[الْقَيُّومُ]" فَيْعُول" أي" قَيْوُوم" كما أنّ [الْقَيَّامُ] " فَيْعال" أي"قَيْوام". فلما اجتمعت الياء والواو ثم كان السابق ساكناً قلبت الواو ياءًا وأدغمت فيها الياء[3] .

ونفى هؤلاء أن يكون [الْقَيُّومُ] و[الْقَيَّامُ] "فَعُّولا" أو" فعّالا" ، وإنما هما " فَيْعُول " و"فَيْعال" بدليل ما جاء في كلام العرب على البناء الثاني، أي "فَيْعال" من الثلاثي المعتل العين بالواو.

فقد ذكر الأخفش قولهم: الديّار، فقال:« والديّار "الفَيْعَال" وهو من دار يدور وأصله الدَيْوَار» [4] . وذكر الأخفش إلى جانب ذلك مثالا آخر وهو "الديّان" [5] ،إلاّ أنّ هذا ليس صحيحا ـ كما يبدو لي ـ ؛ لأنّ "الديّان" من دان يدين، أي إنه معتل العين بالياء وليس بالواو، والعين المضاعفة تكون من جنس العين الأصلية ـ كما قال بذلك النحاة[6]ـ إذن فهو،أي" الديّان"، " فعّال" وليس" فيْعالا".

أمّا الفرّاء فقد استدل بلغة أهل الحجاز واستعمالهم لبناء " فَيْعال" من معتل العين بالواو صرفاً له عن "فعّال" نحو قولهم للصوّاغ: الصيّاغ [7].

---

[1] البقرة،255، وآل عمران،2.

[2]نسبت هذه القراءة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود وعلقمة بن قيس ، ينظر المحرر الوجيز،272 ، والمحتسب،246/1.

[3] ينظر معاني الأخفش،331،و معاني الفراء،137/1.والمحتسب،246/1، و إعراب القرآن،120، 121،و المحرر الوجيز،229 ، والبحر المحيط،287/2 .

[4] معاني الأخفش،331

[5] ينظر م ن،331

[6] ينظرالإملاء، دار الكتب العلمية ،106/1.

[7] ينظرمعاني الفراء،137/1.

وقد أكّد ابن جني ما ذهب إليه الفرّاء في قول أهل الحجاز:" صيّاغ" فقال:« فعلى هذا [يقصد بناء "فَيْعال"] ينبغي أن يُحمل ،لا على فعّال؛لأنّه كان يجب أن يكون صوّاغا» [1].

وكذلك استشهد الرازي و القرطبي بقولهم:" ديّار" و"صيّاغ" للدلالة على وجود بناء" فَيْعَال" في كلام العرب[2].

لكن الرازي أضاف إلى "ديّار" قولهم: "ديّور" ليثبت أنّ للبناءين أي" فيْعول وفَيْعال" وجه صحيح في اللغة. وهذا ما لم يذكره الأخفش في قوله الذي سبق ذكره، ولا ابن جني الذي أشار إلى قولهم:ما بالداردیّار، دون أن يذكر"ديّور"[3].

أمّا غير هؤلاء من الدارسين فلم يعتمدوا في إثباتهم لهذين الوزنين ، أي" فَيْعول، وفَيْعال" على شواهد من كلام العرب، وإنّما اعتمدوا على القاعدة الصرفية التي تمنع مجيء "فعّول" أو"فعّال" بالياء،إذا كان من معتل العين بالواو، وذلك نحو:[الْقَيُّومُ] و[الْقَيَّامُ] لأنّهما من قام يقوم.

قال الطبري:« ولو أنّ"القَيُّوم" " فَعُّول"، كان"القوُّوم"، ولكنه"الفَيْعُول". وكذلك"القيّام"، لو كان"الفعَّال"، لكان"القوَّام"، كما قيل:"الصوّام والقوّام"، وكما قال جل ثناؤه:[كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ][المائدة: 8]، ولكنه"الفَيْعَال"، فقيل:"القَيَّام"» [4].

[1] المحتسب،246/1.
[2] ينظر تفسير الرازي.،134/30، وتفسير القرطبي،272/3، دار إحياء التراث العربي.
[3] ينظر المحتسب،246/1.
[4] تفسير الطبري، 6 / 159، مؤسسة الرسالة.

وكذلك فعل النحاس إذ نقل عن ابن كيسان أنّه ليس في الكلام "فَعُول" من ذوات الواو، ولو كان ذلك لقيل" قَوّوم"[1] .

وقال العكبري مستدلا على أنّ [الْقَيُّومُ] " فَيْعول" وليس" فعّولا":« ولايجوز أن يكون " فعّولا" من هذا، لأنه لو كان كذلك لكان "قوُوما" بالواو؛ لأن العين المضاعفة أبدا من جنس العين الأصلية مثل: سبّوح وقدّوس، ومثل: ضرّاب وقتّال، فالزائد من
جنس العين، فلما جاءت الياء دلّ أنه "فَيْعول" »[2].

أمّا عن دلالة هذا البناء على المبالغة، فقد عبّر الفرّاء عن ذلك بقوله:« وهما جميعا مدح» . يقصد[الْقَيُّومُ] و[الْقَيَّامُ] [3].

كما عبّرالزمخشري عن معنى المبالغة في [الْقَيُّومُ] بأنّه الدائم القيام بتدبير الخلق وحفظه[4] .

وصرّح ابن عطيّة والرازي بأنّ [الْقَيُّومُ] بناء مبالغة في القائم[5]،في حين أشار أبو حيان إلى هذا الرأي دون تأكيد عليه [6].

ومهما يكن من إحجام بعض الدارسين عن التصريح بأنّ هذين البناءين،أي "فيْعول" وفَيْعال" للمبالغة، فإنّ ما ذكره الفرّاء من قول أهل الحجاز للصوّاغ : صيّاغ، لدليل على أنّ " فيْعال" بناء مبالغة مصروف عن"فعّال". وقياسا على ذلك نقول أيضا أنّ" فَيْعول" بناء مبالغة مصروف عن" فعّول".

[1] ينظر معاني النحاس،260/1، مركز إحياء التراث الإسلامي.
[2] ينظرالإملاء،106/1، دار الكتب العلمية .
[3] ينظرمعاني الفراء،137/1.
[4] الكشاف، 229/1.
[5] ينظرالمحرر الوجيز،229، وتفسير الرازي،9/7.
[6] ينظر البحر المحيط،287/2.

- (فُعَال)و(فُعّال)

ورد هذان الوزنان أي"فُعال" بالتخفيف و"فُعّال" بالتشديد في قوله تعالى:[إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ] [1]، وقوله:[وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا] [2].

وقد رأى كلّ من الفرّاء والطبري والزجّاج والنحاس والعكبري أنّ البناءين بمعنى واحد، أي إنّ [عُجَابٌ] بمعنى عجيب، و [كُبَّارًا] بمعنى كبير [3].

قال الفراء في تفسيره لـ [عُجَابٌ]:« والعرب تقول هذا رجل كريم وكُرّام وكُرام، والمعنى كلّه واحد، مثله قوله تعالى:[وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا] معناه: كبيرا فشدّد» [4].

وذكر الفرّاء لهذين البناءين أي" فُعال" و" فُعّال" أمثلة كثيرة من كلام العرب منها قولهم:حُسّان وحُسان، وجُمّال وجُمال[5]، وطُوال وطُوّال[6].الأمر الذي دفعه إلى القول بأنّ« كلّ نعت نعتّ به اسما ذكرا أو أنثى أتاك على "فُعّال"مشدّدا ومخففا فهو صواب».

ويظهر من هذا أنّ الفرّاء يعدّ "فُعال" و"فُعّال" بالتشديد والتخفيف ،مقيسين في الأوصاف.
في حين يذكر القرطبي أنّ التخفيف نحو [عُجَابٌ] لغة أزد شنوءة[7]. وأمّا التشديد فقد نقل ابن عطية وأبو حيّان عن عيسى بن عمر،أنّها لغة يمانية ، وعليها قول الشاعر[8] :

---

[1] (ص) ،5.
[2] نوح،22.
[3] ينظر معاني الفراء،280/2 ،و 85/3، و تفسير الطبري ، مؤسسة الرسالة، 23 / 639، ،ومعاني الزجاج،240/4،و إعراب القرآن،1205، والإملاء، دار الكتب العلمية ،269/2.

[4] ينظر معاني الفراء،280/2.
[5] ينظر معاني الفرّاء،85/3
[6] ينظر معاني الفراء،281/2.
[7] ينظر تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي،150/15.
[8] هو لصدقة الدبيري، ينظر المحتسب،277

والمَرْءُ يُلْحِقُهُ بِفُنَّان النَّدَى خُلُقُ الكَرِيم ولَيْسَ بالوُضّاءِ[1].

ويقابل الرأي القائل بأنّ هذين البناءين أي" فُعال" وفُعّال" بمعنى واحد، رأي آخر يرى بينهما تفاوتا في دلالتهما على المبالغة، وقد قال به كلّ من الزمخشري وابن عطيّة والرازي والقرطبي وأبو حيّان، و رأى جميعهم أنّ" فُعّال" المشدد أبلغ من المخفف، مثلما أنّ "فُعال" المخفف أبلغ من " فعيل" نحو: كريم وكُرَام وكُرّام [2].

وذكر ابن جني أن "فُعّال" المشدد قد تلحقه التاء للمبالغة نحو قولهم: كُرّامة[3].

ولايُعلم إذا كان ابن جني يقصد بملاحظته هذه أنّ "فُعّالا" بناء مبالغة وكذلك"فُعّالة" ،أو أنه يقصد أنّ "فعّالا" لا يكون للمبالغة إلاّ أن تلحقه التاء، خاصة وأنه لم يفرق بين "فعيل" و" فُعال" و"فُعّال" في الصفة؛ لأنه قال: « قد كثر عنهم مجيء الصفة على "فعيل" و"فُعال" بالتخفيف، و"فُعّال" بالتشديد، قالوا: رجل وَضيء ووُضّاء» [4].

وما ينبغي التنبيه عليه في ختام هذا البحث ،أنّ بعضا ممن لم يشيروا إلى معنى المبالغة في [عُجَابٌ]و[كُبَّارًا] قد بدا رأيه مختلفا في موضع آخر،كما هو الشأن بالنسبة للزجاج والنحاس اللذين فسّرا [فُرَاتٌ] و [أُجَاجٌ] من قوله تعالى:[هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ] [5] بأنهما بمعنى: أشد العذوبة، وأشد الملوحة[6].

[1] ينظر المحرر الوجيز،1904، والبحر المحيط،335/8.

[2] ينظرالكشاف،56/4,و المحرر الوجيز،1904،و تفسير الرازي، 163/26، و تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي، 15 / 150.

و البحر،369/7.

[3] ينظر المحتسب،277/2.

[4] ينظر م ن ،277/2.

[5] الفرقان،53.

[6] ينظرمعاني الزجاج،57/4،و معاني النحاس، مركز إحياء التراث الإسلامي، 5 / 37.

- (فُعَلة)

جاء هذا الوزن، أي " فُعَلة" في قوله تعالى:[وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ] [1]. وقد فسّر الفرّاء والزجّاج" الهُمزة " واللُمَزَة" بأنّه الذي يغتاب الناس ويعيبهم[2]، واستشهد الزجاج على على المعنى الذي ذهب إليه بقول الشاعر[3]:

إذا لقيتُكَ عَنْ كُرْهٍ تُكاشِرُنِي وإن تَغَيّبتُ كُنْتَ الهَامِزَ اللُّمَزَة[4]

ولم يشر أي منهما إلى أنّ في هذا الوزن أي" فُعَلة" معنى المبالغة.

وذهب النحاس المذهب نفسه في تفسير [هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ]،إلاّ أنّنا نلحظ في كلامه ما يدل على أنّ في هذا الوزن معنى المبالغة؛ لأنه قال:« يقال لَمَزَهُ يَلْمِزُهُ إذا عابَه، ومنه فلان هُمَزَة لُمَزَة أي عَيَّاب للناس » [5].

فاستعمال النحاس لـ" عيّاب" في تفسيره لـ[هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ] فيه إشارة ضمنية إلى أنّه يرى في هذا البناء معنى المبالغة.

ونجد ابن خالويه يصرّح بأنّ[هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ] بناء مبالغة، إذ يقول« والهاء في [هُمَزَةٍ] دخلت للمبالغة في الذم ... فلمّا دخلت الهاء لذلك استوى المذكر والمؤنث فقيل امرأة همزة، ورجل همزة... ولا يثنى ولا يجمع، يقال: رجل همزة، ونساء همزة» [6].

[1] الهمزة،1.
[2] ينظر معاني الفراء،179/3، ومعاني الزجاج،276/5.
[3] هو زياد الأعجم، ينظر البحر،509/8.
[4] ينظر معاني الزجاج،276/5.
[5] معاني النحاس، 3 / 220.، مركز إحياء التراث الإسلامي.
[6] إعراب ثلاثين سورة،197، 198.

وممن رأى هذا الرأى في"فُعَلة" أي إنه بناء مبالغة،ابن عطية والقرطبي وأبو حيّان[1].

قال أبو حيّان:« و"فُعَلَه" من أبنية المبالغة ، كنُوَمَة وعُيَبَة وسُخَرَة وضُحَكَة» [2].

أمّا الزمخشري ، فلم يتضح رأيه؛ لأنّه قال في تفسيره لـ [هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ]:« وبناء "فُعَلَة" يدلّ على أنّ ذلك عادة منه قد ضَري بها . ونحوهما : اللُّعَنة والضُحَكة » [3] .وقد نقل الرازي عنه قوله هذا[4] .

ويبدو لي أنّ المقصود من قول الزمخشري:« أنّ ذلك عادة منه» ـ أنّه يعتبر هذا البناء أي"فُعَلة" دالا على صفة لازمة في الموصوف. وهذا ما تعرف به الصفة المشبهة[5]. إلا أنّ "فُعلة" غير متفق عليه بين النحاة أنه من أبنية الصفة المشبهة، ثمّ إن من شروط الصفة المشبهة ألّا تُصاغ إلّا من فعل لازم[6] ، وفعلا "همز" و" لمز" ليس بلازمين، وإنما هما متعديان. لذلك يمكن حمل قول الزمخشري على أنّ الذي يكون من عادته شيء، يكثر منه ويبالغ فيه. والدليل على ذلك ما جاء في قول الرسول ـ صلى الله عليه وسلّم ـ « وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدِّيقًا ... وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا » [7].

ونخلص إلى القول في هذا الباب، أي باب المشتقات، أنّ الدارسين ركّزوا اهتماهم كثيرا على تبادل المشتقات للمعاني، أي دلالة الصيغة على صيغة أخرى وقد أجازوا ذلك، استنادا إلى كثرة الأبنية في القرآن الكريم التي جاءت بمعاني أبنية أخرى، كما ناقشوا مسألة خروج بعض الأبنية عن القياس، كما في أفعل التفضيل، وصيغ المبالغة، فأبدوا فيها آراءًا مختلفة ومتنوعة أثروا بها هذا الباب من الصرف، إلاّ أنهم كانوا حريصين كل الحرص على ألّا تتعارض هذه الآراء مع المعاني المقصودة من الألفاظ القرآنية.

[1] ينظر المحرر الوجيز،2004،و تفسير الرازي،93/32،و البحر،509/8.
[2] ينظرالبحر،509/8.
[3] الكشاف،602/4.
[4] ينظرتفسير الرازي،93/32.
[5] ينظر الباب الثاني ،الفصل الثاني،ص: 115، 116.
[6] ينظر شرح بن عقيل،141/2.
[7] صحيح مسلم،29/8.

تنوعت الجموع في القرآن الكريم، فجاء جمع التكسير بقسميه: جمع الكثرة وجمع القلة بمختلف أبنيتهما، وجمع المذكر السالم والمؤنث ، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي وجمعهما.

أما عن التنوع في الأبنية، فقد ذكر عبد الخالق عضيمة الذي أحصى أبنية الجمع في القرآن الكريم ـ أنّ أبنية التكسيرجميعها ذكرت في القرآن إلا بناءا واحدا وهو" فُعَلة"، فإنه لم يقع في أي رواية من روايات القراء السبعة[1]، لكنه جاء في قراءة شاذة لقوله تعالى:[أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ] [2]، إذ قرئت[سِقَايَة] "سُقاة"[3].

وإن اهتمام دارسي القرآن الكريم بأبنية الجمع كان بالدرجة الأولى من متطلبات التفسير للوصول إلى المعنى الصحيح المقصود في كلام الله، لكن هذا لم يمنعهم من النظر في هذه الأبنية وعرضها على كلام العرب ليميزوا بين ما جاء منها جار على مألوف اللغة، وبين ما لم يأت منها كذلك . لهذا جاءت بحوثهم ثرية بآراء مختلفة حول أبنية عديدة استثارت اهتمامهم.

وقد خصصت هذا الباب لتلك الأبنية التي ناقشها دارسو القرآن الكريم. وبما أن هذه الأبنية جاءت متنوعة من مختلف الجموع، فقد جعلت الباب فصلين، خصصت الفصل الأول لأبنية جمع التكسير بقسميه، وخصصت الفصل الثاني للجمع السالم بقسميه،وجمع الجمع، واسم الجمع .

[1] ينظر دراسات لأسلوب القرآن،328/4.
[2] التوبة،19.
[3] نسب ابن جني هذه القراءة إلى ابن الزبير، ومحمد بن علي، وأبي جعفر،ينظر المحتسب،401/1.

ذهب النحاة وأهل التصريف في تعريفهم لجمع التكسير إلى أنه ما دل على أكثر من اثنين، بتغيير ظاهر أو مقدر، وهو قسمان :جمع كثرة ، وجمع قلة.

قال ابن عقيل: « جمع التكسير هو: ما دل على أكثر من اثنين، بتغيير ظاهر كرجل ورجال أو مقدر كفُلْك، للمفرد والجمع، والضمة التى في المفرد كضمة قُفْل، والضمة التى في الجمع كضمة أُسد، وهو على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة، فجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازا» [1].

فأما أبنية جمع القلة فأربعة: "أفعلة" كأسلحة، و"أفْعُل" كأفلس، و"فِعْلة" كفتية، و"أفعال" كأفراس[2].
وما عدا هذه الأربعة من جموع التكسير فجموع كثرة[3].

وقد جاء عن الفرّاء أنه عدّ" فَعَلة" ضمن أبنية جمع القلة، كما أضاف بعضهم بناء" أفعلاء" وجمعي السلامة، لكن الرضي ردّ أدلتهم التي استدلوا

[1] شرح ابن عقيل ، 2 / 452.
[2] ينظر م ن، ص ن، وشرح الرضي على الكافية،397/3.
[3] ينظر م ن.

بها على أن هذه الأبنية دالة على القلة فقال:« وزاد الفراء: "فَعَلة"، كقولهم: هم أكلة رأس، أي قليلون، يكفيهم ويشبعهم رأس واحد، وليس بشئ، إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد، لا من إطلاق" فعلة"، ونقل التبريزي : أنّ منها "أفعلاء"، كأصدقاء، وجمعا السلامة عندهم منها، أيضا، استدلالا، بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد، وليس بشئ، إذ مشابهة شئ لشئ لفظا لا تقتضي مشابهته له معنى، أيضا، ولو ثبت ما نقل أن النابغة قال لحسان، لما أنشده قوله:

لنا الجَفَنَات الغرّ يلمَعْنَ بالضُّحَى وأسْيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَمَا

: قللت جفانك وسيوفك، لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة» [1].

وعلى الرغم من استقلال كل قسم من جمع التكسير بأبنيته، إلاّ انه قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة: كرجل وأرجل، وعنق وأعناق، وفؤاد وأفئدة.

كما يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة: كرَجُل ورجال، وقلب وقلوب[2].

وسأتناول في هذا الفصل جملة من أبنية التكسير في الدراسات القرآنية ، خصصت القسم الأول منه لأبنية الكثرة، وخصصت الثاني لأبنية القلة.

1 ـ أبنية جمع الكثرة

جاء في القرآن الكريم أبنية كثيرة بل كل أبنية جمع الكثرة كما أسلفنا الحديث في ذلك، غير أنّ دارسي القرآن ناقشوا بعضا منها لأهميته ومنها:

- (فُعالى) و(فُعالى) و(فُعْلى)

[1] شرح الرضي على الكافية،397/3.
[2] ينظر شرح ابن عقيل،453/2.

من أبنية جمع الكثرة التي أسالت حبرا كثيرا على صفحات الدراسات القرآنية، أبنية "فُعالى" بضم الفاء، و"فَعالى" بفتحها و"فَعْلى"، وذلك في قراءات مختلفة للآية الواحدة، نحو قوله تعالى:[وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى] [1] و قوله:[وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى] [2] و قوله:[قَامُوا كُسَالَى] [3].

ففي الآية الأولى قرئت[سُكَارَى] بضم السين ومدّ الكاف، و[سَكْرَى] بفتح السين وتسكين الكاف[4]،وذكربعضهم قراءة[سَكَارَى] بفتح السين[5] .

وفي الآية الثانية قرئت[أُسَارَى]على" فُعالى" وقرئت[أسْرَى] على" فَعْلى"[6].

و في الآية الثالثة قرئت [كُسَالَى]بضم الكاف وبفتحها[7].

فأمّا الأخفش فذكر رأيه في قراءتي[أُسَارَى] و[أسْرَى] فقال: « وذلك لأنّ "أسيرا" "فعيل" وهو يشبه "مريضا" ؛ لأنّ به عيبا كما بالمريض، وهذا فعيل مثله. وقد قالوا في جماعة المريض : مرضى. وقالوا:[أُسَارَى] فجعلوها مثل" سُكارى" و"كُسالى"؛ لأن جمع" فعلان" الذي به علّة قد يُشارك جمع " فعيل" و" فَعِل" نحو: " حَبَط" و"حَبْطى" و" حُباطى"و" حبج " و"حَبْجى" و" حُباجى"[8]. وقد قالوا:[أسَارَى] كما قالوا: قالوا:[سَكَارَى] » [9].

---

[1] الحج،2.
[2] البقرة،85.
[3] النساء، 142.
[4] القراءة الأولى هي قراءة الجمهور، أما الثانية فنسبت إلى ابن مسعود، وقرأ بها حمزة والكسائي. ينظر معاني الفراء،124/2، وإعراب القراءات لابن خالويه،72/2.
[5] نسبت هذه القراءة إلى أبي هريرة. ينظر المحرر الوجيز،1299.
[6] قرأها الجمهور[أُسَارَى]، وقرأها حمزة[أسْرَى] ينظرالكشف للقيسي ،303/1 والمحرر الوجيز، 108.
[7] قرأها الجمهور بضم الكاف وقرأها الأعرج بفتح الكاف، ينظر المحرر الوجيز،492، و البحر المحيط،393/3.
[8] رجل حَبِجٌ سمين ، ينظرلسان العرب، (مادة: حبج) ، 2 / 225.
[9] معاني الأخفش،261، 262.

فالأخفش كما هو ظاهر من قوله يرى أنّ " فَعلى" جمع قياسي لـ"فعيل" و"فَعِل" الدالين على عيب أو علّة . وأمّا" فُعالى" فهو جمع قياسي لـ "فَعلان" الدال على علة أيضا. لكن قد يُحمل" فعيل" و"فَعِل" على" فَعلان" فيُجمعان جمعه إمّا على" فُعالى" بالضم" وإمّا على" فَعالى" بالفتح.

وأبدى الفراء رأيه في هذه المسألة عند تفسيره لقوله تعالى:[وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى] إذ ذكر القراءتين أي [سُكَارَى] بضم السين ومدّ الكاف، و[سَكْرَى] بفتح السين وتسكين الكاف، لكنه استحسن الثانية. قال: « وهو وجه جيّد في العربية[يقصد قراءة[سَكْرَى]] ؛ لأنه بمنزلة الهلكى والجرحى ، وليس بمذهب النشوان والنشاوى[1]. والعرب تذهب بـ"فاعل" و"فعيل"و"فَعِل" إذا كان صاحبه كالمريض أو الصريع أو الجريح، فيجمعونه على " الفعْلى" فجعلوا " الفَعْلى" علامة لجمع كلّ ذي زمانة وضرر وهلاك. ولا يبالون أكان واحده" فاعلا" أم "فعيلا" أم" فعلان"، فاختير[سَكْرَى] بطرح الألف من هول ذلك اليوم وفزعه» [2].

ويبدو رأي الفرّاء مختلفا عن رأي الأخفش من ناحيتين:

ـ الأولى: أنه عند ذكره لقراءتي: [سُكَارَى] على" فُعالى"، و[سَكْرَى] على " فَعْلى" ، رجّح الثانية، وقال عنها أنها وجه جيّد في العربية [3].

[1] إذا كان الفراء يقصد أنّ السكر في الآية دال على الضرر والهلاك لا على النشوة، ففيه نظر، لأنّ هذه الدلالة تنطبق على اللفظة الأولى لا الثانية ، وذلك بدليل قول المفسرين في الآية أنها بمعنى: أنّك تراهم سكارى من العذاب والخوف، وما هم بسكارى من الشراب، ينظر معاني الزجاج،3/ 333، والمحرر الوجيز،1299، وغيرهما. لذلك فإن القراءة التي يبدو لي أنّها توفق بين ما ذُهب إليه في تفسير الآية وما ذهب إليه الفرّاء في توجيه بناء" فُعْلى" هي القراءة المنسوبة إلى سعيد بن جبير،إذ ، أي على" فَعلى" في الأولى، وعلى" فُعالى" في الثانية. ينظر المحرر] وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى[قرأ: الوجيز،1299.

[2] معاني الفراء،124/2.

[3] ينظرمعاني الفراء،124/2.

ـ الثانية: أنه يرى أنّ " فَعْلى" جمع قياسي في كل وصف دلّ على آفة أو عاهة أو ضرر، سواء أكان وزنه " فعيلا" أم " فعِلا" أم" فاعلا" أم" فعلان". بينما فرّق الأخفش بين جمع "فعيل" و"فعِل" الذي يكون على"فعلى"، وجمع" فعلان" الذي يكون على "فعالى".

وتبع ابن جني الفرّاء في مذهبه فقال: « وفَعْلى" في التكسير ممّا يختص به المبتلون، كالمرضى والسقمى والموتى، والهلكى» [1] أي إن ابن جني لم يجعل " فعلى" جمعا لبناء معيّن في المفرد وإنّما جعله قياسيا في كلّ وصف دلّ على الابتلاء.

ونجد الطبري يذهب مذهب الأخفش والفراء في جعل "فَعلى" جمعا لذوي العاهات، إلاّ أنّه يشترط في المفرد أن يكون على" فعيل" نحو: أسير وأسرى، ومريض ومرضى، وكسير وكَسرى[2].

أمّا" فُعالى" فقد ذهب فيه الطبري مذهب الأخفش ؛ إذ يرى أنه جمع "فعلان" الذي له "فَعلى"، لكنه نبّه على جواز حمل"فعيل" على" فعلان" في الجمع كما في قراءة[أُسَارَى] كما يُحمل "فعلان" على فعيل في نحو قولهم:" سَكْرى" و" كَسْلى"[3].

ولا يكاد رأي النحاس يختلف عن رأي الطبري، ذلك أنه يرى أنّ " فعلى" جمع قياسي في "فعيل" نحو: قتيل و قتلى، وجريح وجرحى. وأمّا" فُعالى" فهوجمع لـ" فعلان"، غير أن كل واحد منهما يُحمل على الآخر[4].

[1] المحتسب،115/2.
[2] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ، 311/2.
[3] ينظر م ن، 311/2.
[4] ينظر إعراب القرآن،53.

وقد ذهب ابن الأنباري مذهب الطبري والنحاس في " فعلى" وفُعالى"[1] في حين ذهب ابن خالويه مذهبا مخالفا لما سبق؛ إذ رأى أنّ" فَعلى" و"فُعالى" جمعان لـ" فعلان" و"فعيل"، دون أن يفسّر ذلك بحمل أحدهما على الآخر، بل نقل عن أبي زيد أنّهما لغتان، مستشهدا بقول العرب: مريض ومُراضى، ومريض ومَرضى[2] وبذلك قال أيضا القرطبي[3].

و ذهب الفارسي[4] و بعض المتأخرين أمثال ابن عطية وأبي حيان، إلى أنّ " فَعْلى" جمع قياسي لـ"فعيل" بمعنى "مفعول". قال ابن عطية في قراءة:[أَسْرَى]:« والأقيس فيه [أَسْرَى] ؛لأنّ " فعيلاً " بمعنى مفعول الأصل فيه أن يجمع على "فعلى" ، كقتلى وجرحى» [5].

وقال أبو حيان في تفسير قوله تعالى: [وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ] [6] :« " دعيّ" ، "فعيل" بمعنى مفعول ، جاء شاذاً ، وقياسه "فعلى" ، كجريح وجرحى» .

وأمّا"فعلان" فقد رأى ابن عطية أنّه يُجمع على" فَعالى" بالفتح و" فُعالى" بالضم [7] .

وبذلك قال العديد من دارسي القرآن، كالأخفش الذي مرّ بنا قوله ، والزجاج وابن جني والعكبري وأبي حيان [8]، غير أنّ بعضهم اختلف في أيّهما الأصل؟

[1] ينظر البيان،102/2.
[2] ينظر إعراب القراءات السبع،72/2،
[3] ينظرتفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ، 12 / 5.
[4] ينظر الحجة،335/1.
[5] المحرر الوجيز، 108.
[6] الأحزاب،4.
[7] المحرر الوجيز، 108.
[8] ينظر معاني القرآن وإعرابه 148/1،والمحتسب،115/2، والإملاء، دار الكتب العلمية ،132/2.

فقد ورد عن الزجاج رأيان مختلفان في هذا الباب، أي جمع" فعلان" على" فَعالى" بالفتح و" فُعالى" بالضم. إذ جاء في "معاني القرآن وإعرابه" أنه يجوز أن يجمع" فعلان" أو فعيل" المحمول على" فعلان" نحو: "أسير" على" فَعالى" بالفتح و" فُعالى" بالضم، غير أنه نبّه إلى أنّ " فُعالى" بالضم هو الأصل[1]. لكنّ النحاس نقل عنه رأيا مخالفا لهذا إذ قال: « قال أبو إسحاق: كما يقال: سَكارى، و"فَعالى" هو الأصل و"فُعالى" داخلة عليها » [2].

ورأى الفارسي هذا الرأي الأخير في"فُعالى" ؛ إذ قال بأنّ الأصل فيه أنّه من أبنية الآحاد نحو: حُبارى ورُخامى، أمّا مجيئه أي" فُعالى"، بناءًا للجمع، فقد فسّره الفارسي بقوله: « لمّا كان "فُعال" قد جاء في بعض أبنية الجموع نحو:رُخال و ظُؤار[3] وثُناء، وقد لحقته تاء التأنيث فقالوا في جمع "نِقْوة" " نُقاوة" كما قالوا: الحِجارة والذِكارة[4]، فكما لحق التاء في هذا النحو الذي يُراد به الجمع، كذلك لحق علامة التأنيث في سُكارى وكُسالى، فجعلت الألف بمنزلة التاء» [5].

ومعنى قول الفارسي أن الأصل في بناء نحو:سُكارى وكُسالى أنه على"فُعال"، وهذا البناء قد جاء في الجمع ، وإن كان قليلا، وقد لحقت الألف بسكارى وكسالى قياسا على لحاق التاء ببناء "فُعال".

و ذهب ابن جني مذهب الفارسي في" فُعالى" بالضم [6]، كما رأى أي ابن جني، في" في" فَعالى" بالفتح أنّه منحرف به عن "فعاليل" . قال:« فأمّا "سَكارَى" بفتح السين فتكسير لا محالة، وكأنه منحرَف به عن سَكارين، كما قالوا: ندمان وندامى، وكان

[1] ينظر معاني القرآن وإعرابه، 148/1
[2] إعراب القرآن للنحاس،53.
[3] جمع ظِئْرُ، مهموز: العاطفةُ على غير ولدها المرْضِعةُ له من الناس والإبل، والجمع أظْؤُرٌ وأظْآرٌ وظُؤُورٌ وظُؤَار، ينظر لسان العرب ، (مادة: ظأر)، 4 / 514.
[4] الذكارة بالكسر ما يصلح للرجال كالمسك والعنبر والعود وهي جمع ذُكَرٍ والذُّكُورَةُ مثله، ينظر لسان العرب ، 4 / 308، (مادة : ذكر).
[5] الحجة للفارسي،336/1.
[6] ينظر المحتسب،115/2.

أصله ندامين، وكما قالوا في الاسم: حوْمانة وحوامين، ثمّ إنهم أبدلوا النون ياءًا، وأدغموا فيها ياء "فعاليل". فلما صار"سكاريّ" حذفوا إحدى الياءين تخفيفا، فصارسكاري، ثمّ أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا فصارى سكارى،كما قالوا في مدارٍ وصحارٍ ومعايٍ: مدارى وصحارى ومعايا» [1].

وقد استشهد ابن جني على صحة ما ذهب إليه بالأبيات التي أنشدها الفراء ومنها:

أو يهبط النُونُ أرضَ الضبِّ ينصرُه يهلِكْ ويأكله قومٌ غَراثِينُ[2] [3]

أي إنّ " غراثين" جمع غرثان.

ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه ابن جني في تفسيره لـ"سكارى" على" فَعَالى" ضعيف في القياس؛ لأنه جعل" فَعالى" منحرفا عن وزن شاذ في تكسير "فعلان"، وهو: " فعاليل". وقد ذكر سيبويه[4] هذا الوزن أي" فعاليل" تكسيرا لأوصاف ذات أصل رباعي، رباعي، نحو: بُهلول وبهاليل وشُملول وشماليل[5] ورَعْديد ورعاديد[6]. أمّا "غراثين" الذي الذي استشهد به ابن جني فهو من أصل ثلاثي،لأن النون في" غرثان" غير أصلية وهي كذلك في الجمع، لذلك لا يصلح أن يكون وزنه " فعاليل".

ويرى الزمخشري أنّ الأصل في نحو: "سُكارى" و"غُيارى" هو الفتح، والضمة بدل من الفتحة[7].

---

[1] المحتسب،115/2.

[2] الغرثان والغرث، بمعنى الجائع، والجمع: غَرْثى وغَراثى وغِراثٌ، ولم يذكر غراثين.ينظر اللسان، (مادة غرث)،172/2، والصحاح،15/2.

[3] ينظر المحتسب،115/2.

[4] ينظر الكتاب،251/4.

[5] شَمالِيل النخلة: هو التمر القليل الذي بقي عليها . ينظرلسان العرب ، (مادة: شمل) ،11 / 364.

[6] الرعديد هو الجبان، ينظرلسان العرب،(مادة: رعد)،179/3.

[7] ينظر الكشاف،127/2.

لكنّ أبا حيان اعترض على رأي الزمخشري بقوله: «إنّ سكارى وغيارى وعجالى وما ورد من نحوها ليست الضمة فيه بدلاً من الفتحة، بل نصّ سيبويه في كتابه[1] على أنه جمع تكسير أصل، كما أنّ " فَعالى" جمع تكسير أصل وإن كان لا ينقاس الضمّ كما ينقاس الفتح » [2].

ومعنى قول أبي حيّان أنّ "فَعالى" بالفتح جمع تكسير أصل، وكذلك "فُعالى" بالضم، وإن كان القياس في الفتح أظهر.

وقد ذكرأبو حيان في موضع آخر، عند تفسيره لـ[كُسَالَى] أنّ الضم لغة أهل الحجاز . أمّا الفتح فهي لغة تميم وأسد[3].

وعلى نحو اختلاف دارسي القرآن في جمعي التكسير"فعالى" و" فعلى" اختلف النحاة أيضا.

فأما سيبويه فقد ذهب إلى القول بجمع " فعلان" على" فَعالى" بالفتح ،إلاّ أنه يرى أنه ليس على القياس؛ لأنّ القياس في رأيه أن يُكسّر" فعلان" على" فِعال" نحو: عجلان وعِجالٌ، وعطشان وعِطاشٌ، وغرثان وغِراثٌ، وأمّا تكسير "فعلان" و" فعلى" على"فَعالى" فهو محمول على نحو: صحراء وصحارى، وحُبلى وحبالى[4].

[1] ينظر الكتاب 645/3
[2] البحر،406/4.
[3] ينظر البحر المحيط،393/3.
[4] ينظر الكتاب 645/3

وقد أشار أيضا، أي سيبويه، إلى جمع "فعلان" على "فُعالى" بالضم،إلاّ أنه وصف ذلك بالقلة؛ لأنه قال: « وقد يكسِّرون بعض هذا على " فُعالى" وذلك قول بعضهم: سُكارى وعُجالى. ومنهم من يقول: عَجالى» [1].

ومثلما قال سيبويه بعدم قياسية" فَعالى" و" فُعالى" بالفتح والضم، في جمع " فعلان" "فعلى"، فإنه قال أيضا بعدم قياسية" فَعلى" جمعا لـ"فعيل" الذي لا يكون بمعنى "مفعول" معتمدا في ذلك على رأي الخليل الذي قال: « إنما قالوا : مرضى، وهلكى وموتى وجربى وأشباه ذلك؛ لأن ذلك أمر يُبتلون به، وأدخلوا فيه وهم له كارهون، وأصيبوا به، فلمّا كان المعنى معنى المفعول كسّروه على هذا المعنى. وقد قالوا: هلاّك وهالكون، فجاءوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل المقيس، فلم يكسّروه على المعنى؛ إذ كان بمنزلة "جالس" في البناء وفي الفعل، وهو على هذا أكثر في بنائهم» [2].

ومعنى قول الخليل أنّ ما جاء على" فَعلى" جمعا لـ"فعيل" مما يدل على مرض أو زمانة أو ضررإنما هو محمول على " فعيل" بمعنى " مفعول" فجُمع جمعه ، وليس على القياس[3].

وخلافا لما ذكر سيبويه في" فَعالى" تكسيرا لـ" فعلان" من أنّه ليس على القياس، فقد ذهب الفارسي إلى جعل" فعالى" بالفتح مقيسا في تكسير "قعلان "" فعلى"، وذلك نحو: حيران وحيَارى، وغيران وغَيارى ، إلاّ أنه اتفق مع سيبويه في قوله بتشبيه "فعلان" بصحراء وصَحارى[4]، والمؤنث منه، أي" فعْلى"، بحُبلى وحَبالى[5].

[1] الكتاب 645/3

[2] الكتاب،648/3.

[3] ينظر منهج الكوفيين،562/2.

[4] أي كأنهم شبهوا الألف والنون في" فعلان" بألفي التأنيث في صحراء، فقالوا: غيران وغيارى ونحوه كما قالوا: صحراء وصحارى . ينظر الكتاب 645/3 ، و الهامش رقم: 3 من الصفحة نفسها.

[5] ينظر التكملة،لأبي علي الفارسي،تح كاظم بحر المرجان،عالم الكتب،ط2، 2010،ص: 494.

ويرى ابن الحاجب أنّ " فعلان" "فعلى" يُكسّر على "فِعال" وعلى" فعالى" بالفتح والضم،إلاّ أنّ الضم قليل، حصره في أربع كلمات وهي: كسالى وسكارى وعجالى وغيارى[1]، وتبعه في ذلك الرضيّ [2]. إلاّ أنّ الأخير استثنى المحمول على" فعلان" نحو:" فعيل" فذكر بأنه يُكسّر على" فَعالى" بالفتح، دون الضم[3]، إلاّ " أُسارى" فقد جاء مضموما. وقدّم تعليلا لذلك فقال: « وذلك لأنّه لمّا حُمل "أسير" على "حرّان" و" لهفان" ؛ لأنّه لا يخلو من حرارة الجوف ضمّوا أوّله كما يضمّ أوّل " فُعالى" جمع "فعلان"» [4].

وذهب ابن الحاجب في" فعلى" مذهب الخليل وسيبويه ؛ إذ جعله جمعا قياسيا لـ"فعيل" بمعنى مفعول [5]، إلاّ أنّ الرضيّ اعترض عليه، وأضاف شرطا آخر لتكسير "فعيل" على "فعلى" وهو دلالته على الآفات والمكاره، فقال:« وليس يجمع كل" فعيل" بمعنى مفعول على " فعلى"، بل إنّما يجمع عليه من ذلك ما كان متضمنا للآفات والمكاره التى يصاب بها الحى، كالقتل وغيره، حتى صار هذا الجمع يأتي أيضا لغير " فعيل" المذكور[6] إذا شاركه في المعنى المذكور كما يتبين، فإن أتى شئ منه بغير هذا المعنى لم يجمع هذا الجمع، نحو رجل حميد، ومنه سعيد في لغة من قال: سُعد ـ بضم السين، على بناء ما لم يسم فاعله ـ فلا يقال: حمدى ولا سعدى» [7].

ويبدو لي بعد هذا العرض للآراء المختلفة في أبنية الجمع" "فعالى" بفتح الفاء وبضمها،و"فعلى" أن أرجح رأي الأخفش ومن تبعه؛ لأنه الأقرب إلى الواقع اللغوي.

---

[1] قال ركن الدين الأستربادي بأن الأصل في هذه الكلمات الأربع الفتح، ينظر شرحه للشافية،470/1.

[2] ينظر شرح الرضي على الشافية،172/2 ،173.

[3] وذلك نحو: يَتامى جمع يتيم وأيامى جمع أيّم المذكورين في القرآن في نحو قوله تعالى:[وَأَنْكِحُوا **الْأَيَامَى** مِنْكُمْ] [النور،32] وقوله:[وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى][البقرة 220].

[4] شرح الرضي على الشافية ، 2 / 149.

[5] ينظر شرح الرضي على الشافية ، 2 / 142.

[6] ذكر ابن مالك جملة من الأوزان التي تلحق بـ" فعيل" بمعنى مفعول الدال على آفة أو ضرروهي: "فعيل" بمعنى بمعنى فاعل و "فعِل" و"أفعل" و"فاعل" و"فيعل" و" فعلان" إذا كانت هذه الأوصاف دالة على آفة أو ضرر. ينظرشرح الكافية الشافية، 2 / 192.

[7] شرح الرضي على شافية ابن الحاجب ، 2 / 142.

- هل يأتي(فواعل) جمعا لـ(فاعل)؟

أثار دارسو القرآن هذه المسألة أي مجيء(فَواعل) جمعا لـ(فاعل) عند تفسيرهم لقوله تعالى: [رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ] [1]

فأما الفراء ففسّر [الْخَوَالِفِ] بالنساء اللاتي يخلفن في البيت فلا يبرحن؛ لأنّ الرجال يقال عنهم: خُلوف وخالفون، جمعا لعبد خالف أوصاحب خالف ، إذا كان مخالفا[2].

وذهب الطبري والقيسي وابن الأنباري مذهب الفرّاء في تفسير[الْخَوَالِفِ] بالنساء. فأمّا الطبري فكان اختياره على أساس المعنى؛ إذ ذكر أنّ المقصود هو تشبيه المنافقين بالنساء اللواتي ليس عليهن فرض الجهاد، فهن قعود في منازلهنّ وبيوتهنّ [3]. وأمّا القيسي و ابن الأنباري فكان اختيارهما على أساس بناء اللفظ ؛ لأنهما يريان أنّ " فاعلا" لا يجمع على "فواعل" إلاّ في شعر أو قليل من الكلام ، ومن ثمّ فإنّ[الْخَوَالِفِ] جمع خالفة بمعنى النساء[4].

وأجاز الزجاج والنحاس أن يكون[الْخَوَالِفِ] جمع خالفة في النساء أو جمع خالفة في الرجال، بمعنى غير منجب. أمّا"فواعل" جمعا لـ" فاعل" فذكرا أنّه لم يأت إلا في حرفين: فارس وفوارس وهالك وهوالك[5].

[1] التوبة،87.
[2] ينظر معاني الفراء، 301/1.
[3] الرسالة ، 14 / 412. تفسير الطبري ، مؤسسة

[4] ينظر مشكل إعراب القرآن،334/1، و البيان،343/1.
[5] ينظر معاني الزجاج،376/2.، و إعراب القرآن،378.

وقد بدا النحاس في "معاني القرآن" ميّالا إلى القول بأنّ [الْخَوَالِفِ] جمع خالفة في الرجال وهم الأخساء . قال:« قال مجاهد وقتادة: الخوالف النساء، وقال غيرهما: الخوالف أخساء بعض الناس وأرديأؤهم ،ويقال فلان خالفة أهله إذا كان دونهم. قال أبو جعفر: وأصله من خلف اللبن يخلف خلفة إذا حمض من طول مكثه، وخلف فم الصائم إذا تغير ريحه، ومنه فلان خلْف سوء» [1].

وقد ذكر ابن عطية هذا المعنى الذي ذهب إليه النحاس في" خالفة" في الرجال، وهو الخسيس الذي لا خير فيه، ولاحظ على هذا التوجيه،أي توجيه[الْخَوَالِفِ] إلى المعنى المذكور في الرجال ـ أنّه جارٍ على اللفظ لا المعنى[2]. أمّا توجيه [الْخَوَالِفِ] إلى أنه جمع " خالف" فقد رأى فيه أنّه جار مجرى فوارس ونواكس وهوالك[3]، أي قصد أنّه شاذ مثل هذه الألفاظ.

لكننا نجد العكبري يعترض على هذا التوجيه أي توجيه[الْخَوَالِفِ] إلى أنه جمع "خالفة" أو "خالف" في الرجال، بقوله: وقد يقال للرجل خالف وخالفة، ولايجمع المذكر على خوالف[4].

ولم يزد أبو حيان على ما ذكره ابن عطية في توجيهه لـ[الْخَوَالِفِ] ، إلاّ أنّه رجّح تفسير الجمهور لـ[الْخَوَالِفِ] بالنساء ؛ لأنّه أبلغ في الذم[5]، وهو رأي الرازي كذلك[6].

وإذا نظرنا في آراء النحاة لاحظنا أنّهم يجمعون على أنّ " فواعل" إنما يأتي جمعا لما كان من " فاعل" أو" فاعلة" وصفا للمؤنث. قال صاحب " الكتاب": « وإذا لحقت الهاء

[1] معاني القرآن للنحاس، مركز إحياء التراث الإسلامي، 3/ 241.

[2] ينظر المحرر الوجيز، 871.
[3] ينظر المحرر الوجيز، 871.
[4] ينظر الإملاء، دار الكتب العلمية ،19/2.
[5] ينظر البحر،85/5.
[6] ينظر تفسير الرازي،136/16.

فاعلاً للتأنيث كسّر على فواعل وذلك قولك: ضاربةٌ وضوارب وقواتل وخوارج. وكذلك إن كان صفة للمؤنّث ولم تكن فيه هاء التأنيث ، وذلك: حواسر وحوائض» [1].

ويعلل سيبويه عدم مجيء " فواعل" لما كان " فاعلا" صفة للمذكر فيقول:« ولا يكون فيه [يقصد "فاعلا" صفة لمذكر عاقل[2]"فواعل" كما كان في تابلٍ وخاتمٍ وحاجرٍ؛ لأن أصله صفة وله مؤنّث، فيفصلون بينهما، إلّا في فوارس فإنَّهم قالوا: فوارس كما قالوا: حواجر[3]؛ لأنَّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلَّا للرجال، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلّا لهم. فلّما لم يخافوا الالتباس قالوا: "فواعلُ"» [4].

وهذا الذي ذكره سيبويه هو رأي المبرد أيضا، إلاّ أنّ الأخير رأى أنّ الأصل في" فواعل" أنه جمع لـ" فاعل" المذكر منه والمؤنث، وخوفا من اللبس ترك الأصل في المذكر. وقد عبر عن رأيه هذا في سياق شرحه لبيت الفرزدق:

وإذا الرّجالُ رأوا يزيدَ رَأيتَهم خُضَّعَ الرّقابِ نَوَاكِسَ الأبْصارِ

فقال:« وفي هذا البيت شيء يستطرفه النحويون، وهو أنهم لا يجمعون ما كان من "فاعل" نعتاً على "فواعل"، لئلا يلتبس بالمؤنث، لا يقولون: ضارب وضوارب،وقاتل وقواتل،لأنهم يقولون في جمع ضاربة: ضوارب،وقاتلة: قواتل، ولم يأت ذلك إلا في حرفين: أحدهما في جمع فارس: فوارس، لأنّ هذا مما لا يستعمل في النساء فأمنوا الالتباس ، ويقولون في المثل : هو هالك في الهوالك، فاجروه على أصله لكثرة الاستعمال؛ لأنه مثل. فلما احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله، فقال: نواكس الأبصار،ولا يكون مثل هذا أبداً إلا في ضرورة» [5].

[1] الكتاب،633/3.
[2] لأن المذكر غير العاقل حكمه حكم المؤنث العاقل أي يجمع على فواعل. ينظر الكتاب،363/3.
[3] جاء في اللسان أنّ الحواجر جمع الحَجْرَةِ التي هي الناحية، على غير قياس. ينظر لسان العرب ، مادة(حجر)، 4 / 165.
[4] الكتاب،614/3،615.
[5] الكامل،303.

فكما هو ملاحظ من قول المبرد أن الفرزدق قد أجرى " فوارس" على أصله، كما أجرت العرب "الهوالك" على أصله.

ويؤكد ذلك ما نقله الرضي عن السيرافي أنّه قال بعدم شذوذ " فواعل" في الوصف المذكر مستشهدا بقول عتيبة بن الحارث لجزء بن سعد:

« أُحَامِي عن ذِمارِ بَنِي أبيكُمْ وَمِثْلي فِي غَوَائِبِكُمْ قَليــلُ

فقال جزء: نعم، وفى شواهدنا، قال: وهذا جمع غائب وشاهد من الناس» [1].

أي إنّ السيرافي استشهد بقولهم :غوائب وشواهد، على استعمالهم " فواعل" في جمع وصف المذكر العاقل الذي يكون على "فاعل" نحو: غائب وشاهد، وفي ذلك دليل على عدم شذوذه.

لذلك يبدو لي أنّ [الخَوَالِفِ] الواردة في القرآن تحتمل أن تكون قد جاءت على ما هو مشهور في كلام العرب من جمعهم لـ"فاعلة" على "فواعل" فيكون معناها: النساء. كما تحتمل أن تكون قد جاءت على الأصل، أي إنها جمع " فاعل" وذلك وفقا لما جاء في بعض التفاسيرالسابقة من أنّ الخالف هو الخسيس الذي لا خير فيه.

- (فُعلاء)و(فُعائل)

[1] شرح شافية ابن الحاجب ، 4 / 142.

تناوب بناءا الجمع " فعائل" و"فُعلاء" في القرآن،وذلك في لفظي:[خَلَائِفَ] و[خُلَفَاءَ] جمعا لـ" خليفة" في نحو قوله تعالى:[وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ] [1] وقوله:[إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ] [2].

فأماالأخفش، فأجاز البناءين "خلفاء""فُعلاء"، و"خلائف" " فعائل" في جمع خليفة " فعيلة" [3].

وقد ذهب الطبري والزجاج والنحاس والقرطبي هذا المذهب في اعتبار خلائف وخلفاء جمعا لخليفة، إلاّ أنّهم قدّموا تفسيرا لاستعمال البناءين جمعا لبناء واحد وهو:"فعيلة" أي خليفة. ويتمثل هذا التفسير في قولهم بأنّ خلفاء جمع خليفة على التذكير، أي على المعنى، لا على اللفظ ،وأمّا خلائف، فهو جمع خليفة على التأنيث، أي على اللفظ[4]. قال الطبري:« و"خلفاء" جمع"خليفة". وإنما جمع"خليفة""خلفاء" ، و"فُعلاء" إنما هي جمع"فعيل"، كما"الشركاء" جمع"شريك"، و"العلماء" جمع"عليم"، و"الحلماء" جمع"حليم" ، لأنه ذهب بالخليفة إلى الرجل، فكأن واحدهم"خليف"، ثم جمع"خلفاء" ، فأما لو جمعت"الخليفة" على أنها نظيرة"كريمة" و"حليلة" و"رغيبة" ، قيل"خلائف"، كما يقال:"كرائم" و"حلائل" و"رغائب"، إذ كانت من صفات الإناث. وإنما جمعت"الخليفة" على الوجهين اللذين جاء بهما القرآن، لأنها جُمعت مرّة على لفظها، ومرة على معناها» [5].

[1] الأنعام،165.
[2] الأعراف،69،74.
[3] ينظر معاني الأخفش،442.
[4] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،540/12،541 ومعاني الزجاج،281/2، و إعراب القرآن،312، وتفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،236/7.
[5] تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،540/12،541.

ومقابل هذا الرأي، نجد رأي الزمخشري وابن عطية وأبي حيان الذين فرّقوا بين مفرد "خلائف" ومفرد" خلفاء"؛ إذ قالوا بأنّ خلائف : جمع خليفة ، أمّا خلفاء فهو جمع خليف[1].

وأكّد ابن عطية على استعمال العرب للفظ المذكر والمؤنث فقال: « والعرب تقول خليفة وخليف ، وأنشد أبو علي [2]:

فإنْ يَزُلْ زَائِلٌ يُوجَدْ خَليفتُهُ وَمَا خَليفُ أبِي وَهْبٍ بِمَوجُودِ» [3].

أي إن الشاعر استعمل اللفظين معا: خليفة وخليف.

وهذا الذي ذكره ابن عطية إنما هو مذهب الفارسي الذي قال:« وقالوا: خلفاء فجاؤوا بالجمع على خليف» [4]، واستشهد على صحة رأيه بما جاء من ذلك في القرآن ، وببيت أوس بن حجر السابق [5].

واعترض الرضيّ على هذا الرأي، مستندا في ذلك على أمرين:

ـ الأول:أنه استشهد برأي سيبويه[6] وأبي عمرو في أنّ خلفاء تكسير خليفة المؤنث. المؤنث. وقد استُغني عن المذكر بالمؤنث؛ لأنّه، أي" خليفة" المؤنث، لا يقع إلا على مذكر، فحمل على المعنى[7].

[1] ينظرالكشاف،468/3، و المحرر الوجيز،716، والبحر،7 /302.
[2] البيت للشاعر أوس بن حجر، وقد أورده أبو علي الفارسي في التكملة على النحو الآتي:
إنَّ مِن القَوْمِ مَوْجوداً خليفَتُهُ وَمَا خَليفُ أبِي لَيْلَى بِمَوجُودِ
ينظر التكملة ،478.
[3] المحرر الوجيز،716.
[4] التكملة،477.
[5] ينظر م ن،477،478.
[6] ينظر الكتاب،636/3.
[7]ينظر شرح الرضي على الشافية،139/4.

ـ الثاني:أنّ البيت الذي ذكره الفارسي، لا يكفي وحده أن يكون حجة. وقد نقل هذا الرأي عن أحد شرّاح أبيات الإيضاح للفارسي الذي قال:« إن كان لم يثبت خليف بمعنى خليفة إلا في هذا البيت، وهو الأظهر، فلا حجة فيه، لأنّه يحتمل أن يكون مما رُخّم في غير النداء ضرورة، نحو قوله[1] : لِيَوْمِ رَوْعٍ أو فِعالِ مَكْرُم . يريد مَكْرُمَة» [2].

ويظهر لي أن ما ذهب إليه الرضيّ هو الصواب؛ لأنّ جعل "خلفاء" جمعا لـ"خليفة" حملا على المعنى، كما قال بذلك الأخفش و الطبري والزجاج وغيرهم، وهو كثير في كلام العرب، أي الحمل على المعنى ـ أفضل من جعله جمعا لـ"خليف" الذي لم يُؤكد استعماله في لغة العرب.

ـ (فَعَلَة) جمع (فاعل) و(فَعْل)

قال تعالى: [بِأَيْدِي **سَفَرَةٍ** () كِرَامٍ **بَرَرَةٍ**] [3].

ذهب جلّ الدارسين للقرآن في تفسيرهم لـ[سَفَرَةٍ] و[بَرَرَةٍ] إلى أنّهما جمع لـ" سافر" [4] و" بار" . ومن هؤلاء: الأخفش في أحد رأييه،والزجاج والنحاس والرازي والقرطبي ، مستندين في رأيهم هذا على القياس؛ لأن" فَعَلَة" ـ كما جاء عنهم ـ لا يكون جمعا إلاّ لما كان المفرد منه " فاعلا"[5] نحو: ساحر وسَحرة، وكافر وكَفرة، وغيرهما[6].

لكن الفرّاء والطبري فرّقا في[**بَرَرَةٍ**] بين القياس والاستعمال؛ إذ ذكرا أنّه من

[1] الشاعر هو أبو الأخْزَر الحِمّان ، ينظر اللسان، مادة(كرم) ، 12 / 510.
[2] شرح الرضي على الشافية،140/4.
[3] عبس،15،16.
[4] "سافر" معناه أنه يبين الشيء ويوضحه، ينظر معاني الزجاج، 221/5.
[5] ذكر أبو حيان في "الارتشاف" أن" فَعَلة" يكون جمعا لـ"فاعل" وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام.ينظر440/1.
[6] ينظر معاني الأخفش،619، و معاني الزجاج، 221/5،و إعراب القرآن، 1273 ، و تفسير الرازي،59/31، وتفسير القرطبي،217/19.

حيث القياس يكون[**بَرَرَةٍ**] جمعا لـ"بارّ"، أمّا بالنظر إلى كلام العرب فإنّ المفرد المستعمل إنما هو "برّ"على بناء"فَعْل" وليس "بارا". يقول الفرّاء:

« والبررة: الواحد منهم في قياس العربية بار؛ لأن العرب لا تقول :" فَعَلَة" ينوون به الجمع إلا والواحد منه "فاعل" مثل: كافر وكفرة ، وفاجر وفجرة. فهذا الحكم على واحده بار، والذي تقول العرب: رجل برّ، وامرأة برّة، ثمّ جمع على تأويل"فاعل"،كما قالوا: قوم خَيَرَة بَرَرَة. سمعتها من بعض العرب، وواحد الخَيَرة: خيِّر والبرَرَة: برّ. ومثله: قوم سَراة[1]،واحدهم: سَريّ، كان ينبغي أن يكون: ساريا. والعرب إذا جمعت ساريا جمعوه بضم أوّله، فقالوا: سُراة وغُزاة، فكأنهم إذ قالوا: سُراة كرهوا أن يضمّوا أوّله، فيكون الواحد كأنه سار، فأرادوا أن يفرّقوا بفتحة أول سَراة بين السَريّ والساري .[2] »

وقد ذهب الطبري هذا المذهب في جعل " برّ" أي "فعْل" محمولا على "فاعل"، ومن ثمّ جُمع جمعه على "بررة" أي" فَعَلَة" [3].

والفراء كما هو ملاحظ من مقولته يؤكد أنّ العرب قد جمعت بعض الألفاظ من غير" فاعل" على " فَعَلَة" نحو: "برّ" و" بررة" ، و"خيِّر" و" خَيَرة" ، و " سَريّ"[4] و" سَراة"، بفتح السين ، وهي خلاف السُراة، بضم السين، التي تكون جمعا لـ" الساري"[5].

وهذا الذي ذهب إليه الفرّاء من أنّ " فَعَلَة" قد يكون جمعا لـ"فعيل" [6] أو" فيْعل" [7]

[1] عدّ سيبويه " السَّرَاة" اسما للجمع وليس بجمع. بدليل قولهم: سروات. قال: "فلو كانت بمنزلة فسقةٍ أو قضاةٍ لم تجمع". ينظر الكتاب،625/4.
[2] معاني الفراء،125/3.
[3] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،222/24.
[4] السري : الشريف، ينظر اللسان، مادة(سرا)، 377/14.
[5] الساري: الذي يسير ليلا، ينظر اللسان، مادة(سرا)، 377/14.
[6] ذكر أبو حيان وزنين آخرين هما "أفعل"نحو: أجوق، و"فَعِل" نحو:دَنِغ اللذين قيل في جمعهما:جَوَقَة، ودَنَغَة، ينظر ينظر الارتشاف،441/1.
[7] لأنّ نحو"خيّر" وزنه عند الكوفيين" فعيل" وعند البصريين" فيعل". ينظر الإنصاف،299.

إضافة إلى" فَعْل" يؤكده القرآن الكريم الذي جاء فيه قوله تعالى:[إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا] [1]، وقد أجمع المفسّرون والمعربون على أن" سادة" "فَعَلَة" وهو جمع" سيّد"[2].

وقد عبّر أبوحيّان عن شذوذ "فَعَلة" في جمع غير" فاعل" نحو: سيّد، لذلك ارتأى أن يقرّبه من القياس فيجعله جمع " سائد" . قال:« وقرأ الجمهور : [سَادَتَنَا] ، جمعاً على وزن "فَعلة"[3] ، أصله سَوَدَة ، وهو شاذ في جمع "فيعل" ، فإن جعلته جمع سائد قرب من القياس» [4].

ومثلما حاول أبو حيان أن يخضع " سادة" للقياس بجعله جمعا لـ "سائد"، فعل ذلك أيضا مع بررة؛ إذ قال في " برّ" بأنّ أصله" فاعل" حذفت ألفه[5].

ومعنى قوله أنّ" بررة" جمع "برّ "، لكنه محمول على الأصل أي "بارّ".

وكذلك حاول الأخفش من قبل أن يفرّ من الشذوذ في جمع" برّ" على" بررة" ،فاضطرب قوله ؛إذ قال بأنّه أي "بررة" جمع"بارّ"، ثمّ أردف هذا الرأي برأي مخالف فقال: « والبررة جماعة الأبرار»[6]. أي إنه جمع الجمع.

و للفراء رأي آخر في جمع "فاعل" على "فَعَلة" إذ أجاز فيه " فَعَل" أي حذف التاء قياسا. قال في تفسيره لقوله تعالى:[بَنِينَ وَحَفَدَة] [1]:« ولو قيل: الحَفَد كان صوابا؛ لأنّ واحدهم حافد. فيكون بمنزلة الغائب والغَيَب، والقاعد والقَعَد» [2].

[1] الأحزاب، 67.
[2] ينظر الحجة للفارسي،287/3، و الكشف للقيسي،303/2، و البحر،242/7.
[3] هو في الطبعة المتوفرة عندي " فعلات" فلعله خطأ مطبعي أو سهو من المحقق، بدليل قول أبي حيان: "أصله سودة". و سودة وزنه " فَعلة" لا " فعلات".
[4] البحر،242/7.
[5] البحر، 132/1.
[6] ينظر معاني الأخفش،619.

وقد ذكر سيبويه خلاف هذا الرأي؛إذ جاء في باب:" ما هو اسم يقع على الجميع" أنّ " فَعْلا" و" فَعَلا" ليسا مما يُكسّر عليه الواحد، وذلك نحو: طائر وطيْرٌ، وصاحبٌ وصحْبٌ، وغائب وغَيَب وخادم وخَدَم [3]. أي إن سيبويه اعتبر"فَعْلا" و"فَعَلا"اسما جمع وليسا جمعا.

وبعد هذ العرض لأقوال الدارسين للقرآن في" بررة"، أرى أنّه جمع "برّ" وليس جمع"بارّ"، وذلك لسببين:

الأوّل: أنّ القرآن الكريم اقتصر في استعمال المفرد على" برّ"، ولم يستعمل" بارا". وقد ورد لفظ المفرد في ثلاثة مواضع هي: قوله تعالى: [وَبَرًّا بِوَالِدَيْه] [4] وقوله: [وَبَرًّا بِوَالِدَتِي] [5] ،وقوله: [إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ] [6] ، وكذلك اقتصر استعمال العرب في كلامهم على"برّ" بدليل قول الفرّاء: « والذي تقول العرب: رجل برّ، وامرأة برّة» [7].

الثاني:أنّ "بررة" ليست اللفظة الوحيدة التي جاءت على "فَعَلَة" جمعا لغير" فاعل"، فقد ذكر الفرّاء": خَيَرة، وسَراة،و جاء سادة. فهل نقول في هذه أيضا أنّها جمع لـ"فاعل" ؟

- (فُعّل) و(فُعَلة)

[1] النحل،72.
[2] معاني الفراء،39/2.
[3] ينظر الكتاب،625/3.
[4] مريم ،14
[5] مريم،32.
[6] الطور،28.
[7] معاني الفراء،125/3.

وقف الدارسون عند قوله تعالى: [كَانُوا غُزًّى] [1] ليحدّدوا بناء [**غُزًّى**].

وقد أجمعوا على أنّ [**غُزًّى**] جمع "غاز" وهو على وزن" فُعّل".

وأمّا توجيههم لبناء " فُعّل"جمعًا لـ "فاعل" الناقص نحو: غاز، فقد قالوا بأنّه محمول على نظيره من الصحيح نحو: شاهد وشُهّد، ذكر ذلك الأخفش، والزجاج والنحاس وابن الأنباري وابن عطية [2]. إلاّ أن الزمخشري[3] ذكرلـ[غُزًّى] نظيرا من المعتل وهو: عاف وعفّى[4] .

وقد أجاز الزجاج والنحاس في جمع "غاز" وزنا آخر يختص به الصحيح وهو "فُعّال". قال الزجاج:« [**غُزًّى**]: "فُعّل" جمع "فاعل" نحو ضارب وضرّب، ويقع على "فُعّال" نحو:حارب وحرّاب وضارب وضُرّاب، وغُزّاء يجوز إلاّ أنه لا يكون في القراءة ؛لأنه ممدود» [5].

وعلّل ابن الأنباري جعل [غُزًّى] محمولا على الصحيح بأنّ الأصل في"فاعل" من المعتل أن يُجمع على" فُعَلة" ،فهو يختص بهذا البناء نحو:قاض وقضاة ورام ورماة[6].

ومعنى قول ابن الأنباري وغيره ممن ذهب مذهبه أنّ بناء" فُعَلة" مقيس في جمع "فاعل" من الناقص. أمّا "فُعّل" فهو مقيس في جمع " فاعل" الصحيح. وهو مذهب سيبويه الذي قال:« وقالوا: قضاةٌ فجاءوا به على "فُعَلةٍ" في الجمع، ولا يكون في غير

[1] آل عمران،156.
[2] ينظر معاني الأخفش، 357،و معاني الزجاج،404/1،و إعراب القرآن،157، والبيان،199/1.، والمحرر،374.
[3] ينظر الكشاف،329/1.
[4] العُفاةُ والعُفَى الأضْيافُ وطُلاَّب المَعْرُوف، ينظر لسان العرب ،مادة(عفا)، 15 / 72.
[5] معاني الزجاج،404/1.
[6] ينظر البيان،199/1.

المعتل للجمع» [1]. وقال في موضع آخر:« أمّا ما كان "فاعلاً" فإنّك تكسّره على "فُعَّلٍ". وذلك قولك: شاهدٌ المصر وقومٌ شَهَدٌ، وبازلٌ وبزَّلٌ، وشاردٌ وشرَّدٌ، وسابقٌ وسبَّقٌ، وقارحٌ وقرّحٌ» [2].

لكنّ الفرّاء ، وإن لم يقف عند[غُزَّى] في" معانيه" إلاّ أنّه قد نُقل عنه أنه عدّ بناء نحو:قضاة وغُزاة " فُعّلا"، وهو يرى أنّ هذا البناء أي" فُعّلا" أصل في جمع"فاعل" الناقص. قال الرضيّ:« وكذا قال الفراء في قضاة: إنه في الأصل مضعف العين نحو كفّر، وأصله قُضّى، فحذف التضعيف وعوض عنه التاء» [3].

ونجد الفرّاء قد تطرق إلى نحو:قضاة في كتاب "المعاني" وهو "سُراة"، لكنه لم يُشر إلى وزنه وإنّما اكتفى بالتفريق بينه وبين "سَراة" بالفتح فقال: « ومثله: قوم سَراة،واحدهم: سَريّ، كان ينبغي أن يكون: ساريا. والعرب إذا جمعت ساريا جمعوه بضم أوّله، فقالوا: سُراة وغُزاة، فكأنهم إذ قالوا: سُراة كرهوا أن يضمّوا أوّله، فيكون الواحد كأنّه سار، فأرادوا أن يفرّقوا بفتحة أول سَراة بين السَريّ والساري » [4].

ويُستدل من قول الفراء هذا أنّه لا فرق بين بناء"سَراة" بالفتح وهو"فَعَلة"[5]، وبناء" سُراة" بالضم إلاّ حركة الفاء.

ومهما يكن فإنّ الرأي الشائع عن الفرّاء في هذه المسألة هوالذي ذكره الرضيّ وغيره من النحاة، وقد استدل به الباحث مؤمن غنّام على حرص الفرّاء على تقليل

[1] الكتاب،365/4.
[2] الكتاب،631/3.
[3] شرح شافية ابن الحاجب، 2 / 176.

[4] معاني الفراء،125/3.
[5] ينظر العنوان السابق.

الأصول وضمّ النظائر والمتشابهات نحو جمع الصحيح وجمع المعتل،لتحكم بقياس واحد مطّرد[1].

ومثلما بحث دارسو القرآن في وزن [**غُزًّى**] بالتشديد، بحث بعضهم أيضا في قراءة [**غُزَى**] بالتخفيف[2]، منهم ابن جني الذي وجّه هذه القراءة توجيهين:

الأوّل: أنّ المراد بـ[**غُزَى**] غزاة، فحذفت الهاء للمقاربة بين القراءتين، وعلّل ذلك بأنّ اللغات المتقاربة يتجاذب بعضها حكم بعض.

الثاني: أن يكون مخفّفا من[**غُزّى**] نحو كِذّاب وكِذاب، بالتخفيف [3].

وقد ذهب ابن عطية مذهب ابن جني في توجيه قراءة[غُزَى] بالتخفيف، إلاّ أنه حرّف تعليله للتوجيه الأوّل فقال:« وهذا الحرف[4] كثير في كلامهم ،منه قول الشاعر[5] يمدح الكسائيّ :

أبى الذَّمُّ أخْلاَقَ الكِسَائيّ وانتمى بهِ الْمَجْدُ أخْلاق الأُبُوِّ السوابق

يريد الأبوة جمع أب ، كما أن العمومة جمع عم ، والبنوة جمع ابن وقد قالوا : ابن وبنو » [6].

[1] ينظر منهج الكوفيين،560/2.
[2] نسب ابن جني قراء التخفيف إلى الحسن والزهري، ينظر المحتسب،273/1.
[3] ينظر المحتسب، 273/1،274.
[4] هكذا ورد في المصدر المتوفر عندي، لكن أبا حيان ذكر الحذف مكان الحرف عند إيراده لعبارة ابن عطية، والحذف موافق للسياق. ينظر البحر،100/3.
[5] البيت للقناني، ينظر اللسان، مادة(أبى).417/15.
[6] المحرر الوجيز،374.

وما وصفه ابن جني بالكثرة هو تجاذب اللغات المتقاربة بعضها حكم بعض، ولم يصف الحذف أي حذف التاء، من نحو غزاة بالكثرة. لذلك نجد أبا حيّان يعترض على ابن عطية فيقول: « وقوله : وهذا الحذف كثير في كلامهم ليس كما ذكر ، بل لا يوجد مثل رام ورُمى ، ولا حام وحُمى ، يريد : رماة وحماة... ولا نقول أنَّ الحذف أعني حذف التاء كثيرٌ في كلامهم ، لأنه يشعر أن بناء الجمع جاء عليها ، ثم حذفت كثيراً وليس كذلك ، بل الجمع جاء على فعول نحو : عمّ وعموم ، وفحل وفحول ، ثم جيء بالتاء لتأكيد معنى الجمع ، فلا نقول في عموم : أنه حذفت منه التاء كثيراً لأن الجمع لم يبن عليها ، بخلاف قضاة ورماة فإن الجمع بني عليها » [1].

ويظهر من عبارة أبي حيان أنه نبّه إلى أمرين مهمين غفل عنهما ابن عطية:

الأوّل:أنّ حذف التاء من جمع التكسير" فُعلة" نحو غزاة ليس مطردا كما زعم ابن عطية، بل إن أبا حيان نفى وجود مثل غزى بالتخفيف في كلام العرب، وهذا دليل على الشذوذ.

الثاني: أنّ التاء التي حُذفت من نحو: عمّ وعموم ليست أصلية في الجمع؛ لأنّه على "فعول"، بخلاف التاء في "فُعلة" فإن الجمع مبني عليها.

- (فِعال) و(فُـعَل)

اختلفت قراءة [فِي ظِلَالٍ] من قوله تعالى: [فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ] [2]، فقرأها بعضهم[فِي ظُلَلٍ] على"فُعَل" ، وقرأها آخرون [فِي ظِلَالٍ] على"فِعال"[3] .

[1] البحر،100/3.
[2] يس 56.
[3] قرأ حمزة والكسائي[فِي ظُلَلٍ] وقرأ الباقون [فِي ظِلَالٍ] بكسر الظاء، ينظر الحجة للفارسي،309/3.

فأمّا القراءة الأولى أي[فِي ظُلَلٍ] على"فُعَل"، فقد قال فيها جلّ الدارسين للقرآن أنّ المراد بالظُلل جمع ظُلّة أي "فُعلة"[1]. وإنما وقع الاختلاف في القراءة الثانية أي[فِي ظِلَالٍ]. إذ ذهب بعضهم إلى أن "ظِلالا" جمع ظِلّ وظُلّة، في حين رأى بعضهم أنه جمع ظلّ فقط.

قال الفرّاء:« [فِي ظُلَلٍ] أراد جمع ظُلة، ويكون أيضا ظلالا، وهي جمع لظُلة كما تقول :حُلة وحُلل، فإذا كثرت فهي الحِلال والجلال والقلال ومن قال:[فِي ظِلَالٍ] فهي جمع ظل» [2]. أي إن الفراء يرى أنّ من قرأ[فِي ظِلَالٍ] فإنما قصد جمع ظلّ، أما من حيث الاستعمال اللغوي لظلال فيجوز أن يكون جمع ظلّة دالا على الكثرة، ولعله أراد بالكثرة أن دلالة "فِعال" الجمعية أقوى من " فُعل" ومن ثمّ فإنّ الظلال أكثر من الظُلل[3].

وذهب الطبري مذهب الفرّاء في عدّ "فِعال" جمعا لـ" فُعلة" دالا على الكثرة[4].

وأجاز النحاس والفارسي والقيسي وابن عطية والعكبري جمع" فُعلة" على "فِعال" نحو" ظلّة وظلال، وقُلّة وقلال، وخُلة وخلال،و علبة وعِلاب وجُفرة[5] وجِفار وبُرمة[6] وبرام[7].

[1] ينظر معاني الفرّاء،264/2، وتفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،538/20،وإعراب القرآن للنحاس،88،والحجة للفارسي،304/3،والكشف للقيسي،232/2،والمحرر الوجيز،1567، والبحر،327/7، وغيرها.
[2] معاني الفراء،264/2.
[3] ينظرالتوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء،لطه صالح أمين آغا،دار المعرفة،ط1 - 2007 - ص:205.
[4] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،538/20.
[5]الجُفْرَةُ بالضم سَعَةٌ في الأرض مستديرة ،ينظر لسان العرب ،مادة(جفر)، 4 / 142.
[6]البُرْمة القِدْرُ مطلقاً، ينظراللسان، مادة(برم)،43/12.
[7] ينظر معاني النحاس،مركز إحياء التراث الإسلامي، 508/5، والحجة للفارسي ،3/309و الكشف،للقيسي،322/2.،و المحرر 1567.والإملاء،90/1.

إلاّ أنّ النحاس نبّه على أنّ الأصل في ظلال أن يكون جمع ظلّ في الكثرة، وفي القلّة أظلال. كما أنّ الأصل في ظُلل أن يكون جمع ظلّة في التكسير، وفي السالم ظُلّلات[1].

وقد ذهب ابن خالويه والرازي ـ في أحد رأييه[2]ـ وأبوحيان مذهب النحاس في التفريق بين جمع ظلّة وجمع ظلّ[3]. وعدّ أبو حيّان ما جاء من"فُعْلة" على"فِعال" شاذا يُحفظ ولا يُقاس عليه؛ لأنّ الوزن المقيس في جمع "فُعلة" ـ كما قال ـ إنما هو "فُعَل"، أمّا"فِعال" فهو خاص بجمع "فِعل" في الكثرة نحو: ذئب وذئاب[4].

و نجد من النحاة من ذهب مذهبا مناقضا لهذا، كالرضيّ الذي ميّز بين" فِعال" جمع" فُعلة" من المضعف، وبينه من غيرالمضعف . فأمّا "فِعال" من غير المضعف فقد وصفه بالقلة نحو: بِرام وبِراق[5] وحِفار، لكنّه قال عن "فِعال" جمع "فُعلة" من المضعّف بأنّه كثير، وذلك نحو: خلال وقلال وجباب وقباب[6] .

ومهما يكن من قول النحاة فإن المتتبع للقرآن الكريم وتفاسيره يلاحظ أنّه، أي القرآن لم يستعمل لفظة "ظلال" إلا للتعبيرعن الظلّ بمعنى الكنّ الذي يستظل به من حرّ الشمس نحو ظلال الأشجار في الجنة[7]. أما لفظ" الظُلل" فاستعمل للتعبير عن الغمام الغمام أو الدخان الذي يُظلل أهل جهنم.

[1] ينظرإعراب القرآن للنحاس،88،89.
[2] لأن الرازي له رأي آخر ذكره في تفسيره لقوله تعالى:[فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَام][البقرة210] قال:« فيحتمل أن يكون الظلال جمع ظلة ، كقلال وقلة ، وأن يكون جمع ظل» ينظر تفسيره،195/5.
[3] ينظر إعراب القراءات السبع،235/2، و البحر327/7.
[4] ينظر البحر327/7.
[5]براقٌ و بُرَقٌ،جمع البُرْقةُ والبَرْقاء وهي أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل. ينظر لسان العرب، مادة(برق) 10 / 14 /.
[6] ينظر شرح الشافية، 105/2.
[7] روي عن ابن عباس أنه قال: "في الجنة شَجَر لا يحمل، يُستظلُّ به" ينظر تفسير ابن كثير 7 / 529.

ـ جمع الاسم المنسوب على(فَعَالى) و(فَعَالِيّ)

من الألفاظ التي وردت في القرآن الكريم بصيغة الجمع، وشق على الدارسين تحديد مفردها، لفظا: "نصارى" و"أناسيّ". فأمّا لفظ "نصارى" فتكرر كثيرا في القرآن، نكرة ومعرفة، وأمّا [أَنَاسِيَّ] فلم يتكرر، وإنما ورد مرة واحدة في قوله تعالى: [وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا][1] .

والإشكال الواقع في هذين اللفظين يتمثل في أنّ " نصارى" جاء على "فَعالى"، ولم يذكر القرآن ما يقابل هذا البناء في المفرد إلاّ في قوله تعالى: [مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا] [2]، و[نَصْرَانِيًّا] اسم منسوب. فهل يجوز أن يكون[نَصْرَانِيًّا] مفرد "نصارى"؟ وأمّا[أَنَاسِيَّ] فجاء على" فَعَاليّ" مختوما بياءي النسب، ولم يرد في القرآن ما يقابل [أَنَاسِيَّ] في المفرد إلاّ " إنسان". فهل يكون [أَنَاسِيَّ] جمعا لإنسان؟

ذهب الأخفش والفرّاء ـ في أحد قوليه[3] ـ والزجاج والنحاس وابن الأنباري الأنباري إلى أنّ[أَنَاسِيَّ] جمع إنسيّ، ومثّل له الزجاج بـ كرسيّ وكراسيّ[4].

ومعنى ما ذهب إليه هؤلاء أنهم قاسوا إنسي على نحوكرسيّ، ولم يفرقوا بين الياء المشددة التي تكون للنسب كما في إنسيّ، وبين الياء المشددة التي هي من أصل البناء، كما في كرسيّ ونحوه.

[1] الفرقان،49.
[2] آل عمران،67.
[3] سنذكر رأيه الثاني فيما يأتي.
[4] ينظر معاني الأخفش،546، و معاني الفراء،166/2،و معاني الزجاج،56/4، و إعراب القرآن،668، و البيان،171/2.

لكنّ ابن عطية وأبا حيان اعترضا على الرأي السابق؛ إذ قالا بأنّ القياس في" إنسيّ" إنما هو أنَاسيَه، كما قالوا في مُهلبي: مَهَالبَة [1].

وجاء رأي العكبري مخالفا لرأي ابن عطية وأبي حيان؛ إذ قال في أحد توجيهيه[2] لـ[أنَاسِيَّ] أنه جمع إنسيّ على القياس[3]. لكنه لم يوضح أساس هذا القياس.

أمّا الرأي الثاني في [أنَاسِيَّ] وهو القول بأنه جمع إنسان، فهو مذهب الفرّاء ـ في أحد قوليه ـ ومذهب الطبري كذلك. كما أجازه الزجاج ، وقال به الزمخشري وابن عطية والعكبري وأبو حيان. وقد قال هؤلاء أن الأصل في[أنَاسِيَّ] أناسين مثل سراحين ثم أبدل من النون ياء [4].

لكنّ بعضا من أصحاب المذهب الأوّل في [أنَاسِيَّ] ردّ هذا الرأي الأخير . قال ابن الأنباري: « وهو[يقصد القول بأن الأصل في[أنَاسِيَّ] أناسين مثل سراحين] ضعيف في القياس؛ لأنّه لو كان ذلك قياسا لكان يقال في جمع سرحان سراحيّ، وذلك لا يجوز» [5].

وكان للنحاس الاعتراض نفسه في كتاب الإعراب[6]، على الرغم من أنّه أنّه ذكر هذا الرأي ، أي الرأي المعترَض عليه، في كتاب المعاني إلى جانب الرأي الأول، ولم يعترض عليه[7].

وإذا كان السبب في ضعف القياس عند النحاس وابن الأنباري هو التمثيل بـ "سراحين " للدلالة على أنّ[أنَاسِيَّ] أصلها أناسين؛ لأنّ العرب

[1] ينظر المحرر ،1385، والبحر،463/6.
[2] قال في توجيهه الثاني بأنه جمع إنسان، ينظر إملاء ما من به الرحمن، دار الكتب العلمية ، 2 / 164.
[3] ينظر م ن، الصفحة نفسها.
[4] الرسالة ، 19 / 279، و معاني الزجاج،56/4، والكشاف،217/3، ينظر معاني الفراء،166/2 ، و تفسير الطبري، مؤسسة و المحرر ،1385، والبحر،463/6.

[5] البيان،171/2.
[6] ينظر إعراب القرآن،668.
[7] ينظر معاني القرآن،مركز إحياء التراث الإسلامي ، 5 / 35.

لم تقل في سراحين سراحيّ ـ فإن الزمخشري قد ساق مثالا آخر قد استعملت فيه العرب الوزنين معا، أي

" فعالين" و" فعاليّ"، إذ قالوا في جمع "الظِّرْبان"[1]: ظَرابينُ وظَرابيُّ[2].

وقد ذهب أهل التصريف كابن جني وابن عصفور ،هذا المذهب الأخير في [أَنَاسِيَّ]. قال ابن عصفور:« وأبدلت الياء من نون ظربان ونون إنسان التي بعد الألف في الجمع، فقالوا" أناسيّ" و" ظرابيّ". فعاملوا النون معاملة همزة التأنيث لشبهها بها. فكما يبدلون من همزة التأنيث ياء، فيقولون في صحراء: "صحاريّ"، فكذلك فعلوا بنون" إنسان" و"ظربان" في الجمع» [3].

بل إن ابن جني ذهب في نون "إنسان" و" ظربان" إلى أنّ أصلها همزة، لذلك عوملت معاملة الهمزة في نحو صحراء، وغيرها من الأسماء التي تكون فيها الهمزة علامة تأنيث، فقيل في الجمع: أناسيّ وظرابيّ كما قيل: صحاريّ [4].[5]

ومعنى ما ذهب إليه ابن جني أنّ " فَعاليّ" هو البناء الأصلي المقيس في جمع كلّ اسم أوصفة على "فعلان" بغض النظر عن حركة الفاء أو العين. مع العلم أن أهل التصريف يرون أنّ بناء "فعاليّ"يطّرد جمعا لاسم ثلاثي ساكن العين، في آخره ياء مشدّدة ليست لتحديد النسب، نحو: كرسيّ وكراسيّ[6].

[1] الظِّرْبانُ دابة صغير القوائم يكون طُولُ قوائمه قدر نصف إصبع وهو عريضٌ يكون عُرْضُه شبراً وطُولُه مقدار ذراع، ينظر لسان العرب ، مادة (ظرب)، 1 / 569.
[2] ينظر الكشاف،217/3، واللسان، مادة(ظرب)،569/1.
[3] الممتع في التصريف لابن عصفور ،تح: فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، ط5 ،1983، 372/1.
[4] ينظر باقي مراحل الحذف والإبدال في صحاريّ، في(سكارى).
[5]ينظر سر صناعة الإعراب لابن جني، تح:أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية(دت)،8/2.
[6] ينظرشرح الكافية الشافية لابن مالك،199/2 ، ومنهج الكوفيين في الصرف،564/2.

وإذا كنت لابد مرجحة رأيا على رأي في "أناسي"، فإني أرجح أن يكون جمع" إنسان"؛ لأن هذا هو المفرد الذي استعمله القرآن ولم يستعمل غيره.

أمّا بالنسبة **لـ"نصارى"**، فقد ذهب جلّ الدارسين للقرآن كالطبري والزجاج والزمخشري وابن عطية والرازي والعكبري وأبي حيّان إلى أنه جمع" نصران"، كسكران وسكارى وندمان وندامى[1].

وكما هو واضح من الأمثلة، فقد أخضعوا "نصارى" للقياس إذ جعلوه" فعالى" جمع" فعلان". قال الطبري:« وكذلك جمع كل نعت كان واحده على"فعلان" فإن جمعه على"فعالى"» [2].

وكذلك قال ابن جني بالقياس في نصارى؛ لأنّ مفرده "نصران"، لكنه ذهب به مذهب "أناسيّ"، أي إنّ الأصل القياسي في" نصارى" هو" نصاريّ" بتشديد الياء ثمّ خفّف بالحذف والإبدال[3].

وبالإضافة إلى القياس، فقد استدل هؤلاء الدارسون على صحة مذهبهم في " نصارى" بالسماع مما جاء عن بعض الشعراء، نحو قول الشاعر[4]:

تــَراهُ إذا زار العشيَّ مُحَنِّفًا ويضحي لديه وهو نصرانُ شامسُ

وقول الآخر[5]:

فكلتاهما خرت وأسجدَ رأسُها كما سَجَدتْ نصْرانةٌ لم تَحَنّفِ

[1] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،143/2، و معاني الزجاج،132/1،133،و الكشاف،115/1،و المحرر الوجيز،95، والإملاء، دار الكتب العلمية ، 1 / 58، و البحر، 401/1.

[2] تفسير الطبري،143/2.

[3] ينظر سر صناعة الإعراب لابن جني،8/2.

[4] لم أعثر على اسم الشاعر، وقد ذكر البيت الطبري، ونقله عنه ابن عطية والقرطبي وأبو حيان دون أن يذكر أي منهم اسم الشاعر. ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،143/2، والمحرر الوجيز ،95.و تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ، 1 / 433، و البحر، 401/1.

[5] البيت لابي الاخرز الحمائي يصف ناقتين طأطأتا رأسيهما من الإعياء.فشبه رأس الناقة برأس النصرانية إذا طأطأته في صلاتها.ينظراللسان، مادة(نصر) 5/ 210.، والكتاب،411/3، و المحرر الوجيز،95.، و تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ، 1 / 433، و البحر، 401/1.

فنصران ونصرانة في البيتين مقصود بهما: نصرانيّ ونصرانيّة.

لكن اعتماد هؤلاء الدارسين على القياس في الحكم على " نصارى" أنّه جمع " نصران"، لم يمنعهم من التنبيه على ما نبّه عليه سيبويه قبلهم[1]، وهو أنّ بناء" نصران" في المفرد، لم يستعمله العرب في كلامهم إلا في الشعر،أمّا البناء المستعمل والمستفيض من كلامهم، فهو" نصرانيّ" بياءي النسب[2]. لكنهم بنوا الجمع على حذف الياء[3].

وذهب الزمخشري في ياء " نصرانيّ" مذهبا مخالفا لجمهور النحاة والدارسين للقرآن ؛ لأنّه قال بأنها للمبالغة كالتي في أحمريّ، وليست للنسب [4]. ولعلّه قصد بهذا القول أن يُفسّر مجيء " نصارى" مبنيا على حذف الياء في المفرد. فإذا كانت الياء للمبالغة فلا بأس من حذفها لأنها ليست من أصل البناء.

و بالإضافة إلى الرأي السابق الذي قال به الدارسون في " نصارى" فإنّ بعضهم قد أجاز رأيا ثانيا ، وهو أن يكون" نصارى" جمعا لـ"نصريّ"، نحو: بعير مَهْري وإبل مَهارى[5]. وقد نسب سيبويه هذا الرأي إلى الخليل، لكنّه رأى أنه غير مقيس، والأقيس ـ في رأيه ـ أن يكون" نصارى" جمع نصران ؛ إذ لم يُسمع عن العرب أنها قالت: نصرىٌ [6].

وأختم هذا البحث في " نصارى" برأي أحمد مختار عمر الذي أشاطره فيه، ذلك أنّه رجّح أن يكون لفظ نصارى جمعا للفظ نصرانيّ الوارد في القرآن في قوله تعالى: [مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا] [7]، وقد أريد بـ[نَصْرَانِيًّا] متبّع الديانة المسيحية، كما أريد بصيغة الجمع نصارى متبعي الديانة المسيحية[1].

[1] ينظرالكتاب،3/255،256.
[2] ينظر تفسير الطبري،2/143، و تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ، 1 / 433، و البحر، 1/401.
[3] ينظرالكتاب،3/255،256.
[4] ينظر الكشاف،1/115.
[5] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،2/143، و معاني الزجاج،1/132،133. والمحرر الوجيز ،95.،و تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ، 1 / 433، و البحر، 1/401.
[6] ينظرالكتاب،3/411.
[7] آل عمران،67.

- (فُـعُل) و(فُـعْل)

جاء بناء "فُعُل" دالا على الجمع في ألفاظ قرآنية عديدة منها قراءة[2] [فَرُهُنٌ] بضم الراء والهاء،من قوله تعالى:[فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ] [3] و[سُفُقًا] من قوله تعالى:[سُفُقًا مِنْ فِضَّةٍ] [4].

لكنّ مواقف الدارسين للقرآن من هذا البناء أي "فُعُل" جاءت متابينة.

فأما الأخفش، فخطّأ قراءة "رُهُن"على وزن "فُعُل" على الرغم من أنها قراءة سبعية. والسبب في تخطيئه أو استقباحه لهذه القراءة أنّ "فَعْلا" في رأيه لا يُجمع على " فُعُل" ، وفي ذلك يقول: « تقول:رَهْن ورهان مثل: حَبْل وحِبال. وقال أبو عمرو:" فرُهُن" ، وهي قبيحة ؛لأنّ "فَعْلا" لا يُجمع على "فُعُل" إلاّ قليلا شاذا، زعم أنهم يقولون: سَقْف وسُقُف... وهذا شاذ لا يكاد يعرف. وقد جمعوا"فَعْلا" على" فُعْل" فقالوا: نَطٌّ ونُطٌ، وجَوْن وجُون، ووَرْد، و وُرْد. وقد يكون" رُهُن" جماعة للرّهان، كأنّه جمع الجماعة، و"رهان"أمثل من هذا الاضطرار... كلّ جماعة على" فُعْل" فإنّه يقال فيها:"فُعُل"» [5].

وخلاصة قول الأخفش أنّ العرب تجمع "فَعْلا" نحو: رَهْن وسَقْف،على"فُعْل"بإسكان العين، لا على "فُعُل". لذلك رأى بعد استقباحه لهذه القراءة أي "رُهُن"، أن يوجهها إلى جمع الجمع، أي أن يكون "رُهُن" جمع "رهان" الذي هو جمع" رَهْن".

---

[1] ينظردراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته،لأحمد مختار عمر، علم الكتب،ط:1 ، 2001، ص:237.
[2] رويت هذه القراءة عن أبي عمرو وابن كثير، ينظرالحجة للفارسي،503/1
[3] البقرة،283.
[4] الزخرف،33
[5] معاني الأخفش،328،329.

غير أن الملفت للإنتباه في عبارة الأخفش أنّه ختم قوله بما يناقض أوّله، لأنه قال: « كلّ جماعة على" فُعْل" فإنّه يقال فيها:"فُعُل"» . وهذا إقرار منه أنّ "فُعُل" قد جاء جمعا" لـ" فَعْل" حتى وإن كان لغة في " فُعْل".

وذهب الفرّاء أيضا في توجيهه لـ" رُهُن" و"سُفُف"إلى أنهما جمع الجمع[1]. قال في قراءة[فَرُهُنٌ]:« وقرأ مجاهد:[فَرُهُنٌ] على جمع الرهان كما قال: كُلُوا مِنْ ثُمُرِه[الأنعام14] لجمع الثِمار» [2].

لكنّه أي الفرّاء، ورغبة منه في إخضاع " سُفُف" للقياس وجّهه توجيها ثانيا، فذكر أنه جمع سقيفة؛ لأن" فُعُل" يطّرد جمعا لـ"فعيل[3]"[4].

وكان رأي الطبري في قراءة[فَرُهُنٌ] قريبا من رأي الأخفش، وإن لم يخطّئها،لأنّه رأى في"فُعُل" جمعا شاذا لـ"فَعْل"، لكنه علّل هذه القراءة بقوله: « وإنما دعا الذي قرأ ذلك:[فَرُهُنٌ مَقْبُوضَةٌ] إلى قراءته فيما أظن كذلك، مع شذوذه في جمع"فَعْل"، أنّه وجد"الرِّهان" مستعملة في رِهَان الخيل، فأحبّ صرف ذلك عن اللفظ الملتبس برهان الخيل، الذي هو بغير معنى"الرهان" الذي هو جمع"رَهْن"» [5].

وهذا التعليل الذي ذكره الطبري هو نفسه ما نقله الأخفش عن أبي عمرو الذي قال: «قالت العرب: "رُهُن" ليفصلوا بينه وبين رهان الخيل» [6].

وبقليل من التأمل في قول أبي عمرو، نلاحظ أنّه ذهب في "رُهُن" إلى أنه لغة في جمع "رهْن" لجأ إليها العرب لدفع اللبس.

[1] ينظرمعاني الفراء،135/1و325/2.
[2] م ن،135/1.
[3] قصد نحو: سبيل وسُبُل، وسرير وسُرُر.

[4] ينظر معاني الفراء،325/2.
[5] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،96/6، 97.
[6] معاني الأخفش،329.

أمّا الزجاج فكان رأيه في قراءة [فَرُهُنٌ] مختلفا؛ لأنه حتى وإن عرض مختلف الآراء التي سبقته إلاّ أنه أكّد على مجيء " فُعُل" جمعا لـ"فَعْل"، ومن ثمّ حكم على قراءة: [فَرُهُنٌ] بالصحّة والجودة. قال:« وفَعْل وفُعُل قليل إلا أنه صحيح قد جاء، فأما في الصفة فكثير نحو: فرس وَرد وخيل وُرد ورجل تَط وقوم تُطٌ[1] ، والقراءة على" رُهُن" أعجب إليّ؛ لأنها موافقة للمصحف[2]، وما وافق المصحف وصحّ معناه وقرأت به القراء فهو المختار، ورهان جيد بالغ» [3].

وكأن الزجاج بقوله هذا يردّ على الأخفش الذي استقبح قراءة [فَرُهُنٌ].

وذهب أبو علي الفارسي وابن الأنباري مذهب الزجاج في التأكيد على أنّ" رُهُن" جمع رهن. قال الفارسي:« فرَهْن جُمع على بناءين من أبنية الجموع، وهما "فُعُل" و"فِعال"، وكلاهما من أبنية الكثير، فممّا جاء على فُعُل قول الأعشى:

آليتُ لا أُعْطيهِ مِنْ أبنائِنا رُهُناً فَيُفْسِدهُمْ كَمَنْ قَدْ أفْسَدا

فرُهُن جمع رَهْن ثمّ يُخفّف العين كما خُفّف في رسُل وكتُب ونحو ذلك، فقيل رُسْل وكتْب. ومثل رهْن ورُهُن: سَقْف وسُقُف» [4].

فالفارسي كما هو ظاهر من قوله يؤكد أنّ رهانا ورُهُنا، إنما هما جمعا كثرة لرَهْن، وليس أحدهما جمعا للآخر؛ لأنّ "فُعُلا" و"فِعالا" من أبنية جموع الكثرة.

[1] رجل تُطٌّ ثَقِيلُ البطن بَطِي ،و وقيل هو القليلُ شعر اللّحْية، ينظر اللسان (مادة تطط)، 7 / 267.
[2] قصد موافقتها للرسم العثماني، لأنها كتبت بغير ألف.
[3] ينظر معاني الزجاج،311/1،312.
[4] الحجة،505/1،506.

وعلّل ابن الأنباري ترجيحه لكون"رُهُن" جمع رَهْن، بقوله: « وزعم قوم أن " رُهُن" جمع رهان، جمع الجمع، والأكثرون على الأوّل[يقصد أنه جمع "رَهْن"]؛ لأن جمع الجمع إنما يُسمع سماعا ولا يُقاس عليه لقلّته» [1].

وأجاز النحاس في" رُهُن" أن يكون جمع رهْن، كما أجاز أن يكون جمع رهان[2].

أمّا في "سُقُف" فلم يُبد النحاس رأيه، بل نقل الرأي القائل بأنه جمع سَقْف، وأردفه بالرأي الذي أنكر هذا؛لأن فُعُل في جمع فَعْل ليس بمطرد. ثم ذكر رأي الفراء الذي قال بأنه جمع سقيفة[3].

وذهب هذا المذهب في عرض الآراء كل من ابن عطية والقرطبي وأبي حيان،إذ لم يُرجح أيّ منهم رأيا على الآخر[4].

وعلى النقيض من ذلك نجد الزمخشري يكتفي بإبداء رأيه ، وهو القول بأنّ رهْنا وسقْفا، يُجمعان على رُهُن ورُهْن، وسُقُف وسُقف[5].

ويبدو من عدم عرض الزمخشري للآراء الأخرى في قراءة" رُهُن" و"سُقُف"، واكتفائه بهذا الرأي الذي ذكره ،أنّه لا يرى في مجيء" فُعُل" جمعا لـ"فَعْل" شذوذا.

ويصادفنا رأي آخر في مسألة بناء الجمع "فُعُل"، وهو قول ابن جني بأنّه مقصور من "فُعول" نحو: نجوم ونُجُم، وأسود وأسُد، وقد ذهب إلى هذا التوجيه في قراءة:[وبالنُّجُم] [6] : بضم النون والجيم، و بضم النون وسكون الجيم [7] ،وفي قراءة[فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْف] [8] بضم السين والقاف[1]؛ إذ رأى أنّ

[1] ينظر البيان، 165/1.
[2] معاني النحاس،مركز إحياء التراث الإسلامي ، 325/1.
[3] ينظر إعراب القرآن،945.
[4] ينظر تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،408/3 ،والبحر،371/2.
[5] ينظر الكشاف، 190/3.
[6] النحل،16
[7] نسب ابن جني القراءة الأولى إلى الحسن والثانية إلى يحي، ينظر المحتسب،50/2.
[8] النحل،26.

أنّ نُجُم أصلها نُجوم، وسُقُف أصلها سُقوف، فقُصرت الكلمتان فحُذف واوهما فصارتا: نُجُم وسُقُف. ويجوز بعد ذلك ـ كما يرى ابن جني ـ أن يُخفّف "فُعُل" فيصبح "فُعْلا" كما في أسود التي قُصرت فصارت، أسُدا ثمّ خفّفت فصارت أُسْدا.

وقد دعّم ابن جني مذهبه بما جاء من قول الراجز:

إنّ الفقيرَ بينَنا قَاضٍ حكَمْ أنْ تَرِدَ الماءَ إذا غاب النُجُمْ

وقول الأخطل:

كَلمع أيْدي مَثاكيل مُسَلّبَةٍ يَنْدُبْن ضَرسَ بناتِ الدهْرِ والخُطُبِ[2]

وعنى الشاعر بالخُطُب :الخُطوب.

وقد تبع العكبري ابن جني في قوله بالقصر في بناء الجمع"فُعُل"[3] .

ويبدو أن ابن جني قد عوّل في بناءي الجمع"فُعُل" و"فُعْل" على القياس[4]؛ لأنّه ،أي ابن جني، عمّم القاعدة، فجعل كلّ ما يُجمع على" فُعول" يجوز فيه" فُعُل" و"فُعْل".

ومثلما اختلف الدارسون في جمع"فَعْل" على" فُعُل" و"فُعْل" اختلفوا أيضا في جمع" فَعَلَة" على هذين البناءين.وذلك في نحو [خُشُبٌ] من قوله تعالى: [كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ] [5]، حيث قرئت بالتثقيل والتخفيف [6].

---

[1] نسبها ابن جني إلى مجاهد، ينظر المحتسب،51/2

[2] ينظر المحتسب، 50/2،51.

[3] ينظر الإملاء، دار الكتب العلمية ، 79/2.

[4] ينظر الصيغ في القراءات الشاذة لخالد قمر الدولة، دار طيبة للنشر،2008، ص: 341.

[5] المنافقين،4

[6] قرأ نافع وابن عامر وحمزة وعاصم : « خُشُب » بضم الخاء والشين ، وقرأ قنبل وأبو عمرو والكسائي : « خُشْب » بضم الخاء وإسكان الشين، ينظر إعراب القراءات لابن خالويه،367/2، و المحرر الوجير،1859..

وقد ذهب الفراء والطبري والنحاس وابن خالويه في توجيه قراءة [خُشُبٌ] بالتثقيل إلى أنه جمع الجمع أي جمع خشاب، أو أنه جمع خشبة، جاز فيه التثقيل والتخفيف[1].

بل إن النحاس ذهب إلى تغليط أبي عبيد في إنكاره لجمع" فَعَلة" على "فُعُل" فقال: « وزعم أبو عبيد أنه لا يعرف" فَعَلة" تجمع على "فُعُل" بضم الفاء والعين. قال أبو جعفر : وهذا غلط وطعن على ما روته الجماعة» [2].

أما قراءة التخفيف فقد جعلها الفراء والطبري وابن خلويه قياسية؛ إذ رأوا أنّ العرب تجمع بعض ما جاء على" فَعَلة" على"فُعْل"[3]. إلا أن الطبري كان أكثر تحديدا للقياس؛ لأنه جعلّ "فُعْلا" جمع "فَعَلة" مقيسا في الأسماء فقال: « وتسكين الأوسط فيما جاء من جمع "فُعَلة" على "فُعْل" في الأسماء على ألسن العرب أكثر وذلك كجمعهم البدنة بُدْنا، والأجمة أُجْما» [4].

وقد ذهب بعضهم في قراءة[خُشُبٌ] بالتخفيف إلى أنه جمع خشباء حملا على بناء الوصف نحو حمراء وحُمْر ، وغلباء وغُلْب، كما في قوله تعالى: [وَحَدَائِقَ غُلْبًا] [5] . ذكر ذلك ابن خالويه والقرطبي وأبوحيان. ونسب ابن خالويه هذا الرأي إلى أبي عمرو، ونسبه القرطبي إلى اليزيدي [6].

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الدارسين للقرآن الكريم لم يتوصلوا إلى جعل بناء" فُعُل" بضم الفاء والعين، مقيسا في جمع" فَعْل" أو" فَعَلة" كما جاء في القرآن الكريم. لذلك ذهب بعضهم إلى حمله على جمع الجمع، أو على القصر كما قال بذلك ابن جني.

أمّا "فُعْل" بالتسكين،فقد رأى فيه الكثير أنه تخفيف لـ"فُعُل" المثقل،في حين رأى بعضهم كالفراء والطبري وابن خالويه أنه قياسي في جمع " فَعَلة".

[1] ينظر معاني الفراء،60/3.، وتفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،396/23 ، وإعراب القرآن،1154،و إعراب القراءات لابن خالويه،367/2.
[2] إعراب القرآن،1154.
[3] ينظر معاني الفراء،60/3.
[4] تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،396/23.
[5] عبس،30.
[6] ينظر إعراب القراءات لابن خالويه،367/2،و تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ، 125/18،وتفسير أبي حيان،268/8.

2- أبنية جمع القلة

كما أشرت من قبل فإن النحاة حددوا أبنية جمع القلة فجعلوها أربعة: وهي:"أفعال" و"أفعلة" و"أفعُل" و"فِعلة"، وقد وردت كلها في القرآن الكريم، إلاّ أنّ أكثرها، وأكثر أبنية الجمع كلّها ورودا في القرآن هو بناء"أفعال"؛ إذ ورد حوالى مائة وإحدى عشرة مرة[1].

[1] ينظردراسات لأسلوب القرآن،355/4.

وسأتناول فيما يأتي هذه الأبنية كما ذكرتها على الترتيب:

- (أفعال)

يعدّ بناء "أفعال" ـ كم ذكرنا سابقا ـ أكثر أبنية التكسير وقوعا في القرآن الكريم ، وقد استرعت بعض المفردات التي جاءت على هذا البناء اهتمام دارسي القرآن ، وذلك نحو: [أَمْشَاجٍ] من قوله تعالى:[مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ] [1] ، و [آلَافٍ] من قوله: [بِثَلَاثَةِ آلَافٍ] [2] ، و[الْأَشْهَادُ] من قوله: [وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ] [3]، وغير ذلك، وسنتناول فيما يلي آراء الدارسين في كل منها:

أ - [أَمْشَاجٍ]

ذهب جلّ الدارسين في[أَمْشَاجٍ] إلى أنه جمع، وخالفهم الزمخشري، فقال بأنه مفرد، وعلّل ذلك بأنه جاء وصفا لمفرد، واستشهد على ما ذهب إليه بما جاء في كلام العرب، فقال:« [نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ] كبرمة أعشار[4] ، وبرد أكياش[5] : وهي ألفاظ مفردة غير جموع ، ولذلك وقعت صفات للأفراد . ويقال أيضاً : نطفة مَشَج ، قال الشماخ :

طَوَتْ أَحْشَاءُ مُرْتَجَةٍ لِوَقْتٍ عَلَى مَشَجٍ سُلَالَتُهُ مَهِينُ

ولا يصحّ أمشاج أن يكون تكسيراً له ، بل هما مثلان في الإفراد ، لوصف المفرد بهما . ومشجه ومزجه : بمعنى» [6].

فالزمخشري يؤكد في قوله هذا على أنّ "أمشاجا" مفرد، حتى وإن ثبت عن العرب قولهم: " مشَج" بصيغة المفرد، فليس"أمشاج" جمعا لـ "مَشَج".

[1] الإنسان،2.
[2] آل عمران،124.
[3] هود،18.
[4] أعشار بمعنى مكسرة على عشر قطع، ينظر اللسان،568/4.(مادة: عشر).
[5] الأكياش: من برود اليمن، ينظر اللسان،461/6. (مادة: كبش).
[6] الكشاف،502/4.

ويقابل رأي الزمخشري آراء بقية الدارسين كالأخفش والفراء والزجاج والنحاس والزمخشري وابن عطية والرازي والعكبري وأبي حيان، فقد قالوا كلهم بأنّ [أمْشَاجٍ] جمع، وإن اختلفوا في تحديد مفرده[1].

ذهب الأخفش والزجاج إلى أنّ مفرد الأمشاج: مشَج، أي" فَعَل"[2]، ورأى الفراء والنحاس والعكبري أنّ مفرده" مشيج، على " فعيل"[3].

وذكر الطبري والنحاس والرازي والقرطبي بناءين في مفرد "أمشاج": فِعْل" و" فعيل"[4].

وجمع ابن عطية وأبوحيان في مفرد "أمشاج" بين الأبنية الثلاثة السابقة،أي "فَعَل" و"فِعْل" و"فعيل"[5].

وذهب النحاس في تفسيره لمجيء الجمع" أمشاج" وصفا للنطفة وهي مفرد إلى أنّ التقدير:نطفة ذات أمشاج[6].

ونجد العكبري يعلل مجيء" أمشاج" وهو جمع، وصفا لمفرد، فيقول":« وجاز وصف الواحد بالجمع هنا لأنّه كان في الأصل متفرقا ثم جمع: أي نطفة أخلاط» [7].

وإذا سألنا عن رأي سيبويه في هذه المسألة،أي مجيء المفرد على بناء" أفعال" كما ذهب إلى ذلك الزمخشري، وجدنا عنده، أي سيبويه، رأيين متناقضين ـ إذا جازالقول ـ ؛ لأنه ذكر في موضع من كتابه أنه ليس هناك مفرد على "أفعال" إلا أن تكسر عليه

[1] ينظر معاني الأخفش ،612، و معاني الفراء،105/3، و تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،88/24،و معاني الزجاج،200/5.، إعراب القرآن،1238،و المحرر الوجيز،1928،و تفسير الرازي221/30، والإملاء، دار الكتب العلمية ،275/2، و تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،120/19، و البحر،383/8،384 .
[2] ينظر معاني الأخفش ،612، و معاني الزجاج،200/5.
[3] ينظر معاني الفراء،105/3، والإملاء، دار الكتب العلمية ،275/2.
[4] تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،88/24، و إعراب القرآن،1238، وتفسير الرازي،221/30، و تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،120/19.
[5] ينظرالمحرر الوجيز،1928، و البحر،384/8.
[6] ينظر إعراب القرآن،1238.
[7] الإملاء، دار الكتب العلمية ،275/2.

اسما للجمع[1]. لكنه في موضع آخر نجده يقول:« وأما أفعالٌ فقد يقع للواحد. من العرب من يقول: هو الأنعام ، وقال الله عز وجل:[نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ] [النحل،66]، وقال أبو الخطاب: سمعت العرب يقولون: هذا ثوبٌ أكياشٌ، ويقال: سدوسٌ لضرب من الثياب، كما تقول: جدورٌ. ولم يكسَّر عليه شيء كالجلوس والقعود» [2].

وما نلاحظه في عبارة سيبويه أنه بالإضافة إلى استشهاده بكلام العرب في وصفهم للمفرد بالجمع، فإنه استشهد بالقرآن أيضا؛ إذ رأى في قوله تعالى:[وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ] أنّ [الْأَنْعَامِ] اسم مفرد، وذلك بدليل رجوع الضمير إليه مفردا في[بُطُونِهِ] . وقد وافقه في ذلك الزمخشري فقال:« ويجوز أن يقال: في الأنعام وجهان : أحدهما : أن يكون تكسير نَعَم كأجبال في جبل ، وأن يكون اسماً مفرداً مقتضياً لمعنى الجمع كنعم» [3].

لكنّ أبا حيّان ردّ على هذا الرأي، وذهب إلى أنّ ما ورد من وصف المفرد بـ"أفعال" إنما هو قائم على التأويل[4].

ويؤكد مذهب أبي حيّان ما جاء عن بعض أهل اللغة، فقد نقل صاحب اللسان عن اللحياني تفسيره لقول العرب: مُلاءَة أخْلاق وبُرْمة أخْلاق، بأن المقصود: نواحيها أخلاق. كما نقل عن ابن الأعرابي تفسيره لقولهم: ثوب أخلاق:بأنه يُجمع بما حوله[5].

ب - [آلافٍ]

[1] ينظر الكتاب،247/4.
[2] ينظر م ن،230/3.
[3] الكشاف،451/2.
[4] ينظر البحر،384/8.
[5] ينظر اللسان85/10 (مادة : خلق).

ذهب الطبري والنحاس في بناء [آلافٍ] من قوله تعالى: [بِثَلَاثَةِ آلَافٍ] إلى أنه جاء مخالفا للقياس؛ لأنّ " فَعْل" يجمع على" أفعُل"،إي إنّ "ألف" يُجمع في القلة على "أألُف "[1].

وذهب كلّ منهما أي الطبري والنحاس، في تعليلهما لهذا الخروج عن القياس بحمل العرب لـ "فَعْل" في جمع القلة،على " فَعَل" فيما كان أوّله ألفا، أو واوا، أو ياءًا.

قال النحاس:« والقياس في جمع ألف أألف كأفلس، إلا أنهم يشبّهون "فعْلا" بـ "فَعَل" فيما كان في أوّله ألف أو واو نحو: وقت وأوقات وكذلك الياء نحو يوم وأيّام، وقد قيل أألُف» [2].

وأما تعليل الطبري، فإنّه وإن كان يهدف إلى المعنى الذي ذكره النحاس، إلاّ أنّ عبارته تتطلب منّا أن نقف عندها قال: « وإنّما جمع قليله على"أفعال"، [يقصد آلاف] ولم يجمع على"أفعُل" مثل سائر الجمع القليل الذي يكون ثاني مفرده ساكنا ، للألف التي في أوّله. وشأن العرب في كل حرف كان أوّله، ياءًا أو واوا أو ألفا، اختيار جمع قليله على "أفعال"، كما جمعوا"الوقت""أوقاتا" و"اليوم""أياما"، و"اليسر" "أيسارا"، للواو والياء اللّتين في أوّل ذلك. وقد يجمع ذلك أحيانا على"أفعُل"، إلاّ أنّ الفصيح من كلامهم ما ذكرنا، ومنه قول الشاعر[3] :

عَرَباً ثَلاثَة آلُفٍ وكَتِيبةً ألْفَيْنِ أعْجَمَ من بَني الفَدّامِ » [4].

ويستخلص من قول الطبري ثلاثة أمور:

[1] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،276/5، ومعاني النحاس،مركز إحياء التراث الإسلامي ،246/1.
[2] معاني القرآن،246/1.
[3] هو بكير ، أصم بني الحارث بن عباد ، ينظرتفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،277/5، الهامش رقم:1.
[4] م ن ،277/5،276.

الأول: أنه جعل بناء" أفعال" جمع قلة قياسي لكلّ مفرد أوّله ألف أو واو أو ياء، وهو يقصد بذلك "فعل" بسكون العين، وإن اختلفت حركة الفاء[1].

الثاني : أنه جعل بناء" أفعُل" جمع قلة قياسي لـ" فَعْل" الذي لا يكون أوّله ألفا، أو واوا ، أو ياءًا.

الثالث: أنه رأى أنّ مقياس الفصاحة يقتضي أن يُجمع" ألف" على" آلاف" لا على"أألف".

وقد جاء هذا الجمع لـ "ألف" أي أألف، في قراءة لقوله تعالى:[بألفٍ مِنَ المَلائِكَةِ] [2]؛ إذ قريء:"بأألفٍ"[3].

وذهب القيسي إلى قبول هذه القراءة مفسرا ذلك بقوله:« وتصديق هذه القراءة قوله تعالى:[بِخَمْسَةِ آلافٍ] [آل عمران 125]، فأألف جمع ألف لما دون العشرة، وهي واقعة في خمسة ألاف المذكورة في آل عمران» [4]. ومعنى قول القيسي أنّ أألفا من الملائكة مقصود بها خمسة ألاف المذكورة في (آل عمران)، ومن ثمّ فهو لا يرى بأسا في جمع ألفٍ جمع قلّة على أألف، أي "أفعُل".

وذهب ابن الأنباري و العكبري أيضا هذا المذهب في هذه القراءة، أي: "بأألف"[5].

أما رأي سيبويه في جمع" فَعْل" جمع قلة، فجاء في قوله: « وأعلم أنه قد يجئ في "فَعْل" "أفعال" مكان "أفْعُل"، قال الشاعر، الأعشى:

[11] نسب هذا الرأي ، أي قياس"أفعال" فيما فاء مفرده ألف أو واو أو ياء، إلى الفراء، ينظر همع الهوامع، 349/3،350.
[2] الأنفال:9.
[3] رُويت هذه القراءة عن عاصم الجحدري، ينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي،311/1، والبحر،460/4.
[4] مشكل إعراب القرآن للقيسي،311/1.
[5] ينظر البيان،326/1، والإملاء، دار الكتب العلمية ،2/ 4.

وُجِدتَ إذا اصْطَلحُوا خَيْرَهم وزَنْـدُكَ أثْقَبُ أزْنَـادِهَا

وليس ذلك بالباب في كلام العرب[يقصد أزنادها].ومن ذلك قولهم:أفراخ وأجداد وأفراد» [1].

ويظهرمن قول سيبويه أنّ " أفعال" ليس بأصل في جمع " فعْل" ولعلّه يقصد جمع "فعْل" من الصحيح ، يؤكد هذا ما ذهب إليه جمهور النحاة من القول بأنّ وزن "أفعال" إنّما يطّرد في "فَعْل" من معتل العين كحوض وأحواض، وصحيحها على " فِعْل" نحو حزب وأحزاب، و"فَعَل" كجَمَل و أجمال، و"فُعْل" كركن وأركان، و"فُعُل" كعنق وأعناق، و"فَعُل" كعَضد وأعضاد، و"فِعَل" كعِنب وأعناب [2]. وكما هو ملاحظ فإنّهم لم يشيروا إلى ما فاؤه واو أوهمزة .

فأمّا ابن مالك فأكّد على أنّ "أفعال" أكثر من "أفعُل" فيما فاؤه واو، وعلّل ذلك باستثقالهم ضم عين "افعُل" فعدلوا إلى "أفعال" كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة[3].

ومعنى ما ذهب إليه ابن مالك أنّ" بناء " أفعال" قياسي في الصحيح، أمّا ما كان من معتل العين أو الفاء فمحمول على الصحيح.

ج -[الْأَشْهَادُ]

فأما بالنسبة لـ[الْأَشْهَادُ] فقد ذهب الطبري والقرطبي إلى أنه جمع" شهيد"، ومثّل له كلّ منهما بشريف وأشراف [4].

بينما ذهب الزجاج: في " أشهاد " إلى أنه جمع شاهد، مثل صاحب وأصحاب[5].

[1] الكتاب،568/3.
[2] ينظر شرح الأشموني، 124/4.
[3] ينظرشرح الكافية الشافية، 185/2، وشرح الأشموني ،125/4.

[4] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،402/21، وتفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،323/15.
[5] ينظر معاني الزجاج،285/4.

وردّ النحاس رأي الزجاج هذا بقوله: « ليس باب "فاعل" أن يجمع على "أفعال" ولا يقاس عليه، ولكن ما جاء منه مسموعا أدي كما سمع، وكان على حذف الزائد» [1].

ولعلّ النحاس عنى بقوله هذا أنّه لا يجوز قياس" أشهاد" على ما جاء من" فاعل" مجموعا على "أفعال" نحو: صاحب وأصحاب؛ لأنّ هذا من الألفاظ القليلة المسموعة التي جاءت مخالفة للقياس، وهي محمولة في هذا الجمع على"فعل"الذي هو أصل البناء، و"أفعال" قياسي في جمعه أي في جمع"فعل".

لكنّ النحاس لم يلتزم بهذا الرأي في كتاب المعاني ، بل ذهب كما ذهب الزجاج إلى قياس"أشهاد" على صاحب وأصحاب، وزاد على ذلك قياسا آخر، وهو أن يكون"أشهاد" جمع شهيد، كشريف وأشراف[2].

وذهب هذا المذهب في الجمع بين الرأيين ،أي أن يكون" أشهاد" جمع " فاعل" أو" فعيل"، كل من الزمخشري والرازي وأبي حيان[3].

وذكر ابن عطية رأيين:أن يكون "الأشهاد" جمع شاهد، أو أن يكون جمع شهْد، أي أنه ذهب به إلى جمع الجمع[4].

أمّا الترجيح بين هذه الآراء، فنجده عند الفارسي فيما نقله عنه الرازي، حيث قال:«

وهذا[يقصد أن يكون أشهاد جمع شهيد] كأنّه أرجح ؛ لأنّ ما جاء من ذلك في التنزيل جاء على " فعيل" ، كقوله : [وَيَكُونَ الرسول عَلَيْكُمْ شَهِيدًا] [البقرة : 143] [وجِئْنَا بِك على هَؤُلاء شَهِيداً] [النساء : 41]» [1].

[1] إعراب القرآن،901.
[2] ينظر معاني القرآن للنحاس،،مركز إحياء التراث الإسلامي ،230/6.
[3] ينظر الكشاف،287/2.، وتفسير الرازي،170/17، و البحر،212/5.
[4] ينظر المحرر الوجيز، 1640.

وما ذهب إليه الفارسي من ترجيح" شهيد" في جمع " أشهاد" تؤكده كتب التفسير؛ إذ الغالب في المواضع التي جاء فيها لفظ "شهيد" أن تكون الشهادة متعلقة بيوم القيامة،كما هو الحال بالنسبة للآيتين اللتين استشهد بهما الفارسي ، وكذلك "الأشهاد" جاءت متعلقة بيوم القيامة. أما "شاهد"، فجاء في الغالب في مواضع الحديث عن الرسالة، نحو قوله تعالى: [إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا] [2]، وقوله: [إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ] [3].

وخلاصة القول في هذه الألفاظ التي جاءت على بناء "أفعال" أنّها وإن كانت مخالفة للقياس،إلاّ أنها وافقت بعض الألفاظ التي سُمعت عن العرب، وقد تكون هذه الألفاظ محمولة على بناء آخر غير بنائها؛ لأنّ حمل الأبنية بعضها على بعض شائع في كلام العرب، كما أشرنا إلى ذلك في مواضع سابقة.

- (أفْعِلة)

جاء في القرآن الكريم مجموعة من الألفاظ على بناء" أفْعلة"، كان بعضها خاضعا للقياس،نحو:آلهة، وأسلحة، وألسنة، فلم يُوقف عندها، بينما وقف بعض الدارسين عند ألفاظ أخرى من هذا البناء كـ[أَذِلَّةٌ] من نحو قوله تعالى:[وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ] [4] ، و[أَشِحَّةً] من نحوقوله:[أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْرِ] [5] ، و[أَوْدِيَةٌ] من قوله :[فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا] [6].

فأمّا [أَذِلَّةٌ] و [أَشِحَّةً] فهما جمع ذليل وشحيح، وهما صفتان على "فعيل". قال الزجاج:«[أَذِلَّةٌ] جمع ذليل، والأصل في "فعيل"إذا كان صفة أن يجمع على "فُعلاء"

[1] تفسير الرازي،170/17.
[2] الأحزاب،45،و الفتح،8.
[3] المزمل،15.
[4] آل عمران،123..
[5] الأحزاب،19.
[6] الرعد،17.

نحوظريف وظرفاء وشريك وشركاء،ولكن " فُعلاء"اجتنب في التضعيف، لو قيل: جللاء وقللاء في جليل وقليل لاجتمع حرفان من جنس واحد، فعدل به إلى "أفعلة" من جمع الأسماء في "فعيل" نحوجريب[1] وأجربة، وقفيز[2] وأقفزة» [3].

وذهب الرازي، نقلا عن الواحدي، مذهب الزجاج في أن الجمع القياسي" لفعيل" إذا كان صفة هو"فُعلاء"، لكنهم اجتنبوا "فعلاء" في المضاعف لكي لا يجتمع حرفان من جنس واحد، فأخرجوه على جمع "فعيل" في الأسماء،أي "أفعلة"[4].

واكتفى القيسي في[أشِحَّة] بتشبيهه برغيف وأرغفة، أي في مجيئه على"أفعلة"[5].

ومن المثال الذي أورده أي رغيف وأرغفة، يتضح لنا أنّ القيسي قصد أنّ الصفة حملت على الاسم في الجمع.

وأمّا رأي سيبويه في جمع "فعيل" المضاعف فإنه يعبر عنه بقوله:« فأمّا ما كان من هذا [يقصد فعيلا] مضاعفا، فإنّه يكسّر على "فعال" كما كُسّر غير المضاعف، وذلك شديد وشداد وحديد وحداد ونظير "فعلاء" فيه "أفعلاء" وذلك شديد وأشداء ولبيب وألباء وشحيح وأشحاء، وإنّما دعاهم إلى ذلك إذ كان مما يكسر عليه "فعيل" كراهية التقاء المضاعف. وقد يكسّرون المضاعف على "أفعلة" نحو أشحّة كما كسّروه على "أفعلاء".وإنمَّا هذان البناءان للأسماء، يعني "أفعلةٌ" و"أفعلاء". وكما جاز "أفعلاءٍ جاز "أفعلةٌ"، وهي بعد بمنزلتها في البناء، وفي أنَّ آخره حرف تأنيث كما أنّ آخر هذا حرف تأنيث، نحو: أشحَّة» [6].

[1] الجَريبُ قَدْرُ ما يُزْرَعُ فيه من الأرض، ينظراللسان، 259/1(مادة جرب).
[2] القَفِيزُ مقدار من مساحة الأرض، ينظر اللسان،395/5(مادة قفز).
[3] معاني الزجاج،392/1.
[4] ينظر تفسير الرازي،193/8.
[5] ينظرمشكل إعراب القرآن،573/2.
[6] الكتاب،634/3.

ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه سيبويه يختلف شيئا ما عمّا ذهب إليه الزجاج وغيره ممن أشرت إليهم؛ لأنّ هؤلاء قالوا أنّ الصفة على"فعيل" تجمع على"فعلاء"، لذلك اجتنبوا اجتماع حرفين من جنس واحد،وعدلوا بها إلى"أفعلة" من جمع الأسماء.أما سيبويه فرأى أن الصفة على "فعيل" تجمع على "فعال" نحو:شداد وحداد، وكلا الجمعين جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى:[مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ] [1] وقوله:[بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ] [2]، وأمّا بناء" فعلاء" في جمع المضاعف،فعُدل عنه للأسباب نفسها التي ذكرها الزجاج وأصحابه، لكن ليس إلى"أفعلة" كما قال هؤلاء، وإنما عوّض عند سيبويه بـ"أفعلاء" نحو:أشداء، وقد جاء هذا البناء أيضا في قوله تعالى:[أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ] [3] .

أما" أفعلة" فقد جعله سيبويه بمنزلة" أفعلاء"؛ إذ كلاهما من أبنية الأسماء، كما أنهما متشابهان في البناء.

لكن الشيء الذي لم يُشر إليه لا سيبويه ولا دارسو القرآن، هو أن الأبنية التي ذكروا أنها قياسية في جمع"فعيل" الصفة،إنما هي أبنية كثرة، وقد وظّف القرآن منها"فعالا" و"أفعلاء" كما رأينا في الآيات السابقة، فلمَ لم يعدل القرآن في نحوشحيح وذليل إلى هذين البناءين، وجاء بجمعهما على بناء "أفعلة" ؟ والجواب كما يبدو لي أنه أراد القلة ولم يرد الكثرة، لذلك جاء بهذين الوصفين على" أفعلة".

هذا ، وإذا انتقلنا إلى[أَوْدِيَةٌ] لاحظنا أننا مع بناء آخر يُجمع على" أفعلة"، إنه بناء " فاعل". قال النحاس:« والعرب تقول: واد وأودية، ولا أعرف فيما علمت "فاعل" و"أفعلة" سواه» [4].

[1] التحريم،6
[2] الأحزاب،19
[3] الفتح،29.
[4] إعراب القرآن للنحاس،386.

والقول بشذوذ "أفعلة" في جمع " فاعل" هو رأي النحاس، كما جاء في قوله السابق ، ورأي غيره من الدارسين، كابن عطية والرازي والعكبري وأبي حيّان[1].إلا أن بعضهم ذكر لفظا ثانيا، في جمع "فاعل على "أفعلة" وهوقولهم: ناد وأندية[2]، ومنه قول الشاعر[3]:

وفيهِمْ مَقاماتٌ حِسانٌ وجُوهُهُمْ وأنْدِيةٌ يَنْتابُها القَوْلُ والفِعْلُ

وقد سعى هؤلاء إلى تفسير مجيء" فاعل" على " أفعلة"، فذهب النحاس إلى أنّ القياس أن يجمع واد على ووادي أي " فواعل" لكنهم استثقلوا الجمع بين واوين، فاختاروا جمعه على"أفعلة" [4].

ومعنى قول النحاس أنهم استعاضوا عن جمع الكثرة في واد بجمع القلة.

أمّاالعكبري فذهب في توجيهه إلى أنّ "فاعلا" قد جاء بمعنى " فعيل"، وكما جمع "فعيل" على "أفعلة"، جمع "فاعل كذلك على" أفعلة"[5].

وهذا المعنى قد ذهب إليه الرازي نقلا عن الفارسي الذي قال:« ويشبه أن يكون ذلك [يقصد جمع واد على أودية] لتعاقب "فاعل" و"فعيل" على الشيء الواحد كعالم وعليم ، وشاهد وشهيد ، وناصر ونصير ، ثم إن وزن "فاعل" يجمع على " أفعال" كصاحب وأصحاب ، وطائر وأطيار ، ووزن "فعيل" يجمع على "أفعلة" ، كجريب وأجربة ثم لما حصلت المناسبة المذكورة بين "فاعل" و"فعيل" لا جرم يجمع الفاعل

[1] ينظر المحرر اللوجيز،891 ، وتفسير الرازي،30/19، والإملاء، دار الكتب العلمية ،63/2، و البحر،92/5.
[2] ينظر تفسير الرازي،30/19، و البحر،92/5.
[3] البيت لزهير بن أبي سلمى، ينظر اللسان،496/12(مادة قوم).
[4] ينظرإعراب القرآن للنحاس،386.
[5] ينظر الإملاء، دار الكتب العلمية ،63/2.

جمع الفعيل . فيقال : واد وأودية ويجمع الفعيل على جمع الفاعل فيقال : يتيم وأيتام وشريف وأشراف» [1].

ومعنى قول الفارسي أن"فاعلا" يحمل على" فعيل" في جمع القلة" أفعلة"، كما يحمل"فعيل" على "فاعل" في جمع القلة"أفعال".

وجمع واد على "أفعال" قد حُكي عن الفراء،إذ قال في جمع واد: أوداء[2].

وفي ختام هذه المسألة أقول: يبدو لي أنّ التوجيه الذي ذهب إليه دارسو القرآن في جمع واد على أودية أقرب للواقع اللغوي، من توجههم لأشحة وأذلة، وقد أوضحت رأيي في هذين سابقا.

- (أفعُل)

من أبنية "أفعل" التي وقف عندها دارسو القرآن الكريم " أنعم" في قوله تعالى:[فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ] [3]. إذ اختلفوا في مفردها، فذهب الأخفش إلى أنّ "أنعم" جمع نعمة ، وشبّه ذلك بـ" أشدّ" من قوله تعالى:[حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ] ؛ إذ قيل فيه أنه جمع الشِّدّة [4].

وذهب الزجاج والنحاس مذهب الأخفش ؛إذ قالا في " أنعم" أنه جمع نعمة، ونسب النحاس هذا الرأي إلى سيبويه[5]، وأضاف الزجاج والنحاس رأيا آخر نسباه إلى قطرب،

[1] ينظر تفسير الرازي،30/19.
[2] ينظر إعراب القرآن للنحاس،386.
[3] النحل،112
[4] ينظر معاني الأخفش،514.
[5] ينظر الكتاب،581/3، 582.

قطرب، وهو جواز جمع "نُعْم" على " أنعم" مثل: ودّ وأوُدّ [1]. وإلى هذين التوجيهين ذهب أيضا ابن عطية[2].

أما الطبري فجمع بين آراء البصريين وآراء الكوفيين فقال:« اختلف أهل العربية في واحد الأنعم ، فقال بعض نحويِّي البصرة: جمع النعمة على أنعم، كما قال الله[حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ] فزعم أنه جمع الشِّدّة. وقال آخر منهم الواحد نُعْم، وقال: يقال: أيام طُعْم ونعم: أي نعيم، قال: فيجوز أن يكون معناها: فكفرت بنعيم الله لها. واستشهد على ذلك بقول الشاعر[3]:

وعندي قُرُوضُ الخَيرِ والشَّرّ كلّه فبُؤْسٌ لِذي بُؤْسٍ ونُعْمٍ بأنْعُمِ

وكان بعض أهل الكوفة يقول: أنعم: جمع نعماء، مثل بأساء وأبؤس، وضرّاء وأضرّ ؛ فأما الأشدّ فإنه زعم أنه جمع شَدّ» [4].

والملاحظ ممّا ذكره الطبري، أنّ الكوفيين ذهبوا مذهبا مختلفا عن البصريين ، إذ رأوا في " أنعم" أنه جمع نعماء، وردّوا شاهد البصريين الذي قاسوا عليه" أنعم" وهو" أشد" وذهبوا أي الكوفيون، إلى أنه جمع" شدّ".

وذكر الزمخشري في "أنعم" رأيا مختلفا عمّا سبق، وهذا بالإضافة إلى ذكره للرأي المنسوب إلى قطرب، ذلك أنه جعله أي أنعم، جمع نعمة على ترك الاعتداد بالتاء، كدرع وأدرع، وأما في الرأي الأول أي القول بأن أنعم جمع نُعْم فقد قاس ذلك على قولهم: بؤس وأبؤس، كما استشهد بما جاء عن منادي النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالموسم بمنى : « إنها أيام طُعم ونُعم فلا تصوموا[5] » [6].

[1] ينظر معاني الزجاج، 181/3، و إعراب القرآن،511.
[2] ينظر المحرر الوجيز،1120.
[3] لم أعثر على اسم الشاعر فيما لدي من مصادر
[4] تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،311/17.
[5] لم أعثر على الحديث بهذا اللفظ.
[6] الكشاف،469/2.

والظاهر مما ذكره الزمخشري، أنه أراد أن يجعل أنعما مقيسا في كلا الرأيين؛ لأنه ذهب في الأوّل إلى حمل أنعم على جمع "فِعْل" على "أفعُل"، وذلك بإسقاط التاء من نعمة، وذهب في الثاني إلى القياس على ما سُمع في جمع" فُعل" على" أفعُل".

و وجّه القرطبي أيضا "أنعُما" توجيهين: الأول أنّه جمع نعمة، والثاني أنه جمع نُعمى، كبؤسى وأبؤس[1].

أما الرازي فاكتفى في توجيه "أنعم" برأي واحد وهو الذي قال به الأخفش[2] . وجمع أبو حيان بين ما ذهب إليه ابن عطية، وهو قول الزجاج والنحاس، وبين رأي الزمخشري القائل بترك الاعتداد بالتاء في جمع نعمة على أنعم[3].

وبعد، فإنّ هذا التراوح بين القول بمجيء"أنعم" جمعا لنعمة على غير قياس، والقول بخلاف هذا الرأي، يدفعني إلى ترجيح أحد الرأيين، ولا أراني مترددة في ترجيح ما ذهب إليه الأخفش أي القول بأنّ أنعما جمع نعمة، وهو قول سيبويه أيضا الذي جاء فيه: « وقد كُسّرت "فِعلة" على "أفعُلٍ" وذلك قليل عزيز، ليس بالأصل. قالوا:نِعمةٌ وأنعمٌ وشِدَّةٌ وأشُدٌّ » [4].

وأما هذا الترجيح فهو قائم على أنّ الظاهر في القرآن الكريم أنّه إذا جاء ببناءي المفرد والجمع من أصل واحد، فإن بناء الجمع يكون جمعا لذلك المفرد، كما لاحظنا ذلك في "برّ " و"بررة"، و"خليفة" و" خلفاء" و" خلائف"، و"نصرانيّ" و"نصارى" ، وعلى هذا فإن بناءي الجمع:" أنعم" و" نِعم" [5] ،أي "أفعُل" و" فِعَل" قد قابلهما في القرآن الكريم صيغة المفرد" نعمة".

[1] ينظر تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،194/10.
[2] ينظرتفسير الرازي،104/20
[3] ينظر البحر524/5.
[4] الكتاب،582/3،581.
[5] جاء على هذا في قوله تعالى:[وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ] [لقمان،20]

- (فِعْلة)

جاء هذا البناء من جمع القلة في قوله تعالى:[إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ] [1] ، وفي قوله تعالى: [إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ] [2] ، وغيرها من الآيات التي جاء فيها لفظ "إخوة".

وقد أبدى الدارسون للقرآن رأيهم في مجيء[إِخْوَةٌ] وهو على" فِعْلة" جمعا لأخ.

فذهب جلّهم إلى القول أنّ [إِخْوَةٌ] جمع أخ، ذكر ذلك الطبري والنحاس والفارسي وابن عطية والعكبري، والرازي[3].

وقد رأى هؤلاء أنّ "أخا" يجمع على "إخوة" و" إخوان"، قال النحاس:« إخوة لأقل العدد،وإخوان للكثير» [4]. ورأى غيره أنّ "إخوة" يكون جمعا للأخ من النسب، أما "إخوان" فهو جمع للأخ في الدين والصداقة[5].

وهذا الرأي الأخير لا يتناقض مع ما ذهب إليه النحاس، أي أنْ يكون" فِعلة" لأقل العدد، ويكون" فِعلان" لأكثر العدد، وقد أشار إلى هذا ابن خالويه والقيسي[6].

وذكر القرطبي فيما جمع على" فِعلة" و" فِعلان" نحو: فتية وفتيان، أنهما لغتان[7].

---

[1] الكهف،13.
[2] الحجرات،10.
[3] ينظر.تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ، 20 / 318، و إعراب القرآن للنحاس،1013،و الحجة للفارسي،413/3، و المحرر الوجيز،1744، وتفسير الرازي،117/28، وإملاء ما من به الرحمن، دار الكتب العلمية ، 1 / 174.
[4] ينظر إعراب القرآن،1013.
[5] ينظر الحجة للفارسي،413/3، و المحرر الوجيز،1744، وتفسير الرازي،117/28، وإملاء ما من به الرحمن، دار الكتب العلمية ، 1 / 174.
[6] ينظرإعراب القراءات لابن خالويه،312/1، والكشف للقيسي،122/2.
[7] إحياء التراث العربي ، 9 / 223. ينظر تفسير القرطبي، دار

وزاد بعضهم على البناءين السابقين في جمع"أخ" بناءًا ثالثا ، وهو آخاء،أي على" أفعال"، ذهب إلى ذلك الفارسي وابن عطية. واستشهدا على ذلك بقول الشاعر[1] :

وَجَدْتُم بَنيكُم دُونَنا إذْ نُسِبْتُمُ وأيٌّ بَني الآخاء تَنْبُو مَناسِبُهْ ؟[2]

وقد استدل بعضهم بهذا الجمع أي آخاء، على أن أخاً "فَعَلَ" مفتوح العين[3] .

أما الفرّاء فنجده قد أبدى رأيه في مجيء" فِعْلة" جمعا لـ" فَعَل" في تفسيره لقوله تعالى: [كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ] [4] فقال:« القيعة جماع القاع، كما قالوا: جار وجِيرة» [5].

أي إنّ الفراء جعل بناء" فِعْلة" مقيسا في جمع " فعَل".

بل إن بعضهم ذهب إلى عدّ "فِعْلة" من جموع القلة حتى فيما ليس له واحد من لفظه، كـ" نِسْوة"، وقد قال بذلك ابن عطية وأبو حيان، بل إن أبا حيان أكّد على ذلك بأن قابله بجمع الكثرة، أي إنه ذكر في جمع القلة" نسوة" وفي جمع الكثرة "نسوان"[6].

هذا بالنسبة للرأي الأول في بناء" فِعلة"، أي القول بأنه جمع ، أما الرأي الثاني فهو الذي ذهب إليه الزجاج، وقد ذكره في تفسيره لـ" فتية" فقال:« والفتية جمع فتى

[1] البيت لبشر بن المهلب، ينظر الحجة للفارسي،413/3.
[2] ينظر الحجة للفارسي،413/3، و المحرر الوجيز،1744.
[3] ينظر الكتاب،363/3 واللسان،19/14(مادة: أخا)
[4] النور،39.
[5] ينظر معاني الفراء،155/2.
[6] ينظر المحرر،990، و البحر،299/5.

مثل غلام وغلمة،وصبيّ وصبية،و"فِعْلة" من أسماء الجمع، وليس ببناء يقاس عليه، لا يجوز غراب وغربة، ولا غني وغنية» [1].

ويلاحظ على مقولة الزجاج أن فيها اضطرابا؛لأنه ذكر أنّ " فتية" وما جاء على بنائه جمع، ثمّ نفى أن يكون جمعا، و ذهب إلي أنّ بناء" فِعْلة" ليس من أبنية الجمع، وإنما هو من أسماء الجمع، واستدل على ذلك بمفرد هذا البناء الذي جاء على أوزان مختلفة، منها الأمثلة التي ذكرها كالفتى الذي وزنه" فَعَل" وغلام الذي وزنه" فُعال" وصبيّ الذي وزنه" فعيل"، فهذه الأمثلة لا يمكن القياس عليها،فلا نقول: غراب وغِرْبة قياسا على غلام و غِلمة،كما لا نقول: غني وغِنية، قياسا على صبيّ وصِبية، ومن ثمّ فإن هذا دليل ـ حسب رأي الزجاج ـ على أنّ "فِعلة" اسم جمع تقف عند المسموع منه ولا تقيس عليه[2].

وقد ذهب صاحب البحر ـ في رأيه الثاني ـ هذا المذهب في " فِعلة"، مستندا في ذلك على رأي سيبويه[3].، ومعتمدا في تعليله على أنّ " فِعلة" لم يطرد جمعاً لأيّ بناء [4].

وأريد أن أناقش هذا الرأي الأخير فأقول: نعم إن بناء "فِعلة" جاء في ألفاظ قليلة جمعا لأبنية مختلفة، أي غير مطرد في جمع بناء معيّن، لكن الملاحظ أنّ هذه الألفاظ القليلة التي جاء فيها بناء "فِعلة" جاء فيها بناء"فِعلان" أيضا، كصبي وصبيان وصبية، وفتى وفتيان وفتية ، وغلام وغلمان وغلمة، وأخ وإخوان وإخوة. والمتتبع لبناء"فِعلان" يلاحظ أنه اطّرد في أبنية مختلفة[5]،اشترك في بعضها مع بناء"فِعلة"، منها بناء "فُعال" نحو غلام، وقد جاء فيه "فِعلة"، و"فَعَل " مما عينه واو نحو قاع وجار، وقد جاء فيه "فِعلة" كما قال بذلك الفراء .

[1] معاني الزجاج،221/3.
[2] سيأتي تفصيل ذلك في الفصل المقبل.
[3] ينظر الكتاب،625/3.
[4] ينظر البحر،22/3.
[5] ينظر شرح ابن عقيل،466/2،467.

وإنّ تعاقب"فِعلة" و " فِعلان" المطرد في أبنية الجمع كما رأينا،في جمع بعض المفردات ـ يدل على أنّ هناك علاقة ومناسبة بين البناءين تشبه تلك التي بين بناءي " أفعلة" و"أفعلاء"[1]، ويؤكد ذلك قول سيبويه: « وكذلك النون وكثرتها في الانصراف، وفي الفعل إذا أكدت بالخفيفة والثقيلة، وفي الجمع والتثنية. فهذه النونات لا يلزمن الحرف، إنما هن كتاء التأنيث وهاء التأنيث في الوقف. وتكثر في" فِعلانٍ" و"فُعلانٍ" للجمع. فذا ههنا بمنزلة ما جمع بالتاء» [2].

وعلى هذا فإن" فِعْلة" بمنزلة" فِعْلان" في البناء، وفي كونهما جاءا جمعا لأبنية مختلفة، حتى وإن كان المسموع في" فِعلان" أكثر منه في " فِعْلة". ومن ثمّ أفلا يجوزالقول أنّ الأصل في " فِعلة" أنه جمع قلّة لما جاء فيه" فِعلان" إلاّ أنهم اعتادوا أن يستغنوا في بعض الجموع عن القلة بالكثرة ، كما يستغنون عن الكثرة بالقلة، لذلك جاء بناء "فعلة" في ألفاظ قليلة مما جاء فيه "فعلان" مطردا؟.

[1] ينظر قول سيبويه في العنصر السابق(أفعلة).
[2] الكتاب،318/4،319.

كما أشرت في توطئة هذا الباب، فإن القرآن الكريم قد حوى مختلف أنواع الجموع،التي كانت محل نقاش دارسيه، وقد تناولنا قسما منها في الفصل الأول، وسنتناول بقية الأقسام في هذا الفصل، ولعلّه يجدر بنا أن نقدّم لكل منها تعريفا من التعريفات التي ذكرها علماء الصرف، حتى يتسنى لنا معرفة خصائص كل جمع، وما يفرّقه عن الأنواع الأخرى.

ذهب ابن الحاجب في تعريفه لجمع المذكر السالم إلى أنه « ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة ليدل على أن معه أكثر منه» [1].

ومن شروط الجمع بالواو والنون :العلمية، وقبول تاء التأنيث، فالعلمية مختصة بالأسماء، ، وقبول تاء التأنيث مختص بالصفات[2].

وقال في جمع المؤنث السالم بأنه « ما لحق آخره ألف وتاء، وشرطه إن كان صفة وله مذكر، فأن يكون مذكّره جمع بالواو والنون، فإن لم يكن له مذكر، فأن لا يكون مجردا[3] كحائض» [4].

أمّا اسم الجمع فعرّفه الرضيّ بأنّه المفيد لمعنى الجمع مخالفا لأوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه [5].

[1] شرح الرضي على الكافية، 3 / 369.

[2] ينظر م ن، 375/3.
[3] أي مجردا من التاء.
[4] م س،387/3.
[5] ينظرم ن،367/3.

ويفرق النحاة بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير، بأن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين، بخلاف اسم الجنس، وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد ، متميز إما بالياء، أو التاء بخلاف اسم الجمع[1].

وسنشرع فيما يأتي في التعرف على هذه الأنواع من الجموع من خلال ما جاء في الدراسات القرآنية.

1 ـ جمع المذكرالسالم

سنتناول في هذا المبحث بعضا مما جاء من جمع المذكرالسالم مخالفا للقياس، كما سنقف عند بعض الألفاظ الملحقة بهذا الجمع.

أ- جمع (أفعل)

مما جاء من جمع المذكر السالم في القرآن الكريم ملفتا لاهتمام أهل اللغة والدارسين للقرآن ـ قوله تعالى:[وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ] [2]، بحيث استوقفهم لفظ[الْأَعْجَمِينَ] ليبحثوا في مفرده.

[1] ينظرشرح الرضي على الكافية،367/3..
[2] الشعراء،198.

وقد ذهب الطبري والزجاج إلى أنّ [الْأَعْجَمِينَ] جمع أعجم الذي مؤنثه عجماء، وهو الذي لا يفصح[1].

. قال الطبري: «وإنما قيل على بعض الأعجمين، ولم يقل على بعض الأعجميين، لأنّ العرب تقول إذا نعتت الرجل بالعجمة وأنه لا يفصح بالعربية: هذا رجل أعجم، وللمرأة: هذه امرأة عَجْماء، وللجماعة: هؤلاء قوم عُجْم وأعجمون» [2].

ومعنى ما ذهب إليه الطبري أن العرب تجمع" أفعل" الصفة جمعا سالما، وهذا رأي يحتاج إلى أن يُوقَف عنده، ثمّ إن الطبري لم يستشهد فيما ذهب إليه بشيء من كلام العرب أو شعرهم.

أمّا ابن عطية الذي نقل هذا التوجيه،أي توجيه[الْأَعْجَمِينَ] إلى أنه جمع أعجم، فإنّه علله بأنّ " أفعل" الصفة إذا أضيف، قويت بالإضافة رتبته في الأسماء فجمع بالواو والنون[3].

لكن القرطبي استبعد هذا التوجيه فقال: « ومن قرأ[الْأَعْجَمِينَ] فقيل: إنه جمع أعجم.

وفيه بعد، لأنّ ما كان من الصفات الذي مؤنثه "فعلاء" لا يجمع بالواو والنون، ولا بالألف والتاء، لا يقال أحمرون ولا حمراوات» [4]. وبذلك قال أيضا العكبري [5].

أما التوجيه الثاني لـ[الْأَعْجَمِينَ] فهو القول بأنه جمع أعجميّ على النسبة، وقد ذهب إلى هذا جماعة من الدارسين منهم:ابن جني وابن الأنباري والعكبري والقرطبي[6]،

[1] ينظر معاني الزجاج،79/4، و تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،398/19 .
[2] تفسير الطبري،398/19
[3] المحرر الوجيز،1409.
[4] تفسير القرطبي،139/13.
[5] ينظرإملاء ما من به الرحمن، 2 / 170.
[6] ينظر المحتسب،176/2، 177،والبيان لـابن الأنباري،179/2. وإملاء ما من به الرحمن، دار الكتب العلمية ، 2 / 170،وتفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،139/13.

وفسّروا ذلك بأنّ المقصود " الأعجميّين"، لكنه خفّف بحذف ياءي النسب. وقد أكّد بعضهم هذا الرأي بقراءة [الْأَعْجَمِيّينَ] [1] بياءي النسب. قال ابن جني:«هذه القراءة [يقصد [الْأَعْجَمِيّينَ] عذر في القراءة المجتمع عليها، وتفسير للغرض فيها وهي قوله: [عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ]؛ وذلك أنّ ما كان من الصفات على "أفعل"، وأنثاه" فعلاء" لا يُجمع بالواو والنون، ولا مؤنثه بالألف والتاء. ألا تراك لا تقول في أحمر: أحمرون ، ولا في حمراء: حمروات؟ فكان قياسه ألاّ يجوز فيه الأعجمون؛ لأن مؤنثه عجماء، ولكن سببه أنه يريد: الأعجميّين، ثمّ حذفت ياء النسب، وجعل جمعه بالواو والنون دليلا عليها، وأمارة لإرادتها، كما جعلت صحة الواو في عواور أمارة لإرادة الياء في عواوير، وكما جعل قلب تاء افتعل طاء في قوله[2]:

مال إلى أرطاة حقف فالطجَعْ

دلالة على أن اللام في "الطجع" بدل من ضاد اضطجع، ولولا ذلك لقيل: التجع، كما قالوا التحم والتجأ إلى كذا.

وقياس قول: [الْأَعْجَمِينَ] لإرادة ياء الإضافة في" الأعجميين" أن يقال: في مؤنثه: مررت بنسوة عجماوات، فيجمع بالتاء لأنه في معنى عجماويّات، ونظير ذلك الهبيرون؛ لأنه يريد: الهبيريّون في النسب إلى هبيرة » [3].

ومعنى قول ابن جني أنّ "أفعل" الصفة نحو:أعجم، لا يجمع بالواو والنون، ولا بالألف والتاء، لذلك رجح أن يكون [الْأَعْجَمِينَ] جمع الأعجميّ على النسب ،والياء والنون دليل على ياء النسبة المحذوفة.

ومقابل هذا التفريق بين جمع "أعجم" و جمع "أعجميّ"، نجد بعضهم يجيز أن يكون [الْأَعْجَمِينَ] جمعا لأعجم أو أعجميّ، على حذف ياء النسب، قال بذلك الفرّاء والزمخشري،إلاّ أنّ الفرّاء فرّق في المعنى بين الأعجم والأعجميّ فقال:« الأعجم في

[1] نسبت هذه القراءة إلى الحسن،ينظر المحتسب،176/2.

[2] هذا بيت من الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي، وتمامه: لما رأى أن لا دعه ولا شبع * مال الى أرطاة حقف فالطجع ، ينظر شرح شافية ابن الحاجب، 2 / 324.

[3] المحتسب،176/2، 177.

لسانه، والأعجميّ: المنسوب إلى أصله إلى العجم وإن كان فصيحا » [1] ، وهو رأي جلّ الدارسين[2] ، وأما الزمخشري فلا يرى فرقا في المعنى بين الأعجم والأعجميّ ، ومن ثمّ فلا فرق بينهما في الجمع. قال:

«الأعجم : الذي لا يفصح وفي لسانه عجمة واستعجام . والأعجمي مثله . إلا أنّ فيه لزيادة ياء النسبة زيادة تأكيد . وقرأ الحسن : الأعجميين . ولما كان من يتكلم بلسان غير لسانهم لا يفقهون كلامه ، قالوا له : أعجم وأعجمي ، شبهوه بمن لا يفصح ولا يبين » [3].

وذهب النحاس هذا المذهب في مجيء الأعجم والأعجميّ بمعنى واحد، وهو الذي لا يفصح حتى وإن كان عربيا، وقابل هذا بقولهم :عجميّ لمن كان يتكلم بلسان غير لسانهم[4].

ونختم هذه الآراء بقول الأخفش الذي جاء فيه: « [الْأَعْجَمِينَ] واحدهم الأعجم، وهو إضافة كالأشعرين» [5]. ولا يمكن التأكد من مقصد الأخفش في عبارته هذه؛ لأنه يبدو وكأنه جمع بين رأيين، أي القول بأنّ الأعجمين جمع أعجم، أوجمع أعجميّ، كما تحتمل عبارته أن يكون قد قصد بالأعجم مخفف الأعجميّ بحذف ياءي النسب؛ لذلك قال: « وهو إضافة كالأشعرين».

وقد مثّل سيبويه أيضا للأعجمين بالأشعرين، غير أن تفسيره للحاق الواو والنون جاء مختلفا؛ لأنه رأى أنّ إلحاقهم الواو والنون بنحو:أشعر، جاء قياسا على قولهم: الأشاعر، والأشاعث تكسيرا لـ"أشعر" و"الأشعث"، إذا قصدوا بني أشعر، وبني الأشعث، فكما

[1] ينظر معاني الفراء،179/2.
[2] ينظر ينظر معاني الزجاج،79/4، و تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،398/19 ، والمحرر الوجيز،1409.
[3] ينظر الكشّاف،254/3.
[4] ينظرإعراب القرآن،687، 688.
[5] معاني الأخفش،549.

جاز جمع التكسير في هذا جازالجمع السالم. لكنّه أي سيبويه، نبّه على أنه يُوقف عند المسموع منه فلا يُتجاوز[1].

وكما اختلفوا في جمع "أفعل" صفة، جمعا سالما ، اختلفوا أيضا في "أفعل" التفضيل وذلك نحو: [الْأَخْسَرُونَ] من قوله تعالى:[فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ] [2]، و[الْأَرْذَلُونَ] من قوله:[وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ] [3] .

قال النحاس: « الأرذلون جمع الأرذل، والمكسّر أراذل، والأنثى رذلى والجمع رذْل، ولا يجوز حذف الألف واللام في شيء من هذا عند أحد من النحويين علمناه،ومنعوا جميعا: سقطت له ثِنيتان علييان لا سفليان » [4].

ومعنى قول النحاس أنه لا يجوزعند النحاة تثنية أو جمع "أفعل" و" فعلى" المجردين من "أ ل". وهذا رأي الأخفش أيضا[5].

وذهب ابن عطية أيضا هذا المذهب في[الْأَخْسَرُونَ] فقال: « [الْأَخْسَرُونَ] جمع أخسر؛ لأنّ "أفعل" صفة[6] لا يجمع إلا أن يضاف فتقوى رتبته في الأسماء ، وفي هذا نظر» [7].

وكما هو ظاهرفي قول ابن عطية ، فإنه متردد في الحكم الذي ذهب إليه، وهو جواز جمع" أفعل" التفضيل جمعا سالما إذا كان مضافا إلى الألف واللام ، ودليل تردده هذا قوله: وفي هذا نظر.

---

[1] ينظر الكتاب،410/3.
[2] هود،22، والنمل،5.
[3] الشعراء،111.
[4] إعراب القرآن،683.
[5] ينظر معاني الأخفش،424.
[6] لعلّه قصد"أفعل" التفضيل، كما ذهب إلى ذلك غيره.
[7] ينظر المحرر الوجيز،1412.

وردّ أبو حيان على ابن عطية فقال: « ولا نظر في كونه يجمع جمع سلامة وجمع تكسير . إذا كان بأل ، بل لا يجوز فيه إلا ذلك ، إذا كان قبله ما يطابقه في الجمعية فيقول : الزيدون هم الأفضلون ، والأفاضل ، والهندات هنّ الفضليات والفضّل» [1] .

فأبو حيان يؤكد على جواز جمع" أفعل" التفضيل، جمعا سالما، وجمع تكسير، وبخاصة إذا كان قبله ما يطابقه في الجمع.

وعلّل الرضيّ جواز جمع "أفعل" التفضيل بالواو والنون فقال: « وقد شذ من هذا الأصل[قصد شرط قبول تاء التأنيث] أفعل التفضيل، فانه يجمع بالواو والنون مع أنه لا تلحقه التاء، ولعل ذلك، جبرا لما فاته من عمل الفعل في الفاعل المظهر والمفعول مطلقا، مع أن معناه في الصفة أبلغ وأتم من اسم الفاعل الذي إنما يعمل فيهما لأجل معنى الصفة، كما جبروا بالواو والنون: النقص في نحو: قِلون وكِرون[2]، وأرضون» [3].

و بعد هذا العرض لآراء الدارسين في جمع "أفعل" الصفة، و" أفعل" التفضيل، يبدو لي أن الراجح منها، هو رأي من قالوا بجواز جمعهما جمعا سالما وجمعا مكسّرا،إذا كانا مضافين، أي معرّفين؛ لأنّ الإضافة ترفعهما إلى مرتبة الأسماء. وقد جاء التعريف في جمع التكسير بغير "ال" كما في قوله تعالى: [أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا] [4]، وقوله: [إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا] [5] ، كما جاء ذلك في الحديث، في قوله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ :« إِنَّ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحَاسِنَكُمْ أَخْلَاقًا» [6]. فقد قصد ـ صلى الله عليه وسلم ـ

[1] ينظر البحر،52/7.
[2] القلون جمع القُلةُ ، وأصلها:قلو،وهي الخَشبة الصغيرة التي تنصب، وهي قدر ذراع، ، والكرون جمع الكُرةُ التي يُلعَبُ بها ، وأصلها كُرْوة، ينظرلسان العرب ، 15 / 198(مادة:قلو)، و15 / 218 (مادة: كرا).
[3] شرح الرضي على الكافية،376/3.
[4] الأنعام،123.
[5] هود،27.
[6] صحيح مسلم،78/7.

بـ"أحاسنكم" جمع أحسن. قال العكبري:« وقد جعل "أفعل" هنا صفة غالبة فجمعت جمع الأسماء مثل: أفكل وأفاكل[1] » [2].

ب ـ جمع غير العاقل جمع المذكر السالم

جاء ذلك في نحو قوله تعالى:[إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ] [3]، وقوله:[فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ] [4] ، وقوله:[فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ] [5].

تعددت توجيهات دارسي القرآن لمجيء هذه الألفاظ مجموعة بالواو والنون أوالياء والنون، وقد اتفقت في بعضها واختلفت في بعضها الآخر.

فأما ما وقع فيه شبه إجماع فهما لفظا: [سَاجِدِينَ] و [طَائِعِينَ]، فقد ذهب الأخفش والفراء في توجيه [سَاجِدِينَ] إلى أن الشمس والقمر والكواكب جعلت كمن يعقل لذلك جمعت جمعه[6].

قال الفراء: « وإنما جاز في الشمس والقمر والكواكب بالنون والياء، لأنهم وصفوا بأفاعيل الآدميين، فأخرج فعلهم على فعال الآدميين ومثله: [وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا] [7] فكأنهم خاطبوا رجالا؛ إذ كلمتهم، وكلموها، وكذلك:[يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ] [8]، فما أتاك مواقعا لفعل الآدميين من غيرهم أجريته على هذا» [9].

[1] الأفكل بالفتح الرِّعْدة من بَرْد أو خوف، ينظر اللسان، 19/11، [مادة: أفكل].
[2] إعراب الحديث،123.
[3] يوسف،4.
[4] فصلت،11.
[5] الشعراء،4.
[6] ينظر معاني الأخفش495، ومعاني الفراء،348/1.
[7] فصلت، 21.
[8] النمل،18.
[9] معاني الفراء،348/1.

وقد ذهب هذا المذهب في [سَاجِدِينَ] كل من الطبري والزجاج والنحاس والقيسي والزمخشري وابن عطية وابن الأنباري والقرطبي وأبي حيان[1].

كما ذهب الكثير من هؤلاء في توجيه [طَائِعِينَ] من (سورة فصلت) إلى القول بما قالوه في [سَاجِدِينَ]، أي إنهم قالوا بأنّ السموات والأرض خوطبتا كما يخاطب العاقل، وأجابتا أيضا كما يجيب العاقل، لذلك أخبر عنهما بالياء والنون كما يخبر عن العاقل[2].

وخالف الفراء والطبري هؤلاء في توجيه [طَائِعِينَ]؛ إذ قال الفراء أن المقصود بالقول:[أَتَيْنَا طَائِعِينَ] ، السموات والأرض ومن فيهن، لهذا جاء الإخبار بالياء والنون[3].

وأما الطبري فربط في توجيهه بين [أَتَيْنَا] و[طَائِعِينَ] فقال: « وقيل:[أَتَيْنَا طَائِعِينَ] ، ولم يقل طائعتين، والسماء والأرض مؤنثتان، لأن النون والألف اللتين هما كناية أسمائهما في قوله:[أَتَيْنَا] نظيره كناية أسماء المخبرين من الرجال عن أنفسهم، فأجرى قوله:[طَائِعِينَ] على ما جرى به الخبر عن الرجال كذلك» [4].

[1] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،556/15،ومعاني الزجاج،73/3، وإعراب القرآن، 440، وإعراب مشكل القرآن1 /378، والكشاف،145/4، والمحرر الوجيز 979، والبيان لابن الأنباري،26/2، وتفسيرالقرطبي، دار إحياء التراث العربي ،260/10، والبحر466/7.

[2] ينظر معاني الوجاج289/4، ومعاني النحاس،مركز إحياء التراث الإسلامي ،251/6، و وإعراب مشكل القرآن 640/2،والكشاف،145/4،، والبيان لابن الأنباري،283/2، والإملاء،221/2،وتفسيرالقرطبي، دار إحياء التراث العربي ،345/15.

[3] ينظر معاني الفراء، 311/2.

[4] الرسالة ، 21 / 440. مؤسسة تفسير الطبري،

وأرى أن ما ذهب إليه الطبري يحتاج إلى أن ينظرفيه؛ إذ كيف يمكن أن يكون مجيء الضميرالمتصل (نا) العائد على السموات والأرض، هو المعلل لمجيء[طَائِعِينَ] بالياء والنون؟ فلو قال: طائعتين أو طائعات، هل كان سيضير مجيء الضمير(نا)؟ بل ما هو الضميرالذي كان سيعوض نون الجماعة؟

وخلاصة هذه الآراء في[سَاجِدِينَ]و[طَائِعِينَ] أن العديد من الدارسين ذهبوا في جمع ما جرى مجرى العقلاء، جمع العقلاء ـ إلى جعله مقيسا. يؤكد ذلك عبارة الفراء التي سبقت وهي: « فما أتاك مواقعا لفعل الآدميين من غيرهم أجريته على هذا» أي جمعته جمع المذكر العاقل.

وذهب الطبري أيضا هذا المذهب إذ قال : « فإنّ من شأن العرَب إذا وصفت شيئًا من البهائم أو غيرها - مما حُكم جَمعه أن يكون بـ"التاء" وبغير صورة جمع ذُكْرَانِ بني آدم - بما هُو منْ صفة الآدميين، أن يجمعوه جمع ذكورهم، كما قال تعالى ذكره: [وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا] [سورة فصلت: 21]، فأخرج خطابهم على مثال خطاب بني آدم، إذ كلَّمتهم وكلَّموها» [1].

وقد قال بذلك الزجاج أيضا في عبارته التي جاء فيها: « فإذا وصف غير الناس والملائكة بأنه يعبد، ويتكلم، فقد دخل في المميِّزين، وصار الإخبار عنه كالإخبار عنهم» [2].

وأمّا سيبويه فقد نقل هذا الرأي،أي إجراء غير العاقل مجرى العاقل، عن الخليل فقال: « وأمّا [كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ] [الأنبياء،33]، و [رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ] ، و[يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ] [النمل،18] فزعم[يقصد الخليل] أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع، لما ذكرهم بالسّجود، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدّثتَ عنه كما تحدّث عن الأناسيّ. وكذلك [فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ]؛ لأنها جُعلت - في طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحد

[1] تفسير الطبري، 256/3.
[2] معاني الزجاج،73/3.

أن يقول: مُطرنا بنَوْء كذا، ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئاً منها - بمنزلة من يَعقل من المخلوقين ويُبصر الأمور.قال النابغة الجعديّ:

شَربتُ بها والدّيكُ يدعو صَباحهُ إذا ما بنو نعشٍ دَنوْا فتصوّبوا[1]

فجاز هذا حيث صارت هذه الأشياء عندهم تُؤمَر وتُطيع، وتفهم الكلام وتعبد، بمنزلة الآدميين» [2].

وإذا انتقلنا إلى اللفظ القرآني الثالث، وهو[خَاضِعِينَ] من قوله:[فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ] نجد أن الدارسين وجهوا مجيئه بالياء والنون عدة توجيهات:

الأوّل: أن [خَاضِعِينَ] جمع جمع المذكر العاقل؛ لأنّه إخبار عن الأعناق التي هي بمعنى كبراء القوم، أو بمعنى الطوائف، ذكر ذلك الفراء والنحاس وابن الأنباري والعكبري والرازي والقرطبي[3].

الثاني: أنّ الرقاب لمّا أضيفت إلى المذكر العاقل أخذت حكمه، كما يأخذ المذكر حكم المؤنث إذا أضيف إليه،وقد قال بذلك الأخفش والطبري والزجاج وابن عطية، والعكبري، واستشهدوا على رأيهم بما جاء في ذلك من الشعر، نحو قول الشاعر[4]:

باكرتها والدّيكُ يدعو صَباحهُ إذا ما بنو نعشٍ دَنوْا فتصوّبوا

[1] الشاهد في البيت هو: بنو نعش، وأصلها: بَناتُ نعش، وهي سبعةُ كَواكبَ، أربعة منها نَعْش لأنها مُربّعة وثلاثةٌ بَناتُ نَعْشٍ، الواحدُ ابنُ نَعْشٍ ؛لأن الكوكب مذكر، ينظر اللسان ، 6 / 355، (مادة: نعش) .

[2] الكتاب،47/2.

[3] ينظر معاني الفراء،173/2، ومعاني النحاس،مركز إحياء التراث الإسلامي ،62/5،63 ،و البيان،175/2،و الإملاء، دار الكتب العلمية 2 / 166، و تفسير الرازي، 112/24،113،وتفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ، 13 / 89.

[4] سبقت الإشارة إلى الشاعر وإلى البيت، لكن برواية مختلفة.

وقول الآخر[1]:

رأتْ مَرَّ السِّنين أخَذْنَ منِّي كما أخَذ السِّرارُ من الهلالِ

ففي البيت الأول ذكّر المؤنث لإضافته إلى مذكر،أي "بنو نعش" وفي الثاني أنّث المذكر لإضافته إلى مؤنث في قوله: "مَرَّ السِّنين أخَذْنَ منِّي" [2].

الثالث: وهو الذي اختاره الفراء والطبري ،فقالا بلفظ واحد: « وأحب إليّ من هذين الوجهين[يقصد توجيه الأعناق إلى معنى كبراء القوم أو الطوائف] في العربية أن يقال: إن الأعناق إذا خضعت فأربابها خاضعون، فجعلت الفعل أولا للأعناق، ثم جعلت خاضعين للرجال» [3].

وناقش ابن الأنباري هذا التوجيه، فرأى أنّه « يستقيم على مذهب الكوفيين؛ لأنهم يجيزون ألاّ يبرز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له، أما على مذهب البصريين فلا يستقيم ؛لأنه ينبغي أن يقال:فظلت أعناقهم لها خاضعين هم» [4].

الرابع: أن تكون الأعناق قد جرت مجرى العقلاء فأخذت حكمهم، ذكر ذلك ابن عطية[5].

الخامس:أن يكون[خَاضِعِينَ] إخبارا عن أصحاب الأعناق، أي إخبارا عن المضاف المحذوف، ذكر ذلك ابن الأنباري والعكبري[6].

[1] البيت لجرير، ينظر معاني الزجاج،64/4،الهامش رقم:1

[2] ينظر معاني الأخفش،546، وتفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،331/19،332، ومعاني الزجاج،64/4، والمحرر الوجيز،1395، والإملاء، دار الكتب العلمية ،166/2

[3] معاني الفراء، 173/2، وتفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،334/19.

[4] ينظر البيان،175/2.

[5] ينظر المحرر الوجيز،1395.

[6] ينظر البيان،175/2، والإملاء، دار الكتب العلمية ،166/2.

وخلاصة القول في هذا البحث ، أنه يمكننا الخروج منه بقاعدتين:

ـ الأولى:أن ما جرى مجرى ما يعقل ويميّز جاز فيه أن يجمع بالواو والنون كما يجمع المذكر العاقل.

ـ الثانية: أنّ ما أضيف إلى المذكر العاقل جاز أن يأخذ حكمه فيجمع بالواو والنون.

ج ـ الملحق بجمع المذكر السالم

يرى النحاة أن ما جمع بالواو والنون، وهو غير مستكمل للشروط، كأن يكون مما لا واحد له من لفظه، أوله واحد غير مستكمل للشروط- فليس بجمع مذكر سالم، بل هو ملحق به[1]. وقد بحث دارسو القرآن الكريم في هذا النوع من الجمع الذي جاء منه ألفاظ في القرآن ، سنقف عند اثنين منها:

1 - علّيون:

جاء هذا في قوله تعالى:[كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ () وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ] [2].

وتوقع الفراء أن يتساءل الناس حول هذا اللفظ فقال: « يقول القائل: كيف جمعت علّيون بالنون، وهذا من جمع الرجال،فإن العرب إذا جمعت جمعا لا يذهبون فيه إلى أن

[1] ينظر شرح ابن عقيل،63/1.
[2] المطففين،18،19.

له بناءًا من واحد واثنين، فقالوه في المؤنث والمذكر بالنون، فمن ذلك هذا، وهو شيء فوق شيء غير معروف واحده ولا اثناه...قال الشاعر[1]:

قد رَوِيَتْ إلاَّ دُهَيْدِهِينا[2]

قُلَيِّصاتٍ وأُبَيْكِرِيـــنا[3]

فجمع بالنون ؛ لأنه أراد العدد الذي لا يُحدّ، وكذلك قول الشاعر[4]:

فأَصْبَحَتِ المَذاهِبُ قد أذاعَتْ بها الإعْصارُ بَعْدَ الوابِلِينا

أراد المطر بعد المطر غير محدود. وترى أن قول العرب: عشرون، وثلاثون؛ إذ جعل للنساء وللرجال من العدد الذي يشبه هذا النوع، وكذلك عليون: ارتفاع بعد ارتفاع وكأنه لا غاية له» [5].

فإجابة الفراء على السؤال تمثلت في أن العرب تجمع ما لا واحد له ولا اثنين، إذا كان دالا على أنه شيء فوق شيء، أو شيء بعد شيء، وكأنه ليس له غاية ـ بالواو والنون ، لا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث، وعلّيون من هذا القبيل .

وذهب النحاس هذا المذهب في عليّين،أي إنه جمع لا واحد له، وهو بمعنى علوّ يتبعه علو، واستدل بهذا المذهب اللغوي على صحة مذهب المفسرين الذين قالوا في عليين بأنه بمعنى: السماء السابعة[6].

[1] لم أعثر على اسم الشاعر
[2] الدَّهْداهُ: صغار الإبل، ينظر اللسان،489/13 (مادة:دهده).
[3] أبيكرينا جمعُ الأبْكُر، وهو جمع البَكر بمعنى: الفَتِيُّ من الإبل ، ينظراللسان 4 / 76، مادة(بكر).
[4] لم أعثر على اسم الشاعر.
[5] معاني الفراء،135/3، 136.
[6] ينظرإعراب القرآن،1291.

أما الزجاج فكان رأيه مختلفا؛ لأنه أشار إلى رأي الفراء ولم يستصوبه، ورأى الصواب من القول أن يكون "عليون" اسما مفردا يعرب إعراب جمع المذكر السالم، واستشهدعلى صحة ما ذهب إليه بقولهم: : هذه قِنِّسْرون[1]، ورأيت قِنِّسْرين[2].

وكان رأي ابن الأنباري في "عليين" قريبا من رأي الزجاج؛ لأنه رأى فيه أنه جمع سمّي به. واستدل بالآيتين اللتين جاء فيهما"عليون" بالواو والنون في الأولى، وبالياء والنون في الثانية على حكم إعرابي مفاده: أنه اذا سمي بجمع الصحة، فالأحسن أن يبقى على حكمه، أي على حكم جمع الصحة[3].

أما الرازي والقرطبي وأبوحيان، فكان رأيهم مختلفا عن الآراء السابقة؛ لأنهم رأوا في "عليين" أنه جمع له مفرد، ومفرده:علّي،من العلو، على وزن "فِعّيل"، ونسب جميعهم هذا الرأي إلى ابن جني[4]. وقد نقل عنه أبو حيان قوله: « وسبيله أن يقال علّية علّية [يقصد في المفرد]، كما قالوا للغرفة علّية ، فلما حذفت التاء عوضوا منها الجمع بالواو والنون[5]» [6].

وسيتضح لنا أكثرهذا الرأي الأخير المنسوب إلى ابن جني في اللفظة الموالية.

ومما سبق يتبين لنا أنّ الدارسين للقرآن قد ذهبوا في "عليين" ثلاثة مذاهب:

[1] قنسرون، بلد بالشام، ينظر اللسان،117/5، (مادة قنسر).
[2] معاني الزجاج،232/5.
[3] ينظر البيان،419/2.
[4] ينظر تفسير الرازي،97/31، و تفسير القرطبي، 19 / 263، و البحر،434/8.

[5] قال ابن جني: : « كذلك قوله تعالى:[إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ () وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ] كأنه جمع "علّي" وهو"فِعّيل" من العلو، كأنه مما كان سبيله أن يكون"علّية" فيذهب بتأنيثه إلى الرفعة والنباوة، على أنهم قد قالوا أيضا للغرفة :علّية؛ لأنها من العلو، فجرى ذلك مجرى[يقصد تعويض هاء التأنيث المحذوفة بالواو والنون] "فلسطين" و"يبرين" و"قنّسرين" و"صريفين و" نصيبين" » . ينظر سر صناعة الإعراب172،171/2.
[6] البحر،434/8.

الأول:أنه جمع مما لا واحد له ولا اثنين.

والثاني: أنه جمع سميّ به، أواسم أعرب إعراب جمع المذكر السالم.

الثالث:أنّ الواو والنون في "عليين" تعويض لهاء التأنيث المحذوفة في المفرد.

2- [عِضِينَ]

جاء هذا اللفظ في قوله تعالى:[الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ] [1] .

ذهب الأخفش والفراء في[عِضِينَ] إلى أن واحده "العضة"، وهو مأخوذ من الأعضاء؛ إذ يقال: عضّوه بمعنى فرّقوه[2]، وتبعهما في هذا الرأي الطبري والنحاس وابن الأنباري، والقرطبي[3] .

وقد استدل الطبري على هذا الأصل بقول رؤبة:

وليس دينُ اللَّهِ بالمُعَضَّى

يعني بالمفرّق ، وقول الآخر[4]:

وعَضَّى بَنِي عَوْف فأمَّا عَدُوَّهُمْ فأرْضَى وأمَّا العِزُّ منهُمُ فغيَّرا[5]

[1] الحجر،91.

[2] ينظر معاني ألخفش،510، ومعاني الفراء،24/2.

[3] الرسالة ، 17 / 147، ومعاني النحاس،مركز إحياء التراث الإسلامي مؤسسة ينظر معاني الأخفش،510، و تفسير الطبري، العربي ، 10 / 58. إحياء التراث دار ،43/4،و تفسير القرطبي،

[4] لم أقف على صاحب هذا البيت.

[5] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،147/17.

وقد نقل النحاس وأبو حيان عن الفراء رأيا آخر، يذهب فيه إلى أنّ[عِضِينَ]مأخوذ من العضاة، وهي شجرة تؤذي تخرج كالشوك [1]. كما ذكرا ، أي النحاس وأبو حيان، رأيا ثالثا في أصل[عِضِينَ] نسباه إلى الكسائي، وهو القول بأنّ واحده عضة من العَضَه بمعنى الكذب والبهتان[2]. ذكر ذلك أيضا الطبري والرازي[3] .

وعلى أساس هذا الاختلاف في أصل[عِضِينَ] أختلفوا في أصل واحده، وما هو الحرف المحذوف منه ؟

فأما الفراء فيرى أن الحرف المحذوف،هو الواو، يدلك على هذا قوله: « وإنما جاز ذلك في هذا المنقوص الذي كان على ثلاثة أحرف فنقصت لامه، فلما جمعوه بالنون توهموا أنه "فُعول"؛ إذ جاءت الواو وهي واو جماع فوقعت في موضع الناقص فتوهموا أنها الواو الأصلية» [4].

فالفراء كما هو ظاهر من قوله يرى أنّ لام" عضة" المحذوف هو الواو.

وبذلك قال أيضا ابن جني[5].

ويرى الذين جعلوا [عِضِينَ] من العضه بمعنى البهتان،أنّ عضة أصلها عضهة بالهاء، ذكر ذلك الطبري والرازي وأبو حيان[6].

[1] ينظر معاني النحاس،مركز إحياء التراث الإسلامي ،44/4، والبحر،444/5.
[2] ينظر معاني النحاس،44/4، والبحر،444/5.
[3] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،147/17، و تفسير الرازي،176/19.
[4] معاني الفراء،25/2.
[5] ينظر سر الصناعة،153/2.
[6] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،147/17، و تفسير الرازي،176/19، والبحر،444/5.

وقد كان هذا الحذف المشار إليه هو تعليلهم للحاق الياء والنون بعضين. قال الفراء: « وواحدة العضين عضة رفعها عضون ونصبها وخفضها عضين، ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب نونها... وإنما جاز ذلك في هذا المنقوص الذي كان على ثلاثة أحرف فنقصت لامه» [1].

ومعنى هذا القول أنّ الواو والنون تعويض للام الكلمة المحذوف. قال الرازي: « وجمعت العضة جمع ما يعقل لما لحقها من الحذف ، فجعل الجمع بالواو والنون عوضاً مما لحقها من الحذف» [2] . وقد نسب هذا الرأي إلى البصريين[3].

وقد فصّل ابن جني القول في ظاهرة تعويض اللام المحذوفة بالواو والنون، ومما جاء في بحثه قوله: « فإذا ثبت بما قدمناه أن هذه الأسماء[4] محذوفة اللامات ، فكأنهم إنّما عوضوها الجمع بالواو والنون مما لحقها من الجهد والحذف ليكون ذلك عوضا لها... والجمع بالواو والنون إنما هو للأسماء الأعلام التي هم ببيانها معنيون، ولتصحيح ألفاظها لفرط اهتمامهم بها مؤثرون» [5].

لكن الفراء ذكر أن هناك من القبائل العربية من يلزم الياء في "عضين" ويجعل الإعراب في النون، فيقول: عِضينُك ومررت بعِضينِك ،وهذه اللغة ـ كما قال ـ شائعة في أسد وتميم وعامر[6]. وكان توجيهه لهذه اللغة بأنهم« لما جمعوه بالنون توهموا أنّه "فُعول"؛ إذ جاءت الواو وهي واو جماع فوقعت في موضع الناقص فتوهموا أنها الواو الأصلية» [7].

[1] معاني الفراء،24/2، 25.
[2] تفسير الرازي،176/19
[3] ينظر إعراب القرآن للنحاس،494.
[4] كان قد ذكر في جملة هذه الأسماء" عضة" مفرد "عضين"، ينظر سر الصناعة،153/2.
[5] سر الصناعة،155/2.
[6] ينظرمعاني الفراء،24/2.
[7] معاني الفراء،25/2.

وهذا التوجيه الذي ذكره الفراء، يختلف عمّا نسبه النحاس إلى الكوفيين؛ لأنّه قال: « وعند الكوفيين أنه كان يجب أن يُجمع على" فعول" فطلبوا الواو التي في فعول، فجاؤوا بها فقالوا: عضون»[1].

وفرق كبير بين أن يكون القول في" عضين" بأنه "فعول" هو مجرد توهم، كما قال بذلك الفراء، وبين أن يكون رأيا منسوبا إلى جماعة ما، كما هو الشأن بالنسبة لما نقل عن الكوفيين؛ لأن إشارة الفراء إلى التوهم الواقع في" عضين" بأنه" فعول" إنما هو تأكيد منه على أنه مجموع بالواو والنون، وهذا هو الرأي الغالب عند جمهور الدارسين كما رأينا.

[1] ينظر إعراب القرآن، 494.

2 ـ جمع المؤنث السالم

استرعى اهتمام الدارسين للقرآن بعض مما جاء في القرآن مجموعا جمع المؤنث السالم ، فوقفوا عنده وبحثوا فيه، من ذلك بحثهم في جمع"فَعْلة" بتثليث الفاء، وفيما جاء من المذكر مجموعا بالألف والتاء، وفيما أشكل عليهم مفرده. وسأتناول هذه المباحث على الترتيب المذكور.

أ ـ جمع (فعْلة) بتثليث الفاء

من الأبنية التي جاءت في القرآن الكريم مجموعة بالألف والتاء بناء(فعْلة) بتثليث الفاء وسنعرض فيما يأتي أقوال الدارسين في كل بناء على حدة.

1 - (فُعلة)

جاء "فَعْلة" بفتح الفاء وسكون العين ، مجموعا بالألف والتاء في نحو:[حَسَرَاتٍ] من قوله تعالى :[كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ] [1] ،إلاّ أنّ حظ هذا البناء في البحث كان قليلا ، ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى عدم الاختلاف في جمعه بالألف والتاء. وقد وقف الطبري عند [حَسَرَاتٍ] فقال: « والحسرات" جَمع"حَسْرة". وكذلك كل اسم كان واحده على"فَعْلة" مفتوح الأول ساكن الثاني، فإن جمعه على"فَعَلات" مثل"شَهوة وتَمرة" تجمع"شَهوات وتَمرات" مثقّلة الثواني من حروفها. فأما إذا كان نَعتًا فإنك تَدع ثانيَه ساكنًا مثل"ضخمة"، تجمعها"ضخْمات"و"عَبْلة" تجمعها"عَبْلات"، وربما سُكّن الثاني في الأسماء» [2].

فالطبري كما هو واضح من قوله قد حسم الأمر في جمع "فَعلة" جمع المؤنث السالم، فرأى أنّ الاسم منه يأتي على" فَعَلات" أي بإتباع العين للفاء في حركتها وهي

[1] البقرة،167.
[2] تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ، 295/3.

الفتحة،إلاّ أنه أجاز فيه"فَعْلات" بسكون العين. أما الوصف منه فإنه يبقى ساكن العين في الجمع كما هو في المفرد.

وتحدث ابن جني أيضا في هذا البناء أي"فعلة" بالفتح، وهو يقصد الاسم، فرأى أنّ جمعه بالألف والتاء لابد فيه من التثقيل، أمّا تسكين عينه فلا يكون إلا للضرورة[1].

ويتبين مما سبق أنّ في جمع"فَعلة" على "فعلات" لغتين،ـ حسب رأي الطبري ـ وإن كان في عبارته ما يدل على قلة اللغة الثانية، أي لغة السكون، بينما يرى ابن جني في جمع "فَعْلة" على " فعلات" لغة واحدة،هي لغة الإتباع.

2 - (فِعْلة)

تناول الفرّاء الحديث عن جمع "فِعْلة"، بكسر الفاء، بالألف والتاء، في تفسيره لقوله تعالى: [وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ] [2]، فقال: « وقد قرئت:[بِنِعِمَاتِ] [3]، وقلّما تفعل العرب ذلك بـ "فِعْلة" أن تُجمع على التاء، إنّما يجمعونها على" فِعَل" مثل: سِدْرة وسِدَر وخِرْقَة وخِرَق، وإنّما كرهوا جمعه بالتاء؛ لأنهم يلزمون أنفسهم كسر ثانيه إذا جُمع، كما جمعوا: ظُلْمة وظُلُمات، فرفعوا ثانيها إتباعا لرفعة أولها، وكما قالوا: حَسَرات فأتبعوا ثانيها أوّلها. فلمّا لزمهم أنْ يقولوا:بِنِعِمات استثقلوا أن تتوالى كسرتان في كلامهم؛ لأنّا لم نجد ذلك إلا في الإبِل وحدها، وقد احتمله بعض العرب فقال: نِعِمات وسِدِرات » [4].

---

[1] ينظر المحتسب،136/1،137.

[2] العنكبوت،67.

[3] لم أعثر على هذه القراءة في أي من المصادر المتوفرة لدي، والآية التي قرئت على نحو ما ذكر الفراء إنّما هي قوله تعالى: [بِنِعْمَةِ اللَّهِ [لقمان،31]، فقد قرأها الأعرج ، والأعمش ، وابن يعمر : بنعمات الله ، بكسر النون وسكون العين جمعاً بالألف والتاء .] ينظر البحر المحيط،188/7 المحتسب 214/2. وقرأ ها ابن أبي عبلة : بفتح النون وكسر العين بالألف والتاء، ينظر البحر الموضع نفسه. أمّا قراءة "بنِعِمات" بتتابع الكسرتين فقد تفرّد الفرّاء بروايتها .

[4] معاني الفراء،222/2.

ومعنى قول الفرّاء أنّ القياس في جمع" فِعْلة" بكسر الفاء، بالألف والتاء هو" فِعِلات" بتوالي كسرتين ، أي بإتباع العين للفاء، وذلك قياسا على جمع" فُعلة" بضم الفاء،على "فُعُلات" بتوالي ضمتين، و"فَعلة" بفتح الفاء، على "فَعَلات" بتوالي فتحتين.إلاّ أنه لاحظ أنّ جمع "فِعلة" بالألف والتاء ،نادر، وقد علّل ذلك باستثقال العرب لتوالي كسرتين في كلامهم.

وقد وافق رأي الفراء في هذه المسألة رأي سيبويه الذي عبر عنه في موضعين مختلفين.

فأما إشارته إلى القياس في جمع "فِعْلة" على" فِعلات" أي اتباع العين للفاء في الكسر،فقد جاءت في قوله:« وما كان" فِعلة" فإنّك إذا كسَّرته على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحرّكت العين بكسرة، وذلك قولك: قِرباتٌ وسِدراتٌ وكِسراتٌ، ومن العرب من يفتح العين كما فُتحت عين "فُعلةٍ"، وذلك قولك: قِرَباتٌ وسِدَراتٌ وكِسَراتٌ»[1].

وأما حديثه عن ندرة جمع"فِعلة" بكسر الفاء، بالألف والتاء فجاء فيه :« فإذا أردت بناء الأكثر قلت: سِدَرٌ وقِرَبٌ وكِسرٌ. ومن قال: غُرْفاتٌ فخفَّف قال: كِسْراتٌ. وقد يريدون الأقلّ فيقولون: كِسرٌ وفِقرٌ، وذلك لقلّة استعمالهم التاء في هذا الباب لكراهية الكسرتين. والتاء في الفُعلةِ أكثر لأنَّ ما يلتقي في أوله كسرتان قليل» [2].

فسيبويه كما هو ظاهر يؤكد على قلة استعمال العرب لجمع"فِعْلة" بالألف والتاء.

واختلف قول الأخفش والزجاج وابن جني عمّا ذكره الفراء وسيبويه ، من أنّ العرب تفرّ من جمع "فِعْلة" بالألف والتاء ؛ لأنهم، أي الأخفش والزجاج وابن جني،

[1] الكتاب،3/580،581.
[2] الكتاب،3/580،581.

أكدوا على جمع"فِعلة" على "فعلات" وقد ذكر الأخفش لغتين في ذلك: "فِعِلات"، و"فِعَلات"[1]،وأضاف الزجاج وابن جني لغة ثالثة وهي:"فِعْلات" كسِدرة وسِدِرات وسِدَرات وسِدْرات[2]، وهو ما ذكره أيضا الزمخشري والقرطبي[3].

وقد ذهب الأخفش إلى القول باطّراد لغة الإتباع معللا ذلك بـ « أنّ مخرج الحرفين بلفظ واحد إذا قرب أحدهما من صاحبه كان أيسر عليهم» [4].

وذهب الفارسي أيضا هذا المذهب ـ فيما نقله عنه ابن جني ـ ؛ لأنّه قال باطّراد بناء" فِعِلات"، وذلك في سياق الاستدلال على أنّ الألف والتاء اللتين تلحقان بالجمع تكونان في تقدير الاتصال، فقال:« مما يدل على أن الألف والتاء في هذا النحو في تقدير الاتصال، وأنهما ليستا كتاء التأنيث في نحو:سِدرة، وبُسرة، اطّراد الكسر في نحو: سِدِرات وكِسِرات وعِذِرات، مع عزة "فِعِل"في الواحد» [5].

أما الزجاج فكان رأيه مختلفا؛ لأنه رأى في لغات الجمع الثلاث أنّ أقلها استعمالا هي لغة: "فِعِلات" بكسر الفاء والعين، وعلّل ذلك بأن ما جاء من أصول الأبنية بتوالي كسرتين قليل. أما أجود هذه اللغات،في رأيه، فهي"فِعْلات" بكسر الفاء وسكون العين [6].

ونخلص مما سبق إلى أنّ هناك ثلاثة آراء في جمع" فِعلة" بالألف والتاء :

ـ الأول: القول بقلة جمع "فِعلة"بالألف والتاء، كراهية توالي كسرتين.

[1] ينظر معاني الأخفش،305.
[2] ينظر معاني الزجاج، 153/4،والنحتسب،214/2.
[3] ينظر الكشاف، 380/3،وتفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،235/8.
[4] معاني الأخفش،305.
[5] النحتسب،214/2.
[6] ينظر معاني الزجاج، 153/4.

ـ الثاني: القول باطّراد جمع "فِعلة" على"فِعِلات" بتوالي كسرتين.

ـ الثالث:القول بوجود ثلاث لغات في جمع"فِعلة" على "فعلات".

3 - (فُعْلة)

جاء هذا البناء،أي"فُعْلة" بضم الفاء، مجموعا بالألف والتاء في آيات كثيرة من القرآن، وقد وقف الدارسون عند بعضها منها قوله تعالى:[وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ] [1] وقوله: [فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ] [2]وقوله: [مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ] [3].

وقد ذكر الأخفش حين تطرق إلى الآية الأولى،لغتين في جمع "فُعْلة" بالألف والتاء، وهما: : اتباع الضم الضم ، أو فتح العين،إلاّ أنّه نبّه على أنّ اللغة المطّردة هي لغة الإتباع. كما أشار إلى شروط قبول الاسم هاتين اللغتين في الجمع، سواء بالنسبة لـ"فُعْلة" أم"فِعْلة" وهي ألاّ يكون الاسم معتل العين بالواو أو الياء، أو مضعف العين، أومعتل اللام بالياء ،فإن العين تُسكّن نحو:دُومات وكُلْيات،.وقد حمل بعضهم معتل اللام بالواوعلى المعتل بالياء، فسكنوه أيضا، ومن ذلك قراءة[4]:[خُطُوَاتِ] بتسكين الطاء[5].

الطاء[5].

أما الزجاج والنحاس وابن جني فقد تطرقوا في وقفتهم عند بعض الآيات السابقة ،إلى اللغات الثلاث في جمع "فعلة" بضم الفاء وسكون العين، على "فعلات" وهي: اتباع الضم الضم ، أو فتح العين ، أو تسكينها طلبا للتخفيف، وكل ذلك ـ في رأيهم ـ جائز

[1] البقرة،168.
[2] البقرة،17.
[3] الحجرات،4.
[4] قرأ ابن عامر والكسائي « خطوات » بضم الخاء والطاء ، ورويت عن عاصم وابن كثير بخلاف ، وقرأ الباقون بسكون الطاء، ينظر المحرر الوجيز ،152.
[5] ينظر معاني الأخفش،305.

و حسن[1].

وللتأكيد على جواز العدول إلى الفتح في نحو "ظلمات" استدل ابن جني بقراءة أبي جعفر[2] [مِنْ وَرَاءِ الْحُجَرَاتِ] بفتح الجيم، وبغير ذلك من الشواهد[3].

لكن الطبري تردد في قبول لغة الفتح ،في نحو[الْحُجَرَاتِ] لأنه رأى بأنّها أقل فصاحة وجودة من لغة الضم [4].

وقد ذهب إلى القول باللغات الثلاث في جمع "فُعْلة" بالإضافة إلى من سبق ذكرهم، كل من العكبري والقرطبي وأبي حيان[5].

وعلل القرطبي اللغات الثلاث في جمع"فُعلة" ، فرأى في لغة الضم، أي ضم العين في "فُعلات"،أنها للتفريق بين الاسم والنعت[6]، وأما لغة الفتح فهي لتخفيف الثقل الحاصل من تتابع ضمتين، ونسب هذا التعليل إلى البصريين. ورأى في لغة الإسكان أنها جاءت على الأصل[7].

ولعل القرطبي قصد بمجيء لغة الإسكان على الأصل، أنها ليست إبدالا للسكون من الضمة،كما قال بذلك غيره، وإنما ألحقوا الألف والتاء في الجمع، دون أن يحدثوا تغييرا في أصل البناء أي"فُعْلة".

[1] ينظر معاني الزجاج،28/5، وإعراب القرآن للنحاس،1012، و المحتسب،136/1.
[2] المقصود القاريء أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ،ينظر إعراب القرآن للنحاس،1012، وتفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،310/16.
[3] ينظر المحتسب،136/1،137.
[4] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،283/22.
[5] ينظر تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،213/1 ، والإملاء، دار الكتب العلمية ،22/1، و البحر،215/1 .
[6] هذا رأي المبرد الذي جاء فيه :" اعلم أنه ما كان من ذلك[يقصد"فعلة"] اسماً فإنك إذا جمعته بالألف والتاء حركت أوسطه، لتكون الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة، وتكون فرقاً بين الاسم والنعت" وقال أيضا:" و أما النعوت فإنها لا تكون إلا ساكنة، للفصل بين الاسم والنعت"، ينظر المقتضب،188/2،190.
[7] ينظر تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،213/1 .

أما أبو حيان فدهب إلى تحديد شروط جواز اللغات الثلاث في جمع"فُعلة" بالألف والتاء،وتمثلت هذه الشروط في أن يكون البناء اسما غير صفة، وأن يكون صحيح العين وغير مضعف ، ولا معتل اللام بالياء ؛لأنه إذا اعتلت بالياء، امتنعت الضمة ،نحو: كلية، وكذلك إذا كان مضعفاً نحو : دُرة ، أو معتل العين نحو : سورة ، وكذلك إذا كان وصفاً نحو : بُهمة ،فإنه يمتنع فيه الفتحة والضمة [1].

وفي السياق نفسه أشار أبو حيان إلى قول بعضهم[2] في لغة الفتح في نحو"ظلَمات" ، أنه جمع ظُلم ، أي جمع جمع ، وردّ هذا الرأي بقوله: « والعدول إلى الفتح تخفيفاً أسهل من ادعاء جمع الجمع ، لأن العدول إليه قد جاء في نحو : كِسرات سمع فيها الفتح بالقيود التي تقدمت ، وجمع الجمع ليس بقياس ، فلا ينبغي أن يصار إليه إلا بدليل قاطع» [3] .

وقد بحث النحاة كما بحث دارسو القرآن في اللغات التي جاء عليها بناء "فعلات" جمعا لـ"فعلة" بتثليث الفاء، و الشروط التي تجعله قابلا للغات الثلاث،أي الإتباع والفتح والسكون ، منهم المبرد والرضي، وقد وافق قولهما قول أبي حيان في الشروط التي ذكرها، وهي تنطبق في عمومها على الأبنية الثلاثة، أي "فُعلة" و" فِعلة" و"فَعلة"[4]، إلاّ إلاّ أنّهما، أي المبرد والرضيّ، قد أشارا إلى الاختلاف القائم حول لغة الفتح فيما جاء من هذه الأبنية معتل العين أو اللام[5].

ب ـ جمع المذكر بالألف والتاء

[1] ينظر البحر ،215/1 .
[2] نسب هذا الرأي إلى الكسائي، ينظر تفسير القرطبي،213/1.
[3] البحر،215/1 .
[4] لأن الشروط المتعلقة بالبناءين الأخيرين لا تختلف عن شروط الأول إلاّ في تحديد حرف العلة أهو واو أم ياء، ويضاف إلى"فَعلة" بفتح الفاء أن في جمعه بالتاء لغتين فقط،فإذا منع الإتباع ، بقيت لغة السكون فقط. ينظر المقتضب،188/2- 194. وشرح الرضي،392/3-395 .
[5] ينظر المقتضب،193/2، 194. وشرح الرضي،392/3-395 .

وقف الرازي عند قوله تعالى: [وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النار إِلاَّ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً] [1]، وقوله: [إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ] [2] وتساءل قائلا : « ولقائل أن يقول : لم كانت الأولى معدودة والثانية معدودات ، والموصوف في المكانين موصوف واحد وهو"أياماً" »؟ ثمّ أجاب قائلا: « إن الاسم إن كان مذكراً فالأصل في صفة جمعه التاء . يقال : كوز وكيزان مكسورة ، وثياب مقطوعة ، وإن كان مؤنثاً ، كان الأصل في صفة جمعه الألف والتاء ، يقال : جرة وجرار مكسورات، وخابية وخوابي مكسورات . إلا أنّه قد يوجد الجمع بالألف والتاء فيما واحده مذكر في بعض الصور نادراً، نحو حمام وحمامات وجمل سبطر[3] وسبطرات وعلى هذا ورد قوله تعالى : [فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ][4] و [فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ] [5]، فالله تعالى تكلم في سورة البقرة بما هو الأصل وهو قوله : [أَيَّامًا مَّعْدُودَةً مَّعْدُودَةً] وفي آل عمران بما هو الفرع»[6] .

ولعلّ الرازي قصد بالأصل والفرع، أنّ الوصف الأوّل أي [مَّعْدُودَةً] جاء على القياس، أما الثاني أي[مَعْدُودَاتٍ] فجاء محمولا على المقيس،أي المؤنث الذي يجمع بالألف والتاء.

ورأى أبو حيان رأيا آخر في وصف الجمع الذي لا يعقل نحو:أيام؛ لأنه ذكر أنّه يعامل

معاملتين، فإما أن يعامل معاملة الواحدة المؤنثة كما في [أَيَّامًا مَّعْدُودَةً] ، وإما أن يعامل معاملة جمع الواحدة المؤنثة كما في [أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ] ، والطريقان ـ كما قال ـ جائزان فصيحان ، بل إنه ذهب في ذلك ،أي في وصف الجمع الذي لا يعقل بالألف والتاء، إلى أنه مقيس مطرد، واستدل على ذلك بقولهم: جبال شامخة ، وجبال شامخات، و جبال راسيات،قياسا على قولهم: نساء قائمات [7].

[1] البقرة،80 .
[2] آل عمران،24 .
[3] جَمَلٌ سِبَطْر وجمال سِبَطْراتٌ: سريعة، ينظر اللسان،4342 (مادة:سبطر) .
[4] البقرة،203.
[5] الحج،28.
[6] تفسير الرازي،136/3 .
[7] ينظرالبحر:39/2 ، و2/ 435 .

فهذا رأي أبي حيان في الوصف، وأما في جمع غير الوصف مما لا يعقل،فقد جاء رأيه مختلفا، وذلك في سياق توجيهه لقراءة قوله تعالى: [إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا] [1] ،بالألف والتاء؛ إذ شبّه هذه القراءة،أي "ساداتنا" على الجمع بالألف والتاء ،بقولهم : سوقات، ورأى أنّ ذلك مخالف للقياس[2].

وإذا نظرنا في آراء النحاة في هذه الموضوع ، وجدنا سيبويه قد خصّص له بابا، ذكر فيه ما جمعته العرب من المذكر بالألف والتاء، كما ذهب إلى تعليل هذا المذهب في لغتهم فقال: « فمنه[يقصد جمع المذكر] شيء لم يكّسر على بناء من أبنية الجمع فجمع بالتاء إذ منع ذلك، وذلك قولهم: سرادقاتٌ، وحمَّاماتٌ، وإواناتٌ، ومنه قولهم: جملٌ سبحلٌ[3] وجمالٌ سبحلاتٌ، وربحلاتٌ[4]، وجمالٌ سبطراتٌ. وقالوا: جُوالقٌ[5] وجُواليقُ وجُواليقُ فلم يقولوا: جوالقاتٌ حين قالوا: جواليق.

والمؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث أجرى هذا المجرى. ألا ترى أنك لا تقول: فِرْسِناتٌ حين قالوا فراسن[6]، ولا خنصراتٌ حين قالوا: خناصرُ، ولا مِحْلَجاتٌ حين قالوا: محالجُ ومحاليجٌ. وقالوا: عيراتٌ حين لم يكسّروها على بناء يكسَّر عليه مثلها»[7].

ويظهر من قول سيبويه أن الألفاظ التي جمعت بالألف والتاء وهي مذكرة، إنما هي محصورة فيما لم يُجمع جمع تكسير،وكأنهم جعلوا الألف والتاء عِوَضاً من جمع التكسير، إذ لو كانت مما يكسر لم تجمع بالألف والتاء. وقد أجروا المؤنث الذي لم تلحقه علامة التأنيث مجرى المذكر. وفي هذا ما يدل على القياس.

[1] الأحزاب،67 .
[2] ينظر البحر،242/7 .
[3] جَمَلٌ سِبَحْلٌ ربَحْلٌ بمعنى :عظيم، ينظر اللسان،323/11 (مادة:سبحل).
[4] سبق شرحه مع سبحل.
[5] الجُوالِقُ والجُوالق بكسر اللام وفتحها وعاء من الأوعية ، معرّب، ينظر اللسان،36/10،(مادة:جلق) .
[6] الفراسن جمع الفِرْسِن وهوطرف خُفّ البعير،مؤنث، ينظر اللسان، 159/6،(مادة: فرس).
[7] الكتاب،615/3 .

غير أن سيبويه نبّه على أنه قد سمع عن العرب بعض الألفاظ التي خرجت عن الشرط السابق،فجمعت جمع المؤنث السالم بالإضافة إلى جمع التكسير، وذلك نحو: : بُواناتٌ وبونٌ ،في جمع بوانٌ[1] ، و عُرُساتٌ وأعراسٌ . وعلّل ذلك بأنّ المذكر غير العاقل عندما يجمع يصير إلى بناء التأنيث ، لهذا شبهوه بالمؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث[2].

ج ـ هل يُجمع" أفعل" بالألف والتاء؟

طرح هذا الإشكال عند تفسير الدارسين للقرآن لقوله تعالى:[وَأُولَئِكَ لَهُمُ الخَيْرَاتُ][3] ، وقوله: [فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ] [4] ، فتساءلوا عن مفرد [الخَيْرَاتُ]، وهل يجوز أن يكون" خير" هو المفرد، وهو على بناء" أفعل"؟

وأجاب الأخفش على هذا التساؤل بما نقله عنه ابن منظور فقال: « إنه لما وصف به وقيل: فلان خَيْرٌ ، أشبه الصفات فأدخلوا فيه الهاء للمؤنث، ولم يريدوا به "أفعل"» [5].

فالأخفش كما هو ظاهر من قوله نفى أن يكون" خيرات" جمعا لـ"خير" الذي هو"أفعل" تفضيل[6]، ورأى أنه إنما عومل معاملة الوصف، لذلك أنثوه بالتاء، ومن ثمّ فإن" خيرات" ـ حسب رأيه ـ جمع "خيْرة".

وإلى هذا ذهب الفراء أيضا في توجيهه لـ "خيرات"،إلا أنه زاد على اللغة التي ذكرها الأخفش في مفرد: "خيرات" لغتين أخريين،فقال: « والعرب تقول: أعطني

[1] البوان بالضم عمود الخيمة،ينظر اللسان،61/13،(مادة:بون).
[2] ينظرالكتاب،615/3 .
[3] التوبة،88..
[4] الرحمن،70.
[5] اللسان، 264/4، (مادة: خير).
[6] ينظر باب المشتقات،مبحث: اسم التفضيل.

الخَيْرة منهن،والخِيرة منهن، والخيّرة منهن، ولو قرأ قارئ: الخِيرات، أو الخيِّرات كانتا صوابا »[1].

وذهب الطبري وابن عطية والعكبري مذهب الأخفش في القول بأن واحدة "الخيرات" "خيرة"[2]. واستشهد الطبري وابن عطية بقول الشاعر[3] :

وَلَقَدْ طَعَنْتُ مَجَامِعَ الرَّبَلاتِ رَبَلاتِ هِنْدٍ خَيْرَةِ المَلِكاتِ[4].

وأكّد أبو حيان على هذا الرأي بمزيد من التوضيح فقال:« [فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ] : جمع "خيرة" وصف بني على "فَعْلة" من الخير ، كما بنوا من الشر فقالوا : شرّة » [5].

وفي قول أبي حيان ما يدل على اعتماده على القياس من جهة ، وعلى الحمل على الضد من جهة أخرى ؛ لأنه قاس "خير" على الأوصاف التي تأتي على "فَعْل" وتلحقها التاء في المؤنث، ثم حمل لحاق التاء بـ"خير" على قولهم:"شرّة".

ويبدو لي أنه كان يكفيه القياس على ما جاء من الأوصاف على"فَعْل"، خاصة إذا علمنا أن قولهم: شَرَّة، هونظير قولهم: شُرَّى؛ لأنهم قد ذهبوا بهما إلى المفاضلة[6]، المفاضلة[6]، وهي لغة رديئة كما مرّ بنا سابقا[7].

[1] معاني الفراء،27/3.
[2] ينظر تفسير الطبري،415/14، و المحرر، 1806، والإملاء، دار الكتب العلمية ،252/2.
[3] نسبه أبو عبيدة إلى رجل من بني عَدِي جاهليٌّ، ينظر المجاز، 267/1،و 246/2. تح،محمد فؤاد سزكين،مكتبة الخانجي، مصر.
[4] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،415/14، و المحرر، 1806.
[5] البحر،197/8.
[6] ينظر اللسان 4 / 400، (مادة:شرر).
[7] ينظر الباب الثاني، اسم التفضيل

هذا بالنسبة للتوجيه الأول لـ "خيرات"، أما التوجيه الثاني،فهو الذي ذهب إليه الزجاج وابن الأنباري والزمخشري؛ إذ قالوا بأن "خيرات" أصلها" خيّرات" بتشديد العين، فخففت، واستدلوا على رأيهم بقراءة[1] [خَيِّرَاتُ]بتشديد الياء.، كما استدلوا على جوازتخفيف المشدد، بقولهم: هيْن وليْن وميْت[2].

وردّ الزمخشري على أصحاب الرأي الأوّل فقال: « وأما "خير" الذي هو بمعنى: أخير ، فلا يقال فيه: خيرون ولا خيرات » [3].

ومقابل هذا الترجيح لرأي على رأي نجد النحاس والقرطبي قد اكتفيا بذكر الرأيين، وقد نسب النحاس القول بالتخفيف إلى البصريين [4].

أما القرطبي فقد جاء مع ذكره للتوجيهين السابقين في" خيرات" قول تفرّد بنقله، وهو أن" خيرات" جمع "خيْرة" على النسب، بمعنى:ذوات خير[5].

ويتبين لنا مما سبق أن الدارسين قد أجمعوا على أنّ" أفعل" التفضيل لا يجمع بالألف والتاء، إلاّ إذا عومل معاملة الوصف بعد حذف الهمزة منه كما في " خير" فإنه يجوز إلحاق هاء التأنيث به ، ثم جمعه بالألف والتاء.

[1] نسبت هذه القراءة إلى أبي بكر بن حبيب السهمي، وغيره، ينظرالمحرر، 1806، والبحر،197/8.
[2] ينظر معاني الزجاج،83/5، والبيان،343/2، والكشاف،340/4.
[3] ينظر الكشاف،340/4.
[4] ينظر إعراب القرآن،1082، وتفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،186/17،187.
[5] ينظر تفسير القرطبي،186/17،187.

3- جمع الجمع واسم الجمع

اختلف دارسو القرآن حول ألفاظ جاءت بصيغة الجمع،إلاّ أنها مخالفة في بنائها لأبنية الجمع المشهورة،أو أنها مما ليس له واحد معروف في لغة العرب. وقد ذهب بعضهم في القسم الأول إلى تسميته بجمع الجمع ، أما القسم الثاني فأطلقوا عليه تسمية: اسم الجمع. وسنتعرف فيما يأتي على ما جاء من آراء متعلقة بهذين القسمين من الجمع.

أ - جمع الجمع

ذهب دارسو القرآن في العديد من الأبنية الواردة في القرآن الكريم التي رأوا أنها لا تصلح أن تكون جمعا لمفرد - إلى توجيهها إلى جمع الجمع، من ذلك: "فُعُل"، نحو"رُهُن" و"سُقُف" و"ثُمُر" و"فعالى" نحو: أسارى[1]، و"فِعالات" نحو "جمالات"، وسنعرض فيما يأتي آراءهم ، ومذاهبهم في جمع الجمع.

فأما الأخفش فأبدى رأيه في قراءة[2] " رُهُن" ؛ إذ رجّح في هذا البناء أن يكون جمع الجمع على أن يكون جمعا لمفرد، فقال:« وقد يكون "الرُهُن" جماعة للرهان، كأنه جمع الجماعة» [3]. وعلّل مذهبه هذا بأن "فَعْلا" لا يُجمع على "فُعُل"[4].

وذهب الأخفش المذهب نفسه في" بررة"[5] ؛ إذ في الوقت الذي حرص العديد من الدارسين على إخضاعه أي "بررة"، للقياس، وذلك بجعله جمعا لـ"فاعل"، بدلا من أن يكون جمعا لـ "فعْل" فيكون شاذا عن القياس[6]، ذهب الأخفش إلى جعله جمعا لـ" أبرار"

[1] هده الألفاظ قد مرت بنا في جمع الكثرة.
[2] سبقت الإشارة إلى هذه القراءة في جمع التكسير.
[3] معاني الأخفش،329.
[4] ينظر معاني الأخفش،328.
[5] سبق ذكر الآية التي ورد فيها هذا اللفظ في جمع التكسير.
[6] ينظر بناء "فَعَلة" في جمع التكسير.

أبرار" أي جمع جمع [1]. وفي هذا دليل على حرص الأخفش على أن تكون أبنية الجموع قياسية ومطردة، وإلا ذهب بها إلى جمع الجمع،مضطرا، كما عبر عن ذلك[2].

وذهب الفرّاء أيضا في توجيهه لـ" رُهُن" و"سُفُف"إلى أنهما جمع الجمع[3]. قال في قراءة[فَرُهُنٌ]:« وقرأ مجاهد:[فَرُهُنٌ] على جمع الرهان كما قال: كُلُوا مِنْ ثُمُرِه[الأنعام14] لجمع الثِمار» [4].

فالفراء كما هو ملاحظ قد بنى رأيه في"فُعُل" على القياس؛ إذ قد جاء هذا البناء في ألفاظ عديدة في القرآن، لذلك جاز قياس بعضها على بعض.

وقد فعل الفراء هذا أيضا في" جمالات" في قراءة[5] قوله تعالى: [كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ] [6] [6] ؛ إذ أجاز أن يكون" جمالات" جمع جمال، قياسا على قولهم: رجال ورجالات، وبيوت وبيوتات[7].

وذهب الطبري أيضا هذا المذهب في كلّ ما جاء على "فُعُل" فقال:« وإذا وجهت إلى أنّها[يقصد" سُفُف"] جمع سقوف كانت جمع الجمع، لأن السقوف: جمع سقف، ثم تجمع السقوف سُفُفا، فيكون ذلك نظير قراءة من قرأ [فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ] بضم الراء والهاء، وهي الجمع، واحدها رهان ورهون، وواحد الرهون والرهان: رهن، وكذلك قراءة من قرأ [كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ] بضم الثاء والميم» [8] .

ولتأكيد مذهبه هذا، خطّأ الطبري الرأي الآخر في هذه الألفاظ، فقال:« وقد زعم بعضهم أنّ "السُّفُف" بضم السين والقاف جمع سقف، و"الرُّهُن" بضم الراء والهاء جمع

[1] ينظرمعاني الأخفش،619.
[2] ينظر م ن ،329.
[3] ينظرمعاني الفراء،135/1و325/2.
[4] معاني الفراء،135/1.
[5] قرأ حفص وحمزة والكسائي [كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ] ، وقرأ بقية السبعة [جِمَالاتٌ]، ينظر تفسير القرطبي، 19 / 165. 165.
[6] المرسلات،33.
[7] ينظر معاني الفراء،115/3.
[8] تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،598/21،599.

رهن، فأغفل وجه الصواب في ذلك، وذلك أنه غير موجود في كلام العرب اسم على تقدير "فَعْل" بفتح الفاء وسكون العين، مجموعا على "فُعُل"، فيجعل السُّقُف والرُّهُن مثله» [1].

وأثار الفارسي مسألة جمع الجمع ، وهل يجوز فيه القياس أو لا ؟ فقال:« فإن قلت أيجوز أن يكون رهان جمع رُهُن[2]، ولا يكون جمع رهن؟ فالقول أن سيبويه لا يرى جمع الجمع مطردا، فينبغي أن لا يقدَم عليه حتى يُعلم، فإذا كان رهْن قد صار مثل كعب وكلب، قلنا إنّ "رهان" مثل كعب وكعاب، ولم يجعله جمع الجمع إلا بثبت. فإن قلت: إنهم قد جمعوا فُعُلا في قولهم: طُرُقات، وجُزُرات، وحكى أبو عثمان أنّ الرياشي حكى أنه سمع من يقول:عندنا مُعُنات، فإذا جمعوه هذا الجمع جاز أن يُكسّر أيضا لاجتماع البابين في التكسير والتصحيح في أنّ كل واحد منهما جمع، فهذا قياس التوقف عنه نراه أولى، وقد ذهب إليه ناس.

وكذلك لو قال: إنّ "فُعُل" مثل "فِعال"، في أنّ كلّ واحد منهما بناء للعدد الكثير، وقد كسّروا "فِعالا" في نحو قول ذي الرمة[3]:

وقرّبن بالزُرق الجمائلَ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عن غِرْبانِ أوْراكِها الخَطْرُ

فيكون رهان جمع رُهُن لا جمع رَهْن، وجمعوا، فُعُلا على فَعال، كما جمعوا فعالا على فعائل في قولهم جمائل، لم نر هذا القياس؛ لأنّه إذا جُمع شيء من هذا لم يجز قياس الآخر عليه عنده، حتى يُسمع، وليس الجموع عنده في هذا[يقصد القياس] كالآحاد» [4].

[1] م ن، 599/21.
[2] غيره قال:رُهُن جمع رهان، ينظر مبحث جمع الكثرة من الفصل السابق.
[3] ينظر اللسان، مادة (جمل)، 123/11.
[4] الحجة، 506/1، 507.

وكما هو ظاهر من قول الفارسي، فإن الآراء تضاربت في جمع الجمع، وفي جواز تكسيره أو تصحيحه قياسا على بعض الأبنية المشابهة التي وردت مكسرة أو مصححة، لذلك ذهب أي الفارسي، إلى عدم جواز القياس في جمع الجمع، وإنما يوقف عند ما سمع منه.

وعلى عكس الذين فرّوا من الشذوذ في بناء الجمع فجعلوه جمع جمع ، نجد ابن الأنباري يرفض هذا؛ إذ ردّ قول من قال بأنّ رُهُن جمع جمع، وعلّل رأيه بأن جمع الجمع إنما يُسمع سماعا ولا يُقاس عليه لقلته[1].

وبهذا الرأي قال أيضا أبو حيان؛ إذ يرى أنّ جمع الجمع ليس بقياس ، لذلك لا ينبغي أن يصار إليه إلا بدليل قاطع [2].

وأبدى الرازي رأيه في جمع الجمع، وذلك في سياق نقله للرأيين المتضادين في "رُهُن"؛ إذ قال بعضهم أنه جمع رهان، فهو جمع الجمع ، في حين عكس بعضهم الأمر وقال في رهان بأنه جمع رُهُن ـ فقال: « واعلم أنهما لما تعارضا تساقطا لا سيما وسيبويه لا يرى جمع الجمع مطرداً ، فوجب أن لا يقال به إلا عند الاتفاق » [3].

وإذا نظرنا في أقوال النحاة في جمع الجمع وجدنا سيبويه يقول بأنه ليس كلُّ جمع يجمع، لذلك ذهب إلى إحصاء الأبنية التي جاء فيها جمع الجمع،فلاحظ أنها تنحصر في أبنية ثلاثة من جمع القلة هي: "أفعلة"و"أفعل" و"أفعالٌ"، وقد علّل اطّراد جمع الجمع في هذه الأبنية فقال: « أمّا أبنية أدنى العدد فتُكسّر منها "أفعلة" و"أفعل" على "أفاعل"؛ لأنَّ "أفعُلاً" بزنة "أفعَل"، و"أفعِلة" بزنة "أفعَلة"، كما أنَّ ""أفعالاً بزنة "إفعال". وذلك نحو: أيدٍ وأيادٍ، وأوطب وأواطب[4]... وأسقية وأساقٍ. وأمَّا ما كان "أفعالاً" فإنّه يكسّر على "أفاعيل"؛ لأنَّ "أفعالاً "بمنزلة "إفعال"، وذلك نحو: أنعامٍ وأناعيم، وأقوالٍ وأقاويل. وقد جمعوا "أفعلة" بالتاء [يقصد جمع تصحيح] كما كسّروها على "أفاعل"، شبّهوها بأنملةٍ وأنامل وأنملات، وذلك قولهم: أعْطِيات، وأسْقِيات» [5].
أما أبنية الكثرة فلم يذكر منها سيبويه إلا بناءين اثنين هما:"فِعال" و"فُعُول" فقال: « وقالوا: جمال وجمائل، فكسّروها على "فعائل" لأنها بمنزلة شمالٍ

[1] ينظر البيان، 165/1.
[2] ينظر البحر ،215/1 .
[3] تفسير الرازي،118/7.
[4] الوطب: سقاء اللبن، ينظر اللسان، (مادة: وطب)
[5] الكتاب، 618/3،619.

وشمائل في الزِّنة. وقد قالوا: جمالات فجمعوها بالتاء، كما قالوا رجالات، وقالوا: كلابات. ومثل ذلك: بيوتات، عملوا بـ"فُعُولٍ" ما عملوا بـ"فعالٍ"» [1] .

وكأن سيبويه بهذا الاستقراء لجمع الجمع في لغة العرب يدلنا على طريقة القياس التي أشار إليها ابن مالك حين قال: « وإذا قصد تكسيرمُكسّر نُظر إلى ما يشاكله من الآحاد، فكسّر بمثل تكسيره، كقولهم في أعبُد : أعابد، وفي أسلحة: أسالح، وفي أقوال: أقاويل، شبهوها بأسوَد وأساود، وأجرَدة وأجارد، وإعصار وأعاصير...وفي عقبان وغربان: عقابين وغرابين شبهوها بسلاطين وسراحين» [2].

فهذا القياس الذي أشار إليه ابن مالك في جمع الجمع جمعا مكسرا، إنما هو خاص بالجمع الذي له نظير في الآحاد، أما الجموع التي ليس لها نظير في الآحاد فلا تكسّر ، لكنها قد تجمع بالواو والنون أو الألف والتاء نحو: نواكس نواكسون ، وصواحب، صواحبات[3].

وقد حاول بعض الدارسين تطبيق قياس جمع الجمع في بعض ألفاظ القرآن كـ"أساطير"، منهم الطبري وابن عطية والقرطبي كما سنرى ذلك في العنوان الآتي.

ب ـ **اسم الجمع**

تضمن القرآن ألفاظا بصيغة الجمع، اختلف الدارسون في تحديد مفردها، منها:[أَسَاطِيرُ] من قوله تعالى:[أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ] [4]، و[أَبَابِيلَ] من قوله:[طَيْرًا أَبَابِيلَ] [5]، و[الزَّبَانِيَةَ] من قوله:[سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ] [6].

1- أساطير

تراوحت الآراء في "أساطير" بين ثلاثة أقوال:

1 ـ القول بأنه من الجمع الذي ليس له واحد، وقد ذهب إلى ذلك الأخفش، وأكّد عليه، فقال: « فبعضهم يزعم أن واحده"أسطورة" وبعضهم" إسطارة"[7]، ولا أراه إلا من

[1] الكتاب، 3/618،619.
[2] شرح الكافية الشافية،2/ 204.
[3] ينظر م ن ،2/ 204.
[4] الأنعام،25، وغيرها.
[5] الفيل،3.
[6] العلق،18.
[7] هو رأي أبي عبيدة، وقد ذكر أن " إسطارة" لغة في " أسطورة "، ينظر مجاز القرآن،189/1.

الجمع الذي ليس له واحد نحو"عبابيد" و"مذاكير" و"أبابيل"» [1]. وقال بذلك ابن عطية في أحد رأييه[2].

2 ـ القول بأنّ واحد "الأساطير" "إسطارة" أو " أسطورة"، ذهب إلى ذلك الزجاج والنحاس، إلا أن الزجاج ذكر"إسطار" بدون تاء[3]، وذكر الزمخشري والرازي في واحد "الأساطير" "أسطورة" فقط، كأحدوثة [4]، ونسب الرازي والقرطبي هذا الرأي إلى إلى الزجاج[5] ، وزاد أبو حيان في واحد أساطير: "أسطور" و"إسطير" و"إسطيرة"[6].

3 ـ القول بأنه جمع الجمع، ذهب إلى ذلك الطبري و الزجاج ،لكنهما اختلفا في البناء الذي هو جمع له؛ إذ رأى الطبري أنه جمع "أسطر"[7]، بينما رجّح الزجاج أن يكون جمع" أسطار" الذي هو جمع "سطر"بفتح الطاء، لا جمع "أسطر"، فقال: « فمن قال:سطْر جمعه:أسطار... وجمع أسطار أساطير، فعلى هذا عندي[أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ] ، ومن قال: سطْر فجمعه :أسطر، وجمع الجمع أساطرة[8]، وأساطير» [9].

وما يلاحظ على قول الزجاج، أنه ذهب إلى أن "أساطير" جمع" أسطار" ، ثمّ ناقض قوله كما هو ظاهر، فجعل" أساطير " جمعا لـ "أسطر" أيضا. وأعتقد، أنه قصد الشذوذ عن القياس، في مجيء" أساطير جمعا" لـ "أسطر".

يؤكد ذلك ما ذهب إليه ابن عطية عندما خطّأ رأي الطبري فقال :« ويحتمل أن يكون جمع أسطار ولا يكون جمع أسطر كما قال الطبري ، لأنه كان يجيء أساطر دون ياء ، هذا هو قانون الباب ، وقد شذ منه شيء كصيرف قالوا في جمعه: صياريف» [10].

[1] معاني الأخفش،408.
[2] ينظر المحرر،2005.
[3] ينظر معاني الزجاج،192/2، و إعراب القرآن،260..
[4] ينظر الكشاف، 201/3.، و تفسير الرازي،106/23.
[5] ينظر تفسير الرازي،161/12، وتفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ، 4/13.
[6] ينظر البحر،89/4.
[7] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،503/13.
[8] لعله خطأ مطبعي، أو سهو من المحقق؛ لأن" أسطر" لا يجمع على " أساطرة" بل " يجمع على "أساطر.
[9] معاني الزجاج،192/2.
[10] ينظر المحرر الوجيز،792.

ونسب أبو حيان إلى الزجاج القول بأن "أساطير" جمع جمع الجمع،أي إن أسطار جمع أسطر، وأسطر جمع سطر[1]. وهذا لا يكون؛ لأنه كما سبق وأن رأينا، فإن الزجاج فرّق بين أسطار وأسطر، إذ جعل الأول جمعا لـ"سطَر" بينما عدّ الثاني جمعا لـ " سطْر" ولم يقل أن أحدهما جمع للآخر.

2- " زبانية"

وكذلك بالنسبة لـ" زبانية" فقد تباينت الآراء فيه، فقيل واحدها الزباني، وقال بعضهم الزابن، وقال بعضهم: الزبنِية،ذكر ذلك الأخفش، لكنه عقب على هذه الآراء بقوله: « والعرب لا تكاد تعرف هذا وتجعله من الجمع الذي لا واحد له مثل أبابيل ، تقول : جاءت إبلي أبابيل ، أي فرقا، وهذا يجيء في معنى التكثيرمثل عبابيد وشعارير» [2].

أما الفراء فقد ذهب في أصل اشتقاق الزبانية بأنه من زبن الناقة للحالب وركضه برجلها. ثم نقل قول الكسائي بأن واحد الزبانية :زِبْنيّ، وقوله الآخر بأنه لم يسمع لها بواحد. وعلّق الفراء على اضطراب قول الكسائي ،فقال:« وقال الكسائي، واحد الزبانية :زِبْنيّ، وكان قبل ذلك يقول: لم أسمع لها بواحد، ولست أدري أقياسا منه أم سماعا» [3] ؟ ولعلّ الفراء قصد بقوله هذا أن يلفت الانتباه إلى أنّ الكسائي قد بنى رأيه على القياس؛ لا على السماع؛ لأنه صرّح بأنه لم يسمع بواحد الزبانية.

وذهب الزجاج والزمخشري وابن عطية [4] ، إلى أن واحد الزبانية،: زبنية[5]، وقاس الزمخشري ذلك على قولهم: عفرية[6].
أما القول بأن واحد الزبانية "زِبْني" ، فذهب فيه الزمخشري وأبو حيان إلى النسب، قياسا على نحو: إنسي[7].

[1] ينظر البحر،89/4.
[2] معاني الأخفش،629.
[3] معاني الفراء،169/3.
[4] ينظر معاني الزجاج،263/5، و الكشاف،588/4 ، والمحرر1992.
[5] ينظر معاني الزجاج،263/5.
[6]لسان العرب - (ج 4 / ص 583)
عِفْرٌ وعِفْرِيةٌ وعُفارِيةٌ وعِفْريت وعَفَرْنى بمعنى: شديد قويّ، ينظر اللسان،583/4، (مادة عفر)
[7] ينظر الكشاف،588/4، و البحر487/8.

لكن الملفت للانتباه فيما جاء عن أبي حيان في زبانية قوله:« قال عيسى بن عمر والأخفش: واحدهم زابن، والعرب تطلق هذا الاسم على من اشتد بطشه» [1].

ويتبين من هذا القول أن أبا حيان يؤيد من قال بأن واحد الزبانية: "زابن"معتمدا في ذلك على السماع، أي إن العرب تقول لمن اشتد بطشه: زابن. وأرى أنه لو ثبت هذا، لما كان هناك خلاف في تحديد واحد الزبانية.

3- " أبابيل"

وإذا انتقلنا إلى " أبابيل" وجدنا الأخفش على رأيه السابق في اللفظين السابقين، أي القول بأنه مما لا واحد له، على الرغم من أنه أشار إلى قول بعضهم أن واحد " الأبابيل":"إبِّيل" أو"إبَّوْل" مثل:"عِجّوْل"[2]. وقد تبعه في رأيه هذا الزجاج وابن عطية[3].

أما الفراء، فكان له رأيان في "أبابيل"؛ لأنه ذكر أنه ليس له واحد،وهو مثل الشماطيط والعباديد ، لا واحد لها ، لكنه أردف هذا الرأي برأي آخر، فقال : «وزعم أبو جعفر الرؤاسي وكان ثقة مأموناً أنه سمع واحدها إبّالة ،ولقد سمعت من العرب من يقول: ضغث على إبالة، يريدون : خصب على خصب، وأما الإيبالة: فهي الفضلة تكون على حمل الحمارأو البعير من العلف... فلو قال قائل:واحد الأبابيل:"إيبالة" كان صوابا، كما قالوا: دينار دنانير، قال الكسائي:كنت أسمع النحويين يقولون: أبوك مثل العِجّوْل والعجاجيل» [4].

ويتبين لنا من عبارة الفراء، أنه أنس للرأي القائل بأن واحد "الأبابيل" إبالة، وأضاف إلى ذلك احتمالا آخر وهو:"إيبالة". والحقيقة أنه لا فرق بين اللفظين،أي" إبّالة " و" إيبالة"، كما يقول الصرفيون؛ لأن الياء في" إيبالة" مثل الياء في "دينار"، إذ أصله "دنّار" بالتضعيف، دليل ذلك تكرار النون في الجمع والتصغير[5].

[1] البحر487/8.
[2] معاني الأخفش،408.
[3] ينظر معاني الزجاج،279/5.، والمحرر الوجيز،2005.
[4] معاني الفراء،181/3.
[5] ينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي،844/2.

ورجّح الزمخشري ما ذهب إليه الفراء، من أنّ واحد الأبابيل:"إبّالة" فقال: :« [أبَابِيلَ] حزائق ، الواحدة : "إبّالة" . وفي أمثالهم : ضغث على إبالة ، وهي : الحزمة الكبيرة ، شبهت الحزقة من الطير في تضامّها بالإبالة » [1].

وذهب النحاس في تفسير "أبابيل" إلى أنها بمعنى: جماعة عظيمة، ثم قال:« وأصح ما قيل في واحد "الأبابيل"، ما قاله محمد بن يزيد، قال: واحدها "إبّيل" كسكين وسكاكين» [2].

أما ابن خالويه والقيسي فذهبا إلى أن واحد الأبابيل: "إبّوْل"، كعجّول وعجاجيل[3].

واكتفى العكبري و الرازي وأبو حيان بذكر مختلف الآراء التي قيلت في "أبابيل"[4]. إلاّ أن العكبري وأبا حيان أضافا إلى جملة ما قيل في واحده قولهم" "إبّال" بغير تاء[5].

ونختم القول في هذه الألفاظ بأنها مما أثرى به القرآن اللغة العربية، وما قيل في واحدها، إنما هو ـ حسب رأيي ـ محض اجتهاد، إذ لو صح استعمال العرب لآحاد هذه الألفاظ، لتأكد ذلك في كلامهم وشعرهم .

كما تجدرالإشارة إلى أنّ أبا حيان اعترض على تسمية هذا القسم من الجمع بـ "اسم الجمع" ؛ لأنه رأى أنه يسمى جمعا حتى وإن لم يُلفظ له بواحد[6] .

[1] الكشاف،605/4.
[2] إعراب القرآن،1364.
[3] ينظر إعراب ثلاثين سورة،208،209.
[4] ينظر تفسير الرازي،101/32،102.والإملاء، دار الكتب العلمية 2 / 294 ،والبحر،511/8.
[5] ينظر الإملاء 2 / 294 ،والبحر،511/8.
[6] ينظر البحر،89/4.

4- ما جاء لفظه من لفظ واحده

و يقودنا ما سبق إلى الحديث عن قسم آخر من اسم الجمع وهو الذي يكون لفظه من لفظ واحده كما قال بذلك سيبويه؛ إذ جاء في باب:" ما هو اسم يقع على الجميع":
« لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قومٍ ونفرٍ وذودٍ، إلاّ أنَّ لفظه من لفظ واحده وذلك قولك: ركبٌ وسفرٌ. فالرَّكب لم يكسّر عليه راكبٌ. ألا ترى أنكَّ تقول في التحقير: ركيبٌ وسفيرٌ، فلو كان كسّر عليه الواحد ردَّ إليه، فليس "فعلٌ" مما يكسَّر عليه الواحد للجميع، ومثل ذلك: طائر وطيرٌ، وصاحبٌ وصحبٌ.
وزعم الخليل أنَّ مثل ذلك الكمأة، وكذلك الجبأة، ولم يكسَّر عليه كمءٌ، تقول: كميئةٌ فإنّما هي بمنزلة صحبةٍ وظؤرةٍ، وتقديرها ظعرةٌ، ولم يكسّر عليها واحد كما أنَّ السفَّر لم يكسَّر عليه المسافر، وكما أنَّ القوم لم يكسَّر عليه واحد. ومثل ذلك: أديمٌ وأدمٌ.
والدليل على ذلك انكَّ تقول: هو الأدم وها أديمٌ.ونظيره أفيقٌ وأفَقٌ، وعمودٌ وعمَدٌ.وقال يونس: يقولون هو العمد.
ومثل ذلك:حلقةٌ وحلقٌ،وفلكةٌ وفلكٌ، فلو كانت كسّرت على حلقةٍ كما كسّروا ظلمةً على ظللٍ لم يذكّروه، فليس "فعلٌ" مما يكسّر عليه "فعلةٌ". ومثله فيما حدثنا أبو الخطّاب نشفةٌ ونشفٌ، وهو الحجر الذي يتدلّك به. ومثل ذلك: الجامل والباقر، لم يكسّر عليهما جملٌ ولا بقرةٌ. والدليل عليه التذكير والتحقير، وأنّ فاعلاً لا يكّسر عليه شيءٌ. فبهذا استدل على هذه الأشياء. وهذا النحو في كلامهم كثير.
ومثل ذلك في كلامهم: أخٌ وإخوةٌ، وسرىٌّ وسراةٌ. ويدلك على هذا قولهم: سرواتٌ، فلو كانت بمنزلة فسقةٍ أو قضاةٍ لم تجمع. ومع هذا أنَّ نظير فسقةٍ من بنات الياء والواو يجيء مضموماً» [1].

فسيبويه أحصى مجموعة من الأبنية في معنى الجمع، فعدّها من أسماء الجمع وليست جمعا، حتى وإن كان لها واحد من لفظها، وذلك نحو:"فَعْل" و"فَعَل" و" فِعْلة" و"فُعلة"وغيرها.

وقد خالف كثير من دارسي القرآن سيبويه في بعض هذه الأبنية ، وسنعرض فيما يأتي آراءهم، و نركز على"فَعْل" و"فَعَل" ،فهما محل الخلاف، وكذلك بناء" فِعْلة" إلاّ أنه قد مر بنا في جمع القلة، فلا داع لتكرير ما ذكرناه حول هذا البناء.

[1] الكتاب، 625/3.

فأما الأخفش فقد عبّر عن رأيه في بناءي "فَعْل" و"فَعَل"، في تفسيره لقوله تعالى: [مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ] [1] فقال:« فيكون "الضأن" جماعة "الضائن"، مثل :صاحب وصحْب وتاجر وتجْر، وقال بعضهم:"ضاَن"[2] و"معَز"[3] جعله جماعة "الضائن" و"الماعز" مثل خادم وخدَم، وحافد وحفدة مثله، إلاّ أنه ألحق فيه الهاء» [4].

فالأخفش يرى في"فَعْل" و"فَعَل" أنهما من أبنية الجمع، لا من أسماء الجمع، وقد نقل عنه صاحب التسهيل تقعيده لـ"فعْل" الدال على الجمع وقد جاء فيه:« كل ما يفيد معنى الجمع على وزن "فَعْل" وواحده اسم فاعل كصحْب فهو جمع تكسير واحده ذلك الفاعل» [5].

وذهب الفراء المذهب نفسه في "فَعَل" إذ قال في جمع حافد:« ولو قيل: الحَفَد كان صوابا؛ لأن واحدهم حافد. فيكون بمنزلة الغائب والغَيَب، والقاعد والقَعَد» [6].

وفي موضع آخر ذكر الفراء ما جاء على" فَعَل" جمعا لـ"فعيل" أو" فعول" أو "فِعال"،فقال: «والعمَد والعُمد[7]: جمعان للعمود، مثل الأديم والأَدَم والأُدُم،والإهاب والأَهَب والأُهُب، والقضيم والقَضَم والقُضُم وأفيق وأفق وأفق» [8].

ورأى ابن خالويه أيضا في "فعَل" أنه من أبنية الجمع،إلاّ أنه غير مطرد، قال في "عمَد":« والعمَد جمع عمود، وليس في كلام العرب على هذا الوزن إلا" أديم وأدَم، وأفيق وأفَق، وإهاب وأهَب، وزاد الفرّاء: قضيم وقَضَم» [9]

[1] الأنعام ، 143.
[2] هي قراءة طلحة بن مصرف اليماني، ينظر المحتسب،344/1.
[3] قرأ نافع وأهل الكوفة بالسكون ، وقرأ غير هؤلاء بالفتح،ينظر الكشف،36/2.
[4] معاني الأخفش،426،427.
[5] التسهيل،402/1.
[6] معاني الفراء،39/2.
[7] يقصد قراءتي قوله تعالى: [فِي عَمَدٍ مُمَدَّدَةٍ]،قرأه أبو بكر وحمزة والكسائي بضمتين، وقرأ الباقون بفتحتين، ينظر الكشف للقيسي،485/2،486.
[8] معاني الفراء،180/3.
[9] إعراب ثلاثين سورة،94.

و قد ذهب الفارسي في أحد قوليه[1]، هذا المذهب في" فعَل"، إذ قال: «ومثل جمعهم لـ"فعول" على "فَعَل" في عمود وعَمد جمعهم لفاعل على فَعَل نحو غائب وغيَب وخادم وخدَم... وهو غير مطرد مثل عمد» [2] .

بينما فرق القيسي بين" فَعَل" الذي يكون من أبنية الجمع،وبين "فعَل" الذي هو من أسماء الجمع. فأما الأول، فهو الذي يأتي جمعا لـ"فاعل" كحارس وحرس، وغائب وغيَب، وأما الثاني، فهو ما لم يكن جمعا لـ"فاعل" نحو:عمود وعمَد، وأديم وأدَم[3].

وذهب ابن جني في"فعْل" و"فَعَل" إلى أن الأول،أي"فَعْل" بناء جمع، أما"فعَل" فهو لغة في "فعْل"[4].

أما بقية الدارسين كالطبري و الزجاج و الزمخشري وابن عطية والرازي والعكبري ،فقد ذهبوا في أغلب ما جاء في القرآن على" فَعْل" أو"فَعَل" وهو بمعنى الجمع،إلى أنه جمع[5]، في حين ذهب النحاس و ابن الأنباري مذهب سيبويه في جعل ذلك اسم جمع[6].

جمع[6].

وكان أبو حيان يذكر في"فعْل" و"فَعَل" الرأيين معا، أي القول بأنّهما بناءا جمع أو اسما جمع ، إلاّ أنه في بعض المواضع كان يرجح رأي سيبويه على رأي الأخفش ومن ذهب مذهبه[7].

[1] ذهب في القول الأول إلى أنّ "فَعَل" من أسماء الجمع، ينظر الحجة،145/4.
[2] ينظر الحجة،145/4.
[3] ينطر الكشف،486/2.
[4] ينظر المحتسب،344/1.
[5] الرسالة ، 24 / 600، ومعاني الزجاج،277/5، والكشاف،58/3، والمحررالوجيز،670، مؤسسة ينظرتفسير الطبري، الكتب العلمية ، 2 / 294. وتفسير الرازي،178/13، و الإملاء، دار

[6] ينظر الإعراب،1363، و البيان،452/2.
[7] ينظر البحر،312/1.،و188/4، و510/8 .

ويبدو أنّ أبا حيان برأيه السابق في نحو "أساطير" و"أبابيل" بأنه جمع، وقوله في نحو"فعْل" و"فَعَل" مما هو دال على الجمع، بأنه اسم جمع، يكون قد وافق ابن مالك فيما ذهب إليه في هذا الباب، لأنه أي ابن مالك يرى أن اسم الجمع هو الذي خالف أوزان الجمع حتى وإن كان له واحد من لفطه، أما إذا كان الاسم الدال على الجمع على وزن من أوزان الجمع، فهو جمع حتى وإن لم يكن له واحد من لفظه[1].

وبهذه الآراء في ما سماه بعضهم اسم جمع، وسماه آخرون جمعا، نأتي على ختام هذا الفصل.

وبذلك أيضا نكون قد أتينا على ختام هذا الباب، أي باب الجمع الذي تمحور فيه نقاش الدارسين حول تحديد أبنية الجمع وتصنيفها والتفريق بين القياسي منها وغير القياسي، والمطرد والشاذ، وكذلك الشأن بالنسبة لجمع الجمع واسم الجمع. وقد أبدعوا في الآراء التي قدّموها، بحيث يمكننا القول أنّ بعض ماجاؤوا به من هذه الآراء لا نكاد نعثر عليه في كتب التصريف.

[1] ينظر توضيح المقاصد،5/1417،1418.

سأخصص هذا الباب ـ إن شاء الله ـ لما اعتاد النحاة على تسميته بمصطلح " التصريف". قال ابن مالك: « التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من زيادة وأصالة، وصحة وإعتلال وشبه ذلك» [1].

وحَصْر مصطلح التصريف في هذه الموضوعات أي الزيادة والأصالة، والإعلال والإبدال، والإدغام، وما إلى ذلك من الموضوعات التي تهتم ببنية الكلمة وما يطرأ عليها من تغيير ـ إنما يدل على أهمية هذه الأبواب في علم الصرف وتميّزها عن الأبواب الأخرى.

ويؤكد هذه الأهمية بالنسبة للموضوعات المذكورة، حصة الأسد التي حظيت بها في المصنفات اللغوية بشكل عام والدراسات القرآنية بشكل خاص؛ لأن لها ارتباطا وثيقا بعلم القراءات، يدل على ذلك أن المصنفين في هذا العلم أي علم القراءات، غالبا ما يخصصون أبوابا لبعض هذه الموضوعات الصرفية المتعلقة بالقراءة يكون على رأسها موضوع الإدغام والإظهار.

وبما أن بحثي هذا لا يتسع لكل الموضوعات التي أشرت إليها، فإنني سأقتصرعلى موضوعات الإعلال والإبدال ، والإدغام والإظهار،لأسلط الضوء عليها من خلال آراء دارسي القرآن الكريم التي أثروا بها علم التصريف.

وقد جعلت هذا الباب فصلين، خصصت الأول منه لموضوعي الإعلال والإبدال وخصّصت الثاني للإدغام والإظهار.

[1] ينظرإيجاز التعريف في علم التصريف، 71.

سأتناول في هذا الفصل موضوعي الإعلال والإبدال، لذلك قسمته قسمين: خصّصت الأوّل منهما للإعلال، وخصّصت الثاني للإبدال.

1 - الإعلال:

الإعلال لغة: هومصدر الفعل المزيد "أعلّ"، والعِلَّة المَرَض، و سُمِّيت حروف العلة بذلك لِلينها ومَوْتِها[1] .

أما اصطلاحا فـ«هو تغيير حرف العلة للتخفيف» [2].أو« تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو إسكان» [3] ، وحروفه الألف والواو والياء، واختلف في الهمزة[1].

[1] ينظر اللسان،447/11،(مادة: علل).
[2] التعريفات، 59، وشرح الرضي على الشافية،66/3.
[3] فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف،لأبي حفص الزموري،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1993، ص: 302.

وعلى أساس التعريف السابق تكون أقسام الإعلال ثلاثة: الإعلال بالقلب والإعلال بالحذف والإعلال بالإسكان[2].

ومعنى القلب:جعل حرف مكان آخر على وجه الإحالة[3]،أي أن تحال الواو و الياء ألفا،أو تحال الألف واوا أو ياءا ، أو تحال الواو ياءا أو الياء واوا.

وأمّا **الحذف**، فهو ضد الزيادة وهو إسقاط حرف من الأصول، الفاء أو العين أواللام[4].

ويعرّف **الإعلال بالإسكان أو بالنقل "** بأنه نقل حركة العين للساكن الصحيح قبلها في الفعل والاسم[5].

وسأخصّص الحديث عن القسمين الأولين،أي القلب والحذف أما الإسكان فغالبا ما يكون مصاحبا لهما[6].

أ ـ الإعلال بالقلب:

تناول دارسو القرآن مختلف حالات القلب انطلاقا مما جاء في القرآن من ألفاظ وقع فيها هذا النوع من الإعلال أو ذاك. سنتعرف على بعض منها فيما يأتي:

---

[1] ذهب بعضهم إلى عدّها ضمن حروف العلة، ورأى آخرون أنها حرف صحيح ،ينظر الممتع، 362/1 ، وشرح الرضي على الشافية،66/3، وتوضيح المقاصد، 20/6 ، وفتح اللطيف،302.

[2] بعضهم يسميه :النقل، ينظر همع الهوامع،438/3.

[3] ينظر فتح اللطيف، 302.

[4] ينظر نزهة الطرف،2

[5] ، ينظر همع الهوامع،438/3.

[6] لأن حرف العلة قبل أن يقلب أو يُحذف تنقل حركته إلى الحرف الذي قبله.

ـ قلب الواو والياء ألفا

ذهب بعض النحاة إلى تحديد حوالى ثلاثة عشر شرطا لقلب الواو والياء ألفا، إلاّ أنّ أهم شرط أكّدوا عليه هو تحرّك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما[1].

ومن الألفاظ التي وقف عندها بعض دارسي القرآن ليوضح لنا قاعدة قلب الواو والياء ألفا لفظ [الْمَآبِ] من قوله تعالى:[وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ][2]، إذ قال الطبري:

« وهو مصدر على مثال"مَفْعَل" من قول القائل:"آب الرجل إلينا"، إذا رجع،فهو يؤوب إيابًا وأوبة وأيبةً وَمآبًا، غير أن موضع الفاء منها مهموز، والعين مبدلة من"الواو" إلى"الألف" بحركتها إلى الفتح. فلمّا كان حظها الحركة إلى الفتح،وكانت حركتها منقولة إلى الحرف الذي قبلها - وهو فاء الفعل - انقلبت فصارت"ألفا"، كما قيل:"قال" فصارت عين الفعل"ألفًا"، لأن حظها الفتح."والمآب" مثل"المقال" و"المعاد" و"المجال"، كل ذلك"مفعَل" منقولة حركة عينه إلى فائه، فمصيَّرةٌ واوه أو ياءه"ألفًا" لفتحة ما قبلها»[3].

فقاعدة القلب كما وضحها الطبري أن الواو أو الياء إذا وقعت عينا في الكلمة، وكانت متحركة بالفتح ، وما قبلها ساكن، فإن حركتها تنقل إلى الحرف الذي قبلها- فتصير ساكنة ثم تنقلب ألفا.

وكذلك إذا وقعت الواو أو الياء لاما للكلمة كما في " أدنى" من "الدنو" و"المولى" من " ولي" قال الطبري:

[1] ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان،441/4 - 448، و شرح ابن عقيل، 2/ 567- 570 .
[2] آل عمران،14.،
[3] تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،258/6،259.

« و"المولى" في هذا الموضع"المفعَل"، من:"وَلِى فلانٌ أمرَ فُلان، فهو يليه وَلاية، وهو وليُّه ومولاه".وإنما صارت"الياء" من"ولى""ألفًا"، لانفتاح"اللام" قبلها، التي هي عينُ الاسم » [1].

أي إنّ الألف في مولى منقلبة عن ياء ، وسبب القلب هو انفتاح ما قبلها.

ومثلما تطرقوا إلى علل القلب تطرقوا أيضا إلى موانعه، فقد ذكر أبو حيان في قراءة الزهري لـ[سَوْأة] من قوله تعالى:[فَأُوَارِيَ سَوْأَةَ أَخِي]، إذ قرأها: "سَوَة" بحذف الهمزة ، ونقل حركتها إلى الواو ـ أنه لا يجوز قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لأن الحركة عارضة كما في "سَمَوَل" [2] .

وقد استدل بعضهم على القلب، وعلى الحرف المنقلب بالإمالة، قال الأخفش في [شَفَا] من قوله تعالى:[عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ] [3]: « لما لم تجز فيه الإمالة عرف أنه من الواو، وتثنيته شفوان» [4].

وقال القرطبي في " خاف":« والأصل: خَوَف، قلبت الواو ألفا لتحركها وتحرك ما قبلها.وأهل الكوفة يميلون " خاف " ليدلوا على الكسرة من "فَعِلت"» [5] .

وقصد القرطبي أنّ الألف في خاف أصلها واو، لذلك كان يفترض ألا تُمال، لكن الكوفيين يميلونها ليدلوا على أنّ بناء"خاف""فعِل" بكسر العين.

[1] م ن،142/6.
[2] ينظر البحر،481/3.
[3] آل عمران،103.
[4] ينظر معاني الأخفش،348،349 .
[5] تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ، 2 / 269

وبالإضافة إلى الألفاظ التي جاء فيها القلب خاضعا للقياس، فقد وقف دارسو القرآن عند ألفاظ أخرى رأوا أن القلب فيها مخالف للقياس،نحو قراءة: [لَا تَاجَلْ] [1] في قوله تعالى:

[قَالُوا لَا تَوجَلْ] [2].

قال الأخفش في تصحيح الواو من [لَا تَوْجَلْ]:« لأنه من "وَجِل" "يَوْجَل"، وما كان على "فَعِل" فهو "يَفعَل" تظهر فيه الواو، ولا تذهب كما تذهب من "يَزِن"؛ لأن "وَزَن" "فَعَل"» [3].

وزيادة إلى قياس التصحيح في "يَوْجَل"، فقد ذكر الأخفش لغة بني تميم الذين يعلون الواو فيجعلونها ياء فقال: « وأما بنو تميم فيقولون:" تِيْجَل" [أي بكسر حرف المضارعة]؛ لأنهم يقولون في" فَعِل": "تِفْعَل"، فيكسرون التاء، والألف في " أفعَل" والنون في "نِفعَل"، ولا يكسرون الياء؛ لأن الكسر من الياء فاستثقلوا اجتماع ذلك. وقد كسروا الياء في باب" وَجِل" ؛ لأن الواو قد تحولت إلى الياء مع التاء والنون والألف. فلو فتحوها استنكروا الواو، ولو فتحوا الياء لجاءت الواو، فكسروا الياء ليكون الذي بعدها ياء، إذ كانت الياء أخف مع الياء من الواو مع الياء؛لأنه يفر إلى الياء من الواو، ولا يفر إلى الواو من الياء . قال بعضهم: "يَيْجَل" فقلبها ياء وترك التي قبلها مفتوحة كراهة اجتماع الكسرة والياءين» [4].

وعلّل النحاس لغة الإعلال بقلب الواو في"يَوْجَل" ألفا أو ياء فقال: « ومن قال: تاجل أبدل من الواو ألفا لأنها أخف، ومن قال: تيجل أبدل منها ياءا ؛لأنها أخف من الواو، ولغة بني تميم:تيجَل ليدلوا على أنه من "فعِل"»[5].

[1] ينظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري،749/1، و البحر،446/5.
[2] الحجر،53.
[3] معاني الأخفش،508،509.
[4] معاني الأخفش،509.
[5] إعراب القرآن،490.

واكتفى الزجاج بذكر اللغات الأربع في مضارع "وجِل" وهي: يوجَل و ياجَل ويِيجَل ويجِل[1].

وكأننا بالزجاج في هذه اللغة الأخيرة أي:"يجَل" بكسر ياء المضارعة وفتح الجيم، يجيز حذف الواو من مضارع " وَجِل" وهو من "فَعِل" "يَفعَل"، وذلك قياسا على حذفها في "فَعَل" " يَفعِل" نحو: وعد يعد. ويبدو لي أن مسوغ الحذف هو كسر ياء المضارعة في لغة بني تميم؛ إذ مثلما فرّ بعضهم من اجتماع الكسرة والياءين في اللغة التي ذكرها الأخفش، ففتحوا ياء المضارعة ـ فرّ بعضهم من ذلك بحذف الواو التي هي فاء الفعل.

أما ابن جني فقد أجاز في نحو" يوجل" قلب الواو ألفا لانفتاح ما قبلها، وإن كانت ساكنة، نحو قول الشاعر[2]:

ومن حديثٍ يَزيدُني مِقَةً[3] ما لِحَدِيثِ المَأموق من ثَمَن

فقد رأى في " المَأموق" أنه ليس على الهمز، وإنما أبدلوا الواو ألفا لانفتاح ما قبلها، وإن كانت ساكنة، كما قالوا في يوجل: ياجل، وفي يوتعد: ياتعد،وقد نسب هذه اللغة إلى الحجازيين، واستشهد بقول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ : « ارجِعْنَ مأزورات غير مأجورات» وهو يقصد: موزورات [4].

وذهب أبو حيان إلى القول باطّراد قلب الواو ألفا في جمع فاؤه واو في لغة تميم،إذ يقولون:آلاد في أولاد، وآثان في أوثان[5].

[1] ينظر معاني الزجاج،148/3.
[2] هو لمالك بن أسماء، ينظر المحتسب،391/2، الهامش رقم: 4.
[3] المِقة: المحبة، من ومِق يمِق مقة فهو وامق و موموق، ينظر اللسان، (مادة: ومق) 385/10.
[4] ينظر المحتسب،391/2 .
[5] ينظر ارتشاف الضرب،148/1.، وشرح الشافية،111/3.

وفي السياق نفسه وقف دارسو القرآن عند قوله تعالى:[اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ] [1]، فناقشوا مجيء [اسْتَحْوَذَ] بالواو. قال الطبري:

« وكان القياس في قوله: [اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ] أن يأتي:"استحاذ عليهم"، لأن الواوإذا كانت عين الفعل وكانت متحركة بالفتح وما قبلها ساكن، جعلت العرب حركتها في فاء الفعل قبلها، وحوَّلوها"ألفًا"، متبعة حركة ما قبلها، كقولهم:"استحال هذا الشيء عما كان عليه"، من"حال يحول" و"استنار فلان بنور الله"، من النور، و"استعاذ بالله" من"عاذ يعوذ". وربما تركوا ذلك على أصله كما قال لبيد:"وأحوذ"، ولم يقل"وأحاذ"، وبهذه اللغة جاء القرآن في قوله: [اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ]» [2].

وعلّل الزجاج مجيء [اسْتَحْوَذَ] على الأصل فقال:« لأنه لم يُقلْ على حاذ؛لأنه إنما بني على استفعل في أول وهلة كما بنى افتقرعلى افتعل وهو من الفقر ولم يُقلْ منه فقُر، ولا استعمل بغير زيادة، ولم يقل: حاذ عليهم الشيطان،ولو جاء "استحاذ" كان صوابا، ولكن "استحوذ" ههنا أجود؛ لأن الفعل في ذا المعنى لم يستعمل إلا بزيادة» [3].

فمذهب الزجاج في تصحيح "استحوذ ـ كما هو ظاهرمن قوله ـ أن الأصل الثلاثي منه غير مستعمل، ولو استعملوا "حاذ" لأعلوا" استحوذ" حملا عليه.

ويؤكد النحاس ما ذهب إليه الزجاج فيقول:« إنما جاء على أصله[يقصد [اسْتَحْوَذَ]] مما يؤخذ سماعا من العرب لا مما يقاس عليه، وقيل يعلّ الرباعي إتباعا للثلاثي،

[1] المجادلة،19.
[2] تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ، 9 /326،327.
[3] معاني الزجاج،112/5.

فلما كان يقال: "استحوذ عليه" إذا غلبه، ولا يقال: حاذ في هذا المعنى، وإنما يقال: حاذ الإبل، إذا جمعها ، فلما لم يكن له ثلاثي جاء على أصله» [1].

وقد حكى بعضهم عن عمر- رضي الله عنه - أنه قرأ : « استحاذ » [2]. وقارن أبو حيان بين التصحيح والإعلال، فذكرأنّ " استحوذ" وإن كان شاذا في القياس، فهو فصيح في الاستعمال، لذلك قاس عليه أبو زيد الأنصاري[3].

أما عن قلب الياء ألفا، فقد بحث فيه الدارسون انطلاقا من بعض الألفاظ القرآنية نحو:"توراة" و" آية" ، وقراءة قوله تعالى:[وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ] [4] إذ قرىء « وَلا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ» [5]، وقراءة[6] قوله:[إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ] [7] ، وغيرهذا مما سنتطرق إليه. إليه.

نقل معظم الدارسين في "توراة" رأيي البصريين والكوفيين، بحيث ذهب الفريق الأول إلى أنها "فوعلة" قلبت الواو تاءًا، وقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وذهب الفريق الثاني إلى أنها "تفعَلة" قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها،وقال بعضهم أنها " تفعِلة" لكن قلبت إلى "تفعَلة"، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها، قلبت ألفا[8].

[1] إعراب القرآن، 1123.
[2] ينظرالمحرر الوجيز، 1837، والبحر،237/8.
[3] ينظرالبحر،376/3، و8 /237.
[4] يونس،16.
[5] نسبت هذه القراءة إلى الحسن، ينظرمعاني الفراء،308/1.
[6] قرأ ابن عامر ونافع وحمزة والكسائي بتشديد نون "إنّ" وبالألف في "هذان" وقرأ غيرهم بقراءات أخرى مختلفة، ينظر الحجة للفارسي،142/3.
[7] طه،63.
[8] مؤسسة الرسالة ،180/16، و معاني الزجاج،317/2، و مشكل إعراب القرآن للقيسي،149/1، و ينظر تفسير الطبري، دار إحياء التراث العربي ، 4 / 5، والمحرر الوجيز، 272، والبحر 387/2. ، تفسير القرطبي

ونقل الطبري أنّ هذا الرأي الأخير، أي إنّ" توراة" "تفعِلة" ثم أبدلت فتحة العين كسرة لتنقلب الياء ألفا ـ ذكره الفراء في كتاب المصادر، وأن هذا القلب قد جرى على لغة طيء الذين يقولون في" التوصية" :" توصاة" وفي" الجارية": " جاراة" [1].

لكن الزجاج اعترض على هذا الرأي بقوله:« وكأنه يجيز في توصية توصاة و هذا رديء ، ولم يثبت في: توفية توفاة ولا في توقية توقاة» [2].

وذهب النحاس هذا المذهب فقال :« وقال الكوفيون: "توراة" يصلح أن تكون "تفعَلة" و"تفعِلة" قلبت الى "تفعَلة"، ولا يجوز عند البصرين في توقيه توقوة»[3].

وعلى نحو اختلافهم في " توراة" اختلفوا حول قراءة[إِنَّ هَذَانِ]، أهي الياء انقلبت ألفا،أم إن الألف بقيت على هيئتها ولم تنقلب ياءًا؟

فأما الأخفش فقد ذهب المذهب الأوّل فرأى أن بعض العرب يجعلون الياء ألفا في نحو: " "إنّ هذان"، و"علاها" ،نحو قول الشاعر:

طارُوا عَلاهُنَّ فَطِرْ عَلاها واشْدُدْ بمَثْنَيْ حَقَبٍ حَقْواها

وغير ذلك من الشواهد التي ساقها ليؤكد بها رأيه[4].

[1] ينظر تفسير الطبري،180/16.

[2] ينظر معاني الزجاج،317/2.

[3] معاني القرآن ،مركز إحياء التراث الإسلامي، 1 / 342.

[4] ينظر معاني الأخفش،246.

وكذلك فعل الفراء في قراءة[إنَّ هَذَان] ، إذ رجّح توجيهها إلى أنها على لغة بني الحارث بن كعب الذين يجعلون المثنى بالألف في حالات الرفع والنصب والجر، وعلّل اختياره هذا بقوله: « وذلك وإن كان قليلاً [يقصد اللغة التي جاءت عليها الآية]،أقيس؛ لأن العرب قالوا : مسلمون فجعلوا الواو تابعة للضمة؛ لأن الواو لا تعرب، وقالوا: رأيت المسلمين، فجعلوا الياء تابعة للكسرة، فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ماقبلها، وثبت مفتوحا، تركوا الألف تتبعه» [1].

ويتبين لنا من قول الفرّاء أنّ القياس يقتضي أن تكون الياء تابعة للكسرة، فلما كان ما قبل ياء المثنى مفتوحا، جعلوا الألف تابعة له، وهذا بخلاف الجمع الذي تكون فيه الواو تابعة للضمة قبلها في حالة الرفع، وتكون الياء تابعة للكسرة قبلها في حالتي النصب والجر .

وذهب الزجاج و صاحب الكشاف مذهبا آخر في القياس؛ إذ ذكرا أنّ العرب الذين جعلوا ألف التثنية على هيئة واحدة في جميع حالات الإعراب، إنّما فعلوا ذلك لأنهم حملوا الاسم المثنى على الاسم المقصور الذي لا تتغير ألفه، نحو:"عصى"، و"رحى"[2].

قال الزجاج: « والذي يلي هذه [يقصد جعل إنّ بمعنى:نعم] في الجودة مذهب بني كنانة في ترك ألف التثنية على هيئة واحدة؛ لأن حق الألف أن تدل على الاثنين، وكان حقها ألاّ تتغير كما لم تتغير"ألف" " رحى" و"عصى" ، ولكن كان نقلها إلى الياء في النصب والخفض أبين وأفضل للتمييز بين المرفوع والمنصوب والمجرور » [3].

[1] ينظر معاني الفراء،100/2.
[2] ينظر معاني الزجاج،296/3، و الكشاف،55/3.
[3] معاني الزجاج،296/3.

ويظهر من كلام الزجاج أنه يجعل الألف في التثنية أصلا، وإنما لجؤوا إلى قلبها ياء للتمييز بين حالات الرفع والنصب والجر.

وأكّد النحاس على هذا الرأي فقال تعقيبا على قول سيبويه :« ومن أبين ما في هذا[أي جعل المثنى بالألف] قول سيبويه: وأعلم أنك إذا ثنيت الواحد زدت عليه زائدتين، الأولى منهما حرف مد ولين وهو حرف الإعراب.

قال أبو جعفر فقول سيبويه: وهو حرف الإعراب، يوجب أن الأصل ألا يتغير، فيكون [إِنَّ هَذَانِ] جاء على أصله ليعلم ذلك، وقد قال تعالى: [اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ] [المجادلة: 19] ولم يقل استحاذ، فجاء هذا ليدل على الأصل، وكذلك [إِنَّ هَذَانِ] ، ولا يفكر في إنكار من أنكر هذه اللغة إذ كان الأئمة قد رووها، وتبين أنها الأصل » [1].

وفي لفظ"آية" ذهب الفراء ـ فيما نقل عنه ابن منظور ـ إلى أنها كانت في الأصل "أيَّة" أي على وزن"فعْلة" فثقل عليهم التشديد فأبدلوه ألفاً لانفتاح ما قبل التشديد كما قالوا: "أيْما" بمعنى "أمَّا" . ونقل عن الكسائي قوله في "آية" بأِنها "فاعلة" منقوصة،لكن الفراء ردّ هذا الرأي بأنه لو كان كذلك ما صغرها "إيَيَّة" ، وردّ الكسائي بأنهم صغّروا عاتكة وفاطمة، عُتَيْكة وفُطَيْمة، فالآية مثلهما، و ردّ الفراء على هذا أيضا بأنه ليس كذلك؛ لأن العرب لا تصغّر "فاعلة" على "فُعَيْلة" إلا أن يكون اسماً في مذهب فُلانَة، فيقولون في فاطمة: فُطَيْمة،أما في غير الاسم العلم،فلا يجوز [2].

ومعنى هذا الردّ أن"آية" لو كانت"فاعلة" لصغرت "أويّة" بالواو.

[1] ينظر إعراب القرآن،587.
[2] ينظر اللسان،56/14.

و ذكرالفراء رأيا آخر في "آية" وهو قول بعضهم أنّها "فاعلة" صيّرت ياؤها الأولى ألفاً كما فعل بحاجة وقامَة والأصل حائجة وقائمة. وخطّأ الفرّاء هذا الرأي لسببين[1]:

الأول:أنّ هذا القلب يكون في الثلاثي،وبناء"فاعلة" ليس ثلاثيا.

والثاني:أنه لو كان كما قالوا، أي إن الياء الأولى قلبت ألفا، لقيل في نَواة وحَياة: نايَة وحايَة.

وقصد الفراء بهذا القول الأخير أن القياس يقتضي أنّ حرفي العلة إذا اجتمعا أعلّ الثاني لا الأوّل[2]. وقد أورد الطبري والعكبري

والقرطبي وأبو حيان هذه الوجوه التي ذكرها الفراء في "آية"، وإن أوردها بعضهم بلا نسبة كالطبري والعكبري[3]، في حين نسب

القرطبي وأبو حيان القول بأنها"فعَلة" إلى الخليل وسيبويه، والقول بأنها "فعْلة" إلى الفراء، والقول بأنها"فاعلة"إلى الكسائي[4].

و رأى العكبري في كل وجوه القلب التي ذكرها هؤلاء في "آية" أنها مخالفة للقياس وفي ذلك يقول :« الأصل في آية: أيّة، لأنّ فاءها همزة وعينها ولامها ياءان... ثم إنهم أبدلوا الياء الساكنة في أيّة، ألفا على خلاف القياس،ومثله غاية وثاية، وقيل: أصلها أييه، ثم قلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقيل: أصلها أيَية بفتح الأولى والثانية، ثم فعل في الياء ما ذكرنا، وكلا الوجهين فيه نظر؛ لأن حكم الياءين إذا اجتمعتا في مثل هذا أن تقلب الثانية لقربها من الطرف، وقيل: أصلها أيية على فاعلة، وكان القياس أن تدغم فيقال آيّة مثل دابّة، إلا أنها خففت

[1] ينظر م ن،56/14.
[2] ينظر همع الهوامع،476/3.
[3] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،384/6،385، والإملاء، دار الكتب العلمية ،32/1،33.
[4] ينظر تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،66/1، و البحر،312/1.

كتخفيف كينونة في كيَّنونة، وهذا ضعيف لأن التخفيف في ذلك البناء كان لطول الكلمة »[1].

أما أبو حيان فرأى في الوجه الأوّل من القلب الواقع في آية، أي القول بأن الياء الساكنة قلبت ألفا ـ بأنّه محمول على الإبدال الواقع في الحرف الصحيح نحو : قيراط وديوان[2]، وأما بالنسبة للوجهين الآخرين فقد وافق رأيه رأي العكبري[3].

ومن قلب الياء ألفا قراءة الحسن[4] " لقوله تعالى [وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ] [5] ،إذ قرأ :

"وَلا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ". وقد ذكر الطبري أن لا وجه لهذه القراءة حسب بعض البصريين؛لأن لام الفعل ياء، ولا يجوز قلبها ألفا أو همزة إلا أن يكون ذلك على لغة بعض بني عقيل الذين يقولون في"أعطيت": "أعطَأتُ"، وقد استشهد الشاعر في هذا السياق بالعديد من الأبيات الشعرية،التي قلبت فيها الياء ألفا نحو قول الشاعر[6]:

لَقَدْ آذَنَتْ أَهْلَ الْيَمَامَةِ طَيِّئٌ... بِحَرْبٍ كَنَاصَاةِ الأَغَرِّ المُشَهَّرِ

يريد: كناصية، وقول زيد الخيل:

لَعَمْرُكَ مَا أَخْشَى التَّصَعْلُكَ مَا بَقَا... عَلَى الأَرْضِ قَيْسِيٌّ يَسُوقُ الأَبَاعِرَا

[1] الإملاء،32/1،33.
[2] لأن أصلهما: قرّاط ودوّان فأبدلت الراء الأولى والواو الأولى ياءين والدليل على ذلك قولهم في الجمع: قراريط ودواوين.
[3] ينظر البحر،312/1.
[4] ينظر معاني الفراء308/1، و تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،43/15، ونسبها أبو حيان إلى ابن عباس ، وابن سيرين ، والحسن ، وأبي رجاء، ينظر البحر،137/5.
[5] يونس،16.
[6] هوحُرَيْث بن عَتاب الطائي، ينظر اللسان،327/15، (مادة: نصا)

فقال "بقا" والأصل بقي، وقد نسبت هذه اللغة إلى طيء حيث قيل بأنها تصيّر كل ياء انكسر ما قبلها ألفًا، يقولون: "هذه جاراة" يقصدون :جارية [1].

أما الفراء فإنه اعترض على هذه القراءة، أي (وَلا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ)، وعلل اعتراضه هذا بقوله: «لأن الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما وسكنتا صحتا ولم تنقلبا إلى ألف» [2] ،لكنه مع ذلك حاول توجيه هذه القراءة فقال:« ولعل الحسن ذهب إلى طبيعته وفصاحته فهمزها، لأنها تضارع "درأت الحد" ، وشبهه. وربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز. وسمعت امرأة من طيّ تقول: "رثّأتُ زوجي بأبيات"، ويقولون: " لبّأتُ بالحجّ" و"حلأت السويق" ، فيغلطون، لأن "حلأت"، قد يقال في دفع العطاش، من الإبل، و"لبأت": ذهبت به إلى "اللبأ" لِبَأ الشاء، و "رثأت زوجي"، ذهبت به إلى "رثيئة اللبن " ، إذا أنت حلبت الحليب على الرائب، فتلك "الرثيئة"» [3].

فالفرّاء كما يظهر لنا من قوله يعتبر هذه اللغة أي قلب الياء همزة، ممّا غلطت فيه العرب فهمزت ما هو غير مهموز في الأصل؛ لأنها شبهته بالمهموز.

وذهب النحاس مذهب الفرّاء فحمل القراءة على أن القارىء وقع في الغلط بين دريت بمعنى علمت، ودرأت بمعنى دفعت[4].

وأما القول بأن هذه القراءة إنما هي على لغة بعض العرب الذين يقلبون الياء ألفا، كما نقل ذلك الطبري عن بعض البصريين[5]، أوعلى لغة بني الحارث بن كعب الذين

---

[1] ينظر تفسير الطبري، 15 / 44.

[2] معاني الفراء،308/1.

[3] معاني الفراء،308/1.

[4] ينظرإعراب القرآن،392.

[5] سبقت الإشارة إلى هذا.

الذين يبدلون من الياء ألفا إذا انفتح ما قبلها كما نُقل عن أبي حاتم[1] ـ فإن النحاس اعتبر ذلك أيضا من الغلط، لكن ليس من غلط العرب، وإنما من غلط النحاة الذين لم يفرّقوا بين الهمزة والألف، إذ قال: « هذا غلط ؛ لأن الرواية عن الحسن بالهمز، وأبو حاتم تكلم على أنّه بغير همز» [2].

لكنّ أبا حيان لم يرغلطا فيما رآه النحاس كذلك؛ لأنه يعتبرالهمزة والألف من واد واحد، وفي ذلك يقول:« وجاز هذا البدل لأنّ الألف والهمزة من واد واحد ، ولذلك إذا حركت الألف انقلبت همزة كما قالوا في العالم العألم ، وفي المشتاق المشتأق» [3].

أما العكبري فرأى في تفسيره لهذا اللبس الواقع في قلب الياء ألفا أو همزة،أن القلب في قراءة:(وَلا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ) مرّ بمرحلتين[4]: الأولى: قلبت فيها الياء ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها.

والثانية: قلبت فيها الألف همزة.

ومن الياءات التي قلبت ألفا ياء الإضافة في نحو قوله تعالى:[قَالَتْ يَا وَيْلَتَا أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ] [5] وقوله: [يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ] [6] فقد ذهب جمهور الدارسين إلى أنّ الألف في نحو [يَا وَيْلَتَا] و[يَا حَسْرَتَا] إنما هي منقلبة عن ياء الإضافة في الاستغاثة[7].

[1] ينظرإعراب القرآن،392.
[2] إعراب القرآن،392.
[3] البحر،137/5.
[4] ينظر إعراب القراءات الشواذ،640/1.
[5] هود ،72.
[6] الزمر،56.
[7] ينظر معاني الفراء،301/3، وتفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،313/21،و معاني الزجاج،51/3، وإعراب القرآن للنحاس،887، والمحتسب،2/ 285، والكشاف 103/4، و المحرر الوجيز،1622. والقراءات الشواذ للعكبري،411/2، والبحر،417/7.

وعلّل الزجاج وابن جني هذا القلب بأنه إنما أبدل من الياء والكسرة الألف والفتحة؛ لأن الفتح والألف أخف من الياء والكسرة[1].

واستدل بعضهم على أن الألف في :[يَا وَيْلَتَا] أصلها ياء، وليست ألف الندبة ـ بقراءة عاصم وأبي عمرو والأعشى بإمالة الألف إذ هي بدل من الياء[2].

وذهب بعضهم كابن جني والزمخشري وأبي حيان إلى جواز الجمع بين ياء الإضافة والألف المبدلة منها ، أي الجمع بين البدل والمبدل منه، وذلك استنادا إلى قراءة أبي جعفر[3]:[يَا حَسْرَتَايَ] بفتح الياء، و[يَا حَسْرَتَايْ] بسكون الياء[4]. و، واستشهد ابن جني على جواز الجمع بين البدل والمبدل منه بقول الفرزدق[5]:

هما نَفَثا في فِيَّ من فَمَوَيْهما على النابح العاوي أشَدَّ رِجامِ[6]

وضعّف العكبري هذه القراءة؛ لأنه رأى أنه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه[7]. في حين وجّهها بعضهم[8] إلى أنه أراد تثنية الحسرة مثل لبيك وسعديك، ومن ثمّ ثمّ فالألف ألف التثنية وهي في تقدير الياء على لغة بني الحارث بن كعب[9] .

[1] ينظر معاني الزجاج،51/3، والمحتسب،2/ 285.
[2] ينظر البحر،244/5.
[3] ينظر المحتسب،2/ 285.
[4] ينظر المحتسب،2/ 285، والكشاف، 103/4، و البحر،417/7.
[5] ينظر المحتسب،2/ 285.
[6] قيل أنه يقصد ابليس وابنه أنهما علما ه الهجاء والكلام الخبيث. ينظر المحتسب،2/ 285.الهامش:4
[7] ينظرالقراءات الشواذ للعكبري،411/2.
[8] نسب أبو حيان هذا الرأي إلى أبي الفضل الرازي، ينظر البحر،417/7.
[9] ينظر البحر،417/7.

أما عن اطراد قلب الياء ألفا وشيوع ذلك في كلام العرب، فإننا نجد تفسيره عند الفارسي الذي قال:« والياء لما كانت أقرب مخرجا إلى الألف من الواو إليها أبدلت هي من الألف كما أبدلت الألف منها، ولم تبدل الألف من الواو على هذا الحدّ. ألا ترى أنهم قالوا: حاحيت، وعاعيت، وقالوا في النسب إلى طيء: طائيّ، وفي الحيرة:حاريّ، وفي زبينة:زبانيّ، وذهب سيبويه في آية وغاية إلى أن الألف بدل من الياء الساكنة التي كانت في أيّة[1]، ولم نعلم الألف أبدلت من الواو على هذه الصورة إلاّ قليلا كـ" ياجل" في بعض اللغات» [2].

ـ قلب الواو ياءا و الياء واوا

من مواضع قلب الواو ياءا التي وقف عندها بعض الدارسين اجتماع الواو والياء في كلمة واحدة في نحو قوله تعالى:[مِنْ حُلِيِّهِمْ] [3] ، وقد تحدث الأخفش عن هذا القلب فقال:« وأمّا قوله:[مِنْ حُلِيِّهِمْ] بضم الحاء فإنه "فُعُول" وهي جماعة" الحَلْي"، ومن قال: "حِلِيِّهم" في اللغة الأخرى، فلمكان الياء، كما قالوا" قِسِيّ" و" عِصِيّ"» [4]. [4]. أي إنهم قلبوا الواو ياء وأدغموها في الياء، وكسروا ما قبلها في القراءة الأولى، وفي القراءة الثانية كسروا الحرف الأول إتباعا لحركة الثاني .

وتحدث أبو حيان عن الواو المنقلبة في الجمع وهي عين الكلمة في نحو قوله تعالى: [مِنْ دِيَارِهِمْ] [5] فقال: « والياء في هذا الجمع [يقصد: ديارا] منقلبة عن واو ، ، إذ أصله دِوار ، وهو قياس ، أعني هذا الإبدال إذا كان جمعاً لواحد معتل العين ،

[1] سبق أن رأينا أن هذا رأي الفراء، أما الخليل وسيبويه فمذهبهما أنها" فعَلة".
[2] الحجة للفارسي،73/1.
[3] الأعراف،148.
[4] معاني الأخفش،448.
[5] البقرة،85.

كثوب وحوض ودار ، بشرط أن يكون " فعالاً" صحيح اللام . فإن كان معتله ، لم يبدل» [1] .

وتناول الطبري الحديث عن الواو الساكنة التي قبلها فتح، وذلك في سياق الرد على من قالوا في[نَيْلًا] من قوله تعالى:[وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا] [2] بأن الياء فيه منقلبة عن واو فقال: « وكان بعض أهل العلم بكلام العرب يقول: "النيل" مصدر من قول القائل: "نالني بخير ينولني نوالا"، و"أنالني خيرًا إنالةً". وقال: كأن "النيل" من الواو أبدلت ياء لخفتها وثقل الواو. وليس ذلك بمعروف في كلام العرب، بل من شأن العرب أن تصحِّح الواو من ذوات الواو، إذا سكنت وانفتح ما قبلها، كقولهم: "القَوْل"، و"العَوْل"، و"الحول"، ولو جاز ما قال، لجاز "القَيْل"» [3].

ومن مسائل القلب التي أثارت اهتمام الدارسين، تلك المتعلقة بألفاظ وقع فيها القلب ولم يقع في مثيلاتها، من ذلك [ضيِّزى] [4] .

فقد ذهب جل الدارسين إلى أنها "فُعلى" بضم الفاء[5]، ويعلّل الفراء هذا الحكم فيقول: «إنما قضيت على أوّلها بالضمّ، لأن النعوت للمؤنث تأتي إما بفتح، وإما بضمّ; فالمفتوح: سكْرَى وعطشى، والمضموم: الأنثى والحُبلى، فإذا كان اسما ليس بنعت كسر أوّله، كقوله[وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ] كسر أوّلها، لأنها اسم ليس بنعت، وكذلك الشِّعْرَى كسر أوّلها، لأنها اسم ليس بنعت » [6].

[1] البحر،449/1.
[2] التوبة،120.
[3] تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،564/14.
[4] النجم، 22.
[5] ينظر معاني الفراء،10،9/3، وتفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،526/22،و معاني الزجاج،60،59/5، والكشاف،319/4 ، و تفسير القرطبي ، دار إحياء التراث العربي ، 17 / 103.
[6] ينظر معاني الفراء،10،9/3

أي إن الفراء استدل على أنّ [ضيِّزى] "فُعلى" بكونها صفة، أمّا الاسم فيأتي على"فِعلى" بكسر الفاء.

إذن فالأصل في [ضيِّزى] أنها " ضُوزى" أي " فُعلى"، لكنّها صُيّرت " فِعلى" ؛لأنهم كرهوا ضمّ الضاد من" ضِيزَى" فتنقلب الياء واوا، كما فعلوا في "بيض" وهو"فُعْل" فكسروا الفاء لتسلم الياء ، هذا رأي أغلب الدارسين[1] ، لكن أبا حيان أجاز أن يكون[ضيِّزى] مصدرا على وزن "فِعلى" وصف به[2].

والتعليل السابق الذي ساقه جل الدارسين في جعلهم " فُعلى" "فِعْلى" ردّه الفارسي إذ قال:« ومن جعل العين فيه واوا على ما حكاه أبو عبيدة من قولهم: ضُزته، فينبغي أن يقول:ضُوزى، وقد حُكي ذلك، فأما من جعله من قولك: ضِزته، فكان القياس أن يقول أيضا: ضُوزى، ولا يحفل بانقلاب الياء إلى الواو؛ لأن ذلك إنما كُره في" بِيض" وعِين" جمع بيضاء وعيناء، لقربه من الطرف،وقد بَعُدَ من الطرف بحرف التأنيث، وليست هذه العلامة في تقدير الانفصال كالتاء، فكان القياس أن لا يُحفل بانقلابها إلى الواو، كما لم يبالَ ذلك في :" حُولَل وعُوطَط، وكأنّهم آثروا الكسرة والياء على الضمة والواو من حيث كانت الكسرة والياء أخف، ولم يخافوا التباسا حيث لم يكن في الصفة شيء على" فِعْلى" وإنما هو" فُعلى"» [3].

فكما يظهر من قول الفارسي أن القياس في "فُعلى" من ضِزته أن يكون ضُوزى، بالضمة والواو، ولا يُفعل به ما فُعِل بـ"بيض"؛ لأن الواو ليست قريبة من الطرف. لذلك فإن التعليل الذي رآه صوابا في جعل ضوزى ضيزى هو إثارهم لخفة الكسرة والياء على الضمة والواو.

[1] ينظر معاني الفراء،10،9/3، وتفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،526/22،و معاني الزجاج،60،59/5 ، و الكشف للقيسي، 395/2، والكشاف،319/4 ، و تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ، 17 / 103.
[2] ينظر البحر،160/8.
[3] الحجة، 6،5/4.

وقد ذهب ابن عطية والعكبري مذهب الفارسي في توجيههما لـ"ضيزى"؛ لأنهما قالا بأنّ الأصل في ضيزى هو ضوزى، ثمّ كسروا أوّله وقلبوا الواو ياءًا طلبا للتخفيف، أي إن الياء لم تسلم ابتداءًا، وإنما انقلبت واوا، ثم انقلبت الواو ياءًا بعد كسرهم الحرف الأوّل.

قال العكبري:« و (ضِيزى) أصله: ضوزى مثل "طوبى" كسر أ وّلها فانقلبت الواو ياء، وليست "فِعلى" في الأصل» [1].

وعلّل ابن عطية هذا القلب فقال:« إذ الكسرة والياء أخف من الضمة والواو كما قالوا: بيوت وعِصيّ، وهي في الأصل "فُعول" بضم الفاء » [2] .

وهناك رأي آخر في [ضيِّزى] ، وهو القائل بأ نّه "فِعلى" والياء فيه مخففة من الهمزة، ذكر ذلك القيسي و العكبري[3].

وبهذا نخلص إلى أنّ هناك رأيين في[ضيِّزى] ولكل رأي من هذين الرأيين وجهان:

ـ الرأي الأول : وهو رأي جمهور الدارسين، أنّ[ضيِّزى] صفة على "فُعلى". والوجه الأول في مجيئه على"فِعلى" أنهم كسروا الحرف الأول منه لتسلم الياء ، والوجه الثاني أنهم استثقلوا الضمة والواو في"ضوزى" فكسروا الحرف الأول وقلبوا الواو ياءًا.

[1] الإملاء، دار الكتب العلمية ،2/ 247.
[2] المحرر الوجيز،1781.
[3] ينظر الكشف ،395/2، وإعراب القراءات الشواذ،522/2،523..

والرأي الثاني : وهو قول بعضهم أنه يجوز أن يكون مصدرا على"فِعلى" وُصف به. والوجه الأول فيه أنه لم يحدث فيه قلب لأنه من ضاز يضيز، والوجه الثاني أنّ الياء في "ضيزى" منقلبة عن همزة لأنه من "ضأز" فخففت الهمزة إلى ياء.

ومما جاء أيضا من معتل العين بالياء على وزن "فُعلى" [طُوبَى] من قوله تعالى: [طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ] [1]. وقد ذهب جل الدارسين في هذا إلى أنّه من الطيب، لذلك فإنّ الواو فيه منقلبة عن ياء، وذلك لسكونها وانضمام ما قبلها، كما قالوا: مُوسر ومُوقن[2].

لكن صاحب الكشاف ذكر قراءة أخرى في [طُوبَى] نسبها إلى مكوزة الأعرابي، ذلك أنه قرأ « طيبى لهم» [3]، ووجّه هذه القراءة إلى أنه كسر الطاء لتسلم الياء ، كما قيل : بِيض ومعِيشة[4] .

وهذه القراءة وإن كانت شاذة إلا أنّها تعبر عن التساؤل الذي يفترض أن يطرح وهو: لمَ حدث القلب في[طُوبَى] ولم يحدث في[ضيِّزى] ؟

[1] الرعد،29.

[2] ينظر، معاني الزجاج،120/3، ومعاني النحاس، 494/3 ، و الكشاف،388/2، والإملاء، دار الكتب العلمية ،64/2، وتفسير الرازي،180/18، وتفسير القرطبي، 316/9، والبحر،380/5.

[3] لم أعثر على هذه القراءة في مصادر القراءات المتوفرة لدي، لكن ابن جني ذكر أنها قراءة أعرابي حكاها عنه أبو حاتم ، ينظر الخصائص،459/1.، وذكر ذلك أيضا صاحب اللسان فقال: " قال ابن جني وحكى أبو حاتم سهلُ بن محمد السِّجِستاني في كتابه الكبير في القراءَات قال: قرأ عليَّ أعرابي بالحرم طِيبَى لهم فأعَدْتُ فقلتُ طُوبى فقال طِيبى فأعَدْتُ فقلت طُوبى فقال طِيبَى" ينظراللسان،563/1،(مادة: طيب).

[4] ينظرالكشاف،388/2.

ولعلنا نجد الجواب عند سيبويه الذي قال في باب(ما تقلب فيه الياء واوا): « وذلك "فُعلى" إذا كانت اسماً. وذلك: الطوبى، والكوسى، لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً.

وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولام فإنها بمنزلة "فُعْلٍ" منها، يعني بيضٌ. وذلك قولهم: امرأةٌ حيكى. ويدلك على أنها فُعلى أنه لا يكون فِعلى صفةً.

ومثل ذلك: " قسمةٌ ضيزى " فإنما فرقوا بين الاسم والصفة في هذا كما فرقوا بين "فعلى" اسماً وبين" فعلى" صفة في بنات الياء التي الياء فيهن لام. وذلك قولهم: شروى وتقوى في الأسماء» [1].

فكما هو ظاهر من قول سيبويه أنه ذهب في بناء "فُعلى" إلى أنه لا يكون وصفا إلا " بالألف واللام ، ومتى دخلت عليه الألف واللام أجري مجرى الأسماء، من ذلك "الطوبى" أجري مجرى الأسماء بسبب تعريفه بـ"أل"، لذلك قلبت الياء فيه واوا، أما إذا جاء" فُعلى" بغيرألف ولام، فإنه يعامل معاملة الوصف،فتسلم الياء ولا تنقلب واوا، من ذلك "ضيزى".

وبناءًا على قول سيبويه فإن" طوبى" كان يفترض ألاّ يحدث فيها القلب كما لم يحدث في "ضيزى" ، لأنها جاءت مجردة من "أل".

ولعلي أجد في هذا الرأي الذي توصلت إليه ما يؤكده من ألفاظ قرآنية أخرى جاءت على "فُعلى" من ذلك[الدُّنْيَا] و[الْقُصْوَى] من قوله تعالى:[إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى] [2]. فقد وقف الدارسون عند إشكالية مجيء الأولى بالياء،أي قلبت فيها الواو ياء، ومجيء الثانية بالواو على التصحيح، مع أنّ كلاهما" فُعْلى" مما لامه واو؛ لأن " الدنيا" من الدنو، و"القصوى" من القصو.

[1] الكتاب، 364/4.
[2] الأنفال،42

وأما الجواب على هذه الإشكالية فقد ذهب فيه جمهور الدارسين إلى القول بأن "الدنيا" جاءت على القياس حيث أبدلت الواو ياءا،أما القصوى فعلى غير قياس[1]، لكنهم اختلفوا في تعليل هذا الرأي.

فأما العكبري فذكر في "القصوى" أنها جاءت بالواو والياء، وهما لغتان، والياء هي الأصل في القياس مثل الدنيا،لكنّ استعمالها بالواو أكثر[2].

وأورد ابن خالويه رأيي البصريين والكوفيين في" الدنيا" و"القصوى":

فأما الكوفيون فعللوا الفرق بين "الدنيا" و"القصوى" بأن "الدنيا"« اسم مبني على الفعل فقلبت الواو ياءا كما انقلبت في دنا وأدنى ويدني، والقصوى: اسم مختلق ليس مبنيا على الفعل» [3].

ويبدو أن المقصود بقول الكوفيين أن الدنيا اسم وقد أعل بإعلال فعله، أما" القصوى فليس بجار على الفعل.

ويرى البصريون أنّ الاسم إذا ورد على"فَعلى" صحت الواو فيه، وإن كان من ذوات الياء انقلبت الياء فيه واوا، مثل الفتوى والتقوى، وإن كانت صفة، والصفة تكون على "فُعلى" بالضم، انقلبت الواو ياءا استثقالا نحو: الدنيا والعليا، وخرجت القصوى على أصلها، إلا أنهم ذكروا أن ابن الأعرابي حكى القصيا بالياء أيضا[4].

ومعنى قول البصريين أن"فُعلى" لا يكون إلاّ صفة، وذلك نحو "الدنيا" و"القصوى"، والقياس في الصفة على" فُعلى" إن كانت من ذوات الواو، أن تقلب الواو ياءا فرارا من الثقل.

لكنّ أبا حيان نقل رأيا مختلفا عن هذا، بل ذكر رأيين :أحدهما موافق لرأي البصريين[5]، أما الثاني فمختلف، قال: « والقصوى تأنيث الأقصى ومعظم أهل التصريف فصلوا في "الفُعلى مما لامه واو فقالوا: إن كان اسماً أبدلت الواو ياء، ثم يمثّلون بما هو صفة نحو الدنيا والعليا والقصيا[6] ، وإن كان صفة أقرت نحو الحلوى

[1] ينظر إعراب القرآن، للنحاس،349،وإ عراب القراءات السبع،224/1 ،لابن خالويه، و الكشاف،167/2،،و المحرر الوجيز،802.
و إعراب القراءات الشواذ،595/1، و تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ، 21/8، و البحر،491/4.
[2] ينظرإعراب القراءات الشواذ،595/1.
[3] إعراب القراءات السبع،224/1.
[4] ينظر م ن ،224/1.
[5] ينظرالبحر،491/4.
[6] هذا قول سيبويه و المازني، ينظر الكتاب، 364/4.، والمنصف،،413، 414.

تأنيث الأحلى ، ولهذا قالوا: شدّ القصوى بالواو وهي لغة الحجاز والقصيا لغة تميم» [1].

فعلى هذا الرأي تكون" الدنيا والقصوى" اسمين وليس صفتين، ويوضح لنا ابن جني هذا المذهب في سياق شرحه لرأي المازني فيقول:« إنما ذكر"العليا والدنيا

والقصيا" في موضع الأسماء؛ لأنها وإن كان أصلها الصفة، فإنّها الآن قد أخرجت إلى مذهب الأسماء بتركهم إجراءها وصفا في أكثر الأمر، واستعمالهم إياها استعمال الأسماء، كما تقول في " الأجرع، والأبطح، والأبرق": إنها الآن أسماء؛لأنهم قد استعملوها استعمال الأسماء، وإن كانت الأصل صفات. ألا تراهم قالوا:"أبرق وأبارق، وأجرع وأجارع، فصرفوا "أبرقا وأجرعا"، وجمعوهما على مثال: "أحمد وأحامد"، وأبدلوا اللام في "فُعلى" كما أبدلوها في" فَعلى" لضرب من التعادل، وكانت الأسماء أحمل لهذا من الصفات لخفة الأسماء» [2].

ومهما يكن من اختلاف بين هذين المذهبين، أقصد مذهب البصريين القائل بأن الصفات على "فُعلى" هي التي يحدث فيها القلب، ومذهب سيبويه الذي أشار إليه أبو حيان القائل بأنّ الأسماء على" فُعلى" هي التي يحدث فيها القلب ـ فإن أصحاب هذين المذهبين اتفقوا على أنّ " الدنيا" جاءت وفق ما يقتضيه قياس كل فريق، بينما شذت "القصوى" عن قياس الفريقين، لذلك نجد بعضهم يسعى لجعلها غيرشاذة . قال سيبويه: « وقد قالوا: "القصوى" فأجروها على الأصل؛ لأنها قد تكون صفةً بالألف واللام» [3].

[1] البحر،491/4.
[2] المنصف، 414.
[3] الكتاب، 389/4.

إذن يبدو أن سيبويه تخلى عن رأيه السابق، فأجاز في"فُعلى" بالألف واللام أن تكون صفة، ولذلك جاءت "القصوى" بالواو.

أما ابن السكيت فيرى في "القصوى" أنها أخرجت على القياس، وذلك فيما نقله عنه ابن منظور، إذ قال:« ما كان من النعوت مثل "العُلْيا والدُّنيا" فإنه يأتي بضم أوّله وبالياء ؛لأنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوّله، فليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز قالوا: "القُصْوَى" فأظهروا الواو وهو نادر، وأخرجوه على القياس إذ سكن ما قبل الواو، وتميم وغيرهم يقولون: "القُصْيا"» [1].

ويبدو لي أن ما ذكره ابن السكيت في القلب الذي حدث في نحو: "الدنيا والعليا"يدل على الجواز،أي جواز القلب، لا الوجوب؛لأنه ذهب في تعليل القلب إلى استثقالهم الواو مع الضمة، مع أنّ بينهما حاجزا، ومعلوم أنه متى كان القلب جائزا كان التصحيح جائزا أيضا . لذلك لم ير ابن السكيت في مجيء "القصوى" بالواو، شذوذا.

يؤكد هذا المذهب ما نقله أبو حيان عن ابن السراج أنّ أهل الحجاز وبني أسد يلحقون" الدنيا" ونظائرها بالمصادر ذوات الواو ، فيقولون : دنوى ، مثل : شروى ، وكذلك يفعلون بكل " فعلى" موضع لامها واو[2].

ويقابل القول بجواز تصحيح الواو في" فُعلى" قول آخر يرى جوازالإعلال في غير" فُعلى" ، ذلك هو رأي الأخفش الذي ذهب إلى جواز قياس"فُعلة" بالهاء على" فُعلى" ممّا لامه واو، وذلك في قراءة:[بِالْعُدْوَةِ] من الآية السابقة،إذ ذكر فيها

[1] ينظر اللسان،183/15(مادة قصو).
[2] ينظر البحر،450/1.

قراءتين:[بِالْعِدْوَةِ] [1] و[بِالْعُدْوَةِ] قال:« وهما لغتان،وقال بعض العرب الفصحاء:العُدية" فقلب الواو ياءا كما تقلب الياء واوا في نحو:شَروى وبَلوى» [2] .

أي إن أصحاب هذه اللغة حملوا الأسماء التي تكون على"فُعلة" مما لامها واو على الأسماء التي تكون على"فُعلى" فقلبوا واوها ياءًا.

ـ قلب الواو والياء همزة

ذهب النحاة إلى تحديد أربعة مواضع تقلب فيها الواو و الياء همزة وهي:[3]

1ـ إذا تطرفت الواو أو الياء بعد ألف زائدة، نحو دعاء، وبناء، والأصل: دعاو وبناى.

2ـ إذا وقعت كل منهما عينا لاسم فاعل على" فاعل" وأعلت في فعله، نحو قائل وبائع، وأصلهما قاول وبايع.

3ـ وتبدلان همزة ، أيضا ، فيما ولى ألف الجمع الذى على مثال "مفاعل"، إن كان مدة زائدة في الواحد، نحو قلادة وقلائد .

4ـ تبدل الهمزة من الواو والياء إذا كانا ثانى حرفين لينين، توسط بينهما مدة "مفاعل"،نحو أوّل وأوائل، فلو توسط بينهما مدة مفاعيل، امتنع قلب الثاني منهما همزة، كطواويس.

[1] هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، ينظر إعراب القراءات السبع، لابن خالويه، 224/1.
[2] ينظر معاني الأخفش،459.
[3] ينظر شرح ابن عقيل، 2/ 249 - 251.، والممتع في التصريف،326/1- 328.

وقد تقلب الواو همزة في غير هذه المواضع كما ذكر ذلك النحاة، و دارسوالقرآن الذين استوقفتهم بعض الألفاظ القرآنية فبحثوا من خلالها في شروط قلب الواو والياء همزة. من ذلك وقوفهم عند لفظ[أُقّتَتْ] من قوله تعالى:[وَإِذَا الرُّسُلُ أُقّتَتْ] [1] ، إذ لاحظوا أن الهمزة في [أُقّتَتْ] منقلبة عن واو.

قال الفرّاء: : « وإنما همزت[يقصد[أُقّتَتْ]]؛ لأنّ الواو إذا كانت أوّل حرف وضُمت هُمزت، من ذلك قولك: صلى القوم أحدانا، وأنشدني بعضهم[2]:

يحُلُّ أحَيْدَهُ ويقالُ بَعْلٌ ... ومِثْلُ تموُّلٍ منه افتقارُ

ويقولون هذه أجوه حسان،بالهمز، وذلك لأن ضمة الواو ثقيلة، كما كان كسر الياء ثقيلا» [3].
فكما هو ظاهر من قول الفراء أن سبب القلب هو الثقل، وقد قاس ثقل الضمة على الواو، على ثقل الكسرة على الياء.

ويوضح الرازي هذا الثقل فيقول: « والسبب فيه أن الضمة من جنس الواو ، فالجمع بينهما يجري مجرى جمع المثلين فيكون ثقيلاً ، ولهذا السبب كان كسر الياء ثقيلاً» [4].

وأكّد العديد من الدارسين على شرط قلب الواو همزة وهو أن تكون ضمتها أصلية لازمة، سواء كانت أولا نحو: وجوه، أم حشوا نحو: أدؤر، أما إذا كانت ضمتها غير لازمة كما في قوله: [لاتنسَوُا] [5]،أو في قولك :هذا عدوٌ، فإنه لا يجوز القلب[6].

[1] المرسلات ،11.
[2] لم أعثر على قائل هذا البيت.
[3] ينظر معاني الفراء،113/3.
[4] تفسير الرازي،251/30.
[5] البقرة،237.
[6] ينظرالحجة،90/4، والمحتسب، 2/ 391، و الكشف للقيسي، 456/2 ، و تفسير الرازي،251/30.

وقد رأوا في هذا القلب أي قلب الواو همزة أنه مطّرد ولغة فاشية[1].

واستدل النحاس في" أقتت" من ذكر سيبويه للغتين ، أي بالواو وبالهمزة ـ بأنهما لغتان فصيحتان، لكن اتباع الفاشية منهما أولى ـ في رأيه ـ [2]، ولعله يقصد لغة الهمز.

وعلى أساس إطّراد قلب الواو المضمومة همزة أجاز العديد من الدارسين قراءة " أُحِي" بالهمزة من غير واو[3]، من قوله تعالى:[قُلْ أُوحِيَ] [4]، فوجهوها إلى أنها من وحيت الثلاثي مبنيا للمفعول، فلما انضمت الواو ضما لازما همزت، ومثلوا لذلك بقولهم: أُعد في وُعِد، وأُرث في وُرِث وأُزن وغير ذلك من الألفاظ [5] .

وبالإضافة إلى الواو المضمومة التي قيل أنه يطرد قلبها همزة، فهناك من قال باطراد قلب الواو المكسورة أيضا. قال القيسي: « وإنما يقع الهمز في الواو إذا كانت ضمتها أو كسرتها لازمة أصلية نحو: وُجوه ، و وِشاح» [6].

وذكر الزمخشري والقرطبي أنّ المازني قد أطلق جواز قلب الواو المكسورة همزة، كما أُطلق في الواو المضمومة، من ذلك قولهم: إعاء[7]، وإشاح وإسادة [8].

[1] ينظرالحجة،90/4، و الكشف للقيسي، 456/2 .
[2] ينظر إعراب القرآن، 1249.
[3] نسبت هذه القراءة إلى جؤية بن عائذ الأسدي، ينظر معاني الفراء،3/|87، و إعراب القرآن،1208، و المحتسب، 391/2.
[4] الجن،1.
[5] ينظر معاني الفراء،87/3، و إعراب القرآن،1208، و المحتسب، 391/2، و الكشاف، 470/4. والإملاء، دار الكتب العلمية ،270/2.
[6] ينظر الكشف، 456/2.
[7] قصدا بـ"إعاء" قراءة قوله تعالى: "مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ " [يوسف، 76] بقلب الواو همزة، وقد نسبها ابن جني إلى سعيد ابن ابن جبير، ينظر المنصف،211.

[8] دار إحياء التراث العربي ، 19 / 158. ينظر الكشاف، 470/4، و تفسير القرطبي،

وردّ أبو حيان قول الزمخشري المنسوب إلى المازني، فقال بأن جواز القلب في الواو المضمومة والمكسورة ليس مطلقا إنما هو مقيد بشروط[1].

وقد نبّه الزجاج على شرط قلب الواو المكسورة همزة وهو أن تكون أوّلا، لا حشوا ، وهذا بخلاف الواو المضمومة التي تبدل همزة أوّلا وحشوا[2] .

و فصّل ابن جني القول في قلب الواو المضمومة والمكسورة همزة، وذلك في سياق شرحه لرأي المازني. فأما الواو المضمومة فلم يزد فيها على الشروط التي سلف ذكرها، وهي أن تكون أوّلا أو حشوا ، وأن يكون ضمها ضما لازما غير عارض كضمة الإعراب، أو الضمة الناتجة عن التقاء الساكنين نحو:قوله تعالى:[**ولا** تنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُم] [3] وقوله:[لَتُبْلُوُنَّ فِي أمْوَالِكُمْ[4]] [5].

أمّا بالنسبة للواو المكسورة فقد أكّد في حديثه عن انقلابها همزة على الشرط الذي ذكره المازني وهو وقوعها أوّلا، لا حشوا، كما نبّه على عدم اطّراد الهمز في الواو المكسورة اطّراده في الواو المضمومة[6].

وفي سياق بحثه أي ابن جني، في علل القلب لاحظ أنّ قلب الواو المكسورة همزة لا يخضع للقياس الذي خضعت له الواو المضمومة. وفي ذلك يقول:« إذا كان قد صحّ أنّ الواوالمضمومة إنما همزت؛ لأنّها أشبهت الواوين وجرت الضمة فيها مجرى الواو، فالواو المكسورة على هذا يجب أن تكون مشبّهة باجتماع واو وياء

[1] ينظر البحر،340/8.
[2] ينظر معاني الزجاج،259/2.
[3] البقرة،237.
[4] آل عمران،186.
[5] ينظر المنصف،198،199.
[6] ينظر المنصف،210.

نحو:" وَيْح و ويْل ويُوح". وإذا كان الأمر كذلك فقد كان القياس في الواو المكسورة ألاّ تُهمز كما لا يجب الهمزإذا اجتمعت الواو والياء ... ولكن المكسورة في هذا محمولة على حكم المضمومة ؛لأن الكسرة مستثقلة في الواو كما أن الضمة فيها كذلك» [1].

ومعنى قول ابن جني أنّ مسوّغ القلب في الواو المضمومة أقوى منه في الواو المكسورة، يدل على ذلك تشبيه الواو والضمة في ثقلهما بالواوين إذا اجتمعا، ويقابل ذلك تشبيه الواو والكسرة بالواو والياء إذا اجتمعا إذ أن اجتماعهما لا يوجب القلب.

وهناك إشكال آخر في قلب الواو همزة نشأ عن بعض القراءات الشاذة نحو قراءة قوله تعالى:[مَا وُورِيَ عَنْهُمَا] [2] بهمز الواو الأولى أي"أوري"[3] ، وقراءة قوله تعالى:[وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ] [4]، إذ قرأ بعضهم [يُوقِنُونَ] : بهمزة ساكنة بدل الواو[5].

فأمّا [وُورِيَ] فقد أجاز فيه النحاس وأبو حيان قلب الواو الأولى همزة،إلا أنّ الأوّل أجاز ذلك في غير القرآن، أما أبو حيان فأجاز القراءة بالهمز[6].

ولم ير الزمخشرى مسوغا للقلب في هذا الموضع، فقا ل:« فإن قلت : ما للواو المضمومة في [وُورِيَ] لم تقلب همزة كما قلبت في أوَيْصل؟ قلت : لأنّ الثانية مدّة كألف وارى» [1] .

[1] ينظر م ن،210.
[2] الأعراف،20.
[3] نسبها الزمخشري وأبو حيان إلى عبد الله، ونسبها النحاس إلى الضحاك ويحي بن كثير، ينظر معاني النحاس،20/3، والكشاف،73/2، والبحر،279/4.
[4] البقرة،4.
[5] نسبت هذه القراءة إلى أبي حية النمري ، ينظر البحر،167/1.
[6] ينظر إعراب القرآن،300، والبحر،279/4.

وقصد الزمخشري في قوله هذا أنّه إنما جاز القلب في" وُوَيصل" تصغير "واصل"، ولم يجز في[وُورِيَ]؛ لأنّ الواوالثانية في اللفظ الأوّل متحركة، أما في اللفظ الثاني فهي حرف مدّ منقلبا عن ألف "وارى".

وكذلك الأمر بالنسبة لـ[يُوقِنُونَ] بالهمز، فقد تردد أبو حيان في قبولها، لكنه مع ذلك وجّهها بأن الواو لما جاورت المضموم فكأن الضمة فيها ، وهم يبدلون من الواو المضمومة همزة ، فأبدلوا من هذه همزة أيضا، إذ قدروا الضمة فيها[2].

واستبعد العكبري هذه القراءة أي[يُوقِنُونَ] بالهمز، وعلّل ذلك بقوله:« لأن أصل الواو ياء ساكنة مضموم ما قبلها، وحكمها أن تقلب واوا لتجانس الضمة قبلها، فأما من همز فشبهته في ذلك من وجهين:

أحدهما : أن الواو الساكنة جاورت الضمة، فكأنها مضمومة؛ لأنّ من عادة العرب أن يُجروا المُجاوِر مجرى المجاوَر، ولذلك همزوا أوائل كما همزوا كساء.

والوجه الثاني أنه نبّه بالهمزعلى أن الفعل الماضي منه في أوله همزة وهو أيقن» [3].

ويتبين من قول العكبري أنه لا يجيز قلب الواو همزة في مثل هذا الموضع؛ لأنها، أي الواو منقلبة عن ياء؛ لذلك رأى أن القاريء قد اشتبه عليه الأمر فقرأها مهموزة.

[1] الكشاف، 73/2.
[2] ينظر البحر،167/1.
[3] إعراب القراءات الشواذ،111/1،112.

ويؤكد ما ذهب إليه العكبري قراءتا[1] [مُؤْصَدَةٌ] [2] بالهمز وبغير همز،أي[مُوصَدَةٌ] فقد ذُهب فيهما إلى أنهما لغتان،لأن قراءة الهمز مأخوذة من قولهم: "آصدت الباب فهو مؤصَد"، أما القراءة بغير همز فمأخوذة من قولهم: " أوصدت الباب، فهو موصَد"[3] . وعلى هذه اللغة الأخيرة لا يجوز قلب الواو همزة . قال النحاس: « ومن أخذه من "أوصد" لم يجز همزه» [4].

وكذلك "يوقنون" من "أيقن" والواو فيه منقلبة عن ياء، وما لم يجز في "موصد" لم يجز في "يُوقن" أو "مُوقن".

أمّا بالنسبة لاجتماع الواوين في أول الكلمة، فقد رأى المازني وابن جني جواز قلب الواو الأولى همزة إذا كانت الثانية حرف مدّ نحو:وُوري، و وُوعد، وهذا القلب ليس لاجتماع الواوين، وإنما لضمة الواو الأولى. قال ابن جني: « فإذا اجتمعت الواوان هكذا لم يجب قلب الأولى لاجتماعهما؛ لأن الثانية مدّة فجرت مجرى ألف" واعد" فكما لا يجوز همزها في " واعد" كذلك لم يجب همزها في "وُوعد"، ولكن إن شئت همزتها لأنها مضمومة» [5].

وإذا كانت الواوان في أول الكلمة، وهما من أصل الكلمة ، أي إن الأولى فاء الكلمة، والثانية عينها، فإن قلب الواو الأولى همزة يكون لازما لاجتماع الواويين، وذلك نحو" الأولى" تأنيث "الأول" فإن أصلها: الوُوْلى[6].

[1] قرأ حفص وأبو عمرو وحمزة بالهمز، في "البلد" وفي "الهمزة"، وقرأ باقي السبعة بالواو، ينظر الكشف للقيسي،475/2.
[2] البلد 20، و الهمزة،8.
[3] ينظر تفسير الطبري ، مؤسسة الرسالة ، 626/17، وإعراب القرآن للنحاس،1325، والكشف للقيسي،475/2.
[4] إعراب القرآن،1325.
[5] المنصف، 203.
[6] نظر م ن، 203.

ونختم الحديث عن قلب الواو في أول الكلمة، بالواو المفتوحة ، فقد وقف العكبري وأبوحيان عند لفظ" أحد" فذكرا أنّ الهمزة فيه مبدلة من الواو،إلا أنّهما نبّها على أنّ إبدال الواو المفتوحة همزة قليل ، جاءت منه ألفاظ قليلة نحو: امرأة أناة: أي وناة لأنّه من الوني[1].

ووافق هذا الرأي رأي النحاة لأنّهم قالوا بعدم جواز القياس على الألفاظ القليلة التي سمعت عن العرب كـ" أحد وأناة وأسماء[2].

- **قلب الياء همزة**

أمّا ما استوقف دارسي القرآن من الألفاظ التي قلبت فيها الياء همزة فنذكر منها: قراءة قوله تعالى:[وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ][3]،إذ قرأ بعضهم[4]: [مَعَائِشَ] بالهمز، الأمر الذي جعل الدارسين يبدون رأيهم في هذا القلب، ويبحثون في شروط قلب الياء همزة في مثل هذا الموضع.

[1] ينظر الإملاء، دار الكتب العلمية ،297/2.، والبحر،529/8.
[2] ينظر المنصف،211، وشرح الشافية 76/3.
[3] الأعراف،10، والحجر،20.
[4] نسبها الطبري إلى عبد الرحمن الأعرج، ونسيها أبو حيان إلى الأعرج وزيد بن عليّ والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية، ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،316/12، والبحر،271/4.

فأمّا رأيهم في القراءة فقد ذهب العديد منهم، كالأخفش والنحاس والفارسي وابن عطية والعكبري، إلى وصفها بالغلط والرداءة، والبعد عن الصواب[1]. قال الفارسي : ومن أعلّ فهمز فمجازه على وجه الغلط؛ لأنّه توهم "معيشة" "فعيلة"[2] .

وفي تعليلهم لرأيهم هذا أوضحوا أنّ الياء في "معيشة" أصلية وليست زائدة، وإنما يهمز ما كان على مثال "مفاعل" إذا جاءت الياء أوالواو أوالألف زائدة في المفرد نحو مدينة ومدائن ، وصحيفة وصحائف [3].

وأمّا عن عّلة التفريق بين الياء التي تكون أصلا والياء التي تكون حرف مدّ زائد، فقد تباينت بشأنها أقوال الدارسين. إذ نجد الفراء يذكر بشأن قلب الياء الزائدة همزة أنه لما كانت الياء لا يعرف لها أصل وقاربتها أيضا ألف مجهولة، أي ألف "فعائل"،همزت[4].

أي إنّ الفراء أرجع سبب القلب إلى اجتماع حرفين غير أصليين هما الياء والألف، فقلبت الياء همزة[5].

[1] ينظرمعاني الأخفش، 431، و إعراب القرآن،298، و الحجة،232/2، و المحرر الوجيز،686، وإملاء ما من به الرحمن، دار الكتب العلمية ، 1/ 269.

[2] ينظر الحجة،232/2.

[3] ينظرمعاني الأخفش، 431، و تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،316/12.

[4] ينظر معاني الفراء،251/1.

[5] ذهب ابن مالك هذا المذهب في تعليل همز نحو رسالة ورسائل وصحيفة وصحائف وركوبة ركائب، فقال:" أما إبدال الألف فلأنها التقت مع ألف التكسير وهي مثلها في الزيادة والإتيان لمجرد المد، فلم يكن بد من حذف إحداهما أو تحريكها، امتنع الحذف لإيجابه اللبس بالمفرد، فتعين تحريك أقربهما إلى الطرف، فانقلبت همزة، وحملت الياء والواو على الألف لتساويهن في الزيادة والإتيان لمجرد المدّ". ينظرإيجاز التعريف في علم التصريف، لمحمد بن مالك الطائي، تح،محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية،ط1، 2009، ص: 105،106.

وذهب الزجاج إلى أنه إنّما همزت الياء في نحو "صحيفة"؛ لأنّه لا حظ لها في الحركة، أي في المفرد، وقد قربت من آخر الكلمة ولزمتها الحركة، في الجمع، فأوجبوا فيها الهمز[1].

وفي عدم همز نحو" معايش" يقول النحاس:« والهمز لحن لا يجوز؛ لأن الواحد "معيشة" فزدت ألف الجمع وهي ساكنة، والياء ساكنة، فلابد من تحريك، إذ لا سبيل إلى الحذف، والألف لا تُحرك، فحركت الياء بما كان يجب لها في الواحد» [2].

ويتبين من قول النحاس أنّه طبّق على" معايش" قاعدة التقاء الساكنين،ومعلوم أنه للتخلص من التقاء الساكنين لا يُلجأ إلى القلب ، بل إلى تحريك أحد الساكنين، فلما كان الساكن الأول ،أي الألف ،غير ممكن تحريكه، حرّك الساكن الثاني ،أي الياء.

وذهب ابن خالويه والفارسي في تفسير عدم قلب ياء"معايش" إلى ربط ذلك بقاعدة الإعلال التي تشترط في الاسم أن يكون مبنيا على الفعل، فيُعلّ مثلما يُعلّ الفعل،أما إذا لم يكن مبنيا على الفعل نحو جمع التكسير فإنه يُصحّح [3].

قال الفارسي: « واعتل "معيشة" ؛لأنّه على وزن يعيش... وموافقة الاسم لبناء الفعل يوجب في الاسم الاعتلال، ألا ترى أنهم أعلوا " بابا، ودارا، ويوم راح" لما كان على وزن الفعل، وصحّحوا نحو: "حوَل وعُيَبة وعُيَنة" لما لم يكن على مثال الفعل[4]، فـ"معيشة" موافقة للفعل في البناء... وتكسيرها يزيل مشابهته في البناء، فقد علمت بذلك زوال المعنى الموجب للإعلال في الواحد في الجمع[قصد أن المعنى الموجب للإعلال في الواحد قد زال في الجمع]، فلزم التصحيح في التكسير لزوال المشابهة في اللفظ، و لأن التكسيرمعنى لا يكون في الفعل إنما يختص به الاسم» [5].

[1] معاني الأخفش، 431.
[2] إعراب القرآن،298 .
[3] ينظرإعراب القراءات السبع، 177/1، و الحجة،232/2.
[4] في هذا خلاف بين النحاة، ينظرباب أبنية المصدر الفصل الثاني" قيما وحولا".
[5] الحجة،232/2.

وتعقيبا على قول الفارسي أتساءل: إذا كان ما ذكره في سبب عدم قلب ياء"معايش" صحيحا، أفلا ينطبق ذلك على نحو"صحائف" ، فيقال أنه غير جار على الفعل، وأنّه كذلك جمع تكسير، ومعناه يختص به الاسم دون الفعل، ومن ثمّ لا يجوز فيه القلب؟

وذهب العكبري في تصحيح "معايش" إلى أن الياء حُرّكت ولم تقلب ؛ لأنها في الأصل مُحرّكة، إذ وزنها في المفرد:مَعْيِشة، بتحريك الياء [1] .

وما ذكره العكبري بشأن تصحيح ياء " معايش" يتفق مع ما ذكره ابن عطية في تعليل همز"صحائف" إذ قال: « وإنما همزت ياء صحائف ونظائرها مما الياء فيه زائدة لأنها لا أصل لها في الحركة وإنما وزنها فعيلة ساكنة ، فلما اضطر إلى تحريكها في الجمع بدّلت بأجلد منها» [2].

ومعنى ما ذهب إليه العكبري وابن عطية، أن التصحيح،أي تحرك الياء، كان بسبب تحرك الياء في المفرد، وأما الهمز فكان بسبب سكون الياء في المفرد، وهو مذهب سيبويه . قال: « وسألته عن واو عجوزٍ وألف رسالةٍ وياء صحيفةٍ، لأي شيء همزن في الجمع، ولم يكنّ بمنزلة "معاون" و"معايش" إذا قلت: "صحائف" و"رسائل" و"عجائز"؟ فقال: لأني إذا جمعت "معاون" ونحوها، فإنما أجمع ما أصله الحركة، فهو بمنزلة ما حركت كجدول. وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك وكانت ميتةٍ لا تدخلها الحركة على حالٍ، وقد وقعت بعد ألف، لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرك. وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة وذلك نحو قولك: قال وباع، ويغزو ويرمي، فهمزت بعد الألف كما يهمز سقاءٌ وقضاءٌ، وكما يهمز قائلٌ وأصله التحريك، فهذه الأحرف الميتة التي ليس أصلها الحركة أجدر أن تغير إذا همزت ما أصله الحركة، فمن ثم خالفت ما حُرّك وما أصله الحركة في الجمع» [3].

[1] ينظر الإملاء، دار الكتب العلمية ، 1/ 269.
[2] ينظر المحرر،686.
[3] الكتاب،356/4.

هذا بالنسبة لتعليل التصحيح في" معايش"، أما القراءة بالهمز،فقد وجهها أكثرهم إلى أنّهم توهموا" معيشة" وهي "مفعِلة" توهموها "فعيلة"، ذكر ذلك الفراء والطبري والفارسي[1].

ولم ير الزجاج ذلك من باب التوهم، وإنما رآه من باب المشابهة؛ لأنه ذهب في توجيهه لقراءة[مَعَائِشَ] بالهمز، إلى أنّ الياء فيها وإن كانت أصلية غير زائدة إلاّ أنها أسكنت بعد نقل حركتها إلى الحرف الذي قبلها؛ لأنها في الأصل"مَفْعِلة"، فلمّا أسكنت أشبهت الياء في صحيفة، فحمل الجمع على ذلك[2].

ورأى بعضهم أنّ همز" معائش" يدخل في باب حمل العرب الأبنية بعضها على بعض، نحو حملهم "مَسِيل الماء"، من:"سال يسيل" وهو" مفعِل" على "فعيل"في الجمع فقالوا:" أمسلة"، كما قالوا في جمع"بعير" وهو"فعيل": "أبعرة". وكذلك حملوا "المصير" وهو"مَفْعل"، على "فعيل" فقالوا في الجمع: "مُصْران" تشبيهًا له بجمع:"بعير" وهو"فعيل" على"بُعْران"[3].

أما أبو حيان فقد اكتفى بوصف قراءة الهمز بأنّها شاذة، لكنها مقبولة؛ لأنّها مروية عن الثقات[4] .

وفي سياق بحث الدارسين في لفظ "معايش" وتوجيه قراءته بالهمز، لم يفتهم الوقوف عند" مصائب" باعتبار أن اللغة الشائعة فيه هي لغة الهمز مع أن الواو فيه أصلية كما هي الياء في " معايش".

[1] ينظر معاني الفراء،251/1.،و تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،316/12،و الحجة،232/2.
[2] ينظر معاني الزجاج،259/2.
[3] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،317/12، والحجة للفارسي،232/2.
[4] ينظر البحر271/4.

فأمّا ألأخفش فردّ سبب القلب إلى الواو المنقلبة ياءًا في المفرد، قال « وأما "مصايب" فكان أصلها "مصاوب"؛ لأن الياء إذا كان أصلها الواو فجاءت في موضع لابد من أن تُحرّك فيه قلبت الواو في ذلك الموضع إذا كان الأصل من الواو، فلمّا قلبت صارت كأنّها قد أفسدت حتى صارت كأنها الياء الزائدة فلذلك هُمزت، ولم يكن القياس أن تُهمز. وناس من العرب يقولون: "المصاوب" وهي قياس» [1].

ومعنى قول الأخفش أنّه لمّا أعلت الواو في المفرد فصارت كأنها ياء زائدة، جاز إعلالها في الجمع بقلبها همزة.

لكن الزجاج ردّ على الأخفش قوله بأن الهمزة في مصائب وقعت بدلا من الواو ؛ لأنها أعلت في مصيبة، ووصفه بالرديء؛ لأنه يترتب عليه أن يقال في مقام:مقائم، وفي معونة: معائن[2].

أي إن الزجاج تنبه إلى أنّ الأخفش أراد أن يجعل القلب في نحو "مصائب" قياسيا؛ وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ كلّ واو اعتلت في المفرد وجب قلبها همزة في الجمع، نحو: مقام ومعونة،إذ أصلهما: مَقْوَم ومعْوُنة، فأعلت الواو في الأولى بقلبها ألفا، وأعلت في الثانية بالإسكان، فعلى قياس الأخفش فإن هذه الواو التي أعلت في المفرد، تعتل أيضا في الجمع فتنقلب همزة.

أمّا رأيه هو، أي الزجاج، في "مصائب" ، فذهب فيه إلى أن الهمزة مبدلة من الواو المكسورة، وإن كانت الواو المكسورة لا تبدل همزة إلا إذا وقعت أولا[3] ، إلا أنّهم حملوا الواو المكسورة على المضمومة التي تنقلب همزة أولا وحشوا[4].

[1] معاني الأخفش، 431.
[2] ينظر معاني الزجاج،260/2.
[3] ينظر المبحث السابق
[4] ينظر معاني الزجاج،260/2.

لكن هذا التوجيه لهمز"مصائب" لم يمنع الزجاج من القول بشذوذه، وأن القياس فيه: "مصاوب" بالواو[1].

وخلاصة القول في هذا أن القاعدة الصرفية المتفق عليها بين النحاة والصرفيين واضحة وبيّنة، وقد أشار إليها بعض الدارسين، وهي أن الياء التي تقلب همزة في جمع التكسير" فعائل" هي التي تكون حرف مدّ في المفرد،إلاّ أنه قد شذّ عن هذه القاعدة نحو: مصائب ومنائر، ولا أحد يجرؤ على القول أنهما غير فصيحتين، فلمَ لايكون" معائش" على هذه اللغة؟

ب ـ الإعلال بالحذف

يقسّم الحذف ثلاثة أقسام تتعلق بأصول الكلمة وهي: حذف فاء الكلمة أو عينها أو لامها، وأما النوع الرابع فيتعلق بحذف الحرف الزائد نحو مضارع "أفعل" واسم الفاعل واسم المفعول منه.

وسنتطرق في بحثنا هذا إلى بعض ما قيل في هذه الأقسام من الحذف، علما أنني تطرقت إلى حذف فاء الكلمة في باب أبنية المصادر[2]، لحاجة البحث إلى ذلك، وتفاديا للتكرار سأكتفي بتناول الأقسام الأخرى مراعية في ذلك أهمية المسائل التي تناولها الدارسون وأثروها بآرائهم.

ـ الحذف من المصدر واسم المفعول من"أفعل" الأجوف

جاء ذلك في نحو قوله تعالى: [وَإِقَامَ الصَّلَاةِ] [3] وقوله تعالى:[كَثِيبًا مَهِيلًا] [1].

[1] ينظر معاني الزجاج،260/2.
[2] ينظر الباب الأول، المبحث الخاص بالمصدر" وجهة"
[3] الأنبياء،73، والنور،37.

وقد وقف أغلب الدارسين عند الآية الأولى ، أي المصدر[2] "إقام" ليناقشوا مسألة الحذف من ناحيتين: من ناحية بناء "إفعال" والحذف الواقع فيه، ومن ناحية هاء التعويض الساقطة.

قال الفراء:« فإن المصدر من ذوات الثلاثة إذا قلت: أفعلت، كقيلك :أقمت وأجرت وأجبت يقال فيه كله إقامة وإجارة وإجابة لا يسقط منه الهاء. وإنما أدخلت؛ لأنّ الحرف قد سقطت منه العين، كان ينبغي أن يقال: إقواما وإجوابا فلما سكنت الواو وبعدها ألف "الإفعال" فسكنتا سقطت الأولى منهما، فجعلوا فيه الهاء كأنها تكثير للحرف» [3] .

وشبه الفرّاء حذف العين وتعويضها بالهاء في نحو" إقامة" بحذف الفاء في نحو: عِدة، وأجاز سقوط الهاء من نحو "إقام" للإضافة لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، واستشهد على ذلك بقول الشاعر[4]:

إنَّ الخَلِيطَ أجَدُّوا البَيْنَ فانْجَرَدُوا وأخْلَفُوكَ عِدَ الأمْرِ الذي وَعَدُوا[5].

أي إن الشاعر حذف الهاء من "عدة" التي هي عوض من فاء الكلمة المحذوفة.

ورأى أغلب الدارسين هذا الرأي في سقوط الهاء، منهم الزجاج والنحاس والزمخشري و ابن عطية وابن الأنباري وأبو حيان[6]. بل إن ابن الأنباري جعل هذا النوع من الحذف مقيسا إذ قال: « حذفت التاء؛ لأن المضاف إليه صار عوضا

---

[1] المزمل،14.
[2] ذكر ابن عطية أن القول في "إقام" بأنه مصدر يحتاج إلى نظر. ينظر المحرر،1286.
[3] معاني الفراء،154/2.
[4] هو الفَضْلُ بن العباس بن عُتْبة اللّهْبيّ، ينظر اللسان،1/ 651 ، (مادة: غلب)
[5] ينظرمعاني الفراء،154/2.
[6] ينظر معاني الزجاج، 37/4، و إعراب القرآن،607، والكشاف ،186/3 و المحرر،1364، و البيان، 163/2.، و تفسير القرطبي ، دار إحياء التراث العربي ، 280/12.

عنها، كما صار عوضا عن التنوين، كما صارت"ها" في "يا أيها" عوضا عن المضاف إليه» [1].

ومقابل هذا الإجماع على تعليل سقوط الهاء من "إقامة" نجد أبا حيان يؤكد على أنّ هذا الذي ذكر من أن التاء سقطت لأجل الإضافة إنما هو مذهب الفراء، وأما مذهب البصريين ، فإن التاء من نحو هذا لا تسقط للإضافة [2].

وأما عن الشواهد الشعرية التي ذكرها الفراء تأكيدا لمذهبه، فقد ردّها أبو حيان لأنّه يرى أنّ سقوط الهاء في الشعر إنما هو من الترخيم الواقع في غير النداء ضرورة[3].

ونقطة الخلاف الثانية التي نقف عندها في "إقام" هي المتعلقة بحذف أحد الساكنين؛ لأنهم لم يتفقوا على الساكن المحذوف.

ومذهب الفراء كما لاحظنا في قوله السابق، ومعه الأخفش كما نُقل عنه[4]

أن المحذوف إنما هو عين الكلمة أي الواو، بعد أن نقلت حركتها إلى الحرف قبلها[5] ،

وتبعهما في هذا الرأي النحاس والزمخشري وابن عطية[6].

[1] البيان، 163/2.
[2] ينظرالبحر،422/6.
[3] ينظر الارتشاف،502/2،503.
[4] ينظرإعراب القرآن للنحاس، 1215،و البيان لابن الأنباري،394/2، والممتع، 456/2.
[5] ينظر إعراب القرآن،607، و المحرر،1364.
[6] ينظرإعراب القرآن،607، والكشاف،186/3، والمحرر،1364.

وأما المذهب الآخر المنسوب إلى الخليل وسيبويه[1] أي القول بأن المحذوف من نحو" إقام" إنما هو الألف الزائدة في بناء" إفعال"؛ لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصلي، فقد قال به الزجاج والقرطبي والرازي[2].

وقد نوقشت هذه المسألة أيضا، أي الاختلاف حول حذف الحرف الزائد أو الأصلي عند التقاء ساكنين، في اسم المفعول من الأجوف، في نحو قوله تعالى: [كَثِيبًا مَهِيلًا] [3]. ونقل لنا النحاس وابن الأنباري بعضا من حجج الفريقين في الإعلال الذي لحق بهذا اللفظ. قال النحاس:« الأصل مهيول، فأعلّ فألقيت حركة الياء على الهاء، فالتقى ساكنان، واختلف النحويون بعد هذا، فقال الخليل وسيبويه: حذفت الواولالتقاء الساكنين؛ لأنها زائدة، وكُسرت الهاء لمجاورتها الياء[4]، فقيل: "مهيل"، وزعم الكسائي والفراء والأخفش أنّ هذا خطأ؛ والحجة لهم أن الواو جاءت لمعنى فلا تُحذف، ولكن حُذفت الياء فكان يلزمهم على هذا أن يقولوا: مهُول، فاحتجوا بأن الهاء كُسِرت لمجاورتها الياء، فلمّا حذفت الياء انقلبت الواو ياءا لمجاورتها الكسرة» [5].

ويوضح ابن الأنباري هذه الحجة الأخيرة التي ذكرها النحاس في سياق الاحتجاج لمذهب الفراء والأخفش ؛ لأنها تجيب على تساؤل مهم وهو: كيف يكون" مهيل" على مذهب الإعلال هذا، أي القائل بحذف عين الكلمة، أي الياء ، وكان يلزم أن يكون بالواو؟ فيقول:« كسروا الهاء قبل حذف الياء لمجاورتها الياء، فلمّا حُذفت الياء انقلبت الواو ياءا لانكسار ما قبلها» [6].

[1] ينظر إعراب القرآن للنحاس،1215، والممتع،455/2.
[2] ينظر معاني الزجاج،188/5، وتفسير الرازي،173/14، وتفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،147/1.
[3] المزمل،14.
[4] ينظر الكتاب،448/4.
[5] إعراب القرآن للنحاس، 1215.
[6] ي البيان،394/2.

ويبدو لي أن هذه الحجة تخالف قاعدة أصلية في الإعلال ؛ لأنّ كسر ما قبل الياء لا يكون في قاعدة الإعلال إلاّ لتسلم الياء نحو: "بيض"، وأصله" فُعْل"، فكيف تُكسر هاء" مهيل" ونية حذف الياء موجودة؟

ولعل عدم استساغة بعض الدارسين لحجة حذف الياء في نحو"مهيل " هو الذي جعلهم يقولون بحذف الزائد على الرغم من أنهم أحجموا عن قول ذلك في المصدر، منهم الزجاج وابن عطية[1].

وبالإضافة إلى هذه الحجج التي ذُكرت لأصحاب المذهبين، فقد جاء في كتب النحو مزيد منها، من ذلك احتجاج ابن جني لمذهب الأخفش بحذف عين" فاعل" من نحو" شاك" وإقرار ألفه؛ لأنها دليل على اسم الفاعل.
قال:
« وهذا أحد ما يقوى قول أبي الحسن[2] في أن المحذوف من باب مقول ومبيع إنما هو العين؛ من حيث كانت الواو دليلاً على اسم المفعول... وكذلك حذفت لام الفعل لياءي الإضافة في نحو مصطفى وقاضي ومرامي في مرامى. وكذلك باب يعد ويزن؛ حذفت فاؤه لحرف المضارعة الزائدة. كل ذلك لما كان الزائد ذا معنى» [3].

و من الحجج التي ذكرها ابن عصفورلمذهب الخليل أنّ الساكنين إذا اجتمعا في كلمة حُرّك الثاني منهما دون الأول، فكما يُتوصل إلى إزالة التقائهما بتحريك الثاني منهما، كذلك يتُوصل إلى تجنب التقائهما بحذف الثاني منهما. وأنّ حذف الزائد أسهل من حذف الأصل [4].

[1] ينظر معاني الزجاج،188/5، و المحرر ، 1913.
[2] يقصد الأخفش
[3] الخصائص، 451/2، 450.
[4] ينظرالممتع، 455/2.

وردّ أصحاب الأخفش على هذا بأن الحذف للساكن الأول؛ لأن التغيّر لاجتماع الساكنين يلحق الأول[1]، وأن العين لغير معنى، أما واو "مفعول"[2] فحرف معنى يدل على المفعولية، وحذف ما لا معنى له أسهل، كما أنه إذا اجتمعت التاءات في نحو" تذكّرون" حذفت الثانية، ولم تُحذف الأولى حيث كانت لمعنى[3].

ونقل أيضا عن الأخفش وأصحابه أنهم قالوا : إنما جاء الزائد للعلامة والعلامة لا تُحذف، فأجيب: إن العلامة لا تُحذف إذا لم توجد علامة أخرى، وفي "اسم المفعول" وجدت علامة أخرى وهي الميم، فكان الحذف بالزيادة أولى[4].

أمّا ركن الدين الأستراباذيّ فقد رأى أن كلاً من سيبويه والأخفش قد خالف أصله في هذه المسألة، وعلّل ذلك بقوله:« أمّا سيبويه ، فلأن أصله أنه إذا اجتمع ساكنان والأول منهما حرف لين حذف الأول، وههنا حذف الثاني. وأما الأخفش فلأنّ أصله أنّه إذا وقعت الفاء مضمومة وبعدها ياء أصلية قلبت الياء واوا محافظة للضمة، وهاهنا لم يراع هذا الأصل؛ لأنّه قلب الضمة كسرة مراعاة للياء المحذوفة» [5].

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف فإن دارسي القرآن لم يُعنوا به إلا بالقدر الذي يكشف عن الإعلال الواقع في الكلمة على المذهبين حتى يتضح وزنها ومعناها.

ـ حذف لام الكلمة

[1] ينظر خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، لهدى جنهويتشي، مكتبة دار الثقلفة، عمان، ص:235.
[2] هذا الرد ينطبق كذلك على المصدر.
[3] ينظر الممتع، 456/3.
[4] ينظرشرح المراح في التصريف، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، تح عبد الستار جواد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص:229.
[5] شرح الشافية لركن الدين الأستراباذيّ، 796/2.

حظيت الألفاظ القرآنية التي جاءت محذوفة اللام بحيّز من بحوث الدارسين للقرآن، شأنهم في ذلك شأن سائر النحاة الذين ناقشوا مسألة حذف اللام من ألفاظ عربية كثيرة، نحو:أب وأخ، وابن وبنت، وغير ذلك. وكان الإشكال المطروح في نقاشاتهم هو تقدير الحرف المحذوف.

وقف الزجاج في سياق تفسيره لقوله تعالى:[يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ] عند لفظ " أبناء" ليستوحي منه أصل هذا الجمع فقال: « [أَبْنَاءَكُمْ] جمع ابن ، والأصل كأنه إنما جمع بني وبنو، ويقال: ابن بيّن البنوة، فهي تصلح أن تكون"فَعَل" و"فِعْل" كأن أصله بناية، والذين قالوا: بنون كأنهم جمعوا"بنا" وبنون، فأبناء جمع "فَعَل" و"فِعْل". و"بنت" يدل على أنه يستقيم أن يكون فِعْلا"[1]، ويجوز أن يكون"فَعَل" نُقلت إلى "فِعْل" كما نقلت أُخت من"فَعَل" إلى"فُعْل"» [2].

فالزجاج يرى أن أصل "ابن" من حيث الوزن إما"فَعَل" وإما "فِعْل" ، ومن حيث اللام المحذوفة فهو إمّا "بنو" بالواو أو"بنْي" بالياء.

لكنه وعلى الرغم من ذكره للاحتمالين في أصل "ابن" إلاّ أنه ردّ على قول الأخفش الذي رجّح أن يكون المحذوف من "ابن" الواو؛ لأن حذفها أكثر لثقلها، ورأى، أي الزجاج، أن الياء أيضا تحذف للثقل، واستدل على رأيه بحذفها من "يد" و"دم"؛لأن الأصل فيهما: يدي ودمي، كما ضعّف ، أي الزجاج، حجة من استدل بقولهم: "البنوة" على أن الأصل المحذوف هو الواو؛ وذلك لأنّهم يقولون: الفتوّة والفتيان[3] في التثنية[4].

[1] قصد أن قولهم في الجمع: بنون يدل على أنه"فَعَل" وقولهم: في المؤنث: "بنت" يدل على أنه "فِعْل".
[2] معاني الزجاج،119/1

[3] أي إنهم قالوا : "الفتوة" بالواو شذوذا؛ لأن أصل " فتى"بالياء بدليل قولهم في المثنى: فتيان.
[4] ينظر معاني الزجاج، 119/1،120.

وعلى الرغم من تضعيف الزجاج للرأي القائل بأن أصل "ابن" بالواو، إلا أنّه رجع فقال بتساوي الرأيين عنده[1].

وخلافا لهذا الموقف نجد القيسي يؤكد على أنّ أصل "ابن" "بَني" بالياء؛ لأنه مشتق من بنى يبني، ويخطّىء الرأي القائل بأنّه بالواو، بدليل قولهم: البنوّة. وفي تعليله لمذهبه هذا يقول: « وقد قيل: إن الساقط منه واو لقولهم: البنوّة، وهو غلط؛ لأن البنوّة وزنها:"الفُعُولة" وأصلها البُنُويَة، فأدغمت الياء في الواو وغُلّبت الواوللضمتين قبلها، ولو كانت ضمة واحدة لغيّرت إلى الكسر وغُلّبت الياء، ولكن لو أتي بالياء في هذا، لوجب تغيير ضمتين فستحيل الكلمة» [2].

فكما هو ظاهر من قول القيسي أنه استدل بقولهم: البنوّة، على أن الحرف الساقط في "ابن" إنما هو الياء وليس الواو؛ لأنّه رأى أنّ أصلها " بُنُويَة" بالياء.

وهذا رأي الفراء أيضا الذي يمكن استخلاصه من قوله في "بنت" كما سنرى ذلك لاحقا.

وذكر أبو حيان دليلا آخر لمن زعم أن أصل "ابن" بالياء، وهو جعلهم إيّاه مشتقاً من البناء ، وهو وضع الشيء على الشيء ، وهذا الاشتقاق يتفق مع كون الابن فرع عن الأب ، فهو موضوع عليه[3].

وأورد صاحب اللسان أن العرب تقول : يبني بالياء أكثر من قولهم: يبنو بالواو،وفي هذا دليل على أن المحذوف من "ابن" ياء[4].

أما "أب" و"أخ" فلم يختلفوا فيهما لأنهم استدلوا على أن المحذوف واو بقولهم:الأبوة والأخوة، وقولهم في المثنى: "أبوان وأخوان" فردّ المحذوف الذي

[1] ينظر م ن، 120/1.
[2] مشكل إعراب القرآن،724/2.
[3] ينظر البحر،325/1.
[4] ينظر اللسان،89/14، (مادة: بنا).

هوالواو. إلا أن القيسي ذهب في اعتلال "أب" بالحذف إلى أنه على غير قياس، وقد كان القياس أن تنقلب الواو ألفا كما في عصا؛ لأن وزنه "فَعَل" . قال: « ولو جرى على أصول الاعتلال والقياس لقلت: أباك في الرفع والنصب والخفض، ولقلت : أبا في الرفع والنصب والخفض بمنزلة عصا وعصاك، وبعض العرب يفعل فيه ذلك، ولكن جرى على غير قياس الاعتلال في أكثر اللغات، وحسن ذلك فيه لكثرة استعماله وتصرّفه » [1] .

ودُهب في " بنت وأخت" مذهب "ابن وأخ"، أي إن المحذوف في "بنت" قد يكون واوا أو ياء،أما في أخت فإن المحذوف واو. ونُقل عن الفراء قوله بأنه ضم أول "أخت" ليدل على أن المحذوف واو ، وكسر أول "بنت" ليدل على أن المحذوف ياء [2]. وردّ ابن عطية بأن الحذف والتعليل كلاهما على غير قياس[3].

وذكروا أن التاء التي لحقت بـ " أخت" و" بنت" إنما هي بدل من اللام المحذوفة، وليست تاء التأنيث ؛ لأن تاء التأنيث لا يسبقها سكون، وإنما أشبهت تاء التأنيث لاختصاصها بالمؤنث[4].

وقيل: لما حذفت لام الكلمة وتاء التأنيث من أخت وبنت ، وكان أصلهما: أَخَوَة،

و بَنَوَة، زيدت التاء وألحقتا بـ "قُفل" و" جِذع" [5].

وتساءل العكبري بشأن الحرف المحذوف الذي رُدّ في "أخوات" ولم يرد في "بنات" فأجاب: « حُمل كل واحد من الجمعين على مذكره ، فمذكر بنات لم يُردّ

[1] مشكل إعراب القرآن،723/2.
[2] ينظرالبحر، 198/3، والإملاء، دار الكتب العلمية ،174/1.
[3] ينظر المحرر، 409.
[4] ينظر الكشاف،188/1، والإملاء، دار الكتب العلمية ،174/1.
[5] ينظرالبحر، 198/3، وسر الصناعة، 149/1.

فيه المحذوف بل جاء ناقصا في الجمع فقالوا: بنون، وقالوا في جمع أخ: إخوة وإخوان، فرد المحذوف» [1].

و كان للدارسين وقفة أيضا عند الأسماء المؤنثة بالتاء التي حذفت لامها نحو: "عضة"[2] و"أمة" من قوله تعالى: [وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ] [3] ، وثُبة من قوله: [فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ] [4] و"سنة" من نحو قوله:[ألفَ سَنَةٍ] [5] ، وقد اتفقوا في بعضها حول الحرف المحذوف كما في "ثبة" إذ كادوا يجمعون على أن المحذوف منها الواو[6]، وقال النحاس أنها من ثبيت بالياء[7].

وذهبوا في " سنة" إلى جواز كون لامها المحذوفة واوا أو هاءا[8] . قال العكبري:

« الأصل في "سنة" سنهة، فلامها هاء لقولهم: عاملته مسانهة، وقيل لامها واو لقولهم سنوات» [9].

واستدل أبو حيّان على أنّ المحذوف من " أمَة" واو بقولهم في الجمع: أموات، نحو قول الشاعر[10]:

أما الإماءُ فلا يَدْعُونَني وَلَداً إذا تَرامى بَنُو الأمَواتِ بالعار

[1] الإملاء،174/1.
[2] ينظر مبحث الجمع السالم من الباب السابق.
[3] البقرة،221.
[4] النساء، 71.
[5] البقرة،96، والعنكبوت،14.
[6] ينظر المشكل للقيسي،202/1، والمحرر لابن عطية ،454، وإملاء ما من به الرحمن، دار الكتب العلمية ، 1/ 186، و تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ، 5/ 274، و البحر،295/3.
[7] ينظرمعاني القرآن، 131/2.

[8] ينظر معاني الأخفش،319، و معاني الفراء، 125/1، والمحرر لابن عطية،236. وغيرهم.
[9] الإملاء، دار الكتب العلمية ،282/1.
[10] البيت للقتال الكلابي، وقد جاء الشاهد في اللسان: بَنُو الإمْوان، أي جمعت الأمة جمع"إخوان". ينظر اللسان، 14 / 44.

وبقولهم في المصدر: أمة بينة الأموّة ، وبما أن وزنها "فَعَل" فقد نبه على أنّ هذا الحذف على غير قياس؛ لأن القياس أن تنقلب الواو ألفا [1].

وذكر ابن جني أنّ مذهب الفراء فيما حذفت لامه ،نحو: لغة وثبة ومئة وغيرها، أنّه إذا كان المحذوف منه واوا فإنه يأتي مضموم الأول، وإن كان المحذوف ياءا فإنه يأتي مكسور الأول. لكنّ ابن جني استدل على فساد هذا الرأي بقولهم:سنة وسنوات، فجاؤوا بالواو في الجمع وهي ليست مضمومة الأول، وكذلك قولهم في جمع عِضة: :عضوات، بالواو، وهي مما كُسر أوله[2].

وذهب كذلك، أي ابن جني، إلى أن هاء التأنيث في نحو لغة وثبة إنما هي عوض من اللام المحذوفة، وهذا بخلاف التاء في نحو أخت وبنت، إذ هي بدل من اللام وليست عوضا[3].

ومما سبق يتضح لنا أن الدارسين اتفقوا في أغلب الألفاظ على تحديد اللام المحذوفة إذا كانت واوا أو ياءا، كما أنهم اتفقوا على الاستدلال على المحذوف بالتثنية وبالجمع . لكنهم اختلفوا حول الاستدلال بالمصدر وبحركة أول الكلمة.

وبهذا نأتي على نهاية هذا المبحث الذي نأمل أن نكون قد كشفنا من خلاله عن مذاهب دارسي القرآن في الإعلال، وقد لجأت فيه إلى الإيجاز قدر الإمكان لأنّ موضوع الإعلال في الدراسات القرآنية أوسع من أن نحيط بجميع مسائله.

[1] ينظر البحر،165/2.
[2] ينظر الخصائص، 227/1.
[3] ينظر م ن ، 285/2.

2 - الإبـــــدال

الإبدال لغة : هو جعل شيء مكان شيء آخر[1].

أمّا اصطلاحا، فعرّفه ابن جني بقوله:« والبدل أن يقام حرف مقام حرف إما ضرورة، وإما استحسانا وصنعة» [2].

وفرّق ابن عصفور بين القلب والإبدال فقال:« والفرق بين الإبدال والقلب أنّ القلب تصييرالشيء على نقيض ما كان عليه من غير إزالة ولا تنحية. والبدل وضع الشيء مكان غيره على تقدير إزالة الأول وتنحيته» [3].

أمّا الفارسي فقد جعل الإبدال على ضربين: أحدهما إبدال حرف من حرف لأجل الإدغام، والآخر إبدال حرف من حرف لغير الإدغام» [4].

والخلاصة التي نخرج بها من هذه التعريفات أن الإبدال يكون في الحروف الصحيحة وقد جعلها الزمخشري اثني عشرحرفا أضافها إلى حروف العلة، و جمعها في عبارة:" استنجده يوم صال زط"[5].

وسنتعرف فيما يأتي على آراء دارسي القرآن فيما جاء من إبدال لهذه الحروف في القرآن الكريم.

- إبدال الهاء من الهمزة

قرأ بعضهم [إِيَّاكَ] من قوله تعالى:[إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ] [6] : "هِياك" بالهاء[7]. وقد ذهب جماعة من الدارسين إلى إقرار هذه القراءة وتوجيهها إلى

[1] ينظر اللسان،48/11.
[2] سر الصناعة69/1.
[3] الممتع، 32/1.
[4] التكملة،243.
[5] ينظر شرح المفصل،347/5.
[6] الفاتحة،5.
[7] نسب ابن عطية وأبو حيان هذه القراءة إلى أبي السَّوار الغنوي، ينظر المحرر،43، والبحر، 140/1.

إلى أنّها لغة في قلب الهمزة هاءا، منهم: الأخفش وابن جني وابن عطية والعكبري وأبو حيان[1].

قال الأخفش:« ومن العرب من يقول " هيّاك" بالهاء، ويجعل الألف من "إياك" هاءا فيقول:" هِيَّاكَ نَعْبُدُ" كما تقول:"إيه" و"هيه"، وكما تقول: "هرقت" و" أرقت"» [2].

واستشهد ابن جني على إبدالهم همزة "إياك" بقول الشاعر[3]:

فَهيَّاكَ والأَمْرَ الذي إن تَوَسَّعَتْ مَوارِدُه ضاقَتْ عَلَيْكَ مَصادِرُه

أما العكبري فقد وصف هذه اللغة، أي إبدال الهمزة هاءا بالكثرة، ووجّه هذا الإبدال إلي كون مخرج الهاء والهمزة متقاربين، وأن الهاء أخفّ من الهمزة، لذلك عدلوا إلى الأخفّ[4].

وكان للدارسين وقفة أخرى عند إبدال الهمزة هاءا، وذلك في قوله تعالى: [هَا أَنْتُمْ] [5]، فقد ذهب بعضهم إلى القول أن الأصل في الهاء أنها همزة، منهم النحاس الذي نقل عن أبي عمرو قوله بأنّ" هاأنتم" أصلها:" أانتم" فأبدل من الهمزة الأولى هاءًا؛ لأنها أختها، وقد استحسن النحاس هذا الرأي[6].

وقد نقل الزمخشري والقرطبي وأبو حيان عن الأخفش أنه قال بهذا الرأي أيضا، أي بإبدال همزة الاستفهام هاءا[7].

لكن أبا حيان أبدى اعتراضا على هذا الرأي فقال:« وإبدال الهمزة هاءا مسموع في كلمات ولا ينقاس ، ولم يسمع ذلك في همزة الاستفهام ، لا يحفظ

[1] ينظر معاني الأخفش،141، والمحتسب، 114/1، والشواذ للعكبري،94/1، و المحرر،43، والبحر، 140/1.
[2] معاني الأخفش،141.
[3] هومضرس بن ربعي، أوطفيل الغنوي، ينظر المحتسب،114/1، الهامش:5.
[4] ينظر الشواذ للعكبري،95/1،94.
[5] آل عمران:66 و119 والنساء: 109 ومحمد: 38.
[6] ينظر إعراب القرآن، 139.
[7] ينظر الكشاف،284/1، وتفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،185/1، والبحر، 510/2.

من كلامهم : هتضرب زيداً ؟ بمعنى : أتَضرب زيداً ؟ إلاَّ في بيت نادر جاءت فيه : ها ، بدل همزة الاستفهام ، وهو قوله[1] :

وأتَى صَواحِبُها فَقُلْنَ هَذَا الَّذي مَنَحَ المَوَدَّةَ غَيْرَنا وجَفانا » [2].

أراد: أذا الَّذِي؟ فأبدل الهاء من الهمزة.

وخلافا لرأي أبي حيان هذا ذهب الفارسي للاحتجاج للرأي القائل بإبدال همزة الاستفهام فقال:« فإن قلت :هلاّ لم يجزالبدل من الهمزة ؛لأنه على حرف واحد؟ وإذا كان على حرف واحد وأبدلت منه لم يبق شيء من الحرف يدل عليه، فيكون الإبدال منه كالحذف له، فكما لايجوز حذفه، كذلك لا يجوز البدل منه»؟ وأجاب على تساؤله قائلا: « لا يمتنع البدل منه وإن كان على حرف، وما ذكرتَه ضرب من القياس الذي جاء استعمالهم بخلافه، ألا ترى أنهم أبدلوا من الباء الواو في قولهم: والله، وأبدلوا من الواو التاء في : تالله، فهذه حروف مفردة وقد وقع الإبدال منها كما ترى » [3].

أي إن الفارسي يرى أن القياس يقتضي أن لا يُبدل الحرف المفرد، إذ لا شيء يبقى منه ليدل عليه، لكنه لاحظ أن العرب خالفوا القياس في استعمالهم للبدل في الحروف المفردة.

وميّز بعض الدارسين في القول بإبدال الهمزة هاءا بين القراءات[4] وإن أجازوا فيها جميعها أن تكون الهاء مبدلة من الهمزة، إلا أنهم نبّهوا على أن قراءة الجمهور بمد الهاء وتحقيق الهمزة، لا يصلح فيها أن تكون الهاء مبدلة من الهمزة، قال بذلك ابن خالويه وابن عطية وأبو حيان إلا أن تعليلهم لهذا الرأي كان مختلفا بعض الشيء.

[1] أنشده اللحياني عن الكسائي لجميل، ينظر اللسان،364/15(مادة: ذا).
[2] البحر، 510/2.
[3] الحجة ،23/2.
[4] أي قراءة ابن كثير بالهاء من غي مد، وقراءة أبي عمرو وقالون" هاأنتم" بالمد من غير همز، وقراءة الجمهور: "ها أنتم" بمد الهاء وتحقيق الهمزة. ينظر إعراب القراءات السبع، 114/1.

فقد رأى ابن خالويه وأبو حيان في قراءة "هاأنتم" أن أصلها: "آأنتم" بهمزتين بينهما ألف، ثم قلب من الهمزة الأولى هاء، وأبقي على الألف ؛ لذلك قالا بأن الألف إنما تدخل حاجزا بين الهمزتين كراهية لاجتماعهما، فإذا قلبت الأولى هاءا فليس هناك ما يُستثقل، لذلك ذهبا إلى تضعيف القول بالإبدال في هذه القراءة أي قراءة الجمهور[1].

قال أبو حيان معللا رأيه: « لأنه إنما يفصل لاستثقال اجتماع الهمزتين ، وهنا قد زال الاستثقال بإبدال الأولى هاءا ، ألا ترى أنهم حذفوا الهمزة في نحو : أريقه ، إذ أصله : أأريقه؟ فلما أبدلوها هاءا لم يحذفوا ، بل قالوا : أهريقه» [2]. أي إن أبا حيان قاس الفصل بين الهمزتين على الحذف، فمتى ترك هذا ترك ذاك. لكنه لم يثبت على رأيه هذا ؛ لأنه وجّه هذا الإبدال مع وجود الألف الفاصلة بين الهاء المبدلة من همزة الاستفهام وهمزة" انتم" إلى أنه قد أُجري البدل في الفصل مجرى المبدل منه[3] .

أما بالنسبة لرأي ابن عطية فإن الاختلاف بينه وبين الرأي السابق يكمن في كونه ضعّف القول بالإبدال في قراءة الجمهور على مذهب أبي عمرو الذي لا يرى إلحاق الألف للفصل بين همزتين، لذلك فهو يرجح في هذه القراءة أن تكون الهاء للتنبيه[4].

ولم يقف غير هؤلاء من الدارسين عند اختلاف القراءات في هذه الآية، واكتفوا بتوجيه قراءة الجمهورإلى أن الهاء للتنبيه، منهم الأخفش والفراء والطبري والزجاج[5].
وعلّل الفراء والطبري [6] الفصل بين الهاء واسم الإشارة بأنّه قد أريد بذلك التقريب[1].

[1] ينظر إعراب القراءات،114/1، و البحر، 510/2.
[2] ينظر البحر، 510/2.
[3] ينظر البحر، 510/2.
[4] ينظر المحرر،312،313.
[5] ينظر معاني الأخفش،589.، و معاني الفراء ، 163/1، وتفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،149/7، ومعاني الزجاج،389/1.
[6] ينظر معاني الفراء ، 163/1، وتفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،149/7.

وكذلك وقف دارسو القرآن عند قوله تعالى:[طٰه] [2] ، وذهبوا في أحد توجيهي[3] القراءة بفتح الطاء وسكون الهاء[4] ، إلى أن أصل :[طَهْ] : "طأ"[5] ، فقلبت همزته هاءا كما قالوا: هياك في إياك وهرقت في أرقت، ذكر ذلك الزجاج والنحاس والزمخشري والرازي والعكبري والقرطبي وأبو حيان [6].

ـ إبدال التاء من الهمزة

ناقش دارسو القرآن إبدال التاء من الهمزة في نحو قوله تعالى:[ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ] [7] ، وقد تباينت آراؤهم في توجيه" اتّخذ" من هذه الآية وما شابهها، فذهب بعضهم إلى أنه "افتعل" من الأخذ، وذهب آخرون إلى أنّه "افتعل" أيضا إلا أنه من "تخذ"، وذهب فريق آخر إلى أنه من" وخذ". وقد ذكر ابن الأنباري هذه الوجوه الثلاثة دون أن يرجّح أحدها على الآخر[8]. أمّا غيره من الدارسين، فقد رجّح بعضهم وجها على آخر.

فأما التوجيه الأوّل أي القول بأنّ "اتّخذ"" افتعل" من الأخذ، وقع فيه إبدال الهمزة تاءا، فقد ذهب إليه كل من الطبري وابن خالويه والفارسي وابن عطية [9].

---

[1] التقريب مصطلح كوفي، فسره السيوطي فقال: "ذهب الكوفيون إلى أن"هذا" و"هذه" ، إذا أريد بها التقريب كانا من أخوات"كان" ، في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب ، نحو: "كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادمًا؟" ، "وكيف أخاف البرد ، وهذه الشمس طالعة؟". ينظر همع الهوامع،415/1.

[2] طه،1.

[3] ذهبوا في التوجيه الثاني إلى أن الهمزة قلبت ألفا ، فلما بني الأمر على ذلك قيل: طـ على حرف واحد، فألحقوا به الهاء للسكت.

[4] قرأ بذلك الحسن وعكرمة وأبوحنيفة وورش، ينظر البحر، 212/6.

[5] لأنه ـ صلى الله عيه وسلم ـ كان يقوم في تهجده على إحدى رجليه حتى تتورم، فيحتاج إلى الترويح بين قدميه، فأمر أن يطأ الأرض بقدميه معاً. ينظر معاني الزجاج، 284/3، و إعراب القرآن للنحاس،576، وغيرهما.

[6] ينظر معاني الزجاج، 284/3، و إعراب القرآن،576، والكشاف،38/3، والإملاء، 118/2، وتفسير الرازي،4/22، وتفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ، 11167/11، والبحر،212/6.

[7] البقرة،51.

[8] ينظر البيان،93/2.

[9] ينظرتفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ، 18/ 81، و إعراب القراءات السبع، 409/1، و الكشف،2/ 177، و المحرر الوجيز،105.

ويوضح ابن خالويه والقيسي هذا الإبدال في توجيههما لقوله تعالى:[لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا] [1] ، إذ قرئ بتخفيف التاء وكسر الخاء، وقرئ بتشديد التاء وفتح الخاء[2]، وقد وجها قراءة من خفّف إلى أنه جعله من"تخذ"، وأمّا من شدّد فإنه بناه على "افتعل" من أخذ، فأبدل من الهمزة الساكنة ياءا ثم أبدلوا من الياء حرفا من جنس مابعدها وهو التاء ثم أدغموا التاء في التاء كما فعلوا مع " اتزن واتعد" ، وأصل الياء فيهما واو، وأصل الياء في اتّخذ همزة[3].

لكن الفارسي خالفهما الرأي لأنه ذهب في القراءتين معا، أي قراءة التخفيف والتشديد، إلى أنّهما من "تخذ". قال:« فإن قلت: فلمَ لا يكون اتّخذت افتعلت من أخذت، كأن الهمزة لمّا أبدلت منها التاء لالتقائها مع همزة الوصل أدغمت في التاء الزائدة كما أبدلوا في قولهم: اتّسروا الجزور[4]، وإنما هو اليَسْر[5]؟ فالقول: إنّ ما ذكرتَه من الإبدال لايجوز في قياس قول أصحابنا... لاختلاف معنى الحرفين» [6] .

وخلاصة قول الفارسي أنه يفرّق بين " أخذ" و" تخذ" في المعنى[7]، وأنّ "الاتّخاذ" "افتعال" من تخذ ،لا من أخذ، وهذا على مذهب البصريين[8]. و هو التوجيه الثاني الذي أشرنا إليه.

وقد ذهب أبو حيان إلى تأييد الفارسي في مذهبه هذا[1] ، وأنّ" تخذ" بناء أصلي على حدّه ، وليس أصله" اتّخذ" فحذف منه، كما زعم بعضهم[2]، بدليل ما حكاه أبو زيد وهو : تخذ يتخذ تخذاً ، وقول الشاعر[3] :

---

[1] الكهف، 77.
[2] الأولى قراءة ابن كثير وأبي عمرو، والثانية قراءة باقي السبعة، ينظرالكشف للقيسي،177/2.
[3] ينظر إعراب القراءات السبع، 409/1، و الكشف،2/ 177.
[4] الجزور: الناقة المجزورة، أي المنحورة، ينظر اللسان،133/4،(مادة: جزر).
[5] هو بمعنى اللّينُ والانقياد، يكون ذلك للإنسان والفرس، ينظر اللسان،295/5،(مادة: يسر).
[6] الحجة، 296/1،295.
[7] ذكر صاحب اللسان أن أخذ بالهمزة بمعنى تناول، وتخذ، بمعنى عمل، ينظر 470/3، 478(مادة: أخذ وتخذ). أما صاحب الصحاح، فلم يذكر "تخذ" وجعل الاتخاذ مثل الائتخاذ " افتعال" من الأخذ، إلاّ أنه أُدغِم بعد تليين الهمزة وإبدالها تاءا.
[8] أشار إلى هذا بقوله:" أصحابنا " ؛ لأنّ البصريين لا يجيزون مثل هذا ، أي قلب الهمزة التي هي فاء الكلمة، تاءا، في "افتعل" ، ثم إدغامها في التاء، نحو:اتّكل من الأكل، واتّمن من "أمن". ينظر البيان لابن الأنباري،93/2.

وَلَا تُكْثِرِنْ تَخْذَ العِشارِ فَإنَها ... تُريد مَباءاتٍ فَسيحاً بِناؤُها[4].

وأما دليل أبي حيّان على أنّ " اتّخذ" "افتعل" من "تخذ" وليس من " أخذ" فهو القياس ؛ لأنّه يرى أنّ الاتّخاذ من الأخذ ، القياس فيه ألّا تبدل الهمزة إلا ياءا ، فيقال : "إيتخذ" بالياء كهمزة "إيمان" إذ أصله : إإمان ، وأما فاء الافتعال التي تبدل تاءا على القياس، فهي التي تكون واواً أو ياءا نحو: اتّصل واتّسر من الوصل واليسر[5].

لكنّ ابن عطية بيّن فساد هذا الرأي الذي ذهب إليه أبو حيّان وغيره، وهو أنّ الهمزة لا تبدل إلاّ ياءًا، فقال :
« و "اتخذتمْ " أصله "ايتخذتم " ، وزنه "افتعلتم" من الأخذ ، سهلت الهمزة الثانية لامتناع جمع همزتين، فجاء "ايتخذتم " فاضطربت الياء في التصريف فجاءت ألفاً في" ياتخذوا" و واواً في " موتخذ " فبدّلت بحرف جلد ثابت وهو التاء وأدغمت» [6].

فكما هو ظاهر من قول ابن عطية ،فإنّ الهمزة التي تكون فاء "افتعل" لا يمكن أن تبقى ياءا بعد إبدالها؛ لأنّها لو بقيت كذلك لانقلبت ألفا في المضارع ، وواوا في اسم الفاعل واسم المفعول، لذلك أبدلت منها التاء حتى تثبت في التصريف.

وأما التوجيه الثالث فقد ذهب إليه أيضا أبو حيان واستحسنه ، وقد نسبه إلى الإمام بهاء الدين بن أبي نصر الحلبي ، المعروف بابن النحاس حيث قال:« إنّ "اتّخذ" مما أبدل فيه الواو تاءا على اللغة الفصحى ؛ لأنّ فيه لغة أنّه يقال : وخذ بالواو ، فجاء

[1] نسب هذا المذهب أيضا إلى السيرافي. ينظر البحر 354/1.
[2] نسب هذا الرأي إلى أبي القاسم الزجاجي، ينظر م ن، ص ن.
[3] لم أعثر على قائل هذا البيت.
[4] ينظر البحر 354/1.
[5] البحر، 354/1.
[6] المحرر الوجيز، 105.

هذا على الأصل في البدل ، وإن كان مبنياً على اللغة القليلة[1] ، وهذا أحسن ، لأنّهم نصّوا على أنّ "اتّمن" لغة رديئة » [2] .

إذن فقد اختار أبو حيان الوجه الذي يوفق بين الرأيين المتعارضين، وهما القول بأنّ "اتّخذ" افتعل" من "أخذ"، والقول بأنّ "اتّخذ" لا يجوز أن يكون من" أخذ" ، فذهب إلى القول بأنّ أصل "أخذ" " وخذ"، حتى يكون الإبدال فيه على القياس.

ويبدو لي أنّ الرأي الصواب في " اتّخذ" هو ما ذكر في التوجيه الأوّل، أيّ إنّه "افتعل" من "أخذ" ، يضاف إلى ذلك الوجه الذي أشار إليه الطبري وهو أن يكون "تخذ" لغة في " أخذ"، فيكون " افتعل" مبنيا منه، وقد نسب هذه اللغة أي" تخذ" إلى "هذيل"، واستشهد على استعمالها بقول الشاعر[3]:

وقد تَخِذَتْ رِجْلي إلى جَنْبِ غَرْزِها نَسِيفاً كأُفْحُوصِ القَطاةِ المُطَرِّقِ[4].

ـ إبدال الهمزة من الهاء

وقف العديد من الدارسين عند قوله تعالى: [مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ] [5] فقالوا في [آلِ] أن الأصل فيه: أهل، لكنهم اختلفوا في الحرف الذي أبدل من الهاء، فذهب الأخفش والطبري وابن الأنباري والعكبري إلى القول بأنّ الهاء في "أهل" أبدلت همزة، فصار:أأل، فاستثقلوا همزتين فقلبوا الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها مثل: آدم وآمن. وقد قاس الأخفش إبدال الهاء همزة في أهل على إبدالها في" هيهات إذ قالوا:" أيْهات"[6] ، وقاس غيره ذلك على ماء، واستدلوا على الإبدال في اللفظين بردّ الهمزة إلى أصلها في التصغير، فيقال في آل:أهيل، وفي ماء: مويه [7].

[1] يقصد أنّ قلب الواو المفتوحة همزة جاء في أحرف قليلة.
[2] البحر، 354/1.
[3] هو للممزق العبدي، ينظر اللسان، 63/7(مادة: فحص).
[4] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،81/18.
[5] البقرة،49.
[6] ينظر معاني الأخفش،224.
[7] دار الكتب العلمية ،35/1.. مؤسسة الرسالة ،37/2، والبيان للأنباري،83/1،82، والإملاء، ينظر تفسير الطبري،

وعلل العكبري إبدال الهاء همزة بقربها منها في المخرج[1].

أما النحاس والزمخشري وابن عطية والرازي، فقد ذهبوا في "آل" إلى أن الهاء أبدلت ألفا [2]. إلا أن ابن عطية اضطرب قوله ؛ لأنه استدل على قلب الهاء ألفا في " آل" بقلبها همزة في ماء[3]. فلعله قصد بالألف الهمزة.

ويدلل ابن جني على صحة المذهب الأول، أي إن الهاء في آل لم تقلب ألفا مباشرة ، وإنما أبدلت همزة أوّلا ـ بأمرين[4]:

ـ الأول: أن الهاء لم تقلب ألفا في غير هذا الموضع فيقاس عليه .

ـ الثاني: أن الألف لو كانت منقلبة عن الهاء مباشرة ، كما يُزعم، لجاز أن يستعمل " آل" في كل موضع يُستعمل فيه "أهل"، كما يفعلون مع" وجوه" و" أجوه" فيوقعونها بعد البدل في جميع مواقعها قبل البدل فيقولون: صرفت وجوه القوم، وأجوه القوم، لكنهم لا يقولون: انصرف إلى آلك، كما يقال: انصرف إلى أهلك، فلما كانوا يختصون بـ"الآل" الأشرف الأخصّ، دون الشائع الأعم، دلّ ذلك على أن الألف فيه ليست بدلا من الأصل، وإنما هي بدل من بدل من الأصل.

وشبه الصرفيون مراحل إبدال الهمزة من الهاء بمراحل إبدال تاء القسم، إذ انها أبدلت من واو القسم المبدلة من باء القسم، أي إنها بدل من بدل، بمعنى فرع الفرع ،

[1] ينظر الإملاء، دار الكتب العلمية ،35/1.
[2] ينظر إعراب القرآن للنحاس،40، و الكشاف، 108/1، و المحرر الوجيز،84.
[3] ينظر المحرر الوجيز،84.
[4] ينظر سر الصناعة،101، 102.

وما كان على هذا النحو اختصّ بالأشرف، لذلك لا يقال: آل الخياط وآل الإسكاف ونحو ذلك[1].

ـ الإبدال في المضعّف

أشار الدارسون إلى هذا النوع من الإبدال في نحو قوله تعالى:[إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً] [2]، وقوله:[ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى] [3].

وقد وجّهوا كلا اللفظين أي [يَتَمَطَّى] و [تَصْدِيَةً] ، توجيهين اثنين، فأمّا [يَتَمَطَّى] فذكر بعضهم[4]، أنه من "المطا" أي الظهر[5] والألف فيه بدل من الواو، وذهب بعضهم في التوجيه الثاني إلى أنه من "يتمطّط" بمعنى يتمدّد، فأبدل من الطاء الثانية ياءا كراهة التضعيف ، وقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها[6]، وجُعل من ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم[7] : « إذا مشت أمتي المطَّيطاء وخدمتهم فارس والروم كان بأسهم بينهم »[8].

وكذلك فعلوا في [تَصْدِيَةً] إذ ذهبوا في أحد وجهيها إلى أنها مشتقة من الصدى، أي الصوت الذي يرجع ، وعلى هذا المعنى تكون الياء أصلية وليست مبدلة[9].

---

[1] ينظر الممتع،350/1، وسر الصناعة، 102/1.
[2] الأنفال،35.
[3] القيامة،33.
[4] مؤسسة الرسالة ، 24 / 82.، والمحرر ينظر معاني الفراء،104/3، و معاني الزجاج، 5/ 199، و تفسير الطبري، الوجيز،1927.

[5] مؤسسة الرسالة ، 24 / 82. لأنهم فسروا "تمطى" بأنه يلوي مطاه أي ظهره تبخترا، ينظر تفسير الطبري،

[6] ينظر الكشف للقيسي، 779/2، والكشاف، 500/4، والإملاء،275/2، و تفسير القرطبي، 19/ 114.
[7] أخرجه الترمذي والطبراني والبيهقي، ينظر إعراب ثلاثين سورة،120، الهامش:1.
[8] ينظر إعراب ثلاثين سورة،120، والمحرر الوجيز،1927.
[9] ينظر البيان لأبن الأنباري،، 329/1 ، وتفسير الرازي ، 131/15، والبحر،469/4.

أمّا بالنسبة للتوجيه الثاني فذهبوا فيه إلى أنّ [يَصْدِيَةٌ] من "صدّ أو صدّد"، فأما من قال بأنه من "صدّ" فاستشهد بقوله تعالى:[إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ] [1]، ذكر ذلك النحاس قي أحد رأييه، قال: « و"تصدية" من صدّ يصِدّ إذا ضجّ ، فأبدل من إحدى الدالين ياءا» [2].

وأكّد النحاس على رأيه هذا في قوله تعالى: [وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا] [3]؛ لأنه ذهب إلى القول بأنّ[دَسَّاهَا] من دسّ ودَسَس، فأبدل من أحد السينين ياءا[4] في حين قال غيره أنّه من "دسّس" بمعنى :أخفى، فأبدلت إحدى السينات ياءا كراهة التضعيف[5].

[5].

لكن الطبري خطّأ هذا الرأي فقال:« وقد قيل في "التصدية": إنها "الصدّ عن بيت الله الحرام". وذلك قول لا وجه له، لأن "التصدية"، مصدر من قول القائل: "صدّيت تصدية". وأما "الصدّ" فلا يقال منه: "صدَّيت"، إنما يقال منه "صدَدْت"» [6].

أي إن الطبري فرّق بين "صدّ" الثلاثي و"صدّد" المضاعف، فرأى أنّ الثاني هو الذي يكون فيه الثقل بسبب توالي ثلاث دالات، فلذلك تبدل الدال الثالثة ياءا.أما "صدّ" الثلاثي فلا يقع فيه الإبدال. وما قيل في " صدّ" يقال أيضا في" دسّ"، وقد أكّد ذلك ابن الحاجب والرضي، قال الأخير: « وإن كان ثلاثيا مجردا لم يقلب الثاني، فلا يقال في مددت مديت» [7].

---

[1] الزخرف،57.
[2] ينظر إعراب القرآن،348.
[3] الشمس،10.
[4] ينظر إعراب القرآن،1327.
[5] .ينظر معاني الفراء، 157/3، وتفسير الطبري ، مؤسسة الرسالة ،457/24، ومعاني الزجاج، 254/5، وإعراب ثلاثين سورة، 120. 120.
[6] تفسير الطبري ، مؤسسة الرسالة ، 527/13.
[7] شرح الرضي على الشافية، 210/3.

وكذلك وقع خلاف بين الذين وجّهوا "تصدية" إلى أنّها من صدّد؛ لأن بعضهم ذهب إلى أنّ "تصدية" أصله :" تصددة" قال بذلك ابن عطية، ونقله الرازي عن أبي عبيدة[1]. ويعلل ابن عطية رأيه فيقول: « وإذا كان فعّل في الصحيح يتّسق فيه المثلان رفض فيه "تفعلة" مثل قولنا: تصدية، وصُيّر إلى "تفعيل" لتحول الياء بين المثلين ، فلما سلكوا في مصدر "صدّد" المسلك المرفوض أصلح ذلك بإبدال أحد المثلين ياءا كبدلهم في "تظننت" ونحوه ، فجاء " تصدية "» [2].

و قصد ابن عطية بقوله أنّ "صدّد" فعل صحيح والقياس أن يأتي المصدر منه على" تفعيل" فلمّا خالفوا القياس في بناء المصدر استثقلوا التضعيف، فأبدلوا أحد المثلين في المصدر ياءا.

لكن هذا الرأي رُدّ عليه بأنّ الإبدال وقع في الفعل؛ لأن تصدية من"صدّى" وصدّى" أصله صدّد فكثرت الدالات فقلبت إحداهن ياءا كما يقال: "تظنَّيْتُ" من "ظننت"، وتَقَضّي[3] البَازي بمعني تقضُّض [4] .

وذكر الفراء والطبري بأن العرب تبدل من الحرف المضعف الياء حينا والواوحينا[5]، وجاء الفراء بشاهد في الواو وهو قول أحدهم[6]:

يشبو بها نشجانة من النشيج

يريد: يشبّ[7].

[1] ينظر تفسير الرازي،131/15.
[2] المحرر الوجيز،796.
[3] تقضّى وانقضّ بمعنى هوى، ينظر اللسان، 219/7 (مادة: قضض).
[4] ينظر تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ،527/13. والبيان للأنباري،329/1، وتفسيرالرازي، 131/15.
[5] ينظر معاني الفراء،157/3، وتفسير الطبري، مؤسسة الرسالة، 457/24.
[6] لم أعثر على هذا الشطر.
[7] ينظر معاني الفراء،157/3.

و ما ذهب إليه الفراء والطبري من القول بإبدال أحد حروف التضعيف واوا يخالف ما ذهب إليه كثير من النحاة والدارسين للقرآن، وهوالقول باطرّاد إبدا ل الياء من أحد الحروف المتماثلة التي يستثقل تكريرها أو يتعذّر إدغامها، قال بذلك ابن جني وابن الحاجب والرضي وغيرهم[1] . قال الرضي موضحا رأي ابن الحاجب:« قوله: " كثير في نحو أمليت[2] وقصّيت " يعنى بنحوه ثلاثيا مزيدا فيه يجتمع فيه مثلان، ولا يمكن الإدغام لسكون الثاني، نحو: أمللت، أو ثلاثة أمثال أوّلها مدغم في الثاني، فلا يمكن الإدغام في الثالث نحو: قصّيت وتقضّى البازى، فيكره اجتماع الأمثال، ولا طريق لهم إلى الإدغام فيستريحون إلى قلب الثاني ياءا لزيادة الاستثقال »[3].

وكذلك خالف سيبويه غيره من النحاة حين قال بشذوذ هذا الإبدال،إي إبدال أحد الحروف المتماثلة، وعدم اطّراده[4]. وهذا لا يتفق مع واقع اللغة؛ لأن الألفاظ التي وقع فيها هذا الإبدال أكثر من أن تُحصى، فقد ذهب ابن جني وابن عصفور إلى أنّ الياء تبدل من ثمانية عشر حرفا،أغلب هذه الحروف مما جاء فيه التضعيف[5].

ورأى ابن مالك أنّ جعل حرف اللين والتضعيف من مادتين أولى من ادعاء البدلية، وعلّل ذلك بأنهما متساويان في الاشتقاق والتصريف،نحو: أمليت وأمللت، لذلك لم يكن جعل أحدهما أصلا أولى من جعل الآخر[6].

ـ إبدال التاء من الواو

[1] ينظر الخصائص،90/89/2، وشرح الرضي على الشافية،210/3، ومعاني الزجاج،5/ 254، والممتع لابن عصفور،368/1.
[2] جاء القرآن باللغتين، أي الإبدال والتضعيف، وذلك في نحو قوله تعالى:[وَأُمْلِي لَهُمْ] (الأعراف 183، و القلم:45)، وقوله: [وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ] البقرة،282.
[3] شرح الرضي على الشافية،210/3.
[4] ينظر الكتاب، 424/4.
[5] ينظر سر الصناعة ، 263/2 - 289، و الممتع، 368/1- 378.
[6] ينظر شرح الكافية الشافية،285/2.

جاء ذلك في قوله تعالى:[إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً] [1]وقوله: [ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى] [2].

فقد ذهب الزجاج و النحاس وابن الأنباري، وابن عطية والقرطبي إلى القول بإبدال الواو تاءا في "تقاة" كما أبدلوها في تجاه وتكأة [3].

قال الزجاج: « ويجوز أن يقال: "وقاة" و"أقاة" ؛لأن الواو إذا انضمت وكانت أوّلا فأنت في البدل منها بالخيار،إن شئت أبدلت منها همزة، وإن شئت أقررتها على هيئتها، وإن شئت في هذا المثال خاصة أبدلت منها التاء» [4].

فكما يظهر من قول الزجاج فقد خصّ بالحدبث الواو المضمومة التي يجوز فيها أن تبدل همزة، أوتبقى على هيئتها، كما يجوز في بعضها أن تبدل تاءا ، وذلك نحو:"تقاة" .

ولعل الزجاج قصد أن إبدال التاء من الواو المضمومة لم يطّرد كاطراد إبدال الهمزة منها . يؤكد ذلك حمله لإبدال التاء من الواو المفتوحة في نحو: [تَتْرَى]بمعنى:وَترا، على الواو المضمومة في نحو: "تجاه" [5].

وكذلك فعل الفرّاء وابن الأنباري إذ جعلا إبدال الواو في [تَتْرَى] بمنزلة إبدالها في " تجاه" و" تراث" وتهمة وتخمة[6]، وذهب النحاس إلى حمل الإبدال في " تترى" تترى" على قولهم: "تالله" في " والله"[7].

[1] آل عمران، 28.
[2] المؤمنون،44
[3] ينظر معاني الزجاج،378/1، وإعراب القرآن للنحاس،127، و المحرر الوجيز،289 ، و البيان لابن الأنباري،178/1، وتفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ، 162/1.
[4] معاني القرآن وإعرابه،378/1.
[5] ينظر م ن، 13/4.
[6] ينظر معاني الفراء، 141/2.والبيان،152/2.
[7] ينظر إعراب القرآن،636.

وأشار ابن عطية وأبو حيان إلى أنّ هذا النوع من الإبدال إنّما جاء على غير قياس؛ لأن قياس إبدال الواو تاءا إنما هو في "افتعل" وذلك نحو: اتّرز واتّجه[1].

ـ إبدال الميم من الباء

ومن الإبدال المختلف فيه إبدال الميم من الباء في نحو قوله تعالى: [إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ] [2]. فقد ذهب الطبري إلى أنّ "بَكَّة" "فَعْلة" من"بَكَّ فلان فلانًا" زحمه، سُميت البقعة بفعل المزدحمين بها. لذلك فإنّ "بكة" ـ حسب رأيه ـ هي ما حَوْل الكعبة من داخل المسجد، و ما كان خارجَ المسجد فـ"مكة" [3].

لكنّ غيره من الدارسين كالزجاج والنحاس والزمخشري وابن عطية والقرطبي وأبي حيان ذهبوا إلى أنّ "مكة" وبكة" بمعنى واحد، وهما يطلقان على موضع الحج. إلاّ أنّهم اختلفوا في توجيههما[4].

فأما النحاس والقرطبي فأجازا أن تكون الميم في "مكة" مبدلة من الباء كما أبدلت في "لازب" و"لازم"[5].

وأكّد الفراء هذا الإبدال في تفسيره لقوله تعالى: [مِنْ طِينٍ لَازِبٍ][6] [7] ، قال: «والعرب تقول: ليس هذا بضربة لازب ولازم، يبدلون الباء ميما لتقارب المخرج» [1].

[1] ينظر المحرر،1330.
[2] آل عمران،96.
[3] ينظرتفسير الطبري، مؤسسة الرسالة ، 6/ 23. ينظر معاني القرآن، 1 /443، و تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ، 4 /138.

[4] ينظر معاني الزجاج، 374/1، ومعاني النحاس،443/1، والكشاف،296/1، و المحررالوجيز،331، وتفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ، 138/4، والبحر:545/2.
[5] فسّر" لازب" بأنه بمعنى: لاصق. ينظر معاني الفراء،267/2.
[6] الصافات :11.

وذهب الزمخشري وابن عطية وأبو حيان إلى أنّ نحو:"مكة وبكة، ولازب ولازم" إنما يدخل في باب المعاقبة بين الحروف، وليس أحدها بأصل للآخر، فهما إذن لغتان[2]. قال أبو حيان : « والعرب تعاقب بين الباء والميم ، قالوا : لازم ، وراتم . والنميط ، وبالباء فيها» [3].

و هناك حروف أخرى ذهب بعضهم إلى القول بإبدال أحدها من الآخر لقرب مخرجهما كالهاء والحاء في نحوقراءة[4] قوله تعالى: [فَرِهِينَ] [5] فقد قيل أنه بمعنى فرحين، أبدلت الهاء من الحاء لأنهما من حروف الحلق[6]. وكذلك قوله تعالى: [مُقْمَحُونَ] [7] قيل فيه أن القاف مبدلة من الكاف لقربها منها[8] ، وفي قوله تعالى: [وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا] [9] قيل أن الحاء مبدلة من العين[10]، وفي قراءة[11] قوله: [وَفُومِهَا] [12] بالثاء، قيل أن الثاء تبدل من الفاء[13]، وغير ذلك مما لا يتسع المقام لذكره.

---

[1] معاني الفراء،267/2.
[2] ينظر الكشاف،296/1، و المحررالوجيز، 331، و البحر:545/2.
[3] البحر:545/2.
[4] سبقت الإشارة إليها
[5] الشعراء،149.
[6] ينظر معاني النحاس، مركز إحياء التراث الإسلامي ، 97/5.
[7] يس ، 8.
[8] ينظرإعراب القرآن للنحاس،815، و تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،8/15.
[9] العاديات،1.
[10] ينظر تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي ،8/15.
[11] نسبها الفراء إلى عبد الله بن مسعود، ينظرمعاني الفراء، 40/1.
[12] البقرة، 61.
[13] ينظرمعاني الفراء، 40/1.

وخلاصة القول في ذلك أن الدارسين للقرآن قد اتفقوا حول الإبدال المقيس والمطّرد، وإن اختلفوا في بعض الأحكام المتعلقة به، لكن آراءهم تباينت في الإبدال غير المطّرد، إذ ذهب بعضهم إلى عدّه إبدالا، ورأى بعضهم أنّها لغات.

نبدأ بحثنا في هذا الفصل بتعريف مصطلح الإدغام فنقول:

الإدْغامُ لغة : إدخال شيء في شيء، والفعل منه أدغم ، يقال: أَدْغَمَ الفرسَ اللجامَ أيَ أدخله في فمه[1] .

وأمّا اصطلاحا:فهو عكس الإظهار وهو:« أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرّك، من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتّصالهما كحرف واحد» [2].

والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين، والإدّغام بالتشديد من ألفاظ البصريين[3]،

وينقسم الإدغام قسمين رئيسيين:

الأول: إدغام المتماثلين، أي إدغام حرف في مثله.

والثاني:إدغام المتقاربين، أي أن يكون الأول مقاربا للثاني في المخرج، فيبدل حرفا مثله ليمكن إدغامه[4].

وذكر بعضهم قسما ثالثا وهو: إدغام المتجانسين، والفرق بينه وبين المتماثلين أنّ المتماثلين يتفقان مخرجا وصفة، أما المتجانسان فيتفقان مخرجا ويختلفان صفة[5].

أمّا الإدغام عند القراء فيقسّم قسمين : كبير وصغير:

[1] ينظر اللسان، 202/12، (مادة: دغم).
[2] شرح المفصل،512/5.
[3] ينظر م ن، الموضع نفسه.
[4] ينظر شرح الرضي على الشافية،264/3.
[5] ينظر الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، تح: محمود عبد الحميد ورفيقه،دار السلام للطباعة، القاهرة،ط1، 2008 .246/1.

فأمّا الكبير، فهو ما كان أوّل الحرفين فيه متحركاً ، سواء كانا مثلين أم جنسين أم متقاربين، وسمى كبيراً لكثرة وقوعه، إذ الحركة أكثر من السكون، أو لشموله كل أنواع الإدغام. واشتهر بنسبته إليه القارئ أبوعمرو بن العلاء، ووجهه في ذلك طلب التخفيف[1].

وتنقسم حروف الإدغام الكبيرقسمين[2]:

أ- المدغم من المتماثلين : ويقع في سبعة عشر حرفاً، وهي: الباء والتاء والثاء والحاء والراء والسين والعين والغين والفاء والقاف والكاف واللام والميم والنون والواووالهاء والياء .

ب ـ المدغم من المتجانسين والمتقاربين: ويقع في ستة عشر حرفاً يجمعها: " رض سنشد حجتك بذل قثم".

وأما الإدغام الصغير: فهو ما كان الحرف الأوّل فيه ساكناً، وهو واجب وممتنع وجائز. وهو قسمان[3]:

أـ إدغام حروف معيّنة من كلمات معينة في حروف مختلفة، وهذه الحروف هي: الذال
في "إذ" والدال في"قد" وتاء التأنيث، واللام في "هل وبل".
ب ـ إدغام حروف قربت مخارجها، وهي : الباء في الفاء و الفاء في الباء والباء في الميم والراء في اللام واللام في الذال والثاء في الذال والدال في التاء وفي الثاء والذال في التاء والثاء في التاء والدال في الذال والنون في الواو والميم.

وسنتعرف فيما يأتي على بعض آراء دارسي القرآن في الإدغام وأحكامه من خلال قسمي الإدغام اللذين سأتناولهما في هذا الفصل،وأقصد بذلك إدغام المتماثلين، وإدغام المتقاربين.

[1] ينظر م ن،1/ 246 . ، والكشف للقيسي،203/1.
[2] ينظر تقريب النشر لابن الجزري، تقلا عن الاتقان للسيوطي،246/1.
[3] ينظر م ن،1/ 249،250.

1- إدغام المتماثلين

سنقف عند بعض المسائل التي نوقشت في باب إدغام المتماثلين ومنها:

أ- الإدغام في" يفتعل" و" يفاعل" مما كانت عينه ولامه متماثلتين صحيحتين، نحو قراءة[1] قوله تعالى:[مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ] [2] ، وقراءة[3] : [لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ] [4].

رأى الأخفش أنّ أهل الحجاز لا يدغمون نحو: [مَنْ يَرْتَدَّ]؛ لأن لام الفعل ساكنة، لذلك فهم يظهرون، أي يقولون: من يرتددْ، وعلى هذه اللغة جاء قوله تعالى:[وَ مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ] [5]،أمّا الذين يدغمون رغم سكون لام الفعل

[1] قرأ نافع وابن عامر بدالين الثانية ساكنة، وقرأ الباقون بدال واحدة مشددة ومفتوحة، ينظر الكشف للقيسي، 451/1.
[2] المائدة،54.
[3] قرأ بتشديد الراء والرفع ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ الباقون بالتشديد والفتح،ينظر الكشف للقيسي،343/1.
[4] البقرة،233.
[5] البقرة، 217.

فهم كثر- كما قال - وعليه جاءت قراءة:[مَنْ يَرْتَدَّ] بالتشديد، وقراءة:[لَا تُضَارَّ] بتشديد الراء وفتحها [1].

وناقش الفرّاء مسألة فتح الحرف المشدّد وهو في موضع جزم، كما في الآيتين السابقتين، ورأى أنّ الكسر فيه جائز[2]. وعلّل الزجاج جواز الكسر بالتقاء الساكنين، أي إن الأصل في التقاء حرفين ساكنين أن يكسر أحدهما، وإنما كان اختيار الفتح في إدغام المضعف إذا كان قبله فتح أو ألف نحو: [مَنْ يَرْتَدَّ] و[لَا تُضَارَّ] [3].

وقاس أبو حيان فتح الحرف المجزوم في حال الإدغام نحو:[لَا تُضَارَّ] على فتحه وهو ساكن في حال الترخيم فقال: «"لا تضارّ" ، بفتح الراء ، جعلوه نهياً ، فسكنت الرّاء الأخيرة للجزم ، وسكنت الراء الأولى للإدغام ، فالتقى ساكنان فحُرّك الأخير منهما بالفتح لموافقة الألف التي قبل الراء ، لتجانس الألف والفتحة ، ألا تراهم حين رخّموا : "أسحارّ" ، وهم اسم نبات ، إذا سمي به، حذفوا الراء الأخيرة ، وفتحوا الراء الساكنة التي كانت مدغمة في الراء المحذوفة ، لأجل الألف قبلها ، ولم يكسروها على أصل التقاء الساكنين ، فراعوا الألف وفتحوا ، وعدلوا عن الكسر وإن كان الأصل[4]» [5].

وبالإضافة إلى ما قيل في توجيه قراءة الفتح مع الإدغام في[لَا تُضَارَّ] ، فقد ذكر ابن الأنباري وجهين آخرين[6]:

أحدهما: أن الفتحة أخف الحركات.

---

[1] ينظر معاني الأخفش،307، 308، 312.
[2] ينظر معاني الفرّاء، 108/1.
[3] ينظر معاني الزجاج ،249/1، 268.
[4] هو مذهب سيبويه، قال الرضي:« فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والألف فيقول: يا أسحار بالفتح؛ لأنه التقى ساكنان ففتح الأخير إتباعا لما قبله» . ينظرشرح الكافية،407/1، 408.

[5] البحر،225/2.
[6] ينظر البيان،146/1

وثانيهما: أنّ الفتحة نُقلت من عين الفعل إلى لامه لمّا احتيج إلى تحريكها، أي اللام المجزومة؛ لأنها أولى من اجتلاب حركة لا أصل لها.

لكن هذا الوجه الأخير إنما ينطبق على تقدير[نُضَارَّ] بمعنى نُضارَرْ، أي مبني للمفعول، أما إذا كان بمعنى: نُضارِرْ، أي مبنيا للفاعل، فإن عينه تكون مكسورة لا مفتوحة. وهو ما ذهب إليه العكبري إذ أجاز أن تكون قراءة التشديد مع الفتح دالة على أن الأصل: نُضارَرعلى البناء للمفعول، فحرّك الحرف المجزوم بالفتح ليجانس الألف والفتحة قبله» [1].

ورأى القيسي أن الإدغام مع الجزم فيه تكلّف، لذلك ذهب إلى ترجيح القراءة بالإظهار في قوله تعالى:[مَنْ يَرْتَدَّ] فقال:« وحجة من أظهرالدالين أنّ الإدغام إنّما أصله إذا كان الأول ساكنا فيدغم الأوّل في الثاني، فلمّا كان الثاني في هذا هو الساكن، أوثر الإظهار، لئلا يُدغم، فيسكن الأوّل للإدغام، فيجتمع ساكنان، فكان الإظهار أولى به ،وهي لغة أهل الحجاز، مع أن الإدغام يحتاج إلى تغيير بعد تغيير، فكان الإظهار أولى وهو الأصل» [2].

فكما هو ظاهر من قول القيسي أنّ المدغم في حال الجزم يضطر إلى جعل حرف التضعيف الأول ساكنا،وهو في الأصل متحرك، وجعل حرف التضعيف الثاني متحركا، وهو في الأصل ساكن، لذلك آثر أن يبقى الحرفان على الأصل فيكون الإظهار مناسبا لهما.

ولعلّ هذا الاضطرار إلى تحريك الساكن، وتسكين المتحرك، ليتفق ذلك مع قاعدة الإدغام ـ هوالذي جعل بعضهم يجيز قراءة: "لا تضارْ" ، بالسكون مع التشديد ،على الرغم من التقاء الساكنين، نقل ذلك أبو حيان فقال:« وجاز أن يجمع بين الساكنين إما لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، أولأنَ مدة الألف تجري مجرى الحركة» [3] .

ومهما يكن من خلاف في هذه المسألة فإن الإدغام والإظهار في مثل الموضعين اللذين أشرنا إليهما، لغتان فصيحتان كما أشار إلى ذلك الأخفش

[1] ينظر الإملاء،97/1.
[2] الكشف،451/1.
[3] البحر،225/2.

والطبري وغيرهما، وقد نسبت لغة الإظهار إلى الحجاز، ونسبت لغة الإدغام إلى غيرهم، ونسبها بعضهم إلى تميم[1].

ب ـ الإدغام في " فعل" مما كانت عينه ولامه ياءين، نحوقوله تعالى: [وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ] [2]، إذ قرئ [حَيَّ] بالإدغام والإظهار[3].

وقد ذهب الدارسون للقرآن مذاهب متقاربة في توجيه القراءتين؛ إذ أجازوا الإدغام والإظهار في [حَيَّ] إلاّ أن احتجاجهم للقراءتين تفاوت بحسب ترجيحهم لإحدى القراءتين على الأخرى.

فأما قراءة الإدغام فذهبوا في الاحتجاج لها بوجود حرفين متماثلين متحركين[4]. قال الفرّاء:« وإنّما أدغموا الياء مع الياء، وكان ينبغي لهم ألاّ يفعلوا؛ لأنّ الياء الآخرة ، لزمها النصب في "فعل"، فأدغموا لما التقى حرفان متحركان من جنس واحد. ويجوز الإدغام في الاثنين للحركة اللازمة للياء الآخرة، فتقول للرجلين: قد حيّا، وحييا، وينبغي للجمع ألاّ يُدغم؛ لأن ياءه يصيبها الرفع وما قبلها مكسور، فينبغي لها أن تسكن فتسقط بواو الجمع. وربما أظهرت العرب الإدغام في الجمع إرادة تأليف الأفعال، وأن تكون كلها مشدّدة، فقالوا في حييتُ:حيّوا، وفي عييتُ:عيّوا، أنشدني بعضهم[5]:

يَحِدْنَ بنا عن كلِّ حَيٍّ كأنّنا أخارِيسُ عَيُّوا بالسَّلامِ وبالنسْبِ» [6]

فكما هو ظاهر من قول الفراء، فإنّ وجه الإدغام هو اجتماع ياءين الثانية منهما لزمها الفتح في الماضي مع المفرد والمثنى، فجاز فيهما الإدغام، أما الجمع فلا يجوز فيه الإدغام؛ لأن الياء تعتل فتحذف بسبب

[1] ينظر المحرر الوجيز، 555.
[2] الأنفال:42.
[3] قرأ ابن كثير في رواية قنبل، وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص بياء واحدة مشددة،وقرأ ابن كثير في رواية البزي وعاصم في رواية أبي بكرونافع بإظهار الياءين، ينظر الحجة للفارسي، 292/2،293.
[4] ينظر معاني الأخفش،459؛ و معاني الفراء،276/1، و معاني الزجاج؛ 338/2، وإعراب القرآن للنحاس:350، و المشكل،316/1،والحجة للفارسي، 298/2، والمحرر الوجيز،803، و إملاء ما من به الرحمن، 2 / 7 ، و البحر،382/8.
[5] لا يعرف قائل هذا البيت.
[6] ينظر معاني الفراء،276/1، 277.

ضمة واو الجمع. لكنه نبّه إلى أنّ بعضهم يجيز الإدغام في الجمع حملا له على المفرد والمثنى، وهو رأي سيبويه[1].

وإلى هذا ذهب أيضا الأخفش في تعليل الإدغام في[حَيَّ] ، إلا أنّه رأى ذلك جائزا في المفرد والمثنى، أما الجمع فلم يجز فيه الإدغام، بل رآه قبيحا. قال:« وتقول للجميع: " قد حَيُوا" كما تقول: " قد خشُوا"، ولا تدغم؛ لأن ياء " خشُوا" تعتل ها هنا... وقد ثقّل بعضهم ، وتركها على ما كانت عليه، وذلك قبيح» [2].

وذهب الفارسي إلى قياس الإدغام في[حَيَّ] بسبب لزوم الحركة للياء الآخرة،على عدم حذف الياء في الاسم المنقوص في حالة النصب نحوقولك: رأيت جواريَ ، فبلزوم الحركة للياء شُبّه بالصحيح، كما شُبّه [حَيَّ] في الإدغام بالصحيح نحو: عضّ وشمّ ونحوه[3].
واستحسن القيسي الإدغام في [حَيَّ] ؛ لأنه رأى أن الإدغام يفرّق بين ما تكون حركة لامه لازمة كما في الماضي، وبين ما تكون حركة لامه متغيرة غير لازمة كما في المضارع[4].

أما القراءة بالإظهار، فذهب الأخفش في توجيهها إلى أنّ "حَيي" شبّه بـ "خَشِي"، أي إنه حمل على غير المضعّف، وأجريت ياء" حيي" مجرى ياء" خشي" فوقع الإظهار فيه كما وقع في غير المضعّف[5] .

وعلّل الزجاج قراءة الإظهار باعتلال الياء الثانية وانقلابها ألفا ، وذلك نحوقولك :" حييَ يحيا "[6]، أي إنه حمل الماضي على المضارع وهو ما ذهب إليه أيضا النحاس والفارسي والقيسي[7]. وقد أضاف الفارسي أن ما يقوّي حكم الإظهار في"حَيي" أن حركة اللام ، أي الياء الآخرة، تزول

[1] ينظر الكتاب،396/4.
[2] ينظر معاني الأخفش،460.
[3] ينظر الحجة للفارسي،298/2.
[4] ينظر المشكل،316/1.
[5] ينظر معاني الأخفش،459.
[6] معاني الزجاج؛ 338/2،339.
[7] ينظرإعراب القرآن للنحاس:350.، و الحجة،300/2، و المشكل،316/1.

لاتصالها بالضمير ، فصار زوال الحركة عن اللام في الماضي المتصل بالضمير بمنزلة زوال حركة النصب عن المضارع[1] .

وأضاف العكبري وجها آخر في قراءة الإظهار، وهو أن حركة الحرفين مختلفة، فالأولى مكسورة والثانية مفتوحة، واختلاف الحركتين في رأيه كاختلاف الحرفين، ولذلك أجازوا في الصحيح: "لحِحت عينه وضبِب البلد" إذا كثر ضبه[2].

وإذا كان الدارسون قد أجمعوا على جواز الإدغام في نحو " حيّ" في الماضي، فإنهم اختلفوا في المضارع، فذهب الفراء إلى جوازه فقال:« وقد يستقيم أن تدغم الياء و الياء في" يحيّا ويعيّا" وهو أقل من الإدغام في "حيّ"؛ لأن" يحيا" يسكن ياؤها إذا كانت في موضع رفع، فالحركة فيها ليست لازمة. وجواز ذلك أنك إذا نصبتها كقول الله تعالى: [أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى] [3]، استقام إدغامها ها هنا، ثمّ تؤلف الكلام، فيكون في في رفعه وجزمه بالإدغام، فتقول: هو يحيّ ويميت، أنشدني بعضهم[4] :

وكأنَّها بينَ النساء سَبِيكةٌ تَمْشِي بسُدّةِ بَيْتِها فتُعيِّي

وكذلك يحيّان ويحيّون» [5].

أي إن الفرّاء أجاز الإدغام في المضارع المنصوب، لتحرك الياء الثانية بالنصب، ثمّ حمل عليه المرفوع والمجزوم.

لكن الأخفش رأى أن الإدغام لا يستقيم في قوله:[أَنْ يُحْيِيَ] بسبب عدم ثبات الياء الآخرة على حال واحدة؛ لأنها تصير ألفا في المضارع المرفوع وتُحذف في المجزوم، لذلك فإن الأنسب في هذا الموضع هو الإخفاء، وهو بين الإدغام والإظهار[6].

وكذلك ذهب الزجاج والنحاس والفارسي والقيسي وابن الأنباري إلى تخطيء رأي الفراء، وقالوا بأن هذا لا يجوز عند البصريين؛ للسبب نفسه

[1] ينظر الحجة،300/2.
[2] ينظر الإملاء،2/ 7.
[3] القيامة ،40.
[4] قائل هذا البيت غير معروف.
[5] معاني الفراء، 277/1.
[6] ينظر معاني الأخفش،612.

الذي ذكره الأخفش، وأضيف إلى ذلك دليل آخر وهو أنّ الاختيار في المضعّف من غير المعتل الإظهار، فكيف إذا كان من المعتل؟[1]. وزاد العكبري بأن الإدغام في " يحيي" يُلزم الجمع بين ساكنين لفظا وتقديرا لذلك فإن القراءة لا تكون إلّا بالإظهار[2].

أمّا ابن خالويه فاحتج لمذهب الفرّاء، أي الإدغام في " يحيّ " بـ« أنّ المعتل فرع للصحيح، فإذا جاز في الصحيح تحرّك الحرف الثاني فيدغم نحو:[مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ] [3]
جاز أن يُدغم المعتل، ويُحرك الحرف الثاني، ولا سيّما أنّ الياء إذا أُدغم سكن فصار غير عليل» [4].

أما غير هؤلاء من الدارسين كابن عطية والرازي وأبي حيان فقد اكتفوا بالإشارة إلى الرأيين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر[5].

وذهب أهل التصريف كالمازني وابن جني إلى عدم جواز الإدغام في نحو: " لن يحيي، ورأيت محييا"،أي في حال النصب، وعللا ذلك بعدم لزوم الحركة، خلافا لـ "حيي" في الماضي فإن حركته لازمة، ومع ذلك أجازوا فيه الإظهار[6].

ولعلي أختم البحث في هذه المسألة بما أورده الباحث مؤمن غنام في الردّ على الزجاج دفاعا عن الفراء ورأيه فقال:« ويظهر لي أن الفرّاء استشهد ببيت نادر ـ كما زعموا ـ لا ليقرّر قاعدة، بل ليلحق فرعا بأصل، وليطّرد الجميع في نظام واحد، فكما أجاز سيبويه الإدغام في الماضي المسند إلى واو الجماعة، إلحاقا له بالماضي للواحد، فكذلك حمل الفرّاء إدغام المضارع المعتل العين واللام على إدغام ماضيه. فهل الاجتهاد جائز

[1] ينظر معاني الزجاج،339/2، وإعراب القرآن، 350، والحجة،299/2، والكشف للقيسي،71/2، والبيان لابن الأنباري،330/1.
[2] ينظر الإملاء،2/ 275.
[3] المائدة،54.
[4] إعراب القراءات لآبن خالويه،227/1،226.
[5] ينظر المحرر الوجيز،803 ، وتفسير الرازي،407/14، والبحر 382/8.
[6] ينظر المنصف، 440.

لسيبويه والبصريين، حرام على الفراء وأصحابه؟ اجتهد سيبويه وله شاهد، واجتهد الفرّاء وله شاهد، فلمَ يُشنّع على الفرّاء ويُصحّح لسيبويه؟» [1].

ولكني أقول: لعلّ تشنيع الزجاج على الفرّاء لم يكن سببه اجتهاد الفرّاء في ذاته،وإنما سببه تطبيق اجتهاده على القرآن، فأجاز قراءة لم يقرأ بها أحد، أمّا الأخفش وسيبويه اللذان أجازا الإدغام في نحو" حيي" الذي تلحق به واو الجماعة[2]، فإنّ اجتهادهما كان خارج نصوص القرآن.

ج ـ الإدغام في المضارع الذي اجتمعت في أوّله تاءان مزيدتان.

وذلك نحوقراءة[3] قوله تعالى:[وَلاَ تَيَمَّمُواْ] [4] بتشديد التاء، وقوله:[وَلَا تَفَرَّقُوا] [5]،وغير ذلك من المواضع التي تصل إلى واحد وثلاثين موضعا جمعها أبو حيّان في أبيات من قصيدته في القراءات المسمّاة: "عقد اللآلئ" فقال[6] :

تَوَلَوْا بأنفالَ وهُودٍ همـــا مَعـــًا وَنُورٍ وفي المِحْنَةِ بـهُمْ قدْ تَوَصَّلا
تَنَزّلُ في حِجْرٍ وفي الشُعَرَا معاً وفي القَدْر في الأحْزابِ لا أنْ تبدَّلا
تَبَرّجْنَ مع تَناصَرون تَنـازَعُوا تَكَلَّـــمُ مع تَيـَمَّمُوا قَبْـــلَهُنّ لا
تَلَقّفُ أنّى كَانَ مَع لتعارفـــوا وصـــاحبتيها فـــتفرّق حـــصلا
بعُمْرانَ لا تَفرّقُوا بالنِساءِ أتـى تَـــوَفَاهُمْ تَـــخَيَّرون لـــــه انْجَلَا
تلهّى تَلَقـــوْنَهُ تَلَـــظَّى تَرَبَّصُـو نَ زِدْ لا تـــعارفوا تَمَيّزُ تَكَـمَّـــلَا
ثلاثين مع إحدى[7] وفي اللاتَ خَلْفَهُ تَـمَنّـَوْنَ مـع مـا بعـد ظَلْتُمْ تَـنَزَّلَا

[1] منهج الكوفيين، 677/2.
[2] سبقت الإشارة إلى هذا.
[3] هي قراءة البزّي عن ابن كثير،فقد قرأ بتشديد التاء فيما أصله تاءان ، وحذفت واحدة من الخط . ينظر الكشف، 360/1.
[4] البقرة، 267.
[5] آل عمران،103
[6] البحر،330/2،331.
[7] تفصيل هذه المواضع الواحد والثلاثين هوكالآتي:[وَلاَ تَيَمَّمُواْ] [البقرة267] [وَلَا تَفَرَّقُوا] [آل عمران،103] [تَوَفَّاهُمُ] [النساء97] [وَلَا تَعَاوَنُوا] [المائدة2][فَتَفَرَّقَ] [الأنعام153] [تَلْقَفُ] [الأعراف 117، وطه: 69 والشعراء45] [تَوَلَّوْاْ] [الأنفال،30 وهود3 و57 والنور54] [وَلَا تَنَازَعُوا] [الأنفال46] [هَلْ تَرَبَّصُونَ] [التوبة52] [مَا نُنَزِّلُ] [الحجر8] [إِذْ تَلَقَّوْنَهُ] [النور15] [تَنَزَّلُ] [الشعراء221، 222،والقدر3، 4] [وَلَا تَبَرَّجْنَ] [الأحزاب33] [أَنْ تَبَدَّلَ] [الحجرات52] [لَا تَنَاصَرُونَ] [الصافات25] [وَلَا تَنَابَزُوا] [الحجرات11]

وَفِي بَدْئِهِ خَفِّفْ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا لَدَى الوَصْلِ حَرْفُ المَدِّ مُدَّ وطَوِّلَا

وقد علّل القيسي هذه القراءة التي تفرّد بها البزّي فقال: « وعلّته في ذلك أنّه حاول الأصل ؛ لأن الأصل في جميعها تاءان، فلم يحسن له أن يظهرهما، فيخالف الخطّ في جميعها، إذ ليس في الخطّ إلاّ تاء واحدة، فلما حاول الأصل وامتنع عليه الإظهار، أدغم إحدى التاءين في الأخرى» [1].

فكما يظهر من قول القيسي فإنّ البزّي لم يستسغ قراءة الجمهور بتاء واحدة مخففة، وأراد أن يأتي بالقراءة على الأصل، أي بالإظهار فلم يستطع، فأدغم التاء التي حذفها غيره من القرّاء في التاء الثانية حتى يوفّق بين الخطّ وبين الأصل.

أما عن حكم هذا الإدغام، أي إدغام التاءين المزيدتين في أول المضارع ، فقد منعه الفارسي ، وعلل ذلك بقوله: « ومن شدّد التاء... لزمه إذا ابتدأ على هذه القراءة أن يجتلب همزة الوصل ، وهمزة الوصل لا تدخل على الأفعال المضارعة، كما لا تدخل على أسماء الفاعلين» [2].

أما القيسي وابن الأنباري وأبو حيّان فقد ذهبا إلى جوازه في الوصل، ومنعه في الابتداء؛ لأنّ البدء بمدغم يعني البدء بساكن،ولا يمكن اجتلاب همزة وصل في المضارع، لذلك فإنّه لا يجوز الابتداء به[3].

في حين نجد ابن خالويه يجيز هذا الإدغام، دون أن يربط حكم الجواز بالوصل[4].

[وَلَا تَجَسَّسُوا] [الحجرات12][لِتَعَارَفُوا] [الحجرات13] [أَنْ تَوَلَّوْهُمْ] [الممتحنة9] [تَكَادُ تَمَيَّزُ] [الملك8] [لَمَا تَخَيَّرُونَ] [القلم38] [تَلَهَّى] [عبس10] [تَلَظَّى] [الليل14].ينظر الكشف، 360/1، الهامش: 2.

[1] الكشف، 360/1.
[2] الحجة، 220/3 ، وينظرتفسير الرازي، 62/7.
[3] ينظر الكشف، 361/1.، والبيان لابن الأنباري، 159/1، والبحر، 331/2.
[4] ينظر إعراب القراءات السبع، 493/2.

ولهذه العلة، أي عدم جواز البدء بساكن، ذهب بعضهم إلى الفصل بين تاءات البزّي[1]، فأجازوا الإدغام في مواضع منها، ولم يجيزوه في مواضع أخرى.

فأما المواضع التي أجازوا فيها الإدغام فهي ضربان[2]:

الأول: يتمثل في المواضع التي يسبق فيها المدغم بحركة وذلك نحو : [فَتَفَرَّقَ] [الأنعام153] ونحو: [إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ] [النساء97]. فهذا الضرب قال عنه القيسي بأنّ الإدغام فيه حسن، وليس فيه علّة [3] .

والثاني: يتمثل في المواضع التي يسبق فيها المدغم بحرف مدّ أو لين، وذلك نحو:[وَلاَ تَيَمَّمُواْ] [البقرة267] [وَلَا تَفَرَّقُوا] [آل عمران103] فعلى الرغم من أنّ هذا يعتبر جمعا بين ساكنين ،إلاّ أن المدّ الذى في الألف يسوّغ الإدغام في الحرف الذي بعده، لأنّ إطالته أي المدّ، تجعله يقوم مقام حركة يُتوصل بها إلى نطق الساكن الثاني، قال بذلك القيسي وابن عطية وأبو حيان[4].

ومما يدل على جواز هذا الضرب عند النحاس، أنّه ذكر قراءة الإدغام، أي إدغام التاء في التاء، في بعض المواضع نحو:[وَلاَ تَيَمَّمُواْ] و [وَلَا تَفَرَّقُوا] ، ولم يعترض عليها[5]، بل إنه أجاز قراءة ابن محيصن: [وَلَا تَتَبَدَّلُوا] [6] بتاء واحدة مشدّدة، ، وهي قراءة شاذة[7]، وجعل المسوّغ فيها هو هو حرف المدّ واللين الذي سبق الساكن الثاني[8].

[1] نظرا لتفرده بهذه القراءة أصبحت التاءات التي يدغمها تعرف بتاءات البزّي، ينظرالنشر في القراءات العشر لابن الجزري، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، بيروت(د ت)،303/1.
[2] ينظر البحر،331/2، و الكشف، 361/1.
[3] ينظر الكشف، 361/1.
[4] ينظرالكشف، 361/1.، والمحرر الوجيز، 398، والإملاء،114/1.
[5]ينظر إعراب القرآن،110، 148.
[6] النساء :2.
[7] ينظر الشواذ للعكبري،364/1.
[8] ينظر إعراب القرآن،170.

والثالث: يتمثل في المواضع التي يُسبق فيها المدغم بحرف ساكن، ليس بحرف مدّ أولين، وذلك نحو:[إِذْ تَلَقَّوْنَهُ] [النور15] ونحو:[هَلْ تَرَبَّصُونَ] [التوبة52]، فقد ذهب النحاس إلى أنّ الإدغام في مثل هذا الموضع لا يجوز[1] ، وكذلك عبّرالقيسي عن رأيه في هذا الضرب من الإدغام بأنّه صعب وقبيح [2] .

أمّا أبو حيّان فذكر أنّ البصريين لا يجيزون هذا الضرب من إدغام التاءين لما في ذلك من الجمع بين ساكنين[3]، لكنّه اعترض على رأيهم هذا فقال: « وقراءة البزّي ثابتة تلقتها الأمة بالقبول ، وليس العلم محصوراً ولا مقصوراً على ما نقله وقاله البصريون ، فلا تنظر إلى قولهم : إنّ هذا لا يجوز» [4].

وما نستخلصه من قول أبي حيّان هذا أنّه لا يفرّق بين الأضرب المذكورة في تاءات البزّي؛ لأنّه يجيزالإدغام في المواضع كلّها، وحجته في ذلك أنّها قراءة صحيحة وثابتة لم يعترض عليها أحد.

وكان ابن خالويه قد ذهب أيضا هذا المذهب في عدم التفريق بين مواضع إدغام البزّي للتاءين المزيدتين، فأجاز فيها الإدغام كلّها[5].

وعلى نحو تباين آراء الدارسين تباينت أيضا آراء النحاة والصرفيين في هذا الإدغام، أي إدغام التاءين في أوّل المضارع، فذهب بعضهم كابن عصفور إلى عدم جوازه؛ لأنه ميّز بين ضربين من المثلين اللذين يكونان في أوّل الكلمة[6]:

[1] ينظر إعراب القرآن، 170.
[2] ينظر الكشف،361/1.
[3] هو مذهب سيبويه الذي قال: « وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرفٌ مثله سواءٌ، حرفٌ ساكن، لم يجز أن يسكن، ولكنك إن شئت أخفيت»، ينظر الكتاب،438/4.
[4] ينظر البحر،331/2.
[5] ينظر إعراب القراءات، 2/ 493، 494.
[6] ينظر الممتع،635 - 637.

الأوّل:أن يكون ثاني المثلين حرفا أصليا، وذلك نحو: "تتابع"، ففي هذا الضرب يجوز الإظهار ويجوز الإدغام، فأمّا الإدغام فيكون بتسكين الأوّل، واجتلاب همزة وصل حتى لا يبتدأ بساكن.

والثاني: أن يكون ثاني المثلين حرفا زائدا ، ـ وهو موضوع بحثنا ـ فإنّ هذا لا يُجيز فيه الإدغام؛ لأنّه يرى أنّ تخفيفه بالحذف أولى، فإذا استُثقل المثلان حُذف الثاني[1] منهما، لأنّه زائد وليس في حذفه لبس. أمّا الحذف في الضرب الأول فيؤدي إلى الالتباس.

وذهب ابن الحاجب والرضي إلى القول بجواز هذا الإدغام،إلاّ أن الرضي فصّل القول، فاشترط للجواز أن يكون في حال الوصل، كما أشار إلى الأضرب الثلاثة السابقة الذكر،فأجاز الإدغام إذا كان المثلان مسبوقين بحركة أو مدّ، أمّا إذا كان قبلهما حرف صحيح ساكن، فإنه يمتنع الإدغام لئلاّ يلتقي ساكنان[2].

د- إدغام المثلين المتحركين في كلمة ، وذلك نحوقراءة قوله تعالى:[أُتُحَاجُّونَنِي] [3] ، وقوله:[أُتُحَاجُّونَنَا][4] بإدغام النونين[5]، وقوله تعالى:[مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا[6]] [7]، وغير وغير ذلك من المواضع التي أدغم فيها بعضهم نون الفعل أو نون الرفع في نون الضمير أو نون الوقاية.

ذهب بعضهم إلى أنّ إدغام المثلين المتحركين، من الإدغام الكبير الذي يشترط فيه أن يكون في كلمتين[8]، أمّا إذا التقى المثلان المتحركان في كلمة

[1] هذا مذهب سيبويه، أمّا الكوفيون فيقولون أنّ الحذف للتاء الأولى، ينظر شرح الرضي على الشافية، 290/3.
[2] ينظر،م ن، الموضع نفسه.
[3] الأنعام،80.
[4] البقرة، 139.
[5] في الآية الأولى قرأ بالإدغام ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي، ينظر الحجة للفارسي،175/2، ونسبت قراءة الإدغام في الثانية إلى ابن محيصن، ينظر إعراب القرآن للنحاس،68.
[6] يوسف:11.
[7] أجمع القراء السبعة على فتح الميم وإدغام النون الأولى في الثانية، والإشارة إلى إعراب النون المدغمة بالضم .ينظر الحجة للفارسي،2/ 432.، وإعراب القراءات لابن خالويه،302/1.
[8] مذهب أبي عمرو في إدغام الحرفين المتماثلين والحرفين المتقاربين إذا كانا في كلمتين وتحركا معا، أنّه يسكّن الأول من من المثلين ويدغمه في الثاني، ويسكّن الأوّل من المتقاربين ويقلبه إلى لفظ الثاني ويدغمه، إلاّ في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون الحرف الأوّل منوّنا.

فلا يكون الإدغام إلا في موضعين من القرآن هما: [مَنَاسِكَكُمْ] [1] و [مَا سَلَكَكُمْ[2]] [3] .

غير أنّ واقع القراءات كما رأينا من الآيات السابقة يؤكد ثبوت إدغام المثلين المتحركين في غير هذين الموضعين أي[مَنَاسِكَكُمْ] و [مَا سَلَكَكُمْ] ، وقد ناقش بعض دارسي القرآن الإدغام في مثل هذه المواضع، فكانت آراؤهم على النحو الآتي:

قال الأخفش في تعليل قراءة الإدغام في:[أُتُحَاجُّونَنَا] : «لأنّهما حرفان مثلان فأدغم أحدهما في الآخر، واحتمل الساكن قبلهما، إذ كان من حروف اللين، وحروف اللين الياء والواو والألف إذا كنّ سواكن. وقال بعضهم:[أُتُحَاجُّونَنَا] فلم يدغم ولكن أخفى، فجعل حركة الأولى خفيفة وهي متحركة في الوزن، وهي في لغة الذين يقولون:" هذه مئةٌ دّرهم" يُشمّون شيئا من الرفع ولا يبينون وذلك الإخفاء، وقد قرئ هذا الحرف على ذلك[مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا] [يوسف 11] بين الإدغام والإظهار، ومثل ذلك[إِنِّي لَيَحْزُنُنِي] [يوسف:13]، وأشباه هذا كثير، وإدغامه أحسن حتى يسكن الأوّل» [4].

فكما هو ظاهر من قول الأخفش، فإنّه يجيز إدغام نون الرفع أو نون الفعل في نون الضمير، أو نون الوقاية حتى وإن كان الحرف المدغم مسبوقا بساكن كما في[أُتُحَاجُّونَنَا] ؛ لأنّ الساكن إنما هو حرف مدّ و لين.

وعلى الرغم من أنّ الأخفش يجيز أيضا الإخفاء في هذه المواضع، إلاّ أنّه يرجّح الإدغام حتى يسكن الحرف الأوّل، وكأنه يشير إلى ثقل توالي

والثاني:أن يكون مشدّدا.

والثالث: أن يكون تاء الخطاب أو تاء المتكلم.

والرابع: أن يكون معتلا قليل الحروف. ينظر جامع البيان لأبي عمرو الداني،264/1.

[1] البقرة:200.
[2] المدثر:42.
[3] ينظر تقريب النشر نقلا عن الإتقان،247/1، ونسب أبو عمرو الداني قراءة هذين اللفظين بالإدغام إلى أبي عمرو، ينظر جامع البيان،266/1.
[4] معاني الأخفش،286، 287.

الحركات الذي لأجله استُحسن الإدغام في كلمتين[1]. وقد ذهب ابن الأنباري أيضا إلى هذا تعليل، أي استثقالهم للمثلين المتحركين، ففرّوا من الثقل إلى خفة الإدغام[2].

لكن الملفت للانتباه في قول الأخفش أنّه أجاز إلى جانب الإدغام الإشمام والإخفاء في المواضع التي ذكرها، وهو يقصد بهما أي الإشمام والإخفاء، شيئا واحدا ؛ لأنّه قال:« يُشمّون شيئا من الرفع ولا يبينون وذلك الإخفاء» ، مع أنّ أصحاب القراءات لم يشيروا إلى الإشمام في قوله تعالى:[مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا] بالمعنى الذي ذهب إليه الأخفش. قال الفارسي في توضيح معنى القراءة بالإشمام في هذا الموضع:« أشمّوا النون المدغمة في [تَأْمَنَّا] وليس ذلك بصوت خارج إلى اللفظ، إنّما تهيئة العضو لإخراج ذلك الصوت به، ليُعلم بالتهيئة أنّه يريد ذلك المتهيأ له» [3].

إذن فمفهوم الإشمام غيرمفهوم الإخفاء؛ لأن الإشمام ليس فيه صوت،قال ابن الأنباري: « والإشمام ضم الشفتين[4] من غير صوت ، وهذا يدركه البصير دون الضرير » [5].

ولتوجيه الإشمام في[تَأْمَنَّا] ذهب الفارسي إلى توضيح الفرق بينه وبين "الروم" فقال:« وجهه أنّ الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه من حيث جمعهما السكون، فمن حيث أشمّوا الحرف الموقوف عليه إذا كان مرفوعا في الإدراج أشمّوا النون المدغمة في [تَأْمَنَّا] ... ويدلّك على أنّه يجري مجرى الوقف أنّ الهمزة إذا كان قبلها ساكن حذفت حذفا ولم تُخفّف بأن تُجعل بين بين، كما أنّها إذا ابتدئت لا تُخفّف؛ لأنّ التخفيف تقريب من الساكن، فكما لا يُبتدأ بالساكن كذلك لا يُبتدأ بالمقرّب منه، ولو رام الحركة فيها لم يجز مع الإدغام كما جاز الإشمام مع الإدغام؛ لأنّ روم الحركة حركة، وإن كان الصوت قد أُضعف بها، ألا ترى أنهم قالوا: إنّ روم الحركة يُفصل به بين المذكر والمؤنث نحو رأيتكِ، ورأيتكَ، وإذا كان كذلك، فالحركة تفصل

[1] ينظر المقتضب،206.
[2] ينظر البيان لابن الأنباري،27/2.
[3] الحجة،432/2.
[4] هذا هو التعريف الصحيح؛ لأنّ الإشمام لايجوز في غير الضم، ينظر اللباب للعكبري، 197/2.
[5] البيان،28/2.

بين المدغم والمدغم فيه، فلا يجوز الإدغام مع الحركة، وإن كانت قد أضعفت؛ لأنّ اللسان لا يرتفع عن الحرفين ارتفاعة واحدة» [1].

فكما هو ظاهر في قول الفارسي فإنّ الإشمام يجوز مع الإدغام ، لكن ليس الإشمام الذي قصده الأخفش؛ لأنّه عبّر عنه بالحركة الخفيفة، وهو ما عبّر عنه الفارسي بالروم، فلعلّ الأخفش أخذ بمذهب الكوفيين في تسمية الروم بالإشمام [2] ، والروم - كما قال الفارسي - لا يجوز مع الإدغام ؛ لأنّه حركة حتىّ وإن كانت ضعيفة، والحركة ضدّ السكون الذي يشترط في الحرف المدغم [3].

وقد أشار العديد من الدارسين إلى الإشمام في قراءة [تَأْمَنَّا] إلاّ أنهم لم يروا مانعا في تركه، قال بذلك الفرّاء و النحاس وابن خالويه والقرطبي وأبو حيّان[4] ، بل إنهم ذهبوا إلى أنّ القياس ترك الإشمام، وعلّلوا ذلك بأنّ الحرف المدغم سبيله أنّ يُسكّن قبل أن يُدغم، فلا يحتاج إلى إشمام[5].

وذهب أبو حيّان في توجيه ترك الإشمام[6]، إلى أنّ من قرأ بذلك أمن اللبس، فقال: «ومجيئه بعد [مَا لكَ] ، والمعنى يرشد إلى أنه نفي لا نهي ، وليس كقولهم : ما أحْسنَنَا في التعجب ، لأنه لو أدغم لالتبس بالنفي» [7]..

ومعنى قول أبي حيّان أنّ الذين أشمّوا كان غرضهم أن يحتاطوا للبس الذي يمكن أن يقع من جرّاء الإدغام في " لا تأمنّا" المقصود به النفي كما في

[1] الحجة،432/2.
[2] لأنهم يسمّون الروم إشماما ، ويسمّون الإشمام روما. ينظر الكشف،194/1،195، ومنهج الكوفيين،735/2.
[3] ينظر إعراب القراءات لابن خالويه،268/1.
[4] ينظر معاني الفراء،350/1، وإعراب القرآن للنحاس،442 ، و إعراب القراءات لابن خالويه، 302/1، وتفسير القرطبي، 9 / 138، و البحر، 28/5.

[5] ينظر إعراب القرآن للنحاس،442 ، و إعراب القراءات لابن خالويه، 302/1، وتفسير القرطبي، 9 / 138.
[6] نسب النحاس قراءة الإدغام بغير إشمام إلى يزيد بن القعقاع وعمرو بن عبيد، ونسبها ابن خالويه إلى أبي جعفر، ينظر ينظر إعراب القرآن للنحاس،442 ، و إعراب القراءات لابن خالويه، 302/1.
[7] ينظر البحر، 28/5

الآية، و" لا تأمنّا" المقصود به النهي، وتكون النون الأولى فيه ساكنة لا متحركة، كما يقع اللبس لو أدغمنا النونين في التعجب أي : "ما أحْسنَنَا"! فيُعتقد أنه نفي. لكن وبما أنّ سياق الآية في [مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا] يدل على أنّه نفي وليس نـهيا، فليس من داع إلى الإشمام.

ورأى النحاس أنّ الإشمام إنما يكون عندما تكون الحركة غير أصلية، فيدل الإشمام على الأصلية، أمّا في هذا الموضع أي [تَأْمَنَّا] فالحركة أصلية[1].

أمّا الإخفاء الذي كان قد أشار إليه الأخفش مع الإدغام في هذه الآية، فقد أجازه الفارسي كوجه من وجوه العربية، لكنّه نبّه إلى أنّه يعد إظهارا . قال:« وقد يجوز في ذلك وجه آخر في العربية وهو أن تبيّن ولا تُدغم، ولكنّك تخفي الحركة، وإخفاؤها هو أن لا تشبعها بالتمطيط، ولكن تختلسها اختلاسا» [2].

وقد ذهب الزجاج والنحاس مذهب الأخفش في جواز الإدغام والإخفاء في [: أتُحَاجُّونَنَا] و [مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا] ،إلاّ أنّ الزجّاج رأى في الإدغام أنّه وجه جيّد في العربية، وإن كان الإظهارأجود منه[3].

وردّ النحاس على من كره الإدغام في مثل قوله: [أتُحَاجُّونَنَا] فقال: « والقول في هذا قول سيبويه، ولا يُنكر الجمع بين ساكنين إذا كان الأوّل حرف مدّ ولين، والثاني مدغما» [4].

وكذلك قال ابن خالويه والفارسي والقيسي وابن عطية والعكبري و أبو حيان بجواز الإدغام في نحو :[أتُحَاجُّونَنَا]،لأنّ الساكن الذي قبل المثلين أي حرف المدّ واللين، بمثابة الحركة، وإن كان الأصل والقياس الإظهار. وقد شبّه أبو حيّان الإدغام في هذا الموضع بالإدغام في نحو قولك : هذه دار

[1] ينظر إعراب القرآن للنحاس،442 .
[2] الحجة،433/2.
[3] ينظر معاني الزجاج، 189/1، وإعراب القرآن،68.
[4] إعراب القرآن،272.

راشد، وجعل لك[1]، أي إن حرف اللين في الأوّل قام مقام الحركة في الثاني، ولعلّه قصد أيضا أنّ حرفي النون في هذا الموضع وما شابهه، يعدّ الثاني منهما في حكم المنفصل[2].

وقد تطرق سيبويه إلى هذا الضرب من الإدغام فاستحسنه كما استحسن الإظهار فقال:« وإذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواءٌ متحركين، وقبل الأول حرف مدٍ، فإن الإدغام حسنٌ، لأنّ حرف المدّ بمنزلة متحركٍ في الإدغام... وذلك قولك: إن المال لّك، وهم يظلمونّي، وهما يظلمانّي، وأنت تظلميّني. والبيان ههنا يزداد حسناً لسكون ما قبله» [3].

والملاحظ في كلام سيبويه أنّه يجيز الإدغام في هذه المواضع؛ لأنّه يرى حرف المدّ شبيها بالحركة، لكنّه سرعان ما يراه سكونا، فيفضّل لأجل ذلك الإظهار على الإدغام.

هـ ـ إدغام المثلين في كلمتين:

من مسائل إدغام المتماثلين في كلمتين التي اختُلف فيها، قراءة بعضهم لقوله تعالى: [شَهْرُ رَمَضَانَ] [4] بالإدغام[5] .

فأمّا النحاس فلم يجز هذه القراءة ، أي الإدغام في [شَهْرُ رَمَضَانَ] ؛ لئلاّ يجتمع ساكنان، لكنّه أجاز أن تقلب حركة الراء على الهاء فتضم الهاء ثم تدغم الراء في الرّاء، وهو رأي الكوفيين ـ كما قال ـ[6]. وقد ذهب القرطبي أيضا هذا المذهب[7].

وكان ابن جني أكثر تأكيدا على رفض هذه القراءة حيث قال:« كما قالوا في [شَهْرُ رَمَضَانَ] في إدغام أبي عمرو: إن الراء من شهر مدغمة في راء

[1] ينظر إعراب القراءات لابن خالويه، 162/1ا، والحجة للفارسي،344/3، والكشف للقيسي،16/2 ، والمحرر الوجيز،639، و الإملاء، 249/1، و البحر، 585/1.
[2] ينظرإعراب القرآن،68.
[3] الكتاب،437/4، 438.
[4] البقرة،185
[5] نسبت هذه القراءة إلى أبي عمرو، وهو مذهبه في إدغام المتماثلين في كلمتين في جميع القرآن، ينظر جامع البيان لأبي عمرو الداني، 266/1، و إعراب القرآن،80.
[6] ينظر إعراب القرآن، 80.
[7] ينظر تفسير القرطبي، 2/ 297.

رمضان. وهيهات ذلك مذهبا، وعزّ مطلبا، حتّى كأنّا لم نعلم أنّ الهاء في شهر ساكنة، وإذا أدغمت الراء في راء "رمضان" التقى ساكنان ليس الأوّل منهما حرف مدّ كشابّة ودابّة» [1].

وذهب ابن عطية كذلك إلى التمسّك بأصول البصريين في التقاء الساكنين ،أي أن يكون الأوّل حرف مدّ أو لين والثاني حرفاً مدغماً، لذلك لم يجز الإدغام لاجتماع الساكنين، أي سكون الهاء مع سكون الراء الأولى[2] .

وردّ أبو حيان رأي ابن عطية والبصريين معا فقال:« قال ابن عطية : وذلك لا تقتضيه الأصول لاجتماع الساكنين فيه ، يعني بالأصول أصول ما قرّره أكثر البصريين؛ لأنّ ما قبل الراء في شهر حرف صحيح ، فلو كان في حرف علة لجاز بإجماع منهم ، نحو : هذا ثوب بكر ؛ لأنّ فيه لكونه حرف علة مدّا. أمّا ولم تقصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين ، ولا على ما اختاروه ، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه» [3] .

وتكرر رفض أبي حيّان لحد البصريين في التقاء الساكنين في مواضع مختلفة منها ردّه على الزمخشري الذي تمسّك بهذا الحدّ وخطّا قراءة سبعية واعتبر راويها لاحنا؛ لأنّه جمع بين الساكنين على غيرالحدّ الذي يراه البصريون[4]، فقال أبوحيان :« وقد أجاز الكوفيون الجمع بين السّاكنين على غير الحد الذي أجازه البصريون . وقراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع باختيار المذاهب» [5].

وقد ذكر النحاة هذا المذهب الذي أشار إليه أبو حيّان، ونسبوه إلى الفرّاء، إلاّ
أنّهم بيّنوا أنّه،أي الفرّاء، قد ذهب هذا المذهب في نحو: [شَهْرُ رَمَضَانَ]، فأجاز إدغام الرّاء في الرّاء على وجهين[6]:

[1] المحتسب،182/1.
[2] ينظر المحرر الوجيز،164.
[3] البحر، 46/2.
[4] ينظرالكشاف،50/1.
[5] البحر،1/ 175.
[6] ينظر ما ذكره الكوفيون من الإدغام، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق صبيح التميمي، ط1412،1هـ،1985م،دار البيان العربي جدة. ص:82.

أحدهما: أن يجمع بين ساكنين، أي الهاء والراء وهذا وجه جيّد عنده وليس بمنكر.

والآخر: أن تُلقى حركة الرّاء على الهاء فتصير: شهُر رمضان"، لكنه استضعف هذا الوجه، رغم أنّه أجازه، وزعم أنّه كالمتّصل.

وقد رأينا أنّ النحاس والقرطبي قد أجازا هذا الوجه الثاني الذي استضعفه الفرّاء.

أمّا الفارسي وابن جني و القيسي فقد رأوا أنّ نقل حركة الحرف المدغم إلى الساكن قبله لا يجوز إذا كان الإدغام في حرفين منفصلين حيث يدغم الأول في الثاني كما في[شَهْرُ رَمَضَانَ] ، إنما يجوز ذلك إذا كان الإدغام في حرف واحد نحو:يستعدّ ويفِرّ[1].

وناقش الفارسي حجة من أجاز إلقاء حركة المدغم على الحرف الساكن قبله في المنفصل فقال :« كما أن المنفصل من نحو: قرْم مالك، واسم موسى، لا يلقى على الساكن منه حركة المدغم... فإن قلت: فقد قالوا: عبْشمش، فألقوا حركة المدغم في المنفصل على الأوّل منهما، وأجري المنفصل مجرى المتصل، فذلك إنّما جاء في هذا الحرف وحده، ولم يُعْلم غيره، وشذّ ذلك؛ لأنّ الأعلام قد جاء فيها، وجاز ما لم يجز في غيرها» [2].

ورأى البصريون أيضا في إلقاء حركة المدغم على ما قبله قبحا؛ للسبب نفسه ، وهوأنّ الإدغام واقع في كلمتين، يقول المبرد:« فإذا قلت في المنفصلين: "هذا اسم موسى"، لم يجز أن تطرح حركة الميم على السين، وتحذف ألف الوصل، كما فعلت في الأفعال، لأنّ المنفصل بائن مما قبله، وإنما الإدغام على مقدار لزومه. ولكنك تخفى إن شئت، وإن شئت حققت،

[1] ينظر الحجة،365/2.و المحتسب 1/ 182، والكشف،95/2.
[2] الحجة،365/2.

والمخفى بزنة المحقق، إلا أنك تختلس اختلاسا كقولك: أراك متعفّفاً. فتختلس ولا يجوز الإدغام، لأن الذي قبل الفاء الوسطى ساكن» [1].

ولعلنا نختم القول في هذا الوجه بأنّه قد قيل بأنّ هذه اللغة،أي نقل حركة الحرف المدغم إلى الحرف الساكن قبله ـ هي لغة تميم، ومن ثمّ فإنّه يُرجّح أن تكون قراءة أبي عمرو قد جاءت على لغة قومه[2]. كما أنّ نقل الحركة إلى الساكن قبلها يعدّ مذهب أبي عمرو في الوقف. قال أبو حيّان في توجيه قراءته لقوله تعالى: [وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ] [3] بنقل حركة الرّاء في " الصبر" إلى الصاد[4] ، و ذلك نقلا عن صاحب اللوامح[5] الذي قال: « لئلا يحتاج أن يأتي ببعض الحركة في الوقف ، ولا إلى أن يسكّن فيجمع بين ساكنين ، وذلك لغة شائعة ، وليست شاذة بل مستفيضة ، وذلك دلالة على الإعراب، وانفصال عن التقاء الساكنين» [6].

أمّا بالنسبة للوجه الذي اعتبره الفرّاء جيّدا، أي الجمع بين الساكنين، فقد منعه ابن جني[7]، والنحاس ـ كما رأينا سابقا ـ والزجاج الذي أكّد على مذهب البصريين في ذلك ، فقال في قراءة قوله تعالى:[فَنِعِمَّا] [8] بسكون العين وتشديد الميم[9]:« ولا هذه القراءة عند البصريين النحويين جائزة البتّة؛ البتّة؛ لأنّ فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مدّ ولين» [10].

وعبّر سيبويه عن رأيه في التقاء الساكنين في إدغام المنفصل، فقال: « وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرفٌ مثله سواءٌ، حرفٌ ساكن، لم يجز أن يسكّن، ولكنك إن شئت أخفيت، وكان بزنته متحركاً من قبل أن التضعيف لا يلزم في المنفصل» [11].

[1] المقتضب، 1/ 243.
[2] ينظر الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللغوي الحديث، لعبد الله بو خلخال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000م،ص: 249.
[3] البلد،17.
[4] ينظر إعراب ثلاثين سورة،191.
[5] المقصود أبو الفضل الرازي، صاحب اللوامح في القراءات.
[6] البحر، 507/8.
[7] ينظر المحتسب،182/1.
[8] البقرة،271.
[9] هي قراءة أبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ، ونافع في غير رواية ورش، ينظر الحجة للفارسي،479/1.
[10] معاني الزجاج، 301/1.
[11] الكتاب، 437/4.

إذًا فوجه المنع عند سيبويه أنّ الإدغام لا يلزم في الكلمتين، ومن ثمّ فلا ضرورة للجمع بين الساكنين.

وقد ذهب الرضيّ أيضا إلى منع الإدغام الذي ينتج عنه التقاء ساكنين، ووجّه قراءة أبي عمرو في[شَهْرُ رَمَضَانَ] وغيرها من الآيات، إلى أنّه إخفاء قريب من الإدغام وليس بإدغام حقيقي، وإنما أطلق عليه اسم الإدغام تجوّزا[1].

ونخلص إلى القول في هذا القسم من البحث في إدغام المتماثلين، أنّ الدارسين أجازوا الإدغام في نحو: حيي" في الماضي، لكنهم لم يجيزوا الإدغام في المضارع باستثناء الفراء، واختلفوا في المسائل الأخرى، كإدغام التاءين في أوّل المضارع فأجازه بعض ومنعه بعض، وأجازه بعض بشرط ألاّ يسبق حرف الإدغام الأول ساكن صحيح. كما اختلفوا في إدغام المتماثلين في كلمتين إذا كان الأول منهما مسبوقا بسكون، فأجازه الفراء فيما نقل عنه، وتبعه أبو حيان، ومنعه آخرون.

[1] ينظر شرح شافية ابن الحاجب، 3/ 247.

2 ـ الإدغام في المتقاربين

ذهب القيسي إلى أنّ الإدغام في المتقاربين أحسن منه في غيرهما ، وبخاصة إذا سكن الأوّل، وقد جعله ضربين[1]:

1. إذا كان الحرفان متقاربين في المخرج، والحرف الأول أضعف من الثاني، فيصير بالإدغام إلى زيادة قوة؛ لأنك تبدل منه حرفا من جنس الثاني، فينقل من الضعف إلى القوة ، وهذا الضرب حسن جيّد.
2. أن يكون الحرفان المتقاربان في القوة سواء كالمثلين، فلا ينقص الحرف الأول من قوته قبل الإدغام، وهذا الضرب حسن أيضا.

أمّا الضرب الذي يكون فيه الحرف الأول أقوى من الثاني فإذا أدغم صار إلى الأضعف ، فهو ضرب ضعيف.
وسنتعرّف فيما يأتي على نماذج من الإدغام في المتقاربين وآراء دارسي القرآن فيها:

ـ الإدغام في "يفتعل"

جاء إدغام تاء "يفتعل" في حروف مختلفة، وهي عين الكلمة، منها: الطاء في قراءة[1] قوله تعالى:[يَخْطَفُ] [2] ، والدال في قراءة[3] قوله:[أَمْ مَنْ لَا يَهِدِّي] [4]، و الصاد في قراءة[5] قوله تعالى: [يَخِصِّمُونَ] [6] .

[1] ينظر الكشف، 204/1.

وقد ذهب بعضهم إلى تعليل الإدغام في هذه المواضع، كابن جني في قراءة: [يَخْطَفُ] إذ قال: « فآثر إدغام التاء في الطاء ؛ لأنهما من مخرج واحد، ولأن التاء مهموسة والطاء مجهورة، والمجهور أقوى صوتا من المهموس، ومتى كان الإدغام يقوّي الحرف المدغم حسُن ذلك» [7].

وكذلك فعل ابن الأنباري إذ علّل الإدغام في [يَخِصِّمُونَ] بأنّه أبدل من تاء الافتعال صادا؛ لأن التاء مهموسة ، والصاد مطبقة مجهورة[8].

وعُلّل إدغام التاء في الدال[يَهدِّي] بمقاربتها لها، وبأنّهما من حيّز واحد[9].

أمّا عن وجوه القراءة بالإدغام في الألفاظ السابقة ، أي[: يَخْطَفُ] و[يَهدِّي] و[يَخِصِّمُونَ] ، فقد ذهب معظمهم إلى ذكر ثلاثة وجوه: وهي القراءة بإدغام تاء " يفتعل" في الحرف الذي بعدها، وتحريك الحرف الساكن قبلها بالفتح، أو بالكسر، أو إبقائه ساكنا.

فأمّا القراءة بالإدغام وتحريك الحرف الساكن قبل المدغَم بالفتح أو الكسر، فقد أجازها معظم الدارسين كالأخفش والفرّاء والطبري والزجاج والنحاس وابن جني وابن خالويه والفارسي والقيسي والزمخشري وابن عطية والعكبري والقرطبي وأبو حيّان[10].

---

[1] نسب الفراء قراءة التشديد وإسكان الخاء إلى بعض قرّاء المدينة، ونسبها الأخفش بكسر الخاء إلى يونس، ونسبها ابن جني بفتح الخاء إلى مجاهد. ينظر معاني القرآن للأخفش: 178، و معاني الفراء،25/1 ، و المحتسب،140/1.

[2] البقرة:20.

[3] قرأ ابن كثير وابن عامر وفي رواية ورش عن نافع، بتشديد الدال وفتح الياء والهاء، وقرأ نافع بالتشديد وإسكان الهاء، وقرأ أبو عمرو مثله إلا أنه كان يشمّ الهاء شيئا من الفتح، وقرأ عاصم في رواية يحي بن آدم بالتشديد وكسر الياء والهاء، وفي راوية حفص عن عاصم والكسائي بفح الياء وكسر الهاء، أما حمزة والكسائي فقرآ بالتخفيف. ينظر الحجة للفارسي،364/2.

[4] يونس،35

[5] قراءة ابن كثير بالتشديد وفتح الياء والخاء، وقراءة أبي عمرو بفتح الياء واختلاس حركة الخاء، وقراءة عاصم والكسائي وابن عامر: بفتح الياء وكسر الخاء، وقراءة نافع بسكون الخاء، أما حمزة فقرأ بالتخفيف. ينظر الحجة للفارسي، 308/4.

[6] يس:49.

[7] المحتسب،140/1.

[8] ينظر البيان لابن الأنباري،248/2.

[9] ينظر الحجة للفارسي، 365/2.

[10] ينظر معاني الأخفش، 178، و معاني الفراء،25/1، وتفسير الطبري 88/15، و معاني الزجاج،90/1 ،91 ، و إعراب القرآن للنحاس، 395،396

وذهب أكثر هؤلاء في تفسير هاتين القراءتين، أي تحريك الحرف الساكن قبل تاء" يفتعل" ، بالفتح أو بالكسر، إلى أن الفتح سببه إلقاء حركة الحرف المدغم أي التاء، على الساكن قبله، وأمّا الكسر، فلأنه الأصل في التقاء الساكنين[1].

وقد رأى الطبري في توجيهه لقراءة الفتح، في قوله تعالى:[أَمْ مَنْ لَا يَهِدِّي] بأنّها أولى القراءات بالصواب؛ لأنّها أفصح اللغات. قال: « وأولى القراءة في ذلك بالصواب ، قراءةُ من قرأ:[أَمْ مَنْ لَا يَهِدِّي] بفتح الهاء وتشديد الدال، لما وصفنا من العلة [يقصد إلقاء حركة التاء على الهاء] لقارئ ذلك كذلك، وأن ذلك لا يدفع صحته ذو علم بكلام العرب ، وفيهم المنكر غيره. وأحقُّ الكلام أن يقرأ بأفصح اللغات التي نزل بها كلامُ الله» [2].

لكنّ الفارسي نبّه في توجيهه لقراءة الفتح أي فتح الحرف الساكن قبل المدغم على أنّ هذا ليس بأصل في هذا الباب، أي" يفتعل". قال: « ويدلك على أنّ إلقاء الحركة ليس بأصل في هذا الباب تحريكهم الساكن فيه بالضمّ، وإتباعهم الحرف الساكن ما قبله من الحركة، وذلك ما حكي عن الخليل وهارون أنّ ناسا من العرب يقولون: [مُرْدِفِينَ] [3][الأنفال:9] ولست تجد هذا في "مُمدّ" ونحوه» [4].

فالفارسي كما يظهر لنا من قوله، يرى أنّ الأصل في إلقاء الحركة يكون فيما اشتقّ من" فعل" المضعّف نحو:" مُعِدّ وممِدّ، و عُدّ وفِرّ وعَضّ،؛ لأنّ الحرف الساكن قبل العين في مثل هذا يُلزم حركة العين المدغمة لتدل عليها، فيُميّز بين ما أصله" فعَل" بفتح العين وما كان أصله بكسر العين أو

، و إعراب القراءات،264/1. لابن خالويه ، و الحجة للفارسي،365/2، و المحتسب،140/1، و الكشف، .2/95، و البيان لابن الأنباري، .1/350 والكشاف،2/ 258 , والمحرر الوجيز، 63 و الشواذ للعكبري،132/1- 134، وتفسير القرطبي، 8 /341 ، وتفسير الرازي، والبحر157/5 .

[1] ينظر معاني الأخفش، 178، و معاني الزجاج،90/1 ،91 ، و إعراب القرآن للنحاس، 395،396
، و إعراب القراءات،264/1. لابن خالويه ، و الحجة للفارسي،365/2، و المحتسب،140/1، و الكشف، .2/95، و البيان لابن الأنباري، .1/350 والكشاف، 258/2 , والمحرر الوجيز 63 ، والشواذ للعكبري،132/1- 134، وتفسير القرطبي، 8 /341 ، وتفسير الرازي، والبحر 157/5.

[2] تفسير الطبري، 88/15.

[3] يقصد القراءة بتشديد الدال وضم الرّاء إتباعا لضمة الميم، ينظر المحتسب،141/1.

[4] الحجة،365/2.

ضمها، فيُتقى اللبس. أمّا في باب "يفتعل"، فليس بأصل؛ لأنّه ليس فيه لبس، ومن ثمّ فنقل الحركة غير لازم، لذلك جاز في الساكن أن يحرك بحركة أخرى غير حركة المدغم بعده نحو قولهم:" مرُدّفين" بضم الراء.

وذهب الطبري والعكبري، في تفسيرالكسر فيما قبل الحرف المدغم، بأنّه على الإتباع، أي إنّ الحرف الساكن كسر إتباعا لكسرة الحرف المدغم بعده؛ لأنّهم ـ كما قال الطبري ـ استثقلوا الفتحة[1] بعدها كسرةٌ في حرف واحد[2].

أمّا الفرّاء فذهب في توجيه الكسر إلى أنّ الحرف الذي قبل التاء المدغمة إنّما كسر لكسرة الألف التي في "افتعل والافتعال"، وردّ قول الذين قالوا بأنّ الكسر جاء لالتقاء الساكنين. قال في" يَخَطّفُ": « وأما من كسر الخاء فإنه طلب كسرة الألف التي في اختطف والاختطاف، وقد قال فيه بعض النحويين: إنّما كسرت الخاء ؛لأنها سكنت ، وأسكنت التاء بعدها فالتقى ساكنان فخفضت الأول: كما قال: اضربِ الرجل، فخفضت الباء لاستقبالها اللام، وليس الذي قالوا بشيء؛ لأنّ ذلك لو كان كما قالوا، لقالت العرب في يمُدّ: يمِدّ؛لأنّ الميم كانت ساكنة، وسكنت الأولى من الدالين، ولقالوا في يعَضّ: يعِضّ، وأما من خفض الياء والخاء فإنه أيضا من طلبه كسرة الألف؛ لأنها كانت في ابتداء الحرف مكسورة» [3].

وردّ الزجاج قول الفرّاء الذي خطّأ فيه تعليل الكسر بأنّه لالتقاء الساكنين، ووصف الأمثلة التي أوردها الفرّاء أي " يمُدّ ويعَضّ"، بأنّها خلط غير لازم، أي إنّه خلط ما الأصل في عينه الكسر كما في المثالين السابقين، بما ليس كذلك، بمعنى أن "فعل" فيه لبس، وذلك لتغير حركة العين فيه لهذا ألزم الحرف الساكن حركة العين المدغمة لتدل عليها، أمّا "يفتعل" فليس فيه لبس لذلك جاز الكسر فيه لالتقاء الساكنين[4].

[1] لأنه يرى أنّ الأصل أن تلقى حركة الحرف المدغم على الساكن قبله.
[2] ينظر تفسير الطبري، 88/15، والإملاء،23/2.
[3] معاني الفراء،25/1.
[4] ينظر معاني الزجاج،90/1 ،91.

هذا بالنسبة لقراءة التشديد مع كسر الحرف الساكن أو فتحه، أمّا فيما يخصّ القراءة بالتشديد وإسكان ما قبل الحرف المدغم، فقد اختلفت حولها الآراء، وذهب الدارسون فيها مذهبين:

ـ الأوّل: التضعيف وعدم الجواز، قال بذلك الزجاج والنحاس والقيسي وابن خالويه والعكبري وأبو حيّان. وعلّلوا مذهبهم في المنع بصعوبة الجمع بين الساكنين في النطق[1].

قال النحاس نقلا عن محمد بن يزيد: «لا بد لمن رام مثل هذا[يقصد النطق بالساكنين] أن يحرّك حركة خفيفة إلى الكسر، وسيبويه يسمي هذا اختلاس الحركة» [2].
وذهب الزجاج في الاستدلال على صحة مذهبه برفض أصحاب سيبويه للجمع بين الساكنين، وردّهم للشعر الذي استشهد به سيبويه في هذا الباب[3].

كما استدل ابن خالويه على عدم جواز الجمع بين الساكنين في " افتعل" بأنّ الأخفش روى لغتين فقط في مضارع "احتجم" وهما: "يحتجم" بالإظهار،و" يحِجِّم" بالإدغام وتحريك الساكن بالكسر[4].

ـ الثاني: جواز الجمع بين الساكنين، ذهب إلى ذلك الفارسي وابن الأنباري، وعلّل الفارسي حكم الجواز بأن الإدغام واقع في كلمة واحدة[5]،، وهذا بخلاف الإدغام الواقع في كلمتين حيث لا يجوز الجمع بين الساكنين[6].

وبالإضافة إلى هذين الموقفين من قراءة الجمع بين الساكنين، فهناك من الدارسين من ذهب إلى توجيه هذه القراءة حين لم يستسغها،إلى أنها إخفاء أو اختلاس، منهم الفرّاء الذي قال: « وأمّا من جمع بين الساكنين فإنه كمن بنى على التبيان، إلاّ أنه إدغام خفيّ» [7].

[1] ينظر معاني الزجاج،90/1 ، إعراب القرآن، 396،و الكشف، 96/2، و والإملاء،23/2، والبحر 227/1.
[2] ينظر إعراب القرآن، 395،396.
[3] ينظر معاني الزجاج،90/1 ،91.
[4] ينظر إعراب القراءات،264/1.
[5] ينظرالحجة،365/2، و البيان، 350/1.
[6] ينظر إدغام المثلين في كلمتين.
[7] معاني الفراء،25/1.

وذهب ابن خالويه والقيسي وابن عطية والعكبري وأبو حيان هذا المذهب، فخطّؤوا رواية الإدغام، ووجهوها إلى أنّها اختلاس وإخفاء[1].

قال ابن عطية نقلا عن أبي الفتح: « إنّما هو اختلاس وإخفاء فيلطف عندهم فيرون أنّه إدغام ، وذلك لا يجوز » [2].

وعلّل القيسي الاختلاس في قراءة قوله تعالى:[لَا تَعْدُوا] [3] بتشديد الدال واختلاس حركة العين[4]، بأنّه لمّا التقى ساكنان ألقيت حركة التاء على الساكن قبلها، فتحركت العين بحركة عارضة عليها، فكُره تمكينها إذ ليست بأصل، فكان الاختلاس ليخبر أنها حركة غير لازمة[5].

وذهب أبو حيّان أيضا إلى تأكيد الاختلاس في [يَخْطَفُ] ، فقال:« والتحقيق أنّه اختلاس لفتحة الخاء لا إسكان ، لأنه يؤدّي إلى التقاء الساكنين على غير حد التقائهما» .[6]

والملاحظ على آراء أبي حيّان في التقاء الساكنين أنّها غير ثابتة؛ لأنّها مرتبطة بصحة القراءة أو عدم صحتها، فإذا كانت القراءة غير سبعية كما في الشاهد السابق، فإنّه يتمسّك بقاعدة البصريين في التقاء الساكنين، أمّا إذا كانت القراءة سبعية، فإنّه يهاجم البصريين، ويتمسّك بالقراءة، كما رأينا ذلك في موقفه من تاءات البزّي، وكما هو موقفه من قراءة :[فَنِعِمَّا] [7] بسكون العين وتشديد الميم[8]، فقد ردّ على الفارسي وغيره إنكارهم لهذه القراءة، وتوجيه الفارسي لها إلى أنّ أبا عمرو قد يكون أخفى ، فظنه السامع إسكاناً[9] . فقال:« وقد أتى عن أكثر القرّاء ما أنكر ، فمن ذلك الإسكان في هذا

[1] ينظر إعراب القراءات لابن خالويه ،268/1. ، و الكشف، 96/2.، و المحرر الوجيز63. والشواذ،132/1 - 134.، و البحر،227/1.
[2] المحرر الوجيز63.
[3] النساء،154.
[4] نسبت هذه القراءة إلى قالون، ينظر الكشف، 440/1.
[5] ينظر م ن، 440/1.
[6] ينظر البحر،227/1
[7] البقرة،271.
[8] هي قراءة أبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ، ونافع في غير رواية ورش، ينظر الحجة للفارسي،479/1.
[9] ينظر الحجة، 479/1.

الموضع ، وفي بعض تاءات البزّي ، وفي [اسْطَاعُوا] [الكهف: 97] وفي : [يَخِصِّمُونَ] ، وإنكار هؤلاء فيه نظر ؛ لأنّ أئمة القراءة لم يقرؤوا إلاّ بنقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومتى تطرّق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا ، تطرّق إليهم فيما سواه ، والذي نختاره ونقوله : إن نقل القراءات السبع متواتر لا يمكن وقوع الغلط فيه» [1].

وبالإضافة إلى تخطيء قراءة التسكين، أي تسكين الحرف الذي قبل المدغم، فقد ذهب ابن خالويه إلى تخطيء قراءة الإشمام أيضا، وهي المنسوبة إلى أبي عمرو في قراءته لـ[يَهدِّي] إذ أنّه أسكن الهاء و أشمّها الفتحة[2] ، وعلّل القيسي منعه ذلك بأنّ السكون ضدّ الحركة وهما لا يجتمعان [3].

ومهما يكن فإنّ مسألة التقاء الساكنين مسألة خلافية لا يمكن الفصل فيها ، وقد مرّ بنا آراء النحاة المتباينة فيها فيما سبق من مسائل الإدغام.

ـ إدغام التاء في الطاء والصاد والزاي والذال.

اختلف القرّاء في إدغام تاء التأنيث الساكنة عند سبعة أحرف في القرآن الكريم وهي: الثاء والجيم والزاي والسين والصاد والطاء والظاء ، فأظهر بعضهم فيها كلّها، وأدغم بعضهم فيها كلّها، وقرأ بعضهم بالإدغام في بعضها وبالإظهار في بعضها[4].

وذلك نحو: قوله تعالى: [كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ] [هود95]، وقوله: [كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ] [النساء56]،وقوله: [كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا] [الإسراء97]،وقوله: [أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ] [البقرة261]، وقوله: [لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ] [الحج40]، وقوله:[كَانَتْ ظَالِمَةً] [الأنبياء11].

[1] البحر: 2/ 338.
[2] الإشمام هنا على مذهب الكوفيين، لأنهم يسمّون الروم إشماما ، ويسمّون الإشمام روما. ينظر الكشف،194/1،195.
[3] ينظر إعراب القراءات، 268/1.
[4] ينظر جامع البيان في القراءات السبع،408/1-411. والكشف213/1، 214.

وقد ذهب بعضهم إلى إدغام التاء المتحركة أيضا، كتاء الجمع، وتاء الفعل في بعض الحروف السابقة، وهي الزاي والصاد والطاء، بالإضافة إلى الذال، و ذلك في نحو قوله تعالى: [وَالصَّافَّاتِ صَفًّا (1) فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا (2) فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا] [1] ، وقوله تعالى:[بَيَّتَ طَائِفَةٌ] [2] ، فقد قرئت هذه الآيات بإدغام التاء فيما بعدها [3].

وتراوحت آراء الدارسين في الإدغام في المواضع الأخيرة بين الاستحسان والاستقباح، كما فرّق بعضهم بين تاء الجمع وتاء الفعل، فأجاز إدغام تاء الجمع في الحروف السابقة، لكنه لم يجز إدغام تاء الفعل، وعلى العكس من ذلك ذهب بعضهم إلى عدم التفريق بين التاءين سواء في جواز الإدغام أم عدم جوازه.

فأمّا الذين أجازوا الإدغام، فقد أخذوا بالإعتبار قرب التاء من هذه الحروف، أو من بعضها ، كابن خالويه وابن عطية اللذين أجازا الإدغام لقرب التاء من الصاد والزاي والذال[4]، والفارسي والقيسي اللذين استحسنا الإدغام أخذا بهذا الاعتبار، أي قرب التاء من هذه الحروف، لكنهما أضافا إليه اعتبارا ثانيا وهو: قوة الحروف المدغم فيها[5].

قال الفارسي:« إدغام التاء في الصاد حسن لمقاربة الحرفين ، ألا ترى أنّهما من طرف اللسان وأصول الثنايا ويجتمعان في الهمس ؟، والمدغم فيه يزيد على المدغم بخلّتين هما: الإطباق والصفير ، وحسن أن يدغم الأنقص في الأزيد ، ولا يجوز أن يدغم الأزيد صوتاً في الأنقص ، ألا ترى أنّ الطاء والدال والتاء والظاء، والذال والثاء يدغمن في الصاد والسين والزاي، ولا تدغم الصاد وأختاها فيهنّ لزيادة الصاد وأختيها عليهن في الصفير... وإدغام التاء في الزاي في قوله : [فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا]

[1] الصافات،3،2،1.
[2] النساء،81.
[3] قرأ بذلك أبو عمرو وحمزة، ينظر إعراب القراءات السبع،242/2.
[4] ينظر إعراب القراءات السبع،242/2.، والمحرر الوجيز،1571.
[5] ينظر الكشف،214/1،215.

حسن؛ لأن التاء مهموسة والزاي مجهورة ، وفيها زيادة صفير كما كان في الصاد ، وكذلك حسن إدغام التاء في الذال في قوله : [فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا] و[وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا] [1] لاتفاقهما في أنهما من طرف اللسان وأصول الثنايا » [2].

ويوضح الفارسي الفرق بين الضاد والصاد في سياق الإشارة إلى قراءة [وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا] [3] بإدغام التاء في الضاد[4] بأنّ الضاد أبعد عن التاء من الزاي والذال والصاد، وإن كانت مع الصاد من مخرج واحد وهو وسط اللسان، إلاّ أنّ« الصاد تفشّى الصوت بها، واتّسع واستطال حتى اتّصل صوتها بأصول الثنايا وطرف اللسان، فأدغم التاء فيها وسائر حروف طرف اللسان وأصول الثنايا إلاّ حروف الصفير، فإنها لم تدغم في الصاد» [5].

وذهب الرازي أيضا هذا المذهب في توجيه الإدغام، مستشهدا بقول الفارسي السابق، وإن كان قد نسبه إلى الواحدي[6].

أمّا قراءة الإظهار، فقد استحسنها هؤلاء؛ لأنّ التاء في هذه الألفاظ متحركة كما أنّها مسبوقة بساكن[7]، يضاف إلى ذلك اختلاف المخارج بين التاء وما يليها[8].

وذهب القيسي إلى ترجيح الإظهار على الإدغام في هذه المواضع، واحتج لذلك بقوله:« والإظهار حسن لأنه الأصل، ولأن الأوّل في هذا متحرك بخلاف ما تقدّم، فإذا أنت أدغمت وأسكنت المتحرك تغيّرت حركته ثمّ غيّرته مرّة ثانية بالإدغام،

[1] الذاريات،1.
[2] الحجة للفارسي،312/3، 313.
[3] العاديات،1.
[4] هي قراءة أبي عمرو وحده، ينظر الحجة للفارسي،312/3.
[5] ينظر م ن، 313/3.
[6] ينظرتفسير الرازي، 107/26.
[7] ينظر إعراب القراءات السبع،242/2.
[8] ينظرالحجة للفارسي،313/3.

فأبدلت منه حرفا من جنس الثاني، وذلك تغيّر بعد تغيّر، فضعف الإدغام، وقوي الإظهار لذلك، ولأن عليه جماعة من القرّاء » [1] .

أي إن القيسي استحسن الإظهار؛ لأن الإدغام يؤدي إلى توالي إعلالين[2] على الحرف المدغم وهما: تغييرحركته ثم إبدال حرف آخر منه .

ومقابل هذا الرأي القائل بجواز الوجهين، إي الإدغام والإظهار، نجد النحاس يذهب إلى منع الإدغام فيقول:« وهذه القراءة التي نفر منها أحمد بن حنبل لما سمعها[يقصد في نحو قوله تعالى:[وَالصَّافَّاتِ صَفًّا]]

قال أبو جعفر: وهي بعيدة في العربية من ثلاث جهات:

إحداهن أنّ التاء ليست من مخرج الصاد، ولا من مخرج الزاي، ولا من مخرج الذال، ولا من أخواتهن، وإنّما أختاها الطاء والدال، وأخت الزاي الصاد والسين، وأخت الذال الظاء والثاء.

والجهة الثانية أن التاء في كلمة وما بعدها في كلمة أخرى.

والجهة الثالثة أنك إذا أدغمت جمعت بين ساكنين من كلمتين، وإنما يجوز الجمع بين ساكنين في مثل هذا إذا كانا في كلمة واحدة، نحو دابّة وشابّة.

ومجاز قراءة حمزة أن التاء قريبة المخرج من هذه الحروف» [3].

هذا بالنسبة للتاء المتحركة مع الصاد والزاي والذال، أمّا بالنسبة لها مع الطاء كما في[بَيَّتَ طَائِفَةٌ] ، فقد ذهب معظم الدارسين إلى جواز الإدغام والإظهار، فأمّا

[1] الكشف، 215/1.

[2] احتج بعض الدارسين لمنع الإدغام بتوالي إعلالين في نحو قوله تعالى:[قُلْ تَعَالَوْا] [الأنعام،151] وقوله: [وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ] [آل عمران،85]، وقوله: [يَخْلُ لَكُمْ] [يوسف:9] وقوله: [وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا] [غافر:28]، وغير ذلك من المواضع، حيث إن الكلمة الأولى وقع فيها إعلال ، فمنعوا الإدغام حتى لا يجمعوا عليها علتين. ينظر إعراب القرآن للنحاس،371، وجامع البيان للداني،267/1، وتفسير القرطبي،160/8.

[3] إعراب القرآن للنحاس، 831.

الإدغام، فلأن التاء والطاء من مخرج واحد، يضاف إلى ذلك أنّ الطاء أقوى من التاء لاستعلائها وإطباقها وجهرها[1].

قال الفارسي في تعليل الإدغام: « إن الطاء والدال والتاء من حيز واحد ، فالتقارب الذي بينها يجريها مجرى الأمثال في الإدغام ، ومما يحسّن هذا الإدغام أن الطاء تزيد على التاء بالاطباق ، فحسن إدغام الأنقص صوتاً من الحروف في الأزيد صوتاً بحسب قبح إدغام الأزيد في الأنقص» [2] .

أمّا الفرّاء فقد ذهب في توجيهه لقراءة الإدغام إلى أنّ تاء الفعل قد سُكّنت لكثرة الحركات، فلما سكنت التاء اندغمت في الطاء[3].

وقد أشار الزجاج والنحاس إلى استقباح الكسائي للإدغام في هذا الموضع، وحجته في ذلك أنّ التاء في[بَيَّتَ] إنما هي تاء الفعل، في حين أجاز ذلك الكوفيون، ولم يستقبحه البصريون؛ لأنّها قراءة أبي عمرو[4].

لكنّ الزجاج ردّ على الكسائي قوله بأن لا فرق بين الفعل والاسم، وإنما جاز الإدغام لأن التاء والطاء من مخرج واحد[5].

وذهب ابن الأنباري في توجيه قراءة الإدغام في[بَيَّتَ طَائِفَةٌ] إلى أنّ التاء المدغمة ليست تاء الفعل ، وإنما هي تاء التأنيث، ذلك أنّ أصل" بيّت" بيتت بتاءين،

[1] ينظر معاني الزجاج،66/2، و تفسير الطبري،565/8، و إعراب القرآن للنحاس، 831، والإملاء،188/1، والكشف، 432/1.
[2] ينظرالحجة للفارسي،89/2.
[3] ينظر معاني الفراء،194/1.
[4] ينظرإعراب القرآن،196.، و معاني الزجاج،66/2.
[5] ينظر معاني الزجاج،66/2.

الأولى هي لام الكلمة، والثانية تاء التأنيث، فحذفت التاء التي هي لام الكلمة،كراهة اجتماع المثلين، وأدغمت تاء التأنيث في الطاء[1].

ويظهرمن توجيه ابن الأنباري أنّه لا يجيز إدغام تاء الفعل فيما يليها، وهو مذهب الكسائي كما رأينا، لذلك ذهب إلى هذا التوجيه فجعل تاء التأنيث هي المدغمة وليست تاء الفعل.

لكن وعلى الرغم من إجازة من سبقت الإشارة إليهم من الدارسين لهذا الإدغام، أي إدغام تاء الضمير في الطاء ،إلاّ أنّ بعضهم جعل لغة الإظهار هي الأفصح، وأولى بأن يُقرأ بها، وحجته في ذلك أنّ التاء والطاء ليسا من مخرج واحد، كما أنهما في كلمتين منفصلتين، لذلك وجب إبقاؤهما على الإظهار. ذكر ذلك الطبري والفارسي[2]. وزاد القيسي أنّ التاء لمّا كانت منفصلة متحركة قويت بالحركة، فبعد الإدغام فيها، لأنّه أي الإدغام يجعل التغييرفي التاء مرة بعد مرة ـ كما أشار إلى ذلك في الحروف السابقة- لذلك رجّح الإظهار على الإدغام باعتباره الأصل[3].

ـ إدغام الذال والظاء والثاء في التاء.

إنّ قاعدة إدغام المتقاربين كما رأينا من قبل أن يكون الثاني أقوى من الأوّل، غير أنه وردت في القرآن الكريم ألفاظ قرئت بالإدغام، مع أنّ الحرف المدغم أقوى من المدغم فيه، كما هو الحال بالنسبة لإدغام الظاء والذال في التاء وهما حرفان مجهوران ،أو إدغام الثاء في التاء،والتاء مساوية لها في الهمس. وقد استدعى هذا وقوف الدارسين عند بعض القراءات التي جاء فيها هذا الضرب من الإدغام للبحث فيه.

[1] ينظر البيان، 226/1.
[2] ينظرالحجة للفارسي،89/2، و تفسير الطبري،565/8.
[3] ينظر الكشف،433/1.

فأمّا الأخفش فقد ناقش مسألة إدغام الأقوى في الأضعف في قوله تعالى: [وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ] [1] ، و قراءة بعضهم لقوله تعالى: [أَنْ يُصلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا] [2] بالإدغام[3]. فقال في الآية الأولى:

« وإنّما هي "افتعل" من "ذكرت" فأصلها "اذتكر"، ولكن لما اجتمعا [يقصد الذال والتاء] في كلمة واحدة ومخرجاهما متقاربان، وأرادوا أن يدغموا، والأول حرف مجهور ، وإنما يدخل الأوّل في الآخر والآخر مهموس، فكرهوا أن يذهب منه الجهر فجعلوا في موضع التاء حرفا من موضعها مجهورا وهو الدال لأن الحرف الذي قبلها مجهور. ولم يجعلوا الطاء لأنّ الطاء مع الجهر مطبقة. وقد قال بعضهم مدّكر فأبدل التاء ذالا ثمّ أدخل الذال فيها» [4].

أي إنّ الأخفش وضح لنا سبب إبدال تاء "افتعل" في هذا الموضع دالا، وذلك فرارا من إدغام الأقوى في الأضعف؛لأنّ التاء مهموسة، والذال قبلها مجهورة، لهذا جيء بالدال لتناسب الذال في الجهر.

وكان توجيهه للإدغام في الآية الثانية قريبا من هذا حيث قال:« وقد قرئت هذه الآية:[أَنْ يَصَّلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا] ، أن يفتعلا" من الصلح، فكانت التاء بعد الصاد، فلم تدخل الصاد فيها للجهر والإطباق، فأبدلوا التاء صادا وقال بعضهم: "يصطلحا" وهي الجيدة، لما لم يُقدر على إدغام الصاد في التاء حوّل في موضع التاء حرف مطبق» [5].

ومعنى قول الأخفش أنّ الصاد أقوى من التاء من حيث الجهر والإطباق، لذلك لم يمكن إدغامها فيها، فأبدلت التاء بصاد حتى يُتمكن من إدغام الصاد الأولى فيها.

[1] يوسف،45.
[2] النساء،128.
[3] ذكر النحاس و ابن جني أنها قراءة عاصم الجحدري، ينظرإعراب القرآن،208، و المحتسب،306/1.
[4] ينظر معاني الأخفش،498.
[5] ينظر معاني الأخفش،498.

وخالفه النحاس وابن جني وابن خالويه في هذا التوجيه ؛ لأنهم ذهبوا إلى أنّ التاء في [أنْ يَصَّلِحَا] ابدلت طاءا، ثم أبدلت الطاء صادا وأدغم فيها الصاد الأولى [1].

وأضاف ابن جني أنّ الصاد لم تبدل طاءا، أي حتى توافق الطاء المبدلة من التاء، وذلك لما فيها من امتداد الصفير [2].

ووقف الفرّاء أيضا عند قوله تعالى: [تَدَّخِرُونَ] [3] ، فأشار إلى أنّه" تفتعلون" من "ذخرت"، وأن العرب تجعل الدال والذال يعتقبان في" يفتعل" من" ذخرت" ونحوه، فأمّا الذين غلبوا الدال، فلأنهم كرهوا أن تصير التاء ذالا فلا يعرف" الافتعال" من ذلك وضعوا حرفا وسطا بين التاء والذال وهو الدال.
وأمّا من غلّب الذال؛ فلأنه أمضى القياس فأدغم تاء الافتعال في الذال كما يدغمها عند التاء والطاء[4].

والذي يظهر لنا من قول الفرّاء أنّ تاء "الإفتعال" تدغم فيما قبلها، ولا يدغم ما قبلها فيها. وعلى هذا فإنه إذا لم يمكن إمضاء قياس إدغام الأول في الثاني، أمكن إمضاء قياس إدغام الأضعف في الأقوى.

وقد ذهب الطبري مذهب الفرّاء في توجيه تغليب الذال في[تَدَّخِرُونَ] [5].
[5]. إلاّ أنّه خالفه في توجيه تغليب الدال ، ذلك أنه ذهب في[تَدَّخِرُونَ] إلى أنّه« لمّا اجتمعت"الذال" و"التاء" وهما متقاربتا المخرج، ثقل إظهارهما على اللسان، فأدغمت إحداهما في الأخرى، وصيرتا"دالا" مشددة... وذلك إدغام"الذال" في"التاء"، وإبدالهما » [6].

[1] ينظرإعراب القرآن،208، و المحتسب،306/1، والشواذ لابن خالويه،411/1، 412.
[2] ينظر المحتسب،306/1.
[3] آل عمران،49.
[4] ينظر معاني الفرّاء،153/1.
[5] تفسير الطبري،6/ 436.
[6] تفسير الطبري،6/ 436.

ويظهر من قول الطبري أن الإبدال وقع بعد الإدغام، ولسنا ندري أهذا تجــوّز في

التعبير، أم أنه يقصد فعلا أنّ الإدغام وقع قبل الإبدال؟ ؛ لأنّ من عادة الطبري عدم الدقة في التعبير عن الأحكام[1] .

ووقف بعض الدارسين أيضا عند قراءة بعض القراء لقوله تعالى: [لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا] [2]، وقوله: [فَنَبَذْتُهَا] [3]، وقوله: [عُدْتُ] [4] بإدغام الذال في التاء[5]. منهم منهم الفرّاء الذي جمع في حديثه بين الذال وحروف أخرى يجوز إدغامها في التاء فقال: « وفي قراءة عبد الله: "اتختم العجل"[البقرة،51،92] و"إني عتّ بربّي وربّكم"، فأدغمت الذال أيضا عند التاء، وذلك أنهما متناسبتان في قرب المخرج، والثاء والذال مخرجهما ثقيل، فأنزل الإدغام بهما لثقلهما، ألا ترى أن مخرجهما من طرف اللسان؟ وكذلك الظاء تشاركهن في الثقل، فما أتاك من هذه الثلاثة الأحرف فأدغم، وليس تركك الإدغام بخطأ ، وإنما هو استثقال. والطاء والدال يدغمان عند التاء أيضا إذا أسكنتا كقوله: "أحتّ بما لم تحط به"[النمل 22]، تخرج الطاء في اللفظ تاءا، وهو أقرب إلى التاء من الأحرف الأوّل، تجد ذلك إذا اختبرت مخرجيهما » [6].

وما ذكره الفرّاء من الحروف التي يجوز إدغامها في التاء ذكره الفارسي أيضا على أنّه مذهب أبي عمرو في إدغام الحروف المتقاربة كالطاء والدال، والتاء والذال

[1] مثال ذلك حديثه عن إدغام تاء "تفاعل" فيما بعدها، فتارة يقول كما قال غيره بأنّ ألف الوصل جيء بها ليُتوصل بها إلى نطق الساكن، ولا يشترط أن تكون الكلمة موصولة بما قبلها، كما قال في أحد المواضع :« ولو أسقطت الألف، وابتدئ بها، لم تكن إلا متحركة، فأحدثت الألف لتقع الحركة بها» [1] . وتارة يقول خلاف ذلك، فيشترط مع ألف الوصل أن يكون الكلام موصولا، كما عبّر عن ذلك في أحد المواضع، فقال: « فلما أدغمت التاء في الدال فجعلت دالا مثلها سكنت، فجلبوا ألفا ليصلوا إلى الكلام بها، وذلك إذا كان قبله شيء، لأنّ الإدغام لا يكون إلا وقبله شيء» . تفسير الطبري،224/2.

[2] الكهف، 77.

[3] طه، 96.

[4] غافر،27، والدخان،20.

[5] قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي في الآيات الثلاث بالإدغام، وقرأ نافع وأبو بكر وابن عامر بالإدغام في: لاتَّخَذْتَ فقط. ينظر الكشف للقيسي، 178/2.

[6] معاني الفراء، 124/1،125.

والثاء والظاء، يدغم بعضها في بعض، وكذلك الصاد والسين والزاي، يدغم بعضها في بعض، وتدغم الحروف الستة الأولى فيها، ولا تدغم هي في هذه الحروف لما فيها من الصفير[1].

وقد أجاز،أي الفارسي، إدغام الذال في التاء وإن كانت مجهورة والتاء مهموسة؛ لأن الفرق بين جهر الذال وهمس التاء ليس كبيرا لدرجة أنه يمنع الإدغام[2].

أما ترك الإدغام في هذه الآيات، فوجّهه إلى أنّ لكلّ من الذال والتاء حيّزا مختلفا عن حيز الآخر، فالذال من حيّز الظاء والثاء، وليست من حيز التاء، هذا بالإضافة إلى فرق الجهر والهمس[3].

و اضطرب قول القيسي في توجيهه لإدغام أبي عمرو وغيره الذال في التاء، فذهب مرّة إلى استحسانه ، وذهب أخرى إلى وصفه بالضعف.

فأمّا استحسانه له، فقد علّله بـ« أنّ قوة التاء والذال معتدلة؛ لأنّ التاء شديدة، والذال مجهورة، والشدّة في القوة كالجهر، ولأنّ التاء مهموسة، والذال رخوة،

[1] ينظر الحجة، 3/97،98.
[2] ينظر م ن، 3/98.
[3] ينظر م ن، 3/98.

والهمس في الضعف كالرخاوة، فاعتدلا في القوة والضعف، فحسن الإدغام لذلك» [1].
وأضاف إلى هذا السبب ثلاثة أسباب أخرى هي[2]:

1. اشتراكهما في إدغام لام التعريف فيهما.
2. لأنهما من كلمة واحدة.
3. لخفة الإدغام.

هذا بالنسبة لاستحسانه إدغام الذال في التاء ، أمّا وصفه له بالضعف ، فعلّله بأنّه ينقل الحرف الأوّل ،أي الذال، إلى أضعف من حالته مع الإظهار، أي إنّ الذال مجهور، فإذا أدغم في التاء صار مهموسا، لذلك استحسن الإظهار[3]. وهذا مناقض لقوله الأوّل بأنّ الذال والتاء متعادلان في القوة والضعف.

وقد ذهب النحاس من قبل هذا المذهب في استحسانه لإظهار الذال مع التاء؛ لأنّ الذال مجهورة والتاء مهموسة ، لكنّه لم يجد علّة للإدغام إلاّ كون الثاني بمنزلة المنفصل[4] [5].

ومن مواضع إدغام الذال في التاء التي ناقشها ابن عطية وأبو حيّان قوله تعالى:[إِذْ تَدْعُونَ[6]] [7]، إذ رأى ابن عطية أنّه يجوز فيه قياس" مدّكر"، وإن لم يُقرأ به،« وطرد القياس أن يكون اللفظ به " إذ ددعون"، والذي منع من هذا اللفظ اتصال الدال الأصلية بالفعل فكثرت المماثلات» [8].

لكن أبا حيان اعترض على رأي ابن عطية فقال: « وهذا الذي ذكر أنه يجوز فيه قياس مدّكر لا يجوز؛ لأن ذلك الإبدال ، وهو إبدال التاء دالاً ، لا يكون إلا في "

[1] الكشف، 218/1،219.
[2] الكشف، 219/1، و،177/2،178..
[3] ينظر م ن،178/2.
[4] ينظر إعراب القرآن،41.
[5] ذهب بعضهم إلى أنّ هذه علّة الإظهار لا علة الإدغام، أي إن التاء ليست أصلية في الكلمة ، وإنما داخلة عليها ، لذلك استحسن الإظهار، ينظر الكشف،219/1.
[6] الشعراء،72.
[7] أدغم أبو عمرو والكسائي و حمزة ذال" إذ" في السين والتاء والصاد والدال والجيم والزاي. ينظر الكشف،211/1- 213.
[8] المحرر الوجيز، 1402.

افتعل" ، مما فاؤه ذال أو زاي أو دال ، نحو : إذدكر ، وازدجر ، وادهن ، أصله : اذتكر ، وازتجر ، وادتهن؛ أو جيم شذوذا ، قالوا : اجد مع في اجتمع ، ومن تاء الضمير بعد الزاي والدال ، ومثلوا بتاء الضمير للمتكلم فقالوا في فُزْتُ : فزد ، وفي جَلَدْتُ : جلدّ ، ومن تاء تولج شذوذاً قالوا : دولج . وتاء المضارعة ليست شيئاً مما ذكرنا ، فلا تبدل تاؤه . وقول ابن عطية : والذي منع من هذا اللفظ إلى آخره ، يدل على أنه لولا ذلك لجاز إبدال تاء المضارعة دالاً، وإدغام الذال فيها ، فكنت تقول : إذ تخرج : إدّخرج ، وذلك لا يقوله أحد ، بل إذا أدغم مثل هذا أبدل من الذال تاء وأدغم في التاء ، فتقول : إتّخرج» [1].

إذن فوجه الخلاف بين ابن عطية وأبي حيّان أنّ الأوّل كره أن يُدغم المجهور في المهموس ، فيذهب منه الجهر ، لهذا رأى أن تبدل التاء حرفا مجهورا من مخرجها وهو الدال، ثمّ تدغم الذال في الدال، وإن كان المانع من ذلك في :[إِذْ تَدْعُونَ] هو كون فاء الفعل دالا. غير أنّ أبا حيّان يرى أنّ إبدال التاء دالا لا يجوز إلاّ في موضعين اثنين وهما: "افتعل"، وتاء الضمير المتصلة بالفعل، أمّا تاء المضارعة فلا يجوز أن تبدل دالا، فإذا سبقت بذال أبدلت الذال تاءا وأدغمت فيها.

وقد كان لأبي حيّان وقفة أخرى عند إدغام الظاء في التاء، وكذلك القرطبي وذلك في نحو قوله تعالى: [أَوَعَظْتَ] [2] حيث قرئ فيه بالإدغام[3]. ، وقد استبعد القرطبي هذا الإدغام، وعلّل رأيه بأنّ الظاء حرف إطباق، ولا يدغم إلاّ فيما قرب منه جدا وكان مشابها له في المخرج[4].

[1] البحر،21/7.
[2] الشعراء، 136.
[3] ذكر ابن عطية و أبو حيّان أنها قراءة ابن محيصن، وزاد أبو حيان أنّ إدغام الظاء في التاء روي عن أبي عمرو والكسائي وعاصم، وذكر القرطبي أنها رواية العباس عن أبي عمرو، وبشر عن الكسائي. ينظر المحرر الوجيز، 1405، وتفسير القرطبي،125/13، والبحر،32/7.
[4] ينظر تفسير القرطبي،125/13.

وذهب أبوحيّان في توجيهه لقراءة الإدغام إلى أنّها إخفاء[1]، فقال: « وينبغي أن يكون إخفاءا ؛ لأن الظاء مجهورة مطبقة ، والتاء مهموسة منفتحة ، فالظاء أقوى من التاء ، والإدغام إنّما يحسن في المتماثلين ، أو في المتقاربين ، إذا كان الأوّل أنقص من الثاني . وأما إدغام الأقوى في الأضعف ، فلا يحسن . على أنّه قد جاء من ذلك أشياء في القرآن بنقل الثقات ، فوجب قبولها ، وإن كان غيرها هو أفصح وأقيس» [2].

إذن فأبو حيّان لا يستحسن إدغام الأقوى في الأضعف كالظاء المجهورة المطبقة في التاء المهموسة، لذلك فهو يرجّح أن يكون إخفاءًا، وإن كان يرى أنّ لغة الإظهارأفصح وأقيس .

وأمّا إدغام الثاء في التاء في نحو قوله تعالى: [كَمْ لَبِثْتَ] [3] ، وبالإدغام[4] ، فقد علّله الزجاج والنحاس بقرب المخرجين،إلاّ أنّ النحّاس ذهب في الثاء مذهبه في الذال ففضّل الإظهار على الإدغام وذلك لتباين مخرجي الثاء والتاء[5].

وذهب الفارسي في تعليله لإدغام الثاء في التاء بأنّ اتفاقهما في المخرج والهمس أجراهما مجرى المثلين، كما أنّه قاس إدغام الثاء في التاء على إدغامهم الدال في التاء في "ستّ"،وهو متفق عليه، فقال:« ويقوّي ذلك اتّفاقهم في" ستّ" في الإدغام. ألا ترى أنّ الدال ألزمت الإدغام في مقاربها، فصارت الكلمة بذلك على صورة لا يكون في كلامهم مثلها، إلاّ أن يكون صوتا، أبدلت من السين التاء، وأدغمت الدال في التاء فصار ستّا، فبحسب إلزامهم الإدغام في هذه الكلمة مع اختلاف الحرفين في الجهر والهمس يحسن الإدغام في [لَبِثْتَ] و [لَبِثْتُمْ][6] »[7]. وأضاف الفارسي إلى هذه الحجة في إدغام الثاء في التاء، أنّ تاء الضمير بمنزلة الحرف من الكلمة، لذلك لزم الإدغام كما يلزم في المتصلين[8].

[1] ذكر العكبري قراءة الإخفاء بالإضافة إلى قراءة الإدغام، ينظرالشواذ، 221/2.
[2] البحر،32/7.
[3] البقرة،259.
[4] قرأها بالإدغام أبو عمرو وحمزة والكسائي وابن عامر، وقرأ الباقون بالإظهار، ينظر إعراب القراءات السبع، 93/1.
[5] ينظر معاني الزجاج،292/1، و إعراب القرآن،108.
[6] الإسراء،52، وغير ذلك من المواضع.
[7] الحجة464/1.
[8] ينظر م ن،464/1.

وكذلك علّل العكبري والقرطبي إدغام الثاء في التاء باشتراكهما في المخرج المتمثل في طرف اللسان وأصول الثنايا، بالإضافة إلى كونهما مهموستين [1].

وللعلة نفسها، أي قرب مخرج التاء والثاء، وكونهما مهموستين، استحسن أبو حيّان قراءة قوله تعالى: [ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ] [2] بإدغام الثاء في تاء التأنيث[3] .وأمّا عن الساكن قبل الثاء ، فلا يمنع من الإدغام؛ لأنه حرف مدّ و و لين [4].

غير أنّ الهمس الذي رآه بعضهم سببا للإدغام ، رآه ابن خالويه مانعا له؛ لأنّه علّل قراءة الإظهار في قوله تعالى: [أُورِثْتُمُوهَا[5]] [6] ، بأنّ التاء والثاء مهموستان، فإذا أدغمت أخفيت، لذلك كان الإدغام ضعيفا[7].

واختلف رأي القيسي عن آراء السابقين في تعليل إدغام الثاء في التاء، إذ استحسنه لأربعة أسباب:لاتّصالهما ، ولأنّ التاء أقوى من الثاء لشدّتها أي التاء،ولاتّفاقهما في الهمس، ولأنّ لام التعريف تُدغم فيهما[8].

فكما هو ملاحظ، فإنّ القيسي يرى أنّ دليل التقارب بين الثاء والتاء هو إدغام لام التعريف فيهما، يضاف إلى ذلك أنّ التاء أقوى من الثاء لاتّصافها بالشدّة،والإدغام إنّما يحسن إذا كان المُدغم فيه أقوى من المدغم.

أمّا ابن جنّي فيرى أنّ الثاء إنّما يطّرد إدغامها في التاء إذا وقعت فاءا في" افتعل" وذلك نحو قولهم:اثّرد، من الثريد، وقولهم من الثأر: اثّأر وغير ذلك، وفي تعليله لهذا الإدغام قال:« لأنّ الثاء أخت التاء في الهمس، فلمّا تجاورتا في المخارج، أرادوا أن

[1] ينظر الإملاء،274/1، وتفسير القرطبي ،292/3.
[2] الكهف،22.
[3] نسب هذه القراءة إلى ابن محيصن، ينظر البحر،109/6.
[4] ينظر م ن،109/6.
[5] الأعراف، 43
[6] قرأها أبو عمرو وحمزة والكسائي وابن عامر برواية هشام، بالإدغام، وقرأ الباقون بالإظهار.ينظر إعراب القراءات السبع لابن خالويه،185/1.
[7] ينظر إعراب القراءات،185/1.
[8] ينظر الكشف،218/1.

يكون العمل من وجه واحد، فقلبوها تاءا وأدغموها في التاء بعدها ليكون الصوت نوعا واحدا » [1].

أمّا سيبويه فقد تطرق للحروف الثلاثة محل النقاش، أي الظاء والذال والثاء ،فقال: « والظاء والثاء والذال أخوات الطاء والدال والتاء، لا يمتنع بعضهن من بعض في الإدغام، لأنهن من حيز واحد، وليس بينهن إلا ما بين طرف الثنايا وأصولها، وذلك قولك: اهبظّالما وأبعدّلك. وانعثّابتاً، واحفطّالباً، وخذّاود، وابعثّلك[2]. وحجته قولهم: ثلاث دراهم، تدغم الثاء من ثلاثة في الهاء إذا صارت تاءاً، وثلاث أفلس، فأدغموها. وقالوا: حدتهم، يريدون حدثتهم، فجعلوها تاءً. والبيان فيه جيد» [3].

وما يُستخلص من قول سيبويه والأمثلة التي ساقها أنّ كلّ حرف من المجموعة يدغم فيما يقابله من المجموعة الثانية، فالظاء تدغم في الطاء وتدغم الطاء فيها، والذال تدغم في الدال وتدغم الدال فيها، والثاء تُدغم في التاء وتدغم التاء فيها أيضا. أمّا إدغام الذال والظاء في التاء مثلا، فلم يشر إليه.

لكنه، أي سيبويه، في موضع آخر نجده يشير إلى إدغام الظاء والذال والثاء في التاء، فيستحسن ذلك إذا كان الحرفان في كلمة واحدة نحو" افتعل"؛ لأنّ التاء في افتعل من أصل البناء ، أمّا" فعلت"، فإنّ تاء الضمير في حكم المنفصل، إلاّ أنّه يُحمل على" افتعل"، وفي ذلك يقول: « واعلم أن ترك البيان هنا[يقصد في نحو:"فعلت"] أقوى منه في المنفصلين؛ لأنّه مضارع ما يبنى مع الكلمة في نحو: "افتعل". فأن تقول: احفظ تلك، وخذ تلك، وابعث تلك، فتبين ـ أحسن من حفظت وأخذت وبعثت، وإن كان هذا حسناً عربياً» [4].

[1] سر الصناعة، 159/1،160.
[2] الأصل: اهبط ظالما، وأبعد ذلك. وانعت ثابتاً، واحفظ طالباً، وخذ داود، وابعث تلك.
[3] الكتاب،464/4.
[4] الكتاب،472/4.

وهذا الذي ذهب إليه سيبويه يتفق مع مذهب أبي عمرو في إدغام هذه الحروف، أي الظاء والذال والثاء، في التاء، في نحو الألفاظ التي مرّت بنا.

ـ إدغام الرّاء في اللام

نسب معظم الدارسين قراءة الإدغام في نحو قوله تعالى: [يَغْفِرْ لَكُمْ] [1] بإدغام الراء في اللام إلى أبي عمرو [2]. غير أنّهم اختلفوا في قبول هذه القراءة أو رفضها.

فأمّا الزجاج والقيسي فذهبا إلى التذكير بأنّ النحاة البصريين كلهم باستثناء أبي عمرو لا يدغمون الراء في اللام، ولا يجيزون القراءة بذلك، وحجتهم في ذلك قول الخليل وسيبويه بأنّ الرّاء حرف مكرّر متى أدغم في اللام ذهب التكرير منه، فاختلّ الحرف، لذلك استقبح الإدغام واستحسن الإظهار، والحجة في ذلك ما سمع عن العرب ، وثبت عن جمهور القرّاء أنّهم أظهروا الرّاء مع اللام، في نحوقوله تعالى: [يَغْفِرْ لَكُمْ] [3] .

وكذلك ذهب النحاس إلى القول برأي الخليل وسيبويه اللذين لا يجيزان إدغام الرّاء في اللام،لئلا يذهب منه التكرير، وهذا ما جعله يخطّئ قراءة الإدغام ، وينأى بأبي عمرو عن الوقوع في مثل هذا الغلط ، وذلك بتوجيه قراءته إلى الإخفاء. قال: « وأبو عمرو أجلّ من أن يغلط في مثل هذا، ولعله كان يخفي الحركة كما يفعل في أشياء كثيرة» [4].

و رأى ابن الأنباري أنّ إدغام الرّاء في اللام مخالف للقياس؛، وقد علّل حكمه هذا فقال:« لأنّ الراء حرف تكرير، وهي أزيد صوتا منه وأقوى، واللام أنقص صوتا وأضعف، فلو أدغمت فيها، لأدّى ذلك إلى أن يُدغم ما

[1] الأحقاف،31.، والصف،12، ونوح،4.
[2] ينظر معاني الزجاج، 177/5، و إعراب القرآن للنحاس،128، والكشف، 217/1،218، و جامع البيان لأبي عمرو الداني،278/1،279، و المحرر الوجيز،291، و البيان لابن الأنباري،74/1.
[3] ينظرمعاني الزجاج، 177/5 ، والكشف،217/1، 218.
[4] إعراب القرآن،128.

هو أزيد صوتا في الأنقص، وما هو الأقوى في الأضعف، فتكون كأنّك أدغمت حرفين في حرف، وذلك لا يجوز» [1]. ثمّ أشار إلى ما ذكره بعض البصريين من أنّ أبا عمرو أخفى الرّاء، فتوهم السامع أنّه أدغم، والخطأ في هذه الحال يُنسب إلى الراوي ، لا إلى أبي عمرو، كما ذكر ابن الأنباري توجيها آخر لإدغام الراء في اللام، وهو أن يكون ذلك لغة[2].

وذهب العكبري والقرطبي أيضا إلى تضعيف إدغام الراء في اللام اعتمادا على القياس؛ لأنّ الراء حرف متكرر قوي، ولا يُدغم الأقوى في الأضعف، كما أنّ الراء في تقدير الحرفين ، فإذا أدغم ذهب أحدهما[3].

أمّا أبو حيّان فكانت له وقفة مع رأي الزمخشري في قراءة إدغام الرّاء في اللام الذي جاء فيه: « ومدغم الراء في اللام لاحن مخطىء خطأً فاحشاً ، وراويه عن أبي عمرو مخطىء مرتين ، لأنّه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم ، والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة ، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية ، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو» [4] .

وعقب أبو حيان على قول الزمخشري بأنّ تلك عادته في الطعن على القرّاء،وتخطيء الرواة حتى وإن كانوا من أئمة النحو والقراءات. ثمّ شرع في الرّد عليه، أي على الزمخشري بتفصيل رأيي الفريقين المانع والمجيز لإدغام الراء في اللام فقال:« وأمّا ما ذكر أنّ مدغم الرّاء في اللام لاحن مخطىء خطأً فاحشاً إلى آخره ، فهذه مسألة اختلف فيها النحويون ، فذهب الخليل ، وسيبويه وأصحابه إلى أنّه لا يجوز إدغام الرّاء في اللام من أجل التكرير الذي فيها ، ولا في النون قال أبو سعيد[5] : ولا نعلم أحداً خالفه[يقصد سيبويه] إلاّ يعقوب الحضرمي[6] ، وإلاّ ما روي عن أبي عمرو ، وأنّه كان يدغم الراء في اللام متحركة متحركاً ما قبلها ، نحو : [يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ] [آل عمران،129] [الْعُمُر لِكَيْلَا] [الحج،5] و[وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ] [النساء،64]، فإن سكن ما قبل الراء أدغمها في اللام في موضع الضم والكسر ، نحو: [الْأَنْهَارُ لَهُمْ] [النحل،31]

[1] البيان، 74/1.
[2] ينظر البيان،74/1.
[3] ينظر الإملاء،38/1، وتفسير القرطبي،88/18.
[4] الكشاف،253/1.
[5] قصد أبا سعيد السيرافي.
[6] ينظر شرح المفصل، 544/5.

و[النَّارُ () لِيَجْزِيَ] [إبراهيم،50،51] فإن انفتحت وكان ما قبلها حرف مدّ ولين أو غيره لم يدغم[1] نحو: [مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ] [يوسف،21] و[إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ] [الانفطار،13، والمطففين،22] و[لَنْ تَبُورَ () لِيُوَفِّيَهُمْ] [فاطر،29] و [وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا] [النحل،8] فإن سكنت الراء أدغمها في اللام بلا خلاف عنه[2] إلاَّ ما روى أحمد بن جبير بلا خلاف عنه ، عن اليزيدي ، عنه : أنه أظهرها ، وذلك إذا قرأ بإظهار المثلين ، والمتقاربين المتحركين لا غير ، على أن المعمول في مذهبه بالوجهين جميعاً على الإدغام نحو: [يَغْفِرْ لَكُمْ] .

وأجاز ذلك الكسائي والفراء وحكياه سماعاً ، ووافقهما على سماعه رواية وإجازة أبو جعفر الرؤاسي ، وهو إمام من أئمة اللغة والعربية من الكوفيين ، وقد وافقهم أبو عمرو على الإدغام رواية وإجازة ، كما ذكرناه ، وتابعه يعقوب كما ذكرناه ، وذلك من رواية الوليد بن حسان . والإدغام وجه من القياس»[3] .

وبعد عرضه لرأي البصريين المانع لإدغام الراء في اللام، ورأي الكوفيين المجيزله، ، ذهب إلى الردّ على تخريج بعض البصريين لقراءة أبي عمروعلى الإخفاء فقال:

« وقد اعتمد بعض أصحابنا على أنّ ما روي عن القراء من الإدغام الذي منعه البصريون يكون ذلك إخفاءًا لا إدغاماً ، وذلك لا يجوز أن يُعتقد في القراء أنهم غلطوا ، وما ضبطوا ، ولا فرّقوا بين الإخفاء والإدغام »[4].

وختم أبو حيّان قوله بالدفاع عن الكوفيين والانتصار لمذهبهم، فقال:

« فإن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط ، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه ، بل القرّاء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قرّاء البصرة ، وقد اتّفق على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسهم : أبو عمرو بن العلاء ، ويعقوب الحضرمي . وكبراء أهل الكوفة : الرؤاسي ، والكسائي

[1] علّل أبو عمرو الداني إدغام أبي عمرو للراء الساكن ما قبلها إذا تحركت بالضم أو الكسر ـ بقوة الضم والكسر أي ثقلهما ، كما علل عدم إدغامه للراء المفتوحة الساكن ما قبلها بخفة الفتحة والساكن، ينظر جامع البيان، 279/1.
[2] ذكر أبو عمرو الداني مواضع إدغام أبي عمرو للراء في اللام كما أوردها أبو حيان، لكن بمزيد من الشواهد، ينظر جامع البيان، 278/1، 279.
[3] البحر، 377/2.
[4] م ن، 377/2.

، والفراء ، وأجازوه، ورووه عن العرب ، فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم ، إذ من علم حجة على من لم يعلم » [1].

إذن، فأبو حيان، قد فصل في مسألة إدغام الرّاء في اللام؛ لأنّه ضعّف حجة المانعين للإدغام، وأكّد على قوة حجة الكوفيين من جهة السماع، ومن جهة القياس أيضا؛ وذلك في قوله: « والإدغام وجه من القياس». ولعلّه قصد بذلك حجة الكوفيين بأنّ الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاما، ولفظ اللام أسهل وأخفّ من أن يؤتى براء فيها تكرير، وبعدها لام، وهي مقاربة للراء ، فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من مخرج واحد، لذلك طُلب التخفيف بالإدغام[2].

ومثلما اعتمد الكوفيون على القياس في جواز الإدغام، فعل سيبويه ذلك أيضا في منعه؛ لأنّه قال:« والراء لا تدغم في اللام ولا في النون؛ لأنّها مكررة، وهي تفشّى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشّى في الفم مثلها ولا يكرر» [3].

وقد قاس سيبويه ذلك على الطاء التي لا تبدل تاءا خالصة إذا أدغمت في التاء لقوتها بالإطباق. فقال:« ويقوي هذا أن الطاء وهي مطبقةٌ لا تجعل مع التاء تاءًا خالصةً؛ لأنها أفضل منها بالإطباق، فهذه أجدر أن لا تدغم إذ كانت مكررة» [4].

وخلاصة القول في هذا الجدل أنّ القراءة الصحيحة لا تُردّ لا بالسماع ولا بالقياس.

ونختم هذا الباب بالقول بأن الدارسين ركزّوا اهتمامهم في الإعلال على تعليل القلب أو الحذف الذي استوقفهم في القرآن الكريم، علما أنهم أجازوا كل ما جاءت به القراءات الصحيحة إلاّ أنهم أثروه بتوجيهاتهم المختلفة، أما القراءات التي لم تثبت عن القراء السبعة وكانت مخالفة للقياس فإنها كانت محل خلاف بينهم كما لاحظنا ذلك في همز " معائش" إذ ذهب بعضهم إلى تخطيء القراءة به.

[1] م ن،377/2،378.
[2] ينظر شرح المفصّل ،544/5، وشرح الرضي على الشافية،274/3, ومنهج الكوفيين،697/2.
[3] الكتاب،448/4.
[4] م ن،448/4.

أمّا عن الإبدال فلم يختلفوا كثيرا في المطّرد منه ، وإنما كان اختلافهم في غير المطرد بحيث عدّه بعضهم إبدالا ، وعدّه آخرون لغات.

وذهبوا في الإدغام إلى مناقشة شروط إدغام المتماثلين والمتقاربين ، كسكون الحرف الأول ولزوم الحركة في الحرف الثاني،وعدم التقاء الساكنين أو البدء بساكن نتيجة الإدغام، كما ركّزوا في إدغام المتقاربين على درجة الصوت، بحيث اشترط معظمهم أن يكون الحرف المدغم أقوى من المدغم فيه.

وبعد هذا التطواف الممتع في مجموعة الكتب التي اختصرتها في تسمية الدراسات القرآنية، وبعد هذا البحث والتنقيب عن الآراء الصرفية التي حوتها في إطار الموضوعات التي حُصر فيها البحث ، نخلص إلى النتائج الآتية:

- إن علم التصريف أفاد كثيرا من الدراسات القرآنية؛ لأنّها تمثل المجال التطبيقي للآراء الصرفية المختلفة، فما كان من هذه الآراء متفقا مع توجيه المفردات القرآنية فهو الأصوب والأصلح، وما كان منها على غير ذلك فقد وقع فيه الخلاف، وقد كان هذا الخلاف سببا في تنوع الآراء الصرفية، الأمر الذي جعل علم الصرف يحظى بمزيد من الآراء التي تضاف إلى تلك التي تضمنتها كتب التصريف. وسنعرض فيما يأتي الآراء التي توصلنا إليها في هذا البحث مرتبة حسب ترتيب الموضوعات:

1. أبنيةالمصدر

- **أجمع الدارسون على جوازمجيء المصدر على بناء "فاعل" و"فاعلة"، وبناء "مفعول"، واختلفوا فقط بشأن مجيئه بكثرة أو بقلة في كلام العرب.**
- **أجاز بعضهم في كذب أن يأتي مصدره على" فِعال".**
- **أجازوا في "لزم" أن يأتي مصدره على" لَزام" بفتح اللام، وذهبوا في قراءة(لِزَامًا) بكسر اللام ،إلى أنه مصدر "لازم".**
- **ذهب ابن عطية والرازي و أبو حيان إلى التأكيد على أنّ "تهلُكة" بضم اللام مصدر هلك الثلاثي.**
- **أجمعوا على أن "شنآن" بالفتح، مصدر، واختلفوا في"شنْآن" بالسكون فذهب بعضهم إلى أنّ المصدر لا يأتي على" فعْلان".**
- **اختلفوا في "تبيان" بالكسر، فذهب بعضهم إلى أنه مصدر من الثلاثي، وذهب بعضهم إلى أن أصله"تَفعال" بالفتح، فكسر شذوذا، وذهب آخرون إلى أنه اسم.**
- **ذهب الفارسي وابن جني والزمخشري وابن عطية في قراءة "حسنى" إلى أنه مصدر، وخطأ بعضهم كالنحاس والقرطبي ،هذه القراءة.**
- **ذهب أكثر الدارسين إلى جعل بناء"فُعْل" قياسيا في مصدر"فُعِل" المتعدي، وأجازوا فيه"فُعْلا" بالضم.**
- **وذهب أكثرهم أيضا إلى جعل بناء""فِعْل" قياسيا في مصدر "فُعِل" اللازم، وأجازوا فيه "فُعَلا".**

- **ذهب أكثر الدارسين إلى مجيء "فعيل"- غير الدال على السير أو الصوت - و"فُعُل" المثقل مصدرين لـ "أفعل". وأجازبعضهم أن يأتيا مصدرين لـ"فعل".**
- **ذهب أكثر الدارسين في" تقاة" إلى أنه مصدر، واختلفوا في أصله أهو من " وقى" أم من "اتّقى"؟**
- **اختلفوا حول "وجهة" هل هو مصدر أو اسم، وحول ثبوت الواو فيه.**
- **ذهب جلّ الدارسين في "عتي" إلى أنه مصدر، واختلفوا حول مجيئه بالياء.**
- **اختلفوا في"نسي" بالفتح، فأجاز بعضهم أن يكون مصدرا، ولم يجز بعضهم ذلك.أما القراءة بالكسر فذهبوا إلى أنه اسم.**

- **ذهب أغلب الدارسين في طاغوت وطغوى إلى أنه مصدران على"فعلوت" و"فعلى"**
- **ذهب أكثر الدارسين في قيما وحولا إلى أنهما مصدران، واختلفوا في تفسير اعتلال الأول وتصحيح الثاني.**
- **أجاز كثير من الدارسين في المصدر الميمي من(فعَل يفعِل) و(فعَل يفعُل) مجيئه بفتح العين أي على القياس، وبكسر العين. كما أجازوا مجيئه على"مفعُلة" بضم العين، أما بناء"مفعُل" فلم يجيزوه.**
- **تفرّد الفرّاء بالقول بجواز مجيء المصدر على" مَفعَل" من "أفعل".**
- **أجاز أكثر الدارسين مجيء المصدر على غير بناء الفعل.**

2. المشتقات

- **سقوط تاء التأنيث من الوصف ، جعله الأخفش والفراء مقيسا في كل وصف مؤنث لا يكون له مذكر، وحمله غيرهما على النسب.**

- **أجاز دارسو القرآن الكريم بناءي" فاعل" و"فعِل"، فيما كان دالا على الحدث تارة، وعلى اللزوم تارة أخرى، نحو: الحاذر والحذر. أما ما كان دالا على الحدث فقط فاختلفوا فيه.**

- **ذهب الطبري وابن عطية إلى عدم جواز"فعِل" فيما لم يكن وصفا دالا على الثبوت واللزوم، نحو قراءة[لَبِثِينَ] .**

- **أجازوا مجيئ" فعيل" من "أفعل" وعده بعضهم كالزمخشري وأبي حيان، مصروفا عن "مُفْعل" على غير قياس.**

- **أجاز معظمهم مجيء "فعيل " بمعنى فاعل من الفعل المتعدي، نحو: رحيم وعليم. وذهب ابن عطية وأبوحيان إلى أنه بناء مبالغة. وجعل أبو حيان"فعيلا" الدال على المبالغة قياسيا في "فعِل" بكسر العين.**

- **ذهب الفراء في مجيء اسم الفاعل من المزيد على بناء اسم المفعول ـ إلى أنها لغة الأنصار، وذهب أبو حيان إلى أنها لغة تميم.**

- **ذهب ابن عطية في مجيء" مُفعِل" بمعنى فاعل،إلى أنه من باب مجيء" "فعَل" و"أفعل" بمعنى واحد. وذهب الرازي إلى قياسه على "فعيل" المصروف عن "مُفعِل".**

- **خالف ابن الأنباري جمهور الدارسين للقرآن في قولهم بمجيء" أفعل" بمعنى فاعل، وحمل الألفاظ التي وجهوها هذا التوجيه على أنها " أفعل تفضيل"**

- **أجاز الدارسون للقرآن مجيء "مفعول" بمعنى فاعل، وإن اختلفوا في توجيه بعض ما جاء منه في القرآن الكريم. إلا الزمخشري فإنه لم يقل بذلك.**

- **اختلفوا في عدم لحاق التاء بـ"فعيل" وصفا للمؤنث، وذهب الطبري في نحو:[بَغِيًّا]إلى حمله على "فاعل " مما يختص به النساء دون الرجال. وذهب العكبري إلى حمله على "فعول" تارة، وعاى "فعيل" بمعنى مفعول تارة أخرى.**

- **ذهب جمهور الدارسين في نحو " نطيحة ورهينة"،إلى أنهما "فعيل" بمعنى مفعول،وإن اختلفت توجيهاتهم للحاق التاء.**

- **أجاز أغلب الدارسين مجيء "فعيل" بمعنى "مُفعَل".**

- **أجازأغلب الدارسين مجيئ" فعول" بمعنى مفعول بغير هاء،نحو: "ركوب"، وإن رأوا في ذلك شذوذا عن القياس.**

- **، ذهب بعض الدارسين كالفراء إلى جواز مجيء "فاعل" بمعنى مفعول، وذهب آخرون كالأخفش ومن تبعه إلى أنه على النسب.**

- **ذهب جلّ الدارسين إلى جواز مجيء "فاعل" بمعنى اسم مفعول من "فعّل".**
- **أجاز معظمهم مجيء اسم المفعول، على بناء المصدر، وعلى "فِعْل" نحو:ذبح، و"فُعْلة"، نحو غُرفة، و"فَعَل" نحو:عدد.**

- **تراوحت آراء الدارسين في صياغة اسم التفضيل من" أفعل" بين القبول والرفض.**
- **ذهب الدارسون في اسمي التفضيل" خير" و"شرّ" إلى أنّ الأصل فيهما "أفعل" لكنه أصل مرفوض لا يؤتى به إلا شذوذا،وخالفهم أبوحيان وذهب إلى أنّ الشذوذ في حذف الهمزة.**
- **أجمع الدارسون على عدم جواز التفضيل والتعجب فيما لا يقع فيه التفاوت.**
- **القول بجوازالمفاضلة بين شيئين ليسا من صنف واحد، تفرّد به الفرّاء، وخالفه فيه بقية الدارسين، إلا النحاس وابن عطية وابن الأنباري فإنهم أجازوا ذلك في الاستفهام دون الخبر.**
- **ذهب جلّ الدارسين في[الرَّحْمَن] و[الرَّحِيمِ] إلى أنهما بناءا مبالغة.**
- **ذهب جلّ الدارسين إلى عدم جواز صياغة المبالغة من غير الثلاثي. وذهب الفراء في" جبّار" إلى حمله على ما جاء من "أفعل" شاذا في كلام العرب. وخالفهم العكبري، فأجاز صياغة"فعّال" من "أفعل".**
- **ذهب بعض الدارسين كالفراء وابن عطية والرازي إلى أنّ بناءي "فيعول" وفيعال" بناءا مبالغة، في حين أحجم الآخرون عن إبداء رأيهم.**

- **ذهب بعض الدارسين كالزمخشري وابن عطية والرازي والقرطبي وأبي حيان إلى القول بأنّ"فُعَال" بالتخفيف، و"فُعّال" بالتشديد من أبنية المبالغة.**
- **ذهب بعض الدارسين كابن خالويه وابن عطية والقرطبي وأبي حيان إلى أنّ "فُعَلة" من أبنية المبالغة.**

3.أبنية الجمع

- توسع الفراء في قياس الجمع على بناء"فعلى" فجعل كل وصف دال على آفة أو ضرر يجمع على" فعلى" بغض النظر عن بناء هذا الوصف.سواء أكان "فعيلا" أم "فاعلا" أم "فعلا" أم "فعلان". وذهب غيره إلى أنه أي" فعلى" جمع قياسي لفعيل وفعل،وأما "فعلان" فجمعه القياسي" فعالى"، لكنهم أجازوا حمل "فعالى"على "فعلى" والعكس.

- **ذهب بعضهم إلى أن بناء الجمع "فعلى" جمع قياسي في "فعيل" بمعنى مفعول.**

- **ذهب الفارسي وابن جني إلى أن الأصل في بناء الجمع" فُعالى" بالضم، إنما هو "فُعال" لحقته الألف، قياسا على لحاق التاء ببعض أبنية الجمع.**

- **ذهب جل الدارسين في "نصارى" إلى الأخذ بالقياس فجعلوه جمعا لنصران.**

- **ذهبوا في "أناسي" مذهبين:الأول أنه جمع إنسيّ، والثاني أنه جمع إنسان. وأكّد ابن جني على القياس في جمع "فعلان" على " فعاليّ".**

- **استفاد ابن جني من تقارب بعض الأبنية في القرآن الكريم نحو: سكارى كسالى، نصارى،أناسيّ، فأخضعها لقياس واحد، ذلك أنه قال في مفرد كلّ منها أنه "فعلان" بغض النظر عن حركة الفاء أو العين، ومن ثمّ فإن البناء الأصلي في جمع "فعلان" ـ حسب القياس الذي توصّل إليه ـ هو" فعاليّ" بالتشديد،الذي غالبا ما يُخفّف بالحذف والإبدال فيصبح "فعالى".**

- **توصّل ابن جني أيضا في ضوء هذه المقاربة بين الأوزان، إلى أن أصل النون في "فعلان" همزة بدليل قلبها في الجمع ياءًا كما تُقلب همزة التأنيث.**

- **ذهبوا في بناء الجمع " فُعُل" إلى أنهّ غير مقيس، إلاّ ابن جني الذي عدّه مقصوراعن "فُعول" تعويلا منه على القياس.**

- **ذهب الفراء في بناء "فُعْل" إلى أنه مقيس في جمع" فَعَلة" نحو بدنة وبُدْن وخشبة وخُشْب.**

- **ذهب جلّ الدارسين في بناء"فواعل" الخاص بالعاقل، إلى أنه جمع "فاعلة"، وما جاء منه جمعا "لفاعل" المذكر، فهو شاذ. وهو مذهب سيبويه.**

- **ذهب بعض الدارسين كالأخفش، إلى جواز جمع"فعيلة" على "فعلاء"، ومنع آخرون ذلك.**
- **ذهب الفراء إلى حمل "فعيل" و"فعْل" على " فاعل" في جمعهما على " فَعَلة"، وذهب غيره في جمع غير"فاعل" على" فَعَلة" إلى أنه شاذ.**

- **ذهب العديد من الدارسين إلى جواز جمع "فاعل" من المعتل على" فُعّل" حملا على الصحيح، بينما يرى الفراء أنّ" فُعّلا" أصل في جمع"فاعل" الناقص.**

- **أجاز ابن جني وابن عطية حذف التاء من بناء الجمع "فُعلة" نحو:غزاة وقضاة.**
- **ذهب أكثر الدارسين إلى جواز جمع" فُعْلة" على "فِعال"، وعدّ أبو حيان ما جاء من ذلك شاذا لا يقاس عليه.**

- **تفرّد الزمخشري بالقول أنّ بناء"أفعال" قد يأتي اسما مفردا، وذهب أبو حيان إلى أنّ ذلك على التأويل.**

- **ذهب الطبري إلى أنّ "أفعال" جمع قلة قياسي في "فعْل" مما أوّله ألف أو واو أو ياء.**
- **أجاز بعض الدارسين قياس الجمع على المسموع من كلام العرب، وإن كان قليلا، شاذا عن القياس، كجمع "فاعل" و"فعيل" على "أفعال".**

- ذهب بعضهم في جمع" فاعل" على " أفعلة" إلى حمله على "فعيل".

- تباينت آراء الدارسين في"أنعم" فذهب بعضهم إلى أنه جمع نعمة على غير قياس، وذهب بعضهم إلى جعله جمعا لـ" نُعم" أو " نعماء" على القياس.

- ذهب العديد من الدارسين إلى أنّ" فِعْلة" بناء جمع، ورأى الفراء أنه مقيس في جمع"فَعَل". و ذهب بعضهم كالزجاج إلى أنّ "فِعْلة" من أبنية أسماء الجموع.

- ذهب أكثر الدارسين إلى جواز جمع" أفعل" الصفة و"أفعل" التفضيل بالواو والنون.
- ذهب كثير من الدارسين إلى جواز جمع غير العاقل جمع المذكرالعاقل،إذا جرى مجرى هذ الأخير أو أضيف إليه.

- ذهب الدارسون في "عليين" ثلاثة مذاهب:
- ذهب بعضهم كالفراء والنحاس إلى أنه مما لا واحد له ولا اثنين، والعرب تجمع ذلك بالواو والنون إذا كان مما ليس له حدّ أوغاية.
- و ذهب بعضهم كالزجاج وابن الأنباري في "عليين" إلى أنه جمع سميّ به، أواسم أعرب إعراب جمع المذكر السالم.
- وذهب بعضهم كابن جني وأبي حيان إلى أن الواو والنون في "عليين" تعويض لهاء التأنيث المحذوفة في المفرد.

- اتفق الدارسون في "عضين" على أن له مفردا، وذهب بعضهم كالفراء وابن جني في جمعه بالواو والنون إلى أن ذلك تعويض للام الكلمة المحذوفة في المفرد.
- ذهب الطبري إلى جواز جمع "فَعلة" بفتح الفاء على "فعْلات" بتسكين العين، ومنع ابن جني ذلك.
- وافق رأي الفراء رأي سيبويه في القول بعدم اطّراد جمع" فِعلة" بالألف والتاء،لكراهية توالي كسرتين، ورأى الفارسي أن هذا البناء مطّرد.

- ذهب معظم الدارسين في جمع"فُعلة" بالألف والتاء،إلى القول بجوازلغتي الفتح والسكون بالإضافة إلى لغة الإتباع.

- ذهب أبو حيان في جمع وصف ما لا يعقل بالألف والتاء، إلى القول بالقياس. أما في غير الوصف فهو شاذ.

- ذهب الدارسون في" خيرات" مذهبين: الأوّل: أنه جمع "خيرة"، والثاني: أنه جمع "خيّرة" على التخفيف. وتفرد القرطبي بالقول أنّه على النسب.

- أجاز بعض الدارسين توجيه بعض الأبنية التي جاءت شاذة عن القياس في أبنية الجمع ـ إلى أنها جمع الجمع، ورأى بعضهم أن جمع الجمع يوقف عند المسموع منه، فلا يُتجاوز.

- اختلف الدارسون فيما جاء في معنى الجمع و ليس له واحد، بين قائل بأنه اسم جمع، وقائل بأنه جمع، وقائل بأنه جمع الجمع، أما ما كان له واحد من لفظه نحو"فعْل" و"فَعَل"، فذهب فيه أكثرهم إلى أنه جمع .

4.الإعلال والإبدال والإدغام

- ذهب معظم الدارسين في قلب الواو الساكنة بعد فتحة الفا نحو"ياجل" إلى أنه مخالف للقياس، لكنه لغة من لغات العرب.

- ذهب الزجاج في تعليل تصحيح واو "استحوذ" إلى أن الأصل الثلاثي منه غير مستعمل.

- أجاز العديد من الدارسين قلب الياء المتحركة التي قبلها كسرة ألفا حملا على لغة بعض العرب، ولم يجز الزجاج والنحاس ذلك.

- ذهب الفراء في إبدال ياء المثنى ألفا إلى القول بالقياس، لأن حروف المد واللين تتبع الحركةالتي قبلها.
- ذهب جمهور الدارسين إلى أن الألف في نحو[يَا وَيْلَنَا] ، و[يَا حَسْرَتَا] منقلبة عن ياء الإضافة.

- ذهب جمهور الدارسين في "ضيزى" إلى أن الياء سلمت ولم تنقلب بسبب كسرهم للحرف الأوّل، وذهب بعضهم إلى أنها منقلبة عن واو لكسرهم الحرف الأول.

- اختلفوا في " فُعلى" مما لامه واو، فقال بعضهم بأن الاسم هو الذي تنقلب واوه ياءا، وقال بعضهم بأن الصفة هي التي يقع فيها القلب، ومثل كلا الفريقين بـ" دنيا وعليا".

- أجمع الدارسون على جواز قلب الواو المضمومة ضما لازما همزة، واختلفوا حول الواوين إذا كانت الثانية حرف مدّ، كما اختلفوا حول الواو المكسورة.

- اختلفوا في قراءة"معائش" بالهمز بين مخطّىء لها وبين مجيزحملا على "فعائل" الذي تكون ياؤه غيرأصلية.

- ذهب أغلب الدارسين في سقوط الهاء من قوله تعالى:[وَإِقَامَ الصَّلَاةِ] إلى تعليل ذلك بالإضافة اتباعا لمذهب الفراء، وخالفهم أبو حيان اتباعا للبصريين.

- ذهب الفراء وقلة من الدارسين في مصدر "أفعل" الأجوف إلى أن المحذوف عين الكلمة، وذهب جل الدارسين إلى مخالفة هذا الرأي في اسم المفعول من "أفعل" المعتل العين بالياء.

- اختلف الدارسون في إبدال همزة الاستفهام هاءا، فأجازبعضهم ذلك كالنحاس وابن الأنباري وأبي حيان،والأخفش فيما نقل عنه، وذهب الفراء والطبري والزجاج مذهبا مختلفا.

- اختلفوا حول إبدال الهاء في آل، فذهب بعضهم إلى أنها أبدلت همزة ثم ألفا، وذهب آخرون إلى أنها أبدلت ألفا.

- اختلفوا في إبدال همزة"افتعل" تاءا ،مما فاؤه همزة نحو:اتّخذ" فذهبت مجموعة إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي وأبو حيان إلى منعه وتوجيه"اتّخذ" إلى أنه من "تخذ" أو"وخذ".

- ذهب الفراء والطبري في إبدال حرف التضعيف إلى أنه يبدل من الياء والواو، وذهب النحاس إلى القول بالإبدال في المضعف من الثلاثي المجرد، وخالفهم باقي الدارسين فيما ذهبوا إليه.

- ذهبوا في إبدال التاء من الواو في غير" افتعل" إلى أنه غير مطرد وغير مقيس.

- اختلفوا في الإبدال الشاذ فأدرجه بعضهم في الإبدال، ورأى بعضهم أنها لغات.

- أجاز الدارسون الإدغام والإظهارفي نحو" يرتدّ" المجزوم ، إلاّ أنّ بعضهم رجّح الإدغام، ورجّح بعضهم الإظهار.

- أجازوا جميعا الإدغام والإظهار في " حيي" أي الماضي، وتفرّد الفراء بالقول بجواز الإدغام في " يحيي" المنصوب ، وحمل المضارع المرفوع والمجزوم على المنصوب، وخالفه في هذا كثير من الدارسين.

- ذهب العديد من الدارسين في قراءة البزّي بإدغام التاءين في أول المضارع إلى منعه إذا سُبق حرف الإدغام الأول بحرف صحيح ساكن، وجوازه إذا سبق بحركة أو حرف مدّ ولين. وذهب الفارسي إلى منعه مطلقا، وذهب ابن خالويه وأبو حيان إلى جوازه مطلقا.

- ذهب الكثير من الدارسين إلى جواز إدغام المثلين المتحركين في كلمة.

- ذهب أبو حيّان، والفرّاء ـ فيما نقل عنه ـ إلى جوازإدغام المتماثلين المسبوق أوّلهما بساكن صحيح سواء في كلمة أو في كلمتين، وذلك خلافا لمذهب البصريين.

- ذهب جلّ الدارسين إلى منع الإدغام في المتقاربين المسبوق أولهما بساكن صحيح في نحو" يفتعل"، وأجاز ذلك الفارسي وابن الأنباري. أمّا الإدغام مع تحريك الساكن فذهبوا إلى جوازه، إلاّ أنهم اختلفوا في علّة التحريك.

- ذهب العديد من الدارسين إلى جواز إدغام التاء المتحركة في الصاد والطاء والزاي والذال، ومنع بعضهم ذلك. وفرّق بعضهم بين تاء الجمع وتاء الفعل.

- تفاوتت درجات قبول الدارسين لإدغام الحروف المجهورة في المهموسة، أمّا إدغام الراء في اللام فذهب جلّهم إلى منعه، وأجازه أبو حيّان.

ويجدر التنبيه بعد عرض هذه النتائج على أنّ آراء الدارسين للقرآن الكريم قد واكبت مراحل تطور علم الصرف بحيث أنّ دارسي القرن الثالث مثلا لم يتطرقوا إلى العديد من المسائل الصرفية التي بحث فيها المتأخرون، كما نلاحظ أيضا أنهم قد أخضعوا آراءهم الصرفية للقراءة الصحيحة، وللمعنى المتفق عليه، فإن تعددت القراءات الصحيحة أو تعددت المعاني التي يُوجّه إليها البناء، رجّحوا منها ما يتفق مع مذهبهم، وقلّما انتصر أحدهم لمذهبه اللغوي على حساب القراءة الصحيحة.

وختاما أقول: هذه عيّنة فقط من الآراء الصرفية التي تضمنتها كتب الدراسات القرآنية في المسائل الصرفية المختلفة، وأسأل المولى عزّ وجلّ أن أكون قد وفقت في نقلها والتعبير عن مراد أصحابها لتحصل الفائدة المرجوة بإذن الله . كما أتمنّى أن يقتحم هذا الميدان أي ميدان البحث في الدراسات القرآنية، باحثون آخرون ليستخرجوا مزيدا من الآراء الصرفية سواء في الموضوعات التى تطرقت إليها ، أم في تلك التي توقفت عندها ولم يسعفنى الوقت لتناولها؛ لأنّه حقّا ميدان خصب يحتاج إلى تظافر الجهود من أجل استغلال هذه الخصوبة.

وكما بدأت بحمد المولى عز وجلّ أختم بحمده جلّت قدرته على أن أمدّنى بالعون، ووفّقنى إلى إتمام هذا العمل. وأسأله سبحانه وتعالى أن يبارك لي فيه، فيلقى القبول والرضى، وتتحقق به الغاية المنشودة بإذن الله، وهي تحصيل طالب العلم للفائدة من هذا الجهد المبذول، إنّه نعم المولى ونعم النصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

أ ـ القرآن الكريم:

1 ـ برواية ورش عن نافع، مركب الطباعة، رغاية، الجزائر،1981.
2ـ برواية حفص عن عاصم، دار الفيحاء للطباعة والنشر، دمشق، ط 3،1409هـ .

ب ـ كتب التراث

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطّاع،تحقيق أحمد عبد الدايم،دار الكتب المصرية، القاهرة،1999م.
- أخبار النحويين ،لعبد الواحد بن عمر المشهور بالمقريء(ت349هـ)،تحقيق: محمد زينهم عزب، دار الآفاق العربية، القاهرة،2003م.
- أساس البلاغة للزمخشري. تقديم وشرح محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت.
- إصلاح المنطق، ليعقوب بن السكيت(ت244هـ)،تحقيق أحمد محمد شاكر،وعبد السلام هارون، دار المعارف مصر(دت).
- إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري(ت 616هـ).،تحقيق عبد الإله نبهان،دار الفكر، دمشق.
- إعراب القرآن لأبي جعفرالنحاس(ت 337هـ)، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة بيروت، ط2 - 2008م.
- إعراب القرآن لأبي حيان، مختصرالبحر المحيط، جمع وترتيب، محمود شاكر،دار إحياء التراث، بيروت لبنان.
- إعراب القراءات السبع وعللها لأبي عبد الله الحسين بن خالويه(ت370هـ). تحقيق عبد الرحمن العثيمين.مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م.
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري(ت 616هـ)،تحقيق محمد أحمد عزوز، عالم الكتب،ط2، 2010م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن، لأبي عبد الله الحسين بن خالويه(ت370هـ)، تحقيق محمد ابراهيم سليم،دار الهدى الجزائر(د ت).

- أعلام الكلام، لابن شرف القيرواني(ت 456هـ)، تحقيق محمد عزب، دار الآفاق العربية،القاهرة،2003م.
- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، لأبي البقاء العكبري(ت 616هـ). دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط 1، 1399 هـ - 1979 م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، شرح محمد عبد الحميد،المكتبة العصرية،صيدا بيروت،2001م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف لمحمد بن مالك الطائي(ت672هـ)، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية،ط1، 2009م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ،لأبي حيان الأندلسي(ت745هـ)،تحقيق رجب عثمان محمد،مكتبة الخانجي، القاهرة (د ت).

- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي(911هـ)،تحقيق: محمود مرسي ومحمد هيكل،دار السلام للطباعة، القاهرة ،ط1. 2008م.
- الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي(911هـ)،تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، لبنان،2009م.
- الأفعال الواردة بالواو والياء، لأبي عبد الله محمد بن مالك الطائي(ت672هـ)، تحقيق د مختار بو عناني.ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2001م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري(577هـ)،دار الطلائع للنشر والتوزيع ، القاهرة(د ت).
- الإنتصاف فيما تضمنه الكشاف من الإعتزال لابن المنيّر الإسكندري(مطبوع بذيل الكشاف) دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2006م.
- الأصول في النحو لأبي بكر بن سهيل بن السراج(ت316هـ) تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت،ط3، 1996م.
- تفسيرالبحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهيربأبي حيان الأندلسي(ت 745هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية بيروت، ط 2 ـ 2007م.
- عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،2001م.
- علل التثنية لأبي الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تحقيق صبيح التميمي، دار الهدى عين مليلة، الجزائر،ط1991،2م.
- البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير،(ت774هـ) خرّج أحاديثه أحمد شعبان بن أحمد وزميله، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2003م.

- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين عبدالله الزركشي(794هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة بيروت(د ت).
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري(ت 577هـ)، ضبط وتعليق بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بيروت لبنان،(د ت).
- التعريفات،للجرجاني،تحقيق نصر الدين تونسي،القاهرة.
- التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(ت377هـ)، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ، بيروت،2001م.
- الجامع الصحيح، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج،.دار الفكر بيروت،(د ت)
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن للشيخ عبد الرحمن الثعالبي الجزائري (ت873هـ) تحقيق عمّارالطالبي، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر(دت).
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(ت377هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2001م.
- الحجة في القراءات السبع لأبي عبد الله الحسين بن خالويه(ت370هـ). ، تحقيق :عبد العال سالم مكرم،ط4، دار الشروق بيروت، القاهرة،1981م.
- الخصائص لأبي الفتح بن جني،تحقيق عبد الحميد هنداوي،دار الكتب العلمية، لبنان.2007م.
- الزبدة في شرح البردة،بدر الدين الغزي،تحقيق عمر باشا، شركة النشر والتوزيع، الجزائر
- السجاعي على القطر،مطبعة المنار، تونس.(دت)
- الشرح الكبير على لامية الأفعال لابن مالك، لجمال الدين محمد بحرق(ت930هـ) بحرق،عني به،عبد الرجمن حجّي،مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة (دت).
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،لإسماعيل بن حمّاد الجوهري(ت393هـ)،تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت،ط4، 1990م.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها،لأحمد بن فارس،(ت395هـ) تحقيق، مصطفى الشوعي، بيروت،1964م.
- العُمُد للجرجاني،تحقيق البدراوي زهران.دار الآفاق الغربية، القاهرة.ط1، 2008م.
- الفهرست لمحمد بن إسحاق النديم (ت380هـ)،المكتبة التوفيقية، القاهرة(د ت).
- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرّد(ت 285)،تحقيق جمعة الحسن، دار المعرفة بيروت لبنان، ط:2، 2007م.

- الكتاب الأوسط في علم القراءات،لأبي محمد بن سعيد المقرئ العماني(ت ق5هـ)، تحقيق عزة حسن،دار الفكر دمشق،ط1، 2006م.
- الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان(ت 180 هـ)، تحقيق عبد السلام هارون،دار الجيل بيروت(د ت).
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لمحمود بن عمر الزمخشري(ت537هـ)، ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني،دار الكتاب العربي ،بيروت لبنان،ط1 ، 2006 م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت437هـ)، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني،دار الحديث القاهرة،2007م.
- اللباب في علل البناء والإعراب،لأبي البقاء العكبري(ت616هـ) ،تحقيق غزي مختار، دار الفكر المعاصر، بيروت،2001م.
- اللمع في اللغة العربية،لابن جني، تحقيق حامد المؤمن،مكتبة النهضة العربية.
- المجموع الكامل للمتون،دار الفكر،بيروت لبنان.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني(ت 392هـ)،تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت،ط1: 1998م .
- المحرر الوجيزفي تفسير الكتاب العزيز،لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي(ت542هـ)، دار ابن حزم ط 1- 2002،م.
- المخصّص،لأبي علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده(ت458هـ) المكتب التجاري بيروت(د ت).
- **مختصر في شواذ القرآن(أو القراءات الشاذة) لأبي عبد الله الحسين بن خالويه(ت370هـ) نشره ج. براجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر1934م.**
- **الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) تأليف خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1980**م.
- **الغاية في القراءات، للحافظ أبي بكر أحمد بن مهران النيسابوري(ت381هـ) تحقيق محمد غياث الجنبار، ط1: 1405هـ.**

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي،(ت 911هـ) ضبط وتصحيح: أحمد جاد المولى وزميليه ، دار الجيل و دار الفكر، بيروت لبنان(د ت).

- **المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني(ت502هـ) تحقيق محمد خليل عيتاني،دار المعرفة، بيروت،ط6، 2010م.**

- **الأحرف السبعة وأصول القراءات، محمد محمود عبد الله، مطبعة الوراق،ط1، 2005م**

- **المقتضب لأبي العباس المبرد(ت 285هـ)، تحقيق عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب، بيروت، 2010م.**
- **المقتضب من كلام العرب، لأبي الفتح عثمان بن جني(ت 392هـ)،تحقيق محمد عبد المقصود،مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة.**
- الممتع في التصريف لابن عصفور الأشبيلي(669 هـ)،تحقيق فخر الدين قباوة. الدار العربية للكتاب (د ت).
- المنصف لشرح كتاب التصريف للمازني، لأبي الفتح عثمان بن جني(ت 392هـ) تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان (د ت).
- النشر في القراءات العشر لشمس الدين بن الجزري(833 هـ) تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي ،بيروت(د ت).
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشرلأحمد بن أحمد الشافعي (ت1117هـ) مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر(د ت).

- تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة(ت276هـ) تحقيق:السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة،2006م.
- تحفة الأريب بما في القرآن من اللغات والغريب،لأبي حيان الأندلسي النحوي(ت745هـ) تحقيق حمدي الشيخ، المكتب الجامعي الحديث،2006م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك،تحقيق كامل بركات،دار الكتاب العربي(دت).
- تفسير البغوي المعروف بمعالم التنزيل،تحقيق خالد عبد الرحمن ومروان سوار،دار المعرفة،بيروت.ط5 ، 2002م.
- تفسير الرازي، أو مفاتيح الغيب، لفخرالدين بن الحسين الرازي(ت606هـ)، تحقيق هاني الحاج وعماد زكي،المكتبة التوفيقية ، القاهرة،2003م
- تفسير الطبري، المسمى جامع البيان في تأويل القرآن،لأبي جعفر بن جرير الطبري(ت310هـ) .
- تفسير القرطبي المعروف بالجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله الأنصاري القرطبي(ت 671 هـ).

- التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي (ت1397هـ) دار الكتاب العربي - مصر ط: 1 ، 1381هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك،للمرادي(ت749هـ)، تحقيق عبد الرحمن سليمان،ط1، 2001م ،دار الفكر العربي، القاهرة.
- جامع البيان في القراءات السبع ،لأبي عمرو الداني،(ت 444هـ) تحقيق:عبد الرحيم الطرهوني،دار الحديث القاهرة.(د ت).
- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي،دار الفكر بيروت لبنان.
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني(471هـ) شرح وتعليق محمد ألتُنجي، دار الكتاب العربي،ط1، 2005م.
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة النحوي(ت528هـ) تحقيق حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2008م.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني(ت 392هـ)، تحقيق أحمد فريد، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د ت).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله ابن عقيل (ت 769هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،ط14 ،1964 م المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،تقديم حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.ط1، 1998م.
- شرح الرضي على شافية ابن الحاجب في الصرف، لرضي الدين الأستراباذيّ (ت 686هـ)، ضبط وشرح: محمد نور الحسن و محمد الزفزاف ومحمد يحيى عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1975م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب في النحو، لرضي الدين الأستراباذيّ (ت686هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر،طبعة: جامعة قاريونس، 1978 م.
- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين بن محمد بن مالك الطائي(ت672هـ)،تحقيق أحمد بن يوسف القادري،دار صادر بيروت، ط2006،1م.
- شرح المراح في التصريف،لبدرالدين بن أحمد العيني(ت 855هـ)، تحقيق عبد الستار جواد.مؤسسة المختار، ط1، 2007م.
- شرح المفصل للزمخشري، تأليف أبي البقاء بن يعيش الموصلي(ت643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2001م.

- شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، تأليف أبي الفضل ركن الدين الأستراباذيّ(ت715هـ) تحقيق محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية،ط1: 2004م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،لابن هشام الأنصاري(ت762هـ)، المكتبة العصرية.بيروت،2002م.
- شرح لامية الأفعال،لبدر الدين بن مالك،تحقيق فتح الله سليمان.دار الآفاق العربية،القاهرة.
- طبقات المفسرين للداودي (ت945هـ.) بتحقيق علي محمد عمر - مطبعة الاستقلال الكبرى بمصر – ط 1 – 1392هـ.

- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسين الزبيدي(ت379هـ) ، تحقيق محمد أبي الفضل، دار المعارف القاهرة(دت).
- فقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي.
- **كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب ومراجعة داوود سلوم وزميليه، مكتبة لبنان،ط1، 2004م.**
- **شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن عصفور الإشبيلي(ت669هـ)،قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية بيروت،ط1، 1998م.**
- شرح قطر الندى وبل الصدى لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت 761هـ)، ضبط يوسف البقاعي.دار الفكر بيروت لبنان(دت).
- كتاب الإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد بن علي الفارسي(ت377هـ) تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت،ط1، 2008م.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظورالإفريقي، ، دار صادر بيروت (د ت).
- ليس في كلام العرب لابن خالويه
- ما ذكره الكوفيون من الإدغام، لأبي سعيد السيرافي،(ت368هـ) تحقيق صبيح التميمي، ط1، 1412هـ،1985م، دار البيان العربي جدة.
- مُثّل المقرب، لابن عصفورالإشبيلي (ت669هـ)،تحقيق صلاح محمد المليطي،دار الآفاق العربية، القاهرة.ط1، 2006م.
- مختار الصحاح،لأبي بكر الرازي(666هـ) .تحقيق أحمد إبراهيم زهوة، دار الكتاب العربي بيروت، 2005م.
- مراتب النحويين،لأبي الطيب اللغوي(ت 351هـ)،تقديم وتعليق محمد زينهم عزب، دار الآفاق العربية، القاهرة،2003م.

- مسند الإمام أحمد للإمام أحمد بن حنبل ،تحقيق شعيب الأرنؤوط وزملاؤه، مؤسسة الرسالة،ط1: 1996م.

- مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت 437هـ)، تحقيق حاتم صالح الضامن، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1975م.
- معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش(ت207هـ) تحقيق عبد الأمير محمد الورد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2003.
- معاني القرآن لأبي جعفر بن إسماعيل النحاس(ت338هـ)، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، ط1، 1988،مركز إحياء التراث الاسلامي مكة المكرمة.
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيي بن زياد الفرّاء(ت207هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية بيروت،ط1 ،2002م.
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج(311هـ)، تحقيق عبد الجليل شلبي،دار الحديث ، القاهرة،2004م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت 761هـ)، تحقيق بركات يوسف هبّود، ط1، 1999م، دار الأرقم، بيروت.
- نزهة الطرف في علم الصرف،للميداني،شرح يسرية محمد ابراهيم، ط1 المكتبة الأزهرية للتراث(د ت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي(ت911هـ)،تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة(د ت).

- كتاب التعريفات لعلي بن علي الحسيني الجرجاني(ت816هـ) ، تحقيق نصر الدين تونسي،دار النشر: الدراسة القاهرة ، ط1، 2007م.
- شرح المراح لبدر الدين العيني،تحقيق عبد الستار جواد، ط1 ،2007 م،مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة.

- رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، للعبادي أحمد بن قاسم(ت994هـ)، تحقيق أحمد حسن عواد، دار الفرقان،ط1، 1403هـ.

- كتاب السبعة في القراءات لأحمد بن العباس بن مجاهد البغدادي(ت324هـ)، تحقيق شوقي ضيف، ط2، دار المعارف(د ت).

- غرائب التفسير وعجائب التأويل، لمحمود بن حمزة الكرماني، تحقيق شمرانيونس العجليّ، دار الثقافة الإسلامية جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت،ط1، 1988م.

- الجمل في النحو لأبي القاسم بن إسحاق الزجاجي(ت340هـ)، تحقيق توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت،ط1، 1984م.

مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى(ت210هـ) عارضه بأصوله و علّق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي القاهرة(د ت).

ج ـ الكتب الحديثة

- أئمة النحاة في التاريخ، لمحمد محمود عيالي، دار الشروق ـ جدة،ط1، 1976م.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي،مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2003م.
- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب،لعصام نور الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،ط1، 1982م.
- أبو حيان النحوي، خديجة الحديثي،مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1966م.
- إعجازالقرآن والبلاغة النبوية لمصطفى صادق الرافعي،دار الكتاب العربي، بيروت،2005م.
- اسما المكان والزمان في القرآن الكريم، دراسة صرفية دلالية، ناصر عقيل الزغلول،عالم الكتب الحديث ، الأردن،2006م.
- الأحرف السبعة وأصول القراءات، محمد محمود عبد الله،دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1: 2005م.
- الإدغام بين النحويين والقرّاء،عبد المعطي جاب الله،دار الكتاب الحديث.الجزائر،2009م.
- الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللغوي الحديث، لعبد الله بو خلخال، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000م.
- الإعجازالصرفي في القرآن الكريم.يوسف هنداوي، المكتبة العصرية بيروت.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي،دار العلم للملايين، بيروت،ط5، 1980م.

- الأفعال المعتلة، لضيف الله محمد الأخضر،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر(دت).
- التطور اللغوي التاريخي،إبراهيم السمرائي، دار الأندلس للطباعة والنشر،بيروت،ط3، 1983م.
- التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه،لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ودار الرفاعي الرياض،ط1، 1983م.
- التطور النحوي للغة العربية،لجوتهلف برك شتريزر برستراسر، تصحيح وتعليق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض،1982م.
- التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، لأحمد سعد محمد،مكتبة الآداب القاهرة،ط2، 2000م.
- التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفرّاء في معاني القرآن، لصالح أمين آغا.دار المعرفة، بيروت لبنان.
- التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفرّاء في معاني القرآن، لصالح أمين آغا.دار المعرفة، بيروت لبنان.ط1، 2007م.
- التوجيهات والآثارالنحوية والصرفية للقراءات الثلاث بعد السبع، لعلي محمد فاخر، مكتبة وهبة القاهرة، ط1، 1999م.
- التوسع في كتاب سيبويه،عادل العبيدي،مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة.
- التوسع في كتاب سيبويه،عادل العبيدي،مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة.
- الدراسات اللغوية للقرآن الكريم في أوائل القرن الثالث الهجري،عيسى شحاتة علي،دار قباء للطباعة والنشر،2001م.
- الدرس اللغوي في سور القرآن،سلسلة،شرف الدين علي الراجحي،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الدرس اللغوي في سور القرآن،سلسلة،شرف الدين علي الراجحي،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الدلالة والاشتقاق في اللغة(إعجازالقرآن بين النحو والبيان) عبد المعطي سالم، دار الكتاب الحديث،2009م.
- السماع والقياس، احمد تيمور باشا.دار الآفاق العربية،القاهرة.ط1، 2001م.
- العربية والنص القرآني،عيسى شحاتة علي،دار قباء للطباعة،القاهرة،2001م.
- الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السمرائي، مطبعة العاني ، بغداد،ط1 ،1966م.
- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، لمجمد أحمد الصغير، دار الفكر دمشق،ط1، 1999م.
- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، لمحمد بن سالم بازمول، دار الهجرة للنشر، الرياض،ط1، 1996م

- اللغة العربية معناها ومبناها لتمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1418هـ - 1998م.
- اللهجات العربية والقراءات القرآنية،لمحمد خان، دارالفجر للنشر والتوزيع، بسكرة الجزائر،2002،
- المدارس النحوية لشوقي ضيف،دار المعارف، القاهرة، 1972 م.
- المستنير في تخريج القراءات المتواترة، من حيث اللغة والإعراب والتفسير ، لمحمد سالم محيسن، دار الجيل بيروت، ط1، 1989م.
- المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون، د. مختار بوعناني.دار هومة.
- المعجم المبتكر في بيان ما يتعلق بالمؤنث والمذكر، ذو الفقار أحمد النقوى، مؤسسة الانتشار،ط1: 1998م.
- المغني في علم التصريف،عبد الحميد مصطفى السيد،دار صفاء للنشر والتوزيع،، الأردن، ط1(د ت).
- الهمزة في اللغة العربية، خلدية محمود البياع، دار ومكتبة الهلال،ط1، 1995م.
- الوصف المشتق، دراسة صرفية، عبد الله بن حمد الدايل، مكتبة التوبة،ط1، 1996م.
- تاريخ النحو، المدخل والنشأة والتأسيس، لعصام نور الدين، دار الفكر بيروت، ط1، 1995م

- تصريف الأسماء والأفعال، لفخر الدين قباوة، مكتبة المعارف بيروت.
- تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، لصالح سليم الفاخري،دار عصمى للنشر القاهرة، 1996م.
- تصريف موضوعاته، مؤلفاته،د. مختار بوعناني.
- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، لهدى جنهويتشي، مكتبة دار الثقافة، عمان(د ت).
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لعبد الخالق عضيمة، مطبعة حسّان القاهرة(دت).
- دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته لأحمد مختار عمر، عالم الكتب،ط1، 2001م.
- دور المعنى في توجيه القاعدة النحوية من خلال كتب معاني القرآن لـ إيمان الكيلاني، دار وائل للنشر، الأردن، 2007م.
- شذا العرف في فن الصرف، للحملاوي.دار الكتب العلمية.بيروت لبنان.ط3، 2000م.
- شواذ الإبدال في العربية، محمد عبد المقصود،مكتبة الثقافة الدينية القاهرة.

- شواذ الإبدال في العربية، محمد عبد المقصود،مكتبة الثقافة الدينية القاهرة.ط1، 2006م.
- ظهر الإسلام، أحمد أمين،، دار الكتاب العربي، بيروت،ط10، 1969م.
- فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف، لأبي حفص الزموري،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.1991م.
- فجر الإسلام،أحمد أمين، دار الكتاب العربي، (دت).
- فصول في فقه اللغة العربية،رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ودار الرفاعي الرياض،ط2، 1980م.
- مباحث في علوم القرآن، لصبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط13، 1981م.
- معجم الأوزان الصرفية،لإميل يعقوب. عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت لبنان.
- معجم عين الفعل، لجوزيف إلياس و جرجس ناصيف،دار العلم للملايين، بيروت،ط1، 1995م.
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،ط6، 1978م.
- منهج الكوفيين في الصرف،لمؤمن غنام، مكتبة الرشد الرياض، ط1، 2005.
- النحو العربي، نشأته وتطوره ومدارسه ورجاله، لصلاح روّاي، دار غريب للطباعة، القاهرة.
-
- نظرات لغوية في القرآن الكريم، صالح حسين العايد، كنوزإشبيليا،السعودية.ط3، 2004م

د ـ المخطوطات:

- الدراسة الصرفية عند المازني وابن مالك،مقارنة في المنهج والمحتوى، د المختار بوعناني،(دكتوراه) جامعة الزقازيق فرع (بنها) مصر،1990م.
- القراءات العشر في ضوء الدرس الصرفي، رسالة دكتوراه لحمود علي نصار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.
- القضايا النحوية بين أبي حيان والزمخشري، من خلال تفسير البحر المحيط،رسالة دكتوراه، لسامية شعبان، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، قسم اللغويات.

- جهود ابن عطية الأندلسي النحوية والصرفية، رسالة دكتوراه، لعبد الناصر عسّاف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.
- خصائص التأليف النحوي في القرنين السابع والثامن الهجريين، رسالة ماجستير ،لفضل يوسف، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض، 2001م.
- منهج الزجاج في كتابه: معاني القرآن وإعرابه، رسالة دكتوراه،لرسمية إبراهيم
- موازنة نحوية بين كتاب إعراب القرآن للنحاس، وكتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج، رسالة دكتوراه لسلوى عبد الفتاح، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، قسم اللغويات.
- موقف النحاة من القراءات القرآنية إلى نهاية القرن الرابع الهجري، لأحمد بن بوزة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، معهد اللغة والأدب - 1990م.

هـ - الدوريات والمجلات:

- أثر القرآن الكريم في الانبعاث الحضاري للغة العربية، العربي قلايلية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، العدد : 2، السنة:2003، ص:201.
- التفسير بالأثر والرأي وأشهر كتب التفسير فيهما، عبد الله بن إبراهيم الوهيبي، مجلة البحوث الإسلامية،العدد7،ص: 200 - 237.
- النسب إلى الجمع في العربية لعباس علي السوسوة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 74، ج2، سنة 2000م ص:325.
- علم النحو وعلاقته بالقرآن الكريم وتفسيره، لخضر روبحي، مجلة جامعة الأمير عبد القادر- قسنطينة - العدد :4، السنة:2005، ص:35.
- منهجية بناء المصطلحات وتطبيقاتها، لأحمد شفيق الخطيب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 75، ج3، سنة 2000م ص: 497.

قائمة المصادر والمراجع

أ ـ القرآن الكريم:

1 ـ برواية ورش عن نافع، مركب الطباعة، رغاية، الجزائر،1981.
2ـ برواية حفص عن عاصم، دار الفيحاء للطباعة والنشر، دمشق، ط 3،1409هـ .

ب ـ كتب التراث

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطّاع،تحقيق أحمد عبد الدايم،دار الكتب المصرية، القاهرة،1999م.
- أخبار النحويين ،لعبد الواحد بن عمر المشهور بالمقريء(ت349هـ)،تحقيق: محمد زينهم عزب، دار الآفاق العربية، القاهرة،2003م.
- أساس البلاغة للزمخشري. تقديم وشرح محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت.
- إصلاح المنطق، ليعقوب بن السكيت(ت244هـ)،تحقيق أحمد محمد شاكر،وعبد السلام هارون، دار المعارف مصر(دت).
- إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري(ت 616هـ).،تحقيق عبد الإله نبهان،دار الفكر، دمشق.
- إعراب القرآن لأبي جعفرالنحاس(ت 337هـ)، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة بيروت، ط2 - 2008م.
- إعراب القرآن لأبي حيان، مختصرالبحر المحيط، جمع وترتيب، محمود شاكر،دار إحياء التراث، بيروت لبنان.
- إعراب القراءات السبع وعللها لأبي عبد الله الحسين بن خالويه(ت370هـ). تحقيق عبد الرحمن العثيمين.مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م.
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري(ت 616هـ)،تحقيق محمد أحمد عزوز، عالم الكتب،ط2، 2010م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن، لأبي عبد الله الحسين بن خالويه(ت370هـ)، تحقيق محمد ابراهيم سليم،دار الهدى الجزائر(د ت).

- أعلام الكلام، لابن شرف القيرواني(ت 456هـ)، تحقيق محمد عزب، دار الآفاق العربية،القاهرة،2003م.
- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، لأبي البقاء العكبري(ت 616هـ). دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط 1، 1399 هـ - 1979 م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، شرح محمد عبد الحميد،المكتبة العصرية،صيدا بيروت،2001م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف لمحمد بن مالك الطائي(ت672هـ)، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية،ط1، 2009م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ،لأبي حيان الأندلسي(ت745هـ)،تحقيق رجب عثمان محمد،مكتبة الخانجي، القاهرة (د ت).

- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي(911هـ)،تحقيق: محمود مرسي ومحمد هيكل،دار السلام للطباعة، القاهرة ،ط1. 2008م.
- الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي(911هـ)،تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، لبنان،2009م.
- الأفعال الواردة بالواو والياء، لأبي عبد الله محمد بن مالك الطائي(ت672هـ)، تحقيق د مختار بو عناني.ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2001م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري(577هـ)،دار الطلائع للنشر والتوزيع ، القاهرة(د ت).
- الإنتصاف فيما تضمنه الكشاف من الإعتزال لابن المنيّر الإسكندري(مطبوع بذيل الكشاف) دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2006م.
- الأصول في النحو لأبي بكر بن سهيل بن السراج(ت316هـ) تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت،ط3، 1996م.
- تفسيرالبحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهيربأبي حيان الأندلسي(ت 745هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية بيروت، ط 2 ـ 2007م.
- عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،2001م.
- علل التثنية لأبي الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تحقيق صبيح التميمي، دار الهدى عين مليلة، الجزائر،ط1991،2م.
- البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير،(ت774هـ) خرّج أحاديثه أحمد شعبان بن أحمد وزميله، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2003م.

- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين عبدالله الزركشي(794هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة بيروت(د ت).
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري(ت 577هـ)، ضبط وتعليق بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بيروت لبنان،(د ت).
- التعريفات،للجرجاني،تحقيق نصر الدين تونسي،القاهرة.
- التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(ت377هـ)، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ، بيروت،2001م.
- الجامع الصحيح، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج،.دار الفكر بيروت،(د ت)
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن للشيخ عبد الرحمن الثعالبي الجزائري (ت873هـ) تحقيق عمّارالطالبي، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر(دت).
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(ت377هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2001م.
- الحجة في القراءات السبع لأبي عبد الله الحسين بن خالويه(ت370هـ). ، تحقيق :عبد العال سالم مكرم،ط4، دار الشروق بيروت، القاهرة،1981م.
- الخصائص لأبي الفتح بن جني،تحقيق عبد الحميد هنداوي،دار الكتب العلمية، لبنان.2007م.
- الزبدة في شرح البردة،بدر الدين الغزي،تحقيق عمر باشا، شركة النشر والتوزيع، الجزائر
- السجاعي على القطر،مطبعة المنار، تونس.(دت)
- الشرح الكبير على لامية الأفعال لابن مالك، لجمال الدين محمد بحرق(ت930هـ) بحرق،عني به،عبد الرجمن حجّي،مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة (دت).
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،لإسماعيل بن حمّاد الجوهري(ت393هـ)،تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت،ط4، 1990م.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها،لأحمد بن فارس،(ت395هـ) تحقيق، مصطفى الشوعي، بيروت،1964م.
- العُمُد للجرجاني،تحقيق البدراوي زهران.دار الآفاق الغربية، القاهرة.ط1، 2008م.
- الفهرست لمحمد بن إسحاق النديم (ت380هـ)،المكتبة التوفيقية، القاهرة(د ت).
- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرّد(ت 285)،تحقيق جمعة الحسن، دار المعرفة بيروت لبنان، ط:2، 2007م.

- الكتاب الأوسط في علم القراءات،لأبي محمد بن سعيد المقرئ العماني(ت ق5هـ)، تحقيق عزة حسن،دار الفكر دمشق،ط1، 2006م.
- الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان(ت 180 هـ)، تحقيق عبد السلام هارون،دار الجيل بيروت(د ت).
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لمحمود بن عمر الزمخشري(ت537هـ)، ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني،دار الكتاب العربي ،بيروت لبنان،ط1 ، 2006 م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت437هـ)، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني،دار الحديث القاهرة،2007م.
- اللباب في علل البناء والإعراب،لأبي البقاء العكبري(ت616هـ) ،تحقيق غزي مختار، دار الفكر المعاصر، بيروت،2001م.
- اللمع في اللغة العربية،لابن جني، تحقيق حامد المؤمن،مكتبة النهضة العربية.
- المجموع الكامل للمتون،دار الفكر،بيروت لبنان.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني(ت 392هـ)،تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت،ط1: 1998م .
- المحرر الوجيزفي تفسير الكتاب العزيز،لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي(ت542هـ)، دار ابن حزم ط 1- 2002،م.
- المخصّص،لأبي علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده(ت458هـ) المكتب التجاري بيروت(د ت).
- **مختصر في شواذ القرآن(أو القراءات الشاذة) لأبي عبد الله الحسين بن خالويه(ت370هـ) نشره ج. براجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر1934م.**
- **الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) تأليف خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1980م.**
- **الغاية في القراءات، للحافظ أبي بكر أحمد بن مهران النيسابوري(ت381هـ) تحقيق محمد غياث الجنبار، ط1: 1405هـ.**

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي،(ت 911هـ) ضبط وتصحيح: أحمد جاد المولى وزميليه ، دار الجيل و دار الفكر، بيروت لبنان(د ت).

- **المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني(ت502هـ) تحقيق محمد خليل عيتاني،دار المعرفة، بيروت،ط6، 2010م.**

- **الأحرف السبعة وأصول القراءات، محمد محمود عبد الله، مطبعة الوراق،ط1، 2005م**

- **المقتضب لأبي العباس المبرد(ت 285هـ)، تحقيق عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب، بيروت، 2010م.**
- **المقتضب من كلام العرب، لأبي الفتح عثمان بن جني(ت 392هـ)،تحقيق محمد عبد المقصود،مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة.**
- الممتع في التصريف لابن عصفور الأشبيلي(669 هـ)،تحقيق فخر الدين قباوة. الدار العربية للكتاب (د ت).
- المنصف لشرح كتاب التصريف للمازني، لأبي الفتح عثمان بن جني(ت 392هـ) تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان (د ت).
- النشر في القراءات العشر لشمس الدين بن الجزري(833 هـ) تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي ،بيروت(د ت).
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشرلأحمد بن أحمد الشافعي (ت1117هـ) مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر(د ت).

- تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة(ت276هـ) تحقيق:السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة،2006م.
- تحفة الأريب بما في القرآن من اللغات والغريب،لأبي حيان الأندلسي النحوي(ت745هـ) تحقيق حمدي الشيخ، المكتب الجامعي الحديث،2006م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك،تحقيق كامل بركات،دار الكتاب العربي(دت).
- تفسير البغوي المعروف بمعالم التنزيل،تحقيق خالد عبد الرحمن ومروان سوار،دار المعرفة،بيروت.ط5 ، 2002م.
- تفسير الرازي، أو مفاتيح الغيب، لفخرالدين بن الحسين الرازي(ت606هـ)، تحقيق هاني الحاج وعماد زكي،المكتبة التوفيقية ، القاهرة،2003م
- تفسير الطبري، المسمى جامع البيان في تأويل القرآن،لأبي جعفر بن جرير الطبري(ت310هـ) .
- تفسير القرطبي المعروف بالجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله الأنصاري القرطبي(ت 671 هـ).

- التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي (ت1397هـ) دار الكتاب العربي - مصر ط: 1 ، 1381هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك،للمرادي(ت749هـ)، تحقيق عبد الرحمن سليمان،ط1، 2001م ،دار الفكر العربي، القاهرة.
- جامع البيان في القراءات السبع ،لأبي عمرو الداني،(ت 444هـ) تحقيق:عبد الرحيم الطرهوني،دار الحديث القاهرة.(د ت).
- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي،دار الفكر بيروت لبنان.
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني(471هـ) شرح وتعليق محمد ألتُنجي، دار الكتاب العربي،ط1، 2005م.
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة النحوي(ت528هـ) تحقيق حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2008م.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني(ت 392هـ)، تحقيق أحمد فريد، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د ت).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله ابن عقيل (ت 769هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،ط14 ،1964 م المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،تقديم حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.ط1، 1998م.
- شرح الرضي على شافية ابن الحاجب في الصرف، لرضي الدين الأستراباذيّ (ت 686هـ)، ضبط وشرح: محمد نور الحسن و محمد الزفزاف ومحمد يحيى عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1975م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب في النحو، لرضي الدين الأستراباذيّ (ت686هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر،طبعة: جامعة قاريونس، 1978 م.
- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين بن محمد بن مالك الطائي(ت672هـ)،تحقيق أحمد بن يوسف القادري،دار صادر بيروت، ط2006،1م.
- شرح المراح في التصريف،لبدرالدين بن أحمد العيني(ت 855هـ)، تحقيق عبد الستار جواد.مؤسسة المختار، ط1، 2007م.
- شرح المفصل للزمخشري، تأليف أبي البقاء بن يعيش الموصلي(ت643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2001م.

- شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، تأليف أبي الفضل ركن الدين الأستراباذيّ(ت715هـ) تحقيق محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية،ط1: 2004م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،لابن هشام الأنصاري(ت762هـ)، المكتبة العصرية.بيروت،2002م.
- شرح لامية الأفعال،لبدر الدين بن مالك،تحقيق فتح الله سليمان.دار الآفاق العربية،القاهرة.
- طبقات المفسرين للداودي (ت945هـ.) بتحقيق علي محمد عمر - مطبعة الاستقلال الكبرى بمصر – ط 1 – 1392هـ.

- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسين الزبيدي(ت379هـ) ، تحقيق محمد أبي الفضل، دار المعارف القاهرة(دت).
- فقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي.
- **كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب ومراجعة داوود سلوم وزميليه، مكتبة لبنان،ط1، 2004م.**
- **شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن عصفور الإشبيلي(ت669هـ)،قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية بيروت،ط1، 1998م.**
- شرح قطر الندى وبل الصدى لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت 761هـ)، ضبط يوسف البقاعي.دار الفكر بيروت لبنان(دت).
- كتاب الإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد بن علي الفارسي(ت377هـ) تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت،ط1، 2008م.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظورالإفريقي، ، دار صادر بيروت (د ت).
- ليس في كلام العرب لابن خالويه
- ما ذكره الكوفيون من الإدغام، لأبي سعيد السيرافي،(ت368هـ) تحقيق صبيح التميمي، ط1، 1412هـ،1985م، دار البيان العربي جدة.
- مُثّل المقرب، لابن عصفورالإشبيلي (ت669هـ)،تحقيق صلاح محمد المليطي،دار الآفاق العربية، القاهرة.ط1، 2006م.
- مختار الصحاح،لأبي بكر الرازي(666هـ) .تحقيق أحمد إبراهيم زهوة، دار الكتاب العربي بيروت، 2005م.
- مراتب النحويين،لأبي الطيب اللغوي(ت 351هـ)،تقديم وتعليق محمد زينهم عزب، دار الآفاق العربية، القاهرة،2003م.

- مسند الإمام أحمد للإمام أحمد بن حنبل ،تحقيق شعيب الأرنؤوط وزملاؤه، مؤسسة الرسالة،ط1: 1996م.

- مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت 437هـ)، تحقيق حاتم صالح الضامن، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1975م.
- معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش(ت207هـ) تحقيق عبد الأمير محمد الورد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2003.
- معاني القرآن لأبي جعفر بن إسماعيل النحاس(ت338هـ)، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، ط1، 1988،مركز إحياء التراث الاسلامي مكة المكرمة.
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيي بن زياد الفرّاء(ت207هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية بيروت،ط1 ،2002م.
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج(311هـ)، تحقيق عبد الجليل شلبي،دار الحديث ، القاهرة،2004م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت 761هـ)، تحقيق بركات يوسف هبّود، ط1، 1999م، دار الأرقم، بيروت.
- نزهة الطرف في علم الصرف،للميداني،شرح يسرية محمد ابراهيم، ط1 المكتبة الأزهرية للتراث(د ت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي(ت911هـ)،تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة(د ت).

- كتاب التعريفات لعلي بن علي الحسيني الجرجاني(ت816هـ) ، تحقيق نصر الدين تونسي،دار النشر: الدراسة القاهرة ، ط1، 2007م.
- شرح المراح لبدر الدين العيني،تحقيق عبد الستار جواد، ط1 ،2007 م،مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة.

- رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، للعبادي أحمد بن قاسم(ت994هـ)، تحقيق أحمد حسن عواد، دار الفرقان،ط1، 1403هـ.

- كتاب السبعة في القراءات لأحمد بن العباس بن مجاهد البغدادي(ت324هـ)، تحقيق شوقي ضيف، ط2، دار المعارف(د ت).

- غرائب التفسير وعجائب التأويل، لمحمود بن حمزة الكرماني، تحقيق شمرانيونس العجليّ، دار الثقافة الإسلامية جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت،ط1، 1988م.

- الجمل في النحو لأبي القاسم بن إسحاق الزجاجي(ت340هـ)، تحقيق توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت،ط1، 1984م.

مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى(ت210هـ) عارضه بأصوله و علّق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي القاهرة(د ت).

ج ـ الكتب الحديثة

- أئمة النحاة في التاريخ، لمحمد محمود عيالي، دار الشروق ـ جدة،ط1، 1976م.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي،مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2003م.
- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب،لعصام نور الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،ط1، 1982م.
- أبو حيان النحوي، خديجة الحديثي،مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1966م.
- إعجازالقرآن والبلاغة النبوية لمصطفى صادق الرافعي،دار الكتاب العربي، بيروت،2005م.
- اسما المكان والزمان في القرآن الكريم، دراسة صرفية دلالية، ناصر عقيل الزغلول،عالم الكتب الحديث ، الأردن،2006م.
- الأحرف السبعة وأصول القراءات، محمد محمود عبد الله،دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1: 2005م.
- الإدغام بين النحويين والقرّاء،عبد المعطي جاب الله،دار الكتاب الحديث.الجزائر،2009م.
- الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللغوي الحديث، لعبد الله بو خلخال، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000م.
- الإعجازالصرفي في القرآن الكريم.يوسف هنداوي، المكتبة العصرية بيروت.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي،دار العلم للملايين، بيروت،ط5، 1980م.

- الأفعال المعتلة، لضيف الله محمد الأخضر،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر(دت).
- التطور اللغوي التاريخي،إبراهيم السمرائي، دار الأندلس للطباعة والنشر،بيروت،ط3، 1983م.
- التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه،لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ودار الرفاعي الرياض،ط1، 1983م.
- التطور النحوي للغة العربية،لجوتهلف برك شتريزر برستراسر، تصحيح وتعليق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض،1982م.
- التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، لأحمد سعد محمد،مكتبة الآداب القاهرة،ط2، 2000م.
- التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفرّاء في معاني القرآن، لصالح أمين آغا.دار المعرفة، بيروت لبنان.
- التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفرّاء في معاني القرآن، لصالح أمين آغا.دار المعرفة، بيروت لبنان.ط1، 2007م.
- التوجيهات والآثارالنحوية والصرفية للقراءات الثلاث بعد السبع، لعلي محمد فاخر، مكتبة وهبة القاهرة، ط1، 1999م.
- التوسع في كتاب سيبويه،عادل العبيدي،مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة.
- التوسع في كتاب سيبويه،عادل العبيدي،مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة.
- الدراسات اللغوية للقرآن الكريم في أوائل القرن الثالث الهجري،عيسى شحاتة علي،دار قباء للطباعة والنشر،2001م.
- الدرس اللغوي في سور القرآن،سلسلة،شرف الدين علي الراجحي،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الدرس اللغوي في سور القرآن،سلسلة،شرف الدين علي الراجحي،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الدلالة والاشتقاق في اللغة(إعجازالقرآن بين النحو والبيان) عبد المعطي سالم، دار الكتاب الحديث،2009م.
- السماع والقياس، احمد تيمور باشا.دار الآفاق العربية،القاهرة.ط1، 2001م.
- العربية والنص القرآني،عيسى شحاتة علي،دار قباء للطباعة،القاهرة،2001م.
- الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السمرائي، مطبعة العاني ، بغداد،ط1 ،1966م.
- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، لمجمد أحمد الصغير، دار الفكر دمشق،ط1، 1999م.
- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، لمحمد بن سالم بازمول، دار الهجرة للنشر، الرياض،ط1، 1996م

- اللغة العربية معناها ومبناها لتمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1418هـ - 1998م.
- اللهجات العربية والقراءات القرآنية،لمحمد خان، دارالفجر للنشر والتوزيع، بسكرة الجزائر،2002،
- المدارس النحوية لشوقي ضيف،دار المعارف، القاهرة، 1972 م.
- المستنير في تخريج القراءات المتواترة، من حيث اللغة والإعراب والتفسير ، لمحمد سالم محيسن، دار الجيل بيروت، ط1، 1989م.
- المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون، د. مختار بوعناني.دار هومة.
- المعجم المبتكر في بيان ما يتعلق بالمؤنث والمذكر، ذو الفقار أحمد النقوى، مؤسسة الانتشار،ط1: 1998م.
- المغني في علم التصريف،عبد الحميد مصطفى السيد،دار صفاء للنشر والتوزيع،، الأردن، ط1(د ت).
- الهمزة في اللغة العربية، خلدية محمود البياع، دار ومكتبة الهلال،ط1، 1995م.
- الوصف المشتق، دراسة صرفية، عبد الله بن حمد الدايل، مكتبة التوبة،ط1، 1996م.
- تاريخ النحو، المدخل والنشأة والتأسيس، لعصام نور الدين، دار الفكر بيروت، ط1، 1995م

- تصريف الأسماء والأفعال، لفخر الدين قباوة، مكتبة المعارف بيروت.
- تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، لصالح سليم الفاخري،دار عصمى للنشر القاهرة، 1996م.
- تصريف موضوعاته، مؤلفاته،د. مختار بوعناني.
- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، لهدى جنهويتشي، مكتبة دار الثقافة، عمان(د ت).
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لعبد الخالق عضيمة، مطبعة حسّان القاهرة(دت).
- دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته لأحمد مختار عمر، عالم الكتب،ط1، 2001م.
- دور المعنى في توجيه القاعدة النحوية من خلال كتب معاني القرآن لـ إيمان الكيلاني، دار وائل للنشر، الأردن، 2007م.
- شذا العرف في فن الصرف، للحملاوي.دار الكتب العلمية.بيروت لبنان.ط3، 2000م.
- شواذ الإبدال في العربية، محمد عبد المقصود،مكتبة الثقافة الدينية القاهرة.

- شواذ الإبدال في العربية، محمد عبد المقصود،مكتبة الثقافة الدينية القاهرة.ط1، 2006م.
- ظهر الإسلام، أحمد أمين،، دار الكتاب العربي، بيروت،ط10، 1969م.
- فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف، لأبي حفص الزموري،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.1991م.
- فجر الإسلام،أحمد أمين، دار الكتاب العربي، (دت).
- فصول في فقه اللغة العربية،رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ودار الرفاعي الرياض،ط2، 1980م.
- مباحث في علوم القرآن، لصبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط13، 1981م.
- معجم الأوزان الصرفية،لإميل يعقوب. عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت لبنان.
- معجم عين الفعل، لجوزيف إلياس و جرجس ناصيف،دار العلم للملايين، بيروت،ط1، 1995م.
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،ط6، 1978م.
- منهج الكوفيين في الصرف،لمؤمن غنام، مكتبة الرشد الرياض، ط1، 2005.
- النحو العربي، نشأته وتطوره ومدارسه ورجاله، لصلاح روّاي، دار غريب للطباعة، القاهرة.
-
- نظرات لغوية في القرآن الكريم، صالح حسين العايد، كنوزإشبيليا،السعودية.ط3، 2004م

د ـ المخطوطات:

- الدراسة الصرفية عند المازني وابن مالك،مقارنة في المنهج والمحتوى، د المختار بوعناني،(دكتوراه) جامعة الزقازيق فرع (بنها) مصر،1990م.
- القراءات العشر في ضوء الدرس الصرفي، رسالة دكتوراه لحمود علي نصار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.
- القضايا النحوية بين أبي حيان والزمخشري، من خلال تفسير البحر المحيط،رسالة دكتوراه، لسامية شعبان، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، قسم اللغويات.

- جهود ابن عطية الأندلسي النحوية والصرفية، رسالة دكتوراه، لعبد الناصر عسّاف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.
- خصائص التأليف النحوي في القرنين السابع والثامن الهجريين، رسالة ماجستير ،لفضل يوسف، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض، 2001م.
- منهج الزجاج في كتابه: معاني القرآن وإعرابه، رسالة دكتوراه،لرسمية إبراهيم
- موازنة نحوية بين كتاب إعراب القرآن للنحاس، وكتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج، رسالة دكتوراه لسلوى عبد الفتاح، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، قسم اللغويات.
- موقف النحاة من القراءات القرآنية إلى نهاية القرن الرابع الهجري، لأحمد بن بوزة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، معهد اللغة والأدب - 1990م.

هـ - الدوريات والمجلات:

- أثر القرآن الكريم في الانبعاث الحضاري للغة العربية، العربي قلايلية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، العدد : 2، السنة:2003، ص:201.
- التفسير بالأثر والرأي وأشهر كتب التفسير فيهما، عبد الله بن إبراهيم الوهيبي، مجلة البحوث الإسلامية،العدد7،ص: 200 - 237.
- النسب إلى الجمع في العربية لعباس علي السوسوة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 74، ج2، سنة 2000م ص:325.
- علم النحو وعلاقته بالقرآن الكريم وتفسيره، لخضر روبحي، مجلة جامعة الأمير عبد القادر- قسنطينة - العدد :4، السنة:2005، ص:35.
- منهجية بناء المصطلحات وتطبيقاتها، لأحمد شفيق الخطيب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 75، ج3، سنة 2000م ص: 497.